

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣١

للاستاذين
مستشاري و قضاة المحكمة
مستشاري محكمة النقض

الإصدار الجماعي

الجزء السابع

مكتبة دار الكتب المصرية - مكتبة المحاماة
القاهرة، ٥ شارع خديعة، ص. ٥١٣، ت. ٣٩٣٦٦٣٠



الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية

التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣١

للأستاذين

حسن الفكري و عبد النعماني

الماتين له محكمة النقض

الإصدار الثاني

الجزء السابع

إصدار، السداسية للبرنية للموسوعات

القامرة، ٢٠ شارع عدلى - ص.ب. ٥٤٣ - ت. ٣٩٣٣٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ

فَسِيرِي إِلَهُكُمْ وَرَسُولِي الْمَوْئِدُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

زهدى

الحب رجال المتانون عامة
ومستشارى محكمة النقض المصرية خاصة
... نهدي هذا المجهود المتواضع
في ذكرى مرور ٥٠ عاماً على إنشاء محكمة النقض

صلى الله عليه وسلم
عبد النعمانى

تقديم الموسوعة

إن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة المصل الذي تخالف
القلب البشرى بحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والتقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب النواحي .
والنصوص التشريعية منها روعيت الدقة في وضعها ، والامانة فيها ،
فانها تقصر عن الاحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحته
من حوادث .

فلا عجب ان : مهما بلغ التقاضي من الدراية والبصر بالأمور ،
ان يلتبس عليه احيانا فهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح ،
أو ان يخطئ في تطبيقها على ما يطرح امامه من المشكلات تطبيقا سديدا .
وقد ادرك الشارع ذلك فجعل التقاضي في القالب من درجتين ، حتى يصلح
قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه قضاة الدرجة الاولى من الخطأ .
غير ان الاختيار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد يقع قضاة الاستئناف
في نفس الخطأ او في خطأ آخر ، كما قد يخطئ قضاة المحاكم الاستئنافية
في المسألة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة الى محكمة عليا مهمتها
الاولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً ينير السبيل امام سائر المحاكم ،
فيصان بذلك انساق القانون ويستقر القضاء ، ويأمن الناس شر الاختلاف
في التفسير . تلك هي محكمة النقض .

وفي التنظيم القضائي المصري بدأ تاريخ الطعن بالنقض بما اجازته
لائحة ترميم المحاكم الاهلية الصادرة في ١٤ يوتية سنة ١٨٨٣ من الطعن
بالنقض في مواد الجنائيات ثم في مواد الجناح بمقتضى التمديل الذي ادخله
إمبر العالي الصادر في ٥ يوليه ١٨٩١ . وكان الطعن بالنقض وقتها لهذا
النظام لا تنظره محكمة قضائية عليا ذات كيان مستقل وانما كانت تختص
بالفصل فيه المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع اعضاءها الحاضرين بثينة

جمعية عمومية ، ثم انتقل الاختصاص بعد ذلك الى محكمة الاستئناف
بمصر التي باتت احدى دوائرها تحكم بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع
اليها من الطعون في الاحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنايات .

* * *

واذ كان اعضاء تلك الدائرة كثيرا ما يستبدلون من سنة الى اخرى
اثر توزيع اعمال محكمة الاستئناف على قضائياتها كما جرت العادة السنوية
بذلك ، فلم يكن ذلك يساعد على أن يثبت لتلك الدائرة قضاء أو أن يتحدد
لها مبدأ مستقر .

* * *

ومن ناحية اخرى لم يكن الشارع المصرى يعرف نظاما لتصحيح
ما يقع في احكام المحاكم المدنية والتجارية من الخطأ في المسائل القانونية .
وقد حاول الشارع معالجة هذا النقص بمعدل قانون المرافعات الاهلى
تصديلا بمقتضاه أخذ من القانون المخطط نظام الدوائر المجتمعة بمحكمة
الاستئناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للمرة الاولى في فبراير سنة ١٩٢٢
وللمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك المدة
في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت ماثرا للخلاف بين احكام
المحاكم .

* * *

على أن نظام الدوائر المجتمعة لم يكن علاجاً شافياً ولا عملاً حاسماً
لتحقيق ما يهدف اليه نظام الطعن بالنقض ، فقد كانت الاحالة الى الدوائر
مجتمعة أمراً جوازياً للدائرة المعروضة عليها القضية ، كما كان يشترط
للالحالة سبق صدور جملة احكام استئنافية يخالف بعضها البعض
في نقطة قانونية واحدة .

* * *

وقد ظل الحال على النحو المتقدم - سواء في المواد الجنائية
أو في المواد المدنية والتجارية - الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والابرام
فقد بذلك نص هام في التنظيم القضائى المصرى كانت الحاجة ماسة
اليه .

وقد حققت محكمة النقض أمل البلاد فيهما ، فأزالت الخلاف ،
وأثبتت القضاء ، وأثارت الطريق ، وأصبح فقهاء الهادى يستطعمه كل
شغل بالقانون .

وإذا كانت الجهود العديدة والمخلصة قد تضارعت وتنافست عليا
على حفظ تلك الثروة القانونية الهائلة التى خلفتها جهود الجهادية من رجال
القضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا - ورغم تلك الجهود -
ما زلنا نلهم احتياج المشتغلين بالقانون بصفة عامة والجيل الجديد
من هؤلاء بصفة خاصة ، سواء من المصريين أو من سائر مواطنى الدول
العربية الشقيقة ، الى عمل علمى جديد شامل يمكن الرجوع اليه
للوثوق على ذلك الصرح الشامخ من الفكر القانونى المجد الذى حفلت به
أحكام محكمة النقض المصرية - بدائرتها الجنائية والمدنية - منذ انشائها
وحتى الآن .

وإذا كنا فى جهودنا السابقة قد استطعنا - بمعون الله - أن نقدم
للمكتبة القانونية - المصرية والعربية - العديد من المراجع العلمية ، سواء
فى مجال التاليف أو فى مجال التلخيص والتجميع والتبويب والنشر .
وإذا كانت أعمالنا هذه قد صادفت - والحمد لله - ترحيبا كبيرا أتى -
ليس فقط من زملاء أفاضل يعملون بتطبيق القانون - بل أيضا من أساتذة
أجلاء ممن يدرسون القانون ، إلا أن تقديرنا لجسامة الاضطلاع بمسئولية
العمل الذى نقسده الآن ، واستشعارنا لجلال المهمة ، وحرصنا
على بلوغ الغاية التى ننشدها ، فضلا عن المناسبة التاريخية التى تخبرناها
لصدور هذا العمل ونعنى بها مرور خمسين عاما على انشاء المحكمة ، كل
ذلك جعلنا نسمى الى تضامر الجهود ، فأثرنا المشاركة فى تحمل العبء .

عالى رجال القانون والمهتمين بمعلومه - فى مصر وفى سائر
البلاد العربية والاجنبية - يسعدنا أن نقدم للمكتبة القانونية باكورة أعمالنا
العلمية المشتركة : « الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها
محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ » والتى
تصدر بمعون الله - فى اصدارين : الاول يضم القواعد القانونية
التي اصدرتها الدائرة الجنائية بالمحكمة ، والثانى يضم القواعد القانونية
التي اصدرتها الدائرة المدنية والتجارية والاحوال الشخصية .

وتدتم اعداد الموسوعة وتبويب محتوياتها على أساس ايجدى موضوعى
روهنى فيه سهولة البحث فى المعام الاول ، وعدم التكرار غير المفيد للمبدأ
الواحد والتسلسل الزمنى فى كل موضوع مع التقديم لكل مبدأ بتلخيص يعين
على سرعة البحث .

كما انه استكمالا للنسائدة وحتى تكمل حلقة البحث العلمى - منها
وقضاء - فقد تضمنت الموسوعة تعليق كبار فقهاء القانن بالنسبة
لبعض المبادئ التى انتهت اليها محكمة النقض والتى احتدم حولها الخلاف
او ثار بشأنها الجدل .

ولا يسعنا فى ختام هذه الكلية الا أن نشكر ونقدر الجهود المخلصة
التي بذلها الجهاز الفنى لمدينة التشريع والقضاء وكذا الادارة الفنىة
للدان العزبىة للموسوعات والتي انت الى اخراج الموسوعة بالمصورة
التي يجدها الباحث بين يديه ، والمصبة لله .

المؤلفان

حسن الفكاهى ، عبد المقعم هبسى

القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٨١

فهرس تفصیلی

بموضوعات الجزء السابع

للإصدار للجائى

الصفحة	الموضوع
١	عمل
٣	الفصل الاول - حقوق الماهل
٤	الفصل الثانى - التزامات صاحب العمل
١٤	الفصل الثالث - العقاب فى تافون للعمل
٢٤	الفصل الرابع - إعانة غلاء المعيشة
٢٧	الفصل الخامس - لتحكيم فى منازعات العمل
٣٩	الفصل السادس - التامينات الاجتماعية
٤٢	الفصل السابع - تسبیب الاحكام
٥٦	الفصل الثامن - مسائل متنوعة
٧١	عـــود
٨٧	عيب فى الذات الملكية
٩٣	غرفة الاتهام
٩٥	الفصل الاول - اختصاصها
٩٥	المذرع الاول - الطعون فى قرارات النيابة
٩٧	المذرع الثانى - الطعون فى قرارات قاضى التحقيق

٩٩	الفرع الثالث - الجنايات التي تحال من النيابة لحكمة الجنايات مباشرة *
١٠١	الفرع الرابع - تنازع الاختصاص
١٠٦	الفصل الثاني - الاجراءات امامها
١٠٩	الفصل الثالث - سلطاتها
١١٤	الفصل الرابع - اولورها
١١٤	الفرع الاول - طبيعة هذه الاوامر
١١٥	الفرع الثاني - اللعن بالنقض فيها
١٢٧	الفصل الخامس - تصرفها في التحقيق
١٢٧	الفرع الاول - الاحالة الى محكمة الجنايات
١٣٠	الفرع الثاني - الاحالة الى محكمة الجنح
١٣٢	الفصل السادس - مسائل متنوعة
١٣٣	غش
١٣٥	الفصل الاول - جرائم الغش وأركانها
١٣٥	الفرع الاول - جرائم المادتين ١٣٠٢ ، ٣٤٧ عقوبات
١٤١	الفرع الثاني - جرائم للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١
١٦٨	الفصل الثاني - حالات الغش
١٦٨	الفرع الاول - غش الابيان
١٧٤	الفرع الثاني - غش الموازين
١٧٦	الفرع الثالث - حالات مختلفة للغش
١٨٤	الفصل الثالث - تسبيب الاحكام

الصفحة	الموضوع
٢١٢	الفصل الرابع - مسائل متنوعة
٢٢١	فعل فاضح
٢٢٩	فك الاختتام واختلاس السندات والاوراق الرسمية المودعة
٢٣٩	قاضي الاحالة
٢٣٩	الفصل الاول - سلطة قاضي الاحالة
٢٤٧	الفصل الثاني - قراراته
٢٤٧	الفروع الاول - الاحالة
٢٤٨	الفروع الثاني - التجنيح
٢٥٣	الفصل الثالث - حجية قراراته
٢٥٤	الفصل الرابع - الطعن فيها
٢٥٩	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٢٦٣	قاضي التحقيق
٢٦٩	قانون
٢٧١	الفصل الاول - نفاذ القانون
٢٧٤	الفصل الثاني - دستورية القانون
٢٧٨	الفصل الثالث - القانون الملجب التطبيق
٢٨٧	الفصل الرابع - تفسير القانون
٢٩٥	الفصل الخامس - سريان القانون من حيث الزمان

٣١٧	الفصل السادس - القانون الاصلاح للمتهم
٣٣٢	الفصل السابع - القوانين المؤقتة
٣٣٥	الفصل الثامن - للجهل بالقانون
٣٣٨	الفصل التاسع - الغناء القانون
٣٤١	الفصل العاشر - قانون دولي
٣٤٣	قبض
٣٤٥	الفصل الاول - امر الضبط والاحضار
٣٤٧	الفصل الثاني - الاحوال التي يجوز فيها القبض
٣٤٧	الفرع الاول - التلبس
٣٥٤	الفرع الثاني - وجود قرائن متوية
٣٦٢	الفرع الثالث - التفتيش
٣٦٦	الفرع الرابع - حالات اخرى
٣٦٧	الفصل الثالث - مالا يعتبر قبضا (الاستيقاف)
٣٨٨	الفصل الرابع - القبض الباطل
٣٩٨	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٤٠١	قبض بدون وجه حق
٤٠٩	قتل حيوان بدون مقتضى أو الاضرار به
٤١٥	قتل خطأ
٤١٧	الفصل الاول - للخطأ

٤١٧	الفرع الاول - ركن الخطأ فى جريمة القتل الخطأ
٤٣٥	الفرع الثانى - الخطأ المشترك
٤٣٨	الفرع الثالث - تسبیب الاحكام
٤٦٧	الفصل الثانى - رابطة السببية
٤٦٧	الفرع الاول - رابطة السببية فى القتل الخطأ
٤٧٧	الفرع الثانى - تسبیب الاحكام
٤٨٩	الفصل الثالث - العقوبة فى جريمة القتل الخطأ
٤٩٣	الفصل الرابع - مسائل منوعة
٥٠١	قتل عمدا
٥٠٣	الفصل الاول - الركن المادى
٥١٤	الفصل الثانى - الركن المعنوى
٥٤١	الفصل الثالث - الظروف المشددة
٥٦٢	الفصل الرابع - الظروف المخففة
٥٦٣	الفصل الخامس - تسبیب الاحكام
٥٦٣	الفرع الاول - بالنسبة الى الركن المادى
٥٧٣	الفرع الثانى - بالنسبة الى الركن المعنوى
٦٢٤	الفرع الثالث - بالنسبة الى العقوبة
٦٢٦	الفرع الرابع - بالنسبة الى حقوق الدفاع
٦٣٢	الفرع الخامس - بالنسبة الى بيانات للتسبیب
٦٣٣	الفرع السادس - التناقض
٦٤٣	الفرع السابع - الفساد فى الاستدلال
٣٤٦	الفرع الثامن - الخطأ فى الاسناد

٦٤٩	الفصل السادس - مسائل متنوعة
٦٥٧	قرارات وزارية
٦٧٣	قضاء مستعجل
٦٧٧	قضاء
٦٧٩	الفصل الأول - ولايته
٦٨٣	الفصل الثاني - صلاحيته
٦٨٣	الفصل الثاني - صلاحيته
٦٨٦	الفصل الثالث - مالا يعتبر ابداء للرأى
٦٩٢	الفصل الرابع - رد للقاضى
٧٠٠	الفصل الخامس - تشكيل المحكمة
٧١٧	قطر
٧٢٥	قمار
٧٤١	قوة قاهرة
٧٤٥	كحول
	الفصل الأول - الرسوم - للرسوم بقانون للصادر فى
٧٤٧	١٩٣٤/٩/٩
	الفصل الثاني - للرسوم بقانون للصادر فى
٧٥٢	١٩٥٧/٧/٧
	الفصل الثالث - للقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن
٧٥٦	تنظيم تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول
٧٦٣	كسب
٧٦٧	كسب غير مشروع
٧٧٧	كفالة
٧٨١	لوائح

مـلـ

- الفصل الأول — حقوق العامل
- الفصل الثاني — التزامات صاحب العمل
- الفصل الثالث — العقاب في قانون العمل
- الفصل الرابع — اعادة غلاء المعيشة
- الفصل الخامس — التحكيم في منازعات العمل
- الفصل السادس — التامينات الاجتماعية
- الفصل السابع — تسبيب الأحكام
- الفصل الثامن — مسائل متنوعة

الفصل الأول

حقوق العمال

١ — مناهج حق العمال في الحصول على تعويض عن إصابته طبقاً لنص
م ٢ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ .

✻ أن مناهج الحق الذي نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ في الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابة العامل طبقاً للقواعد المقررة في البابين الثالث والرابع من هذا القانون هو أن يكون العامل قد أصيب « بسبب العمل وفي أثناء تأديته » مما يفاده أن يكون العامل هو مصدر الإصابة سواء من ناحية الأخطار التي تصاحبه أو التي قد تنشأ عنه وقت القيام به وهو ما يتحقق به قصد الشرع من تقرير نظام لتعويض العمال يرتكز على مسئولية رب العمل عن مخاطر العمل دون أن يراعى في قيام هذه المسئولية عنصر « الفعل غير المشروع » الذي تستند إليه المسئولية المقررة في القانون المدني .

(لمن رقم ٧٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٥٥)

٢ — ليس للعمال أن يطالب بالجمع بين نظامين .

✻ ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه « ليس للعمال أن يجمع في مطالبه بين مزايي النظام الذي وضعه رب العمل وبين المزايا المخولة له بمقتضى قانون عقد العمل ، بل له أن يطلب القضاء بأيهما أكثر ملاءمة له » — ما قرره الحكم من ذلك يتفق والتفسير الصحيح للقانون .

(لمن رقم ٣٢٩ لسنة ٢١ ق . جلسة ١/١/١٩٦٢ ص ١٣ ص ١١)

التفصيل الثاني

التزامات صاحب العمل

٣ - التزام رب العمل باتباع ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم بقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ من وجوب تحرير عقد عمل بالكتابة على العقود التي تمت في الفترة السابقة على سريان هذا القانون - اعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام - عدم انطواء ذلك على معنى الأثر الرجعي لتجدد النشاط الإجرائي في ظل هذا القانون .

✽ متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت في الفترة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، فإنه يتعين على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ، وتنتج اثرها القانوني من حيث الشكل حالا ومباشرة دون أن ينطوي هذا على معنى الأثر الرجعي ، إذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ما سبق نفاذه ولكن تجدد النشاط الإجرائي في ظل هذا القانون بجملة ساريا عليه باعتبار هذا النشاط مكونا في ذاته جريمة .

(لمن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ من ١١١)

٤ - قانون عقد العمل الفردي - الالتزامات المتعددة على صاحب العمل هي نوعان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات فرضها القانون على رب العمل كتفويض لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة - أمثلة .

✽ الاستفادة من نصوص القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل . الأولى : وهي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر واعانة غلاء وما يكله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنع الاجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح افراد العمال وحقوقهم مباشرة . والثانية : وهي الاحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل وهي احكام تنظيمية هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمن مراقبة السلطات المختصة تطبيق

القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره . ومن قبيل ذلك ما نص عليه فى المادة ٦٥ من القانون من وجوب توفير وسائل الاسعافات الطبية بالمشاة وما أوجبه فى المادة ٧٠ منه من تيسد الغرامات التى توقع على العمال فى مسجل خاص .

(لمن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ ق . - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٢ ص ٢٢٠)

٥ - الالتزامات التى فرضها القانون على صاحب العمل - نوعان .

* فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل فى نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم فى مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات - الأولى - وتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكمله لهم من علاج وتحديد ساعات العمل ومنح الإجازات والمكافآت لهم الى آخر تلك الالتزامات التى تنس مصالح افراد العمال وحقوقهم المباشرة والذاتية وهى الحقوق التى حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٥ وبنياتها من هذا القانون وهى صريحة فى أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أجهلت المخالفة بحق من حقوقهم الخاصة والذاتية - أما للنوع الثانى من الأحكام التى وضعها القانون على صاحب العمل نهى فى واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف الشارع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمن مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره ، ومن قبيل ذلك ما نص عليه فى المادة ١٤٤ من الزام صاحب العمل بأن يعد سجلا أو نظاما خاصا لقيد وحصر العمال قبل دخولهم الى أماكن العمل وعند خروجهم ، ومنها ما توجهه المادة ١٤٨ من الزام صاحب العمل بتطبيق جدول فى أمانة العمل يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة ، وما تقضى به المادة ١٥٠ من الزام رب العمل أو مديره المسئول بوضع لائحة بالأوامر الخاصة بالسلامة العملية ونمقا للقرار الذى يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصناعة وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ذلك أن الإخلال بالالتزامات الواردة بنك المواد ليس من شأنه أن يمس مصالح العمال أو عددا معينا منهم بصفة مباشرة وكل ما قصده المشرع منها بحكم نصوصها ووضعها بالفصل الخامس من الباب الثالث من القانون المشتغل على الأحكام الخاصة بتنظيم العمل أن يكون العمال جميعا على بيئة من أمر قيدهم فى السجلات ووسيلته وساعات العمل وفترات الراحة والاشتراطات الموضوعية لضمان السلامة العملية لهم وأن لا تنفذ فى حقهم هذه السجلات والجداول والاشتراطات الا بعد استيفاء الأحكام المنصوص عليها فى القانون

واللوائح المنفذة له وأن يسير العمل بالمؤسسة على خير وجه يضمن مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون بما ليس فيه اضرار بمصالح الجماعة والعمال معا وبما يحقق المزيد من الانتاج والرفاهية للعمال للشعب .

(لمن رقم ٧١٠ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ ص ١٥ من ٧٠٢)

٦ - عمل - عدم توفير وسائل الاسعافات الطبية - نطاق التجريم .

* انه وان كانت المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل هي المطبقة على جريفة عدم توفير وسائل الاسعافات الطبية والتي رفعت بها النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن طالبة محاكمته بمقتضاها الا ان هذا القانون لم يستثن من تطبيق احكامه الا بعض الفئات اشهر اليها في الساتين ٤ و ٥ وهم عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة وخدم المنازل ومن في حكمهم ، وبما نص عليه في المادة ٨٨ من استثناء الأشخاص الذين يستخدمون في اعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيها يزاوله صاحب العمل ولا يستغرق اكثر من ستة اشهر وأفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون فعلا وأفراد البحرية الذين يسرى عليهم قانون التجارة البحري - من تطبيق احكام عقد العمل الفردي - في حين انه لم يرد بذلك القانون أي نص يشير الى استثناء العمال الموسمين نسوة بما ذهب اليه القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ . ومن ثم فانه لا يجدي الطاعن التصل من تبعة نعلته والتفكس بتطبيق المادة ٣٨ من القانون الاخر حتى يخرج بعماله عن نطاق تطبيق احكامه خاصة وان تلك المادة لم تكن من بين المواد المرفوعة بها الدعوى .

(لمن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/٨ ص ١٦ من ١٠٥)

٧ - التزامات رب العمل - غرامات - عدم تعددها بتعدد العمال - مثال .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان الالتزام الملقى على صاحب العمل بوضع جدول ببيان يوم العطلة الاسبوعي وساعات العمل وفترات الراحة - من قبيل الاحكام التنظيمية التي هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره مما لا يمس بمصالح افراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالتالي لا تتعدد غية الغرامة بقدر عدد العمال عند المخالفة .

(لمن رقم ١٩٦١ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦ من ٢٨٩)

٨ - تعدد الغرامة بقدر عدد العمال في تهبة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية لهم .

✽ متى كان الحكم المطعون فيه حصل دفاع الطامن الذي اثاره في وجه طاعنه من منازعته في عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة الذين سجلت اسمائهم في السجلات الخاصة بالشركة وما قرره من عدم استطاعته تقديمها نظرا الى تأميم الشركة مما دعاه لطلب تدب خبير حسابي لتحقيق ذلك ، ثم اطرح الحكم هذا الدفاع بقوله اطمئنانه الى شهادة محرر المحضر الذي قرر بان الطامن لم يوفر وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه ولا سيما ان شهادته قد ايدت ما سبق ان أثبته بحضوره في هذا الشأن عن نتيجة اطلاعه على سجلات للنشأة ، وانتهى للحكم الى انه ازاء ذلك لا يكون في حاجة لاستجلاء الحقيقة التي ثبتت لديه . وكان ما اورده الحكم لا يستقيم به الرد على دفاع الطامن - وهو دفاع جوهرى في ذاته بالنظر الى ان الغرامة المفرض بها تعدد بقدر العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، لما هو مقرر من انه ليس للمحكمة ان تبدي رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال ان يسفر هذا الدليل بعد الاطلاع على محواه ومنتقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى في الدعوى . وما ساقته المحكمة ردا على دفاع الطامن ينطس بمقتضى الحكم على دلائل الشركة وسجلاتها التى طلب الطامن الاطلاع عليها وهى لم تعرض على المحكمة بعد لتقول كلمتها فيها ، مما يعيب الحكم بالتصور والاخلال بحق الدفاع .

(لمن رقم ١٢٥٥ لسنة ١٩٢٥ . جلسة ١٩٦٦/٢/٤ من ١١٧)

٩ - عدم توفير وسائل الاسعاف الطبية وعدم وضع لائحة النظام الاساسى في مكان ظاهر بالمؤسسة - لا تعدد فيها الغرامة بقدر عدد العمال .

✽ من المقرر ان ما نصت عليه المادة ٦٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من وجوب توفير وسائل الاسعاف الطبية بالنشأة وما نصت عليه المادة ٦٨ من الزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الاساسى في مكان ظاهر من مؤسسته وايداعها الجهة الادارية المختصة هو ما لا تعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ، اذ ان الاخلال بالالتزام الذى تفرضه كل من هاتين المادتين لا يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال الذين يعملون بمؤسسة الطعنون ضده عند وقوع المخالفة ويجحف بحقوقهم .

(لمن رقم ١٩٣٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ من ١٧ من ١١٦)

١٠ - التزامات بتوفير وسائل الاسعافات الطبية للعمال - من قبيل الاحكام التنظيمية العامة - عدم تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند الاخلال به .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن ما أوجبه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المادة ٦٥ منه على صاحب العمل من توفير وسائل الاسعافات الطبية للعمال هو من قبيل الاحكام التنظيمية العامة التي لا تمس حقوق العمال فردا فردا ، فلا يجوز عند الادانة الحكم بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال ،

(لمن رقم ١٩٢٨ لسنة ٢٥ في . جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ من ١٧ ص ١٦٦)

١١ - التزام صاحب العمل بعدم تعيينه عمالا دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم - من قبيل الاحكام التنظيمية - عدم تعدد الغرامة عند المخالفة - نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

* الالتزام الملغى على صاحب العمل بعدم تعيينه عمالا دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو من قبيل الاحكام التنظيمية التي هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره مما لا يمس مصالح افراد العمال وحقوقهم مباشرة . وبالتالي لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال عند المخالفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بتعدد الغرامة ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بانغاء تعدد الغرامة المقر على بها .

(لمن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٥ في . جلسة ١٩٦٧/٢/٧ من ١٧ ص ١٢٢)

١٢ - وقوع الالتزام باعادة العمال المقصول بدون مبرر على عاتق صاحب العمل - المرد بصاحب العمل في خطاب الشارع : من له حق اصدار قرار الفصل - وصف المخاطب بتنفيذ قانون عقد العمل واصدار قرارات فصل العمال - ركن في الجريمة التي تنسب اليه - سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي اوجبت انطباق النص القانوني الذي دين بمقتضاه . قصور يمينه .

* نصت المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل على ايقاع الالتزام باعادة العمال الذي فصل بدون مبرر والا كان عدم اعادته

فصلا تعسفيا على غائق صاحب العمل . والمراد به في خطاب الشارع هو صاحب الأمر في الإشراف الإداري على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون .. وقد حددت المادة اربعة من تراز وزير العمل رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ والمعدل بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ الأشخاص الذين جوزت لهم اصدار القرارات التأديبية وأوجبت ان لا يصدر قرار الفصل الا من صاحب الشأن او وكيله المفوض في الشروعات الفردية ومن عضو مجلس الادارة المنتخب في الشركات .. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن التي بها انطبق النص القانوني الذي دين بمقتضاه مع ان هذا الوصف في المخاطبة بتنفيذ قانون عقد العمل واصدار قرارات فصل العمال ركن في الجريمة التي قد تنسب اليه ، وكان الواجب نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به اركان الجريمة الجنائية التي يسأل المتهم عنها ، ومن ثم فان سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي اوجبت انطباق النص القانوني الذي دين بمقتضاه قصور يعيبه .

بمن رقم ١٢٢ لسنة ١٣٦٠ . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ من ١٧ ص ١٢٧٨

١٢ - وجوب عرض أمر العامل في المنشآت التي تستخدم خمسين عاملا فأكثر على اللجنة الثلاثية قبل ان تصدر قرارا نهائيا يفصله أو يفسخ عقده - قرار اللجنة بوجوب إعادة العامل أو استبقائه ليس ملزما للمنشأة المخاطبة بنصوص قانون عقد العمل .

يبيّن البين من نصوص المواد ٦ و ٧ و ٨ من قرار وزير العمل رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ انه يجب عرض أمر العامل في المنشآت التي تستخدم خمسين عاملا فأكثر على اللجنة الثلاثية المشكلة من مدير منطقة العمل وممثل صاحب العمل قبل ان تصدر قرارا نهائيا يفصله أو يفسخ عقده وأن على اللجنة أن تبحث حالة العامل في مدة لاتجاوز اسبوعا طبقا للاجراءات المبينة في المادة السابعة والا كان القرار الذي يصدر بفصل العامل باطلا ، ومتى عرض أمر العامل على اللجنة واتبعت في شأنه الاجراءات المذكورة في الأجل المضروب كان ذلك حسب الشارع فيما أراد من حماية العامل تريثا في أمر البت في تأديبه بالفصل أو انتهاء عقده بالفسخ ، أما قرار اللجنة نفسه بوجوب اعادته أو استبقائه فليس للمنشأة المخاطبة بنصوص قانون عقد العمل لأن المادة الثامنة من القرار لم توجب البطلان جزاء الا على مخالفة حكم المادتين السادسة والسابعة منه ، وليس من بين احكامها ما يلزم المنشأة بالتباعد رأى اللجنة الثلاثية فيما تراه من عدم فصل العامل .

بمن رقم ١٢٢ لسنة ١٣٦٠ في - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ من ١٧ ص ١٢٧٨

١٤ — حظر وقف العمل كلياً أو جزئياً إلا إذا كان صاحب العمل مضطراً لذلك لأسباب جدية وبعد الحصول على موافقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل — مثال .

* تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه : « كذلك يحظر على صاحب العمل وقف العمل كلياً أو جزئياً إلا إذا كان مضطراً لذلك لأسباب جدية وبعد ان الحصول على موافقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على طلب يقدمه بكتاب مسجل وبیت الوزير في هذا الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصوله إليه . فإذا انقضت هذه المدة جاز لصاحب العمل وقفه » . ولما كان الثابت، من مراجعة المفردات أن الطاعن قدم مذكرة إلى محكمة ثاني درجة بين فيها أن عذره في وقف العمل هو عدم وجود الخبايا اللازمة للصنع والخسارة التي لحقت به من جراء ذلك ودلل على هذا الدفعا بمستندات قدمها للمحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذا الدفعا فسكت عن التعرض له أو الرد عليه بما يبرر اطراحه على الرغم من أنه دفعا جوهري قد يترتب على ثبوته تغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

(لمن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٠٣ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩ س ١٧ من ٢٠٣)

١٥ — عمل — التزامات — أحكام تنظيمية .

* اشتمل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل (الأولى) وهي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم وهي التزامات تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالأذات ، والاخلال بها يقتضى تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين أخلت المخالفة بحق من حقوقهم و (الثانية) هي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام في المؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره ، وهو ما لا تعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال — ومن قبيل ذلك ما نص عليه القانون المذكور في المادة ١٧ منه من وجوب أن يرسل كل صاحب عمل إلى مكتب التوظيف والتدريب المختص خلال شهرى يناير ويوليو من كل عام بياناً مفصلاً بعدد موظفيه وعماله طبقاً لأنواع وظائفهم ومهنهم وسنهم وجنسيتهم .

(لمن رقم ١٠١١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/١٠ س ١٧ من ١٢٦)

١٦ - استخدام العاطلين - التزامات اصحاب الاعمال .

✽ يبين من مقارنة نص المادتين ١٤ ، ٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع قد فرض على اصحاب الاعمال التزامين مختلفين - اولهما عام يسرى على اصحاب الاعمال جميعا بعدم جواز توظيف او استخدام اى متعطل الا اذا كان حاصلًا على شهادة قيد من احد مكاتب الترخيم وهو المنصوص عليه بالمادة ١٤ من القانون - اما الالتزام الآخر المنصوص عليه في المسادة ٢١ فانه لا يسرى الا على بعض اصحاب الاعمال ويتقضى بأن يلتزموا في استخدام العمال - فضلا عن القيد في مكاتب الترخيم - بالتقيد بتواريخ قيد العمال بهذه المكاتب ، وقد خول القانون وزير العمل تحديد تلك الاعمال وبيان الشروط والأوضاع التي تتبع في ذلك .

(لمن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٧ . - جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ص ١٧١)

١٧ - اجازات العمال - التزامات رب العمل .

✽ يوجب نص المادة ٦٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل أن يضمن الملف الخاص بكل عامل بيانا بما حصل عليه العامل من اجازات اعتيادية او مرضية . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة صاحب العمل لعدم تقديمه ما يدل على حصول العمال على اجازاتهم ودون ان يستجلى ما اذا كان المتهم قد امتنع عن منح عماله اجازاتهم التي يستحقونها قانونا او انه اوفى بهذا الالتزام ولكنه قصر في تضمين ملفاتهم بيانا عما حصلوا عليه منها ، وذلك ردا للواقعة الى وصلها الفتاوى الصحيح ، فمن ذلك يصم الحكم بالتقصير والغموض اللذين لا تستطيع منهما محكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة مما يمييه ويوجب نقضه .

(لمن رقم ٧٥١ لسنة ٢٧ ق . - جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ص ١٧٨)

١٨ - اجازات العمال - التزامات صاحب العمل .

✽ انه وان كانت المادة ٥٨ الواردة في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل قد اوجبت على كل صاحب عمل أن يلتزم باعطاء كل عامل ائضى في خدمته سنة كاملة اجازة سنوية لمدة اربعة عشر يوما بأجر كامل وتزاد الاجازة الى ٢١ يوما متى ائضى العامل عشر سنوات متصلة في خدمة صاحب العمل وقضت بعدم جواز نزول العامل عن اجازته ، وكان المشرع وان نص في المادة ٢٢١ من هذا القانون

على معاقبة كل من يخالف احكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردى والقرارات الصادرة تنفيذا له بالفراية ، الا ان هذا القانون جاء خلوا من النص على الزام صاحب العمل بتقديم ما يفيده حصول العمال على الاجازات المنصوص عليها فيه او تنظيم كيفية اشأت حصولهم عليها ، كما فعل بالنسبة لاثبات تقاضى الأجر وفقا لنص المادة ٤٩ منه وقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لها ، الامر الذى يفضح منه أن القانون لم يشأ تلتزم انفعل المسند الى الطاعن ولم يضع عقوبة ما كجزاء على مخالفته .

(لمن رقم ١٢٩٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/٦ ص ١٨٥ (١٠٧٤)

١٩- وجوب امساك صاحب العمل سجلا لقيد اجور العاملين لديه . قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ .

اذا كان قوام التهمة موضوع الطعن ليس امساك سجل مخالف للنموذج المقرر ، وانما قوامها عدم امساك المتهم سجلا لقيد اجور العاملين لديه وهو ما اوجب قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ امساكه مبينا مضمونه في حدود التفويض التشريعى ، فان الحكم المطعون فيه اذ تضى بتبرئة المتهم من التهمة موضوع الاتهام المسند اليه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وفي تاويله مما يوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ص ١٩ من ١١٦)

٢٠ - اعداد ملف لكل عامل - لا يغنى عن ادراج البيانات التى يتطلب القانون ذكرها فى الملف .

أوجبت المادة ٦٦ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ان يضمن « الملف » الخاص بكل عامل بيانا بما حصل عليه العامل من اجازات اعتيادية أو مرضية ، ومن ثم فان اعداد الملف ذاته لا يغنى عن ادراج البيانات التى يتطلبها القانون حتى تتحقق الرقابة التى هدف اليها الشارع حماية لعمال المنشأة . واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١١/٦ ص ١٩ من ١١٢)

٢١ - التزام كل صاحب منشأة صناعية يعمل بها من ٥٠ الى ١٩٩ عاملا بأن يعهد الى احدهم الاشتراك على الامن الصناعى ، والالتزام بتشكيل لجنة للامن الصناعى - التخلي عن تنفيذ ايها - جريمة مستمرة .

* اوجبت المادة ١٠٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل على كل صاحب عمل ان يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال اثناء العمل من الاضرار الصحية واطار العمل والآلات ، وفوضت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل فى اصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذه الاحتياطات ، وأصدر وزير العمل القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم اجهزة الامن الصناعى - المعدل لقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ وقرارى وزير العمل رقمى ٩٧ ، ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ - ونصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه على أن يلتزم كل صاحب منشأة صناعية أو فرع لها يعمل به من ٥٠ الى ١٩٩ عاملا بأن يعهد الى أحد العاملين بها بالإشراف على الامن الصناعى ، كما اوجبت المادة الخامسة منه تشكيل لجنة للامن الصناعى ، فان مفاد هذين النصين أن الفعل المادى المؤثم فى كل منهما يكون جريمة مستمرة استمرارا متتابعيا متجددا يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل متتابع بناء على ارادة صاحب المنشأة الصناعية .

(طمن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢ من ٢٢ ص ٨)

الفصل الثالث

العقاب في قانون العمل

٢٢ - المقصود بكلمة « العقاب » في الأمرين رقمي ٥٤٨ سنة ١٩٤٤ و ٩٩ سنة ١٩٥٠ .

✻ ان الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد نص في المادة السابعة منه على انه « يتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر مفتشو مصلحة العمل والموظفون الذين ينتدبهم وزير الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض ويكون لهم في هذا الصدد صفة الضبطية القضائية وكذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ احكام هذا الأمر الاطلاع على السجلات والدفاتر ومراجعة البيانات الواردة فيها ، كما نص الأمر في المادة الثامنة على ان « كل مخالفة لأحكام هذا الأمر والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها وتضيق المحكمة فضلا عن ذلك ومن تلقاء نفسها بالزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقيها » . ولما عدل الأمر العسكري المذكور بالأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة السادسة منه على انه « تطبق فيها يتعلق باثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر وفي العقاب عليها أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر رقم ٣٥٨ وتسرى الأحكام الأخرى المقررة في الأمر رقم ٣٥٨ والتي لا تتعارض مع نصوص هذا الأمر » وقد ظل الأمران مسالفا الذكر معمولاً بهما بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ حيث جاء بالمادة الأولى فقرة ج منه أن يستمر العمل بالأحكام الواردة في هذين الأمرين ثم عدل الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وإنشأ قواعد بعضها معدل والآخر مكيى للأحكام الواردة بالأمرين سالفى الذكر إلا انه نص في المادة السابعة منه على نص حرصى لنص المادة السادسة من الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ السابقة الإشارة اليه نجاء صريحا وجوب تطبيق أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . ولما كانت عبارة العقاب التي وردت في الأمرين اللاحقين للأمر المذكور لا تحمل معنى العقوبة بالمعنى الضيق الوارد بقانون العقوبات بل ان الشارع اذ عبر بكلمة العقاب فقد ائاد الجزاء الذى نص عليه الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في المادتين السابعة والثامنة منه والتي أحوالت اليه المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وقد جاء حكم المادة الثامنة صريحا في وجوب قضاء المحكمة علاوة على ذلك « أى علاوة على العقوبة الجنائية » ومن تلقاء نفسها بالزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقيها . واذا فتمى كان الحكم

قد ألزم الطاعن بفرق العالوة لمستحقيها من العمال التابعين له تنبيها
لحكم المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ فإنه لا يكون
قد أخطأ .

لطن رقم ٩٠٠ سنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٣/٢/١٠

٢٣ — متى يحق العقاب لمخالفة أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ .

✽ المحكمة الجنائية ملزمة بنص المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية
بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى
الجنائية . وأنن فإذا كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهم وهو مدير شركة
من تهمة رفضه وإمتناعه عن دفع قيمة التعويض المستحق لعمال يعمل عنده
وأصيب أثناء العمل وبسبب تأديته وتخلت عنه عاهة مستديمة مثالة في ذلك
« انه لا يكفى اعتقادها بثبوت العاهة للعامل حتى يؤخذ المتهم بتهمة الإمتناع
عن دفع التعويض بل يجب أن يثبت أولا مدى هذه العاهة ومقدار التعويض .
وان ثبوت الحق في التعويض ومقداره ومدى الالتزام به من المسائل التي
لا يجوز أن يسبق القضاء الجنائي فيها القضاء المدني . . . الخ . » فانها
تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك بأن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠
قد قرر مبدأ التعويض في حالة وفاة العامل أو ثبوت العاهة أثناء العمل أو
بسبب تأديته وبين مقداره وأوجب المطالبة به خلال سنة من ثبوت العاهة أو
الوفاة بتقرير طبي وشفع ذلك بوجوب دفع التعويض خلال شهرين من ثبوت
الوفاة أو العاهة عند استكمال هذه العناصر ، فإن امتنع المسئول عن دفعه
حق عليه العقاب .

لطن رقم ٧٧٥ سنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٣/٦/١

٢٤ — الأحكام التفظيفية الواردة بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢

ومنها المنصوص عليها في المادة ٣١ تنص مصالح العمال كمجموع وبطريق غير
مباشر — القضاء بتعدد الفرامة بقدر عدد العمال جزاء مخالفتهم — خطأ في
تطبيق القانون .

✽ الاستفادة من مجموع نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ —
بشأن عقد العمل الفردي — أنه قد أشتغل على نوعين من الالتزامات التي فرضها
على صاحب العمل : الأولى ، وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم
برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكفله لهم
من علاج ، وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الاجازات والمكافآت المستحقة
لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تنص مصالح افراد العمال وحقوقهم مباشرة

وبالذات وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بها نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ ، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أجهت المخالفة بحق من حقوقهم المذكورة — أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واتسع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حثيين سير العمل واستتدب النظام بالمؤسسة ولضمان مراعاة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره . ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من المرسوم بقانون ، فإخلال رب العمل بما أوجبه عليه هذه المادة لا يمس مصالح العمال ، أو عدد منهم بصفة مباشرة وبالذات ، وإنما يمس مصالحهم كمجموع وبطريق غير مباشر ، والقصد منه — كما ورد بالمذكرة التفسيرية للقانون — هو أن يكون العمال على بينة من أمرهم ، وأن لا تنفذ في حقهم أحكام لاتحة الجزاءات إلا إذا لم تعترض عليها مصلحة العمل في ميعاد معين ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالمؤسسة لما وقع من المنهم من مخالفة حكم المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

بمن رقم ١٢٩١ سنة ١٩ ق — جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١١٠٠

٢٥ — عقوبة المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ — التعدد الذي ورد بالفقرة الأخيرة من هذه المادة . قصد المشرع إلى قصر هذا التعدد على الالتزامات التي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم وما يكفله لهم — علة ذلك .

نص المادة ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تجاوز التي قرش . ثم نص في الفقرة الأخيرة من هذه المادة « وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة » . فإذا كان الاستناد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل فإن ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال أنها يكون تامرا على مخالفة الالتزامات التي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر وأمانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الاجازات والمكافآت المستحقة لهم السي آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح لمراد العمال وحقوقهم مباشرة .

بمن رقم ١٧٩١ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١٢٠

٢٦ — اغفال النص في منطوق الحكم على تعدد العقوبة — بقدر عدد العمال — خطأ في تطبيق القانون — يستوجب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده من الجريتين المنصوص عنهما في المادتين ٤٣ و ٦٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وتضى بتفريجه مائتى قرش عن كل من هاتين التهمتين دون أن ينص على تعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد عماله الثلاثة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص وتصحيحه يجعل الغرامة مائتى قرش عن كل عامل من العمال الثلاثة في كل من هاتين التهمتين .

بلعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢١ ق . - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٢ ص ١٢٠

٢٧ — عمل — عقوبة — تعددها .

* فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — بإصدار قانون العمل — في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات : الأولى — وهى تتناول حقوق العمل الناشئة من علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الاجازات والمكافآت لهم الى آخر تلك الالتزامات التى تمس مصالح افراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالأذات هذه الحقوق هى التى حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهى صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين اجحفت المخالفة بحق من حقوقهم : والثانية — وهى في واقع الأمر احكام تنظيمية هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحق الفرض من اصداره — ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٨ من الزام صاحب العمل بوضع لائحة الجزاءات في مكان ظاهر من مؤسسته وهو مالم تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ، ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بتعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد العمال في تهمة عدم وضع لائحة الجزاءات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

بلعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٢ ق . - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ من ٢٢ ص ١٨٩٠

(٢٢ — ١٢٠)

٢٨ — عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية طبقاً لقانون

العمل .

* تنص المادة ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على أنه لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يضمن معه نقضه وتصحيحه بإلغاء ما اشتمل عليه من وقف تنفيذ الغرامة المقضى بها .

(لمن رقم ١٠١٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١١/١٠/١٩٦٦ ص ١٧-١٢٦)

٢٩ — استخدام متعطلين دون التزام حكم القانون .

* أن جريمة استخدام متعطلين دون أن يكونوا حاصلين على شهادة قيد من مكاتب الترخيم التابعة لوزارة العمل — لا تمس حقوق العمال ولا تعدو مخالفة التزام تنظيمي بحت ، ومن ثم فلا تتمعد فيها الغرامة بقدر عدد العمال .

(لمن رقم ١٤٧٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٢/١/١٩٦٧ ص ١٨ ص ١٨٤)

٣٠ — عمل — عقوبة — تمدها .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن الالتزام بعدم تعيين عمال غير حاصلين على شهادات قيد من أحد مكاتب القوى العاملة ، والالتزام باخطار المكتب المشار اليه من الوظائف التي تخلو أو تنشأ خلال الموعد المقرر المنصوص عليهما في المادة ١٦ من قانون العمل الرقيم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هما من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف منها الشارع الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره ، مما لا يمس الحقوق الفردية للعمال ، وبالتالي فلا تتمعد العقوبة بقدر عدد العمال عند مخالفة رب العمل لأي من هذين الالتزامين .

(لمن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٧/٤/١٩٦٧ ص ١٨ ص ١٥١)

٣١ — مناط العقاب طبقاً للمادة ٥ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .

* مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦

المعدل هو امتناع المهندس المحقق بالعمل عملاً عن أداء وظيفته وبشرط ألا تكون خدمته قد انتهت بغير الاستقالة .

(الطنن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ من ١٩ ص ١٢٧٢)

٣٢ - مخالفات قانون العمل - عقوبة .

نص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المواد ٥٨ و ٦٢ و ٦٥ و ٧٠ الواردة بالفصل الثاني من الباب الثاني منه على الالتزامات الخاصة بمنسج العمال اجازاتهم السنوية واجازات الاعياد وتوفير وسائل الاسعاف لهم وامسك سجلات لتقيد الغرامات . ورتب في المادة ٢٢١ منه عقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز الف قرش لمن يتفاس من تنفيذ أى من تلك الالتزامات . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتفريم المطعون ضده مائة قرش من كل تهمة منها ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القائلون لنزوله بعقوبة الغرامة المقررة بها عن الحد الأدنى المقرر قانوناً لكل منها بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه .

(الطنن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق . - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ ص ١٥٧٨)

٣٣ - عدم تعدد العقوبة بقدر عدد المبال في جريمة عدم امسك صاحب العمل السجلات المقررة .

تكلت المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ببيان الجزاء على ما اوجبه المادة ١٢٦ من الزام صاحب العمل باعداد السجلات التي اشارت اليها وهي الجريمة موضوع التهمة الثانية المستندة الى المطعون ضدهما بأن نصت على أنه « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز الف قرش كل من يخالف احكام المواد ١٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٦١ و ٦٩ و ٧٤ و ١٠٤ و ١٢٦ دون أن تنفي بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذين اجحفت المخالفة بحقوقهم وهو بذاته ما كانت تنفي به احكام المادتين ٤٥ و ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى في الجريمة المذكورة بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطنن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ ق . - جلسة ١٩٦٨/٦/٣ من ١٩ ص ٦٢٢)

٢٤ - العقوبة المقررة لمخالفة أحكام المواد ١٢٢ و ١٢٨ و ١٢٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - غرامة لا تزيد عن مائة قرش - قضاء الحكم - في هذه الجرائم - بتفريم الطاعن مائتي قرش - خطأ في تطبيق القانون .

✽ أوجب القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المواد ١٢٢ و ١٢٨ و ١٢٨ منه على صاحب العمل أن يضع على الأبواب الرئيسية لمنشأته وفي مكان ظاهر جسدولا ببيان ساعات العمل وبفترات الراحة وأن يضع في محله نسخة من الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء . ونص في المواد ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ منه على عقاب كل من يخالف أحكام المواد السابقة بغرامة لا تزيد عن مائة قرش ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى في هذه الجرائم وهي موضوع التهم الرابعة والخامسة والسادسة بتفريم الطاعن مائتي قرش يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً بالنسبة لما قضى به في هذه التهم الثلاث وتصحيحه .

(بلن رقم ١٢ لسنة ٢٢٩ . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٢ إلى ٢٥)

٢٥ - متى تعدد العقوبة في جرائم قانون العمل - ومتى لا تعدد - أسس ذلك .

✽ أن المستفاد من مجموع نصوص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي يفرضها القانون على صاحب العمل . (الأولى) وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب أن يؤديه اليهم من التزامات تمس مصالح افراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات ، وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تتمتع بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحق من حقوقهم ، أما النوع الثاني من الأحكام التي يفرضها القانون على صاحب العمل ، فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى تحسين سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره ، وهو ما لا تعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ، ومن قبيل ذلك ما نص عليه القانون المذكور في المادتين ٤٧ و ٤٩ منه ومن قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذاً لها ، من وجوب اعداد ما يثبت حصول العمال على أجورهم وتقديم السجل المعد لتقيد الأجور أو الكشف إلى مفتش العمال -

مما كان محلاً للتهمة الأولى المسندة الى المطعون ضده - وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة لأنه لايمس حقوق العمال مباشرة ، اذ لا يمسها الا عدم حصول العمال على اجورهم ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتعدد الغرامة فيما لا يلزم التمدد فيه ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالفاء ما قضى به من تعدد الغرامة .

نظمن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ من ٢٠ ص ١٢٨٧

٣٦ - عدم تحرير عقد عمل او انشاء ملف لكل عامل - غرامة - تعددها .

✽ اذا كان ما وقع من الذم مخالفاً لنص المادتين ٤٢ ، ٦٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، من انه لم يحرر عقد عمل بينه وبين عماله وأنه لم ينشئ ملفاً لكل عامل ، فان ما وقع منه في هذا الشأن يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال ويجحف بحقوقهم ، فكان يتمين أن تقضى المحكمة بتعدد الغرامة المحكوم بها في هاتين التهمتين بقدر عدد العمال . واذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بذلك فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .
(نظمن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٤ من ٢١ ص ٢٢)

٣٧ - لا ارتباط بين جريمة عدم التأمين على العمال وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات .

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمتي عدم التأمين على العمال وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات لا تجمع بينهما وحدة الفرض وليسنا مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ لم يلزم هذا النظر ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وذلك بتوقيع عقوبة مستقلة على المطعون ضده عن كل جريمة على حدة .

(نظمن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ من ٢١ ص ١٢٢٦)

٣٨ - الجرائم التي لا تمس حقوق العمال ولا تعدو مخالفة التزام تنظيمي بحث - لا تتعدد الغرامة فيها بخلاف الجرائم التي تمس حقوق العمال - مثال .

✽ لا تتعدد عقوبة الغرامة في الجرائم المخصوص عليها في القانون رقم

٩١ لسنة ١٩٥٩ التى لا تمس حقوق العمال اذ لا تعدو مخالفة التزام تنظيمى بحت ومنها جرائم استخدام عامل دون أن يكون حاصلًا على شهادة قيد من مكتب الترخيم التابع لوزارة العمل والعودة عن اخطار ذلك المكتب عن الوظائف الخالية وعدم توفير وسائل الإسعاف الطبية وعدم اعداد سجل لتقيد أموال الغرامات وذلك على خلاف جرائم عدم تحرير عقد عمل وعدم انشاء ملف لكل عامل وعدم اعطاء اجازات للعامل في المواسم والأعياد فانها تختلف عنها في طبيعتها فتتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

(لمن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ من ٢٢ ص ١٨١٨)

٣٩ - الالتزامات التى فرضها قانون العمل ٩١ سنة ١٩٥٩ على صاحب العمل - نوعان :

الأول : تتناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل ، تتعدد الغرامة على مخالفتها بقدر عدد العمال - الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من القانون .

الثانية : الأحكام التنظيمية التى هدف منها حسن سير العمل - مخالفة نص المادة ١٢٦ من القانون باستخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية فون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت قدرتهم الصحية على القيام بها يمس مباشرة مصالح العمال - وجوب تعدد الغرامة المحكوم بها في هذه التهمة بقدر عدد العمال - قضاء الحكم بغير ذلك - خطأ في تطبيق القانون .

✽ فرض القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته ونص في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ منه على معاقبة كل من يخالف أحكام الفصل الثالث من الباب الثالث في شأن الأحداث بغرامة لا تزيد على مائة قرش ثم أوردت الفقرة الثانية من هذه المادة « وتتعدد الغرامات بقدر عدد الأحداث الجارى تشغيلهم أو قبولهم في عنابر العمل مخالفة لأحكام الفصل المذكور » ولما كان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اقتبل على نوعين من الالتزامات التى فرضها على صاحب العمل : الأولى وهى تتناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من اجر وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد فترات الراحة وساعات العمل ومنح الاجازات والمكافآت المستحقة لهم وطلب التذاكر الصحية التى تثبت قدرتهم على القيام ببعض الأعمال بالنسبة للأحداث الى آخر تلك

الالتزامات التي تنس مصالح افراد العمل وحقوقهم مباشرة وبإذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع أن يكتفلها بالنسبة للعمال الأحداث بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٢ من هذا القانون وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أجهت المخالفة بحق من حقوقهم . أما النوع الثاني من الأحكام التي يفرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية تهدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره ، وإذ كان ما وقع من الماطعون ضده مخالفًا لنص المادة ١٢٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أنه استخدم أحداثًا تقل سنهم من خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها وهو يمس مباشرة وبإذات مصالح العمال ويجهف بحقوقهم ، فإنه كان يتعين أن يقضى الحكم الماطعون فيه بتعدد الغرامة المحكوم بها في هذه التهمة بقدر عدد العمال . وإذ كان الحكم لم يفعل ذلك فقد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

لمن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ ص ٢٢ من ١١٦٦٦

٤ - عمل - مخالفات تنظيمية - تعدد العقوبة - خطأ .

يجرى قضاء هذه المحكمة على أن الالتزام بوجوب أعداد ما ثبت حصول العمال على أجورهم والالتزام بعدم تعيين عمال غير حاصلين على شهادات قيد من أحد مكاتب التوظيف والتقديم ، مما كان محلًا للتهتين الثالثة والرابعة المسندتين إلى الماطعون ضده ، كتيمة هو من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف منها المشرع إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره مما لا يمس الحقوق الفردية للعمال . وبالتالي فلا تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند مخالفة رب العمل لكل منها . لما كان ذلك . وكان الحكم الماطعون فيه إذ انتهى إلى القضاء بتعدد الغرامة عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضًا جزئيًا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة المفضى بها بالنسبة لكل من التهمتين الثالثة والرابعة .

لمن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ ص ٢٠ من ٨١٧

الفصل الرابع

اعانة غلاء المعيشة

٤١ - الحكم بفرق اعانة الغلاء المتصوص عليها في المادة ٨ من الامر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ هو قضاء بحق مدنى للعمال يستطيعون التدخل امام المحكمة الجنائية للمطالبة به او تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

✽ ان المادة ٨ من الامر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بصرف اعانة غلاء المعيشة لمعمال الحال الصناعية والتجارية تنص على ان المحكمة فضلا عن توقيع الغرامة تقضى من تلقاء نفسها بالزام المخالف بدفع مرق الاجر او العلاوة لمستحقيها ويبين من هذا ان الحكم بذلك الفرق انما هو قضاء فى حق مدنى للمعمال يستطيعون التدخل امام المحكمة الجنائية للمطالبة به او تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

(لمن رقم ٤٠٢ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٢/١٢/٢٩)

٤٢ - عمل - اجر - اعانة غلاء المعيشة .

✽ اذا كان لا نزاع فى ان العمال المدعين بالحق المدنى قد استخدمهم المتهمان فى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٤ وبعده - وقد اثبت الخبر فى تقريره ان اجورهم لا تقل عن الاجور المقررة فى الاوامر التنفيذية للامر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ - فانه يترك يكون الاجر شاملا لعلاوة الغلاء .

(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٥ من ١٨ م ١٧٤٤)

٤٣ - عمل - كادر علاوات - اعانة غلاء - علاوة دورية .

✽ ليس فى القوانين ما يلزم صاحب العمل بوضع كادر للعلاوات لعماله - وان من حق صاحب العمل ان يعتبر كل زيادة فى الاجر اعانة غلاء وليست علاوة دورية .

(لمن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٥ من ١٨ م ١٧٤٤)

٤٤ - عمل - أجر - علاوة غلاء .

* الاتفاق المبرم بين صاحب العمل وفريق من عماله على انهم لا يستحقون قبله أية مروق غلاء معيشة وفق المقرر بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ وذلك بالتطبيق للمادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ليس فيه ما يخالف النظام العام مادام ان الحكم قد خلص الى ان العمال معينون بعد ٣٠ يونيو لسنة ١٩٤١ وأن تقدير اجورهم روعي فيه حالة الغلاء - وأن ما يتقاضونه من أجر لا يقل بل يزيد عما يتقاضاه العمال الذين يشتغلون في نفس اعمالهم وأن كافة الزيادات التي كانت تطرا على اجورهم منذ التحاقهم بالعمل هي في حقيقتها علاوة غلاء معيشة .

(لمن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٥ من ١٨ ص ١٧٤٤)

٤٥ - عدم صرف اعانة غلاء المعيشة - جريمة عمنية .

* جريمة عدم صرف اعانة غلاء المعيشة للعمال جريمة عمدية تتطلب توجيه ارادة الفاعل الى ارتكاب الأمر المكون للجريمة عالما بغناصرها القانونية .

(لمن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٥ من ١٨ ص ١٧٤٤)

٤٦ - المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ .

• سريان احكامها على جميع العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو ١٩٤٢ .

* تسري احكام المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الصادر من ٩ ديسمبر ١٩٤٢ على جميع العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو ١٩٤٢ سواء كان تاريخ تعيينهم سابقا أو لاحقا لتاريخ سريان هذا الأمر ونفاذه ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى قصر تطبيق المادة الثالثة من الأمر العسكري المشار اليه على العمال الذين عينوا قبل تاريخ العمل بهذا الأمر وأحقية كل من عين بعد ذلك في اعانة غلاء المعيشة كاملة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(لمن رقم ٦٠٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١/١٧ من ١٩ ص ١٧٠٢)

٤٧ - قوانين العمل لا تلزم صاحب العمل بوضع كادر للتعلاوات
لعماله - حق صاحب العمل في اعتبار كل زيادة في الأجر اعانة غلاء معيشة .

* ليس في قوانين العمل ما يلزم صاحب العمل بوضع كادر للتعلاوات
لعماله ومن حقه أن يعتبر كل زيادة في الأجر اعانة غلاء وليست علاوة
دورية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض اعتبار الزيادة في الأجر
اعانة غلاء يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون
فيه . ولما كان خطأ الحكم قد حجب عن بحث مدى توافر شروط تطبيق
المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في أجور المدعين
بالحقوق المدنية وعن تصديق الزيادة التي طرأت على أجورهم فإنه يتعين
أن يكون مع النقض الإحالة .

يلتمس رقم ٦٠٠ لسنة ٢٨ - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ من ١٩ ص ٧٠٢ ، ٧٠٣

الفصل الخامس

التحكيم في منازعات العمل

٤٨ — مناط العقاب بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم .

✽ أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم في المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال قد نظم فرض ما ينشأ من نزاع بين العمال وأصحاب الأعمال إما بحسمه في مكتب العمل وديا باتفاق بين الطرفين يثبت في محضر تصبح له قوة قرارات هيئة التحكيم أو يرفع أمره إلى لجنة التحكيم أو هيئته بالأوضاع التي قررها القانون فإذا كان الحكم الذي علقب المتهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون لم يبين الواقعة التي ادان المتهم فيها بيانا يتحقق فيه قيام نزاع بين العمال وأصحاب الأعمال صار حسمه بإحدى الطريقتين المشار إليهما فيه فائته يكون قاصراً .

(لمن رقم ٧٥ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٣/١٩٥٢)

٤٩ — قرار التحكيم في منازعات العمل هو بمثابة حكم نهائي له قوة الأحكام الانتهائية - قابليته للتنفيذ بمجرد اعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به .

✽ قرار التحكيم الصادر وفقاً لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم ، هو بمثابة حكم انتهائي له قوة الأحكام الانتهائية ، ومن ثم فإنه يكون قابلاً للتنفيذ بمجرد اعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به .

(لمن رقم ١٣٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/١/١٩٥٧ س ٨ ص ٢١)

٥٠ - ٥١ — طلب التوفيق إلزام لتتحقق جريمة الاضراب عن العمل هو ما كان مقدماً وفق المساتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العمل فحسب .

✽ أن العبرة في الطلب الذي بدون تقديمه لا تتحقق جريمة الاضراب

ليست بمطلق الشكاوى وإنما هي بطلب التوفيق الذى يقدم ، من الأشخاص وبالأوضاع المبينة فى المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العمل السالف الإشارة إليه ، الى الجهة الادارية المختصة للمسمى فى حل النزاع بالطرق الودية .

بممن رقم ١٥٢٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/١/١٨ من ٢٧ الى ٢٧ .

الفصل السادس

تأمينات إجتماعية

٥٢ - القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للدخار - عدم سداد الاشتراكات للمؤسسة وعدم الاشتراك فيها يجعها غرض جنائي واحد والارتباط بينهما غير متجزئ - وجوب اعمال المادة ٣٢ عقوبات .

§ يتضح مما نصت عليه المواد ١ و ٢ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل النردى - ان الاشتراك في المؤسسة هو امر غرضه الشارع على كل صاحب عمل وعامل يخضع لأحكام القانون ، فينشأ في ذمة صاحب العمل التزام بنادية المبالغ المستحقة عليه لحساب العمال وتوريد المبالغ المتقطعة من اجورهم ، وعند التظلم من أداء هذه الحصص كلها أو بعضها تحقق المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون ضد صاحب العمل المسئول عن السداد - عن نفسه وعن عماله - ويكون عدم سداد الاشتراكات للمؤسسة مضمنا في ذاته عدم الالتحاق بها ، وبالتالي فان الفعليين اللذين وقعا من المتهم وقدم من اجلهم الى المحكمة ، وهما عدم سداده الاشتراكات للمؤسسة وعدم الاشتراكات فيها ، يجعها غرض جنائي واحد هو عدم الاشتراك في المؤسسة بعدم سداد الاشتراكات بالمخالفة لنصوص القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، والارتباط بينهما واضع غير متجزئ ، ومن الواجب الحكم على المتهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هاتين الجريمتين .

(لم يرقم ١٥٨٦ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٦١/٢/١٤ من ١٢ ص ١٢٢)

٥٣ - تأمينات إجتماعية - عمال موسمين - سجلات .

§ أنه وإن كان النص على الاجراءات الخاصة باعداد سجل التيد والاجور وسجل الاصابات قد ورد في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذي استثنى في مادته الثانية العمال الموسمين من تطبيق احكامه بصفة عامة الا ان هذا القانون حين اورد الالتزام بتنفيذ

هذه الاجراءات في المادة ٥ التي وردت ضمن مواد الفصل الاول من الباب الثالث قد اورد المادة ١٩ في صيغ هذا الفصل الذي جاء نصها صريحا في سريان احكامه ومن بينها الالتزام بتنفيذ الاجراءات سالفة البيان على العمال الموسمين - ومن ثم غان ما ينبغي ان يطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطا في تطبيق القانون حين ذاته في تهمة عدم اعداده سجلا للقياد والاجور وسجلا للاصابات مع ان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا نسرى احكامه عليه لان العمال الذين يستخدمهم موسميون ، يكون في غير محله .

(لمن رقم ١٧٧ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/٨ من ١٦ ص ١٠٥)

٥٤ - تأميمات اجتماعية - مخالفات - عقوبات - تعددها .

* تكفلت المادة ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩١٩ في شأن التأميمات الاجتماعية ببيان الجزاء على مخالفة ما اوجبه المادة ٥٠ من الزام صاحب العمل باعداد السجلات التي اشارت اليها - موضوع التهمة الاولى المسندة الى المطعون ضده - بان نصت على انه « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش كل من يخالف احكام المواد ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٩٦ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، دون ان تقضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذي اجحفت المخالفة بحقوقهم - ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى - بغير سند من القانون - بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال يكون قد اخطا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه فيما قضى به من تعدد الغرامة عن التهمة الاولى والاكتفاء بتفريم المطعون ضده بمئة قرش عن هذه التهمة .

(لمن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ من ١٦ ص ١٢١)

٥٥ - الخدم ايا من كانوا هم عمال سواء في ممتلكات القانون المدني او في مفهوم قانون العمل - استثناء قانون التأميمات الاجتماعية خدم المنازل ومن في حكمهم من تطبيق احكامه ليس مرجعه انحسار العمالة عنهم بل لقيام وصف خاص بهم هو انه تربطهم بخدومتهم علاقة وثقى تنقسم بالخصوصية وتمكنهم من الاطلاع على مكتون سرهم وخاصة ابرهم - بواب المنزل خادم ، يجري عليه حكم الزام صاحب العمل بالتأمين عليه الا اذا قامت به هذه الخصوصية فكان خادما لصاحب العمارة في منزله او انسحب عليه وصف خادم المنزل حكما وغلبت عليه هذه الصفة .

* مفاد نص المادة ٦٧٤ من القانون المدني في تعريفها لمعدد العمل

والمادة الثانية من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل في تعريفها للعامل والمادة ٢/٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية الذي حل محله القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بنصها على عدم سريان احكام هذا القانون على خدام المنازل ومن في حكمهم - أن الخدم ايا من كانوا هم عمال سواء في حلول القانون المدني او في مفهوم قانون العمل من حيث انه تربطهم برب العمل تبعية قانونية قوامها الاشراف والرقابة . وعلى ذلك فاستثناء قانون التأمينات الاجتماعية خدام المنازل ومن في حكمهم من تطبيق احكامه ليس مرجعه انحصار العمالة عنهم ، لان المستثنى بالضرورة من جنس المستثنى منه ، بل لقيام وصف خاص بهم هو انه تربطهم بخدومهم علاقة وثقى تنسم بالخصوصية وتمكنهم من الاطلاع على مكتون سرهم وخاصة ابرهم . وهذه العلة في الاستثناء قد اصبحت عنها المذكرة الايضاحية المسجلة للمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى وهو من المصادر التشريعية لقانون العمل . والبواب خادم ، وهو بهذه المثابة عامل يجرى عليه حكم الزام صاحب العمل بالتأمين عليه رجوعا الى حكم الوجوب في اصل التشريع الا اذا قامت به هذه الخصوصية فكان خادما لصاحب العمارة في منزله ، او انسحب عليه وصف خادم المنزل حكما وغلبت عليه هذه الصفة فحينئذ يجرى عليه حكم الاستثناء الذى يؤخذ في تفسيره بالتضييق . ولا يتدح في هذا النظر ما نصت عليه (لائحة الخدامين) الصادرة بقرار وزير الداخلية في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ المعدلة من وجوب الحصول على ترخيص لكل من يرغب في ممارسة مهنة خادما او أى مهنة اخرى مماثلة لها من المهن التى حددتها ومنها مهنة البواب ؛ ذلك لان وجوب الترخيص محمول على مطلق الخدمة بينما الاستثناء من قانون التأمينات الاجتماعية محمول على خصوصية الخدمة في المنازل وحدها او ما يجرى مجراها ويأخذ حكمها ، ولانه لا تعارض بين الزام البواب بالحصول على ترخيص قبل ممارسة خدمته في قانون وبين حمايته بالتأمين عليه في قانون آخر ، فلكل من التشريعين مجاله وحكمه وحكمته فيما استنه واوجبه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعطا اذ اطلق القول باخراج بواب العمارة ايا ما كان مجال عمله من نطاق تطبيق نصوص قانون التأمينات الاجتماعية دون تفرط الى المعانى القانونية المتقدمة ، ودون بيان لصفة بواب العمارة بالمطعون ضده ومدى الخصوصية في هذه الصلة ، والترجيح بينها وبين مشابهته العمل في العمارة المستقلة ، وكان الخطأ في القانون قد حجب الحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، وكان للتصور الصادرة على وجه الطعن بمخالفة القانون فان حكمها يكون واجب النقص مع الاحالة . .

٥٦ - وقوع الالتزامات التي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل - هذا الوصف في المخاطب به ركن في الجريمة التي قد تنسب اليه - سكوت الحكم عن بيان هذا الوصف - قصور .

* القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن التأمينات الاجتماعية قد وضع ما افترضه من الالتزامات المنصوص عليها في المواد ١٨ و ٤٥ و ٧٣ و ١٠٨ منه على عاتق صاحب العمل ، ويمثله جرت نصوص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محله ، وهذا الوصف في المخاطب به ركن في الجريمة التي قد تنسب اليه . ومن ثم فإن سكوت الحكم من بيان صفة الطاعن التي اوجبت انطباق قانون التأمينات الاجتماعية عليه ، يعنيه بالتصور .

(الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٣٦ في : جلسة ١٩٦٦/٦ من ١٧ ص ٧٠١)

٥٧ - جريمة عدم تقديم صاحب العمل الاستثمارات لهيئة التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال .

* نصت الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية على أنه « على كل صاحب عمل أن يقدم للهيئة الكشف والبيانات والاضطرابات والاستمارات وأن يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون وذلك وفقاً للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة » ووجبت المادة ١٣ من القانون المذكور على صاحب العمل تقديم البيانات التي أشارت اليها الى الهيئة العامة للتأمينات وذلك على الاستثمارات التي تعددها الهيئة في المواعيد المبينة بالمادة . كما نصت المادة ١٣٤ من القانون المشار اليه على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش من يخالف أحكام المواد ١٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٦١ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ١٠٤ ، ١٢٦ » . وقد فرض الشارع عقوبة الغرامة بغير تعدد في الحدود المبينة بالمادة ١٣٤ على من يخالف أحكام المادتين ١٣ ، ١٢٦ - موضوع التهمة الثانية التي استندت الى المطعون ضده . ولما كان من المقرر ان المحكمة لا تنتيد بمواد الاتهام التي تطلب النيابة العامة تطبيقها بل عيها تطبيق نصوص القانون على الواقعة التي فصل فيها الحكم تطبيقاً صحيحاً ، فانه كان يتمين تطبيق المادة ١٣٤ مسالفة البيان على التهمة الثانية والقضاء بالغرامة دون تعددها بقدر عدد العمال . ومن ثم يتمين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة الى ما تضي به في التهمة الثانية . ان الحكم بمقتضى المواد ١٣ ، ١٢٦ ، ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وذلك بالغاء

ما قضى به من تعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالنسبة الى التهمة المشار اليها .

(الطن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٦ من ١٧ ص ١٧٨)

٥٨ - عمل - شرعية الجرائم والعقوبات - مثال .

✽ اوجبت المادة ١١٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية على كل صاحب عمل ان يعلق في محل العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - الا ان هذا القانون لم ينص على عقوبة ما جاز على مخالفة ذلك . فحتى كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الاخلال بذلك الالتزام ، فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وبترئة المطعون ضده .

(الطن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ من ١٧ ص ١٨٢)

٥٩ - عدم اداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية - عقوبة - عدم تعددها بتعدد العمال .

✽ نصت المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية - والمطبقة على تهمة عدم اداء صاحب العمل الاشتراكات الشهرية للمالين لديه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - على عقوبة الغرامة دون تعددها بقدر عدد العمال ، واما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة ، فانه يتعين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من تعدد العقوبة .

(الطن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ من ١٧ ص ١٨٢)

٦٠ - عدم سريان قانون التأمينات الاجتماعية على العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة الا بالنسبة لتأمين اصابات العمل فحسب - المقصود بالأعمال العرضية المؤقتة ؟

✽ نصت المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على انه : « تسرى احكام هذا القانون على جميع العمال وكذلك المترجعين منهم ولا يسرى على (١) »

(م - ٣)

... (٢) العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأخص عمال المخاولات وعمال التراحيل وعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ ألا نمياً يرد به نص خاص » . وقصر القانون في المادة ١٩ منه حق هؤلاء العمال في التأمينات على تأمين أصابات العمل وحده ولم يسلكهم في عداد من يفيدون من تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والزكاة الذين يسلكهم بالذكر في المادة ٥٥ و ٦٥ . والأعمال العرضية المؤقتة في تطبيق الاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة هي الأعمال التي ليست لها بالنسبة لرب العمل صفة الدوام ولا تدخل بطبيعتها في العمل الذي يزاوله . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن العمل الذي يمارسه العمال لديه هو عمل مؤقت بفترة زمنية محددة هو أعداد الفطيرة فقط لمديرية التربية والتعليم في فترة الدراسة مما يدخله في عداد الأعمال المؤقتة التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ، واستند الطاعن في تأكيد دفاعه إلى عقود العمل المبرمة بينه وبين هؤلاء العمال وإلى شهادة صادرة من مديرية التربية والتعليم وكان الحكم المطعون فيه قد تجاوز عذا الدفاع ولم يستبن مذلول عقود العمل والشهادة المقدمة من الطاعن ، واكتفى بمجرد القول بأن عمل العمال الذين يستخدمون هو أعداد الجبز وأن عقود توريد الفطيرة إلى مديرية التعليم تؤكد طبيعة هذا العمل وهو ما لا يصلح رداً على ما أثاره الطاعن من دفاع لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه يكون مميباً ويتعين لذلك نقضه والإحالة . (الطن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٠/٢١/١٩٦٦ ص ١٧ ص ١١٠٢)

٦١ - القضاء بتعدد الغرامة على خلاف حكم القانون - حكمه .

✽ تنص المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش كل من يخالف أحكام المواد ... ١٢٦ ... » وتنص الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من ذات القانون « على كل صاحب عمل ... أن يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون ... » كما تنص المادة ١٣٥ من القانون المذكور على أن « يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولم يقم بالاشتراك في الهيئة عن أي من عماله ... وتتنعد الغرامة في جميع الأحوال بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يزيد مجموعها ٥٠٠ ج عن المخالفة الواحدة » . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ تجاوز الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ وقضى بتعددتها حيث لا تتعدد طبقاً

للمادة ١٣٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه .

(اللمن رقم ٢١٦١ لسنة ٣٦ في . جلسة ١٩٦٧/٢/٦ من ١٨ من ١٣١٩)

٦٢ - قانون التأمينات الاجتماعية - نطاق سريانه .

* البين من استقراء نصوص المادتين ٢ ، ٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية أن الأصل أن قانون التأمينات الاجتماعية أنها يسرى بوجه عام على جميع العاملين في الدولة على مختلف فئاتهم عدا من استثنى منهم وعددهم القانون على سبيل الحصر ، ومن هؤلاء ذوى المهن الحرة والمستقلين لحسابهم - ممن لا يتدرجون في عداد العاملين طبقاً لأحكام قانون العمل - وأصحاب الحرف والمستقلين في منازلهم لحساب صاحب العمل وأصحاب الأعمال أنفسهم . وقد تطلب التسانين لخضوع هذه الفئات لقانون التأمينات الاجتماعية صدور قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة مجلس الإدارة بـ سريان أحكام القانون عليهم . وعدم صدور قرار رئيس الجمهورية وإن حال بين هذه الفئات وبين الانتفاع بـ زاي القانون - لأنهم لا يعتبرون عمالاً في مجال تطبيق قانون العمل - إلا أنه لا يرفع عن كاهلهم - بوصف كونهم أصحاب عمل - وأجبا الزمهم القانون به وهو الاشتراك في الهيئة عن العمال الذين يستخدمونهم ويؤدون لهم أجراً ويخضعون لسلطتهم وإشرافهم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بالبراءة على أساس أن قراراً لم يصدر بـ سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على ذوى المهن الحرة (ومنهم المطعون ضده) فإنه يكون قد خلط بين انتفاع المطعون ضده بـ زاي القانون - وهو لا يتأتى إلا بصور قرار من رئيس الجمهورية - وبين الواجب الذي ألزمه القانون به (بصفته رب عمل) وهو اشتراكه في الهيئة لصالح من يستخدمهم من عمال .

(اللمن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٦ في . جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ من ١٨ من ١٤٢٥)

٦٣ - تأمينات اجتماعية - عمل - عقوبة .

* أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية الذي حل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - إذ نص في المادة ١٣٥ منه على أن : « يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولم يـ قم بالاشتراك في الهيئة عن أى من عماله » .

ثم اتبع ذلك بالنص على أن : « وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ ج عن المخالفة الواحدة » . بعد أن كانت العقوبة المقررة لذلك في المادة ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ هي الغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ، فقد دل على أنه قد اتجه الى اعتبار تلك الجريمة مخالفة وليست جنحة لأن العقوبة التي قررها لها هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش . ولا يغير من ذلك ما نص عليه من تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، لأن هذا مرجعه حالة تعدد استثناءها المشرع من مبدأ عدم تعدد العقوبات لغاية ارتآها هي كدالة حقوق العمال والحرص على صوالحهم . ومما ارتفع مقدار الغرامة في حالة التعدد ، فإن ذلك لا يغير من نوع الجريمة التي حددها المشرع والذي لا عبرة فيه — على مقتضى التعريف الذي أورده القانون لأنواع الجرائم — إلا بالعقوبات الأصلية المقررة لها . ولا يقدح في هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٣٨ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من حظر وقد التنفيذ في العقوبات المالية المحكوم بها تطبيقاً لهذا القانون ، لأن القانون المشار اليه لم يقتصر في نصوصه على عقوبة المخالفة فحسب بل أورد عقوبات لجرائم أخرى مقررّة للجنة .

(الطن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠ س ١٨ س ١٧٢٤)

٦٤ — تأمينات — قانون — قرارات تنفيذية — مثال .

✽ البين من نص المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية أنه موخض وزير العمل اصدار القرارات التي يتطلبها تنفيذه ومن بينها الزام رب العمل أن يحتفظ لديه بالسجلات اللازمة لهذا التنفيذ وفقاً للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها واضع القرار — ولا يعدو قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ أن يكون مبيناً لمضمون السجلات المطلوبة وفقاً لما أورده الشارع وبينه في صريح نصه ، وهو واقع حتفاً في نطاق التفويض التشريعي لقانون التأمينات الاجتماعية .

(الطن رقم ١١٤٥ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ س ١٩٢٦)

٦٥ — عمل — تأمينات اجتماعية — جريمة — أركان الجريمة .

✽ مؤدى ما نصت عليه المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من استثناء الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من خمسة أشهر —

من تطبيق احكام عقد العمل الفردى — ان كل عمل يتقوم به العامل ويكون من طبيعته داخلا في الاعمال التى يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا ولو كان موسميا ، فلذا كان القانون المذكور قد جاء خلوا من اى نص يشير الى استثناء العمال الموسمين من تطبيق احكامه اسوة بما ذهب اليه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية في مادته الثانية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ما اذا كان المطعون ضده يزاول حرفته « صناعة الافلاس » بصفة اصلية او بصورة عرضية ، كما انه خلط بين العمل الموسمى والعمل العرضى كما مرغهما القانون ، فضلا عما اعتراه من تناقض فيما اورده من ان صناعة المنهم المذكورة عمل موسمى مرتبط بهوسم الجريد ، ثم قوله فى موضع آخر ان العمل بها يعتبر عملا عرضيا دون ان يبين سند هذا القول او ذاك سواء من الواقع او القانون ، مما يجعل اسبابه مشوبة بالاضطراب الذى ينبىء عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدته ، ويعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، فانه يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

(الطنن رقم ٢١٠٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ ص ١٨ من ١١٢٥٦)

٦٦ — مؤدى نص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الاجتماعية ، ان المشرع فوض وزير العمل اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

* البين من نص المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الاجتماعية انه فوض وزير العمل اصدار القرارات التى يتطلبها تنفيذها ومن بينها الزام رب العمل ان يحتفظ لديه بالسجلات اللازمة لهذا التنفيذ وفقا للشروط والأوضاع والمواعيد التى يحددها واضع القرار — ولا يعدو قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ ان يكون مبينا لمضمون السجلات المطلوبة وفقا لما اورده الشارع وبينه فى صريح نصه ، وهو واقع حقا فى نطاق التفويض التشريعى لقانون التأمينات الاجتماعية .

(الطنن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ص ١٩ من ١١٦٦)

٦٧ — اعتبار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الاجتماعية — بما جاء فى نصوصه من عقوبات اخف من العقوبات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التأمينات الاجتماعية — قانونا اصلح للمتهم .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضدها بجريمة عدم

التأمين في المؤسسة على عمالها وفقا لأحكام المادتين ١٨ و ١١١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى وقعت الجريمة في ظله في حين انه صدر - قبل الحكم نهائيا في الدعوى - القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية وحل محل القانون الاول ونص في المادة ١٣٥ منه على ان « يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولم يتم بالاستترار في الهيئة عن أى من عماله . وتتعدد الغرامة في جميع الأحوال بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط الا يجاوز مجموعها ٥٠٠ ج عن المخالفة الواحدة » وبذا أصبحت الجريمة موضوع التهمة المذكورة من مواد المخالفات بعد ان كانت وفقا للمادة ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ من مواد الجناح وعقوبتها من مائة قرش الى ألفي قرش مع التعدد . ومن ثم يكون القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو القانون الاصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٢ س ١٩ ص ٦٢٥ ، ٦٢٦)

٦٨ - اصابات العمل التى تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها واعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز او اداء تعويض او ترتيب معاش لهم ؟ ليس للمصاب فيما يتعلق بتلك الاصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك ايضا بالنسبة الى صاحب العمل الا اذا كانت اصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه - المادتان (١ / د) ، ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - مثال لاخلال بنفاع جوهرى في هذا الصدد .

✽ تغفى الفقرة (د) من المادة الاولى الواردة في الباب الاول من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية بأنه يعد ضمن اصابات العمل التى تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها واعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز او اداء تعويض او ترتيب معاش لهم - وفقا للشروط والقواعد المنصوص عليها في الفصلين الثانى والثالث من الباب الرابع من القانون المذكور - لية اصابة نتيجة حادث اثناء تادية العمل أو بسببه وكل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط ان يكون الذهاب والاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى . كما تنص المادة ٤٢ من الفصل الرابع من الباب الثانى على انه لا يجوز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل ان يتمسك ضد

الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة الى صاحب العمل الا اذا كانت اصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . واذا كان الطاعن بصفته صاحب العمل قد تمسك في دفاعه بحكم هذه السادة استنادا الى ان المصابين والمتهم من عماله وان الحادث من حوادث العمل ، فان ذلك كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — ان تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغا الى غاية الامر فيه لانه هو دفاع جوهرى قد بنى عليه لو صح تغير وجه الراى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل ولم تعرض اطلاقا — على ما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه — لهذا الدفاع ، فان حكما يكون معيبا بالقصور فى البيان والاخلال بحق الدفاع بها يوجب نقضه والاحالة فيما تضى به فى الدعوى المدنية .

(الطن رقم ١٣٦٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٣٦٩/١/٢٠ س ٢٢ من ١١٢٩)

٦٩ — انتهاء الحكم الى ان عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يجعله غير مسئول عن مسائر الالتزامات التى يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية — خطأ فى تطبيق القانون .

* ان تعود صاحب العمل عن اشتراكه فى هيئة التأمينات مستقل تماما عن جريمته اخلاله بتقديم الكشوف وعدم احتفاظه بالدفاتر والسجلات التى يستلزمها القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نادى من عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الى انه غير مسئول عن مسائر الالتزامات التى يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٣٦٩/٤/٢٨ س ٢٢ من ١٥٥١)

٧٠ — جريمتا عدم تقديم الكشوف والبيانات والاضطرابات والاستثمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التى يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية — طبيعة كل منها : جنحة — جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

* ان كلا من تهمة عدم تقديم الكشوف والبيانات والاضطرابات والاستثمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التى يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية ، تعدد جنحة طبقا للمادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على مقتضى التعريف الذى اوردته قانون

المعقوبات لأنواع الجرائم ويجوز استئناف الحكم الصادر نيهما ونقاسا
للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة .

(الطنن رقم ٢١٦٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٥ من ٢٢ من ١٩٦٧)

**٧١ - لا ارتباط بين جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل
الاجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بالاجور .**

✽ استقر قضاء محكمة النقض على أن جرائم عدم التأمين على العمال
وعدم استيفاء سجل الاجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بالاجور العاملين ،
لا يجمع بينها وحدة الغرض وليست مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم
المادة ٣٢ من قانون المعقوبات .

(الطنن رقم ٤٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/١٢ من ٢٢ من ١٩٧٠)

**٧٢ - جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية وغيرها -
طبيعتها .**

✽ جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية وعدم تقديم
رب العمل لهذه الهيئة الكشف والبيانات والاضطرابات والاستمارات التي يتطلبها
تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية وعدم احتفظه بالدفاتر والسجلات وعدم
انشائه للؤمن عليه ملفا خاصا بالتأمينات الاجتماعية هي من جرائم العمد
التي تحقق في صورة سلبية تتمثل في مخالفة امر الشارع أو القعود عن
تنفيذه ، وهذه الجرائم بطبيعتها غير متلازمة اذ يمكن تصور وقوع احدها
دون الاخرى كما أن القيام بأى من هذه الواجبات لا يجزىء عن القيام
بالاخرى ، وهذا يتمشى مع روح التشريع الصادر في شأن التأمينات الاجتماعية
الذي وان تضمن انواعا مختلفة من الالتزامات المستقلة التي استهدف ببعضها
رعاية مصالح العمال عامة وضمان حقوقهم الفردية وترسم في البعض الآخر
الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة تنفيذ
احكامه ، إلا أن الواقع من الامر أن تلك الالتزامات تدور في مجموعها حول
تحقيق الرعاية للعمال كما تصورها الشارع ، ومن ثم فهي تلتف مع الانجساء
العام الذي دل عليه حين نص في المادتين ١٣٥ ، ١٣٦ من القانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤ على تعدد الغرامة المقررة بتعدد العمال الذين وقعت في
شأنهم المخالفة .

(الطنن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٢ من ٢٠ من ١١٤٧)

٧٣ — جريمة عدم التأمين على العمال — مخالفة — جواز الطعن في الحكم الصادر فيها متى كان قد اعتبرها مرتبطة بجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وهي جنحة .

* انه وان كانت تهمة عدم التأمين على العمال موضوع التهمة الاولى تعتبر مخالفة طبقا للقانون ، الا ان الحكم المطعون فيه اعتبرها مرتبطة بتهمة الجنحة موضوع التهمة الثانية وهي عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وانزل بالمحكوم عليه عقوبة واحدة عنها وهي عقوبة الجنحة . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صادرا في جنحة وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا .

(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣٧٠/١٢/٢١ س ٢١ ص ١١٢٦)

٧٤ — عدم تبيان الحكم العمل المسند الى عمال الطاعن وما اذا كانوا من الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية ام من الفئات المستثناة منه — قصور .

* متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل العمل المسند الى عمال الطاعن وما اذا كانوا من العمال الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية ام انهم من الفئات المستثناة من تطبيق هذا القانون فيكون امرا لا جريمة فيه — فانه يكون معيبا ..

(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢٦ س ٢٢ ص ٨٣٦)

٧٥ — اصابات العمل — تعويض — مسئولية .

* نص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية تد جرى بان « تلتزم الهيئة بتنفيذ احكام هذا الباب حتى ولو كانت الاصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول » ، ولما كان مقتضى ذلك ان تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع في تأمين اصابة العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له — العامل أو ورثته — من حق قبل الشخص المسئول فان الحكم اذ قضى بالحق تبطل العمال الذين دائمهم بجريمة القتل الخطأ يكون مستيدا في القانون .

(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ س ٢٦ ص ١١٦)

الفصل السابع

تسبیب الأحكام

٧٦ — عدم تبیان الحكم كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها من عملهم أصبحت جزءا من الأجر ، وأن المساس بها يعد خروجاً على القيود المشروطة بالاتفاق تؤمّن أحكام قانون العمل — قصور يميّيه ويستوجب نقضه .

* إذا كان ما أورده الحكم ولقام عليه قضاءه بادانة الطاعن — عن تهمة تخفيض أجور العمال مخالفاً بذلك شروط الاتفاق — لا يعدو أن يكون مجرد اثبات لتقريرات قانونية عن وجوب التزام رب العمل — حين ينتقل العادل من عمل الى آخر طبقاً لأحكام المادة ٥٧ من قانون العمل — بعدم المساس بمقدار أجره ، ثم بياناً لمؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى ضمنها الشارع تعريفاً للأجر وما يمكن أن ينتج فيه من اضافات دون أن يعنى الحكم بتطبيق ما سلف إرادته على واقعة الدعوى فيبين كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها من عملهم فى القسم الذى يعملون به قد أصبحت جزءاً من الأجر وأن المساس بها يعد خروجاً على القيود المشروطة فى الاتفاق تؤمّن أحكام قانون العمل ، فانه يكون مشوباً بالقصور فى البیان مما يعييه ويستوجب نقضه .

(الطنن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٢٥ من ١٦ إلى ١٥١٧)

٧٧ — حكم الادانة — بيانه : وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى الأدلة التى استخلصت منها الادانة والا كان حكمها قاصر — مثال .

* أوجب القانون فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصراً . ولما كان الحكم إذ دان الطاعن بوصف أنه صاحب العمل والمشرّف عليه وأنه مسئول عن المخالفات التى وقعت من الشركة التى يعمل فيها ، قد عول فى ذلك على ما قرره وكيله بأنه المسئول الأول عن العمل وعلى أنه ثبت بجلسة الاستماع الاخيرة ما يؤكّد مسؤوليته دون أن يورد مؤدى الدليل الذى طرح بترك الجلسة

وما شهد به ممثلي العمل فيها حتى يتمنى لهذه المحكمة مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ..

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢ س ١٦ من ١٨٧٩

٧٨ — حكم الادانة — وجوب اشماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدي هذه الادلة — مثال لتسبب قاصر في مخالفة عدم رفع اجور عمال الى الحد الأدنى للاجور .

✽ اوجب القانون في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تلتزم بايراد مؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ والا كان الحكم قاصراً . ولما كان يبين من الرجوع الى الحكم الابتدائي الذي اعتمق اسبابه الحكم المطعون فيه انه لم يستظهر سن كل من العمال الذين وقعت بشأنهم مخالفة عدم رفع اجورهم الى الحد الأدنى للاجور، وما اذا كانت منشأة الطامن (المتهم) التي يعملون بها من المنشآت الصناعية التي يسرى عليها احكام المادتين ٨٥١ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ حتى تنسحب على عمالها احكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ المطبق على واقعة الدعوى ، فضلاً عن انه لم يبين مؤدى شهادة محرر المحضر ووجه استدلاله بها على الجريمة التي دان الطامن بها الامر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالتقصير الذي يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٧ من ١١٠٢)

٧٩ — المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع في قانون العمل ؟ هو صاحب الامر — بحسب النظام الموضوع للمنشأة — في الاشراف الاداري على شئون العمال الخنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون — هذا الوصف في المخاطبة به ركن في الجريمة التي قد تسبب اليه — يؤدي ذلك .

✽ نصت المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل على ايقاع الالزام بتوفير وسائل الاسعافات الطبية للعمال في المنشأة على

عائق صاحب العمل . والمراد به في خطيب النصارى هو صاحب الأمر -- بحسب النظام الموضوع للمنشأة -- في الإشراف الإدارى على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون ، وهذا الوصف في المخاطبة به ركن في الجريمة التى قد تنسب اليه . ولما كان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التى يسأل المتهم عنها ، فإن سكوت الحزنم المطعون فيه عن بيان صفة الطاعن التى أوجبت انطباق نص القانون الذى دين بمقتضاه تصور يعيبه بما يوجب نقضه .

(الطنى رقم ١٩٣٨ لسنة ٣٥ ق. جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ من ١٧ ص ١١٦)

٨٠ - الجهل بقاعدة مقررّة في قانون العمل وبالواقع في وقت واحد - اعتباره في جملته جهلا بالواقع - مثال .

✳ ان تأويل المتهم - بفرض ثبوت صفة - لنصوص قانون العمل . وهل ما وقع منه يعد قرارا تأديبيا بفصل العامل طبقا لأحكام المادة ١/٦٧ أو نسخا للمعد طبقا للمادة ٧٦ / ٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهل الجزء الذى أوقعه يتناسب مع الجرم الذى ارتكبه العامل أو يجاوزه . خصوصا إذا كان قد انصاع فيما أوقعه من جزاء لأمر النيابة العامة بتأديب العامل شرطا لحفظ الدعوى الجنائية اكتفاء بهجراته ، وهل تثار اللجئة الثلاثية يلزمه باعادة العامل أو لا يلزمه ، وهل يترتب على مخالفته البطلان أو يستوجب العقوبة ، كل أولئك انما هو دعوى بهل مركب من جهل بقاعدة مقررّة في قانون العمل وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا في المسائل الجنائية اعتباره في جملته جهلا بالواقع . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدلالة هذا كله على انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن فوق دلالته على انتفاء الركن المادى في الجريمة فانه يكون قاصر البيان واجسب النقض .

(الطنى رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ ق. جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ من ١٧ ص ١٢٧٨)

٨١ - التزامات رب العمل بالنسبة لأموال الفرامات التى تقتطع من العمال .

مسألة الحكم المطعون فيه الطاعن جنائيا على اعتبار أنه لم يعهد إلى اللجنة المختصة بالتصرف في أموال الفرامات . خطأ في تطبيق القانون وتأويله .

✳ يؤخذ من نصوص المواد ٣٣ و ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة

١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى و ٧٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن قانون العمل الموجد و ١ و ٢ و ٢ مكررا و ٥ من قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٣ لسنة ١٩٥٦ الذى حل محل القرار الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٥٣ ببيان كيفية التصرف في أموال الغرامات التى تقتطع من العمال والمعدل بالقرارين رقمي ٩٩ و ٨ لسنة ١٩٥٦ ، وقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصرف في أموال الغرامات — ان كل ما يلتزم به رب العمل هو قيد أموال الغرامات في سجل خاص وان يفرد لها حسابا مستقلا لتيسر التصرف فيها طبقا للقواعد التى يقررها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الذى ناط بلجنة خاصة حق التخصيص والتوجيه وتعيين المصارف التى تصرف فيها هذه الأموال فترصد لتحقيق الغرض الذى ارتأته اللجنة ورسمت خطوطه وحددت معالاه وبينت الاجراءات والوسائل المنظمة والمنفذة له في الحدود الموضحة بالقرارات الوزارية المنشئة لها وعلى ان لا ينفذ المشروع أو وجه الصرف الذى افترضه الا بعد ان يعتقد رايها من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أو الادارة العامة للعمل حسب الاحوال وهو ما يمتنع به على رب العمل المساس بهذه الأموال أو انفاذها أو التصرف فيها بأية صورة من الصور أو توجيهها وجهة معينة تغاير المصرف الذى رصدت اللجنة الأموال لبلوغه . كما أن الاستفادة أيضا من نصوص القرارات الوزارية بأدوية الذكر انه لا يدخل في اختصاص رب العمل تشكيل تلك اللجنة التى يمثل فيها بمندوب عنه وليس من شأنه التدخل في اعمالها أو توجيهها وجهة معينة . ولما كان الثابت ببدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن بصفته نفذ ما أوجبه عليه القانون من حيث قيد أموال الغرامات في سجل خاص ورصدها في حساب مستقل فانه لا يكون مسئولاً البتة عن التصرف في تلك الأموال ما دام ان اللجنة لم ترسم له كيفية ووسيلة التصرف فيها ولم تعمل على ضمها لمشروع القرض الحسن الذى قررت — على ما يبين من المستندات المقدمة من الطاعن — انشاءه ولم تتخذ من جانبها بنفسها أو بواسطة من تنبيه في ذلك الاجراءات المنفذة لهذا المشروع وما دام انه لم يثبت من الاوراق ان الطاعن عمد الى عرقلة تنفيذ هذا المشروع . ومن ثم فانه يكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من مساءلة الطاعن جنائيا على اعتبار انه لم يعمد الى اللجنة — التى بين قرار وزير الشؤون الاجتماعية — والعمل كيفية تشكيلها — بالتصرف في تلك الأموال قد جازب الصواب واخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(الطن رقم ١٢٦٩ لسنة ٢٥ ق . - جلسة ١١٦٦/٢/٢٩ من ١٧ من ١٣٨١)

٨٢ — حكم — تسييه — ما لا يعنيه في نطاق التلليل .

* ان خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح — اذ اورد

المادة ٢٢١ بدلا من المادة ٢١٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ واجبة التطبيق — لا ينال من سلامته ، ما دام قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطن رقم ٢١٥١ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٧/٢/٦ من ١٨ س ٢٠٥)

٨٣ — عمل — وصف التهمة — تغيير التهمة .

* متى كانت التهمة المسندة الى المتهم هي تعيينه عمالا دون شهادة قيد ، وكان الحكم قد قضى ببراعته منها استنادا الى عدم توافر شروط القرار رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤ في حقه في حين ان مجال تطبيق هذا القرار يقتصر على صاحب العمل الذي يتقيد في استخدامه للعمال بتواريخ قيدهم بمكاتب القوى العاملة وهي تهمة أخرى تخالف تلك التي رفعت بها الدعوى والمؤتمة قانونا وفقا للمادتين ١٤ ، ٢١٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، فان الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٧ في . جلسة ١٩٦٧/٦/٥ من ١٨ س ١٧٦٠)

٨٤ — علاقة عمل — رهبان — حكم — تسببيه .

* عقد العمل يتميز بخصيصتين أساسيتين هما التبعية والاجر ويتوافرها تكون العلاقة علاقة عمل . ولما كان المدافع عن الطاعنة قد تمسك في دفاعه امام محكمة الموضوع بدرجتها بأن الرهبان يخضعون لنظام خاص يعتبرون بموجبهم اعضاء في جمعية ويعملون بدون اجر خلاف النفقة الضرورية ، فانه كان من واجب المحكمة ان تتقصى امر تلك التبعية التي هي قوام عقد العمل واحد خصائصه ، وكذلك المقابلة بين الخدمات التي تؤدي الى الراهبة والتي تتمثل في الماكل والملبس والسكن وبين تكليفها اداء عمل التدريس بالمدرسة للفصل فيما اذا كانت تلك الخدمات تعد اجرا مقابل هذا العمل او ان الخدمات المشار اليها انها تكفل للراهبة العيش بحكم اضرارها في سلك الرهبنة واعتصامها بالاديرة بعد ترهبها وسواء ادت ما يناط بها من اعمال التدريس او لم تؤدها فلا تخضع العلاقة التي بينها وبين المدرسة في هذه الحالة الاخيرة لاحكام قانون عقد العمل الفردي . اما وان الحكم اطعن فيه قد خلا من بيان مؤدى الأدلة على توافر عنصرى التبعية والاجر كما هو معرف به في قانون عقد العمل باعتباره من عقود المساوضة ولم يعرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن بالرد الكافى ، فانه يكون ناقص البيان .

(الطن رقم ١٩٦٥ لسنة ٢٦ في . جلسة ١٩٦٧/١٠/٢ من ١٨ س ١٢٧)

٨٥ — توريد عمال — مسؤولية جنائية — حكم — تسييبه .

* إذا كان البين من الصورة الشمسية للعقد المقدمة صورته من المتهم المطعون ضده أن المذكور قد تمهد بتوريد العمال اللازمين لتشغيل الكسارات التابعة لشركة النيل العامة للإنشاء والرصف على ألا تزيد أجور هؤلاء العمال عن مئتين وخمسة وخمسين مليماً ولا يقل معدل تكسير الكسارة عن مائة متر مكعب يومياً وأن يتحمل خصم ٨٪ من كل مستخلص من قيمة كشوف العمال المقدمة لحساب التأمينات الاجتماعية وتصير المحاسبة كل خمسة عشر يوماً ، وإذا لم يتم بتنفيذ التزاماته المبينة في هذا العقد أو تأخر في توريد العمال اللازمين أو تسبب في تعطيل العمل ، يكون للشركة الحق في اسناد العمل لآخر مع تحميله بالفرق والتعويض عن المثل والاضرار ، وكان المتهم المذكور قد التزم طبقاً لنصوص هذا العقد باستخدام العمال الذين يوردهم في تشغيل الكسارات التابعة للشركة المذكورة ، فهو بهذا الوصف يعتبر صاحب عمل في تطبيق احكام قانون العمل ومخالفته لاحكامه تجعله مسؤولاً جنائياً عنها ، وعليه فإن الحكم المطعون فيه اذا اعتبره مجرد وسيط بين الشركة والعمال وليس صاحب عمل استناداً الى ذلك العقد يكون غير قائم على سند صحيح من الاوراق ومشوباً بالقصور والفساد في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٥٩٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١٨ من ١٨ ص ١١٦٧)

٨٦ — حكم الادانة ببيانه ؟ مثال لتسييب معيب .

* اوجب القانون في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تلتزم بايراد الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ والا كان الحكم قاصراً . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ خلا من الرد على دفاع الطاعن بخروجه عن نطاق امر التكليف لانقضاء اجله ، ومن بيان الدرجة المالية المقيد عليها وسند تكليفه بالعمل ومدة التكليف وتاريخ انتهائها وسبب استمراره في عمله بعد انتهاء تلك الفترة او بقاءه في وظيفته وهل كان ذلك امتداداً لمدة تكليف سابقة او بناء على تعاقد وطنى يوجب عليه الاستمرار في عمله ولم يورد الادلة التي استخلصت منها المحكمة قيام هذه الوظيفة وثبوت امتناعه عن ادائها قبل انتهاء مدة خدمته باحد الاسباب المنصوص عليها قانوناً مما يعجز محكمة النقض عن اعيال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار انباتها في الحكم ، فانه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ من ١٩ ص ١٢٧٢)

٨٧ — العبرة في وصف الحكم هي بحقيقة ما قضى به — قضاء الحكم في اسبابه بأن العمال المعينين بعد أول مارس ١٩٥٠ لا يستحقون اعانة غلاء معيشة — حجية هذا القضاء .

* ان الحكم القطعى هو الذى يحسم النزاع في موضوع الدعوى او في مشق منه والعبرة في وصف الحكم بأنه تهيدى أو قطعى هو بحقيقة ما قضى به، ولا مانع من ان بعض المقتضى به يكون في الاسباب . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة يندب خبير في الدعوى ان ما نقله الحكم المطعون فيه عن اسباب هذا الحكم في شأن العمال المعينين بعد أول مارس ١٩٥٠ يطابق ما جاء به ، وكانت هذه الاسباب قد قطعت في ان العمال المعينين بعد هذا التاريخ ومن بينهم الطاعن لا يستحقون اعانة غلاء المعيشة باعتبار ان اجرهم يشمل اعانة الغلاء المقررة بالامر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الذى عينوا بعد صدوره وهو آخر الاوامر العسكرية في شأن اعانة الغلاء . ولما كان الحكم الذى يقرر ان اجر العامل يجب تحديده طبقا لمادة معينة من قانون معين يعتبر من قبيل الاحكام القطعية التى يمنع على المحكمة اصدار حكم آخر بتعيين اساس آخر لتحديد الاجر ، وكان الحكم التهيدى قد حدد الطريقة التى يتعين على الخبير اتباعها على الوجه المتقدم فانه يكون حكما قطبيا يمنع المحكمة من اتباع طريق آخر في تحديد الاجر ولا يجوز لها من بعد العدول عما فصلت فيه ويحوز هذا الحكم حجية الامر المقضى وتنسحب هذه الحجية على اسبابه باعتبارها مكحلة للنطق . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يستأنف هذا الحكم وبذلك صار نهائيا حائزا حجية الشيء المحكوم فيه كما سلف ، فان الحكم المطعون فيه انقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنسبة الى الطاعن يكون متفقا وصحيح القانون .

(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ ص ١٩ من ٧٠١ ، ٧٠٢)

٨٨ — رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية — يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ احكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — تعيين مدير او مشرف له سلطة الاشراف والادارة — اعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور .

* مؤدى نص المادتين ٢٦ ، ٧٢ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية، ان رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية هو بحسب الاصل رب العمل المسئول عن تنفيذ احكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يرفع عنه هذا الوصف الا اذا عين مجلس الادارة — بعد موافقة الجمعية العمومية — مديرا او مشرفا يمنحه سلطة الاشراف

الإدارى ويكون من اختصاصه — وفقا لنظام الجمعية — مراعاة تنفيذ احكام القوانين واللوائح . ولا يغير من ذلك أن يكون للمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة مشرف بكل جمعية تعاونية زراعية ، ذلك بان اختصاص المشرف — وفقا للمادة الاولى من القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ — هو مجرد التوجيه والارشاد والمراقبة دور الادارة التى يختص بها مجلس ادارة الجمعية التعاونية ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فانه يكون معيبا بالخطا فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦١/١/٢٠ من ٢٢ الى ١٢٣)

٨٩ — حكم — عدم استظهاره لعدد العمال الواقع بشأنهم !! خالفات —

قصور .

✳ اذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر فى مدوناته عدد العمال الذين وقت فى شأنهم جريمة عدم تحرير عقود عمل ، وعدم انشاء ملف لكل عامل ، فانه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطا فى القانون ، مما يستوجب أن يكون مع النقض الاحالة .

(الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/٤ من ٢١ الى ٣٢)

٩٠ — عقوبة رب العمل الذى لم يوفر وسائل الاسعاف لعماله ولم

يستخدم ممرضاً ملماً بتلك الوسائل ، ولم يعهد بعيناتهم وعلاجهم الى طبيب — لا تعدد فيها بقدر عدد عمال منشأته — أساس ذلك : أن هذه التهم لا تمس مباشرة مصالحهم الذاتية ولا تجحف بحقوقهم فرداً فرداً .

✳ ان ما نصت عليه المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من وجوب توفير وسائل الاسعاف الطبية فى المنشأة ، نادا زاد عدد العمال عن مائة عامل ، وجب استخدام ممرض ملهم بوسائل الاسعاف الطبية ، ولن يعهد الى طبيب بعيناتهم وعلاجهم ، هو مما لا تتعدد فيه الغرامة بتعدد عدد العمال ، لانها لا تمس مباشرة وبالات مصالح العمال الذين يعملون بالمنشأة عند وقوع المخالفة ، ولا تجحف بحقوقهم فرداً فرداً ، واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى بتعدد الغرامة فيما لا يلزم فيه التعدد ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالفناء ما قضى به من تعدد الغرامة .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢٤ من ٢٢ الى ٥٦٢)

(لم — ٤)

٩١ - قضاء الحكم بالإدانة في تهمة عدم تقديم صاحب العمل ما يثبت حصول العمال على أجازاتهم - خطأ في تطبيق القانون - خلو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل من النص على إلزام صاحب العمل بتقديم ما يثبت حصول العمال على الإجازات المنصوص عليها فيه أو تنفيذ كيفية حصولهم عليها .

✽ خلا القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل من النص على إلزام صاحب العمل بتقديم ما يثبت حصول العمال على الإجازات المنصوص عليها فيه أو تنظيم كيفية حصولهم عليها الأمر الذي يتضح منه أن القانون لم يشأ تأنيب هذا الفعل ولم يضع عقوبة ، كجزاء على مخالفته ، ومن ثم فإن قضاء الحكم بإدانة المحكوم عليه في التهمة الخاصة بعدم تقديمه ما يثبت حصول العمال على إجازاتهم يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون فيبتعن لذلك نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه ببراءة المحكوم عليه من هذه التهمة .

(المن رقم ٦٧٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٢ ص ٢٢ من ١٧٢)

٩٢ - عدم استظهار الحكم في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة استخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم على القيام بها - قصور - يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ في تطبيق القانون - يستوجب مع النقض الإحالة .

✽ إذا كان الحكم لم يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة - استخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها - فإنه يكون معيباً بالنقص الذي يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ في القانون مما يستوجب أن يكون مع النقض الإحالة .

(المن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ ص ٢٢ من ١١٦٩)

٩٣ - الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين في انطباق الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات عليهم - تعليل ذلك .
قضاء الحكم المطعون فيه بأنعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . خطأ في تطبيق القانون .

✽ جرى قضاء محكمة النقض بأن المشروعات المؤممة تأهبا كليا التي

كانت تتبع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم ، وذلك قاعدة عامة التزمها المشرع المصرى فى كل ما أجرى من تأميم رأى ان يحتفظ فيه للمشروع المؤتم بشخصيته القانونية . ويتضح الاخذ بهذا المبدأ فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من أن تظل الشركات والبنوك المؤتم محتفظة بشكلها القانونى واستمرار ممارستها لنشاطها مع اخضاعه لاشراف الجهة الادارية التى يرى الحاقه بها . ولا شك أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ الذى أممت بمقتضاه شركة النصر لتعبئة الزجاجات تجب مع القانون الاول وحدة الروح والهدف ، ولهذا اشار اليه صراحة فى صدره وأحكامه لا تتضمن ما يؤدى الى زوال شخصية المشروع المؤتم نتيجة للتأميم بل الابتاء على نظامها القانونى السابق فيما لا يتعارض مع التأميم ، وقد افصح الشارع عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين العاملين بها كان عليه نص المادة الاولى من لائحة نظام موظفى الدولة وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٨ سنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأهيلات الاجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متبعا لمعد العمل ، وقد عاد المشرع الى تأكيد هذا الحكم بايراده فى المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ التى حلت محل اللائحة السابقة وابتد سريان احكامها بالنسبة الى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٦٢ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذى حل محله فيما بعد القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذا للقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين العاملين فى موطن ما اورد به نصا كالتشان فى جرائم الرشوة واخلاس الاموال الاميرية والتسبب بالخطا الجسيم فى الحاق ضرر جسيم بالاموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى بقانون العقوبات حين اضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على انه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار اليها مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة او احدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما لية صفة كانت ، فجعل هؤلاء العاملين فى حكم اولئك الموظفين العاملين فى هذا المجال المعين فحسب ذون سواء ، فلا يجاوزه الى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف او المستخدم العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطفون ضدهما فى علاقتهما بالشركة لا يكونان قد اكتسبا صفة الموظف او المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليهما الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة

من المادة ٦٣ المشار إليها ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى اعتبارهما من الموظفين أو المستخدمين العموميين ورقب على ذلك انعطاف تلك الحماية عليها بتأييد الحكم محكمة أول درجة التقاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطنن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢٠٢٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧ من ٢٢ ص ١١٢٧١)

٩٤ - على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة الذي قضى خطأ بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وأن تقضى برفض النفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع حتى لا تنوت على المتهم إحدى درجتي التقاضي - المادة ٢/٤١٩ إجراءات .

✽ إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار المطعون ضدها (الموظفين بشركة مؤمنة) من الموظفين أو المستخدمين العموميين ، ورتب على ذلك انعطاف الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية عليها بتأييده لحكم محكمة أول درجة التقاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . واذا كان يتمتع على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع اليها عن حكم محكمة أول درجة للفصل في الموضوع حتى لا تنوت إحدى درجتي التقاضي على المتهمين ، وذلك طبقاً لنص المادة ٤١٩ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهي لم تفعل فانه تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتمتع معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع .

(الطنن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢٠٢٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧ من ٢٢ ص ١١٢٧٢)

٩٥ - خلو الحكم من بيان علاقة السببية بين فصل العامل ونشاطه النقابي في جريمة فصل العامل بسبب هذا النشاط - قصور .

✽ الحكم المطعون فيه أن لم يستظهر علاقة السببية بين فصل العامل ، المطعون ضده ، ونشاطه النقابي فانه يكون معيباً .

(الطنن رقم ١٨١٥ لسنة ٢٠٢٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/١٦ من ٢٧ ص ١٢٢٢)

٩٦ - عمل - من يخضعون لأحكام قانون العمل - جريمة - أركانها .

✽ لما كان الطامن لا يزعم أن الأشخاص الذين ضبطت بشأنهم

المخالفات المسندة اليه قد استخدموا في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله هو بوصفه صاحب العمل ، وكان الحكم قد استظهر حقيقة العلاقة بين الطاعن ومؤسسة استزراع الاراضى مردودة الى احكام قانون العمل ، وكانت المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل قد نصت على انه يستثنى من تطبيق احكام عقد العمل الفردى الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا يستغرق اكثر من ستة اشهر ومقتضى ذلك ان كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا في الاعمال التى يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا ، كما هى الحال في هذه الدعوى ، فان الحكم اذ رتب على ذلك اخضاعهم لاحكام قانون العمل يكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطنم رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٦ ق . ٠ جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ من ٢٨ ص ٢٢٠)

٩٧ - جرائم ناشئة عن علاقة العمل - مساطة المتهم - رهن بثبوت صفته كرب عمل - الدفع بانتفاء هذه الصفة جوهرى .

* لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية والمرافعات المضمونة ان المدافع عن الطاعن نعم بجلسة المرافعة في
مذكرة دفاع الطاعن ، كما اودع خلال فترة حجز الدعوى للحكم بذكره اخرى مصرح له بتدبيرها ويبين من الاطلاع على هاتين المذكرتين ان الطاعن اقام دفاعه اساسا على انه غير مسئول عن ادارة العقار المقول بان العاملة تعمل حارسا له وليست له صلة صاحب العمل ، لما كان ذلك ، وكان يتمين بداءة لمساطة الطاعن عن التهمة المسندة اليه ثبوت توافر صفته كرب عمل واخلاله بالالتزامات التى اوجبها قانون العمل عليه تجاه من يستخدمهم لديه ، وكان الحكم المطنون فيه لم يعرض لما دفع به الطاعن من انتفاء صفته كصاحب عمل - رغم انه دفاع جوهرى - قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الراى في الدعوى فانه يكون معيبا بالتصور متمينا لنقضه والاحالة .

(الطنم رقم ١٢٢٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٧ من ٢٨ ص ٢٨٩)

٩٨ - تعيين عمال دون شهادة قيد - عقوبة - لا تعدد فيها - ملة ذلك .

* لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الالتزام بمقدم تعيين عمال غير حاصلين على شهادات قيد من احد مكاتب التوظيف

والتخديم هو من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف منها المشرع الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره مما لا يمس الحقوق الفردية للعمال وبالتالي فلا تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند مخالفة العمل بهذا الا بهذا الالتزام ، فان الحكم المطعون غييه اذ انتهى في منطوقه الى القضاء بتعدد الغرامة عنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالفناء ما قضى به من تعدد الغرامة. المقضى بها بالنسبة للتهمة الثانية .

(المن رقم ١٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٠ من ٢٨ س ١٦٢)

٩٩ - تكليف المهندسين - عدم تنفيذ أمر التكليف - جريمة الامتناع عن تادية اعمال الوظيفة وموضوع أمر التكليف .

✽ لأن كان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية - والذي بدأ العمل به قبل صدور الحكم المطعون فيه - قد ألغى في مادته السادسة القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ الا انه حظر في المادة الثالثة على المهندسين المكثنين باجيزة الحكومة والقطاع العام وقت العمل باحكامه الامتناع عن تادية اعمال وظائفهم لمدة ست سنوات تبدأ من تاريخ استلامهم العمل ونص في مادته الخامسة على معاقبة كل من يخالف احكامه بالحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز ثلاثمائة جنيهه او باحدى هاتين العقوبتين واجازت للقاضي أن يهكم بحواسم المهندس من سجلات نقابة المهن الهندسية لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات . وبذلك فان تهمة عدم تنفيذ أمر التكليف المنسوبة الى المطعون ضدها بقتضى القانون الملغى قد استمرت مؤثمة بالمسادين الثالثة والخامسة من القانون الجديد بصيغتها تشكل جريمة الامتناع عن تادية اعمال الوظيفة موضوع أمر التكليف آف الذكر . لما كان ما تقدم - فان الحكم المطعون فيه اذ لم يتفطن لذلك يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ المحكمه عن نظر موضوع الدعوى مما يوجب نقض الحكم والاحالة .

(المن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦ من ٢٩ س ٨٢٢)

١٠٠ - قضاء الحكم بتعدد الغرامة المقضى بها بقدر عدد العمال دون ايراد لعددهم - قصور - اشتغال محضر ضبط الواقعة على عدد العمال - عدم كفايته - أساس ذلك .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد

العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بالنسبة للتهمتين الثالثة والرابعة دون أن يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم هاتان الجريمتان حتى يمكن تحديد مقدار الغرامة المحكوم بها ويكون بذلك تد جهل العقوبة التي أوقعها على الطاعن مما يعيبه أيضا بالتقصير ، ولا يتدح في ذلك أن يكون عدد العمال قد ورد بمحضر ضبط الواقعة اذ يجب أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيسان آخر خارج عنه .

(الطنم رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٢/٤ من ٢٠ ص ٣١٧)

١٠١ - مخالفات العمل - المراد بصاحب العمل - الدفاع الظاهر البطلان - لا الزام بالرد عليه .

✽ لما كان المراد بصاحب العمل - في خطاب الشارع في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل - ذلك دين الطاعن بمقتضاه - هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للمنشأة - في الاشراف الادارى على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون - سواء اكان مالكا للمنشأة او لجزء منها او غير مالك لها - فانه على مرض صحة ما ذهب اليه الطاعن في اسباب طعنه من بيع حصته في الماكنية التي يعمل بها هذان العاملان لأولاده فان هذا لا يمنع من أن يظل صاحب الأمر في الاشراف الادارى عليها كما هو الحال في الدعوى - باقراره في وجه الطعن بتحريره عقد عمل لأحد العاملين ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا ظاهرا البطلان لا الزام على الحكم بالرد عليه .

(الطنم رقم ١٥٨ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ من ٢٠ ص ١٦٥٨)

الفصل الثامن

مسائل متنوعة

١٠٢ - المقصود بكلمة « المحل » الواردة في م ١٣ من ق ٦٤ سنة ١٩٣٦ إنما هو المحل الرئيسي وحده .

* ان المادة ٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ تنص على أنه « يجب أن تحرر جميع السجلات والدفاتر والمحركات التي يكون لمندوبي الحكومة . . حق التفتيش والإطلاع عليها بمقتضى القوانين أو اللوائح . . » وقد أحال القرار الصادر في أول يونيه سنة ١٩٤٢ الصادر بشأن تطبيق هذا القانون الى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ في شأن تحديد هذه السجلات التي يكون لمندوبي الحكومة حق التفتيش عليها وبالرجوع الى هذا القانون يتبين أن المادة ٩٢ منه تنص على أنه « يجب أن يعد في كل محل سجل تدرج فيه أسماء العمال وتاريخ الحاقهم بالعمل . . وسجل ثان لمقدار الأجر وأيام اشتغالهم ، وسجل ثالث تدون فيه الإصابات . . وأنه يجب اعداد هذه السجلات على حسب ما تقرره مصلحة العمل كما يجب تقديمها لمفتشها كلها طلبوا ذلك » ثم نص فيها على أنه « يجوز أن تقوم مجموعة كشوف دفع لأجور مقام السجل المعد لدفع الأجور » . ومتى كان الأمر كذلك وكان المقصود بكلمة « المحل » الوارد بالمادة ١٣ من القانون إنما هو المحل الرئيسي وحده وذلك بدليل ما ورد بآخر المادة المذكورة من جواز قيام مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل وبدليل ما ورد بالمذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ عن المراد بالمادة ٢ من هذا القانون وما جاء بالمذكرة التفسيرية الخاصة بقانون إصابات العمال بالنسبة للسجلات والتي يبين منها الحكمة التي استهدفها المشرع منها . . وأنها بما يهدفق بتحرير سجل عام باللغة العربية يكون في مركز الشركة الرئيسي فلا يمكن أن ينصرف النص بعد هذا الى كل فرع أو محل . . وإذا فُتحت شركته فدأنته انذابة بالحكم أن المتهم لم يحوز سجلا بأحد فروع شركته فدأنته المحكمة ، فانها تكون قد خالفت القانون لأن الواقعة غير معاقبة عليها .

(ملعن رقم ٤٤٥ سنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٢/٣/١١)

١٠٣ - المقصود بعبارة « حوادث العمل » الواردة في م ٤ من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ .

* المقصود بها نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨٩

لسنة ١٩٥٠ من أنه « لا يجوز للمعامل فيما يتعلق بحوادث العمل أن يتمسك ضد رب العمل بأحكام أى قانون آخر ما لم يكن الحادث قد نشأ عن خطأ جسيم من جانب رب العمل » هو تلك « الحوادث » التى هى من صميم مخاطر العمل أو التى تنشأ عنه قضاء وقدر ولا تصل الى درجة الحوادث الواقعة تحت طائلة قانون العقوبات سواء كانت عن عمد أو عن خطأ وإعمالا هذه فتخرج عن نطاق النص سالف الذكر كما تخرج من نطاقه نفس حوادث العمل بمعناها المتقدم متى كانت ناشئة عن « خطأ جسيم من جانب رب العمل » ولو كانت لا ترتبط بهذا الخطأ برابطة السببية بالمعنى الذى يستلزمه قانون العقوبات للالاصابة الخطأ أو القتل الخطأ .

(لمن رقم ٧٩ سنة ٢٥ ق، جلسة ١٢/٦/١٩٥٥)

١٠٤ - سريان المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به فى تشريع الضرائب - مثال بشأن الجمعية الخيرية الإسلامية .

✽ مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى وما ورد بالمذكرة الإيضاحية أنه فوق سريان هذا القانون على أصحاب المهن التجارية فهو يسرى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به فى تشريع الضرائب ، وعلى ذلك فإنه وأن كانت إيرادات الجمعية الخيرية الإسلامية غير خاضعة لاية ضريبة ولتسا للقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ إلا أنه لا يمكن القول باعفاء مثل هذه الجمعية من أعباء قانون عقد العمل الفردى اذ أنها ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل وهى تجمع عددا كبيرا من العمال لا يتصور أن المشرع قد قصد الى حرمتهم من مزايا هذا القانون .

(اللمن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٦/٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٩٩)

١٠٥ - قانون - تفسيره - قانون عقد العمل الفردى .

✽ مفاد ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى فى المادة الثانية منه من أنه « يكون عقد العمل بالكتابة ويصير باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة . . » هو وجوب تحرير عقد العمل باللغة العربية كتابة ، وقد اكدت المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون المذكور هذا المعنى ؛ فضلا عن

ان ما جرى به نص المادة ٥٣ في شأن التضامن في المسؤولية بين أصحاب العمل والمتنازل لهم عن المبيعات كلها او بعضها من انهم « يكونون » مسئولين بالتضامن قد جاء متسقاً مع العبارة التي استعملها الشارع في المادة الثانية وواضح الدلالة في تأكيد مراده من انه حين استعمل هذا التعبير قد قصد به الالتزام والتحتيم — لا مجرد التنظيم . ولا يقدح في ذلك ، النص على انه اذا لم يوجد عقيد مكتوب جاز للعامل اثبات حقوقه بجميع طرق الاثبات ، ذلك بان ايراد هذا الحكم التيسري الذي خرج به الشارع عن قواعد الاثبات ، هو تأكيد لحرصه على حماية حقوق العمال ولا يقصد به اعفاء صاحب العمل من الالتزام الواقع عليه بموجب تحرير عقد العمل بالكتابة ، وهو التزام تقضى البدهاءة بوقوعه على عاقل صاحب العمل ، اذ لا يتصور ان يلتزم العامل به — وهو في سبيل البحث عن عمل يقاتل به هو ومن يلوذ به — دون ان يلزم صاحب العمل بذلك . وجزاء مخالفة هذا الآخر هذا النص هو انزال حكم المادة ٥٢ عليه . وهذه المادة واضحة الدلالة في ان المخاطب بها — في صدد الخروج على احكام نص المادة الثانية — هو صاحب العمل وحده . ولا يعترض على هذا النظر بان الشارع قد اجرى نص المادة ٤٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بانه « يجب ان يكون عقيد العمل ثابتاً بالكتابة .. » ذلك بانه حرص على تضمين هذا النص الحكم التيسري الذي تضمنته المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ومؤدى ذلك هو ان الشارع اخضع النهج الذي سار عليه المرسوم بقانون الأخير وأكد لحكامه في هذا الخصوص ..

(العلم رقم ٥٨) لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٢ ص ١٢ ص ١٦٢

١٠٦ - اجازات تشجيعية — اجازات اعتيادية .

* متى ترتب على الاجازات التشجيعية التي منحتها الشركة للعمال حصولهم بالفعل في سنة النزاع على اجازات تجاوزت مددها الاجازات الاعتيادية التي قررها القاتون لهم ، فان ما يثيره الطاعن من ان الاجازات التشجيعية لا تغني عن الاجازات الاعتيادية لا يكون سديداً .

(العلم رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٢/١/١٢ ص ١٢ ص ١١

١٠٧ - تقدير نصاب الاستئناف بشأن الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

* اذا كانت الدعوى قد اقيمت على المتهم لأنه « بصفته صاحب

عمل لم يتم بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه .
 الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ « فغضبت محكمة أول درجة بتفريمه مائتي قرش من كل عامل من العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة والبالغ عددهم ١٩٤ عاملا ، فان استئناف المتهم هذا الحكم يكون جائزا - ذلك ان العبرة في تقدير نصاب الاستئناف انما يكون - في مثل هذه الجريمة - بمجموع ما يحكم به من الغرامة ، اذ انها جريمة ذات طابع خاص تتميز عن غيرها من الجرائم ، اوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها ان تتسدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين اجحفت المخالفة بحقوقهم ، وهده من ذلك تشديد العقاب الواجب انزاله على الفعل المؤثم . وهذا التعمد ليس من شأنه ان يغير من الواقع وهو ان الغرامة في مجموعها انما انزلها الحكم بالمتهم عن فعل واحد استحق عليه عقوبة تزداد بازدياد عدد العمال الذين اجحف بهم هذا الفعل ، وقد تبلغ العقوبة في هذه الحالة حدا يجعلها اشد خطرا على اموال المحكوم عليه من الخمسة جنيها التي جعلت حدا لنصاب الاستئناف مما لا يتصور معه ان يكون الشارع قد قصد ان يجعل ما يحكم به عن كل عامل على حدة اساسا لتقدير هذا النصاب . كما ان هذا التعمد ليس من قبيل تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القوانين والذي يقتضى وجود التعدد الحقيقي للجرائم دون ان يقوم بينها الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز استئناف المتهم « الطاعن » يكون قد اخطا في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢١ ق، جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ١٢ ص ١٢٨٣)

١٠٨ - عمل - العمل العرضي - ماهيته .

✽ نصت المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على انه يستثنى من تطبيق احكام عقد العمل الفردى الاشخاص الذين يستخدون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق اكثر من ستة اشهر ، ومقتضى ذلك ان كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا في الأعمال التي يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا .

(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٤ ق، جلسة ١٩٦٥/١/٢٥ من ١٦ ص ١٩٢)

١٠٩ - عمل - تفتيش - عدم توقيع العامل على محضر التفتيش - اثره .

* عدم توقيع العامل على المحضر المحرر بمعرفة مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه اصدار تبينة المحضر كله كمعصر من عناصر الاثبات وانها يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع التي متى اطبقت اليه فلا وجه لمصادرتها في عقيدتها في هذا الصدد .

(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٤ ق. جلسة ١٩٦٥/١/٢٥ من ١٦ ص ١٢)

١١٠ - عمل - مساواة - مسئولية تضامنية .

* يجري نص المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على انه « اذا عهد صاحب العمل الى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك في منطقة عمل واحدة ، وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل في جميع الحقوق ويكون هذا الأخير متضامنا معه في ذلك » . مما يفاده أن صاحب العمل يكون مسؤولا مسئولية تضامنية مع المتساوول الذي يعهد اليه ببعض أعماله في تنفيذ كافة الالتزامات المقررة في قانون العمل صيانة منه لحقوق العمال وهي مسئولية مقررة في حق صاحب العمل بقوة القانون ولا يجدي به بعدئذ الفكاك منها والتاؤها على عاتق المتساوول المتضامن معه .

(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٤ ق . طسة ١٩٦٥/٢/٨ من ١٦ ص ١٠)

١١١ - جرائم عمل - ادانة - شرطها .

* لما كان يبين من مطالعة المبررات المضمومة أن من بين ما أسند الى المظنون ضدها عدم اعداد سجل لتقيد أجور العمال وقد استبدلت به النيابة خطأ فعلا آخر لا صلة للمظنون ضدها به هو عدم انشاء سجل خاص لكل عامل ودائنتها المحكمة عن هذا الفعل على غير سند من الأوراق مما أوقعها في خطأ قانوني يوجب نقض الحكم في هذا الخصوص وتصحيحه فيما قضى به في تلك التهمة وتبرئة المظنون ضدها منها .

(الطن رقم ١٩٦١ لسنة ٢٤ ق . طسة ١٩٦٥/٢/٢٣ من ١٦ ص ٢٨١)

١١٢ - عدم مسؤولية رب العمل الأصلي عن النشاط الإجرامى للمقاول من الباطن وما قد يقرره وحده من أفعال معاقب عليها قانونا .

* ليس هناك وجه لمساواة رب العمل الأصلي عن النشاط الإجرامى للمقاول من الباطن وما قد يقرره وحده من أفعال معاقب عليها قانونا ، إذ المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد اقتضت على معالجة حقوق عمال المقاول من الباطن دون أن تثير من قريب أو بعيد الى ما قد يتردى فيه ذلك المقاول بصفته صاحب العمل المتعاقد معهم من مسؤولية جنائية نتيجة لما قد يتبع منه شخصا من اخلال بالتزامات المقررة قانونا على عاتقه لصالحهم ويكون من شأنه وقسوع فعل من الأعمال المؤثمة قانونا . وإن المادة ٢٢١ من القانون الواردة في باب العقوبات كغيرها من المواد الواردة في ذات الباب لم يرد بها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية المفترضة .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ س ١٦ ص ١١٨٢)

١١٣ - عمل - نقض - المصلحة في الطعن .

* لما كان الثابت من بيانات الحكم ان الطاعن لم يودع لائحة النظام الاساسى مكتب العمل بالمخالفة لنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ، فلا جدوى بعد ذلك من المجادلة بان الحكم دانه لعدم وضعه اياها في المكان الذى ييسر فيه العمال نشاطهم مع ان القانون يوجب وضعها في مكان ظاهر من مؤسسة رب العمل ، إذ النص سالف الذكر يوجب عليه الامرين معا ، وتخلف أحدهما بغيرش حدوثه لا يرفع العقاب عن كماله .

(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/١٨ س ١٧ ص ١٢٠)

١١٤ - أجر - تعيين - نقل .

* تعيين المدعى بالحق المدنى تعيينا مبتدأ لا يكسبه حقا في الحصول على ذات الأجر الذى كان يحصل عليه في عمله السابق ، بخلاف الحال عند النقل .

(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ص ١٧٦٤)

١١٥ - مهندسون - أوامر تكليف - موظفون .

✽ نطاق كل من المادتين الثالثة والخامسة من القرار بقانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر تكليف المهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية ، يختلف عن الآخر ، فبينما اقتصر حكم المادة الثالثة على الخريجين من كليات الهندسة في شأن وجوب تنفيذ أوامر التكليف الصادرة اليهم بالعمل مدة السنتين المنصوص عليها في المادة : جاء نص المادة الخامسة مطلقا يحظر على كل من تعين مهندسا بالدرجة الثالثة فما دونها في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة الامتناع عن تادية وظيفته مادامت مدة خدمته لم تنته بأحد الأسباب المنصوص عليها قانونا ، عدا الاستقالة فإنه لا يعتد بها سواء كانت صريحة او ضمنية .

(الطنن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ من ١٨ س ١١٥٣)

١١٦ - مهندسون - موظفون - استقالة .

✽ صدور قرار بتعيين المتهم في وظيفة مهندس بالدرجة السادسة بوزارة الأشغال ، يضحي معه مهندسا معينا محظورا عليه الامتناع عن تادية اعمال وظيفته بالتطبيق لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، ومن ثم لايمتد بالاستقالة المقدمة منه .

(الطنن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ من ١٨ س ١١٥٣)

١١٧ - عمل - افعال غير مؤهلة - مثال .

✽ خلا القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل من النس على الزام صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول العمال على الاجازات المنصوص عليها فيه او تنظيم كيفية اثبات حصولهم عليها ، كما فصل بالنسبة الى اثمان تقاضى الأجر وفقا لنص المادة ٩٩ منه وقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لها ، الأمر الذى يتضح منه أن القانون لم يشأ تأثيم هذا الفعل ولم يضع عقوبة ما كجزاء على مخالفته .

(الطنن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ من ١٨ س ١١٦٨)

١١٨ - نطاق كل من المادتين ١ ، ٥ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .

* اختلاف نطاق كل من المادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل في شأن أوامر تكليف المهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية .

(العلم رقم ٢٢٢٢ لسنة ٢٧٠ في . جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ من ١٩ ص ١٢٧٢)

١١٩ - إجازات العمال - مخالفة - فرامة - تعددها .

* الالتزام الخاص بمنح العمال إجازاتهم السنوية وإجازات الأعياد مما تعتمد فيهما الفرامة بتعدد عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

(العلم رقم ٥٩٧ لسنة ٢٨ في - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ ص ٥٧٨)

١٢٠ - عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي - مثال .

* ان قول المتهم ان حالة العمل في المحلج ادارته كانت تجعل من العسر الاستغناء عن العمال الذين لم يستوفوا مسوغات تعيينهم دفعة واحدة - لا تشكل حالة ضرورة تباع له مخالفة القانون خصوصا وان العامل المعنى بالمخالفة - كما يبين من المبررات المضمومة وعتمد العمل الخاص به - لم يكن عاجلا فنيا يتمذر الاستغناء عن خدمته ، وانما كان خفرا بالمحلج ، وبالتالي فان ما يثيره المتهم في هذا الشأن لا يعدو ان يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(علم رقم ١٩٠٧ لسنة ٢٨ في . جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ من ١٩ ص ١١٠٨٨)

١٢١ - فصل العامل بغير الطريق التأديبي - اثره .

* المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل بعد ان حظرت على صاحب العمل تجاوز العقوبات التأديبية التي بينها في حالة وقوع مخالفة من العامل ، نصت في الفقرة الأخيرة منها على « ويصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ببيان العقوبات التأديبية وقواعد واجراءات التأديب » وبناء على هذا التفويض التشريعي صدر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ وأورد في المادة السادسة المستبدلة عقوبة

الفصل ضمن العقوبات الجائز توقيعها على العامل بأن نص على انه « اذا رأت المنشأة التي تستخدم خمسة عمال فاكتر ان المخالفة التي ارتكبتها العامل تستوجب فصله تعين عليها قبل ان تصدر قرارا نهائيا بذلك عرض الامر على لجنة (حددت المادة تشكيلها) » . ولما كان القرار الوزاري السالف الاشارة اليه قد صدر في نطاق التفويض التشريعي الوارد في المادة ٦٦ من قانون العمل ، وكانت هذه المادة قد وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني من ذلك القانون ، وكانت المادة ٢٢١ قد نصت على معاقبة كل من يحالف احكام ذلك الفصل والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش ، وكان الثابت من المفردات التي امرت المحكمة بفصلها ان المنشأة تستخدم اكثر من خمسة عمال ، فان فصل العامل في مثل تلك المنشأة قبل عرض الامر على اللجنة يعتبر عملا مؤثما جنائيا طبقا لمواد القانون سالف الذكر .

(الطنن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٢ ص ٢٢٧)

١٢٢ - الجمع بين الجزاء الجنائي والتاديبى .

* لا يوجد ثمة ما يمنع قانونا من الجمع بين الجزاء الجنائى والتاديبى عن المخالفة الواحدة للقانون .

(الطنن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٢ ص ٢٢٧)

١٢٣ - صاحب العمل - ماهيته - أثر الوصف في تكوين ركن الجريمة .

* المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع هو صاحب الامر بحسب النظام الموضوع للمنشأة في الاشراف الادارى على شئون اعمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون ، وهذا الوصف في المخاطب به ركن في الجريمة اتى تنسب اليه .

(الطنن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٢ ص ١٢٢٧)

١٢٤ - جرائم عدم تحرير صاحب العمل عقود عمل لعماله وعدم انشائه ملفا لكل منهم وعدم اعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء والآنسة العمل والآنسة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع الى مكتب القوى العاملة - لا اخطأ بينها .

* ان عقود صاحب العمل عن تحرير عقود عمل لعماله وعدم

إنشائه. ملغسا لكل منهم وعدم اعلانه جسدون ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات. وتعيينه عمالا دون الرجوع الى مكتب القوى العاملة انما هي اعمال كل منها مستقل تمام الاستقلال عن الآخر ولا يوجد ثمة ارتباط بينها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بحقوقه لكل من هذه الجرائم يكون قد اصاب صحيح القانون .

(لمن رقم ١٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٢ ص ٥٥٨)

١٢٥ - استقلال قعود صاحب العمل عن الاشتراك من عماله عن اخلاله بواجب الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر لا ارتباط بينهما .

* ان قعود صاحب العمل عن الاشتراك من عماله ابر مستقل تماما عن اخلاله بواجب الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وغير مرتبط به ارتباطا لا يقبل التجزئة فلا يجوز القيسام بالواجب في شأن احدهما عن الاخرى وينتفى عنها بحسب الاصل الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٤ من ٩١ ص ١١٤٧)

١٢٦ - نص المادة ٧٠ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل - مخالفتها - استقلال ذلك عن مفهوم الفقرة الثانية من المادة ٢٢ عقوبات .

* التزام رب العمل باعداد سجل لتقيد الاجور ، لم ينص عليه في قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بل نص عليه في قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ بناء على التفويض التشريعي الوارد في المادة ١٢٦ من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والغرض من انشاء هذا السجل هو تنظيم عملية ضبط وتحصيل الاشتراكات المستحقة وفقا لاحكام قانون التامينات الاجتماعية . انا التزام رب العمل باتشاء سجل لتقيد الغرامات ، فقد نص عليه في المادة ٧٠ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، والغرض من انشاء هذا السجل هو حصر الغرامات الموقعة على العمال ، ومن ثم فان قعود صاحب العمل من انشاء سجل لتقيد الاجور ، انما هو عمل مستقل تام الاستقلال عن عدم

إنشائه سجلا لقيد الجزاءات ، ولا يوجد صلة ارتباط بين هاتين الجريمتين في مفهوم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق . - جلسة ١٩٧٠/١/٤ من ٢١ ص ٣٢)

١٢٧ - عدم قيد اجازات العمال - لا مخالفة ولا عقوبة - مسبب ذلك .

* ان قانون المبل رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ جاء خلوا من النص على الزام صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول العمال على الاجازات المنصوص عليها فيه او تنظيم كيفية اثبات حصولهم عليها كما عمل بالنسبة لاثبات تقاضى الاجر ونفسا لنص المادة ٤٩ من قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لهذا الامر ولم يشأ المشرع تأليهم هذا الفعل ولم يضع عقوبة ما كجزاء على مخالفته .

(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق . - جلسة ١٩٧٠/١/٤ من ٢١ ص ٣٢)

١٢٨ - حق المحكمة في توجيه اتهام - قصر ذلك على ما جاء بأمر الاحالة - مناط ذلك .

* من المقرر طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية انه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة او طلب التكميل بالحضور . واذا كان ذلك وكانت التهمة الموجهة الى المتهم في طلب التكميل بالحضور وتحت المرافعة في الدعوى على اساسها هي انه لم يقدم ما يفيد منع عمالة اجازات الاعياد الرسمية ولم تنقل النيابة ان المتهم لم يمنح عمالة اجازاتهم ولم ترفع الدعوى عن ذلك فما كان يحق للمحكمة الاستئنافية ان توجه للمتهم هذه التهمة امامها .

(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق . - جلسة ١٩٧٠/١/٤ من ٢١ ص ٣٢)

١٢٩ - تميز عقد العمل بعنصري التبعية لصاحب العمل وتقاضى الاجر منه - دفع المتهم بأنه لا تربطه بالمسائل الذي اتهم بسببها علاقة تبعية وأنه لا يدفع له اجرا - وجوب نقض الحكم هذا الدفاع والتحقق من قيام علاقة العمل - قصور في البيان .

* ان عقد العمل يتميز بخصيصتين ، هما التبعية والاجر ، وبتوافرها تكون العلاقة علاقة عمل ، واذا كان ما تقدم وكان المدافع عن المتهم قد

تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع — على ما حصله الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — بأنه لا تربطه بالمعاملين الذين اتهم بسببهما ، علاقة عمل لأنهما لا يتبعانه ولا يتقاضيان منه أجرا ، مما يشترط لقيام رابطة العمل ، فانه كان من واجب المحكمة أن تتقصى أمر تلك التبعة التي هي تقوم عقد الممثل واحد خصائصه ، وكذلك المخالفة بين البالغ التي تعطى للمعاملين من السكان لدى المتهم ، للفصل فيما إذا كانت تلك المخالفة تمد اجرا مقابل عمل . أما وأن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مؤدى الألة على توافر عنصرى التبعة والأجر كما هو معروف به في قانون عقد العمل باعتباره من عقود المعاوضة ولم يعرض لدفاع المتهم في هذا الشأن بالرد الكافي ، فانه يكون قاصر البيان ، ولا يكفى في هذا الصدد أن يستند الحكم فيه الى مجرد أقوال العامل الذى تشهد بأنه يعمل لدى المتهم الطاعن ، لأن قوله في هذا الشأن أنها هو مجرد تقرير لنظره هو مما لا يثبت أن يبنى عليه الحكم تكييفا قانونيا لتلك العلاقة .

(طن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٠ ق . ٠ جلسة ١١/٢٣/١٩٧٠ م ٢١ م ١١٣٧)

١٣٠ — ليس على الرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه — أطراح الحكم دفاع الطاعن بأن أحراره السلاح الناري كان صدوعا لأمر رئيسه — صحيح في القانون .

✽ لما كان من المقرر أن طاعة الرؤوس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على الرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح دفاع الطاعن المؤسس على أن أحراره السلاح الناري كان صدوعا لأمر رئيسه يكون بريئا من قالة الخطأ في تطبيق القانون ..

(طن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١١/١٩/١٩٧٢ م ٢٢ م ١١٢٦)

١٣١ — عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها المتصوص عليه في المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ ، اثره : استحالة تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته — الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات — وجوب أعمال احكام المادة ٥١ عقوبات — الى أن يصدر القرار الجمهوري .

✽ تنص المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أنه « اذ تسبق الحكم على المعتاد بالاعتقال الشاقة

عملا بالمادة ٥١ من هذا القانون أو باعتباره مجرما . اعتاد الاجرام ، ثم ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الافراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ، حكبت المحكمة بايداعه احدى مؤسسات العمل المشار اليها في المادة السابقة . . » ولما كانت المادة ٥٢ من قانون العقوبات المضافة بذات القانون تنص على انه « وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بايداعه احدى مؤسسات العمل التي يصدر بانشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية » . لما كان ذلك ، وكانت هذه المادة الأخيرة تتطلب لاعمال حكيمها وحكم المادة ٥٣ صدر قرار من رئيس الجمهورية بانشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها ، وكان الثابت من خطاب مدير مصلحة السجون المؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٧٣ انه لم يصدر بعد قرار جمهوري بانشاء مؤسسات العمل سالفة الذكر ومن ثم فإن احكام المادتين ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات تعتبران معطلتان عملا عن التطبيق لاستحالة تنفيذها ، وتكون المادة ٥١ من القانون المذكور هي الواجبة التطبيق اذا استوفت شرائطها الى ان يصدر القرار الجمهوري المشار اليه وهو ما انتهت اليه المحكمة في حكيمها المطعون فيه .

(لمن رقم ٢٨٧ لسنة ١٣ ق. جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢١ من ١٦٨

١٢٢ - عدم امتداد طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ عقوبات بحال الى ارتكاب الجرائم .

* من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم وانه ليس على الرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن تمسك الطاعن بالاحتفاء بحكم المادة المذكورة في مجال تحميله السيارة قيادته حولة تزيد عن المسموح به اطاعة منس لآوامر رؤسائه - على فرض حصوله - يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا من حجة الصواب مما لا يستاهل من المحكمة ردا .

(لمن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٧٤/١١/٢٤ س ٢٥ من ١٧٥٦

١٢٣ - عدم تحقق جريمة الاضراب عن العمل - اذا ما وقع الاضراب دون تقديم طلب التوقيف - المادة ٢٠٩ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

* لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٢٠٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الواردة بالباب الخامس الخاص بالتوقيف

والتحكيم في منازعات العمل ، قد نصت على أنه « يحظر على العمال الاضراب أو الامتناع عن العمل كلياً أو جزئياً إذا ما قدم طلب التوفيق المنصوص عليه في المادة ١٨٩ أو انشاء السر في إجراءاته أمام الجهة الإدارية المختصة أو لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم » فإنها بذلك تكون قد دلت — وبمفهوم المخالفة — على أن جريمة الاضراب عن العمل لا تتحقق إذا ما وقع الاضراب دون أن يقدم طلب التوفيق ،

(لمن رقم ١٥٢٥ لسنة ١٩٥٠ ق . - جلسة ١٩٧٦/١/١٨ ص ٢٧ من ٧٠)

—

مـــود

١٣٤ - الإرسال إلى أصلحية الأحداث مهما تكن مدته لا يعتبر أساساً لأحكام المود .

* لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى أصلحية الأحداث أن يطعن أمام محكمة انتقض في هذا الحكم بزعم أنه قدر سنه بأقل من حقيقتها وأدخله بذلك بغير حق في زمرة من تصح معالمتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات - لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سنه بشهادة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أي دور من ادوار المحاكمة ، ولم يعترض أمامها على التقدير الذي قدرته من تلقاء نفسها عملاً بحكم المادة ٦٨ عقوبات . وعلى كل حال فإنه لا نائدة له من هذا الطعن ، لأن الإرسال إلى الأصلحية وسيلة تأديب أخف وقعاً من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس أثراً ، إذ هي مهما تكن مدتها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام المود كما هو الشأن في عقوبة الحبس .

(طعن رقم ٢٩١ سنة ٢ في جلسة ١١/٢٨/١٩٣٢)

١٣٥ - اعتبار المتهم عائداً طبقاً للمادة ٥٠ ع - « قديم » وإن كانت سوابقه التي قضى فيها بحبسه سنة قد سقطت مادامت سابقته الأخيرة لا تزال قائمة .

لا خطأ في اعتبار الشخص عائداً طبقاً للمادة ٥٠ ع وإن كانت سوابقه التي قضى فيها بحبسه سنة قد سقطت ما دامت سابقته الأخيرة لا تزال قائمة فإن هذه السابقة تبقى لاعتباره عائداً . ومتى كان عائداً فيمكن أن يكون سبق الحكم عليه في أي زمن مضى بعقوبات متتالية للحصية يتحقق منها هي والسابقة التي اعتبر بها عائداً ما يسيطره القسائم لتطبيق المادة ٥٠ ع .

(طعن رقم ١٦٢٢ سنة ٢ في جلسة ١٥/٥/١٩٣٢)

١٣٦ - اعتبار المتهم عائداً وفقاً لنص م ٤٨ / ٢ ع « قديم » يوجب على المحكمة الاستئنافية القضاء بعدم الاختصاص ولو اكتفت النيابة بطلب التشديد .

* إذا كان للمتهم سوابق تجعله عائداً وفقاً لنص المادة ٤٨ : فقرة ثانية ع

وكانت صحيفة سوابقه موجودة بملف الدعوى عند نظرها أمام المحكمة الاستثنائية فيتعين في هذه الحالة القضاء بعدم الاختصاص ولو كانت النيابة اكتمت أمام المحكمة الاستثنائية بطلب تشديد العقوبة ذلك بأن الحكم بعدم الاختصاص واجب تقضى به المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات وعلى المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ولو لم تطلبه النيابة ما دامت صحيفة السوابق موجودة بملف الدعوى خصوصاً إذا كان القاضى الملخص قد اطلع عليها ونبه المحكمة الى ذلك في تقريره .

(لمن رقم ٢ سنة ٤ ق جلسة ١١/١٢/١٩٣٣)

١٢٧ - عدم سريان حكم م ٥٠ ع قديم على المتهم الا اذا كانت الجريمة الأخيرة التي ارتكبها جريمة تامة لا مجرد مشروع .

* أن نص المادة (٥٠) من قانون العقوبات صريح في أن العائد في الجرائم المبينة بهما لا يستحق عقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها الا اذا كانت الجريمة الأخيرة التي ارتكبها جريمة تامة لا مجرد شروع ، فإن كانت الجريمة الأخيرة شروما في إحدى الجرائم المبينة بطلب المادة امتنع تطبيقها وأمكن عندئذ تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن الجرمين المعتادين على الاجرام اذا توافرت شروطها .

(لمن رقم ١٣٩٤ سنة ٤ ق جلسة ١١/٦/١٩٣٤)

١٢٨ - عدم سريان حكم م ٥٠ ع قديم على المتهم لا يمنع من تطبيق المادة الأولى من ق رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين الاجرام اذا توافرت شروطها .

* أنه وإن كان حكم المادة (٥٠) من قانون العقوبات لا يتناول حالات الشروع في الجرائم المبينة بها الا أن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام صريحة في اعتبار وقائع الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ عقوبات متى كان مرتكبها عائداً في حكم هذه المادة .

(لمن رقم ١٩٧٤ سنة ٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٣٧)

١٢٩ - اجمال الحكم سوابق المتهم وعدم مطالبته ببيانها لا يبيح ما دامت المحكمة لم توقع عليه العقوبة المغلظة .

* اذا كانت طاعة المتهم بسرقة تنطبق على المادة الأولى من قانون

المجرمين المعتادين على الاجرام ولكن المحكمة مع ذلك رأت الاكتفاء بتوقيع العقوبة الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات « قديم » على نعلته ، واجملت سوابقه ولم تكن ببياناته ، فذلك لا يعيب الحكم .

يلعن رقم ٥٤٧ سنة ٨ في جلسة ١١٢٨/١/٢١

١٤٠ - شرط اعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ ع .

✽ يشترط لامعبار المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ عقوبات . « أولا » ان يكون عائداً بمتفتى القواعد العامة الواردة في المادة ٤٩ « ثانياً » ان يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين متتبعين للحرية كإتاهما لمدة سنة على الأقل او بثلاث عقوبات متتبعه للحرية احداها لمدة سنة على الأقل في سرقات او في احدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة . وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام ، « ثالثاً » ان يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فيها . فمن تتوافر فيه هذه الشروط يعتبر عائداً طبقاً لهذه المادة ولو كانت العقوبة الأخيرة المحكوم بها عليه ، والتي اعتبر عائداً من أجلها ، ليست في سرقة او في جريمة أخرى مماثلة لها ، اذ ان هذه المماثلة ليست ضرورية في حالة العود طبقاً للمادة ٤٩ / ٢ عقوبات .

يلعن رقم ١٢٧٥ سنة ٨ في جلسة ١١٢٨/٤/٢١

١٤١ - عدم ذكر تاريخ الحكم السابق على الصائد لا يعيب مادام قد قضى عليه فيها بعقوبة الجنائية .

✽ اذا كانت السابقة التي أُوخذ بها الطاعن هي جنائية ، وحكم عليه فيها بعقوبة الجنائية فمثل هذه السابقة لا تسقط بمعنى المدة ولا يهم اذن ذكر تاريخها في الحكم لان مرتكبها يعتبر عائداً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٨ مهما تراخى الزمن بين الحكم الصادر بها والجريمة الجديدة .

يلعن رقم ٢١ سنة ٤ في جلسة ١١٢٨/٤/٢٠

١٤٢ - سبق توقيع عقوبة الجنائية على المتهم يجعله عائداً مهما طال امد الحكم عليه بها .

✽ متى كان قد سبق الحكم على المتهم بسرقة باكثر من عقوبة متتبعه للحرية في سرقات ونصب ، وكانت آخرها بالانفسال الشاقة ، فانه يكون عائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم بارساله الى

المحل الخاص ليسجن فيه حتى يأمر وزير العدل بالإمراج عنه طبقاً للمادة ٥٢ من القانون المذكور صحيحاً . وذلك مهما كان تاريخ الحكم عليه بالأئسفال الشاقة ، لأن مسبق توقيع هذه العقوبة عليه يجعله عاتداً مهما طُل أُيد الحكم عليه بهيأ .

طنن رقم ٢٠٠ سنة ١٢ في جلسة ١٩١٢/٢/١٦

١٤٢ - جواز وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد .

* أن القانون لا يوجب على القاضي أن يفظل العقاب بمقتضى مواد المود على المتهم المائد ، بل ترك أمر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملابساتها . وكذلك لم يحظر القانون وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم المائد أو الذى سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز ذلك . وأذن فلا تثريب على المحكمة إذا هى قالت أن المتهم عائد ، ومع ذلك لم تطبق عليه مواد المود ، ثم أمرت بوقف تنفيذ العقوبة التى أوقعتها عليه على الرغم من سبق الحكم له بوقف التنفيذ .

طنن رقم ٢٠١ سنة ١٢ في جلسة ١٩١٢/٢/١٥

١٤٤ - اعتبار المتهم عاتداً في حكم م ٥١ ع يوجب على قاضى الاحالة ان يأمر باحالة هذا المتهم الى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتبارها جنسية .

* إذا كان الظاهر من صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ من أجل جريمة دخول في منزل بقصد ارتكاب جريمة نية ، وكالات جريمة السرقة المطلوبة محاكمته من أجلها قد وقعت في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى قبل مئى خمس سنين من تاريخ انقضاء تلك العقوبة فإنه يكون عاتداً طبقاً للفترة الثانية من المادة ٤٩ ع . وإذا كان الثابت بالصحيفة المذكورة أن المتهم سبق الحكم عليه أيضاً بتسع عقوبات متتيدة للحرية في سرقات وشروع فيها وخيانة أمانة اثنتان منها بالحبس لمدة سنة مما يكون ممة عاتداً في حكم المادة ٥١ ع ، فإنه إذا كان المائد طبقاً لهذه المادة يجوز الحكم عليه بمقتضاها وبمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات بعقوبة الجنائية يكون من الواجب على قاضى الاحالة أن يأمر باحالة هذا المتهم الى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتبارها جنائية فإذا هو لم يفعل فإن الأمر الصادر منه باعتبار الواقعة جتحة يكون خاطئاً متعينا لنفسه .

طنن رقم ١١٧٢ سنة ١٢ في جلسة ١٩١٢/٥/١

١٤٥ - جواز تطبيق أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ على المتهم الذى يرتكب جريمة اختلاس المحجوزات المنصوص عليها في م ٣٤٢ ع .

* انه وان كانت المادة ٣٤٢ ع لم تنص على ان الاختلاس الواقع من الملك المعين حارسا على اشيائه المحجوز عليها يعتبر في حكم خيانة الأمانة ، بل نصت على انه يعاقب عليه بالمعقوبات المقررة لهذه الجريمة ، الا ان هذا لا ينفي ان هذا الاختلاس جريمة مماثلة لخيانة الأمانة ، وذلك لان ما جرى عليه القائلون من النص على عقابه في باب خيانة الأمانة ، وينفس المعقوبات المقررة لها ، بعد ان نص في باب السرقة على ان الاختلاس الواقع من غير الحارس يعتبر في حكم السرقة مراعى في ذلك طبيعة كل من هاتين الجريمتين والعناصر التي يتميز بها كل منهما - ما جرى عليه التاتون من ذلك يفيد انه اراد ان يأخذ الاختلاس حكم الجريمة التي نسب اليها لاتفاق العناصر المكونة له مع عناصرها . ولا يمكن ان يكون الشارع قد اراد ان تشدد عقوبة المختلس في حالة العود اذا كانت الاشياء المحجوزة في حيازة غيره ولا تشدد اذا كانت في حيازته هو ، لان الفعل ، وان اختلف وصفه القانوني واحد في الحالتين .

(لمن رقم ١٩ سنة ١٤ في جلسة ١١/٢٩/١٩٤٣)

١٤٦ - جواز تطبيق أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ على المتهم الذى يرتكب جريمة اختلاس المحجوزات المنصوص عليها في م ٣٤٢ ع .

* انه وان كانت جريمة اختلاس المحجوزات تعتبر في كل الاحوال - على ما جاء في تعليقات القضاة اعتداء على السلطة العامة . قضائية كانت او ادارية ، والغرض من العقاب عليها هو ايجاب احترام اواصر هذه السلطة . الا ان هذا لا يمنع من انها تعتبر في الوقت ذاته تعديا على حقوق الأفراد . وان من الأغراض التي توخاها الشارع في العقاب عليها ضمان حصول من تعلق حقوقهم بالشئ المحجوز على حقوقهم وبهذا يتحقق التماثل بين جريمتي السرقة وخيانة الأمانة من جهة وبين جريمة اختلاس المحجوزات من جهة اخرى .

واذ كانت جريمة اختلاس المحجوزات المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ ع مماثلة لجريمة خيانة الأمانة وبالتالي مماثلة لجريمتي السرقة والنصب ، فان المختلس يجوز في حالة العود ان تشدد عليه العقوبة ويصح ان تطبق عليه أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ متى توافرت شروطها .

(لمن رقم ١٩ سنة ١٤ في جلسة ١١/٢٩/١٩٤٣)

١٤٧ - قول الحكم أنه يلخذ المتهم الذي رد اعتباره بشيء من الشدة في حدود العقوبة المقررة للجريمة لسبق الحكم عليه في جريمة مماثلة دون أن يعده عائداً لا يعنيه .

✽ إذا كانت المحكمة حين تحدثت عن سبق الحكم على المتهم في جريمة مماثلة لم تعده عائداً ولم تعالجه باعتضى أحكام العود . كما هو معرف به في القانون بل قالت فقط إنها تأخذه بشيء من الشدة في حدود العقوبة المقررة للجريمة التي وقعت منه والموكل اليها هي تقديرها بالنسبة اليه ، فهذا منها سليم ولو كان المتهم قد سبق رد اعتباره اليه .

(لمن رقم ١١٤١ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٠٦/١٤)

١٤٨ - شروط اعتبار المتهم عائداً أن تكون الجريمة السابقة صدر فيها حكم نهائي قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها .

✽ يجب في العود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائياً قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها . ماذا كانت الجريمة المرفوعة بهذا الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة أن تعتبر المتهم عائداً وتتفى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة يجوز الحكم فيها بعقوبة الجنائية .

ولا يمنع من نقض الحكم الصادر بذلك كون الدعوى لم يفصل في موضوعها بعد ما دام هذا الحكم من شأنه أن ينهي الخصومة فيها أمام جهة الحكم لأن الواقعة باعتبارها جنحة ولا شبهة للجنائية فيها من اختصاص محكمة الجench وحدها .

(لمن رقم ٩١ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٢٥/١٢/٢٤)

١٤٩ - توقع العقوبة المغلظة على العائد دون بيان الأحكام السابقة صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها - قصور .

✽ يجب لسلامة الحكم القاضي بمعاينة المتهم على أساس أنه عائد أن يبين الأحكام السابقة صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها لكي تتمكن محكمة النقض من القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون ، فإذا كان الحكم قد غلط العقاب على المتهم على أساس أنه عائد دون أن يشير الى شيء مما ذكر ، فإنه يكون ناقص البيان متعين نقضه .

(لمن رقم ٧٥٧ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٢٦/٥/٢١)

١٥٠ - توقيع العقوبة المفلظة على المائد دون بيان الأحكام السابق
صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها - قصور .

✽ إذا كانت المحكمة قد قضت بوضع المتهم الذي ادانته في جريمة اخفاء اشياء مسروقة تحت مراقبة البوليس اعتباراً بأنه مائد على اساس انه ظاهراً من تذكرو سوابقه انه سبق الحكم عليه من مدة طويلة بالاشغال الشاقة لارتكابه جناية سرقة وقتل ، وذلك دون ان تساله عن هذه السابقة أو تبين بجلاء الدليل المقتنع أو الرسمى على انها له ، في حين ان نسبتها اليه لا تلتئم مع التقدير الذي قدردت به المحكمة سنة في الحكم ولا مع شهادة ميلاده الدالة على انه كان وقت وقوع تلك السابقة في العاشرة من عمره ، فهذا يكون قصوراً في التسبب يستوجب نقض الحكم .
(لمن رقم ٩٢١ سنة ١٧ في جلسة ١١٩١٧/٣/٢٢)

١٥١ - تفليظ العقاب على المائد جوازي للمحكمة .

✽ ان المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة المفلظة المنصوص عليها فيها ، بل هي تجعل ذلك جوازي لها ان شئت حكمت بها وان شئت حكمت بعقوبة الجنحة .
(لمن رقم ٦٨ سنة ٢٠ في جلسة ١٢٩٥٠/٧/١٣)

١٥٢ - عدم اعتبار المتهم مائداً متى كان الحكم السابق غير نهائي
ولم تقدم النيابة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق .

✽ اذا كانت صحيفة السوابق التي تقدمتها النيابة في الدعوى يبين منها ان الحكم الذي تستند اليه في اعتبار المتهم مائداً حكم غير نهائي ، ولم تقدم النيابة الى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فان المحكمة لا تكون قد خالفت القانون اذا هي لم تعتبر المتهم مائداً بناء على الأوراق الموجودة في الدعوى .
(لمن رقم ٢٩٣ سنة ٢١ في جلسة ١١٩٥٢/٦/٥)

١٥٣ - شرط اعتبار المتهم مائداً في حكم المادة ٥١ ع .

✽ اذا كان يبين من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم انه مسبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة وبغرامة لاهراز مخدر لم تبطل مضي خمس سنوات على انتفاء هذه العقوبة وقعت منه جنحة شروع في سرقة

فانه يكون عائداً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ،
 وإذا كان هذا المتهم قد سبق الحكم عليه بتسع عقوبات مقيدة للحرية
 في سرقات وشروع فيها أحداها بالحبس مع الشغل لمدة سنتين فهذا يتحقق
 به الشرط الثاني لاتطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات .

(طن رقم ٢٦٨ سنة ٢٢ قى جلسة ١١٥٢/٥/٧)

١٥٤ - لفظ التزوير الوارد في م ٥١ ع ينسحب على جريمة تقليد الاختتام المنصوص عليها في م ٢٠٦ ع .

* المادة ٥١ من قانون العقوبات اذ اوردت جريمة التزوير في عداد
 الجرائم المماثلة التي عددها جاء نصها في ذلك علما لا تخصيص فيه ، ولفظ
 التزوير الوارد فيها ينسحب ولا شك على جريمة تقليد الاختتام المنصوص
 عليها في المادة ٢٠٦ من القوانين المذكور الذي سوى في الحكم والعقوبة
 بينها وبين تزوير المحررات ، واذاً فإذا كان الحكم قد قضى بعدم اعتبار
 جريمة تقليد الاختتام من الجرائم عددها المادة ٥١ سألغة الذكر فانه يكون
 قد اخطأ في تطبيق القانون وفي توليله .

(طن رقم ٦٧٦ سنة ٢٥ قى جلسة ١١٥٥/١٢/٢٧)

١٥٥ - عدم تقديم ما يدل على صيرورة الحكم النهائي الوارد بصحيفة سوابق المتهم نهائياً - القضاء في الدعوى بناء على ذلك - لا خطأ .

* متى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم أن الحكم السابق
 صدوره عليه قد أصبح نهائياً ولم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يخالف
 الظاهر من ذلك الحكم النهائي ، فان قضاءها في الدعوى بناء على الأوراق
 المطروحة امامها فحسب لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(طن رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ قى - جلسة ١١٥٦/١١/١٢ ص ١١٢٧)

١٥٦ - القضاء ببراءة المتهم استنادا الى ان الجريمة المتخذة اساسا للعود حريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهم - صحيح .

* متى كان الحكم قد اقصح في مدوناته على ان الجريمة التي تارفعها
 المتهم بجريته العود للاشتباه والمتخذة اساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل
 على خطر في المتهم او تكشف من ميله الى الاجرام وقضى بالبراءة استنادا الى
 ذلك فان ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون .

(طن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٧ قى - جلسة ١٣٠٨/١/١٢ ص ٩ قى ٢٢)

١٥٧ — تأثر مواد وشروط رد الاعتبار بالمعقوبة المحكوم بها فقط بصرف النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .

* إن مواد العود وشروط رد الاعتبار إنما تتأثر وتأثر فقط بالمعقوبة المحكوم بها وفي هي عقوبة جنائية أو جنحة يقطع النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .

لمن رقم ٥٠٩ سنة ٤٨ ق — جلسة ١٣٦٨/٥/٢٦ من ٩ ص ١٥٦١

١٥٨ — جريمة العودة للاشتباه — شروط توقيعها : أن يقع من المشتبه فيه بعدد الحكم عليه بالمراقبة عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة إذا كان لسنة فأكثر — جلال .

* يشترط لتوابع جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه بعدد الحكم عليه بوشحه تحت المراقبة عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة إذا كان لسنة فأكثر ، فإذا كانت جريمة العود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقة قد سقطت بمضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توابعها ونفساً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقة الأخيرة التي ارتكبها المتهم وقضى عليه بالإدانة فيها قد وقعت منه بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ انقضاء عقوبة المراقبة المعقوبة بها عليه فإن جريمة العود للاشتباه لا تكون ملوثة .

لمن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق — جلسة ١٣٥٨/١٢/٣٠ من ٩ ص ١١٢٠

١٥٩ — شروط اعتبار المتهم ملماً في حكم المادة « ٥١ » عقوبات أن يكون عاتداً طبقاً للمادة « ٤٩ » عقوبات وأن يسبق الحكم عليه بالمعقوبات ، وفي الجرائم التي ينشأ عنها المادة « ٥١ » المذكورة بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام — وأن يرتكب جنحة مماثلة .

* يشترط لاعتبار المتهم ملماً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات — أولاً أن يكون عاتداً بمقتضى قواعد العود العملية المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون — ثانياً — أن يكون قد سبق الحكم عليه بمعقوبتين عقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات عقيدة للجريمة إحداهما لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في الجدي — الم — ٢٩

الجرائم التي يثبتها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر ، وذلك بحرف النظر من تاريخ صدور تلك الأحكام — ثالثا — أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فيها ..

(لمن رقم ١٦٥١ سنة ٢٨ ق — جلسة ١٦٥٩/١/١٢ من ١٠ ص ١٨)

١٦٥ — الماتلة بين الجريمة الأولى والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حالة العود طبقا للمادة ٤٩ / ٢ عقوبات .

يجب أن الماتلة بين الجريمة الأولى التي صدر بشأنها الحكم السابق والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حالة العود طبقا لنص الفترة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ١٦٥١ سنة ٢٨ ق — جلسة ١٦٥٩/١/١٢ من ١٠ ص ١٨)

١٦١ — اغفال الحكم الإشارة الى مؤدى ما تضمنته الأوراق عن سوابق المتهم بما من شأنه إثارة للتشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة (٥١) عقوبات وتوافرها في حقه — قصور — مثال .

يجب إذا كان الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة عندما اشترط تقديم القضية للجلسة أثبت بصدر هذه الإشارة ما يفيد سبق الحكم على المتهم سنة ١٩٥٤ للشروع في سرقة بعود وأنه وضح تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات ، وأنه حكم عليه في قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة ستة أشهر تنفذ بعد المراقبة السابقة ، وكان ما تضمنته الأوراق عن سوابق المتهم من شأنه أن يثير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥١ من قانون العقوبات وتوافرها في حقه ، وكانت المحكمة لم تمن بحث قيام هذه الحالة أو عدم قيامها — مع ما يحتل أن يسفر عنه هذا البحث من عدم اختصاصها بالفصل في الدعوى — ولم يشر بشيء إلى مؤدى ما ورد عن هذه السوابق ، ولم تبين سبب إقرارها له ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين لذلك نقضه ..

(لمن رقم ٣٠٢ سنة ٢٩ ق — جلسة ١٦٥٩/٥/١٢ من ٢٠ ص ٥٥٥)

١٦٢ — جريمة العود للاشتباه — طبيعتها : جريمة وقتية — المبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التي تقع من المثلثة فيه بعد الحكم بالمراقبة .

في جريمة العود للاشتباه جريمة وقتية والمبرة في تحققها بتاريخ

وتوع الجرائم التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة -
لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجرائم .

يطعن رقم ١٥٢٨ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٥ من ٢١ من ١٣٢٥

١٦٢ - وسيلة التحقق من سوابق المتهم عند الشك في صحفة
الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء هي مضاهاة بصمات الأصابع .

✽ مجرد شك المحكمة في صحفة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء -
بالصورة التي أوردها الحكم - لا يصلح لاستبعادها ، مادام أنه كان في متدور
المحكمة أن تتحقق من كون السابقة للتهمة أو ليست لها من طريق
محض بصماتها ، وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها إدارة تحقيق
الشخصية في إدراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى
طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .

يطعن رقم ١٥٢١ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ من ١١ من ١٥٢٢

١٦٤ - متى مدة طويلة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي اعتُبر
عائداً على أساسها وبين الحكم فيها لا يمنع من تطبيق حكم المادة ٤٩
عقوبات متى توافرت شروطها .

✽ يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات بمعاملة
المتهم على أساسها عند توافر شروطها مهما طاللت المدة بين ارتكاب
المتهم للجريمة التي يعتبر عائداً على أساسها وبين الحكم عليها فيها .

يطعن رقم ١٢٤٤ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١ من ١١ من ١٧٤٥

١٦٥ - صحة الحكم الذي لم يقيد بالسابقة الغيابية الواردة بصحفة
الجلالة الجنائية في اعتبار المتهم عائداً مادامت النيابة لم تقدم ما يخالف
ظاهر الأوراق ولم تطلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض - ورود الحكم
الغيابي في الصحيفة رغم فوات مدة سقوط الدعوى الجنائية لا يقطع
بنهائية السابقة .

✽ ما تثيره النيابة من أن ورود الحكم في صحفة الحالة الجنائية بعد
فوات المدة المستقلة للدعوى الجنائية التي يعد الحكم الغيابي بسبباً لها
يعد قرينة على نهائيتها - والأكثر نهائية قد أخطرت إدارة تحقيق
الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥
بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ ، فإنه قول لا سند له من

القانون ، ذلك ان مجرد ادراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته مادام وروده قد يرد الى الاهمال .

(لمن رقم ١٣٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/٢٨ من ١١ من ١٨٤٥)

(لمن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٥٧ من ٨ من ١٩٥٥)

(لمن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٥٦ من ٧ من ١١١٧)

(لمن رقم ٣٩٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٥ من ٢ من ١١٤٥)

١٦٦ - عود - نهائية الحكم السابق .

* متى كان الحكم الصادر بورقة النيش - الصادر من المحكمة العسكرية ، والذي تستند اليه الطاعة (النيابة) في اعتبار الواقعة جنائية - لم يرد بصحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده ، ولم تقدم النيابة العامة الى المحكمة ما يدل على انه اصبح نهائيا بالتصديق عليه ولم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على ذلك ، وكان خطاب النيابة العسكرية المُنْبَت لحصول التصديق على الحكم لم يرد الا بعد ان صدر الحكم المطعون فيه ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى ، فان النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون - لقضائه في الواقعة على اساس انها جنحة - يكون في غير محله متعين الرضخ موضوعا .

(لمن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٢ من ٢٢ من ١١٣٧)

١٦٧ - تهريب الذخائن - تعويض في حالة العود .

* نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ على انه ، « يحكم بتعويض قدره عشرة جنيهاً عن كل كيلو جرام او جزء منه ، ويضاعف التعويض في حالة العود » . وهو ما يقتضى من المحكمة عند تضاعف التعويض ان تصدد كمية الذخائن المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لاحكام القانون .

(لمن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ من ١٥ من ١٣١٢)

١٦٨ - ما يشترط لاعتبار المتهم عائدا .

* يشترط لاعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ، ان يكون عائدا بقتضى قواعد العود العمالة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وان يكون قد سبق الحكم عليه بمقربين مقبضتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل او بثلاث مقبضات

مقيدة للحرية احداها لمدة سنة على الأقل في سرقات او في احدى الجرائم
التي بينها المادة ٥١ سالفة الذكر .

بلن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦١/١١/٢ من ٢٠ من ١١١٨

١٦٩ - اعتبار الحكم سابقة في العود - شرط ذلك .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم اختصاص
محكمة الجنح بنظر الدعوى باعتبارها جنائية على اساس انه سبق
الحكم على المتهم بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات آخرها بحبس
سنة في الجنحة رقم ١٣٢٦ سنة ١٩٦٥ شربين وان هذه الاحكام نهائية .
وكان الواضح من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ومذكرة النيابة
الخاصة المرفقة بالمفردات المضمومة ان الحكم في الجنحة سالفة الذكر
لم يصبح نهائيا الا في ١٩٦٧/٤/٢٦ . اي بعد وقوع الجريمة - التي تجرى
محكمة المتهم عنها - في ١٩٦٧/١/٢٤ ، فان المحكمة تكون قد اخطأت
في تطبيق القانون .

بلن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦١/١١/٢ من ٢٠ من ١١١٨

١٧٠ - عود - متى يتوافر ركن الاعتقاد .

* جرى قضاء محكمة النقض في جرائم الاعتقاد ، على وجوب الاعتداد
في توافر ركن الاعتقاد بجميع الوقائع التي لم يمض بين كل واحدة منها
والتي تليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى
او ريعها ، مدة ثلاث سنوات .

بلن رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/١٨ من ٢١ من ١١١٠

١٧١ - المادة ٥٣ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ سنة ١٩٧٠ - وجوب العناية ببحث حالة العود المنطبق عليها ملائمت سابقي المتهم لتشبهتها في قبيلها .

* لما كان الثابت بالأوراق ان المظنون ضده ارتكب واقعة السرقة
موضوع الدعوى المطروحة في ١٩٧١/٢/٨ وان آخر سابقة صدر الحكم
بها في ١٩٦٧/١١/٨ بالأشغال الشاقة لمدة سنتين لسرقة بعود - من
شأنه ان يشر التشبه في قياس حالة العود المنطبق على المادة ٥٣ من
قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٧٠ والتي توجب الحكم
على المعتاد - اذا ما توافرت شروطها - بإيداعه احدى مؤسسات

العمل ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المَطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة سنتين طبقاً للمادة ٥١ من قانون العقوبات دون أن تعنى المحكمة ببحث قيام جناية إلبود المنطبق على المادة ٥٣ من هذا القانون أو عدم قيامها وبغير أن تبين سبب التفاتها عن أعمال حكمها في حق المَطعون ضده على الرغم من أن الواقعة بطروفيها المشددة — كما رجعت بها الدعوى — كانت مطروحة عليها ، ولم تتغير فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتمين نقضه والاحالة .

طلعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٢ في . جلسة ١٩٧٢/٢/١٨ من ٢٤ من ١٣٣٠

١٧٢ — مناط تطبيق المادة ٥١ عقوبات ؟ توافر شروطها من الثابت بصحيفة الحالة الجنائية ، مع الثبات الواقعة المطروحة في حق المتهم يخرج الواقعة من اختصاص محكمة الجنح لانها جنائية .

ن* لما كان يشترط لامتناع المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائداً بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر وأخيراً أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه في المادة ٥١ سالف الذكر . وكان يبين من الإسراع على صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها — المرفعة بالمفردات المضمومة — أنها عائدة سبق الحكم عليها بأكثر من ثلاث عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها في ١٩٦٥/١/٢٠ بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لشروع في سرقة (في قضية الجنائية رقم ١٧٤٥ سنة ١٩٦٤ شابين الكوم) وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المَطعون ضدها أنها ارتكبت واقعة الشروع في السرقة — موضوع الدعوى المطروحة — بعد سبق الحكم عليها بالعقوبات السابقة ، فإن الواقعة تكون جنائية تخرج عن نطاق اختصاص محكمة الجنح .

طلعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٢ في . جلسة ١٩٧٢/٤/١

العيب في الذات الملكية

حبيب لى الذات الملكية

١٧٣ - المقصود بالمعيب فى حق الذات الملكية .

* ان الشارع اذ نص فى المادة ١٧٩ من قانون العقوبات على عقاب كل من عاب فى حق الذات الملكية قد قصد ان يتناول بالمعاقب كل قول او فعل او كتابة او رسم او غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس بصريحا او تلميحيا من قريب او من بعيد مباشرة او غير مباشرة بتلك الذات المسونة التى هى بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسمياج من المشاعر يتأذى بكل ما يحس ان فيه مساس بها ولو لم يبلغ مبلغ ما يعد بالنسبة لساكن الناس تفنفا او سبا او اهانة . معنى وقع الفعل المكون للعيب على اية صورة من تلك الصور وكان الجانى قد قصد توجيهه وهو عالم به الى شخص الملك فقد حق عليه العقاب .
يلمن رقم ١٦٦٥ سنة ٩ ق - جلسة ١٢/٢٥/١٩٢٩

١٧٤ - نقد اعمال الحكومة الى حد توجيه اللوم الى الملك معاقب عليه بالمادة ١٨٠ ع ولو كان مسوقا فى قالب الاجلال والاكبار .

* لا شك فى ان نقد اعمال الحكومة حق مقرر ، الا انه لا يصح البتة ان يصل الى حد توجيه اللوم الى الملك فى صدد العمل الذى استوجب النقد او حتى الى مجرد القاء مسئولية عليه ولو كان هذا او ذاك مسوقا فى قالب الاجلال والاكبار ، بل ذلك معاقب عليه بالمادة ١٨٠ من قانون العقوبات ، فان زاد حتى تضمن عيبا كثرنا بما كان فى حق الذات الملكية كان واجبا المعقاب عليه بالمادة ١٧٩ . ذلك لان الملك لا يكون محل مساطلة ابدا .

واشتراك الملك فى حقيقة الواقع على أى وجه من الوجوه فى اعمال الحكومة ليس من شأنه ان يؤثر فى حرية النقد المقررة ، بل هذه الحرية مكتولة على الدوام ولكن على الا يزعج باسم الملك ، فان نقد اعمال الحكومة لا يتجه ولا يمكن ان يتجه الا الى المسئولين عنها بحكم الدستور .

يلمن رقم ٢٣٩ سنة ١٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٢٦

١٧٥ - سلطة قاضي الموضوع في استخلاص العلانية .

* ان قانون العقوبات لم يبين طرق العلانية في المادة ١٧١ ببيان حصر وتحديد ، فلقاضى الموضوع ان يستخلص العلانية من كل ما يشهد بها من ملابس وظروف . . واذا كانت المحكمة قد حصلت قيام العلانية من ان المتهم الذى خطابه الذى تضمن العيب في جمع من الناس (أعضاء اتحاد خريجي الجامعة) ولم تر في الرابطة التى تربطهم بعضهم ببعض ما ينفي وصف العلانية عن هذا الخطاب ، فهذا الفهم من جانبها سائغ وتحصيله في حدود سلطتها .

يلعن رقم ٧٧٤ سنة ١٧ ق - جلسة ١٩١٧/٥/١٢

١٧٦ - تحقق القصد الجنائي في جريمة العيب بمجرد الجهر بالألفاظ المكونة للعيب مع ادراك معناها .

* اذا كانت العبارات المستندة الى المتهم هي قوله « نريد حكومة نقول انها أنت بأمر الشعب لا بأمر الملك . نريد ملكا يعز بالشعب والشعب يعز به . وما هذا الملك الا الفاروق لو بعدت عنه بعض بطانته » واستخلصت المحكمة توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة العيب التى تتكون من هذه العبارات من جهه بها مع عليه حتيا بمعناها لانها من انشائه فذلك منها سائغ .

يلعن رقم ٧٧٤ سنة ١٧ ق - جلسة ١٩١٧/٥/١٢

١٧٧ - حصول العيب بالفعل غير كاف لتحقيق الجريمة بل يجب ان يكون الجنائي قد قصد الى العيب وتمهده .

* لا يكفى في جريمة العيب حصول عيب بالفعل بل يجب أيضا ان يكون الجنائي قد قصد الى العيب وتمهده . فاذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد القصد لا يكفى للقول بان ما وقع من المتهم انما كان للنيل من أصحاب الصور التى قطعها لاحتفال ان يكون تعليمها - على ما قد يستفاد من منطق الحكم نفسه - انتقاما من الشهود على اثر الخلاف والسب والمقادة التى قالت بحصولها بينه وبينهم دون ان يرد بخاطره الأساس بأصحاب الصور ، وخصوصا بعد ان بدأ من المحكة ، وهى تتحدث مما تمسك به الدفاع أثناء المحاكمة ، من افتراض انه يناديها واقعة مهمة استندت اليها في الوقت ذاته على تمهد العيب ، وهى واقعة

وطه الصور بالتقدمين وهى ملقاة على الأرض ، فهذا الحكم يكون مشوباً بالتصور .

بلن رقم ٢٥٥ سنة ١٩ ق - جلسة ١١٤٩/٢/٢٢

١٧٨ - المقصود بالمعيب من حق الذات الملكية .

* ان جريمة المعيب في حق الذات الملكية تتحقق بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس تصريحاً أو تلميحاً من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مباشرة ، بتلك الذات المصونة التي هي بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يناذى كل ما يحس أن فيه مساساً بها ولو لم يبلغ مبلغ ما يعمد بالنسبة لسائر الناس تخذاً أو سباً أو اهانة .

بلن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٢٦

١٧٩ - جهر المتهم بعبارات المعيب في مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع ممن كانوا موجودين فيه كاف لتوفر العلانية في جريمة المعيب .

* يكفى لتوفر العلانية في جريمة المعيب في حق الذات الملكية ان تثبت المحكمة أن المتهم قد جهر بعبارات المعيب في مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع ممن كانوا موجودين فيه .

بلن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٢٦

١٨٠ - تحقق القصد الجنائي في جريمة المعيب بمجرد الجهر بالالفاظ المكونة للمعيب مع ادراك معناها .

* القصد الجنائي في جريمة المعيب في حق الذات الملكية يتحقق بمجرد انجهر بالالفاظ المكونة للمعيب مع ادراك معناها .

بلن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٢٦

غرفة الاتهام

الفصل الاول - اختصاصها

- الفرع الاول - المطن في قرارات النيابة
- الفرع الثاني - المطنون في قرارات قاضي التحقيق
- الفرع الثالث - الجنائيات التي تحال من النيابة لمحكمة الجنائيات مباشرة
- الفرع الرابع - تنازع الاختصاص

الفصل الثاني - الاجراءات امامها

الفصل الثالث - سلطاتها

الفصل الرابع - اوامرها

- الفرع الاول - طبيعة هذه الاوامر
- الفرع الثاني - المطن بالتقضى فيها

الفصل الخامس - تصرفها في التحقيق

- الفرع الاول - الاحالة الى محكمة الجنائيات
- الفرع الثاني - الاحالة الى محكمة الجنح

الفصل السادس - مسائل متنوعة

الفصل الأول

التهامات المرفوعة

الفرع الأول — نظير الطعون في قرارات النيابة

١٨١ — الطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام من المجنى عليه والمدعى بالحق المدني لا يكون الا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى — استئناف قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية او التي تتعلق باتخاذ اجراءات ادارية — غير جائز .

* الطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون الا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، ومن ثم فإن الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة لقرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية او التي تتعلق باتخاذ اجراءات ادارية .

(طعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ من ٧ ص ١٢٠٩)

١٨٢ — نيابة عامة — سلطة ممثلها في ان يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة الى المتهم .

* من المقرر ان للنيابة العامة حق ابداء ما يعلن لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة بمباشرة اجراءات الدعوى العمومية وهي في ذلك لا تتجزأ ومن حق ممثلها ان يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة الى المتهم والذي يرى انه هو ما يصح ان تحال به الدعوى الى المحكمة .

(طعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٩ ص ٢٧١)

١٨٣ — نهض قرار غرفة الاتهام لصفة الطاعن بالاستئناف في قرار الحفظ الصادر من النيابة — قضاؤها بعدم قبول الاستئناف المقدم منه لرفعه من غير ذي صفة استنادا الى انه ليس من لهم الحق في الطعن في الأمر موضوع الطعن — صحيح في القانون .

* تعرض قرار غرفة الاتهام لصفة الطاعن لتحييص مركزه القانوني

في الدعوى وما خوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين الطعون ضده ، وهو النزاع على الصفة التي يوجبها يطبر إجراءات الشكوى واستئناف قرار النيابة بحفظها قولاً منه بأنه لم يكن وكيلاً وإنما بأمره ما بشاره عن نفسه ، وقضائها بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن — لرفعها من غير ذي صفة — استناداً إلى أنه ليس من لهم الحق في الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقالة الدعوى الجنائية أمام غرفة الاتهام أعمالاً لنص المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما أن التوكيل الصادر إليه لا يخول له الطعن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله ، هو قضاء أصاب وجه القانون الصحيح .

يلعن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٦ من ١١ ص ١٨٥

١٨٤ — حق الطعن بالاستئناف في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقالة الدعوى منوط بالمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية — حق الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام التي تصدر برفض الاستئناف المرفوع إليها مقصور على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والنائب العام . المواد ١٦٢ ، ٢١٠ ، ٢١٢ من ق . ج .

* يبين من استعراض نصوص المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٢١٢ من القانون المذكور أن حق الطعن بالاستئناف في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقالة الدعوى منوط بالمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، كما أن حق الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام التي تصدر برفض الاستئناف المرفوع إليها أعمالاً بالمادة ٢١٠ من القانون سالف الذكر مقصور عليها وعلى النائب العام — فإذا كان النائب أن الطاعنة ليست المجنى عليها في الدعوى ولم تقم بالأداء بحقوقها المدنية بوصفها أرملة المجنى عليه طبقاً للوضاع التي نظمتها القوانين ولم تدع في طعنها أن لها هذه الصفة ، فيكون ما انتهى إليه أمر غرفة الاتهام من عدم قبول استئناف الطاعنة صحيحاً في القانون .

يلعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢ من ١١ ص ١١٢

الفرع الثاني

نظر الطعون في قرارات قاضي التحقيق

١٨٥ — حلول غرفة الاتهام محل قاضي الاحالة بالنسبة للقضايا التي تم تحقيقها قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية .

✽ مادام المتهم قد أعلن بتقرير الاتهام وبقائمة الشهود في ظل القانون القديم ، لذلك مفاده ان القضية قد تم تحقيقها قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية واذ كانت غرفة الاتهام بمقتضى هذا القانون قد حلت محل قاضي الاحالة فاصبحت هي وحدها المختصة بنظر القضية ، فانها اذا قررت احالة هذه القضية الى محكمة الجنائيات لا يكون ثمة خطأ في هذه الاجراءات ، بل تكون الاجراءات قد تمت صحيحة وفقا للقانون .
 (لمن رقم ١٣٦٩ سنة ٢٢ ق — جلسة ١١٠٢/٢/٩)

١٨٦ — استئناف الاوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص امام غرفة الاتهام — جوازه بالنسبة لاوامر التحقيق دون النيابة — المادة ١٦٣ من ق ١٠ ج .

✽ جواز استئناف الاوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص امام غرفة الاتهام بمقتضى بنص المادة ١٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية على اوامر قاضي التحقيق دون النيابة .
 (لمن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٠٦/٤/١٠ من ٧ ص ٥٤٨)
 (لمن رقم ٢٠١٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١١٠٦/٤/١٠)

١٨٧ — امر صادر من غرفة الاتهام بالفناء امر صدر من قاضي التحقيق — بالالوجه لاقامة الدعوى — الطعن على هذا الامر بعدم النص فيه على صدوره باجماع آراء القضاة — لا محل له — المادة ٤١٧/٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

✽ ان اجماع آراء القضاة على الحكم — المنصوص على ضرورة توهمه في الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، انما هو قاصر على حالة استئناف الاحكام الصادرة من محكمة اول درجة امام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب الفناء الحكم الصادر بالبراءة او تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج من نطاق هذا النص اوامر قاضي (م — ٧)

التحقيق التى تستأنف أمام غرفة الاتهام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للظن ببطلان الأمر الصادر من غرفة الاتهام بالعاء الأمر الذى صدر من قاضى التحقيق بالا وجه لاعتلة الدعوى لعدم النص فى هذا الأمر على صدوره باجتماع آراء القضاة .

ظمن رقم ١٢٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ س ٧ ص ٥٢٦

١٨٨ — مالا يجوز استئنافه من قرارات قاضى التحقيق : امره باحالة الدعوى خطأ الى غرفة الاتهام — علة ذلك : لأن الفرقة هي الجهة التى تتولى الفصل فى استئناف أوامر قاضى التحقيق طبقاً للمادة ١٦٧ من ق.١٠ ج .

✽ صدور قرار قاضى التحقيق باحالة الواقعة الى غرفة الاتهام باعتبارها من الجنب التى تقع بواسطة الصحف على غير أفراد الناس — وأن جاء على خلاف ما تقضى به المادة ١٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب احالة الواقعة فى هذه الحالة الى محكمة الجنايات مباشرة — الا أنه يعد مع ذلك قراراً نهائياً لا يقبل بطبيعته الاستئناف سواء من النيابة العامة ، أو غيرها من الخصوم ، ولا محل للتحدى بالمادة ١٦١ من قانون الاجراءات الجنائية التى تجب للنياية العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق سواء من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب الخصوم ، ذلك أن هذا الحق لا يبرى على القرار المذكور ، لأنه بحكم احالة الدعوى على غرفة الاتهام تصبح هذه الهيئة المختصة بنظر الدعوى بحيث يكون التقرير باستئناف القرار المذكور امامها غير ذى موضوع لأنها الجهة التى تتولى الفصل فى استئناف أوامر قاضى التحقيق طبقاً للمادة ١٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية وهو ما لم يتعلق به مراد الشارع الذى يجب أن يفتره عن هذا اللغو .

ظمن رقم ١٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٢ س ١٠ ص ١٠٥٥

الفرع الثالث

اختصاصها بصدد الجنايات التي

تحال من النيابة لمحكمة الجنايات مباشرة

١٨٩ - اختصاص الغرفة بالتصرف في الجنايات التي تحال اليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة اختصاص أصيل - التعديل المدخل على المادة ٢١٤ من ق ١٠٠ ج بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يسلب حقها في هذا الشأن وإنما أضفى ولاية جديدة على كل من النيابة العامة وقاضي التحقيق بالنسبة للجرائم التي عينها التعديل - إحالة جنائية مما ذكر الى غرفة الاتهام - عدم مجاوزتها اختصاصها إذا ما هي فصلت فيها .

✽ ان غرفة الاتهام هي صاحبة الاختصاص الاصيل في التصرف في الجنايات التي تحال اليها من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة ، كما ان التعديل المدخل على المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يسلب غرفة الاتهام حقها في هذا الشأن ولم يرد به أي نص يحرم عليها التصدي لهذا النوع من الجرائم التي مينها التعديل أو يخص النيابة العامة وقاضي التحقيق برقع الدعوى الجنائية فيها مباشرة على استقلال ، وغاية ما في الأمر ان هذا التعديل أضفى ولاية جديدة على كل من النيابة العامة وقاضي التحقيق بالنسبة الى هذه الجرائم فإذا لم يستعمل أيها هذه الرخصة وأحيلت جنائية مما ذكر الى غرفة الاتهام فإنها لا تكون مجاوزة اختصاصها إذا ما هي فصلت في هذه الدعوى .

(لمن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٨ في - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ من ١٠ من ١٤)

يوالطعين من ١٢٧٨ الى ١٢٨٢ لسنة ٢٨ في - جلسة ١٩٥٩/١/١٢)

١٩٠ - ليس لغرفة الاتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح أن تقضى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها - وجوب إحالتها - أن رأت وجها لذلك - الى محكمة الجنايات .

✽ لا محل للقول بقصر حكم المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الاتهام حول التكيف القانوني للواقعة - ذلك ان علة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى واحدة في الحالين - حالة الخلاف في تكيف الواقعة من حيث كونها جنائية أو جنحة ، وحالة عدم وجود مبرر من ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة الى حدود الجنح ، مما يتعين معه على غرفة الاتهام

عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح - في الصورة الأخيرة - أن تحيلها - إذا رأت محاللا للسير فيها - الى محكمة الجنايات ، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

لمن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ في جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠ ص ٧ من ١٥١٨

١٩١ - تقديم أكثر من متهم الى غرفة الاتهام - بتقرير اتهام واحد - أحالتهم الى محكمة الجنايات - بأمر احالة واحد - بحث الارتباط بين الجرائم المسندة اليهم - من المسائل الموضوعية - تختص بالفصل فيها أولا سلطة الاحالة - وتقررها نهائيا محكمة الموضوع .

✽ إذا كان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطا في تطبيق القانون قولا منه ان التهمة المسندة اليه لاتربطها بالتهمة المسندة للطاعن الآخر رابطة اذ ان الواقعة المنسوبة اليه وقعت في بلدة أخرى غير تلك الواقعة المنسوبة للطاعن الآخر كما حدثت كل واقعة في وقت مختلف عن الأخرى ورغم ذلك فان النيابة رفعت عليهما الدعوى الجنائية وأمرت غرفة الاتهام بإحالتها الى محكمة الجنايات بأمر احالة واحد مخالفة بذلك نص المادة ١٨٢ إجراءات . وكان يبين من مراجعة محضر الجلسة ان الطاعن لم يتمسك ببطالان أمر الاحالة امام محكمة الجنايات ولم يعترض عليه بشيء ، وكانت محكمة الجنايات التي فصلت في الدعوى هي المحكمة المختصة نوعيا ومحليا بالنسبة للواقعتين المرفوعة بهما الدعوى ، وكانت مسألة الارتباط وعدمه من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها أولا سلطة الاحالة وتقررها نهائيا محكمة الموضوع ، وكان صدور أمر احالة واحد بالنسبة للطاعنين لم يفوت على أحدهما أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع ، فان ما يثيره الطاعن من مخالفة القانون أو بطلان الإجراءات يكون غير صحيح .

لمن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٢١ في - جلسة ٥/٢١/١٩٦٢ ص ١٣ من ٢٤٧٨

الفرع الرابع

تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام وجهات أخرى

١٩٢ — تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة الجنح المستأنفة — اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه — المادتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ من ق ١٠ . ج — امثلة .

* أن مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في احكام وقرارات الجهتين المتنازعتين ، وغرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولايطعن في قراراتها امام دائرة الجنح المستأنفة التي هي الأخرى احدى دوائر هذه المحكمة ، ومن ثم فان طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة الجنح المستأنفة ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية السالبة وعلى أساس انتهاء الدرجة التي يطعن في قرارات غرفة الاتهام أمامها .

(طعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٤ من ٩ ص ٢٢٦)
(طعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٢٥ من ١ ص ١٩٢)

١٩٣ — التنازع السلبي على الاختصاص — قيامه بين غرفة الاتهام ودائرة الجنح المستأنفة — انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل فيه — المادتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ من ق ١٠ ج .

* اذا كان الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة بتأييد عدم اختصاص محكمة اول درجة بنظر الدعوى «المقصود عدم جواز نظر الدعوى لاستنفاد المحكمة الأخيرة ولايتها لسبق الفصل فيها » قد أصبح نهائيا — كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام باحالة المتهمة الى محكمة الجنح المختصة لمحاكمتها من تهمة المعاهة على أساس عقوبة الجنحة — بعدم قبول طعن النيابة في هذا القرار بطريق النقض — فان التنازع السلبي في الاختصاص يكون قد قام في الدعوى بين قضاء الجنح وقضاء غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لن يزول بتقديم القضية لغرفة الاتهام مرة أخرى لأنه يجب عليها بمقتضى القانون أن تقضى فيها هي أيضا بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منها ، والتنازع على هذه الصورة لا يمكن أن يوصف بأنه حاصل بين جهتين من جهات التحقيق والحكم التابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة لأن الطعن في الحكم الصادر في أي من الجهتين لا يكون أمام المحكمة الابتدائية وليست هي جهة عليا بالنسبة لها فينتهى الأمر بأن يطلب الى محكمة النقض

تعيين المحكمة ذات الاختصاص طبقاً لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان الالتجاء الى طلب تعيين المحكمة المختصة لم يحدد له القانون ميعاداً بل يشترط فيه أن يكون الحكم لم يعد قابلاً للطعن بطريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية فإن محكمة النقض يكون لها ما دامت الظروف - على ما جاء في الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر طلب تعيين الجهة التي تفصل في الدعوى - تدل على أنه سيقابل حتماً من غرفة الاتهام بحكم آخر بعدم جواز نظير الدعوى ، أن تعتبر الطعن بالنقض المقدم إليها طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر وذلك وضعا للأمور في نصابها ، ومتى تقرر ذلك وكانت غرفة الاتهام قد أخطأت بإحالة القضية الى محكمة الجنح ، فانه يكون من المتعين قبول الطعن وإحالة القضية الى محكمة الجنايات المختصة بالفصل في الدعوى ،

يعلن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦٨/١٢/٨ من ٩ ص ١٠٠٢

١٩٤ - تنازع الاختصاص السلبى - ماهيته : وجوب تخلى كل من المحكمتين عن اختصاصها دون الفصل في الموضوع - فصلها في الموضوع يقتضى رفض الطلب المقدم من النيابة لتحديد الجهة المختصة .

* المقصود بالتنازع السلبى في الاختصاص أن تتخلى كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل في الموضوع - وإذا كان كل من الحكم الاستثنائي الصادر بالبراءة والأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاتاقبة الدعوى الجنائية - استناداً الى هذا الحكم - هو قضاء ماضى في الموضوع ، فان دعوى التنازع السلبى في الاختصاص تكون منعقدة وعلى غير أساس مما يتمتع معه رفض الطلب المقدم من النيابة العادة لتحديد الجهة المختصة .

يعلن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦٥٩/٦/٢ من ١٠ ص ٦٠٨

١٩٥ - وجوب إحالة الواقعة الى محكمة الجنايات مادام قد سبق الفصل فيها نهائياً من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأنها جنائية ولو كان المتقدم هو الذى استأنف وحده الحكم الصادر من المحكمة الجزائية بإدانته عن الواقعة المحالة اليها خطأ من غرفة الاتهام - المادة ١٨٠ من ق ١٠٠ ج - التنازع السلبى يصح أن يقع بين جهتين أحدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم - محكمة النقض هي صاحبة الولاية بالفصل في هذا التنازع - المادة ٢٢٧ من ق ١٠٠ ج .

* إذا كان الحكم الصادر من محكمة الجنح المستأنفة بالفناء حكم

محكمة أول درجة وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا ، كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام بالحالة المتهم الى المحكمة الجزئية لمعاتيته عن تهمة الصاعه بعقوبة الجنحة ، محكمة الجنج قد فصلت في الدعوى بحكم نهائى ولا تستطيع ان تعود الى نظرها ، كما لا تستطيع غرفة الاتهام ان تنظر الدعوى ما دام قد سبق ان اصدرت فيها أمرا بالاحالة أصبح نهائيا كذلك — وبذلك يقوم النزاع السلبى بين محكمة الجنج وبين غرفة الاتهام ، وهذا النزاع لا يشترط لامعباره قائما ان يقع بين جهتين من جهات القضاء او جهتين من جهات التحقيق — بل يصح ان يقع ذلك بين جهتين احدهما من جهات التحقيق والاخرى من جهات الحكم ، ولما كانت غرفة الاتهام هى دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومحكمة الجنج المستأنفة هى الاخرى احدى دوائر تلك المحكمة ، فان الفصل فى النزاع ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين قبول الطلب وتعيين المحكمة المختصة واحالة القضية الى محكمة الجنايات للفصل فيها — ولو ان المتهم هو الذى استأنف وحده الحكم الصادر بادانته من المحكمة الجزئية عن الواقعة المحالة اليها خطأ من غرفة الاتهام — ذلك بان المقام فى الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص ، وليس ملما من المحكوم عليه وحده يمنع القانون اساءة مركزه بهذا الطعن — ولا سبيل للفصل فى الطلب المقدم من النيابة الا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى توجب الاحالة الى محكمة الجنايات فى جميع الاحوال .

(لمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ من ١١ الى ١٩)

١٩٦ — فتازع سلبى — القرار الصادر من غرفة الاتهام باعادة الأوراق الى النيابة العامة لعدم الاختصاص — عدم جواز الطعن بطريق النقض — عدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى لانها جنائية — اعتبار الطعن المقدم من النائب العام فى او غرفة الاتهام طلبا لتعيين الجهة المختصة — فتازع سلبى .

حتى متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بالمادة الأوراق الى النيابة لعدم الاختصاص غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع الغرفة فيها لو قدمت اليها القضية ان تميد نظرها بعد ان سبق طرحها عليها واصدارها قرارا فيها ، كما ان محكمة الجنج سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لانها جنائية ، وبالتالي نكلتا الجهتين متخيلتان حتما عن نظر القضية — متى كان ذلك فان محكمة النقض حرصا على العدالة ان يتعطل سيرها ،

يكون لها ان تعتبر الطعن المقدم من النائب العام في امر غرفة الاتهام سالف الذكر طلبا لتعيين الجهة المختصة طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وان تقبل هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنح .

يلعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١١٢

١٩٧ - غرفة الاتهام - عدم الاختصاص - محكمة الجنائيات - احراز

مخدر - تنازع سلبى .

✽ متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر الدعوى غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ولا تستطيع الغرفة فيها لو قدمت اليها القضية من جديد ان تعيد نظرها بعد ان سبق طرحها عليها واصدارها قرارا فيها كما ان محكمة الجنائيات سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية احراز المخدر لعدم احالتها اليها عن طريق غرفة الاتهام فان محكمة النقض - حرصا على العدالة ان يتعطل سيرها - يكون لها ان تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة وفقا للمادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية وان تقبل هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السلبى بين غرفة الاتهام - التى تخلت عن نظرها الدعوى - وبين محكمة الجنائيات التى سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة باحراز المخدر .

يلعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١ ص ١٤ من ١١٢

١٩٨ - غرفة اتهام - اجراءات محاكمة - اختلاف مجال تطبيق كل

من قانون الاجراءات الجنائية والمرافعات - مثال - بصدد طلب الزام متهم بتقديم ورقة تحت يده .

✽ لما كانت الغرفة في حدود سلطتها استفاداً للأحكام العامة للاجراءات الجنائية انتهت الى عدم جواز الزام المتهم (المظنون ضده) بتقديم دليل ضد نفسه وانه ليس هناك ما يفيد تزوير العقد المنسوب للطامن ، والى عدم التعويل في شأن اثبات هذا التزوير على مجرد امتناع المظنون ضده من تقديم هذا العقد فانه لا يقبل من الطامن التحدى بأحكام المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التى تجيز الزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده في الحالات التى حددتها لاختلاف مجال تطبيق كل من القانونين ، ولان ما يثيره في هذا الشأن لا يدعو ان يكون جدلا في تقدير الدليل .

يلعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١ ص ١٤ من ١٠٤١

١٩٩ - قضاء المحكمة الجزائية نهائيا بعدم اختصاصها بنظر الواقعة لانها جنائية - على غرفة الاتهام ان رأت ان هناك وجها للسير في الدعوى ان تحيلها مباشرة الى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .

نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « اذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزائية بعدم الاختصاص لانها جنائية سواء اكانت الدعوى احيلت اليها من النيابة العامة ام من قاضي التحقيق ام من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام اذا رأت ان هناك وجها للسير في الدعوى ان تحيلها الى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه » .
ومن ثم فان غرفة الاتهام تكون قد اخطأت باحالة الدعوى الى محكمة الجنح للفصل فيها على اساس عقوبة الجنحة رغم سبق قضاء المحكمة الأخيرة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لانها جنائية ، وكان يتعين عليها تطبيقا للقانون على وجهه الصحيح ان تحيلها مباشرة الى محكمة الجنايات عملا بنص المادة المشار اليها .

بطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٦ ص ١٥ من ١١٧

الفصل الثاني

الاجراءات امام غرفة الاتهام

٢٠٠ - غرفة الاتهام هي سلطة من سلطات التحقيق ولا يشترط ان تصدر قراراتها في جلسة علنية .

✽ ان قانون الاجراءات الجنائية قد خص غرفة الاتهام بالفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ، وتصدت في اولهما عن تشكيلها وعقد جلساتها واختصاصها والاوامر التي تصدرها وفي ثانيهما عن الطعن في تلك الاوامر ، وواضح من ذلك ان غرفة الاتهام هي سلطة من سلطات التحقيق وقد عبر الشارع عما تصدره من قرارات بانها اوامر . ومن ثم فان المادة ٣٠٣ من قانون الاجراءات الواردة في باب الاحكام لا تسرى عليها وانما تسرى عليها المادة ١٧٣ من ذلك القانون ، واذن فالنمى على قرارها لصودره في جلسة غير علنية لا يكون له محل ،

بل من مع ١١١٤ سنة ٢٢ في - جلسة ١١٩٥٢/٢/١٠

٢٠١ - نظر الاشكال في تنفيذ حكم امام غرفة الاتهام تحكمه المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ ج .

✽ ان المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية انما وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص باعلان الخصوم امام محكمة الجنع والمخالفات لحاكمتهم عن جنة او بخالفة منسوبة اليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر اشكال في تنفيذ حكم امام غرفة الاتهام بل تطبيق المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون المشار اليه وهما اللتان تحدثتا عن هذا الموضوع بذاته ، ولما كانت هذه المادة الاخرة لا توجب حصول الاعلان قبل الجلسة ببيعاد معين وكان الطاعن قد أعلن بالجلسة التي حددت لنظر الاشكال وتكلم الدفاع عنه في موضوع الاشكال ولم يطلب ميعادا لتخصير دفاعه ، فان البطلان - اذا كان ثمة ببطلان يزول ومما للمادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية ولا يكون حضور الطاعن بشخصه واجبا ما دام محاميه قد حضر وسبعت اقواله وهو يمثل الطاعن فتتحقق بذلك سماع ذوى الشأن الذين يوجب القانون سماع اقوالهم وبما دامت الغرمة لم تر محلا لاضرار المستشكل بنفسه لسماع ابشاحاته ولا يغير من عدا النظر

ما نصت عليه المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن هذه المادة إنما تهدف إلى أن يكون الخصوم تحت تصرف الغرفة لتسمع ايضاحاتهم اذا رأت محلاً لذلك .

(لمن رقم ٩١٨ سنة ٢٥ - جلسة ١٠/١٠/١٩٥٥)

٢٠٢ - عدم إعلان المتهم للحضور أمام غرفة الاتهام - عدم تمسك محامي المتهم أمام محكمة الجنائيات بذلك وعدم طلبه أجلاً لتحضير دفاعه - لا إخلال بحق الدفاع .

✽ متى تبين أنه حضر مع المتهم أمام محكمة الجنائيات محاميان أحدهما موكل والآخر منتدب وأبدى المحاميان دفاعهما دون أن يشير أحدهما في مراجعته إلى عدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنائيات ودون أن يطلب أجلاً لتحضير دفاعه - فإن دعوى المتهم بأن المحكمة أخنت بحقه في الدفاع لا يكون لها أساس عملاً بالمادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ..

(لمن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٥٦ ص ٧ من ١٢١٧)

٢٠٣ - التمسك ببطالان أمر الإحالة إلى محكمة الجنائيات لعدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام - لا محل له .

✽ لا محل للتمسك ببطالان إجراءات الأمر الصادر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنائيات لعدم إعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام إذ لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنائيات طبقاً للمادة ١٩١ إجراءات ولأن القانون لم يفرض للمتهم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالته إلى محكمة الجنائيات .

(لمن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٥٦ ص ٧ من ١٢١٧)

٢٠٤ - فقد أمر الإحالة الصادر من غرفة الاتهام - ثبوت تلاوته قبيل المحاكمة - عدم منازعة الدفاع - لا بطلان .

✽ الأصل في الإجراءات أنها قد تمت صحيحة ما لم يتم دليل على خلاف ذلك ، فإذا كان إثبات من حضر جلسة المحاكمة أن أمر الإحالة طلى في مواجهة الطاعن «المتهم» وسمعت المحكمة الشهود ، وقالت النيابة إن بعض أوراق

الغضبية قد نفذت بعد صدور قرار غرفة الاتهام ، وترافع الدفاع عن الطاعن دون أن ينازع في صحة أمر الاحالة أو في عدم اعلانه به ودون أن يتمسك بأن النيابة لم تقدمه لغرفة الاتهام وبأن هذه لم يصدر قرار منها بإحالة الى محكمة الجنايات ولم يطلب اجراء تحقيق في ذلك إثباتا لهذه الدعوى ، فان ما يثيره الطاعن من تالة وتوقع بطلان في الاجراءات اثر في الحكم يكون على غير اساس .

يطعن رقم ٥٥ لسنة ٢١ ق . - جلسة ١٠/١/١٩٦١ من ١٢ ص ١٧١

٢٠٥ - قرار الاحالة - الصادر من غرفة الاتهام - خلوه من أسماء القضاة الذين أصدره - الدفع ببطلان هذا القرار - يكون أمام محكمة الموضوع - ذلك اجراء سابق على المحاكمة - اثارته أمام محكمة النقض - لا تجوز .

* إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطلان في الاجراءات لخلو قرار الاحالة من أسماء القضاة الذين أصدره ودون أن يرد به ذكر أو إحالة الى الهيئة السابقة التي قررت التأجيل الى الجلسة التي صدر فيها ، وكان الطاعن والدفاع عنه لم يدعيا أمام المحكمة ببطلان قرار الاحالة - وهو اجراء سابق على المحاكمة - فانه لا يجوز اثاره هذا الدفاع أمام محكمة النقض .

بطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٢ ق - - جلسة ١٠/١/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٥٢

٢٠٦ - غرفة الاتهام - هي هيئة تحقيق - لا تسرى عليها احكام المادة ٢٧١ ج١ .

* غرفة الاتهام ، باعتبارها هيئة تحقيق ، لا تسرى عليها احكام المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة باجراءات التحقيق بجلسة المحاكمة . وقد نظمت المادة ١٧٣ من القانون اجراءات نظر الدعوى أمام غرفة الاتهام فنصت على أن تعقد جلساتها في غير علانية وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد اعضائها والاطلاع على الاوراق ومذكرات الخصوم وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم . لما كان ذلك ، فان النعى على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون اذ لم تستجوب غرفة الاتهام المتهمين ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدمى بالحق المدني - على فرض صحته - لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وبالتالي لا يكون هذا النعى مقبولا عملاً بالمادة ١٩٥ اجراءات .

(طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٢ ق - - جلسة ١٠/١/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٣٠)

الفصل الثالث

سلطات غرفة الاتهام

٢٠٧ — سلطة غرفة الاتهام في تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي .

* ان المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية اذ نصت في فقرتها الاولى على انه « اذا رأت غرفة الاتهام عند احالة الدعوى اليها طبقاً للمادة ١٥٨ ان الواقعة جنائية وان الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها ادانته تأمر باحالتها الى محكمة الجنايات » واذا نصت في فقرتها الأخيرة على انه « اذا رأت غرفة الاتهام ان الواقعة لا يعاقب عليها القانون او كانت الدلائل غير كافية تصدر أمراً بعدم وجود وجه لاتاقية الدعوى » ، قد امانت ان غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكمة الجنايات الا اذا تبين ان الفعل المسند الى المتهم يكون جريمة يعاقب عليها القانون وان الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها ادانته ، ولما كان لغرفة الاتهام بناء على ذلك ان تمحص واقعة الدعوى لتبين ما اذا كانت تنطوي على جريمة توافرت عناصرها ام كان القانون لا يعاقب عليها او يبيحها لسبب من اسباب الاباحة ، ولما كان حق الدفاع الشرعى يحو صفة الجريمة عن الفعل ويبيح القتل العمد اذا كان مقصودا به دفع فعل يتخوف ان يحدث منه الموت اذا كان لهذا الخوف اسباب معقولة ، لما كان ذلك فان غرفة الاتهام اذا امرت بان لا وجه لاتاقية الدعوى على المتهم بالنسبة لواقعة القتل لقيام حالة الدفاع الشرعى لا تكون قد تجاوزت سلطاتها التي خولها لها القانون في تقدير الأدلة والنظر فيها اذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون أو لا يعاقب .

(لمن رقم ٧٧٧ سنة ٢٢٢٢ وطن رقم ٧٨٨ سنة ٢٢٢٢ — جلسة ٢٧/١/١٩٥٣)

٢٠٨ — حق المتهم الذى يعلن للحضور امام غرفة الاتهام هو ان يقدم مذكرة ببقائه .

* انه وان كانت المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد اوجبت اعلان الخصوم لتقديم مذكراتهم والحضور امام غرفة الاتهام في ظرف ثلاثة ايام الا ان المادة ١٧٣ قد نصت على ان غرفة الاتهام تصدر اوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الاوراق ومذكرات الخصوم

وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم ، مما مفاده ان كل ما خوله القانون للمتهم انذى يعلن للحضور امام غرفة الاتهام هو ان يقدم مذكرة بدفاعه لهذه الغرفة ، واذن متى كان اساس الطعن هو الإخلال بحق الطامن في استيفاء دفاعه امام غرفة الاتهام لبطلان في اجراءات الحضور امامها نشأ عنه حرمانه من تقديم مذكرة بدفاعه وكانت محكمة الجنائيات اذ تقدم لها بهذا الدفع منحتة لاجلا لاستيفاء دفاعه ، وكان القانون لا يخول للمتهم الطعن في اوامر غرفة الاتهام الصادرة باحالته على محكمة الجنائيات ، ولا يستوجب حضور المتهم امام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره امام محكمة الجنائيات بما نص عليه في المادة ١٩١ من قانون الاجراءات الجنائية من انه اذا صدر امر باحالة متهم بجناية الى محكمة الجنائيات في غيبته ثم حضر او قبض عليه تنتظر الدعوى بحضوره امام المحكمة . متى كان ذلك مسان الخطأ في اجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه ان يؤثر في سلامة الحكم ،

(لمن رقم ٧٦٥ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٩)

٢٠٩ - سلطة غرفة الاتهام في تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جائب الالبات والنفي .

* ان المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الاولى على ان غرفة الاتهام اذا رأت عند احالة الدعوى اليها ان الواقعة جنائية وان الدلائل كافية على المتهم ، وترجعت لديها ادانته تأمر باحالتها الى محكمة الجنائيات وتنص في فقرتها الأخيرة على انها اذا رأت ان الواقعة لا يعاقب عليها القانون او كانت الدلائل غير كافية تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . وهذان النصان قاطعان في ان غرفة الاتهام انما تبني امرها باحالة الدعوى الى محكمة الجنائيات على موازنتها للدلة وأنها ترى من هذه الموازنة رجحان ادانة المتهم .

(لمن رقم ١١٠٧ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/١٠)

٢١٠ - سلطة غرفة الاتهام في اجراء تحقيق تكبيلي عند احالة الدعوى اليها .

* ان المشرع ترك لغاضي التحقيق بمقتضى المادة ١١٠ من قانون الاجراءات الجنائية سلطة التقدير فحين يرى لزوما لسماع اقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ومن لا يرى في سماعهم فائدة . كما . في المواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ لغرفة الاتهام تقدير ما إذا كان هناك محل لاجراء

تحقيق تكميلي عند إحالة الدعوى إليها من قاضى التحقيق طبقاً للمادة ١٥٨ أو عند النظر في مد الحبس الاحتياطي أو في الاستئنافات التي يرفعها الخصوم أو في الأوامر الصادرة لها بالإحالة من قاضى التحقيق . وإن كان على أمر غرفة الاتهام الصادر بتأييد أمر قاضى التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى . بأنه خلاف القانون إذ لم يجب الطاعن إلى سماع الشهود في طلب مقدم منه لقاضى التحقيق وفي استئنائه أمام غرفة الاتهام ، لا يكون مقبولا .

(لمن رقم ١٢٧٣ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٣/٢/٢)

٢١١ - سلطة غرفة الاتهام في تمييز الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي .

✽ أن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات طبقاً لنص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية ، وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها أدانته ، ولذلك فإن عليها أن تميز الواقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها وتصدر أمراً بناء على ما تراها من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقبة عليها ، ولها وهي بسبيل ذلك أن تعمل على قول لشاهد وأن يكن حدثاً دون قول آخر صدر عنه إذ الأمر مرجعه إلى اطمئناتها إلى الدليل المطروح أمامها ، وإذا هي انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين فيها وأصدرت بناء على ذلك أمراً بتأييد الأمر الصادر من قاضى التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى - لأنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها .

(لمن رقم ٨٣٠ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٣/٦/١٥)

٢١٢ - سلطة غرفة الاتهام في تمييز الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي .

✽ أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن لغرفة الاتهام - مسوأة عند إحالة الدعوى عليها من قاضى التحقيق أو النيابة العامة ، أو عند نظرها الاستئناف المرفوع إليها عن أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - أن تميز الواقعة المطروحة أمامها والأدلة المقدمة إليها وتصدر أمراً بناء على ما تراها من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقبة عليها أو لا جرمية فيها .

(لمن رقم ٢٠٤٧ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٥/١/١٠)

٢١٣ — حضور المتهم أمام غرفة الاتهام غير لازم كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات .

* قانون الإجراءات الجنائية لا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات وذلك بما نص عليه في المادة ١٩١ منه من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية الى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة.

(طنن رقم ٥٤١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٣٧٠/١٢/٢٧)

٢١٤ — غرفة الاتهام — حقها في إجراء تحقيق تكبيلي وحقها في التصدى للدعوى — حقان مستقلان غير مرتبطين وموكولا لتقديرها .

* حق غرفة الاتهام في إجراء تحقيق تكبيلي وحقها في التصدى للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما عن الآخر وكلاهما من اطلاعات غرفة الاتهام موكل لتقديرها وخاضع لسلطانها تباشره متى رأت لذلك وجها وتدعيه إذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .

(طنن رقم ٣٧١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ س ٧ ص ١٢٥)

٢١٥ — سلطة غرفة الاتهام في تمحيص الأدلة وتقديرها — المادة ١٧٩ إجراءات .

* أضفت المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية على غرفة الاتهام سلطة تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي من غير أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .

(طنن رقم ١٤٢٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ س ٨ ص ١٠٢)

٢١٦ — سلطة غرفة الاتهام في الأمر بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابي عليه .

* متى كانت غرفة الاتهام قد أمرت بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابي عليه ، فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها بمقتضى القانون .

(طنن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ س ٨ ص ١٨٥)

٢١٧ — سلطة غرفة الاتهام في تكيف الجريمة المطروحة امامها واحالتها
بالوصف الذي تراه — المادة ١٧٩ من ق. ا. ج .

✳ لم يقيد الشارع غرفة الاتهام بالوصف المتيدة به الدعوى بل اجاز
لها كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية تكيف الجريمة
المطروحة لنظرها واحالتها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك — حتى
بغير طلب من سلطة الاتهام — ان تجرى اى تعديل في هذا الوصف .

(لمن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٩ ص ٢٧١)
ولمن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ من ١١ ص ٧٠٢)

٢١٨ — غرفة الاتهام — للغرفة ان تحصى واقعة الدسوى واخذتها ثم
تصدر امرها وفقا لما تراه من كفاية الدلائل او عدم كفايتها .

✳ غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكمة الجنائيات الا اذا تبينت
ان الواقعة جنائية وان الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها ادانته ، ولها
بناء على ذلك ان تحصى واقعة الدعوى والادلة المطروحة امامها ، وان تأخذ
في سبيل تكوين عقيدتها بقول دون آخر وان ترجح رأيا فنيا على آخر ، ثم
تصدر امرها وفقا لما تراه من كفاية الدلائل او عدم كفايتها . ولما كانت غرفة
الاتهام قد مارست حقها على هذا الوجه فقد انتقت عنها قالة الخطأ بتجاوز
حدود الاختصاص .

(لمن رقم ٥٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦١/٤/١٧ من ١٢ ص ٤٦١)

٢١٩ — سلطة غرفة الاتهام في تقدير توافر عناصر الجريمة — من الأمور
الموضوعية .

✳ لما كانت غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكمة الجنائيات الا اذا
تبينت أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على إدانة المتهم وترجحت لديها
إدانته فإن عليها أن تحصى الدعوى والادلة المطروحة أمامها لتبين ما اذا كانت
تتطوى على جريمة توافرت عناصرها أو أن القانون لا يعاقب عليها . لما كان
ذلك ، فإن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام
أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام
بعد تحصيلها واقعة الدعوى فإن رأت في حدود سلطتها التقديرية أن الدلائل لم
تكن كافية لتبرر قيام مأمور الضبط القضائي بالقبض على المتهم وتفتيشه ورتبته
على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا ، وكان هذا التقرير منها
سائقا ، فاتها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ولا مخالفة للقانون .

(لمن رقم ١٧١٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٢ ص ٤٢٢)
(٨ — لم)

الفصل الرابع اوامر غرفة الاتهام

الفرع الاول طبيعة هذه الاوامر

٢٢٠ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق - القرارات التي تصدرها اوامر وليست احكاما - عدم سريان احكام المادة ٣٠٣ من ق ٠
٠ ج الخاصة بالاحكام على الاوامر التي تصدرها .

* لا نعدو غرفة الاتهام ان تكون سلطة من سلطات التحقيق ، اذ عبر الشارع عما تصدره من قرارات بانها اوامر وليست احكاما ، كما اورد نصوصها في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ولا تسرى عليها احكام المادة ٣٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالاحكام .

يلمن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ من ١٩٨١

٢٢١ - اصدار الغرفة امرها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى قبل المتهم - الذي لم يحضر امامها - لعدم كفاية الأدلة - استنادا في ذلك الى بطلان التفتيش الذي وقع عليه لصدوره بغير اذن من الجهة المختصة - النعى عليها بانها تجاوزت حدود سلطتها - غير صحيح .

* متى كانت غرفة الاتهام قد اصدرت امرها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم - الذي لم يحضر امامها - لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك الى ان تفتيش المتهم قد وقع باطلا قانونا لصدوره بغير اذن من الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يجيز فيها القانون لمامور الضبط التفتيش ، فلا يصح النعى عليها بانها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها .

يلمن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢ من ١ من ١٩٠٩

٢٢٢ - بطلان اوامر غرفة الاتهام اذا مضت مدة ثلاثين يوما دون ان تختتم .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان الحكم لا يكون باطلا اذا لم يختتم في ظرف ثمانية ايام من يوم صدوره ، وانما يحكم ببطلانه اذا مضت مدة ثلاثين يوما دون ان يختتم ، ولا يرق بين الاحكام وبين الاوامر التي تصدرها غرفة الاتهام في تطبيق هذا المبدأ .

يلمن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/١٩ من ١٠ من ١٥٤٥

الفرع الثاني

الظمن بالتقص في أوامر الغرقة

٢٢٣ — متى يجوز الظمن في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

* ان المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية لا تجيز الظمن في أوامر غرفة الاتهام الا لخطا في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .
(ظمن رقم ١٠٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٢/٢/١٠)

٢٢٤ — متى يجوز الظمن في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

* ان القانون لا يجيز للدمى بالحقوق المدنية ان يظمن في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الا لخطا في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .
(ظمن رقم ١١٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٢/٢/١٠)

٢٢٥ — متى يجوز الظمن في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

* ان المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد قصرت حق الظمن الذي خولته المادة ١٩٣ للنائب العمومي وللجنى عليه ، وللدمى بالحقوق المدنية في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى على حالة الخطا في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وتنص المادة ١٧٩ من نفس القانون على انه اذا رأت غرفة الاتهام عند احالة الدعوى اليها ان الواقعة جنائية وان الدلائل كافية على المتهم وترجحت لدينها ادانته تأمر باحالتها الى محكمة الجنائيات ؛ واذا رأت ان الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر امرا بان لا وجه لاقامة الدعوى — إذ نصت على ذلك فانها تكون بدت اضلت على غرفة الاتهام سلطة تحييص الادلة وتقديرها والموازنة بين جانب الاتبات والثنى دون ان تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الادلة دون غيره .

(ظمن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٢/٢/٢)

٢٢٦ — القصور والتخايل في اسباب امر غرفة الاتهام الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى — عدم اعتباره من قبيل الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله الذى يمنح للمدعى بالحق المدنى الحق في الطعن بالنقض على الامر المذكور .

* الطعن بطريق النقض في الاوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون الا لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذى يقع في الامر أو في الاجراءات ودون القصور أو التخايل في الاسباب . ومن ثم فإن طعن المدعى المدنى في قرار غرفة الاتهام بتأييد الامر الصادر من النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى بمقولة أن هناك دلائل تساعد الاتهام لا يكون جائزا .

لمن رقم ١٤٠٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٥ من ٧ ص ١٢٨٢
لوالطن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٧/١٠/٢١ من ٨ ص ١٧٩٥

٢٢٧ — الامر الذى تصدره غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى — الطعن فيه بطريق النقض — جوازه للخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون فساد الاستدلال .

* القانون لا يجيز للمدعى بالحق المدنى أن يطعن في اوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الا لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله مما يخرج عن نطاقه الطعن بفساد الاستدلال .

لمن رقم ١٤٢٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ من ٧ ص ١٣٢٧

٢٢٨ — عدم جواز الطعن بالنقض من المتهم في اوامر غرفة الاتهام المتعلقة بمسائل الاختصاص — مثال .

* الاوامر التى تصدرها غرفة الاتهام والمتعلقة بمسائل الاختصاص ليست من بين ما خول الشارع للمتهم حق الطعن فيه بطريق النقض . وعلى ذلك فالأمر قضت غرفة الاتهام في الاستئناف المرفوع من المتهم من القرار الصادر من النيابة العامة بامالة الدعوى الى محكمة سبنا العسكرية للاختصاص بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا فإن الطعن بطريق النقض في هذا الامر يكون غير جائز .

لمن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١٠ من ٧ ص ٥٤٨
لوالطن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١٠ من ٨ ص ١٢٨٢

٢٢٩ - الطعن بالنقض في الاوامر الصادرة من غرفة الاتهام - مناهضة :
الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو الإجراءات .

* الطعن بطريق النقض في الاوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون
الا لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو في
الإجراءات .

طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ من ٧ ص ١٢٥ و
طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ من ٧ ص ١٧٨

٢٣٠ - انتهاء غرفة الاتهام الى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لادانة
المتهم - مجالستها في ذلك - غير جائزة .

* إذا ما انتهت غرفة الاتهام في حدود سلطتها التقديرية الى أن الدلائل
في الدعوى لا تكفي لادانة المتهمين فيها ، وأصدرت بناء على ذلك أمرها بتليين
الأمر الصادر من النيابة بالا وجه لاقامة الدعوى فانه لا يجوز مجالستها في
هذا الأمر .

طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ من ٧ ص ١٧٨

٢٣١ - الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لوجه
لاقامة الدعوى - عدم جوازها الا للنائب العام بنفسه أو للمهامى العام
في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه - توكيل أحدهما أحد أعوانه
بالتقرير بالطعن بقلم الكتّاب في هذا الأمر - وجوب قيام النائب العام أو
المهامى العام بوضع أسباب الطعن بنفسه أو بالتوقيع على ورقته بما يعيد
اقراره إياها .

* لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة
الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى الا للنائب العمومي بنفسه أو للمهامى
العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص منه ، فإذا وكل أحدهما أعوانه
بالتقرير بالطعن بقلم الكتّاب ، فمطلبة أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فان
كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يعيد اقراره
إياها .

طعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٣٠ من ٧ ص ١١٠٢

٢٣٢ - التمسك ببطان أمر الإحالة الى محكمة الجنايات لعدم اعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام لا محل له - عدم تخويل القانون للمتهم الطعن في أمر الغرفة بأحكامه لمحكمة الجنايات .

* لا محل للتمسك ببطان إجراءات الأمر الصادر بأحالة المتهم الى محكمة الجنايات لعدم اعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام إذ لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لظفر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة ١٩١ إجراءات ولأن القانون نم يخول للمتهم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بأحكامه الى محكمة الجنايات .

بطن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٥٦/١١/٢٧ من ٧ من ١٢١٧

٢٣٣ - جواز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون .

* لا يجوز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون .

بطن رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٥٦/١٢/٢٥ من ٧ من ١٢٠٩

٢٣٤ - الدفع ببطان قرار غرفة الاتهام بالإحالة الى محكمة الجنايات لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته - عدم جواز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض .

* الدفع ببطان قرار الإحالة الى محكمة الجنايات لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع ببطان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل من المتهم اثره لأول مرة أمام محكمة النقض .

بطن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٥٧/١/١٢ من ٨ من ١٣٩

٢٣٥ - الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأحالة الجناية الى المحكمة الجزئية او بان الواقعة جنحة او مخالفة - صدوره عن النائب العام او المحامي العام - توكيل أحدهما أحد أعوانه بالتقرير بالطعن في قلم الكتاب - وجوب قيام النائب العام او المحامي العام بوضع أسباب الطعن بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد اقراره اياها .

* أراد الشارع بما نص عليه في المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات

الجنائية والمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء ان يصدر الطعن — في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بحالة الجنائية الى المحكمة الجزئية او بان الواقعة جنحة او مخالفة — من النائب العام أو المحامي العام ، فاذا وكل أحدها أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب — فعملية ان يتولى هو وضع اسباب الطعن ، فان كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه ان يوقع على ورقته بما يفيد اقراره اياها . ومن ثم فاذا كان الثابت ان الذي يقرر بالطعن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة بتوكيل من المحامي العام الا ان تقرير الأسباب لم يثبت انه عرض على المحامي العام للموافقة عليه واعتماده قبل تقديمه لقلم الكتاب بواسطة من وكله ، فان الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

طعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ ص ١٦

٢٣٦ — الطعن بالنقض لبطال أمر غرفة الاتهام لابتنائه على اجراء باطل وقصور في التسييب — غير جائز — المادة ١٩٥ من ق ١٠ ج .

* نصرت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بان لا وجه لاتمة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون او في تأويلها . ومن ثم فان القول بطلان الأمر الصادر من غرفة الاتهام لابتنائه على اجراء باطل وقصور تسببيه لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون او في تأويلها وانما هو من صميم الخطأ في الاجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن بحدوده الواردة في المادة ١٩٥ سالفه الذكر .

طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٩ من ٩ ص ٦٤١

٢٣٧ — القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ٢١٠ من ق ١٠ ج .
تحريمه استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق او النيابة بان لا وجهه لاقامة الدعوى ضد الموظفين أو المستخدمين أو رجال الضبط عن جريمة وقعت منهم التساء أو بسبب تأديتهم وظيفتهم — امتداد هذا المنع الى الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام .

* حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فيها حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى ضد الموظفين أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق او من النيابة العامة بان لا وجه لاتمة الدعوى عن جريمة من

هذه الجرائم ، كما عطل حق رفع الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باتيا على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الاتهام والمعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لاتقاة الدعوى ، بل أن هذا المنع يجب أن يمتد لنفس العلة التي أفسح عنها الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهي « أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأضرار لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم » - إلى الطعن بطريق النقض أيضا ما دام الشارع قد قصد إلى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لاتقاة الدعوى بالنسبة للموظفين العاملين وفي نطاق الجرائم المشار إليها في النص وما دام الطعن بالطريق العسادي وبالطريق غير العسادي يلتقيان عند الرد إلى تلك العلة التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحصينا للموظفين العاملين من شطط المخاصمة .

(لمن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٣٥٨/٦/٢٤ من ٩ ص ٧١٠)

٢٢٨ - لا يعيب الأمر الصادر من غرفة الاتهام أن يخطئ في ذكر بعض فقرات قانونية لم يكن لها شأن فيه طالما أنه استوفى دليله بما أورده من اعتبارات قانونية صحيحة تكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها - مثال .

ما انتهى إليه الأمر الصادر من غرفة الاتهام من تأييد قرار النيابة العامة بحفظ أوراق الشكوى المقدمة من الزوجة ضد الزوج لارتكابه تزويرا في عقد زواجها المحرر بمعرفة القس بقريره أنه مسيحي بينما هو مسلم لخلو المحرر من تغيير الحقيقة في البيانات المتصلة بخلو الزوج من الموانع الشرعية التي خلا المحرر من الإشارة إليها يعد مسديدا ، كما أن المستفاد من مدونات الأمر المطعون فيه أن القصد الجنائي لم يكن متوافرا لدى الزوج وقت إبرام عقد الزواج إذ اعتنق الأمر المذكور الأسانيد التي تقدمت بهما النيابة العامة تبريرا لتصرفها ، ومنها أن الزوج حينما قرر أنه مسيحي وقت الزواج فقد كان ذلك لارتداده إلى الدين المسيحي ففسلا لمسابقة اعترافه وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج بيومين ، ولا يعيب الأمر بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات قانونية صحيحة أن يتزيد فيخطئ في ذكر بعض تقارير قانونية لم يكن لها شأن فيه كقوله أنه « لا ضرورة للشكليات لاعتناق دين معين إذ أن الدين صلة بين المرد وربيه ... » . كما أن عقد الزواج لم يشرع لاثبات صلة طرفيه - طالما أن ما أورده الأمر من اعتبارات سلبية تكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها .

(لمن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ في - جلسة ١٣٥٨/١٢/٢٢ من ٩ ص ١١١٤)

٢٣٩ - قصور اسباب الأمر الصادر من غرفة الاتهام ونفاليه في تقدير أدلة الدعوى - عدم اعتباره خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها - يجيز الطعن فيه بالنقض مادام أن الغرفة انتهت إلى أمرها بعد تمحيص الأدلة ووزنها .

* ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من القول ببطلان أمر غرفة الاتهام - المطعون فيه - لنفاليها في تقدير أدلة الدعوى ولقصور في اسباب هذا الأمر ، لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها طبقاً للماتتين ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من غرفة الاتهام ، ما دامت قد محصت الأدلة ووازنت بينها وانتهت في حدود سلطتها إلى تأييد تصرف النيابة على أساس أن الدلائل على واقعة التزوير لا تكفي للادانة .

(لمن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/١٩ من ١٠ ص ٥٤٥)

٢٤٠ - الأمر بإحالة الدعوى من غرفة الاتهام إلى محكمة الجنائيات - طبيعته : أمر نهائي - الدفع ببطلانه - انشاء المحاكمة - عدم جوازه - ذلك لا يمنع من مناقشة أوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة .

* أمر غرفة الاتهام بإحالة الدعوى التي من اختصاص محكمة الجنائيات إلى المحكمة المذكورة هو أمر نهائي ، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تتعرض الدفع ببطلانه إما كان سبب البطلان ، لأن منطق بطلان هذا الأمر يؤدي إلى إحالة الدعوى إلى سلطة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة ، وهو ما لم يسمح به القانون ، على أن هذه الحجة لا تمنع من إثارة أوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة ومناقشتها عند الاقتضاء .

(لمن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ من ١٠ ص ١٠٥٥)

٢٤١ - الحق المخول للنائب العام بالطعن بالنقض في أوامر الإحالة الصادرة من غرفة الاتهام - قصره على أوامر إحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة دون الأمر بالإحالة إلى محكمة الجنائيات .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن الحق المخول للنائب العام بالطعن في أوامر الإحالة الصادرة من غرفة الاتهام مقصور على الأوامر التي تصدر منها بإحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية ، أو بأن الواقعة جنحة

أو مخالفة ، أما الأمر الصادر منها بإحالة القضية الى محكمة الجنايات المختصة بالنظر في أصل الدعوى فإن الطعن فيه غير جائز .

(طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ من ١٠ ص ١١٠٥)

٢٤٢ - عدم جواز الطعن بالنقض فيما لم يكن استئنافه جائزا -

مثال .

* إذا كان القانون لا يجيز للطاعن الطعن في أمر النيابة العامة بمسدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام ، فإن استئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو بهذا الاعتبار وعملا بالمادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للطاعن حقا في أن يسلك طريقا استثنائيا للطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام في ثلثه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(طعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢ من ١١ ص ١١٢)

٢٤٣ - الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام - متى يجوز .

* لا تجيز المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون .

(طعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ١٣٠٧)

٢٤٤ - الطعن في أوامر غرف الاتهام - حالاته .

* نص الشارع في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على الحالات التي يجوز فيها الطعن في أوامر غرفة الاتهام ، وهذه الحالات واردة بالنصوص المشار اليها على سبيل الحصر ، وليس من بينها الأوامر التي تصدرها في اشكالات التنفيذ المرفوعة اليها .

(طعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ١٦٨)

٢٤٥ - غرفة الاتهام - الأمر بالا وجه - مناط الطعن فيه بالنقض .

* لما كانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قررت حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه

لاقلة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها :
فإن ما أثاره الطاعن من دعوى التصور ونسب الاستدلال لا يعتبر خطأ في
تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات
الذي لا يتسع له مجال الطعن بحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالف الذكر .
(طنن رقم ٥٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦١ ص ١٢ من ٢٦١)

٢٤٦ - غرفة الاتهام - أمر بالإلزام - الطعن عليه بطريق النقض - الصفة في رفع الطعن .

* الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود
وجه لاتامة الدعوى لا يجوز طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية
إلا للنائب العام ، وطبقاً للمادة ٣٠٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩
في شأن السلطة القضائية - للنائب العام في دائرة اختصاصه أو من
وكيل خاص عنه . ولما كان الخطاب الصادر من المحامي العام إلى
رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذي
يتطلبه القانون لاستعمال حق الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .
(طنن رقم ٢٣٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ٩/٥/١٩٦١ ص ١٢ من ٥٥٩)

٢٤٧ - غرفة الاتهام - نقض - ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من أوامرها .

* نصرت المادتان ١٩٢ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية الحق
المخول للنائب العام بالطعن في أوامر غرفة الاتهام على الأمر الصادر
بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى أو بإحالة الجنانية إلى المحكمة الجزئية
أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة ، وحثت المادة ١٩٥ لجواز هذا الطعن
أن يكون لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ومن ثم فإن الأمر
الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإجراء شئونها
فيها بقوله أن المتهم حدث - هذا الأمر بطبيعته ، وإن كان قد جاء مخطئاً ،
لا يقبل الطعن فيه أمام محكمة النقض .
(طنن رقم ٥٧٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦١ ص ١٢ من ٣٩٣)

٢٤٨ - غرفة الاتهام - قراراتها بوصفها هيئة استئنافية - الطعن عليها بطريق النقض .

* من المقرر قانوناً أن الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام - بوصفها

هيئة استئنافية - والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض - هي الأوامر التي تصدرها بناء على استئناف جاز قانوناً ، بحيث إذا حذر القانون الاستئناف انطلق تبعاً لذلك باب الطعن بالنقض .

(لمن رقم ١٦٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٢ ص ١٧٢)

٢٤٩ - اتهام - أمر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى - حق الطعن بطريق النقض للنيابة العامة - وضع أسبابه وتوقيعه - ما خوله القانون هذا الحق - عدم مراعاة احكامه - عدم قبول .

* ان الشارح اذ قصر حق النيابة العامة في الطعن بطريق النقض - في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى - على النائب العام طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية أو المحامي العام أو وكيل خاص عنه طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، فانما أراد بذلك أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامي العام حتى يكون في ذلك ضماناً للمتهم . فإذا وكل أحدهما أعوانه في التقرير بالطعن - وهو عمل مادي يستوى أن يباشره ايها بنفسه أو يكل أمره إلى غيره بتوكيل عنه - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فان كلف أحد أعوانه بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد اقراره ايها ، ذلك ان الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من لخص اختصاصاتها ، أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . ومن ثم فانه إذا كان الثابت من الأوراق أن الذي قرر بالطعن وقدم أسبابه هو رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على هذا الأخير للموافقة عليه واعتباره تبين تقديمه بقلم الكتاب ، فان الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

(لمن رقم ١٧٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦ من ١٢ ص ٢٦٠)

٢٥٠ - الطعن بالنقض - قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية - الطعن في القرارات والأوامر - لا يجوز إلا بنص - مثال - أوامر غرفة الاتهام .

* نظمت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ طرق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى .

لها القرارات والأوامر فاته لا يجوز الطعن فيها إلا بنص . وقد انصح المشرع عن ذلك عندما بين طرق الطعن في أوامر غرفة الاتهام ووضع بها نص عليه في المادة ١٩٣ إجراءات وما بعدها قيودا لها لا ترد على الطعن في الأحكام .
 (طنن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٣٦٢/٦/١٢ من ١٣ ص ١٥٥)

٢٥١ - الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من غرفة الاتهام - الطعن فيه بالنقض - قصره على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها - المادة ١٩٥ أ . ج .

✽ نصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الطعن في قرار غرفة الاتهام بدعوى الخطأ في تقدير الدليل أو التصور وفساد الاستدلال لأن ذلك كله لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

(طنن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ من ١٢ ص ٦٠٤)

٢٥٢ - النائب العام - الطعن في قرارات غرفة الاتهام - الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى - حالات الطعن بالنقض - ما لا يقبل منها - مثال .

✽ حق النائب العام في الطعن في قرارات غرفة الاتهام تطبقا للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية مقصور على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه - الصادر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى - ليس من بين الأوامر التي أوردها الشارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

(طنن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١١ من ١٤ ص ١١٢)

٢٥٣ - غرفة الاتهام - الطعن في أوامرها - حكم - تسييبه - تسييب غير معيب .

✽ من المقرر قانونا أنه لا يجوز الطعن في القرارات الصادر من غرفة

الاتهام أمام محكمة النقض إلا لخطأ في تطبيق القانون ، وذلك أعمالاً لنص المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن ينعى على القرار المطعون فيه قصوره في التسبيب .
(طنن رقم ٢١٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٩ ص ١٤ من ٢١٢)

٢٥٤ - غرفة الاتهام - الطعن في أوامرها - نقض - أحوال الطعن بالنقض - الخطأ في تطبيق القانون .

* أجازت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بالأوجه لأقامة الدعوى أو بإحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية - في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .
وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الخطأ في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق نصوص القانون مما يجيز الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام . ومن ثم فإن غرمة الاتهام إذا عادت ونظرت الدعوى بعد سبق صدور قرار منها بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يضمن معه نقض القرار المطعون فيه والخلأه .

(طنن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ ص ١٤ من ١٢٦)

٢٥٥ - عدم جواز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة إليها طبقاً للقانون - كون الطعن غير جائز أمام الغرفة - اثره .

* مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - لا يجيز الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة إليها طبقاً للقانون ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز أمام غرفة الاتهام انفلت تبعاً لذلك باب الطعن فيه بطريق النقض .

(طنن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ص ١٥ من ٧١)

الفصل الخامس

تصرف غرفة الاتهام في التحقيق

الفرع الأول - الإحالة إلى محكمة الجنائيات

٢٥٦ - متى تحيل غرفة الاتهام الدعوى إلى محكمة الجنائيات .

✽ ان غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات سواء كان ذلك عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق أو عند نظرها الاستثنائي المرفوع أمامها عن الأمر الصادر منه بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها أدانته .. وببناء على ذلك يكون عليها أن تحصى واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها ثم تصدر أمراً بنسائها على ما تراه من كلفة الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقبة عليها ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ برأي فني إبدى في الدعوى دون رأى آخر ، إذ الأمر مرجعه إلى أطمئنانها إلى الدليل المطروح أمامها ، وليس عليها أن تجرى من التحقيق إلا ما ترى هي إجراؤه ، وإذا ما انتهت في حدود سلطتها هذه التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين فيها وأصدرت بناء على ذلك أمراً بتأييد الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى فلا تجوز مجالستها في ذلك .

(لمن رقم ١١١٥ سنة ٢٢ في - جلسة ١١٩٥٣/٢/٢٤)

٢٥٧ - التزام سلطنة الإحالة سواء أكان قاضي التحقيق أم غرفة

الاتهام إحالة الواقعة إلى محكمة الجنائيات مادام قد سبق لمحكمة الجench أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها .

✽ إذا كانت الدعوى قد رُفعت أولاً على المظنون ضده بتهمة الضرب المنطبقة على المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات وأثناء سير الدعوى تخلفت بالمجنى عليه عاهة مستتمة فقضت محكمة الجench بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها وبعد تحقيقها أحالها القاضي المذكور إلى محكمة الجench للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ولم تطعن النيابة في هذا القرار ، ثم أصدرت محكمة الجench حكماً يقضى بمعاذرة المتهم بالحبس ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاءه وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات تطبيقاً

للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية فتقتضت المحكمة الاستثنائية بالغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى ، فان هذا الحكم يكون صحيحا في القانون لأن موذى المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية انه يتعين على سلطة الاحالة سواء اكان قاضى التحقيق أم غرفة الاتهام ان تحيل الواقعة الى محكمة الجنايات مادام قد سبق لمحكمة الجنب ان قضت بعدم اختصاصها بنظرها ولا يرد على ذلك بانه كان على المحكمة الاستثنائية بوصفها غرفة اتهام ان تحيل الدعوى على محكمة الجنايات وفقا للمادة ١١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وذلك بان هذه المادة انما تنطبق في الحالة التى تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستثنائية لأول مرة لا بعد ان يكون قد صدر حكم نهائى بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظرها لأن من شأن هذا الحكم ان يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ويؤيد ذلك ان المادة ٣٠٦ من قانون الإجراءات خولت المحكمة الجزئية - اذا رأت ان الفعل جنائية وأنه من الجنايات التى يجوز لقاضى التحقيق إحالتها اليها طبقا للمادة ٦١٨ خولتها بدل الحكم بعدم الاختصاص ان تصدر قرارا بنظرها والحكم فيها ومؤدى ذلك انها اذ حكبت بعدم الاختصاص لم تر محلا للحكم في الواقعة على اساس عقوبة الجنحة وتؤيده ان المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية خولتها ان تحكم بعدم الاختصاص حتى في الحالة التى يحيل قاضى التحقيق فيها الواقعة اليها للحكم فيها على اساس عقوبة الجنحة ، ولا محل لخشية افلات المظنون ضده من العقاب لأن النيابة العامة طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ان ترفع طلبا بتعيين الجهة المختصة الى محكمة النقض اذا تعارض قرار غرفة الاتهام مع الحكم المظنون فيه .

(لمن رقم ٢٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٥٥)

٢٥٨ - التزام سلطة الاحالة سواء اكان قاضى التحقيق أم غرفة الاتهام إحالة الواقعة الى محكمة الجنايات مادام قد سبق لمحكمة الجنب ان قضت بعدم اختصاصها بنظرها .

✽ اذا قررت غرفة الاتهام بإحالة الدعوى الى محكمة الجنب للحكم فيها على اساس عقوبة الجنحة بعد سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنب بعدم الاختصاص لأنها جنائية ، ومع تقريرها هي بان الواقعة جنائية ، فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون اذ كان واجبا عليها طبقا للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية إحالة الدعوى الى محكمة الجنايات .

(لمن رقم ٥٧٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٥٥)

(لمن رقم ٧٢٦ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٥٥)

(لمن رقم ٩٦٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٥٥)

٢٥٩ - على غرفة الاتهام إحالة الواقعة الى محكمة الجنابات مادام قد سبق لمحكمة الجنج أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها - لا يغير من ذلك : إحالة الفرقة الدعوى الى محكمة الجنج بوصف كونها جنائية لتحكم فيها على أساسس الجنحة - المادة ١٨٠ من ق ١٠ ج .

* مؤدى نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يتعين على سلطة الاحالة سواء اكان قاضى التحقيق ام غرفة الاتهام ان تحيل الواقعة الى محكمة الجنابات ما دام قد سبق لمحكمة الجنج ان قضت بعدم اختصاصها بنظرها لأن من شأن هذا الحكم ان يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ، ولا يغير من ذلك ان تحيل غرفة الاتهام الدعوى الى محكمة الجنج بوصف كونها جنائية لتحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة .

(ملن رقم ٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ ص ٢٠٥)

(ملن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢١ من ٧ ص ١٢٤٤)

٢٦٠ - قضاء محكمة الجنج العسكرية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية - التزام غرفة الاتهام بأحالتها الى محكمة الجنابات - المادة ١٨٠ من ق ١٠ ج .

* ان محكمة الجنج العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اختصت بالفصل في بعض الجرائم التي خولتها الاوامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم لماذا قضت المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنسية وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم فانه يتعين على غرفة الاتهام ان تحيل الواقعة الى محكمة الجنابات تطبيقا لاحكام المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(ملن رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٢ من ٩ ص ١٢٦)

٢٦١ - خطأ القول بقصر حكم المادة ١٨٠ من ق ١٠ ج . على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الاتهام حول التكيف القانونى للواقعة من حيث كونها جنائية أو جنحة - انطباقه أيضا في حالة الحكم من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لانتفاء بمرور تخفيض العقوبة الى حدود الجنج - علة ذلك : اتحاد علة حكم عدم الاختصاص في الحالين - ليس لغرفة الاتهام ان تحكم في الدعوى عند إعادة طرحها عليها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .

* لا محل للقول بقصر حكم المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية

(لم - ٩)

على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الاتهام حول التكييف القانوني للواقعة - ذلك ان علة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى واحدة في الحالتين - حالة الخلاف في تكييف الواقعة من حيث كونها جنائية او جنحة ، وحالة عدم وجود مبرر من ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة الى حدود الجنح ، مما يضمن معه على غرفة الاتهام عند اعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح - في الصورة الأخيرة - ان تحيلها - اذا رأت محلا للسفر فيها - الى محكمة الجنايات ، وليس لها عندئذ ان تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(ملن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣٨٠/١١/٢٨ من ١١ ص ١٨٢٢)

الفرع الثاني - الاحالة الى محكمة الجنح

٢٦٢ - لغرفة الاتهام احالة الجنائية الى محكمة الجنح للفصل فيها على اساس عقوبة الجنحة اذا كانت الجنائية مما يجوز النزول بها الى عقوبة الحبس .

* المادة ٢/١٧٩ التي تحيل على المادة ٢/١٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، لم تطلق لغرفة الاتهام احالة الجنائية الى محكمة الجنح للحكم فيها على اساس عقوبة الجنحة اذ هذه الاحالة غير جائزة الا اذا كانت العقوبة المقررة اصلا للجنائية مما يجوز النزول بها الى عقوبة الحبس بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(ملن رقم ١١٩١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٦ من ٧ ص ٢١٥)

(لوطن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٧ ل - جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ من ٩ ص ٢١٥)

٢٦٣ - شرط احالة الجنائية من غرفة الاتهام الى محكمة الجنح للفصل فيها على اساس عقوبة الجنحة : ان تكون العقوبة المقررة اصلا للجنائية مما يجوز النزول بها الى عقوبة الحبس - عدم جواز احالة جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢-٢ عقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الى المحكمة الجزئية رغم افعال النيابة الاشارة الى الفقرة الثانية من تلك المادة متى كان الواضح من تقرير الاتهام ان وصف التهمة مما ينطبق عليه الفقرة الثانية المشار اليها .

* ان المادة ٢/١٧٩ التي تحيل على المادة ٢/١٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، لم تطلق لغرفة الاتهام احالة الجنائية الى محكمة الجنح للحكم فيها على اساس عقوبة الجنحة بهذه الاحالة غير جائزة الا اذا كانت

العقوبة المقررة أصلاً للجناية مما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس ،
واذن فإن قرار غرفة الاتهام إذ تضي بإحالة المتهم إلى محكمة الجنح لمحاكمته
على الجرائم المسندة إليه في حدود عقوبة الجنحة مع أن إحدى هذه
الجرائم هي أنه اختلس مالا مسلما إليه بسبب وظيفته وبصفته من مأبوري
التحصيل وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢
من قانون العقوبات المحلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والمقاب عليها
بالأشغال الشاقة المؤبدة يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من ذلك كون
النيابة العامة أوردت في تقرير الاتهام المادة ١١٢ من قانون العقوبات
ضمن المواد التي طلبت تطبيقها دون أن تشير إلى الفقرة الثانية منها ،
مضى كان الواضح من تقرير الاتهام أن وصف تهمة الاختلاس بما ينطبق عليه
نص الفقرة الثانية المشار إليها .

(لمن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٥ ص ٩ من ١٩٠)

**٢٦٤ - قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح - ينقل
الاختصاص بنظر الجناية إلى المحكمة الجزئية ، دون أن يقيد في خصوص
قيام العذر القانوني أو توافر الظروف المخففة - حق تلك المحكمة في القضاء
بعدم الاختصاص : إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة .**

❖ قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح ، متى أصبح
نهائياً ينقل الاختصاص بنظر الجناية بموضوع التوجيه إلى المحكمة الجزئية .
ولا تنفي هذه المحكمة بالقرار المذكور في خصوص قيام العذر القانوني
أو توافر الظروف المخففة التي من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ،
بل لها أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض
العقوبة إلى ذلك الحد طبقاً لما جرى به نص المادة ١٥٨ فقرة أخيرة من
قانون الإجراءات الجنائية التي أحالت إليها المادة ١٧٩ قبل تعديلها بالقانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . والقول بتقيد قاضي الموضوع بقرار غرفة الاتهام
في هذا الصدد يتناقض مع ما هو مقرر من أن سلطة الأحالة ليست بقاضي
موضوع فلا يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوجود الظروف
المخففة أو الإعذار القانونية التي تبرر تطبيق عقوبة الجنحة ، وإنما يكون
تقديرها في ذلك خاضعاً لرقابة محكمة الموضوع .

(لمن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٥ ص ١٢ من ٧٠٠)

الفصل السادس

مسائل متنوعة

٢٦٥ - متى يجب انضمام وفقاً لحكم م ١٨٢ ج .

* أن المادة ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا توجب انضمام الا اذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وعناصير القضية معاً .
 (لمن رقم ٢٠٤٦ سنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٣/١٩٥٥)

٢٦٦ - الاحالة المباشرة في جرائم المادة ٢/٢١٤ إجراءات والجرائم المرتبطة - ثبوت عدم توافر الارتباط - عدم قبول - أثره .

* متى كانت الواقعة المسندة الى الطاعن « وهي احراز مخدر » جريمة مستقلة عن الجرائم الأخرى التي حكم فيها على المتهمين الآخرين « وهي احراز لسلاح ونحوه بدون ترخيص » ، ولم تكن مرتبطة بالحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢/٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه كان يتعين رفع الدعوى بها على حدة بالطريق المعتاد بتقديمها الى غرفة الاتهام . ولا يؤثر في ذلك أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الجنايات ، إذ أن غرفة الاتهام هي من الضمانات الأساسية التي شرعها القانون لمصلحة المتهم ولا يصح حرمانه من عرض قضيته عليها .
 (لمن رقم ٧٤٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ٣٠/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٧٢)

٢٦٧ - الدعوى المدنية بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة - لا ولاية لغرفة الاتهام بالفصل فيها .

* غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالنصل في طلب التعويض الذي يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة ، إذ حددت المادة ١٧٩ إجراءات اختصاص غرفة الاتهام بما بحالة الدعوى الى المحكمة اذا رأت أن الدعوى معاقب عليها قانوناً وأن الدلائل كافية وترجحت لديها ادانة المتهم ، وأما التقرير بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية . لما كان ذلك ، فإن تعيب القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لأن الغرفة ، في قرارها الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، لم تتصل في التعويضات يكون على غير أساس .

(لمن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٨/١٠/١٩٦٢ من ١٢ ص ٦٩٠)

غش

- الفصل الاول - جرائم الغش وأركانها
- الفرع الاول - جرائم المادتين ٣٠٢ و ٣٤٧ عقوبات (المفاعة)
- الفرع الثاني - جرائم القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ •

الفصل الثاني - حالات الغش

- الفرع الاول - غش اللجان
- الفرع الثاني - غش الموازين
- الفرع الثالث - حالات مختلقة للغش

الفصل الثالث - تسبيب الاحكام

- الفصل الرابع - مسائل متنوعة •

الفصل الأول

جرائم الغش وأركانها

الفرع الأول — جرائم المادتين ٣٠٢ و ٣٤٧ عقوبات (الملفة)

٢٦٨ — الغش المعاقب عليه بالمادة ٣٠٢ ع قديم هو الذى يحصل
فى جنس البضاعة .

* الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٣٠٢ ع تستلزم حتما حصول
الغش فى جنس البضاعة و جنس البضاعة هو مجموع صفاتها وخواصها
التي تلازمها فتميزها تعيينا جليا يعرفه ذوو المران من الكفاية ولا يخطئون
فيه عادة . وهذه الصفات ترجع اما الى الاقليم التي تنبت فيه البضاعة
أصلا اذا كانت ، او تنشا فيه وتتفاضل أصلا اذا كانت من
الحيوانات ، او الجهة التي تصنع فيها أصلا اذا كانت من المصنوعات ،
فالبضاعة التي ليس لها خواص طبيعية او صفات صناعية تفرد بها
ومضمون ثباتها ، بل هي تركيب قابل للتغير والتنوع حسب ميثية صاحبه
(كدفان مصنع من المصانع) لا يمكن ان يقع فيها غش الجنس الذي منه
المادة ٣٠٢ ع فمن يبيع بضاعة (غلب سجاير) على انها من صنع مصنع
كذا ثم اتضح انها ليست من صنع هذا المصنع وإن الصنف الموجود
بها رديء فلا عقاب عليه ، لأن جريمته هي جريمة تقليد لعلامة هذا
المصنع التي نص عليها فى المادة ٣٠٥ ع الموقوف العمل بها لأن الشارع
لم يضع لأن لوائح لتخصيص علامات المصنع لأصحابها .

(طعن رقم ٥٥ سنة ٢ ق — جلسة ١١٢١/١٢/٢١)

٢٦٩ — عدم تحقق الجريمة المنصوص عليها فى م ٣٠٢ ع قديم
الا اذا ثبت صفقة البيع .

* أن الصورة الواردة بصدر المادة ٣٠٢ ع لا تتحقق ويصبح
العقاب المنصوص عليها فى هذه المادة واجبا ألا اذا ثبت للجنى عليه
صفة المشتري وذلك بتمام صفقة البيع لأن القانون لا يعاقب فى هذه
الا « من يغش المشتري » فاذا ظهر الغش أثناء الاجراءات التي يفوتفأ
عليها تمام التعاقد واستحال اتمام الصفقة بظهور ذلك الغش كان الأمر

شروعاً فقط في ارتكاب الجريمة ولم يبق محل للمعاقبة لأن الشروع في الجنح لا عقاب عليه إلا بنص صريح ولا نص على العقاب في المادة سالفة الذكر .
(ملن رقم ١٥ سنة ٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٢٥)

٢٧٠ - متى تتحقق جريمة غش الخل بإضافة ماء إليه دلالة
لحكم م ٣٠٢ ع .

يؤخذ الخل بحسب الأصل إنما يستخرج بطريقة التخمر من النبيذ ونشاء الحب كالأرز والشمع والذرة وغيرها بدون أن يدخل في استخراجهم حمض الخليك . لكن هذا الحمض يتكون في الخل من عملية التخمر ذاتها بنسبة لا تقل عن ٤٪ ، ولا شك أن الخل المجهز بهذه الطريقة يصبح خلا مفشوشاً مخافياً على غشه بمقتضى المادة ٣٠٢ ع إذا أضيف إليه شيء من الماء . أما تحضير الخل صناعياً بإضافة الماء إلى حامض الخليك فهو وإن كان وسيلة تقليدية للخل الطبيعي الناتج من التخمر إلا أنه ليس في قانون العقوبات ما يمنع من تحضير الخل بهذه الطريقة وببيعه للجمهور على أنه خل صناعي . ولكن يجب مع ذلك أن يكون هذا الخل الصناعي مشتملاً على نسبة من الحامض المذكور كافية لاعتباره خلا يمكن أن يسد مسد الخل الطبيعي . فإن كان الخل المجهز بهذه الطريقة لا يحوى إلا نسبة ضئيلة من الحامض المذكور تنتمي معها مميزات الخل المتعارف عليها لدى الجمهور اعتبر خلا مفشوشاً تطبق عليه المادة ٣٠٢ ع المذكورة . وتقدير النسبة اللازمة لاعتبار الخل الصناعي خلا صالحاً للاستعمال المتعارف عليه متروك أمره لتقدير قاضي الموضوع يفصل فيه على الأساس المتقدم . فالحكم الذي لم يبين نوع الخل المضبوط هل هو طبيعي أم صناعي ولم يبين نسبة حامض الخليك فيه مكتفياً بقوله إنما أقل من ٤٪ ومع ذلك يتطوع بعدم وجود غش في هذا الخل يكون حكماً نائض البيان متعيناً نقضه .

(ملن رقم ٨٦٧ سنة ٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٢٦)

٢٢٦ - متى تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع على الشخص الذي يحصل في المكولات والمشروبات والأدوية بغش الطرق للبيئة
في م ٢٦٦ ع .

يؤخذ أن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات صريحة في وجوب العقاب على الغش الذي يحصل في المكولات والمشروبات والأدوية بغش الطرق للبيئة بالمادة ٢٦٦ فهي تعاقب على كل غش يحصل بإضافة مواد غير مألوفة بالصحة متى حصل الغش بنية الاستفادة اضراراً بالمشترى .

واذن فلا محل لأن يبين الحكم — عند تطبيقه المادة ٣٤٧ — ان المادة التي أضفها المتهم الى الغذاء المفشوش هي من المواد المضرّة بالصحة بل هذا البيان انما يكون ضروريا عند تطبيق المادة ٢٢٦ لاشتراطها أن يكون الفش بهواد مضرّة بالصحة .

(لمن رقم ٦٢٤ سنة ٩ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٢٩)

٢٧٢ — عدم بيان كمية المادة المضافة او نسبتها في الحكم لا يعيبه متى أثبتت المحكمة توافر أركان جريمة غش الأغذية .

* ليس من الضروري في جريمة غش الأغذية ان تبين في الحكم النسبة المئوية لمسا أضيف الى المأكولات والمشروبات والادوية من العناصر الأجنبية منها اذ يكفي للعتاب أن يثبت أن الغذاء لم يبق على حالته الأصلية وأنه أدخل عليه بنية الفش اثر في شيء من صفاته . فمضى أثبت الحكم ان المتهم عرض للبيع الغذاء المبين به وأن هذا الغذاء مفشوش بالمادة الغريبة عنه المبينة هي ايضا ، وأن المتهم يعلم بهذا الفش فمضى ذلك ما يكفي لاثبات توافر عناصر الجريمة دون حاجة لبيان كمية المسادة المضافة او نسبتها ..

(لمن رقم ٦٢٤ سنة ٩ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٢٩)

٢٧٣ — ماهية الفش المتصوص عليه في الجرائم الثلاث المذكورة في المادة ٣٤٧ ع قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

* ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كانت تنص على ثلاث جرائم : (الأولى) غش المشتري في جنس البضاعة أيّا كانت . (والثانية) غش الأشرية والمأكولات والادوية المعدة للبيع او بيع الأشرية والمأكولات والادوية المفشوشة او الفاسدة او المتعفنة او عرضها للبيع (والثالثة) غش البائع او المشتري او الشروع في غشه في مقدار الأشياء المتقتضى تسليمها . وهذه المادة وأن كانت قد استعملت في نصها الهري كلمة « غش » في الجرائم الثلاث المذكورة فإن الغش في كل جريمة له معنى خاص به . ففي الجريمة الأولى يقع الغش على المشتري لا على ذات البضاعة ، فيكفي أن يخدع البائع المشتري ويوهمه بأن المبيع من الجنس الذي يريد شراءه مع كونه من جنس آخر ، ولو كان المبيع ذاته بضاعة لم يدخلها غش باضافة عناصر غريبة الى عناصرها الأصلية .. أما في الجريمة الثانية فيقع الغش على ذات الشيء ابا باضافة مادة غريبة اليه واما بانتزاع عنصر أو أكثر من عناصره الأصلية ،

وفي الجريمة الثالثة يقع الغش من البائع على المشتري أو من المشتري على البائع في مقدار الشيء المكتضى تسليمه بناء على المقدد وذلك باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ، واذا دام الحكم قد أثبت على المتهم بالأدلة التي أوردها انه عرض للبيع سبنا مغشوشا باضافة جزء من زيت بذرة القطن وجزء من زيت جوز الهند الى جزء من السمن النقي ، فان هذا يكون صريحا في ان الغش انما وقع على ذات السمن المعد للبيع باضافة عناصر غريبة اليه — ويكفي في ادانة المتهم ، بناء على نص القانون ، ان يكون قد عرض السمن للبيع مع علمه بحقيقة امره ، ولا يشترط ان يكون قد باعه أو شرع في بيعه .

(طعن رقم ٥٢٩ سنة ١٣ ق — جلسة ١١٩١٢/٢/١٥)

٢٧٤ — علم المتهم بفساد الطعام المبيع أو المعد للبيع ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع .

✽ ان علم المتهم بفساد الطعام المبيع ، أو المعد للبيع ، ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع فإذا اكتفى الحكم في بيان هذا الركن بقوله انه « لا شك في علم المتهم بما تطلق الى اللحم من فساد » فهذا لا يتضمن دليلا على قيام هذا العلم ، ويكون الحكم قاصرا معيبا .

(طعن رقم ٦٩٢ سنة ١٣ ق جلسة ١١٩١٢/٣/٨)

٢٧٥ — متى يكون العرض للبيع شروعا في الغش معاقبا عليه بمقتضى م ٣/٣٤٧ ع .

✽ ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي ألغيت واستبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ اذ نصت في الفقرة الأخيرة على عقاب كل من « غش البائع أو المشتري أو شرع في ان يفشه في مقدار الأشياء المكتضى تسليمها الخ » فقد صرحت بان القانون لا يعاقب لمعط على الغش في مقدار البضاعة المكتضى تسليمها ، بل يعاقب كذلك على الشروع في الغش . ولما كان عرض البضاعة في السوق للبيع بعدد بلها بالماء لزيادة وزنها اضرارا بمن يشتريها بعدد : طبقا للمادة ٤٥ من قانون العقوبات بدءا في تنفيذ الغش لانه يؤدي اليه فورا ومباشرة ولو لم يتعين مشتر بالذات . اذ ما دام يكفى للعقاب على الغش التام ان يكون قد وقع على أى مشتر فاته يكفى في البدء في تنفيذه

أن يقع فعل يكون من شأنه أو يكون المقصود به غش أى شخص يمكن أن يتقدم للبراءة — إما كان ذلك فإن العرض للبيع يكون شروعا فى الغش معاتبا عليه بمقتضى المادة المذكورة .

يلعن رقم ١٣٩ سنة ١٣ قى — جلسة ١٩٤٢/٤/١٩

٢٧٦ — وجود التماثل بين الجرائم الواردة فى م ٢٤٧ ع الملقاة وبين الجرائم الواردة فى ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

✽ أن المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات وأن كانت قد ألغيت بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إلا أن هذا القانون قد تناول بالعقاب ما كانت تنص عليه تلك المادة الملقاة . وأن غالبية موجودة بين الجرائم الواردة فى كل منهما وأن اختللت العقوبة .

يلعن رقم ٧٢٤ سنة ١٣ قى جلسة ١٩٤٢/٢/٢٩

٢٧٧ — وجود التماثل بين الجرائم الواردة فى م ٢٤٧ ع الملقاة وبين الجرائم الواردة فى ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

✽ أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقبح التدليس والغش اذ نص فى المادة ١٠ على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه — وتعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والتدليس والمكايل وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر خاص بقبح الغش والتدليس ، بمثابة فى العود » قد أراد : (أولا) أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات فى حالة العود بمقتضى القانون العام كما عرفت المادة ٤٩ عقوبات ، فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة فى القانون للجريمة (وثانيا) أن يعامل أيضا ، فى جميع أحوال العود العام كذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد فى المادة ١٠ المشار إليها فيقتضى عليه وجوبا بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

والمراد بتماثل الجرائم فى الخصوص الذى تحدثت عنه هذه المادة فى حالة العودة طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية ، حقيقة لوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منهما ، أو حكما لتماثل الغرض من مقارعة كل منهما من ناحية

الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس في البيع والشراء وسائر المعاملات لا يسلك طريق الكسب الحلال . وإنفاذا كانت عناصر الجريمة السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية فإن المماثلة تكون موجودة ولو كان القانون الذي هو متبوع المتهم بمقتضاه في الأولى قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد . فإن تقرير جريمته ، وكان عليه ، وإمامه هذه العقوبة المخففة ، أن يوازن بينها وبين نفعه . فإذا ما اختار نفعه وقارنها كان مستحقا لتلك العقوبة .

(لمن رقم ٧٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩١٣/٣/٢٩)

٢٧٨ - الفعل الماسدي في الغش تحققه بخلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة - مثال .

* يكفي لتحقيق الغش خلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة الإيهام بأن المادة المخلوطة خالصة لا شائبة فيها أو بقصد اظهارها في صورة أحسن مما هي عليه - فإذا كان الحكم قد أثبت أن الغش حدث بخلط مشروب الطافيا - وهو أقل درجة - إلى مشروب مغاير وهو « البراندی » وكان المتهم يسلم باختلاف الصنفين وأن قال باتفاق بعض العناصر ، فإن الحكم إذ انتهى إلى قيام الغش يكون صحيحا في القانون .

(لمن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٠٢/٢/٢٢ - ١١ ص ٢٠٢)

٢٧٩ - ما يشترط لتحقيق جريمة الغش - أركانها .

* أنه يتعين لادانة المتهم في جريمة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذي وقع ، أما القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي اقتضت بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره جنساً للعقاب .

(لمن رقم ٧٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٠٦/١٠/١٩ - ٢٠ ص ١٠٠٢)

الفرع الثاني — جرائم القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١

٢٨٠ — العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع — موضوعي .

✳ العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تقتصل فيه محكمة الموضوع ، فتمت استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض معها .

(طعن رقم ٢١ سنة ٨ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٣٧)

٢٨١ — وجوب استظهار الحكم بالإدانة ركن العلم بالغش علما واقعيًا .

✳ إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة بيع لبن مغشوش ولم يورد لذلك من الأسباب إلا قوله أنه تبين من التحقيقات أنه قدم للمستشفى لبنا تبين أنه مغشوش بإزالة الدسم منه وقال أنه اشتراه من شخص عينه « . فأنه يكون قاصرا في بيان الأسباب ، إذ هو لم يشر إلى ماهية التحقيقات التي اعتمد عليها ، كما لم يتحدث أصلا عن علم المتهم بغش اللبن مع أن هذا العلم من العناصر القانونية للجريمة .

(طعن رقم ٢٥٢ سنة ١٠ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٤٤)

٢٨٢ — اعتبار مجرد وجود سم من فاسد في المحل الذي يبيع المتهم فيه أصناف البقالة عرضا للبيع .

✳ إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت ، فيها نصت ، على « عقاب كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية مع علمه بغشها أو فسادها » . فتمت اثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع سمنا صناعيا زنا مرتفعة درجة حوضته . فهذا الفساد في السم المعروض معاقب عليه بمقتضى المادة المذكورة . ويعتبر عرضا للبيع مجرد وجود السم في المحل الذي يبيع المتهم فيه أصناف البقالة .

(طعن رقم ٢١٤ سنة ١٢ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٤٤)

٢٨٣ — وجوب استظهار الحكم بالإدانة ركن العلم بالغش علما واقعيًا .

✳ إذا كانت المحكمة قد استنتاجت علم المتهم بفساد اللحوم التي باعها

مما ثبت لديها من أنه ذبح الجمل خارج السلخانة وفي يوم ممنوع الذبح فيه .
 وأنه يحترف الجزارة من عهد بعيد ولا يتصور أن يفوت عليه فساد اللحوم .
 فلا تثريب عليها إذ هذه كلها قرائن من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت
 الحقيقة التي قالت بها .

(لمن رقم ١٤٦٨ سنة ١١ ق - جلسة ١١/١٠/١١١١)

٢٨٤ - النصوص الخاصة باخذ العينات وميعاد التحليل واعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .

✽ ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التذليل والغش
 حين تحدث في المادة ١١ منه عن الموظفين الذين يعينون بقرار وزاري
 لائحات مخالفات احكامه ، واذ نص في المادة ١٢ التالية لها على أنه « اذا
 وجدت لدى الموظفين المشار اليهم في المادة انسابية أسباب قوية تحلهم
 على الامتناع ان هناك مخالفة لاحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد
 المشتبه فيها بصفة وقتية ، وفي هذه الحالة يدعى اصحاب الشأن
 للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منهم
 لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات
 اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي اخذت منها » اذ نص على ذلك
 فإنه لم يقصد - جريا على ما سار عليه القضاء في البلاد المأخوذ عنها
 هذا النص - ان يترتب أى بطلان على عدم اتباع اجراء يعينه من الاجراءات
 الواردة به . بل ان غرضه لم يكن الا مجرد تنظيم وتوحيد الاجراءات التي
 تتخذ بهمرة موظفين ليسوا في الاصل ، بمقتضى القانون المسام ، من رجال
 الضبطية القضائية ولا شأن لهم باجراء التحقيقات الجنائية ، ولم يكن من
 غرضه ان يخضع مخالفات احكام هذا القانون الى قواعد اثبات خاصة
 بها بل هو تركها خاضعة للقواعد العامة . فتمت اطمأن القاضي الى صحة
 الدليل المستند من التحليل ولم يساوره الشك في اية ناحية من نواحيه .
 خصوصا من جهة اخذ العينة او من جهة عملية التحليل ذاتها امسدر
 حكمه على هذا الاساس . بغض النظر عن عدد العينات التي اخذت ،
 وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع بشأن العينات . اما اذا وقع في نفسه
 أى شك فهو بطبيعة الحال لا يقيم أى وزن للعينات ولا للتحليل .

(لمن رقم ١٥٦٠ سنة ١١ ق - جلسة ١١/١١/١١١٤)

٢٨٥ - وجوب استظهار الحكم بالادانة ركن العلم بالغش علما واقعا .

✽ اذا كان الحكم قد ذكر ، في صدد بيان ركن علم المتهم بغش اللبر

الذي باعه قوله « أن علم المتهم بالغش مستفاد من أنه بائع البان ، ومن زبادة كمية المساء المضلف ومن أنه صاحب المصلحة في إجراء هذا الغش للحصول من وراء ذلك على أكبر ربح ممكن ومن سوابقه في هذا الشأن »
فذلك يكفى .

(طعن رقم ١٥٦٠ سنة ١٤ قى - جلسة ١١/١١/١٩٤٤)

٢٨٦ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة ركن العلم بالغش علما واقعيًا .

✽ إذا كان الحكم حين استدل على علم المتهم بغش المسلى الذي عرضه للبيع قد قال : « أنه بوصف كونه تاجر مسلى لابد قد وقف على غشه » لأن هذا الغش قد وقع بإضافة مادة غريبة إليه وهي زيت جوز الهند الذي لا يتفق في خصائصه مع المسلى ، بل إن المحكمة ترى من وثائق الدموى وظروفيها أنه لابد أن يكون هو الذي باشر غشه بالطريقة التي ذكرت وذلك قبل يوم ضبطه ، وأن الفواتير القديمة بالشراء غير صحيحة الخ . » فان ذلك يكفى في صدد بيان العلم بالغش . أما قول المتهم أن المحكمة أخطأت حين ذكرت من عندها أن ثمن الزيت أقل من ثمن المسلى إذ أن في هذا قضاء من القاضي بطله - أما قوله هذا فلا محل له ، لأن ما قالت به المحكمة هو من قبيل المطلومات العمالة المفروضة في كل شخص أن يكون ملما بها مما لا تلزم معه المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه . وقد كان يكون للمتهم وجه لقوله لو أنه كان قدم دليلا لا يحتل أى شك على أن المحكمة أخطأت فيما قالت .

(طعن رقم ١٥٢٣ سنة ١٤ قى - جلسة ١١/١٢/١٩٤٤)

٢٨٧ - النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان

صاحب الشأن بنتيجته لا يترقب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .

✽ إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقبح التدليس والغش إذ نص في المادة ١١ منه على أن « يثبت المخالفات الأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه وأحكام المراسيم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصا لذلك بقرار وزارى . ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا ولهم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفحصا لها تتره اللوائح من الإجراءات » وإذا نص في المادة ١٢ على أنه « إذا وجدت لدى الموظف الممار اليهم في المادة السابقة أسباب قوية تحتمل على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد

المشتبه فيها بصنة وقتية وفي هذه الحالة يدعى اصحاب الشأن للحضور .
وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب
الشان ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت
من ذات العينات والمواد التى أخذت عنها ومع عدم الاخلال بحق المتهم فى
طلب الافراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجزئى او قاضى التحقيق
بحسب الاحوال يفرج عنها بحكم القانون اذا لم يصدر امر من القاضى بتأييد
عملية الضبط - فى خلال السبعة الايام التالية ليوم الضبط « - اذ نرس
على ذلك فقد دل بجلاء على انه (اولا) لم يقصد جريا على ما سار عليه
القضاء فى البلاد الماخوذ منها هذا النص -- ان يرتب اى بطلان على عد
اتباع اى اجراء من تلك الاجراءات الواردة به بل ان غرضه لم يكن اكثر
من ان ينظم ويوحد الاجراءات التى تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبس
ذلك بهتضى القانون العام من رجال الضبط القضائى ولا لهم فى العادة شأن
باجراء التحقيقات الجنائية . ولم يكن من غرض الشارع فى الواقع وحقيقة
الامر ان يخضع مخالفات احكام هذا القانون الى قواعد اثبات خاصة
بها بل انه تركها خاضعة للقواعد العامة بحيث اذا اطمان القاضى الى صحة
الدليل المستند من تحليل العينات التى تؤخذ ولم يساوره ريب فى اية ناحية
من نواحيه خصوصا من جهة أخذ العينة او من جهة عملية التحليل ذاتها اوقع
حكمه على هذا الاساس بنقض النظر عن عدد العينات التى أخذت وعن
الطريقة التى أخذت بها وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن المتهم فى هذا
الخصوص . اما اذا وقع فى نفسه اى شك فانه بطبيعة الحال لا يقيم وزنا
للعينات ولا للتحليل .

وثانيا انه لم يقصد بالتالى ان يخول من وكل اليهم تعيين الموظفين
المذكورين او وضع لوائح الاجراءات الخاصة بأخذ العينات اكثر مما اراده
هو على النحو المتقدم فاذا هم فى اللوائح او القرارات التى يصدرونها تنفيذا
للمبادئ المذكورتين قد ضمنوها بطلانا فى الاجراءات من اى نوع
كان فانهم بلا شك يكونون قد تجاوزوا السلطة التى امدهم بها القانون
ذاته بخلق حالات بطلان لم يردها الشارع وعلى خلاف التقويض الصادر
منه لهم وعملوا فى ذات الوقت على تعطيل احكام القانون الذى يعتدون
عليه والقاضى فى هذه الحالة لا يكون فى وسعه وهو يفتصل فى الدعوى
الا أن يعمل القانون ويهدر اللائحة او القرار الذى وصف بأنه صدر
لتنفيذه او بناء على نص من نصوصه ، وذلك فى الناحية التى حصلت فيها
المخالفة . واذن فالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة
والصناعة تنفيذا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور بنصه فى
المادة الخامسة على انه (يجب ان يتم تحليل العينات وان يعلن صاحب
الشان بنتيجة التحليل فى ميعاد لا يتجاوز شهرا من تاريخ تحرير المحضر ماد :

أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو انتقضى الميعاد المقرر دون أن يعان صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت إجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ووجب رد العينة المحفوظة لدى محرر الحضر إلى صاحبها (هذا النص الذي مقتضاه بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه يكون قد خرج من مراد القانون رقم ٨٨ المذكور . . ولذلك لا يصح للمحاكم أن تعتبره وتبنى عليه قضاء . إذ لا شك في أن القاضي إذا كان آراء قانون لم يأت ببطلان ولم يقصد إليه ولائحة وضعت لتنفيذ هذا القانون أو تنفيذا له وتعارضت معه بأن نصت على البطلان يكون عليه أن يعمل القانون لأنه بالبداية هو الأولى بالاتباع . فقد اشترط الدستور بالمادة ٣٧ في اللوائح التي يضعها الملك لتنفيذ القوانين ألا يكون فيها تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . ولا ريب في أنه يجب من باب أولى أن يلتزم القرار الوزاري الذي يصدر بفناء على نص في القانون الحدود المرسومة له في التفويض الصادر في شأنه من السلطة التشريعية . . فإذا تجاوزها فإنه لا يكون صحيحا ولا معتبرا فيها تجاوز فيه تلك الحدود .

لمن رقم ٦٩ سنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١٥

٢٨٨ - النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أي نوع كان .

✽ أن تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم النفس والتدليس الملقب عليهما بـ"مفتي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه بالبداية عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الواقعة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين ، والنص في هذا القانون أو في اللوائح والقرارات المكيلة له على إجراءات من ذلك القبيل ليس معناه ، ولا يمكن أن يكون معناه ، جعل مخالفة نصوصه خاضعة لنظام خاص بها من جهة الإثبات مدام لا يوجد نص صريح يقضي بذلك ، وأن نصح الحدم بالادانة بناء على أي دليل يقدم في الدعوى ، ولو كان قولاً لأحد أفراد الناس ، متى اقتنع القاضي بصحة في حق المتهم وكذلك الحال بالنسبة إلى أخذ العينات وإلى ميعاد التحليل أو إعلان صاحب الشأن بنتيجته ، فإن النصوص الملخصة بذلك لا يترتب على مخالفتها بطلان من أي نوع كان ، لأن الغرض منها لا يعود أن يكون ترتيباً للعمل وتوجيهاً للإجراءات بغية تنظيمها وضبطها من طريق إرشادات موجهة إلى موظفين ليسوا من مأموري الضبط القضائي الأصليين المتحدث عنهم في قانون تحقيق الجنائيات .

٢٨٩ — وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة الغش واقعة العرض

أو قصد البيع .

* إذا كان المتهم في تهمة عرضه للبيع مادة غذائية غير صالحة للاستهلاك (خلاصة عصير الطماطم) قد تهسك في دفاعه أمام المحكمة الاستئنائية بأن الملب المضبوطة لديه كانت موجودة في المكتب في انتظار الرد من صاحبها ولم تكن معروضة للبيع في المجل ، ومع ذلك أدانته المحكمة واقتصرت في حكمها على القول بأن الملب كانت معروضة للبيع دون أن تورد الاعتبارات التي استخلصت منها ذلك ، فإن حكمها يكون قاصر البيان في صدد ما دفع به المتهم فيها يختص بواقعة العرض أو قصد البيع .

(لمن رقم ٢٢ سنة ١٧ ق — جلسة ١١٩١٧/١/١٤)

٢٩٠ — التصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان

صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .

* متى كان الحكم قد أسس قضاؤه بإدانة المتهم في جريمة عرض لبنا مغشوشا للبيع على ما اطلعت إليه المحكمة من أن العينة المضبوطة هي التي صار تحليلها ومن نتيجة هذا التحليل فلا محل لأن ينمى عليه أن العينة التي أخذت واحدة أو أن المحضر الذي حرر لا يحتوى على جميع البيانات اللازمة للثبوت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها .

(لمن رقم ٦٥ سنة ١٨ ق — جلسة ١١٩١٨/٣/٣٠)

٢٩١ — مجرد تغليف الزيد في معمل لا بعد عرضاً للبيع متى كان هناك

محل آخر أعد لبيع الزيد فيه .

* أن مجرد تغليف الزيد في معمل صناعته لا يصح في القانون عدة عرضاً للبيع متى كان هناك محل آخر أعد لبيع الزيد فيه .

(لمن رقم ١٦٤٦ سنة ١٨ ق — جلسة ١١٩٤٨/١٠/٢٥)

٢٩٢ — اعتبار زيادة الحموضة في السمن خدعا للمشتري في صفات

البيع الجوهري لا غشاً في حكم المادة ٢ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم باع سمناً زيد حموضته على القدر المتفق عليه مع من تعاقد معه من المشتريين ، فانها لا تعتبر غشاً في حكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ،

اذ زيادة الحوضه ليست من محل المتهم وانما هي ناتجة عن تفاعل المواد التي يتكون منها السمن ، بل هي تعتبر خدما للبشرى في صفات المبيع الجوهرية وما يحتويه من عناصر ناعمة — الأمر المعاقب عليه بالمادة الأولى من القانون المذكور — لكن خطأ الحكم في ذلك هو خطأ في نسبة الجريمة لا يقتضى نقضه ولحكمة النقض ان تصححه .

(لمن رقم ٥٥٢ سنة ١٩ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٤٩)

٢٩٢ — عرض بوردرة خميرة مغشوشة للبيع لقلّة نسبية ثلثي أكسيد الكربون بها لا عقاب عليه مادام لم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها وفقاً لنص م ٥ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

* ان قانون بيع التدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعاقب في السادتين ١ و ٢ على جريمتين مختلفتين احدهما ، وهي المنصوص عليها في المادة الأولى ، تكون بفعل غش يقع من أحد طرفي عقد على آخر فيجب فيها ان يكون هنالك جملتان وان يخدع احدهما الآخر او يشرع في ان يخدعه باية طريقة من الطرق في مدد البضاعة او مقدارها او كيلها الى آخر ما جاء في النص ، والاخرى ، وهي المنصوص عليها في المادة الثانية ، تكون بفعل غش يقع في الشيء نفسه ، وهذا لا يتحقق الا اذا ادخلت على عناصره المكونة له عناصر اخرى او انتزعت بعض تلك العناصر ، فلا يدخل في هذا النوع من الغش ان تكون المادة قد ركبت بنسب مختلفة ككل عنصر من عناصرها مادامت هذه المادة هي هي ، ولذلك نص القانون المذكور في المادة (٥) على انه اذا اريد العقاب في هذه الأحوال وجب استصدار مرسوم بتحديد الحد الأدنى لنسبة العناصر التي ترى اهميتها ، واورد العقاب على مخالفة هذا التحديد .

لمن اتهم بانه عرض للبيع بوردرة خميرة مغشوشة بان وجدت نسبة ثلثي أكسيد الكربون بها نحو ٥ ٪ بدلا من ١٢ ٪ مع علمه بذلك فلا عقاب عليه لا بمقتضى المادة الأولى لعدم وجود مشتر اراد ان يشتري هذه البوردرة محتوية على نسبة معينة من ثلثي أكسيد الكربون لمخدعه البائع او شرع في خدعه بان قدم له مسحوقا يحتوي على اقل من النسبة المطلوبة ، ولا بمقتضى المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى هي بوردرة خميرة ومعرضة على انها كذلك ، ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها .

(لمن رقم ١٩١٢ سنة ١٨ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٤٩)

٢٩٤ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة غش الشراب ماهية
الرواسب التي وجدت به واثرها عليه وكيفية عدم صلاحية تلك
المياه للاستعمال .

✽ إذا كان الحكم حين ادان المتهم في جريمة عرضه للبيع مياهها غازية
مغشوشة مع علمه بذلك قد بين واقعة الدعوى في قوله انه ثبت ان المتهم
كان يعرض المياه الغازية للبيع وانه ثبت من التحليل انها غير مقبولة لوجود
رواسب بها فانه يكون قاصراً اذ المحكمة لم تستنلر ماهية هذه الرواسب
التي وجدت بالمياه الغازية المضبوطة ولم تبين السبب في وجودها واثرها
في المشروب ولم تتحدث عن الغش الذي انتهت الى ثبوته مع لزوم استظهار
ذلك للقول بقيام الجريمة .

(لمن رقم ١٢٠٢ سنة ١٩ في - جلسة ١٢/١٢/١٩٤٩)

٢٩٥ - وجوب استظهار حكم الادانة ركن العلم بالغش علماً واقعيًا .

✽ إذا كان المتهم في جريمة بيع لبن مغشوش بنزع نسبة من المواد
الدھنية منه وإضافة ماء اليه دفع التهمة عن نفسه بأن الالبان المغشوشة
لم تفحص بمصنعه بل اخذت العينات منها عند وصولها الى الزبائن مما
مناده ان الغش يكون قد وقع من عمال التوزيع ، فادانته المحكمة واكتفت
في ردھا على هذا الدفاع بقولها انه غير جدی وانه كان عليه ان يتخذ
الاجراءات لمنع مثل هذه المخالفات ، فهذا منها تصور في الحكم . اذ كل
ما قاله في صدد تنفيذ هذا الدفاع انها يقوم على مجرد منم اتخاذ المتهم
اجراءات لمنع المخالفة وهذا لا يغني عن بيان العلم بالغش وهو امر واجب
لا يمكن العقاب طبقاً للقانون ،

(لمن رقم ٤٠٥ سنة ٢٠ في - جلسة ١/٥/١٩٥٠)

٢٩٦ - متى تقوم جريمة الخديعة المنصوص عليها في م ٣/١ من
في ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

✽ أن تاويل القانون على الوجه الصحيح هو انه يكفى لتقيام
جريمة الخديعة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الاولى من
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يكون الغلط الذي دفع البائع المشتري
اليه متعلقاً بطبيعة البضاعة أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الداخلة في
تركيبها لحد الأسباب الدافعة الى إبرام الصفقة ولا يلزم ان يكون هذا
الغلط هو السبب الأساسي في التعاقد . وما يدعم هذا النظر أن الشارع
عني بالنص في الفقرة الرابعة من المادة الاولى منه على وجوب ان يكون

« النوع أو الأصل أو المصدر » — إذا حصلت الخديعة في واحد منها — سببا أساسيا في التعاقد في حين أنه لم يفتد ما ورد في الفقرات الثلاث الأولى بهذا القيد .

(لمن رقم ١٤٠١ سنة ١٩١٤ — جلسة ١٩٠٠/٧/١٤)

٢٩٧ — متى تكون الخديعة في القيمة التجارية أو الثمن معايبا عليها بمقتضى قانون قمع الغش والتدليس .

✳ أنه وإن كان لا عقاب بمقتضى نصوص قانون قمع الغش والتدليس على الخديعة في القيمة التجارية أو الثمن ، إلا أن ذلك لا يكون إلا حيث يكون كذب البائع فيما يتعلق بالثمن وحده مجردا من الخدع فيما يتعلق بمقومات الشيء المبيع التي عنى المشرع بنكرها في المادة الأولى من قانون قمع الغش . أما إذا وقعت الخديعة في شيء من ذلك فإن الخداع في الثمن أو في القيمة التجارية لا يكون إلا مجرد اثر للخديعة المعاتب عليها .

(لمن رقم ١٤٠١ سنة ١٩١٤ — جلسة ١٩٠٠/٧/١٤)

٢٩٨ — الخدع في رتبة القطن المتفق عليها بين المتعاقدين تكون في القانون خدعا في حقيقته ، أما الخلط برتب أوطى وعدم التماسق والتعبئة الخادعة فانها تعتبر خدعا في طبيعة وصفات القطن الأساسية وفي العناصر الداخلة في تركيبه .

✳ أن الخدع في رتبة القطن المتفق عليها بين المتعاقدين تكون في القانون خدعا في حقيقته ، أما الخلط برتب أوطى وعدم التماسق والتعبئة الخادعة فانها تعتبر خدعا في طبيعة وصفات القطن الأساسية والجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة وخدعا كذلك في العناصر الداخلة في تركيبه . كما هي معروفة في القانون متى كان الحكم قد أثبت أن البيع انعقد بين المثلّم وبين المشتري على رتبة معينة وهى رتبة جود الى مولى جود وأن القطن المبيع قد حصل التماسق في بيعه ودفع البائع تعويضا للمشتري . وإن هذا القطن قد بيع لونات « أى مجاميع » بعد كبسه كيمسا بخاريا ، ومن الصفات الجوهرية للمجاميع المكبوسة على هذا النحو أن تكون متناسقة الطبقات وأن تكون كل بالة من بالات المجموعة متماثلة مع باقى بالات تلك المجموعة خالية من عيب التركيب — كما هو منصوص عليه في لائحة بورصة مينسا البصل وكما يقره العرف التجاري ، وأن عدم التماسق في القطن المبيع قد بلغ حدا كبيرا حتى أصبح من المتعذر تحديد رتبة له ، وأن المثلّم ارتكب التعبئة الخادعة وأن القطن المبيع لا يتفق مع العينات التي بيع على أساسها .

وأن هذا كله وقع عمداً من المتهم لكي يتخلص من قطن رديء لا يستطيع بيعه في السوق ، ولكي يحصل على فرق البُيْن بين الرتبة التي باع على أساسها وبين رتبة القطن الذي باعه فعلاً - متى كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قد أثبت على المتهم ارتكابه جريمة خدع المشتري في حقيقة طبيعة البضاعة وصفاتها الجوهرية وما تحتويه من عناصر نافعة ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون هذا الحكم قد وصف الواقعة بأنها خدع في نظافة البضاعة وحقيقتها وذاتيتها .

(لمن رقم ١٤٠١ سنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/١٤)

٢٩٩ - توفّر جريمة الشروع في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ولو بعرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد قد أبرم .

* يمكن أن تتوافر عناصر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى يكون الجاني مستحقاً للعقاب بغض النظر مما قد يترتب عليها من التزامات بين المتعاقدين في حالة خديعة المتعاقد أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدني أو التجارى . إذ العقاب على تلك الجرائم يهدف به الشارع لا الى تحقيق مصلحة خاصة يحتقها القانون المدني وغيره من القوانين الخاصة وإنما يهدف الى ما هو اسمى وهو تحقيق مصلحة عامة هي التي شرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لحمايتها ، وهي منع الفش فيما يتعامل فيه الناس . يدل على صحة هذا النظر أن المسادة تنص على عقاب الشروع في تلك الجرائم ولو بعرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد قد أبرم .

(لمن رقم ١٤٠١ سنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/١٤)

٣٠٠ - متى تتحقق جريمة تزيف البضاعة أو غشها المنصوص عليها في ٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

* أن تزيف البضاعة أو غشها المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ ، كما يتحقق باضافة مادة غريبة اليها أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة يتحقق ايضاً باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكنها من صنف أقل جودة ، بقصد الإيهام بأن هذا الخليط خالص لا شائبة فيه ، أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة واظهارها في صورة اجود مما هي عليه في الحقيقة والغش

أو التزيف بالخلط لا يتطلب ايها حتما ان يكون الشيء المخلط في البضاعة من طبيعة أخرى تغاير طبيعتها بل قد يكون من ذات الطبيعة ولكنه يختلف عنها في مجرد الجودة . على أنه لا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة بل يكفي أن تكون قد زيفت ، والتزيف يستفاد من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الإضرار بالمشتري ؛ كما ينشأ عن اخفاء محصول من صنف أقل جودة بنية الغش في محصول جيد من ذات الجنس أو الطبيعة إذا كان هذا الخلط من شأنه ان يجعل الشيء بعد خلطه أقل صلاحية للاستعمال الذي اعد له بصورة ملموسة أو يقتل من قيمته قلة ملحوظة أو يجعله ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف . وأذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان الطاعم لكي يتخلص من قطن من رتب واطئة خلطه بقطن من رتب أعلى حتى يصل الى تصريف القطن الرديء الذي يوجد اقبال على شرائه ، وإن البالات التي حوت هذا الخليط أصبح القطن فيها غير منجاس لا يمكن اعطاؤه رتبة معينة من الرتب المعروفة في سوق القطن ، فاستخلصت المحكمة من أدلة سائفة أوردتها ان طرح هذا القطن في السوق يعتبر غشاً لأنه يعمد على المشتري اكتشاف عيوبه وإن مثل هذا القطن لا يجوز تصديره أو إعادة تداوله في السوق بدون ان يوضح بجلاء أنه (اقطان غير متناسقة جهزت بطريقة لا تتفق مع عرف مينا البصل) ثم طبقت على هذه الواقعة المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

يلعن مع (١٤٠١ سنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/٧/١٤)

٢٠١ - نطاق تطبيق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على جريمة خلط القطن .

✽ ان المناقشة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانها ، أما إذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذي ينص عليه الآخر فإن المزاوجة بينهما تمتنع ، ويمتنع بالتبع الأشكال في تطبيقهما لانتطابق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه . ولما كان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الأخرى إذ الأول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان في حيازة مالكه . أو كان لم يصدر بشأنه أية معاملة ، أو كان قد حصل الخلط قبل أن يباع أو يعرض للبيع ، أي أنه يعاقب على عمل تحضيرى بالنسبة لجريمة الخدعة أو بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك بمالفة من الشارع في حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسي

في البلاد ، وتوخيا منه لمنع يلغش في ذلك المحصول قبل وقوعه ، والثاني « القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ » - كما يبين من نصوصه - يعاقب على خدع المشتري أو الشروع في خدعه ، وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به - كان لا يوجد بين القانونين وحدة في الواقعة التي يعالجها كل منهما . وذلك لا يمنع بالبداية أن يكون الفعل الواحد مكونا أحيانا للجريمة المنصوص عليها في كل منهما كان تتم جريمة الخديعة أو غش البضاعة بواسطة خلط أصناف القطن وفي هذه الحالة يوجد للتعدد المعنوي المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعندئذ يجب توقيف العقوبة الأشد وهي المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وأذن لماذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لأنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون عليهما .

(لمن رقم ١٤٠١ سنة ١٩٤١ - جلسة ١٩٥٠/٧/١٤)

٣٠٢ - الأشياء المضبوطة وأيداع ثمنها الخزانة لا يمنع من الحكم

بمصادرتها .

* أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقضى في المادة السابعة منه بأن (تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات: إذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادره المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة) ، ومفاد هذا أن الشارع قد افترض أنه كلما قضى على متهم بعقوبة لجريمة من الجرائم الداخلة في نطاق المواد المشار إليها ومن بينها المادة الثانية التي تنص على عقاب من « غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية ممعدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها » - تكون مصادرة الأشياء المضبوطة والمنحصلة من هذه الجرائم وجوبية تطبقا للفترة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تنطبق على الجنائيات والجنح دون المخالفات ، ولما كان الشارع يعاقب المتهم حسن النية الذي تقع منه مخالفة في حدود المواد ٢ و ٣ و ٥ من ذلك القانون بعقوبة المخالفة ، فقد عني بالنص على وجوب المصادرة في هذه الحالة أيضا لعدم جواز أعمال نص الفترة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يدعم هذا النظر أنه من غير المستصاغ أن يقتصر الشارع وجوب المصادرة بالنسبة للجرائم التي ترتكب بحسن نية . والتي تعتبر مجرد مخالفة ، ولا يوجبها يصدد نفس تلك الجرائم إذا ارتكبها المتهم بسوء نية مما يدخل فعلة في عداد

الجنح ، على أن تصد الشارع واضح في هذا المعنى من مذكرته الإيضاحية من المادة السابعة من القانون التي تنص على « تتطلب أحكام المواد الثابتة والثالثة والرابعة من المشروع اثبات سوء نية المتهم وقد لا يقوم اثبات هذا الزكن ، فيفلت المتهم من العقاب بالرغم مما يسببه ايماله من الضرر على صحة الافراد .. وعلى الحاليين يجب اعتبار مجرد وجود الاثشاء المغشوشة او الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره اكثر من ذلك . غير أن اعتبار تلك الحالة مخالفة لا يرفع الاذى عن تلك المواد المغشوشة او الفاسدة ، فان احكام المصادرة التي وردت في القسم المسام من قانون العقوبات لا تتناولها اذا كانت قاصرة على الجنايات او الجنح ، لذلك نص على المصادرة استثناء من التواعد العامة ، واذن متى كان الحكم قد ادان المتهم بمقتضى المادة الثانية من قانون قمع الغش على اعتبار انه باع قطننا مغشوشا ، وقضى بالمصادرة الوجوبية فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ولا يتدح في ذلك أن تكون الاقطان قد بيعت وأودع ثمنها خزنة المحكمة ما دام الحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر اقرارا للضغط الذي امرت به النيابة بصفتها سلطة التحقيق وحكما من القاضي بان استيلاء الدولة بواسطة ممثلها على القطن موضوع الدعوى ثم صحيحا في الحدود التي رسمها القانون فهو ينمط الى يوم الضغط ، هذا فضلا عن ان قانون تحقيق الجنايات يجيز للنيابة العمومية في المادة ٢٢ منه بيع انشاء المضبوط مما يملك بمرور الزمن او يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته وايداع ثمنه مما يقتضاه بدهاة انه اذا قضى بالمصادرة فالحكم بها ينصب على الثمن المحصل من بيعها .

(لمن رقم ١٤٠١ سنة ١٩ في - جلسة ١٩٥٠/٦/١٤)

٣٠٢ - الجرائم المتماثلة في العود طبقا لنص م ٢/١٠ .

* ان المادة العاشرة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجرى بانه « مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم او لصقه ، وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكييل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود » . واذن فانه يكون لزاما على المحكمة أن تقضى بعقوبة الحبس ونشر الحكم ولصقه تطبيقا للمادة السالفة الذكر

على المتهم في جريمة غش لبن الذي سبق الحكم عليه في جريمة غش مكial .
فإذا هي اقتصررت على معاقبته بالفرامة فانها تكون قد اخطأت في تطبيق
القانون .

لطن رقم ١٧٤٠ سنة ١٢٠٠ ق - جلسة ١١٥١/١/١٦

٣٠٤ - الجرائم المتماثلة في العود طبقاً لنص م ٢/١٠

* إذا كان الثابت أن المتهم قد قضى عليه غيباً بالفرامة والمصادرة في
جريمة غش مكial عملاً بالمواد ١ و ٤ و ٥ و ١٣ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٣٩
ونفذ عليه هذا الحكم وصار نهائياً ، ثم ارتكب بعد ذلك جريمة عرض لبن
مغشوش مع علمه بذلك ، فانه يكون عانداً في حكم المادة ٢/١٠ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وإذا كانت الفقرة الأولى من المادة المذكورة توجب
في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصنته ؛
فإن الحكم الذي يعاقب هذا المتهم بالفرامة يكون مخالفاً للقانون .

لطن رقم ١٨٠٣ سنة ٢٠ ق - جلسة ١١٥١/٢/٦

٣٠٥ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في م ٢ بعرض المتهم سبنا طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعي على أنه سمن طبيعي .

* متى كان المنسوب إلى المتهم أنه عرض للبيع سبنا طبيعياً مخلوطاً بسمن
صناعي على أنه سمن طبيعي ، فانه يكون قد نسب إليه أنه ارتكب الجريمة
المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهي عرضه
للبيع سبنا طبيعياً مغشوشاً .

لطن رقم ١٨١٥ سنة ٢٠ ق - جلسة ١١٥١/٤/٢٢

٣٠٦ - تعيين المادة الغريبة التي استعملت في الغش غير لازم الا عندما تكون من المواد الضارة بالصحة التي يستدعي ابرها تغليظ العقاب على الوجه المبين بالفقرة الأخيرة من م ٢ .

* يكفي لتحقيق الغش أن يضاف إلى الشيء مادة غريبة وإن يكون
من شأن اضافتها إليه أن تحدث به تغييراً يضاعف من طبيعته أو يفقده بعض
خواصه . ولا يهم تعيين المادة الغريبة التي استعملت في الغش الا عندما
تكون من المواد الضارة بالصحة التي يستدعي ابرها تغليظ العقاب على
الوجه المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ لما عند تطبيق الفقرة الأولى من تلك المادة فلا يلزم .

لطن رقم ٨٤٤ سنة ٢١ ق - جلسة ١١٥١/١٠/٨

٣٠٧ - النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان

صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .

✳️ إن عدم إخطار المتهم بصنع صابون رقم ١ مضاف إليه مواد محظورة أصنافها بنتيجة التحليل - ذلك لا يترتب عليه بطلان ، إذ الأمر في ذلك يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع .

يلعن رقم ١١٠٨ سنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٨

٣٠٨ - النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان

صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .

✳️ أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات من الصنف فانها إنما قصدت بهذا الإجراء التحرز لسا عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ، ويرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع فتمت إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تريب عليها أن هي قضت في الدعوى بنسأ على ذلك أما ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه فهو لا يتبد المحاكم لأن هذا القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أمده بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذاً له .

يلعن رقم ٧ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/١١

٣٠٩ - النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان

صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .

✳️ أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ نص في المادة الثانية عشرة منه على « أنه إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية تحيلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية ، وتتخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها » فقد دل بذلك على أنه إنما قصد تنظيم الإجراءات عن طريق إرشادات موجهة إلى موظفين ليسوا من مأموري الضبط القضائي بمقتضى القانون العام ، ولم يترتب البطلان على عدم اتباع أى إجراء من الإجراءات الواردة به ، ولم يكن من غرض الشارع أن يخضع أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها وإذن فيصح الحكم بالإدانة بنسأ على أى دليل يقدم في الدعوى متى اقتنع القاضي بصدقه .

يلعن رقم ٢١٧ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤

٣١٠ - العقوبة الواجبة التطبيق في حالة المود .

* إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيائيا بالغرامة لفش لبن في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأعلن بهذا الحكم ولم يمارس فيه وأصبح الحكم نهائيا ثم ثبت أنه في ٨ مارس سنة ١٩٥٠ عرض للبيع لبنا مفتوشا مع عليه بذلك فإنه يكون عائدا طبقا لنص المادة ٣/١٩ من قانون العقوبات ، ويجب طبقا للفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - الحكم عليه بمقتضى الحبس ونشر الحكم أو لمسه . فإذا ما تنصى الحكم بالغرامة فقط فإنه يكون قد خالف القانون .

يطعن رقم ٨٧ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٢/٦/٩

٣١١ - تناول المحظر الوارد في المادة ٥ من المرسوم الصادر في ٤٦/٥/٥ تنفيذاً للهادتين ٥ ، ٦ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها .

* أن المادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنفيذا للهادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه « لا يجوز استعمال المواد الملونة غير الموضح على عبوتها البيانات المنصوص عليها في المادتين ٣ ، ٤ لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها حتى ولو كانت هذه المواد الملونة تدخل ضمن المواد المدرجة في الجدولين المنصوص عليها في المادة الأولى » وتنص المادة الثالثة من هذا المرسوم على عدم جواز الاتجار في المواد الملونة التي تصنع محليا والمعدة لتلوين المواد الغذائية والمدرجة بالجدولين المتعار إليهما في المادة الأولى إلا بعد تسجيلها في وزارة الصحة العمومية ، ولا تسجل تلك المواد إلا إذا توفرت فيها الشروط المبينة في المادة الثانية ، ثم بينت شروط اشتغال طلب التسجيل على عدة بيانات منها بيانات تفصيلية من تركيب المواد الملونة ، ثم أوجبت ارفاق عيقات من البطاقات التي تستعمل في عرض المادة الملونة للبيع وأوجبت أن يدون على هذه البطاقات بيانات منها الاسم العلمي ، الكيميائي أو النباتي للمادة الملونة واسمها التجاري ، وإذا كانت المادة الملونة مركبة من عناصر مختلفة، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة ، ثم أوجبت الفقرة الأخيرة منها نسق بطاقات على العبوات يدون فيها رقم التسجيل وتاريخه ، وأوجبت المادة الرابعة أن يدون على غلافات المواد الملونة المستوردة بيانات تلك المواد ، وطريقة استعمالها ، والإفراض التي تستعمل فيها ، وإذا كانت من المواد المدرجة في الجدولين المشار إليهما في المادة الأولى والمعدة لتلوين المواد الغذائية ، وجب علاوة على ذلك إيضاح عدة بيانات منها الاسم العلمي ، الكيميائي أو النباتي للمادة الملونة واسمها التجاري وإذا كانت مركبة من

عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة . واذن متى كان الحكم قد اثبت على الطاعن أنه عرض للبيع مادة ملونة للمواد الغذائية غير مبيّن عليها تركيبها العلمى والكيميائى ، ودانته على ذلك ، فان ما يثيره الطاعن من أن المادة التى ضبطت بمحلّه انما هى معدة لظوين قشر البيض ولا تصل الى داخله ، مردود بما نصت عليه المادة الخامسة السالف الإشارة اليها صراحة من أن الحظر يتناول المواد الملونة سواء لظوين المواد الغذائية أو المواد التى تلامسها اذ أن قشر البيض هو من المواد التى تلامس المادة الغذائية فيه .

لمن رقم ١١٢٠ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٢/١٢/٢٠

٣١٢ - تحقق المخالفة المنصوص عليها في م ٧ متى تبين من تحليل الفلفل المعروض للبيع أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل الخالية من اللبالب .

✽ متى اثبت الحكم أن الطاعن عرض للبيع فلفلًا تبين من تحليله أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل الخالية من اللبالب فانه يكون قد اثبت عليه ارتكاب المخالفة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

لمن رقم ١١٦١ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٣/٢/١٠

٣١٣ - وجوب استظهار الحكم بالادانة ركن العلم بالفش علما واقعيا .

✽ متى كان الحكم الصادر بادانة المتهم بعرض زيت فاسد للبيع مع علمه بذلك قد استظهر ركن العلم بالفش بقوله « انه ثبت من التحليل الكيميائى ان المينة عالية الحموضة جدا وزنخة . فسادها على هذا الوجه لا يخفى على الرجل العاقل » ، والمتهم صاحب السرجة ويعلم مدى ما تناولها من فساد » . فان ما اورده الحكم من ثباته أن يؤدى الى علم المتهم بالفش .

لمن رقم ١٣٢٩ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٣/٢/٢

٣١٤ - العقوبة الواجبة للتطبيق في حالة المود .

✽ اذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابيا بالفرامة في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ لارتكابه جريمة غش لبن ثم دفع الفرامة المحكوم بها واصبح الحكم نهائيا ، ثم ارتكب في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٠ جريمة عرض لبن مغشوش للبيع ، فانه يكون بحكم المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عائدًا

طبقا للفترة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ويتعين الحكم عليه
— مع عقوبة الحبس — بنشر الحكم .
(لمن رقم ٢٠٨ سنة ١٩٢٤ في — جلسة ١٢/٤/١٩٥٢)

٣١٥ — الجرائم المتماثلة في العود طبقا لنص م ٢/١٠ .

* ان المادة العاشرة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ الخاص
بقمع الغش والتدليس تجرى بما يأتى « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين
٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتى
الحبس ونشر الحكم أو لصقه — وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا
القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية
والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل ،
وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش
والتدليس بمماثلة في العود » وقد صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨
معدلا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف اليه المادة ١٢ مكررة ونصها
« يعاقب بالحبس الذى لا يزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهات الى مائة
جنيه أو احداها كل من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم في المادة
السابقة أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو الحصول على
عينات أو أية طريقة أخرى » . واذن فبمقتضى هذه الجريمة الأخيرة هي
التي دين بها المتهم ، وكان يبين من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم عليه
حكما نهائيا بتفريضة خمسمائة قرش في جريمة غش لبن ، فان المتهم يكون
مائدا طبقا للمادة العاشرة من قانون الغش والتدليس وكان لزاما على
المحكمة — وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تحت نظرها — ان تقضى بعقوبتى
الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقا للفترة الأولى من المادة العاشرة آنفة
الذكر . اما وهى لم تفعل واقتصرت على معاقبة المتهم بالغرامة فانها تكون
قد أخطأت في تطبيق القانون .

(لمن رقم ١٣٦٤ سنة ١٩٢٢ في — جلسة ١٤/٤/١٩٥٢)

٣١٦ — معاقبة المتهم ببيع خل فاسد طبقا لنص م ٢ من ق ٤٨
لسنة ١٩٤١ ولو كان مرجع الفساد الى وجود الرواسب التي رأى
المرسوم الصادر في ٣١/١٢/٥١. انتهى عنها بقص صريح .

* ان ما ورد في المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ من
خلو الخل من الرواسب على وجه التخصيص لا يمنع بضفة عامة وتطبيقا
لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معاقبة من يبيع شيئا من اغذية

الإنسان وهو عالم بفشه أو بفساده ولو كان مرجع هذا الفساد إلى وجود تلك الرواسب التي رأى القانون الجديد أن ينهى عنها بنص صريح .

(لمن رقم ٢٥٥ سنة ١٢٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٥٢)

٣١٧ - النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أي نوع كان .

✽ إن المادة ١٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بتبع النفس والتدليس إذ نصت على وجوب أخذ خمس عينات على الأقل من المسادة المضبوطة بقصد تحليلها ، إنما قصدت إلى مجرد التحوط لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ، وأذن فتمت إطبائات المحكمة إلى أن المينة المضبوطة - ولو كانت واحدة - هي التي صار تحليلها ، وإطبائات كذلك إلى نتيجة هذا التحليل ، فلا محل للنمى عليها إذا ما هي حكمت في الدموى ببناء على ذلك .

(لمن رقم ١٧٦٩ سنة ١٢ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٥٢)

٣١٨ - معاقبة المتهم الذى ثبت عدم علمه بفساد الشيء الذى وجد في هيازته على مقتضى م ٧ .

✽ متى أثبت الحكم المطعون فيه أن الكالكو الذى وجد في حيازة الطاعن ناسد لارتفاع درجة الحبوقة فيه ، وأن علمه بفساده غير متوفر لما معاقبته من هذه الواقعة على مقتضى المواد ٢ و ٢ و ٧ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ يكون صحيحا في القانون ولا خطأ فيه .

(لمن رقم ١٢٢٠ سنة ١٢ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٥٢)

٣١٩ - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفشى على مجرد كونه من النهار - قصور .

✽ متى كان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة بيعه جبنا مفشوشا بنزع ٢٣٪ من دسمه ، مع علمه بفشه قد قال في بيان ركن علمه بالفشى « وعلم المتهمين (ومن بينهم الطاعن) بالفشى باستناد من احتراهم بيع الجبن ومن كونهم أصحاب المصلحة في حدوثه بقصد تحقيق ربح غير مشروع » وكان دفاع الطاعن قد قام على أنه يشتري الجبن من متهم آخر قضى بآدائه وهذا الأخير هو وحده الذى يعده في مصنعه . فإن ما ظاله الحكم في إثبات علم

الطاعن بالنقض لا يكفي في تفنيده هذا الدفاع وأثبت علمه علما واقعيا بنزع كمية الدسم التي نزعته منه .

(لمن رقم ٨ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٢/٢٢)

٣٢٠ - **التصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .**

✽ أن ما قصد إليه الشارع من النص في المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ على أخذ خمس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها هو التحرز لما مضى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ، ويرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع ، فمضى أطبانت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها وأطبانت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تثريب عليهما أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

(لمن رقم ١٠٠٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١/١١)

٣٢١ - **التصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان .**

✽ أن القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة فيها نص عليه في مادته الخاصة من بطلان إجراءات أخذ العينة ، إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه قد تجاوز السلطة المخولة له بهتضي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذاً له فهو لا يقيد المحاكم ويبقى لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطعن هي إليه دون التفات لهذا الجزاء الذي جاء مشوباً بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .

(لمن رقم ٢٠٥٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٨)

٣٢٢ - **وجود زناخة وارتفاع الحموضة بالكاكاو يؤدي إلى اعتباره فاسداً ولو لم يترتب على الفساد ضرر بالصحة .**

✽ وجود زناخة وارتفاع في الحموضة بالكاكاو يؤدي إلى اعتباره فاسداً فإذا أثبت الحكم علم المتهم الذي عرضه للبيع بذلك توافرت جريمة الغش ولو لم يترتب على الفساد ضرر بالصحة .

(لمن رقم ٦٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/١٤)

٣٢٣ — وجوب استظهار الحكم بالادانة ركن العلم بالفش علما واقعيا .

* اذا كان الحكم حين دان المتهم بجريمة عرض جبن منشوش للبيع مع علمه بفشه قد استند الى انه صاحب المحل المسئول عن المخالفات التي تقع في محله وانه لم يقدم الدليل على عسدم علمه بالفش . فان الحكم يكون تامرا بتمعنا نقضه . لان ما استند اليه لا يملح اساسا لمسائلة المتهم جنائيا بل لا بد ان يثبت انه هو الذي ارتكب فعل الفش او ان يكون عرض الجبن للبيع مع علمه بفشه علما واقعيا .

(طعن رقم ٨١٨ سنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/١٩)

٣٢٤ — جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الفش .

* جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الفش واذن ناذا كان الحكم قد اعتبر المتهم بالجريمة الثانية عائدا لسبق الحكم عليه في الجريمة الاولى فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٥٢٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤)

٣٢٥ — جريمة خدع المشتري المتصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ هي جريمة عمدية القصد الجنائي فيها هو العلم بالفش وتعتمد ادخال الفش على المشتري .

* جريمة خدع المشتري المتصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والفش هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالفش في الشيء المتفق على بيعه وتعمده ادخال هذا الفش على المشتري . واذن فلا يكفى لادانة المتهم بهذه الجريمة ان يثبت الحكم انه الملتزم بالتوريد بل لا بد ان يقوم الدليل على انه هو الذي ارتكب الفش او انه عالم به علما واقعيا .

(طعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٧ من ٢٥٨)

(وطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨ من ٤٩)

٣٢٦ — الجرائم التي يشملها تعديل المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي صدر به القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ هي المتصوص عليها بفقته الاول من المادة المذكورة .

* يشمل تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ (م — ١١)

الخاص بقمع الغش والتدليس وهو التصديل الذى صدر به القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ الجرائم المنصوص عليها بالبند الأول من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

(ملن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ - جلسة ١٩٥٧/٦/٢ من ٨ ص ١٥٨١)

٢٢٧ - غش - اثبات .

* تعيين موظفين لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى جرائم الغش المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الواقعة أو اخذ العينة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين ، وطالما لا يوجد نص صريح يفرض بذلك فقد دل الشارع على أن المقصود هو تنظيم وتوحيد الاجراءات دون اخضاع احكام هذا القانون لقواعد اثبات خاصة به أو ترتيب أى بطلان على عدم اتباع تلك الاجراءات ، ويصح الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقدم فى الدعوى وتقتنع المحكمة بصدقه ويكون مؤدياً الى ثبوت التهمة المستندة الى المتهم .

(ملن رقم ١٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ ص ١٩٦٢)

٢٢٨ - قانون - قمع التدليس والغش - المقصود منه .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، وأن نصت على وجوب اخذ خمس عينات ، إلا أن القانون إنما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يرتب أى بطلان على عدم اتباعه .

(ملن رقم ١٦٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٢ ص ١٢٢٠)

٢٢٩ - غش - انتفاء ركن العلم المفترض - اثره .

* أن محل اثارة قرينة العلم المفترض بالغش المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ هو أن يثبت - بداءة ذى بدء - صلة المتهم ، اذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، بالفعل موضوع الجريمة . فإذا كانت المحكمة قد قضيت بحكمها المطلق فيه ببراءة المتهم واطمأنت فى ذلك للأدلة الساتفة التى أوردتها ، الى عدم ثبوت صلة المتهم بواقعة الدعوى - وهى قيام شريكه وحده بتوريد اللبن الذى

ثبت غشه دون تدخل من المتهم أو حضوره أو اتفاقه - فلا يكون مستديداً ما تنص عليه النسيابة على الحكم من أنه اغفل أعمال تلك القرينة القانونية .

(لمن رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ في جلسة ١٩٦١/٢/١٢ من ١٢ من ١٩٦١)

٢٢٠ - جريمة الغش - ما يفرها .

✽ الغش كما عينته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع بإضافة مادة غريبة إلى السلعة ، أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضاً بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو الإضافة بإداة مغيرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه ، أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة وأظهرها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة . ولا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، بل يكفي أن تكون قد زيفت . ويستفاد التزييف من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الاضرار بالمشتري . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن صنع مسحوق شيكولاتة من مسحوق كاكافو ومضاف إليه ما نسبته ١٥ ٪ من مادة نشا الأرز التي تقل في الكثافة عن مادة الكاكافو ، وأنه عرض هذا المسحوق للبيع بغش أن ينسب إلى أن مادة نشا الأرز من ضمن عناصر تكوينه الأساسية وذلك بقصد تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكافو الخالص ، فإن الحكم بما أثبتته يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الغش المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ولا يقبل من الطاعن التحدي في هذه الصورة بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الكاكافو والحد الأدنى لعناصر تكوينه .

(لمن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٦٢/١١/١ من ١٢ من ١٩٦٢)

٢٢١ - بيانات تجارية - جريمة - مطابقة البيان التجاري .

✽ إن المشرع أذ نص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة من كلفة الوجود ابتداءً تصد حماية المستهلك من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات وأرصدة إلى مختلف رغباته وحاجياته ليختار منها ما يصلح له . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعن من أخفائه قدرًا من النشا إلى « مسحوق الشيكولاتة » له أصله الصحيح في تقرير المختبر الكيميائي ، الأمر الذي

يستوجب حتما اثبات ذلك ضمن بيانات العبوة ، والا اصبح البيان مخالفا للحقيقة ، فانه لا محل لما يثيره الطاعن من ان النشا قد يكون طبيعيا باعتباره من العناصر التي تدخل في تكوين مسحوق الكلكو .

(لمن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ في - جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ من ١٤ ص ١١٢ .

٣٣٢ - جريمة عدم مطابقة البيان التجاري - قصد جنائي - غش .

* جريمة عدم مطابقة البيان التجاري لا تستلزم تصدا جنائيا خاصا ، بل تتمحق بمجرد عدم صحة البيان واقتترانه بالتصد الجنائي العام . دون ان يلزم ثبوت انصراف النية الى الغش ، والا لتوافرت اركان جريمة الغش المنطبقة على احكام القاتون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

(لمن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ في - جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ من ١٤ ص ١١٢ .

٣٣٣ - قرينة افتراض العلم بالغش المنشأة بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - قابليتها للتفى بغير اشتراط نوع معين من الادلة .

* يتعين لادانة المتهم في جريمة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ان يثبت انه كان يعلم بالغش الذي وقع ، لها القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من هذا القانون بالقانونين الرقيبين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة فقد رفع بها عبء اثبات العلم من كاهل النيابة دون ان ينال من قابليتها لاثبات العكس بغير اشتراط نوع معين من الادلة لحضها ودون ان يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للمعقب .

(لمن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ في - جلسة ١٩٦٨/٢/١٨ من ١٩ ص ٣٣٥ .

٣٣٤ - جريمة الغش والتدليس - علم التاجر بفساد سلعته - اثره .

* مؤدى نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي صدر في ١٠ يوليو سنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ان المشرع اعلى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى اثبت انه لا يعلم بغش او فساد المواد او العقاقير او الحاصلات التي يعرضها للبيع ، واثبت مصدر هذه المواد الفاسدة او المفسوسة - وعلة الاعفاء ان التاجر الذي يراعى واجب الذمة في معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب ان يتحمل الاخير وحده وزر الجريمة .

واذ كان الحكم المطعون فيه على الرغم من اثباته ان المتهم قد توافر له ما يوجب القضاء ببراءته بحسب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ من حسن النية واثبات مصدر البضاعة المفضوشة قضى باعتبار الواقعة مخالفة ، فانه يكون معيبا بما يوجب النقض والبراءة مع مصادر المادّة المضبوطة التي تكون جسم الجريمة .

(طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢ من ٢٢ ص ١٢٠٣)

٣٣٥ - ثبت ارتكاب المتهم فعل الفش او علمه به - شرط للحكم بالادانة - افتراض الشارع العلم بالفش - اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة - قرينة قانونية تقبل اثبات العكس - مؤداها .

* يتعين لادانة المتهم في جريمة الفش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ان يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الفش او انه يعلم بالفش الذي وقع ، اما القرينة المنشأة بالتعميل المدخل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالفش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ، فقد رفع بها عبء العلم عن كاهل النيابة العامة دون ان ينال من قابليتها لاثبات العكس وبغير اشتراط نوع من الادلة لدحضها ودون ان يمس الركن المعنوي في جنحة الفش والذي يلزم توافره حتيا لنعتاب .

(طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢١ من ٢٢ ص ١٠٠٨)

٣٣٦ - المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معذلة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ - اعفاؤها للتاجر المخالف من المسؤولية الجنائية اذا ثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة والبت مصدرها - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - تحريمه تداول الاغذية المفضوشة ومعاقبته المتهم - اذا كان حسن النية - عقوبة المخالفة مع مصادر المواد المفضوشة .

* مؤدى الفترة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، أن الشارع اعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن الجريمة متى اثبت انه لا يعلم بغش او فساد المواد والعقائير او الحاصلات التي يعرضها للبيع ولثبت مصدر المواد موضوع الجريمة ، ولما كان المتهم قد تسلم لغش الأغذية - اثر اخذ العينة من جوال الكمون المعروض بمطه - بغتورة

شرائه. جوال كيون من احد المحلات. وأخذت العينة بعد انقضاء يوم واحد على الشراء ، الأمر الذى يؤيد دفاع المتهم بحسره. وثيقه وعدم عليه بزيادة نسبة الشوائب . لما كان ذلك ، وكان مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ان الشارع حرم تداول الأغذية المشوشة اذا كان المتهم حسن النية وعاقبة عنها بمعقوبة المخالفة على ان يقضى وجوبا بمصادرة السواد المشوشة ، فانه يتعين الحكم على المتهم بمعقوبة المخالفة والمصادرة .

(لمن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١/٨ من ٢٤ من ٥٠)

٢٢٧ - الغش كما عينته المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ نـ

تصريفه .

* الغش كما عينته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المبطل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع باضافة مادة غريبة الى السلعة أو بالتزاع شيء من عناصرها. النافعة كما يتحقق أيضا باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ويتحقق كذلك بالخلط أو الاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف اتسل جودة. بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة واطهارها. في صورة ايجاد مما هي عليه في الحقيقة .

(لمن رقم ١٢٥١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ من ٢٤ من ٢٣٨)

٢٢٨ - الغش في عقد التوريد - أركانها - العلم بالغش - افتراض

العلم - أثر ذلك .

* جنائية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر العنصر الجنائي باتجاه ارادة المتعاقد الى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه . ومع كمله بذلك ، لما كان ذلك ، . وكان سياق نص المادة السابقة قد خلا من القرينة المنشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقوانين رقمين ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ التي افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ، ومن ثم فلا تلغى اذ إن الحكم المظنون فيه الطاعن بخصومة بيع لبن مغشوش مع علمه بذلك اخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين رقمي ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار انهما المشتغلين بالمصارة واخفق في إثبات حسن نية ذلك لأن الشافعي الذي

يعيب الحكم هو ما يقع في اسبابه بحيث ينفي بعضها با اثبته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ومن ثم فانه لا يلزم في توافر اركان جريمة بيع اللبن المغشوش في حق الطاعن مع علمه بالغش الذى استقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون ٤٨ سنة ٤١ المعدل قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات ونلحكمة مطلق الحرية في تقدير الدليل على حسن نية الطاعن من عدمه ولا تقبل منه المجادلة في هذا الشأن امام محكمة النقض اذ هو امر من اسلاقات محكمة الموضوع — والجدل الموضوعى لا يقبل امام محكمة النقض ..
(لمن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ص ١١٩)

٣٣٩ — غش — افتراض العلم به .

* أن القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لاثبات العكس ، وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ، ودون أن يمس الركن المعنوى في جنحة الغش والذي يلزم توافره حكما للمعقاب .
(لمن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ص ١٨٥)

الفصل الثاني

حالات الغش

الفرع الأول - غش الألبان

٢٤٠ - عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع المتهم بأنه اشترى اللبن المضبوط لنفسه لا للتجارة - قصور .

* إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه اشترى اللبن المضبوط لنفسه لا للتجارة ، ولكن المحكمة أدانته على أساس أنه عرض هذا اللبن للبيع مع علمه بأنه مغشوش دون أن تسأل المبلغ أو تناقشه ودون أن تبين الدليل على العرض الذي قالت به . فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور المبط .

(ملن رقم ٥١ سنة ٩٧ ق - جلسة ١٩١٧/١٢/٨)

٢٤١ - متى يجب على مفتش الأغذية الرجوع إلى القاضي لاستصدار أمر منه لتأييد ضبط اللبن المغشوش ؟

* أن رجوع مفتش الأغذية إلى القاضي لاستصدار أمر لتأييد ضبط اللبن المغشوش لا محل له إلا أن يكون الضبط واقعاً على ما يتجاوز مقدار العيّنات لما يكون في ذلك من حبس للبال عن التداول أما العيّنات فلا تدخل فيه .

(ملن رقم ٦٥ سنة ١٨ ق - جلسة ١٩١٨/٣/٣٠)

٢٤٢ - قلة مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيير وقع عليه .

* غش اللبن لا يتحقق إلا بفعل يحدث في اللبن تغييراً سواء أكان ذلك بنزع بعض الدسم الذي فيه أم كان بإضافة مادة أخرى إليه ، مهما كان مقدار ما نزع أو بما أضيف . وأذن فقلة مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيير وقع عليه . ولما كانت نسبة الدسم في الألبان تختلف قلة وكثرة إلى حد أنه في حالة القلة قد لا ينتفع باللبن الانتفاع المرجو فقد حرص الشارع في المادة الخامسة من القانون الخاص ببيع الغش والتقليص على معالجة هذه الحالة ، فيما يتعلق باللبن وبشره ، عن طريق استصدار مرسوم تحدد فيه النسبة التي

لا يصح بيع المادة ما لم تكن مشتتة عليها . واذن فمن الخطأ اعتبار اللبن مخشوشا استنادا الى مجرد قلة نسبة الدسم فيه دون تعرض لهذه النسبة وبيان انها لا ترجع الى عامل من العوامل البريئة .

(لمن رقم ١٨٧٤ سنة ١٨ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٤٨)

٣٤٣ - وجوب استظهار الحكم بالادانة في جريمة غش اللبن ان الدسم قد انتزع من اللبن المعروض للبيع .

* انه لما كان غش الاشياء المعاقب عليه بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم ان يقع على الشيء ذاته تغيير ، اما باضافة مادة عريية اليه واما بانتزاع عنصر من عناصره فانه يجب لسلامة الحكم الذي يعاقب على غش اللبن ان يستظهر ان الدسم قد انتزع من اللبن المعروض للبيع والا كان مخطئا .

(لمن رقم ١١٩٦ سنة ١٨ ق - جلسة ١٢/٢٠/١٩٤٨)

٣٤٤ - متى تتحقق جريمة غش اللبن .

* ان انتزاع دسم من اللبن تتحقق به جريمة غش اللبن بغض النظر عن نسبة الدسم فيه . فمتى اثبتت المحكمة على المتهم انه انتزع دسما من اللبن الذي باعه فلا يجدي في دفع التهمة عنه ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم او تغير نسبته حتى في لبن الحيوان الواحد او تغيرها بسبب الغلى .

(لمن رقم ٨٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٥٠)

٣٤٥ - قلة مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح عدها غشا اذا لم يكن مرجعها الى فعل من افعال التغيير وقع عليه .

* ان غش اللبن بالمعنى المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ لا يتحقق الا بفعل يحدث تغييرا في اللبن وذلك باضافة مادة اخرى اليه او ينزع جزء من الدسم الذي فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذي انتزع . واذن متى كانت المحكمة قد دأبت المتهم في جريمة عرضه لتبيع لبنا مخشوشا بنزع ٣٦٪ من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك مستندة في ذلك الى مجرد قلة مقدار الدسم في اللبن المضبوط عن الحد الأدنى المقرر في اللائحة الصادرة بها قرار وزير الداخلية في ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ ،

فان حكمها يكون خاطئاً، اذ ان قلة الدسم وحدها لا يصح عدّها غشاً اذا لم يكن مرجعها الى فعل من افعال التغيير .

(لمن رقم ١٢٩٠ سنة ٢٠ ق - جلسة ١١/٢٩/١٩٥١)

٣٤٦ - متى تتحقق جريمة غش اللبن .

* ان غش الاشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤١ يستلزم ان يقع على الشيء ذاته تغيير بفعل ايجابى اما باضافة مادة غريبة اليه واما بانتزاع عنصر من عناصره . وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على استصدار مرسوم تحدد فيه نسبة العناصر التي لا يجوز عرض المواد المشار اليها فيها للبيع او بيعها الا اذا كانت مشتملة عليها . فاذا كان الحكم اذ ادان المتهم بغش اللبن المعروض تطبيقاً لنص المادة الثانية لم يستند في ذلك الا الى قلة الدسم فيه ولم يعن ببيان أن الغش قد وقع بانتزاع الدسم منه او باضافة مادة غريبة اليه ، وكانت الادانة على أساس قلة الدسم تطبيقاً لنص المادة الخامسة لا يصح القضاء بها مادام المرسوم المنوه عنه فيها بتحديد هذه النسبة ثم يصدر وكان لا يصح الاستناد الى النسبة المقررة بالائحة الا لبيان الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ لانه لا يجوز الاخذ بالتقياس في مواد العقاب - فهذا الحكم يكون مبنياً على خطأ في القانون .

(لمن رقم ١٢٤ سنة ٢١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٥١)

٣٤٧ - عدم تحقق جريمة عرض لبن مغشوش للبيع الا اذا ثبت

أن المتهم هو الذى ارتكب فعل الغش او أن يكون عالماً بالغش .

* لا يصح في صدد اثبات العلم بغش البضاعة « لبن » الاخذ بالافتراض والتخمين ، كما أنه لا يكفى في مساءلة المتهم جنائياً عن غش اللبن أن يكون هو المتعاقد اصلاً على توريده بل لابد أن يثبت أن له دخلاً فيها وقع من المتنازل اليه وان العمل كان بالاتفاق بينهما .

(لمن رقم ٢٨٥ سنة ٢١ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٥١)

٣٤٨ - عدم تحقق جريمة عرض لبن مغشوش للبيع الا اذا ثبت

أن المتهم هو الذى ارتكب فعل الغش او أن يكون عالماً بالغش .

* لا يكفى لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه

مغشه ان يثبت انه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لابد ان يثبت انه هو الذى ارتكب فعل الغش او ان يكون ورد اللبن مع علمه بغشه علما واتعيا .

(طن رقم ٧٩٠ سنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٤)

٣٤٩ - قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧ الذى اوجب الا تقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥/٥٠ . - صدره طبقا للتفويض المخول للوزير في المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، القول بقصر التفويض على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية لاسند له .

✻ اجاز القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ في المادة ٢/٢ منه لوزير الصحة ان يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته، وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار من وزير الصحة في ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ اوجب في مادته الاولى الا تقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥/٥٠ وعلى ذلك فان القول بان تفويض المشرع للوزير في تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية - هذا القول لا سند له اذ هو تخصيص للنص بلا مخصص لانه يشمل في عمومته كل تكوين لاية مادة مصنوعة كانت او طبيعية .

(طن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٠ من ٧ من ١٢)

(وطن رقم ١٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/١٦ من ١٠ من ٣١٥)

٣٥٠ - غش البان - افتراض العلم بالغش لدى البائع - مادام مصدرها الاصلى مسئولاً عن سلامتها عند التوريد .

✻ اصبح البائع يقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ مسئولاً عن السلعة التى يتجر بها وعليه ان يتثبت من مصدرها دائما فلا يجلب الابيان الا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومتبعة لاتواعد التى تفرضها السلطات ذات الشأن ماذا طرا عليها بعد ذلك عبث او انتزع من عناصرها شيء فهو المسئول حتما عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالغش مادام مصدرها الاصلى مسئولاً عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت احد من العقاب استنادا الى عدم توافر ركن العلم لديه .

(طن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ من ٨ من ٣٢٥)

٣٥١ - اضافة مادة غريبة الى اللبن او انتزاع عنصر من عناصره - توفّر الركن المادى لجريمة الغش بغض النظر عما ورد بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ .

✻ ان غش الاشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨

نسخة ١٩٦١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير بفعل إيجابي إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بالتراجع عنصر من عناصره ، فإذا أثبت الحكم أن المتهم أضاف إلى اللبن مادة غريبة إليه وهي الماء فإن الركن المادي لجريمة الغش يكون قد توافر وذلك بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالإلبان ومنتجاتها من أحكام .
(لمن رقم ٩١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ من ٩ ص ١٧٤)

٣٥٢ - القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ في شأن مواصفات ومقاييس اللبن ومنتجاته - لا سند في القانون للقول ببطالان القرار المذكور - علة ذلك ؟

* أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته . وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار وزير الصحة في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن « الجاموس » عن ٥% وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلا هو قول لا سند له في القانون .

(لمن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ من ١٠ ص ٢٥)

٣٥٣ - صدور القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ تنفيذا للمادة ٥ من قانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

* صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ - بشأن الإلبان ومنتجاتها - تنفيذا لحكم الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش الممثلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ .
(لمن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ من ١٠ ص ١٣١٥)

٣٥٤ - قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته - صدوره بناء على تفويض تشريعي بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ .

* أجاز القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ - في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه - لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته وتنفيذا لهذا التفويض التشريعي

أصدر وزير الصحة قراراً رقم « ١٠٢ » في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ في شأن المواصفات والتأبييس الخاصة بالالبان ومنتجاتها .

(لمن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ من ١٠ من ١٣١٥
لوطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٥ في - جلسة ٢٠/٢/١٩٥٦ من ٧ من ١٤١٢)

**٣٥٥ - القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - مجال سريانه - دخول
الالبان في عموم نصه .**

✽ يسرى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على كل من غش أو شرع في أن يفش شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية محمداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات ، وتدخل الألبان في عموم هذا النص .

(لمن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ من ١٠ من ١٣١٥)

٣٥٦ - جريمة غش اللبن ومخالفة مواصفاته القانونية - عناصر الواقعة الاجرامية - الفعل المادى - أثر توافره في خصوص انعطاف حكم القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من افتراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين .

✽ إذا اثبت الحكم في حق المتهم انه عرض للبيع لبناً مغشوشاً بنزع الدسم منه الى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية ، فإن ذلك يتوافر به الركن المادى لجريمتى الغش ومخالفة المواصفات القانونية اللتين دانه بهما ، فينعطف عليه بالتالى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من افتراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين .

(لمن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ من ١٠ من ١٣١٥)

٣٥٧ - عرض لبن مغشوش - ما يلزم لقيام الجريمة .

✽ الأصل انه لا يكفى لادانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بنفشه أن يثبت انه هو المزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت انه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بنفشه .

(لمن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢١ في - جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ من ١٣ من ٢١٠)

الفرع الثاني - غش الموازين

٣٥٨ - متى تتحقق الجريمة المتصوص عليها في م ١٣ من ق ٢٠
سنة ١٩٣٩ .

* ان المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٩ اذ نصت على عقاب كل من وجد عنده موازين او مقاييس او مكاييل مزورة او غير ذلك من الآلات غير المضبوطة التي تكون معسدة للوزن او القياس او الكيل مع عليه بذلك قد اشترطت في عبارة صريحة الا يكون هناك « مبرر مشروع » لحيازة المتهم لما وجد لديه . واذن فلا يكفي لصحة الادانة بفساء على هذه المسادة ان يكون الحكم قد بين ان ما وجد لدى المتهم من الموازين لم يكن مضبوطة وأنه كان يعلم بذلك . بل يجب ان يبين ايضا ان حيازة المتهم للموازين التي يعلم انها غير مضبوطة لم يكن لها عنده من مسوغ مقبول . واذا كان هذا البيان لازما لصحة الادانة بصفة عامة - كما هو مقتضى النص - فانه يكون الزم اذا كان المتهم قد تمسك امام المحكمة بانه تاجر حداد قديم وان ما وجد لديه من الموازين غير المضبوطة انما كان على سبيل بيعه حديثا مع الحقائق الاخرى الموجودة بحل تجارته ، وانه لم يكن يحوزها لاستخدامها موازين في التعامل .

(لمن رقم ٩٥٢ سنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٢/٢٢)

٣٥٩ - عدم رد الحكم بالادانة على دفاع المتهم بان عدم ضبط الميزان انما كان نتيجة خلل اعتراه بسبب نقله بمعرفة مفتش الموازين لنقله - قصور .

* يجب ان يكون رد الحكم على ما يتهمك به المتهم من دفع مغدأ لها فاذا كان المتهم قد تمسك امام المحكمة بان الميزان الذي اتهم بوجوده مزورا عنده كان مضبوطة ومغايرا من قبل ، وان عدم ضبط الذي يؤاخذ عليه انها كان نتيجة خلل اعترى الميزان بسبب نقله - وهو ثقل الوزن كبير الحجم - من محل وجوده الى الخارج بواسطة مفتش الموازين اثناء التحقيق ، فانه يجب على المحكمة ان تعرض في ردها على هذا التسامح لمعلية نقل الميزان في ذاتها وهل الخلل قد نتج منها ام نحو كان موجودا من قبل .

(لمن رقم ٩٥٢ سنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٢/٢٢)

٣٦٠ - عدم تحدث الحكم بالإدانة في جريمة احرار قبائى غير مضبوط
عن مقدار العجز الذى وجد فيه - قصور .

✽ اذا ادانت المحكمة المتهم في جريمة احراره قبائيا غير مضبوط دون
ان تتحدث عن مقدار العجز الذى وجد فيه حتى تبين معرفة ما اذا كان هذا
العجز يدخل في نطاق الفرق المسموح به قانونا او يزيد عليه فانه يكون
قد قصر في بيان الواقعة الجنائية التى ادانته فيها . ولا يغنى عن ذلك قول
الحكم ان المتهم وزان عموى ، وانه لايد يعلم بالعجز في ميزانه ، فان العجز
قد يكون ضئيلا بحيث لا يدركه الانسان ، وزانا كذا او غير وزان .

(لمن رقم ١٤٥١ سنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٦/١٤)

٣٦١ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة علم المتهم بان الميزان
غير مضبوط .

✽ اذا كان الحكم حين ادان المتهم في جريمة انه وجد عنده بغير مبرر
ميزان قبائى غير مضبوط ثم يتعرض لكيفية ضبط الميزان لدى المتهم وظروفه .
ولم يتحدث مطلقا عن مقدار الخلل الذى وجد في الميزان لتعرف ما اذا كان
يدخل في نطاق الفرق المسموح به قانونا او يزيد عليه ثم في صدد
اثبات علم المتهم بان الميزان غير مضبوط قد اعتمد على انه ، بوصف كونه
وزانا عمويا ، لا بد ان يكون عالما بحقيقة امر الميزان الذى يستعمله في
حرفته ، فانه يكون حكما قاصرا متعمنا نقضه اذ هو فضلا عن انه لم يبين
الواقعة الجنائية التى ادان المتهم من اجلها قد أسس علم المتهم بان الميزان
غير مضبوط على فرض عام يصح الاستشهاد به في حق كل صاحب حرفة
يستخدم الموازين فيها مع انه اذا كانت نسبة الخلل في الميزان ضئيلة
بحيث لا يمكن ادراكها الا بعملية المعايرة فلا تصح المؤاخذة الا على أساس
علم المتهم بحقيقة بهذا الخلل ما دام القانون ليس فيه نص يفرض هذا
العلم في حقه .

(لمن رقم ٧١٥ سنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/١/١١)

٣٦٢ - اقرار المتهم بان الميزان غير مدموغ لا يفيد العلم بانه مزور
وشبه مضبوط .

✽ لما كان الواجب لتحقيق اركان الجريمة المنصوص عليها في
المادة ١٢ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ ان يثبت علم الجاني بان
الميزان غير مضبوط ، وكانت المحكمة قد اعتمدت في صدد اثبات هذا العلم

على ما قلته من اقراره . وكان ما اورده عن هذا الاقرار انما يتبع على عدم دفع الميزان ولا يفيد العلم بان الموازين مزورة وغير مضبوطة — فان حكمها يكون قلصرا موجبا نقضه .

(لمن رقم ١٣٧٧ سنة ٢٠ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٥٠)

الفرع الثالث — حالات مختلفة للفش

٣٦٣ — غش الدخان — عقوبة — مصادرة .

* ان القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ قد نص على أن الدخان المخلوط هو الدخان الذي يخلط به او تدس فيه مواد غريبة باية نسبة كانت ، وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على عقاب من يحرز دخانا مفشوشا او مخلوطا بالحبس والفرامة او باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصادرة الدخان موضوع الجريمة . مما يبين منه أن الشارع لم يحدد نسبة للخلط ، وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة او ضئيلة ، وجعل مجرد احرار الدخان المخلوط او المفشوش جريمة معاقبا عليها . واذا لم يمتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد حكم محكمة اول درجة الذي برا الطامن لعدم توافر القصد الجنائي لديه وأثبت في الوقت ذاته أن الدخان مخلوط بمواد متفحمة ، وقضى بمصادره ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات تنص على أنه « اذا كان الاشياء المذكورة التي يعد صنعها او استعمالها او حيازتها او بيعها او عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال ، ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للمتهم » فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(لمن رقم ١٣٨١ سنة ٢٣ ق — جلسة ١١/١٧/١٩٥٢)

٣٦٤ — تحقق جريمة عدم مطابقة البيان التجاري للحقيقة بالاعلان في الصحف عن صابون باعتباره مصنوعا من زيت الزيتون الخالص في حين أنه ليس كذلك .

* ان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ خاص بالتبانيات التجارية ووجوب مطابقتها للحقيقة ، فاذا كان الحكم قد دان الطامن تطبيقا لهذا القانون لاعلانه في الصحف عن صنف معين من الصابون قال أنه مصنوع من زيت بذرة الزيتون الخالص في حين أنه مصنوع من زيت بذرة الزيتون

المضاف اليه بعض الزيوت الأخرى فإنه لا يكون مخطئا ، ولا عبرة بما يقوله الطاعن من أن هذا الزيت هو العنصر الرئيسى فى تركيب هذا الصابون وأن العناصر الأخرى غير رئيسية مادام البيان التجارى قد ذكر أن الصابون مصنوع من زيت بذرة الزيتون (الخالص) وهو ما لا يطابق الحقيقة ، ولا عبرة كذلك بمطابقة صناعة هذا الصابون للشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٢٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون اذ لا يجوز الخلط بين قانون وآخر مع اختلاف الغرض من وضعهما وتباين مجال التطبيق بالنسبة لكل منهما .

(طنن رقم ١٠ سنة ٢٤ ق - جلسة ١١٩٥/١/٢٢)

٣٦٥ - زيادة نسبة الأحماض الدهنية لا تقوم مقام العجز فى وزن قطع الصابون - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون .

✻ لم ينص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من إبريل سنة ١٩٥٦ - بتنظيم صناعة وتجارة الصابون - على أن زيادة نسبة الأحماض الدهنية تقوم مقام العجز فى الوزن .

(طنن رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٨ س ١١ ص ٦٦)

٣٦٦ - دلالة القرينة القانونية المستنبطة من القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ تحجب المتهم عبء اثبات جليبه البضاعة التى تكون جسم الجريمة من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية وأنبتت فيها القواعد التى تفرضها السلطات ذات الشئان - المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى ظل القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، مجال انطباقها - عند ثبوت حسن نية المتهم .

✻ إذا كان الحكم اذ قضى ببراءة المتهم قد التفت عن دلالة القرينة القانونية التى أوردها الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بتعمد التدليس والفسخ - تلك القرينة التى رفع الشارع فيها عبء اثبات العلم بالفسخ أو النفاق عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للمصلحة العامة وحفاظة منه على مستوى الإلحان - على ما أبصحه فى مذكرته الإيضاحية للقانون المذكور - ولم يوائم بين هذه القرينة القانونية وبين حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ مما كان يقتضى من المحكة إنزال حكم (م - ١٢)

هذه المادة على الواقعة المطروحة إذا ثبت لها حسن نية المتهم ،
فسيلا عن أن الحكم لم يبين سنده في القول بأن البضاعة جسم الجريمة
قد جلبت من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية وانبعت فيها
القواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن - وهو ما كان المتهم مطالبا
بإثباته لدحض القرينة القانونية سالفة البيان ، فان الحكم يكون مخطئا في
القانون ومعيبا بالتصور بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ من ٣٧٥)

(لمن من ١٨٠٧ الى ١٨٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

٣٦٧ - قرينة افتراض العلم بالفش او بالفساد المقررة بالقانون ٥٢٢
لسنة ١٩٥٥ - انعطاف اثرها لعموم النص على كافة الاغذية والمقايير
الطبية والحاصلات الزراعية او الطبيعية المشار اليها بالمادة الثانية من
القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

* اورد الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية
حين افتراض العلم بالفش او بالفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة
او من الباعة التجولين - تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عبء اثبات
العلم بالفش او بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للمصلحة العامة ،
ومحافظة منه على مستوى الايمان - على ما انصح عنه في المذكرة
الايضاحية - وهو ما ينعطف اثره لعموم النص على كافة الاغذية والمقايير
الطبية والحاصلات الزراعية او الطبيعية المشار اليها بالمادة الثانية من
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التخليص والفش .

(لمن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ من ١١ من ١٩١٢)

٣٦٨ - قرينة افتراض العلم بالفش او بالفساد المقررة بالقانون ٥٢٢
لسنة ١٩٥٥ - عدم مساسها بالركن المعنوي لجنة الفش - سلطة
محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى - وسيلة
لدحض هذه القرينة : عدم اشتراط ادلة معينة في ذلك - تدليل الحكم
على جهل المتهم بفساد المادة المعروضة يقتضى اعتبار الواقعة مخالفة
بالمادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - لا تبرة المتهم .

* قرينة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ القابلة لاثبات العكس لم تمس
الركن المعنوي في لجنة الفش المؤهلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
والذي يلزم توافره للعقاب عليها ، ولم تترك من سلطة محكمة الموضوع
في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ، ولم تشترط ادلة معينة لدحض

تلك التريسة — فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم طرحه للبيع « ملبنا » فاسدا لتجرحه وعدم صلاحيته للاستهلاك الأدنى ، واطهأت المحكة الى أن المتهم لم يقع منه غش عن طريق قبالة بنفسه بفعل ايجابى معين من شأنه أحداث تغيير بالمادة المضبوطة لديه واستثنت حسن نيته وجهه بالتجرح الذى طرا على تلك المادة : واستندت لذلك بالادلة السائفة التى أوردها الحكم : فان ذلك كان يقتضى من المحكة انزال حكم المسادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة — أما وهى لم تفعل — فبان حكمها يكون مخطئا فى القانون متمينا نقضه وتصحيحه واعتبار الواقعة مخالفة طبقا للمادتين الثانية والسابعة من قانون تمع التدليس والغش .

(طن رقم ١٤٥٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ ص ١١ من ١٩٦٢)

٣٦٨ م — التزام المحكة بانزال حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت اليها غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى تسبغه النيابة عليها — مثال فى جريمة غش بن .

✽ المحكة مقيدة بان تنزل حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت اليها غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى تسبغه النيابة عليها .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى دان الطعون ضده — لمعرضه بنا مفشوشا — طبقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ دون أن يبين أن مناط تأييم فعل الغش فى سلعة البين هو تشريع خاص صدر به قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبين — استنادا من الحق المخول له بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين — قد نصت المادة السادسة منه على أنه « ويحظر بقصد الاتجار خلط البين أخفرا كان او مطحونا بأية مادة أخفري او الشروع فى ذلك كما يحظر بقصد الاتجار جيزة الشاي او البين مخلوطا على النحو سالف الذكر او بيعه او عرضه للبيع » . وكانت المادة التاسعة من القرار المذكور تنص بمعاينة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى عند فصله فى الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بتفريم الطعون ضده خمسمائة قرش والمصادرة قد أخطا فى تطبيق القانون خطأ كان يقتضى نقضه وتصحيحه ، الا أنه نظرا الى مدوناته قد خلعت من بيان وجهه الغش مما يعجز ههنا المحكة عن اعمال القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم اعمالا صحيحا ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(طن رقم ٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ ص ١٧ من ١٩٦٢)

٣٦٩ - القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة في مفهوم نص المادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل - شرطه - أن تكون مفشوشة أو فاسدة .

* مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص ببيع الفش والتدليس المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أنه يتعين للقضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة أن تكون مفشوشة أو فاسدة . ولما كان مؤدى ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوي على جريمة لعدم ثبوت غش الزيت موضوع الدعوى أو فساده ، وكالتنا الطاعنة لا تجادل في هذا الذي انتهى إليه الحكم ، فإن القضاء بالمصادرة يكون ممتنعاً .

(لمن رقم ١٨٥٢ لسنة ٢٨ ق - ١٢/١/١٩٦١ ص ٢٢ من ١١٧٦)

٣٧٠ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص - بيع مربة مفشوشة لا يكون جريمة - ق ١٠ لسنة ١٩٦١ .

* تنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن الأغذية تعتبر مفشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة . ولما كان القرار الوزاري بشأن تحديد مواصفات منتجات الفلكهة المحفوظة (المربى) لم يصدر بعد ، وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، وكان الفعل المسند إلى الطاعن وهو بيعه مربى مفشوشة لا يكون جريمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً إذ دأته ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبإراءة المتهم مما نسب إليه .

(لمن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠ ص ٢١ من ٦٩)

٣٧١ - جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تختلف عن جريمة الفش إذ يفوهر القصد الجنائي في الجريمة الأولى بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة .

* أن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة ، تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التي يوضع البيان عليها غير مفشوشة ، ويتوافر القصد الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة ، وهي تختلف عن جريمة الفش التي تتحقق بخلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة .

(لمن رقم ١٩٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٧١ ص ٢٢ من ١٢٢٥)

٣٧٢ — جنابة الفش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر عقوبات .

✽ ان جنابة الفش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات هي جريمة عدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه ارادة المتعاقد الى الاخلال بالعمد او الفش في تنفيذه مع علمه بذلك .

(لمن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٨ من ٢٤ من ٦١)

٣٧٣ — اثبات الحكم خلط المتهم زيت السيارات بزيت مكرر — وعرضه اياه للبيع — كفايته لاثبات توافر الفش المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل — الفنى بمسدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات الزيت — غير مجد — مادام الحكم قد اثبت تعدد المتهم تضليل المشتريين بتزييف الزيت .

✽ متى كان الحكم المطعون فيه قد افصح عن اقتناع المحكمة بحصول عملية الفش التي تنطوي على العرض للبيع زيتا باسم زيت اكتيول (١) من انتاج شركة اسو مستاندرد حالة كون العبوة لا تطابق مواصفات هذا الزيت بالصورة التي تنتجها بها الشركة سالفة الذكر ، واضف الحكم انه ليس شرطاً ان تكون مواصفات المادة المفشوشة قد صدر بها قرار وزاري معين ويكفي ان تعطى اسماً لا يتفق مع الحقيقة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الطاعن قد خلط زيت السيارات الوارد من شركة اسو بزيت مكرر ، وأنه عرض هذا الزيت للبيع ، فان الحكم بما اثبته يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الفش المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ولا يقبل من الطاعن — في صورة هذه الدعوى — ان يتحدى بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الزيت مادام الحكم المطعون فيه قد اثبت في حقه بما اورده من ادلة سائفة انه عمد الى تضليل المشتريين بتزييف حقيقة السلعة بما يتوافر به الفش في حكم المادة آتفة الذكر .

(لمن رقم ١٢٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ من ٢٤ من ٣٢٨)

٣٧٤ — الركن المادى لجريمة الفش في التوريد لا يلزم لتوفره ضخامة الكمية موضوع الفش او جسامة الضرر المترتب عليه — مثال في توريد لحوم .

✽ لا يلزم لتوافر الركن المادى لجريمة الفش في التوريد ضخامة

الكمية موضوع الفس أو جسامه الضرر المترتب عليه . فلا يجب لذلك ان يثبت فساد اللحوم (موضوع التوريد) أو كونها غير صالحة للاستهلاك الأدنى .

لمن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ من ٢٤ من ٥٨٠

٣٧٥ - استطراد الحكم الى التزيد مما لم يكن بحاجة اليه - غير معيب - مثال .

✳ لا يعيب الحكم ما استطراد اليه تزييدا - مما لم يكن بحاجة اليه - من الاستدلال على فساد كمية اللحوم المسلبة فعلا بضمخامة الكميات المخالفة للمواصفات مادام انه اقام قضاءه بنبوت جريمة الفس في التوريد واطراح دفاع الطامن على ما يحلله ، وكان لا اثر لسا تزييد اليه في منطلقه او في النتيجة التي انتهى اليها .

لمن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ من ٢٤ من ٥٨٠

٣٧٦ - حكم - اغذية مفشوشة - تجريم - حسن النية - اثره .

✳ مقتضى نعى المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ان الشارع جرم تداول الاغذية المفشوشة اذا كان المتهم حسن النية وعاقبه بمعقوبة المخالفة على ان يقضى وجوبا بمصادرة المواد الغذائية المفشوشة .

لمن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦ من ٢٤ من ١٢٤٢

٣٧٧ - اغذية مفشوشة - مصادرة - حكمها .

✳ عقوبة مصادرة المواد الغذائية المفشوشة . عقوبة تكليفية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال اذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى .

لمن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦ من ٢٤ من ١٢٤٢

٣٧٨ - حيازة الشاي الاسود المخلوط بقصد الاتجار .

✳ تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أن تعتبر الأغذية مفشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة وحظر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم الاتجار في الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو باية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما حظر بيع الشاي مخلوطا على النحو السابق . وحيازته بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم الطعون فيه من إضافة قشر عذس الى الشاي المضبوط لم يوجه اليه أي عيب وكان هذا وحده يكفي لحمل قضائه في خصوص تحقق الخلط المحظور في الشاي الأسود المضبوط بما يضحى معه البحث في المواصفات عديم الجدوى ، لما كان ذلك ، وكان مفاد التفات الحكم عن قول الطاعن أن باكوات الشاي المضبوطة لاستعماله الشخصي وأنه اشتراها من شخص لا يعرفه هو أنه لم ير فيه ما يثير من اقتناعه من ثبوت جريمة حيازة الطاعن الشاي الأسود المخلوط بقصد الاتجار للأدلة الساتفة التي أوردتها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن العلم بفش البضاعة المعروضة للبيع هو بما تفصل فيه محكمة الموضوع فتمت استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمه النقض به وكان الطاعن قد عجز عن إثبات بمصدر الشاي المضبوط بعد أن قرر أنه اشتراه من شخص لا يعرفه فاته لا على المحكمة أن هي افترضت عليه بالفش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة إذ من المقرر أن المسادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الفش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ نصت على أن العلم بالفش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعن مادام أنه من بين المشتغلين بالتجارة .

تلين رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١ س ٢٠ من ٧٤٦

الفصل الثالث

تسبیب الاحكام

٣٧٩ — استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفن على مجرد كونه من التجار — قصور .

✽ إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة اعتمدت في ثبوت علم المتهم بفن السمن الذي باعه بإضافة الدهن إليه على مجرد كونه من التجار الذين لا تخفى عليهم معرفة ادخال الدهن على السمن بطريقة شمه وتذوقه ومع ذلك لم يعن الحكم ببيان وجود تغير في رائحة السمن أو في طعمه مما يستطيع تاجر السمن أن يميزه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول بأنه — وهو تاجر — لم يخف عليه ما في السمن من مادة غريبة وأن هذا يشهد عليه بطمه بحصول الفن ، فذلك يعتبر قصورا في الحكم يميجه ويوجب نقضه .

(لمن رقم ٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٣٨/١٢/٥)

٣٨٠ — عدم بيان الحكم الدليل الذي استخلص منه ثبوت العلم بالفن — قصور .

✽ إذا كان الحكم قد ادان المتهم في واقعة أنه عرض للبيع زيت سمسم منشوشا مع عليه بفنشه ولم يقل في ذلك إلا أن « التومة ثابتة قبل المتهم بها هو ثابت بالمحضر المصحى من أنه انشاء تفتيش محل المتهم اخذت عينة من الزيت واتضح من نتيجة التحليل أنها تحتوى على ما يقرب من ١٠ ٪ من زيت بذرة القطن . وعقابه ينطبق على المسادتين المطلوبتين وعلى المسادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لوجود سوابق مماثلة آخرها سنة ١٩٤١ . . الخ » فإن هذا الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه إذ هو لم يتحدث بثنائا عن دليل ينيد العلم بالفن مع أن هذا العلم ركن من اركان الجريمة يجب أن يذكر في الحكم الدليل الذي استندت إليه المحكمة في القول به .

(لمن رقم ١٥٦٤ سنة ١٤ ق — جلسة ١٩٤٤/١١/٦)

٣٨١ — استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفن على مجرد كونه من التجار — قصور .

✽ إذا كان الظاهر من الحكم أنه ادان المتهم في جريمة عرض زيت

سجسم مفشوش للبيع مع علمه بغشه قد قال . « ان الفش ثابت من تقرير
المعمل الكيميائي الذي اثبت غش الزيت المضبوط باضافة زيت بذرة القطن
اليه بنسبة ١٥٪ وان علم المتهم بالفش مستفاد من كونه تاجرا يعرف زيت
بذرة القطن من زيت السمس برائحته وبذوقه ، وان مرانه المكتسب من
استغاله في التجارة يجعله قادرا على تمييز ذلك الفش » وذلك من غير
ان يعنى ببيان ما اذا كان الفش الحاصل قد نشأ عنه تغير في رائحة الزيت
او في مذاقه ممكن للانسان ادراكه بالحواس الطبيعية حتى يصح بناء
على ذلك ما قلناه من ان المتهم قد أمكنه تمييزه فهذا الحكم يكون قد جاء قاصراً
في بيان الأسباب .

(لمن رقم ١٥٨١ سنة ١٤ ق - جلسة ١١/٦/١٩٤٤)

٣٨٢ - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفش على أن له مصلحة من ذلك الفش - قصور .

* اذا قالت المحكمة بثبوت علم المتهم بأن اللبن الذي عرضه للبيع
مفشوش بناء على أن له مصلحة في ذلك الفش فهذا لا يكفي لان تحيل
عليه الادانة اذ القول بذلك ليس من شأنه ان حد ذاته ان يؤدي اليثبوت
تلك الحقيقة القانونية ، لان المتهم لم تكن تهمته انه هو الذي غش اللبن حتى
يصح في حقه القول بأنه فعل فعلته لتحقيق مصلحة له ، بل تهمته هي عرض
لبن مفشوش للبيع ، وهذه الفعلة يصح في العقل ان تكون المصلحة المبتغاة
منها لا للمتهم بها بل لغيره على حسابه هو ، وهذا لا يجوز معه القول على
الاطلاق ، ومن باب الامتناع ، بان للمتهم مصلحة من وراء بيع اللبن
مفشوشا مادام لم يتم الدليل على قيام تلك المصلحة بالعمل .

(لمن رقم ٥٩٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٤٥)

٣٨٢ - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفش على أن له مصلحة من ذلك الفش - قصور .

* ان القول على الاطلاق وبصفة عامة بان كل متعهد توريد لابد
يعلم بالغش الذي قد يكون في البضاعة التي يوردها ولو لم تكن من صنعه
بل جاعته من غيره دون ان يتصل بها مباشرة - هذا القول لا يستند الى
اي اساس من القانون ولا يتفق وحكم المنطق فان الفش قد يكون بطريقة
او كبنية لا يمكن معها للانسان كائنا من كان ، ان يدركه بحسه او بتمييزه .

واذن فلا يصح اعتبار مثل هذا القول - من غير بيان نسبة الغش وطريقته الخ - دليلاً كافياً لأن تقام عليه اية حقيقة من الحقائق القانونية .

(لمن رقم ١٢٩٧ سنة ١٥ ق - جلسة ١٩٢٥/١٠/٢٢)

٣٨٤ - عدم بيان الحكم الدليل الذي استخلص منه ثبوت العلم بالغش - قصور .

✳ إذا ادانت المحكمة المتهم في جنة عرضه للبيع لبناً مغشوشاً مع علمه بذلك على الرغم من تمسكه في دفاعه امامها بان عمله في المحل لا يتعدى الاعمال الكتابية ولا شأن له في بيع اللبن ، ولم تقل في حكمها عن علم المتهم بالغش سوى ان هذا العلم مفروض فيه لدرايته بالالبان واتجاره فيها ، فهذا ينهيا يكون قصوراً ، اذ ان ما ذكرته في صدد اثبات علمه بالغش لا يصلح رداً على ما دنع به من انتفاء علمه .

(لمن رقم ٢٢ سنة ١٧ ق - جلسة ١٩٢٧/١/١٤)

٣٨٥ - عدم الرد على دفاع المتهم بعدم علمه بالغش بما يفنده من واقم الأدلة المقدمة في الدعوى - قصور .

✳ إذا ادانت المحكمة الابتدائية المتهم في جريمة بيعه بنساً مغشوشاً باضافة مواد نشوية غريبة اليه بنسبة ٢٥ ٪ مع علمه بذلك ، ثم مع تمسك المتهم امام المحكمة الاستئنافية بان غش البن لم يقع منه بل وقع بغير علمه من الطحان في أثناء عملية الطحن وأنه لم يكن في مقدوره بكشف هذا الغش عند رد البن اليه بعد طحنه ، فانها ايدت الحكم الابتدائي دون ان تعنى بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقم الأدلة المقدمة في الدعوى لحكمها بذلك يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ٧٥٧ سنة ١٧ ق - جلسة ١٩٢٧/٣/١٠)

٣٨٦ - عدم بيان الحكم الدليل الذي استخلص منه ثبوت العلم بالغش - قصور .

✳ يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع ان تبين المحكمة فيه علم المتهم بالغش وتورد الدليل الذي استخلصت منه ثبوت هذا العلم . فاذا هي اكتفت في ذلك بقولها ان علم المتهم بالغش مستفاد

من ظروف الدعوى دون أن تذكر هذه الظروف ووجه استدلالها بها لتعرف مبلغ دلالتها في إثبات الحقيقة القانونية التى قالت بها ، فإن حكماً يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(لمن رقم ١٦٦٢ سنة ١٧ ق - جلسة ١٦/١٦/١٩٢٧)

٣٨٧ - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالغش على مجرد كونه من التجار - قصور .

* إذا كان الحكم قد استند في بيان علم المتهم بفساد المظجات المعروضة للبيع بوجود ميكروبات الفطوئ بها الى مجرد القول بأنه ، بحكم ممارسته لصناعة ما يعرضه في محله ومراسته عليها ، لا يخفى عليه ما يصيبها من فساد بسبب ما يضاف إليها من البان ، فإنه يكون قاصر البيان ، إذ أن ما ذكره في ذلك لا يكفى بذاته في مثل هذه الصورة لأن تستخلص منه الحقيقة القانونية التى قال بها .

(لمن رقم ٩٢٩ سنة ١٧ ق - جلسة ٧/١٠/١٩٢٧)

٣٨٨ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة الغش واقعة العرض أو قصد البيع .

* إذا كان الحكم الابتدائى الذى ادان المتهم في تهمة عرض صابون غير مطابق للمواصفات المنصوص عليها قانوناً للبيع والذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أثبت أن الصابون محل الدعوى ضبط لدى المتهم ، دون أن يتحدث من واقع الأدلة القائمة في الدعوى من واقعة عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع . فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

(لمن رقم ٣٧٥ سنة ١٩ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٢٩)

٣٨٩ - عدم رد الحكم على دفاع المتهم في قضايا غش الخل الثلاثة المسندة إليه باعتبار أنها واقعة واحدة - قصور .

* إذا رفعت ثلاث قضايا في وقت واحد على متهم واحد بأنه في كل قضية باع خلا مغشوشاً لمتهم آخر عرضه بدوره للبيع مع علمه بغشه ، فدفع المتهم بأنه لم يبيع لهؤلاء الآخرين بل كان يبيعه لزيد وزيد هو الذى باع الى كل منهم وطلب الحكم في القضايا جميعاً على أساس أنها واقعة واحدة ، فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع وأوقعت عقوبة في كل قضية فإن حكماً يكون متعيناً بالقصور متعيناً نقضه .

(لمن رقم ٣٣٦ سنة ٢٠ ق - جلسة ٢/٢/١٩٥٠)

٣٩٠ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في م ٣/٢ بعرض المتهم للبيع مياها غازية غير صالحة للاستهلاك الأدنى لأن بها رواسب معدنية غريبة .

* مادامت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم عرض للبيع مياها غازية غير صالحة للاستهلاك الأدنى نظراً لأن بها رواسب معدنية غريبة مما مفاده أنها ضارة بصحة الإنسان فإنه يكون من الواجب لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ على المتهم بها ، ويكون أدنى الغرامة الواجب الحكم بها هو عشرة جنيهات وتجب مصادرة هذه المياه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ٢٢٢ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/٨)

٣٩١ - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفش على مجرد كونه من التجار - قصور .

* إذا كان الدفاع عن المتهم ببسبب جبن مغشوش به ميكروب باسيلس كولى بكثرة تجعله غير صالح للأكل ، قد أشار في مرافعته إلى أن هذا الميكروب موجود في معدة الإنسان وفي كل كائن حي وأنه يتوالد في اللبن ، ومع ذلك ادانته المحكمة في هذه التهمة قائلة في صدد توافر ركن العلم لديه أن ذلك مستفاد من مزاولته لعملية الجبن في معمله ، الأمر الذي يجعله ذا مران كاف في معرفة الخبيث من الطيب فضلاً عن أن مصلحته من الفش ظاهرة - فذلك منها قصور ، إذ أن القول بالعلم بالفش بناء على مجرد المزاوله والمران لا يكفي في ثبوته ، والقول بأن للمتهم مصلحة من الفش لا يصح ما لم يتم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل .

(لمن رقم ٣٩٢ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/١٥)

٣٩٢ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة خدع المشتري عليه بالفش الحاصل في البضاعة وإرادته ادخال هذا الفش على المتعاقدين معه .

انه لما كانت جريمة خدع المشتري هي من الجرائم العمدية التي يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو علمه بالفش الحاصل في البضاعة ، وإرادته ادخال هذا الفش على المتعاقدين معه ، فإن الحكم إذا كان لم يتحدث مطلقاً عن توافر ذلك الركن المعنوي وكان قد سأل الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضاً على اعتبار أن اللبن في ذاته

مفتشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله ، ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه يكون قاصرا محببا متعينا نقضه ،

بطعن رقم ١١٠٧ سنة ٢٠ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٥٠

٣٩٣ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة غش الشراب ماهية الرواسب التي وجدت به واثرها عليه وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال .

* أنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت فيما نصت عليه على عقاب كل من عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان مع علمه بنقصه أو فساده . فإنه إذا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها ماهية الرواسب التي قالت بوجودها بالمياه الغازية محل الدعوى وسببها واثرها على هذه المياه المعروضة للبيع وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال ، كان حكمها قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه ، إذ أن استظهار ذلك كله لازم لإمكان القول بتوافر أركان جريمة غش الشراب .

بطعن رقم ١٢٢٨ سنة ٢٠ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٥٠

٣٩٤ - عدم بيان الحكم الدليل الذي استخلص منه ثبوت العلم بالغش - قصور .

* لما كان العلم بالغش ركنا من أركان جريمة بيع البضاعة مع علم المتهم بفشها فإنه يجب على المحكمة أن تبين في حكمها الدليل الذي استندت إليه في القول بثبوتها ، فإذا هي ادعت المتهم في جريمة بيع فلفل مفتشوش باضافة عناصر غريبة إليه دون أن تبين الأدلة التي اعتمدت عليها في القول بأن المتهم هو الذي قام باضافة العناصر الغريبة أو أنه كان يعلم بامرها - فإن حكمها يكون قاصرا واجبا نقضه .

بطعن رقم ١٧٤٥ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/١/١٩٥١

٣٩٥ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة غش الشراب ماهية الرواسب التي وجدت به واثرها عليه وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال .

* إذا كان الحكم قد دان المتهم في جريمة بيعه وعرضه للبيع حلوى

مفتوشة باضافة مواد ملونة ضارة بالصحة اليها مع علمه بذلك مستندا في ذلك الى ضبط زجاجة بها مادة ملونة داخل دولاب بمعمل المتهم لم يبين المتهم مصدرها ، دون ان يستظهر ان المتهم قد استخدم تلك المادة الملونة في صنع الحلوى ، ونوع الفش باضافة المادة الملونة وآثره في الاضرار بالصحة — فانه يكون قاصرا واجبا نقضه .

(طعن رقم ١٨١٤ سنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٥١/١/٢٥)

٣٩٦ — وجوب استظهار الحكم بالإدانة ركن العلم بالفش علما واقعيًا .

* ان جريمة بيع فول مفتوش باضافة بعض الثواب الىه لا تقوم الا بتوافر ركن علم الجاني بالفش علما واقعيًا . فاذا كان الحكم قد افترض قيام العلم من التزام المتهم بتوريد الفول من غير ان يقيم الدليل على تحقق هذا العلم في الواقع ولم يحقق دفاع المتهم من ان شخصا آخر غيره هو الذي قام بتوريد هذا الفول دون ان يعلم بحقيقة أمره — فانه يكون قاصرا متعمنا نقضه .

(طعن رقم ٢٢٥ سنة ٢١ ق — جلسة ١٩٥١/١٠/١٥)

٣٩٧ — استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفش على مجرد كونه من التجار — قصور .

* اذا كانت المحكمة حين عرضت لعلم الطاعن « تاجر زيوت » بفش زيت القرطم الذي عرضه للبيع بعد اضافة زيت القطن اليه قد اقتصرت على قولها ان هذا العلم مستفاد من كون المتهم تاجر زيوت فهو يعرف الزيوت المختلفة من الوانها ورائحتها كما يعرف المخلوط منها وغير المخلوط ، وان الخلط لا يستفيد منه احد سواه ، ولم تبين ما اذا كان الفش الذي وقع قد نشأ عنه تغيير في لون الزيت او رائحته حتى يمكن القول بادراك المتهم له لما ذكرته من خبرته المستفادة من مجرد تجارته في الزيوت — فهذا تصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٨٦ سنة ٢١ ق — جلسة ١٩٥١/١١/١٩)

٣٩٨ — وجوب استظهار الحكم بالإدانة ركن العلم بالفش علما واقعيًا .

* اذا كانت المحكمة قد ادانت متهمين بانهما غشا اللبن المورد منهما

لأحد المستشفيات بإضافة الماء اليه مع علمها بذلك ، لم يستظهر ركن العلم بالفش لدى أحدهما ولم تورد من الأدلة على ثبوته قبل الآخر الا قولها بان هذا الفش كان وليد عمل ايجابي منه . ولم تقل عن دفاعه بانتطاق صلتها باللبن لتنازله عن عقد التوريد الى المتهم الأول الا ان هذا الاتفاق الخاسر بينهما لا اثر له في نفي المسؤولية عن المتنازل عن عقد التوريد مما لا يصلح لمساpectه جنائيا عن هذه الجريمة التي لا يكفى فيها ان يكون هو المتماقد أصلا بل لابد من ان يثبت ان له دخلا فيها وقع من المتنازل اليه وان العمل الذي وقع به الفش كان بالاتفاق فيما بينهما - فهذا الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(لمن رقم ٣٨٣ سنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٥١)

٣٩٩ - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفش على مجرد كونه من التجار - قصور .

* اذا كانت المحكمة قد ادانت المتهم في عرض خل مفشوش للبيع ولم تبين في حكمها ما اذا كان الفش الذي اشارت اليه قد نشأ عنه تغير في الرائحة او في المذاق ممكن ادراكه بالحواس الطبيعية حتى كان يصح ما قائلته عنه من انه لا يخفى على محترف مثله ، فان حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(لمن رقم ١٥٩٨ سنة ٢١ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٥٢)

٤٠٠ - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفش على مجرد كونه من التجار - قصور .

* اذا كان الحكم الذي ادان المتهم بعرض خل احمر للبيع حالة كونه فاسداً قد اكتفى في اثبات علم المتهم بالفش بقوله انه لا شك يعلم ان الخل مفشوش لخبرته وكثرة تجاربه في تجارة الخل دون ان يبين ما اذا كان فساد الخل لوجود الرواسب التي ابان عنها التحليل من الممكن للمتهم ادراكه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول بعلمه به لخبرته وتجاربه ، فانه يكون حكماً قاصراً متعيناً نقضه .

(لمن رقم ٤٨٥ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٥٢)

٤٠١ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة. ركن العلم بالفش علماً واقعياً .

* اذا كان الحكم قد ادان المتهم في جريمة بيعه وعرضه للبيع مياهاً

غازية فاسدة لوجود رواسب غريبة بها مع علمه بذلك واقتصر على القول بأنه « ثبت من التحليل أن المياه الغازية فاسدة » دون أن يبين ماهية هذا الفساد وأن الطامن عالما به - فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(طنن رقم ١١٠١ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٠٢/١٢/٢٢)

٤٠٢ - وجوب استظهار الحكم بالادانة ركن العلم بالفش علما واقعيا .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه قد قال في صدد التدليل على توفر ركن علم المتهم بالفش « وحيث ان الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف اليها أن علم المتهم بالفش واضح من ارتفاع نسبة السوس في الفول وهو من الظواهر التي لا تخفى على العيين المجردة للانسان المعادي ، ومن باب أولى يكون المتهم بها مؤكداً وهو تاجر يتعامل في المسواد الغذائية » ، وكان الثابت بالحكم أن نسبة الشوائب والسوس في الفول موضوع التهمة هي ستة وربع في المائة ، وأن النسبة المسموح بها حسب المعقد الذي ورد تنفيذاً له هي خمسة في المائة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد اقتصر في التحديث عن الطامن على العبارة الآتية « وحيث انه بالنسبة للمتهم الأول (الطامن) فباعتباره مورداً مسئول عما يورده » - متى كان ذلك فان ما أورده الحكم المطعون فيه دليلاً على توفر ركن العلم ، لا يتوافر فيه الدليل على أن الطامن هو الذي ارتكب فعل الفش ، ولا انه اذ ورد القول كان يعلم بفساده ، مما يجعل الحكم قاصر البيان واجبا نقضه .

(طنن رقم ١٢٢٢ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٠٢/١/٢٧)

٤٠٢ - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفش على أن له مصلحة من ذلك الفش - قصور .

✽ متى كان دفاع المتهم ببيع جبن مغشوش قد قام على انه اشترى الجبن في صفائح مغلقة من متهم آخر قضى بادانته ، وكان الحكم قد قال في اثبات علمه بالفش انه هو المتعهد بالتوريد وأنه يعلم بالفش لأنه تاجر يهيم الفش ولا يعنيه ادعاؤه بشراء الجبن من آخر لأنه صاحب المصلحة في ربح الفرق بين ثمن الجبن المغشوش من الجبن غير المغشوش - فان ما تاله الحكم لا يكفي لتفنيذ دفاع المتهم واثبات علمه علما واقعيا بهذا الفش .

(طنن رقم ١٢٦٦ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٠٢/٢/١٠)

٤٠٤ - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفسخ على مجرد كونه من التجار - قصور .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجريمة عرضه للبيع مياه غازية مفسوشة وضارة بصحة الإنسان مع علمه بذلك مستندا في إثبات علمه بوجود الرواسب فيها على تقرير التحليل وعلى خبرته وتخصصه في صناعة المياه الغازية : دون أن يبين ماهية هذه الرواسب وما إذا كان يمكن للطاعن أن يدركها بحواسه الطبيعية حتى يصح القول في حقه أنه يستطيع بخبرته وتخصصه في الصناعة ادراك وجودها ، فإنه يكون مختصرا عن بيان توافر عناصر الجريمة متعيينا نقضه .

(لمن رقم ١٢٦١ سنة ٢٢ في - جلسة ١٩٥٢/٢/١)

٤٠٥ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة غشى الشراب ماهية الرواسب التي وجدت به وإثرا عليه وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال .

* أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تتطلب علم المتهم بفساد المادة التي يعرضها للبيع علما واقعيا لا مفترضا ، فإذا كان الحكم المطعون فيه حين إدان الطاعن في جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها صالحة للاستهلاك الآدمي مع علمه بذلك لم يستظهر هذا العلم الواقعي بعدم صلاحية تلك المياه للاستهلاك بل دلت على عدم الصلاحية بما ظهر من التحليل البكتريولوجي من وجود كمية من البكتريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ماهية هذه البكتريا وسبب زيادتها عن النسبة التي قال بها أنه مسموح بها ولم يبين المصدر الذي استند إليه في هذا التحديد ، لهذا منه قصور يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٥٤ سنة ٢٢ في - جلسة ١٩٥٢/٥/١٢)

٤٠٦ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة خدع المشتري عليه بالفسخ الحاصل في البضاعة وإرادته ادخال هذا الفسخ على المتعاقد معه .

* أن جريمة خدع المشتري النصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ هي من الجرائم المعدية التي يشترط لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم وهو علمه بالفسخ الحاصل في البضاعة ، وأنه تعمد ادخال هذا الفسخ على المتعاقد معه . وأن (م - ١٢)

فمضى كان الحكم لم يتلخص من لفظ الركن من أركان الجريمة مع لزوم استظهاره للقول بقيام مسئولية الطاعن عنها ، وكان الحكم أيضا لم يتحدث مطلقا عن علم الطاعن بالفش حتى يمكن تطبيق المادة الثانية من القانون المذكور على الواقعة ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٢٨٢ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٧/١٩٥٣)

٤٠٧ - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفش على مجرد كونه من التجار - قصور .

* متى كانت المحكمة إذ دانت المتهم في جريمة غش حين قد استندت في اثبات علمه بالفش على خبرته وتغير خاصية الجبن دون أن تعرض لمناقشة دفعه من أنه اشترى هذا الجبن في محل مغلقة وتبستحي مبلغ حيلة هذا الدفاع وتأثيره في التهمة ، فإن حكمها يكون قاصرا البيان منطويا على الإخلال بحق المتهم في الدفاع .

(لمن رقم ٢٤٥٤ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٤/١٩٥٤)

٤٠٨ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة خدع المشترى عليه بالفش الحاصل في البضاعة وإرادته إخلال بهذا الفش على المتعاقد معه .

* إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - التي دين المتهم بتمتصاها - تنص على معاقبة كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأي طريقة من الطرق في أحد الأمور التي عدتها ومنها حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نائمة ، وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها ، ومؤدى هذا النص أن يكون المتعاقد عالما بالنقص أو بالفش الذي أدخله أو يحاول إدخاله على المتعاقد الآخر عليها حقيقة واتبعيا يبرر وجوب المشرع لمعلله بأنه « خدع أو شرع في أن يخدع » فإذا كان دفاع المتهم يقوم على أنه عهد الآخر ببيع الجبن في مقابلته الخاصة بعيدا عنه ودون إشراف منه عليها وأن يورد الجبن نيابة عنه للمتعاقد الآخر معه ، وكان ما قاله الحكم للتدليل على ثبوت علم الطاعن بالفش الموجود في الجبن قد بني على الافتراض والتخمين ولم يدعم بوقائع معينة تؤدي إلى إلهاء العلم الواقعة ، فإن الحكم يكون قاصرا واجبا نقضه .

(لمن رقم ٩ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٥٤)

٤٠٩ - استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالفش على مجرد كونه من التجار - قصور .

* إذا كان الحكم اذ عرض لعلم الطاعن بالفش قال « وحيث ان الحاضر عن المتهم قرر بجلسة اليوم ان ركن العلم غير متوفر لدى المتهم وهو دفاع مردود بأن المتهم يمارس تجارة الملوحة ويضيف اليها الفلفل ومواد اخرى ملونة لا تشابه المواد المذكورة بالقانون فهو على علم بهذه المواد وبذلك يكون ركن العلم متوافراً لديه » وكان الثابت من الحكم ان الطاعن تاجر بقالة لا ملوحة ولم يبين الحكم كيف خلص الى ان الطاعن هو الذي اضاف بنفسه المواد الملونة الى الفلفل الاحمر ولم يرد على شهادة مقدمة منه دالة على شرائه المادة المضبوطة بسعر يزيد على سعر الفلفل الاحمر . فان الحكم يكون قاصراً في البيان تصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

بلعن رقم ٢٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١١٩٥٥/٢/٢١

٤١٠ - وجوب استظهار الحكم بالادانة في جريمة خدع المشتري عليه بالفش الحاصل في البضاعة وارادته ادخال هذا الفش على المتعاقب معه .

* ان جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤١ بشأن منع الفش والتدليس هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي ، وهو علم المتهم بالفش الحاصل في الشيء المتفق على بيعه وانه تعمد ادخال هذا الفش على المشتري . واذا كان الحكم قد قال « ان التاجر ملزم بحكم مهنته ان يضمن حالة بضائعه التي يضمها في محله او التي يتعهد بتوريدها للغير ، وان تكون متمشية مع حقيقتها ولذلك فالتاجر ملزم للتحقق من صحة صفات بضائعه ومعرفة حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل ان يسلمها للجهاور او لميله ... وانه يكتفى لقيام جريمة الفش تسليم بضائع مختلفة عن البضائع التي اتفق عليها » فان هذا الذي ذكره الحكم لا يؤدي الى ثبوت علم المتهم بالفش ومن ثم يكون الحكم قاصراً تصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

بلعن رقم ١١٢٥ سنة ٢٤ ق - جلسة ١١٩٥٥/٢/٢١

٤١١ - افتراض العلم بالفش بالنسبة للمستغلين بالتجارة والباعة المتجولين بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، عدم تحديث الحكم عن ركن العلم بالفش في واقعة يحكمها القانون المذكور - لا عيب .

* انه بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ اصبح العلم بالفش

مفتوحاً للفتحة للمستقلين بالتجارة وللباعة المتجولين ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحذره عن ركن العلم واثبات توغره لدى المتهم ما دام من بينهم .

(طن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ . جلسة ١٩٥٧/٦/٢ من ٨ من ٥٨١)

(وطن رقم ١١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ من ٩ من ٧٢٧)

٤١٢ - قول المتهم انه مصرح له بصنع الحلوى التى يدخل اللبن ضمن عناصرها وان ضبط اللبن كان بداخل المعمل ولم يكن معروضا للبيع - دفاع جوهرى - اغفال الرد عليه - قصور .

* اذا كان يبين من مرافعة الدفاع ومناقشة الشاهد ان دفاع المتهم كان يقوم على انه يشتغل بعمل الحلوى ومصرح له بصنع انواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها وان ضبط اللبن بالحالة التى كان عليها انما حصل بداخل المعمل - ولم يكن معروضا للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع اقتصر الحكم على مجرد القول بان اللبن كان معروضا للبيع دون ان تعرض المحكمة لما ابداه الدفاع وتبدى رأيها فيه ، وكان هذا الدفاع جوهرى من شأنه - لو صح - ان يؤثر فى مركز المتهم من الاتهام ، فان الحكم يكون مميبا بقصور البيان متعينا نقضه .

(طن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ . جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ من ١١ من ١٥١٢)

(وطن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ من ١٢ من ١٥١٢)

٤١٣ - عرض زيت غير مطابق للمواصفات للبيع - التزام المحكمة ببيان المواصفات التى خولفت وعلم المتهم بها - اغفال ذلك - قصور .

* اذا كانت التهمة المسندة الى المتهم هى انه عرض للبيع زيتا غير مطابق للمواصفات المقررة قانونا مع علمه بذلك ، فانه كان لزاما على المحكمة ان تبين المواصفات التى خولفت وعلم المتهم بها والتى أسس عليها الحكم مسئولية هذا الأخير - واغفال الحكم لهذا العنصر الجوهرى ، الذى عليه يتوقف الفصل فى المسئولية الجنائية ، مما يعيب الحكم بالقصور .

(طن رقم ٢٠٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٥/١ من ١٢ من ١٥١٢)

٤١٤ - جريمة - غش - عقوبة - قانون - حكم - تسببيه .

* تعاقب المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - على بيع المواد المغشوشة او الفاسدة

أو عرضها للبيع . بينما تعاقب المادة الثالثة من القانون المذكور على مجرد احرار هذه الموالد . وقد فرقت المادة الثانية بين حالتين : اولاهما — أن يكون المبيع أو المعروض للبيع شيئاً من المواد المغشوشة أو الفاسدة : وثانيهما — أن تكون تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الانسان أو الحيوان . ونصت الفقرة الأولى من المادة المذكورة على معاقبة الجاني في الحالة الأولى بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بلحدي هاتين العقوبتين كما نصت الفقرة الثانية على معاقبة الجاني في الحالة الثانية بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهًا أو باحدى هاتين العقوبتين . ومناط توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية أن تكون المادة المعروضة للبيع مغشوشة أو فاسدة وضارة بصحة الانسان أو الحيوان . ولما كان لا يبين من تقرير التحليل أن « الصلصة » التي عرضها المطعمون ضده للبيع غير صالحة للاستهلاك الآدمي وضارة بصحة الانسان ، لأن كل ما ورد بالتقرير عنها انها فاسدة لاجابية الضغط ولوجود صدا بداخلها ولتغير خواصها الطبيعية وهي أمور أن دلت على فسادها فانها غير واضحة الدلالة في انها مما يضر بصحة الانسان أو الحيوان . وكانت المحكمة قد اوقعت العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى بقدر ما تحقق لها وهو فساد المادة المضبوطة فإن حكمها يكون متفقاً وصحيح القانون .

(طعن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ٢٢ ص ١٩٧٩)

٤١٥ — غش — جريمة — قرينة قانونية — قانون — حكم — تسببه .

* لا يكفى لادانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بنفسه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بنفسه . ولا يقدح في ذلك أن الشارع قد انشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقوانين رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — بشأن جمع الغش والتدليس — حين افترض العلم بالغش أو بالفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادئ ذي بدء صلة المتهم بفعل الغش بموضوع الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة اليه لجرد أنه هو الملتزم بتوريد اللبن للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أنه كان عالماً بنفسه قبل توريده فانه يكون قد انطوى على تصور يعفيه مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥ من ٢٢ ص ١١٠٢٤)

٤١٦ - مؤدى التعديل الذى اخذله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون ٨ لسنة ١٩٤١ بقم التعليس والغش أن المشرع اعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى جريته المخالفة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٨ لسنة ١٩٤١ - مجانبة الحكم هذا النظر - مخالفة للقانون تستوجب نقضه .

✽ نص انقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - الذى صدر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ بقم التعليس والغش والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ١٠ يوليه سنة ١٩٦١ - فى المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتى : « ويفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » . كما نص فى المادة الثانية على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار إليه الآتى : « يجب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة » . ومؤدى هذا التعديل أن المشرع اعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . ولة الاعفاء أن التاجر الذى يراعى واجب الذمة فى معاملاته هو ضحية لصائع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة الى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفترة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقاً لسيان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة ، فإن الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون بأعماله نصاً لا وجود له مما يعيبه ويوجب نقضه .

(لمن رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ فى جلسة ١٩٦٤/٦/١٠ ص ١٥ ص ١٢٧)

٤١٧ - اعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن جريمة الغش - شرطه .

✽ مؤدى التعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ بقم التعليس والغش بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ -

ان المشرع اعفى الفاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى اثبتت انه لا يعلم بغش أو نساد المواد التي يعرضها للبيع واثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . ولما كان الحكم المطعون فيه استند الى مجرد القرينة القانونية التي كان قد افترضها الشارع بالعلم بالغش أو بالنسب اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين دون ان يتنبه الى اثر التعديل في عدم الاعتداد بهذه القرينة ، وكان دفاع الطاعن قد قام على عدم علمه بالغش تأسيسا على انه اشترى الصليون المضبوط جيلة وهو في صناديقه المخلقة من احدى شركات القطاع العام ثم باعه بحالته الى من ضبط هذا الصابون في محله ، ودلل على ذلك بالاستندات التي قدمها ، وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة ان تنقصه وتقول كنهها فيه اذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه ان يتغير وجه الرأي في الدعوى — اها وهي لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(بلن رقم ١١٨١ لسنة ٢٦ قـ - جلسة ١٩٦٦/١-٢٤ س ١٧ من ١١٠٠٢)

٤١٨ - الغش والشروع فيه - ماهيته .

❖ المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ في شأن قمع الغش والتدليس على ما يبين من نصوصها ومن مراجعة المذكرة الايضاحية للقانون تتناول صور الغش أو الشروع فيه الذي يقع بغش تزيف في البضاعة نفسها مما يندرج تحت احكام المادة الثانية من القانون ذاته ، الذي فوض في مادته السادسة - في سبيل ضمان تنفيذ احكامه على الوجه الاكمل وبما يتفق ووسائل العلم والكشف الحديث - السلطة التنفيذية في اصدار مراسيم أو قرارات وزارية ببيان قواعد وشروط التعبئة أو الحفظ أو النقل أو التسمية وتحديد الكيفية التي تكتب بها البيانات على العبوات ، ثم بينت هذه المادة في فقرتها الأخيرة العقوبة التي يلزم توقيعها في حالة مخالفة احكام تلك المراسيم والقرارات . وقد اعملت تلك السلطة ذلك الحق واضدرت في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ مرسوما في شأن مواصفات التوابل وبنيتها الشمع والكراوية وقضى في المادة الرابعة منه بوجوب وضع اسم التابل ومنتجه او مجهزة وعنوانه على العبوات ، ثم اصدر وزير التجارة القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان كيفية كتابة تلك البيانات . وحظر كل من الرسوم والغزاز استيراد توابل او بيعها او عرضها للبيع او حيازتها بقصد البيع الا اذا كانت مطابقة لاحكامها . ولما كانت النيابة العامة - وقد اسست على الواقعة المسندة الى التهم وصف شروعه في خدع المتعامل معه في ذاتية البضاعة وذلك بعرضه للبيع شعرا على انه كراوية - قد كلفتها الحضور لحاكمته - على ما يبين من ورقه التكليف بالحضور - بالتحاور رقم ١٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس لارتكابه جريمة غش وتوكل

مما يدخل في الفش الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المطبق ومن بينها الحالة التي طلبت النيابة العامة محاكمة الطعمون ضده من أجلها - استنادا الى الواقعة الثابتة بأوراق الدعوى والتي طرحت بالفعل على المحكمة ، فان محكمة اول درجة وقد تصرت الفش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التي تفيد حصول تزيف بالبضاعة نفسها دون غيره من الصور الواردة بالقانون ذاته واتخذت من ذلك ومما ورد بطلب التكليف بالحضور من اجبال لبيان التهمة تكوة للقضاء بالبراءة تكون قد اخطت في تطبيقه وفي تأويله مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه والاحالة ،

بلنن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٦ ق . ٠ جلسة ١٩٦٦/١١/٧ من ١٧ ص ١١٠٧٦

٤١٩ - فش - حكم - تسبيبه - تسبيبه غير معيب .

* الفى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ المخالفة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفش ، ونصت المادة الثانية من القانون الاخير المعدلة بالقانونين الرقميين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على ان العلم بالفش والفساد يفترض اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة او من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات ان الطاعن لم يرشد عن مقر الشركة البائعة المدون بفاتورة الشراء المقدمة منه ولم يهدد مندوب الشرطة الى ذلك المقرر بل تبين له ان هذه الشركة وهبة وليس لها وجود فعلي ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة في اى من مرحلتى التقاضى على ما هو ثابت من محاضر جلسات المحاكمة اجراء تحقيق في هذا الصدد ، ومن ثم فلا يتبل منه ان ينعى عليها تمولدها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ، وبالتالي فلا جناح على الحكم اذا انتهى الى افتراض علم الطاعن بالفش لعدم اثباته مصدر المواد موضوع الجريمة .

بلنن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٧ ق . ٠ جلسة ١٩٦٧/٤/٤ من ١٨ ص ١٥٠١

٤٢٠ - فش - قانون - قرائن - حكم - تسبيبه - تسبيبه معيب .

* لا يكفى لادانة المتهم في جريمة صنع وعرض جبن مفسوش للبيع مع علمه بفشحه وفساده ان يثبت ان الجبن قد صنع او عرض في بميله بل لا بد ان يثبت انه هو الذى ارتكب فعل الفش او ان يكون قد صنع

الجبين مع علمه بفشه وفساده . ولا يتدح في ذلك القرينة التي انشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن جمع النش والتطليس والتي افترض بها العلم بالنش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائنين . إذ هي قرينة غلبة لاثبات العكس وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس ذلك الركن المعنوي في جنحة النش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره حتها للعقاب . وإذ لم يلفتت الحكم إلى ما ساقته الطاعن اثباتا لحسن نيته بتقصيه والأدلاء بكلية فيه . فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه والإحالة .

(لمن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٩ / ١١ / ١٨ من ١٨ ص ١٨٥٧)

٤٢١ - طلب إعادة التحليل - عدم التزام المحكمة بإجابهه -

شرط ذلك ؟

* لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم أجابتها الطاعن إلى طلب إعادة التحليل الذي اطمانت إلى نتيجته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها ضرورة لاتخاذ هذا الاجراء .

(لمن رقم ١٧٧٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨ / ١١ / ١٨ من ١٩ ص ١٩٨٨)

٤٢٢ - اتهام الشخص بتهمة غش المواد الغذائية - ثبوت أنه حسن

النية - وجوب القضاء عليه بعقوبة المخالفة ومصادرة المواد الغذائية المغشوشة .

* مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، أن السارح حرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاتبه عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوبا بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ، وأن نفى عن المتهم غش الزيت موضوع التهمة إلا أنه اثبت في حقه أنه عرض للبيع زيتا تبين أنه مغشوش مما تقوم به المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سالف الذكر ، وكلن الحكم فوق ذلك قد أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨ / ١١ / ٢٢ من ١٩ ص ٩٩٠ - ٩٩١)

٢٢٢ - دفاع المتهم في جريمة الغش (غش اللبن) - دفاع جوهرى
يجب على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بما يفنده - فإن لم تفعل - قصور .

* إذا كان الطاعن قد نفى عليه بالغش وقرر انه لم يكن المشرف على حلب الأبتار المغشوشة وأن اشرافه على مركز تربية الأبتار هو اشراف ادارى فقط ، وحدد المشرف على حلب هذه الإلبن وطلب في مذكرته التى تقدمت الى محكمة الموضوع ضم سجل المركز تحقيقاً لدفاعه ، وذلك على ما يبين من المفردات المضمومة ، وكان الحكم قد قضى بادانته تأسيساً على ان علمه بالغش ثابت من كونه المنتج للبن المغشوش ، وأن افعال المركز تتم تحت اشرافه المباشر وعلمه اليقيني ، دون أن يبين المصدر الذى استقى منه تحديد اختصاص الطاعن ومدى اشرافه على أعمال المركز ، وهو ما ليس له أصل ثابت بالأوراق ، ودون أن يجيبه الى طلب ضم سجل المركز تحقيقاً لدفاعه ، وهو دفاع جوهرى مؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة ان تحصنه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والاعتور في التسبيب .

(طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٩٩/١٠/٦ من ٢٠ ص ١١٠٢)

٢٢٤ - مثال لدفاع جوهرى يتعين الرد عليه في جريمة صنع وعرض جبن مغشوش للبيع .

* متى كان يبين من مراقبة الدفاع ان المتهم ينازع في قيامه بغش الجبن وعرضه للبيع اذ جرى دفاعه بأن هذا الجبن كان بالفعل في دور الأعداد والتحضير وتحت المراقبة ولم يكن قد نضج بعد مما سبب نقص المواد الصلبة به كما أنه لم يكن معروفاً للبيع بالمعمل لأنه لا يباع فيه وإنما يرسل الى مقر الشركة لبيعه بعد مضي حوالى الشهرين . وكان يبين مما اثبتته الحكم انه عرض لهذا الدفاع في شقه الخاص بغش الجبن وأطرحه استناداً الى أن الثابت من شهادة محرر المحضر التى ادلى بها أمام محكمة أول درجة ان سبب انخفاض نسبة المواد الصلبة في الجبن المضبوط يرجع الى نقص في الدسم أو اضافة مادة أخرى اليه ولم يعرض للشق الثانى الخاص بواقعه عدم عرض الجبن المضبوط للبيع وقت ضبطه بمعمل الطاعن . ولما كان دفاع الطاعن في خصوص واقعة العرض للبيع أو قصد البيع يعد دفاعاً جوهرياً فإنه كان يتعين على المحكمة ان تعمل على تحقيقه أو ان ترد عليه بما يفنده أما وهى لم تفعل واقتصرت في حكمها على القول بأن الجبن كان معروضاً للبيع دون أن تورد الاعتبارات التى استخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان ،

(طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٩٩/١٢/٥ من ٢٢ ص ٦٨٧)

٢٥ — عدم بيان الحكم النسب المقررة قانونا للعناصر الداخلة في تركيب الجبن وتلك التي وجدت بالفعل في الجبن المضبوط — قصور —
علة ذلك ؟ قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ .

* متى كان الحكم لم يستظهر نوع الجبن المضبوط من بين الخمسة الأنواع المبينة في المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كما يوضح النسب المقررة قانونا للعناصر الداخلة في تركيبه والنسب التي وجدت بالفعل في الجبن المضبوط من واقع تقرير معامل التحليل مع ضرورة ايراد هذا البيان في الحكم حتى يتسنى لمحنة النقض ان تراقب صحة تطبيق التائون على الواقعة كما صار اثباتها به ولذا فان الحكم يكون مشوبا بالقصور الذي يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٩٩ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٢/٥/١٩٧١ من ٢٢ من ١٩٨٧)

٢٦ — نفي الطاعن ارتكابه الفش او علمه به — على اساس ان عملية انتاج اللبن يتولاها رئيس الانتاج — دفاع جوهرى — ادانة الطاعن — دون استظهار اختصاصه ومدى اشرافه وعلمه اليقيني بالفش — ودون تحقيق دفاعه الجوهري — خطأ — مثال .

* متى كان الطاعن قد نفي ارتكابه لفعل الفش وعلمه به وتقرر انه يشرف اداريا فقط على الشركة المنتجة دون تدخل في عملية انتاج اللبن الموكول امرها الى رئيس الانتاج بالشركة — والذي سباه بالحضر — وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانته دون ان يبين اختصاص الطاعن ومدى اشرافه وعلمه اليقيني بالفش ولم يحقق دفاعه رغم انه جوهرى ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة ان تمحصه لتتف على مبلغ صحته او ترد عليه بما يبرر رفضه . اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب .

(لمن رقم ١٣١٤ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٣/١/١٩٧٢ من ٢٢ من ١١٠٨)

٢٧ — غش — قانون — العقوبة الأشد — الأساس في ذلك .

* لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ — بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على انه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتها نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون المطبق على واقعة الدعوى بنصوص قانون جمع الغش والتليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

انه وان كان كل منها بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مفسوشة للبيع موضوع الدعوى المطروحة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن وجوب مصادرة المصاد موضوع الجريمة : الا انه وقد نص القاتون الأخير في الفقرة الأولى من المادة العاشرة منه على انه يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه فان العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقا لما تقتضيه المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سلفة البيان — لما كان ذلك — وكان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده انه سبق الحكم عليه في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٧ من محكمة الجناح المستأنفة بالفيوم حضوريا بالحبس شهر مع الشغل بالنسبة « لفش لبن » في القضية رقم ٢٥٨٨ لسنة ١٩٦٦ جنح بندر الفيوم فانه يعتبر عائدا طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات لارتكابه جريمة غش لبن في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ موضوع الدعوى المطروحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور ، مما لا يجوز معه للمحكمة توقيع عقوبة الغرامة . واذا وقع الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة بدلا من عقوبة الحبس المحكوم بها من محكمة أول درجة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

(لمن رقم ٣١٦ لسنة ٥٠ في ٠ جلسة ١٩٧٢/١/٢٠ من ٢٦ من ١٣٢٢)

٢٢٨ — صنع الجبن في معمل المتهم لا يكفي لادانته في جريمة صنع جبن مفسوش مع علمه بفششه — لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بفششه — تمسك الطاعن بانتفاء علمه بالغش — عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهرى بالرد يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

* لا يكفي لادانة المتهم في جريمة صنع جبن مفسوش مع علمه بفششه أن يثبت أن الجبن قد صنع في معمله ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بفششه ، ولما كان الطاعن قد تمسك بانتفاء علمه بالغش وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن لهذا الدفاع أصلا وبالتالي لم يتناوله بالرد عليه على الرغم من جوهريته إذا لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة .

(لمن رقم ١١٥٨ لسنة ٢٢ في ٠ جلسة ١٩٧٢/١١/٥ من ٢٣ من ١٣٢٥)

٤٢٩ - نفى الحكم اتجاه ارادة المتهم الى الغش في عقد التوريد مع علمه بذلك - وادانته - في الوقت ذاته - بجريمة بيع لبن مغشوش مع علمه بالغش أخذاً بالقرينة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - لا تناقض .

* من المقرر ان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، ومتى كان ما خلص اليه الحكم المطعون فيه من عدم قيام دليل على اتجاه ارادة المتهم الى احداث الغش في عقد التوريد مع علمه بذلك لا يتعارض البتة مع توافر أركان جريمة بيع اللبن المغشوش مع علمه بالغش الذى استقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ، فان ما تنعيه الطاعنة على الحكم بالتناقض يكون في غير محله .

(لمن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١/٨ ص ٢٤ مر ١٦١)

٤٣٠ - حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان للبيع وذلك اعمالاً لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ - بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون .

* البين من مقارنة نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وان كان كل منهما قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، الا أنه وقد حظر القانونين الآخر في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الاحوال المنصوص عليها فيه ، فان العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقتضيه المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان من وجوب تطبيق العقوبة الأشد المنصوص عليها في أى قانون آخر دون غيرها ، مما لا يجوز معه للمحكمة ان تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التى توقعها على مرتكب تلك الجريمة . واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالنشاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة .

(لمن رقم ٤١٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١/١٧ ص ٢٤ مر ١٧٥)

٤٣١ - اقتصار الحكم الاستثنائي على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من غش الشاي بخلطه وتعديله العقوبة دون النظر في مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ الذي يجرم خلط الشاي على الواقعة - رغم نصه على عقوبة تزيد في حدها الأدنى على العقوبة الواقعة - خطأ في تطبيق القانون .

✽ إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت التهمة استنادا الى أن الشاي المضبوط لدى المتهم مفسوش باضائة مواد غريبة اليه ، كما قضى بتعديل العقوبة الى حبس المدهم شهرا مع انفسل ، دون أن ينظر في مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ على الواقعة المسببة ذاتها وهى عرضه للبيع شاي مخلوطا ، مع انه ينص على عقوبة تزيد في حدها الأدنى على العقوبة التى وقعت على المتهم - فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

لمن رقم ٧٠٢ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/١ من ٢٤ من ١٩٠١

٤٣٢ - انتفاء علم المتهم - بأن المواد الغذائية المعروضة للبيع - ضارة بالصحة - وجوب معاقبته بعقوبة المخالفة والمصادرة .

✽ لأن كان الحكم المطعون فيه قد نفى علم المطعون ضده بأن الطون موضوع الجريمة ضارة بالصحة ، الا انه اثبت في حقه انه عرض حلوى للبيع تبين انها ضارة بالصحة مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة ونفى المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها فانه اذ قضى الحكم رغم ذلك بالبراءة على أساس أن المطعون ضده حسن النية ولم يوقع عليه عقوبة المخالفة ، واذا اغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية المضبوطة التى تكون جنس الجريمة مع انها عقوبة تكهيلية وجوبية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

لمن رقم ١٧٢٥ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٠ من ٢٥ من ١٩٠٢

٤٣٣ - وجوب توقيع العقوبة المتصوص عليها في المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - في حالة العود الى عرض أغذية مفسوشة - أساس ذلك .

✽ لما كان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها قد نص في المادة الثانية منه على انه « يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته

بقصد البيع ما لم يكن نظيفاً طازجاً محتفظاً بجميع خواصه الطبيعية خالياً من الشوائب والفائزات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعياً ولم ينزع شيء من تشدته « ونص في المادة ١/١٢ منه على أنه » مع عدم الإخلال بتطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والفش المسدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وللإدارة الصحية اعدام اللبن أو منتجاته المفسوشة الثالثة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر « وكان القانون رقم ١٠ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتها نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها : وكان البين من مقارنات نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الفش رقم ٨ لسنة ١٩٤١ أنه وأن كان كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب مرض مواد غذائية مفسوشة للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد نص القانون الأخير في المادة العاشرة منه على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود للحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصفته ، وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ للموازن والمتاييس والمكايل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الفش والتدليس متماثلة في العود « فإن العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق في حالة العود طبقاً لما تقتضيه المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ سالفه البيان . ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للطعون ضدها المرفقة بالمفردات التى أمرت المحكمة بضمها أنه سبق الحكم عليها نهائياً بعدة عقوبات متباعدة للحرية في جرائم غش أغذية آخرها في ١٩٧٢/٥/٢٨ بالحبس أسبوع مع الشغل لفش أغذية في الجنحة رقم ٤٠٥٨ لسنة ١٩٧٢ من المنصورة ، فانها تعتبر عائدة في حكم المادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات مما يوجب تطبيق المادة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ ، والحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ، وعدل حكم محكمة أول درجة

الذى قضى بحبس المظنون ضدها ستة اشهر مع الشغل والنفاذ والمصادرة ونشر الحكم الى الاكتفاء بتفريغها عشرة جنيهات والمصادرة يكون قد اخطأ في تطبيق القضاة بها يعيبه ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

المن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ من ٢٧ من ١١٦٦

٤٣٤ - دفاع الطاعن بأنه لم يكن مسئولا عن المحل في تاريخ حصول جريمة الفشى - دفاع جوهرى - يستوجب تحصيله .

* لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة في درجتى التفاضل ان الطاعن دفع التهمة بأنه لم يكن مسئولا عن المحل في تاريخ حصول المخالفة وأنه لم يكن موجودا به وقت ضبطها واستدل على ذلك بمسندات قدمها وتسك بدلائلها على انتفاء مسئوليته ، وكان هذا الدفاع يعد في خصوص الدعوى هالبا وجوهريا ، لأنه يترتب عليه - لو صح - ان تندفع به المسئولية الجنائية للطاعن ، مما كان يتعين معه على المحكمة ان تعرض له استقلالا ، وأن تستظهره ، وأن تحصر عناصره كشفا لمدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات عنه . أما وهى لم تفعل فقد بات حكمها مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

المن رقم ٦٦ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ من ٢٧ من ٢٢٢

٤٣٥ - عدم استظهار الحكم - القصد الجنائى في جريمة الفشى في عقد التوريد - يعيبه .

* من المقرر أن جنابة الفشى في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات هي جريمة عينية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائى باتجاه ارادة المتعاقدين الى الاخلال بالعقد أو الفشى في تنفيذه مع علمه بذلك ومن المقرر ايضا ان القصد الجنائى من اركان الجريمة فيجب ان يكون ثبوته قطعا . ولما كان الحكم المظنون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى اذ خلت مدوناته من ايراد الدليل على ان الطاعنة قد عمدت الى غش اللبن المورد الى المستشفى للاخلال بعقد التوريد أو الفشى في تنفيذه ، فانه يكون محييا بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والاحالة اذ لا وجه للقول بان العقوبة التى اوقعها الحكم على الطاعنة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنة بيع لبن مشوش مع العلم بذلك وفقا لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ٥٥٢

لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين الآخرين التي افترض بها الشارع العلم بالفشى في حق المشتغل بالتجارة ما لم يثبت حسن نيته ذلك ان مدونات الحكم قد خلت البتة مما يفيد توفر هذا الشرط في حق الطاعة .

(لمن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ ق . ٠ جلسة ١٩٧٦/١٠/٢١ من ٢٧ ص ١٩٥)

٤٣٦ - حكم استثنائي - تسببيه - كفاية مجرد الاحالة الى اسباب الحكم المستأنف .

* من المقرر ان المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تليد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها ان تذكر تلك الاسباب في حكمها بل يكفي ان تحيل عليها اذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على ان المحكمة اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ولما كان الحكم الابتدائي قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجريئى غش اللبن وعرضه للبيع اللتين دان الطامن بهما واتام عليها في حقه أدلة سائفة تؤدي الى ما رتبته عليها وكانت المحكمة الاستئنافية رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فان ذلك يكون فيها تسبباً كافيًا .

(لمن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق . - جلسة ١٩٧٧/١/١٧ من ٢٨ ص ١١٩)

٤٣٧ - غش - تسبب الحكم - دفاع جوهرى - الإلتفات عنه - قصور .

* متى كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان المدافع عن الطامن تقسم الى محكمة ثانى درجة بمفكرة نعى فيها على اجراءات اخذ العينة وتحليلها بمخالفتها للمواصفة القياسية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ المنشورة بالسجل الرسمى للمواصفات القياسية بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمحول بها بقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ حيث لم يحصل المحلل على العينة في وعاء جاف ونظيف ولم يثبت بحضوره اجراءات تهيئة الوعاء لاستقبال العينة بالطريقة الطبية ولا كيفية اغلاقه ، كما ان المحلل لجأ وصولا الى نتيجة التحليل الى طريقتين اولهما - هى طريقة كرايس الملفة بالمواصفة القياسية سلفة الذكر ، والثانية - عن طريق حاسة الشم دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها بالمواصفة القياسية المذكورة . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه (م - ١٤)

لبد الحكم الابتدائي الصادر بالادانة لاسبابه دون ان يعرض لهذا الدفاع ايرادا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلته بموضوعها ويتحقق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت ان يتغير به وجهه الراى فيها . واذا التفت الحكم عنه ولم يقتطع حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فانه يكون موقرا وان عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلاق بحق الطاعن في الدفاع .

يلعن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ ق . - جلسة ١٩٧٧/٤/٤ من ٢٨ من ١٥٧

٢٨ - جريمة غش الأغذية - قوامها - العلم بالفش - افتراضه

ما لم يثبت العكس .

* لما كان القسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة السادسة منه على ان تعتبر الأغذية مفسوشة اذا نزع جزئيا أو كليا احد عناصرها ، وفي المادة الخامسة عشر على معاقبة كل من مرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان متى كانت مفسوشة ، وكان الركن المسمى المتطلب في هذه الجريمة يكفى فيه ان يعرض المتهم الأغذية المفسوشة للبيع ، وكان الركن المعنوى اللازم توافره للعقاب في جثة الفش المؤتممة بهذا القانون يستلزم ان يثبت انه هو الذى ارتكب فعل الفش او انه يعلم بالفش الذى وقع ولما كانت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على ان يلغى كل حكم يخالف احكامه ، بما مقتضاه استمرار سريان الاحكام الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بفتح التعليل والفش والى لا نظير لها في القسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف اى حكم من احكامه على غش الأغذية ، وكانت القرينة القانونية المنضاه بالتعديل المدخل بالقسانونين الرقمين ٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى افتراض بها الشارع العلم بالفش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة او من الباعة التجولين والقبلة لاثبتت العكس لا تخالف اى حكم من احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وبالتالي لا يكون لصدوره اثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لاحكامه . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر الجلسات ان الطاعنة والمدافع الحاضر معها امام محكمة الموضوع لم يدعيا بحسن نيتها او بانها لا تشغل بالتجارة فان ما خلص اليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه من ادانتها بجفحة عرض لبن مفسوش للبيع مع عليها بذلك اخذا بالقرينة القانونية سالفة البيان يكون مسجدا في القسانون بما يكون منه معنى الطاعنة في غير محله .

يلعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق . - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ من ٢٩ من ١٩٣٦

٤٣٩ - غش - اغنية - تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة
للمتهم - شرط صحة الحكم بالبراءة .

✽ لأن كان لحكمة الموضوع أن تقتضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها الا ان ذلك مشروط بان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، وليس كان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمة تحقيقا لوجه الطعن أنه ولئن كان محرر المحضر قد اغفل بيان نوع الجبن المضبوط في محضر ضبط الواقعة الا أنه اثبت بمحضر اخذ العينة المرفق بمحضر الضبط انها اخذت من جبن ابيض مصنع من لبن الجابوس كابل الدسم ، كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد اثبت انها غير مطابقة لقرار الابحان لانخفاض نسبة الدسم فيها الى المواد الصلبة بمقدار ٦١.٢٪ عن الحد المقرر ولم ينازع المطعون ضده في هذا الشأن ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالبراءة تاسيسا على أن محرر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجبن دون أن يعرض لدلالة ما اثبته بمحضر اخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة من بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن ابيض منتج من لبن جابوسى كابل الدسم ، ودون أن تطلب المحكمة برأيها فيه ما يفيد انها لمطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فان ذلك مما ينبئ بانها أصدرت حكمها دون أن تعيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتمحصها بما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(لبن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٣٧٩/٥/٢١ من ٢٠ ص ٢١٤)

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

٤٤٠ - رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات مع العلم بذلك - الحكم باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ ، ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض - العبرة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى .

* العبرة في قبول الطعن ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي تنقض به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك نقضت المحكمة الاستئنافية بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً .

(لبن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ من ١٤١٢)

٤٤١ - عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات - اعتبار المحكمة الواقعة مخالفة منطبقة على المادتين ٧ ، ٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - لا خطأ .

* متى كان الحكم اذ اعتبر ان واقعة عرض المتهم لبناً للبيع مخالفاً للمواصفات القانونية ، مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال في ذلك ان مخالفة احكام هذا القانون بحسن نية يعاتب عليها بالمادة السابعة منه وان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة المخالفة بحسن نية وانما قرر ان احكامه لا تخل بأية عقوبة اشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإن هذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون .

(لبن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ من ١٤١٣)

٤٤٢ - اطمئنان المحكمة الى العينة المضبوطة ولو كانت واحدة والى نتيجة تحليلها - قضاؤها في الدعوى بناء على ذلك - لا خطأ - المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

* ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان نصت على وجوب اخذ عينات الا ان القانون انما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى ان تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الامر في ذلك الى تقدير محكمة الموضوع ، فتمت اطمئنان الى ان العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمئنان كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تثريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

(ملحق رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٣ من ٨ الى ١٥٨١)

٤٤٣ - نص المادة ٥ من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة بشأن بطلان اجراءات اخذ العينة عند عدم اعلان صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الاجل المحدد - عدم تقيد المحاكم به - علة ذلك - تجاوز هذا القرار السلطة التي اهد بها القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

* ان ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان اجراءات اخذ العينة اذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الاجل المحدد فيه ، لا يقتيد المحاكم لان القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي اهد بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له ولذلك فان للمحاكم ان تقدر ادلة الدعوى حسبها تظمن هي اليها دون التفتل لهذا النص .

(ملحق رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٣ من ٨ الى ١٥٨١)

٤٤٤ - اعتبار المفتشين البيطريين من بين الموظفين المكلفين بضبط واثبات المخالفات لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

* ان قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من ابريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط واثبات المخالفات لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بفتح الفئس والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين .

(ملحق رقم ٤٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ الى ١٧٧٧)

٤٤٥ - عدم اتباع ما نصت عليه المادتان ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن اجراءات اخذ العينة وتحرير المحاضر - لا بطلان .

يجب ان غرض الشارع مما نص عليه في المادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بفتح الفخس والتدليس من اتخاذ اجراءات معينة لكيفية اخذ العينات وتحرير المحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الاجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ، ولم يقصد ان يرتب اى بطلان على عدم اتباع اى اجراء من تلك الاجراءات الواردة به .
(لمن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ١٧٧٧)

٤٤٦ - استظهار الحكم مسئولية المتهم عن ادارة المحل - صحة ادانته في جريمة عرض لبن مخشوش سواء ثبتت ملكيته للمحل او لم تثبت .

✳ اذا كان الحكم في - جريمة عرض لبن مخشوش للبيع - قد استظهر ان الطامن هو المسئول عن ادارة المحل ، فانه يصح ادانته سواء ثبتت ملكيته له او لم تثبت .
(لمن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ من ٩ ص ١٠٥٨)

٤٤٧ - امكان مساطة العامل والمسئول عن ادارة المحل معا عن جريمة عرض سواد مخشوشة للبيع متى تحققت باقى عناصر هذه الجريمة بالنسبة لهما .

✳ ان العرض للبيع يمكن ان يسال عنه العامل والمسئول عن ادارة المحل معا متى تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة لهما .
(لمن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ من ٩ ص ١٠٥٨)

٤٤٨ - قصور بيان الادانة في استظهار عنصر العرض للبيع - مثال .

✳ اذا دان الحكم المتهم بتهمة عرضه « تينا » فاسدا للبيع دون ان يتحدث من الواقعة وكيف اعتبرها عرضا للبيع - مع ما اتبعه من ان « التين »

كان موضوعا بداخل الفلاحة لتخزينه وبعيدا عن محل تجارة المتهم ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في البيان متعمدا نقضه .

(ظن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٥٩ م ١٠ من ١٠-٢٧)

٤٤٩ - مجال العمل بنص المادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ -
عند اثبات الحكم بعدم توافر علم المتهم بالفض .

✳ إذا ثبت الحكم أن « البراندي » الذي وجد في حيازة المتهم منشوش بإضافة الطائيا اليه وأن عليه بفشه غير متوافر ، فيكون الحكم قد أصاب إذ أوقع على المتهم عقوبة المخالفة المنصوص عنها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

(ظن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٦٠ م ١١ من ١٣-٢)

٤٥٠ - قول المتهم أنه مصرح له بصنع الطوى التي يدخل اللبن ضمن عناصرها وأن ضبط اللبن كان بداخل المعمل ولم يكن معروضا للبيع - دفاع جوهري .

✳ إذا كان يبين من مراعاة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يستغل بعمل الطوى ومصرح له بصنع انواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها ، وأن ضبط اللبن بالجملة التي كان سئبها أنها حصل بداخل المعمل - ولم يكن معروضا للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع اقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللبن كان معروضا للبيع دون أن تعرض المحكمة لسا ابداء الدفاع وتبدي رأيها فيه ، وكان هذا الدفاع جوهريا من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، فإن الحكم يكون معيبا بقصور البيان متعمدا نقضه .

(ظن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٥/٢٠/١٩٦٠ م ١١ من ١٥١٢)

(ظن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٥/٢٠/١٩٦٠ م بقره٢)

٤٥١ - قانون - قمع التديس والغش - افتراض العلم بالغش -
المصلحة العامة - قرينة قابلة لإثبات العكس - سلطة محكمة الموضوع .

✳ انشا الشارع قرينة تافوتية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لقمع التديس والغش ، حين افتراض العلم بالغش أو بالفساد اذا كان

المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . وقد رفع الشارع بهذه القرينة عبء اثبات العلم بالفساد أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للصحة العامة وحفاظة منه على مستوى الألمان على ما انصح منه في المذكرة الايضاحية للقانون سالف الذكر وهذه القرينة — القابلة لاثبات العكس والتي لا يشترط نوع معين من الأدلة لدحضها — لم تمس الركن المعنوي في جنحة الفش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره للعقاب ، كما انها لا تمس سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن وفي استنباط معتقدها من عناصر الدعوى واطرائها الى سلامة اسناد التهمة بكافة أركانها الى المتهم .

لمن رقم ١٦٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٢ من ١٣٠

٤٥٢ — العلم بفش البضاعة المعروضة للبيع — مسألة موضوعية .

✽ العلم بفش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فتمت استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض به .

لمن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ من ١٢ من ١٧٢

٤٥٣ — ادانة المتهم في جريمة بيعه جبنا مفشوشا مع علمه بفشها لجرد انه الملتزم بتوريدها — لا يكفي — وجوب ثبوت ارتكابه فعل الفش أو توريده السلعة مع علمه بفشها .

✽ الأصل أنه لا يكفي لادانة المتهم في جريمة بيعه جبنا مفشوشا مع علمه بفشها أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريده بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الفش أو ورد السلعة مع علمه بفشها ، ولما القرينة القانونية المنشأة بالتعديل الدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالفش أو الفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين فقد رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لاثبات العكس وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الفش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

لمن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤ من ١٥ من ١٢٩

٤٥٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ باعتراف المتهم بنصه وظاهره - لها تجزئته والأخذ بما تراه مطابقاً للحقيقة والأعراض عما تراه مغايراً لها .

* مجرد احالة الأوراق من النيابة العامة الى احد رجال الضبط القضائي لا يعد انتداباً له لاجراء التحقيق اذ انه يجب لاعتباره كذلك ان ينصب النائب على عمل معين او اكثر من اعمال التحقيق - فيما عدا استجواب المتهم - لا على تحقيق قضية برمتها - ومن ثم كان المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي بناء على هذه الاحالة هو مجرد محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق لماذا ما قررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بإلغاء هذا القرار ، اذ ان أمر الحفظ المباح من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجريره النيابة بنفسها او يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها في الحدود المشار اليها . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة في الدعوى المائلة قراراً ادارياً - يجوز لها العدول عنه ورفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور أمر من النائب العام بإلغائه ، لم يخطئ صحيح القاتلون .

(لمن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٣٦٥/١١/٢٣ من ١٦ من ١٣٨٥)

٤٥٥ - اثبات النفس - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير الدليل .

* لا يتطلب القاتلون طريقاً خاصاً لاثبات النفس ، بل يجوز اثباته بطرق الاثبات كافة ، واذا تمت اطبات المحكمة الى الدليل من جهة أخذ العينة ومن جهة عملية التحليل ذاتها ، بغض النظر عن عدد العينات المأخوذة وتختلف الطاعن وقت الاجراء ، فان المجادلة فيما اطبات اليه عن ذلك لا تصح .

(لمن رقم ٢١٥٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٣٦٧/٢/٦ من ١٨ من ١٣٠٨)

٤٥٦ - الاجراءات الخاصة بأخذ العينة المتصوص عليها في القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - لا بطلان على مخالفتها .

* لم يرتب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن تمع التعليس

والغش البطلان على عدم اتباع الإجراءات الخاصة باخذ العينة واخطار صاحب الشان بنتيجة التحليل .

(لمن رقم ١٧٧٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ من ١٩ من ١٩٨٨)

٤٥٧ - شرط الإدانة في جريمة صنع وعرض جن مغشوش للبيع -
ان يثبت ان المتهم ارتكب فعل الغش بنفسه أو ان يكون الجبن قد صنع
مع علمه بغشه وفساده .

* من المقرر انه لا يكفى لادانة المتهم في جريمة صنع وعرض جن
مغشوش للبيع ان يثبت ان الجبن قد صنع أو عرض في محل المتهم ،
بل لابد ان يثبت انه هو الذي ارتكب فعل الغش أو ان يكون قد صنع الجبن
مع علمه بغشه وفساده ؛

(لمن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٥ من ٢٢ من ١٩٧٧)

٤٥٨ - المادة ١١٢ مكررا عقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .
تعاقب على الغش في تنفيذ العقود المبنية بها على سبيل الحصر .
يدخل في حكم النص الغش في عدد الأشياء الموردة أو في مقاسها
أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها
أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة
أو عناصر تدخل في تركيبها وعلى الجملة كل غش في إنجاز الأشغال أو في
الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجر
به العرف أو أصول الصناعة .

* تنص المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع
سنين كل من أخل عمداً في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه
عقد مفاوضة أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عملة مرتبط بها مع
الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات
أو المنظمات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم
في مالها بنصيب ما بآلية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب
أي غش في تنفيذ هذا العقد » . وواضح من سياق هذا النص انه يعاقب
على الغش في تنفيذ العقود المبنية به على سبيل الحصر ويدخل في حكمه
النص - حسبما جاء بالذكرة الإيضاحية لذلك القانون - الغش في عدد
الأشياء الموردة أو مقاسها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها

أو في حقيقتها أو طبيعتها أو اختلافها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر ناعمة أو خصبين مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها ، وعلى الجيلة كل غش في انجاز الإشغال أو الأشياء الموردة بالخالفه لأحكام البعد وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجر به العرف أو أصول الصناعة .

بطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ من ٢٤ من ١٥٨٠

٤٥٩ - الغش لا يتطلب القانون لاثباته طريقا خاصا .

* لا يتطلب القانون طريقا خاصا لاثبات الغش بل يجوز اثباته بطرق الإثبات كافة .

بطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ من ٢٤ من ١٥٨٠

٤٦٠ - المصادرة في جرائم الغش - تدبير وقائي - يوجهه النظام العام - لتعلقها بشيء لا يصلح للتعامل فيه .

* من المقرر أن مقسوة مصادرة للأشياء المغشوشة أو الغير سالحة للاستهلاك أعمالا لحكم الفترة الثانية من المادة ٢٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وهي تدبير وقائي لا مقر من اتخاذه في مواجهة الكلفة وهي وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء لا يصلح للتعامل فيه .

بطن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٢/١/١٧ من ٢٥ من ١١٤٥

٤٦١ - اعتبار الأشياء المضبوطة مغشوشة أو غير سالحة للاستهلاك - مناطه - النظر إليها وقت ضبطها - معالجة هذه الأشياء وصورتها بعد ذلك سالحة للاستهلاك لا يجدي - مثال .

* النظر الى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير سالحة للاستهلاك انما يرد الى وقت ضبطها فإذا ثبت انها كانت كذلك وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحا في القانون لأن الحكم بالمصادرة انما ينمط الى يوم الضبط بحالتها التي هي عليها وقتذاك ، لما كان ذلك ، وكان قد ثبت للمحكمة من تحليل العينات المأخوذة من الحقيقي المضبوط انها متفجرة الفواص الطبيعية من حيث الرائحة وبها سوس وديدان حية ومتحجرة ولا تصلح للاستهلاك الأدنى فانه لا يجدي الطامن الجدل حول امكانية معالجة هذه الأشياء وصورتها بعد ذلك سالحة للاستهلاك .

بطن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٢/١/١٧ من ٢٥ من ١١٤٥

٢٦٢ - غش - جريمة - قانون - العقوبة الأشد .

* لوجب القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى المادة ١٩ منه تطبيق العقوبة الأشد دون غيرها وذلك فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه ، وفى نص المادة ٢٠ منه يلغى كل حكم يخالف أحكامه ، مما يقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتى لا نظير لها فى القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه ، على غش الأغذية ، وكانت القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيبين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى افترض بها الشارح العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة والقابل لاثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، وبالدلى لا يكون لمسدوره أى اثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالخلافه لأحكامه .

لمن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٥ ق . - جلسة ١٩٧٥/١١/٢ من ٢٦ ص ١٧٩

فصل فافصح

فعل فاضح

٤٦٢ — ما يلزم لتحقيق جريمة الفعل الفاضح .

✽ يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء وقوع فعل مادي يخدش في المرء حياء المعين أو الإذن . أما مجرد الأقوال مهما بنفست من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر إلا سببا . واذن فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبها « تمرنوا انكم ظراف تحبوا نروح أي سينما » جريمة فعل فاضح مخل بالحياء فإنه يكون قد اخطأ ، والوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سبب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .

(ملن. رقم ٤٤٠ سنة ٢٣ ق . جلسة ١١٩٥٢/٦/٦٦)

٤٦٤ — جريمة الفعل الفاضح العلني — أركانها — فعل مادي يخدش حياء المعين أو الإذن — والدلائلية — والافتراء الجنائي : وهو تعمد اتیان الفصل .

✽ لا تقوم جريمة الفعل الفاضح العلني على ما يبين من نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إلا بتوافر أركان ثلاثة (الأول) فعل مادي يخدش في المرء حياء المعين أو الإذن مسوآ وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجاني على نفسه (الثاني) العلانية ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة . (الثالث) القصد الجنائي ، وهو تعمد الجاني اتیان الفصل .

(ملن رقم ١١٥١ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ من ٩ إلى ١٩١٣)

٤٦٥ — ملاحقة المتهم للجنبي عليها بالطريق العام وقرصه نزعها . — فعل فاضح علني .

✽ ملاحقة المتهم للجنبي عليها بالطريق العام وقرصه نزعها — على ما استظهره الحكم المطعون فيه — تنطوي في ذاتها على الفعل الفاضح العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لاتیان المتهم ملانية فعلا فاضحا يخدش الحياء .

(ملن رقم ١١٥١ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ من ٩ إلى ١٩١٣)

٢٦٦ - رضاء المجنى عليها في جريمة الفعل الفاضح غير العلني
أو عدم رضائها - مسألة موضوعية .

✽ مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموكلون فصلاً نهائياً ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة المتهم إلى قوله : « ... ان الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضاء المجنى عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر للمتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة ، فضلاً عن أنها سمحت له برضاها الدخول لمسكنها والجلوس بمحببتها ... » ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضاء المجنى عليها من قولها بمحضر جمع الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للايقاع بالمتهم ، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمى إليها ... » فإن ما أثبتته المحكمة ينطوي على رضاء المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل معالته .

(لمن رقم ٧٢٦ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٢ من ١٠ ص ٨٢٤)

٢٦٧ - جريمة الفعل الفاضح غير العلني - شرط توافرها - ان تتم
بغير رضاء المجنى عليها .

✽ يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح غير العلني المتصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تتم بغير رضاء المجنى عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها مما قد يقع على جسدها أو يحضورها من أمور مخلة بالحياء على الرغم منها .

(لمن رقم ٧٢٦ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٢ من ١٠ ص ٨٢٤)

٢٦٨ - الفعل الفاضح غير العلني في جريمة المادة ٢٧٩ عقوبات -
سلطة محكمة الموضوع في الفصل نهائياً في مسألة رضاء المجنى عليها .

✽ مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلاً نهائياً ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة المتهم إلى قوله : « ... ان

الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضا المجنى عليها غير متوافر، ذلك أن الظاهر للمتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة، فضلا عن أنها سمحت له برضاها الدخول لمسكنها والجلوس بصحبته... ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضا المجنى عليها من قولها بحضر جمع الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للايقاع بالمتهم، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمى إليها... « فإن ما أثبتته الحكم ينطوى على رضا المجنى عليها بجميع مظاهره وكايل معاله .

(لمن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٢ . ص ١٠ من ٨٢٤)

٢٦٩ - الفصل في مسألة رضا المجنى عليها أو عدم رضاها في جريمة الفعل الفاضح غير العلني لمر موضوعي - مادام الاستتلاف سائفا - مثال .

❖ مسألة رضا المجنى عليها أو عدم رضاها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلا نهائيا، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة المتهم إلى قوله: «...» أن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضا المجنى عليها غير متوافر ذلك أن الظاهر للمتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة، فضلا عن أنها سمحت له برضاها الدخول لمسكنها والجلوس بصحبته... ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضا المجنى عليها من قولها بحضر جمع الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للايقاع بالمتهم، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمى إليها... « فإن ما أثبتته الحكم ينطوى على رضا المجنى عليها بجميع مظاهره وكايل معاله .

(لمن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٢ . ص ١٠ من ٨٢٤)

٢٧٠ - فعل فاضح علني - ارتباط - عقوبة - نقض - المصلحة في الظمن - ما لا يقبل من الأسباب .

يعني كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الأعمال المنافية للأداب العامة التي اتاها على جسم المجنى عليه قد صدرت منه (م - ١٥)

في الترام وفي الطريق وفي احدى المقترحات ، وهي اماكن غلبة بطبيعتها ويحتمل مشاهدة ما يقع فيها ، فان ذلك يحقق به ركن العلانية ، على انه لا مصلحة للطاعن من التمسك بعدم توافر ركن العلانية في تهمة الفصل الفاضح المسندة اليه مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالمقوية الاشد وهي المقررة لجريمة هتك العرض التي اثبتها في حقه ، ومن ثم فان النعمى على الحكم من هذه الناحية يكون في غير محله .

(لمن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ٢٢ من ١٥٨)

٤٧١ - ماهية المكان العام بالمصادفة ؟ متى تتوافر العلانية بالمكان العام بالمصادفة ومتى لا تتوافر ؟

* المكان العام بالمصادفة - كالمستشفيات - هو بحسب الاصل مكان خاص قاصر على افراد او طوائف معينة ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من افراد الجمهور بطريق المصادفة او الانتساق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياء في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ولو لم يره احد ، اما في غير هذا الوقت فانه ياخذ حكم الاماكن الخفية بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح احد اصحاب المكان او نزلائه ، او كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فاذا اتخذ الفاعل كناية الاحتياطات اللازمة لمنع الاطلاع على ما يدور بالداخل انتفى تحقق العلانية ولو افترض الفعل نتيجة حادث قهري او بسبب غير مشروع .

(لمن رقم ١٤١١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٠ من ١٩ من ١١٢٢)

٤٧٢ - وجوب استظهار عناصر المصادفة التي تنفي على المكان وصف العمومية .

* متى كان الحكم لم يستظهر عناصر المصادفة التي تسبغ على المكان وصف العمومية وقت ارتكاب الفعل الفاضح المخل بالحياء ، ولم يبين ان كان الطاعن قد اتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع مشاهدة الفعل من الخارج ، او انه تصر في اتضاها ولم يتحقق ان كان باسئطامة الشهود رؤية الفعل في هذا الوقت المتأخر من الليل لو لم يعمدوا الى النظر من ثقب الباب او تسلق النافذة او السور ، فان الحكم يكون معينا بالقصور في بيان ركن العلانية التي يتطلبها القانون في هذه الجريمة بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ١٤١١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٠ من ١٩ من ١١٢٢)

٤٧٣ - ملاحقة الطاعن للمجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أفعال واقعنا تخذش حيائها تتوافر به جريمة الفعل الفاضح العلني والتعرض لاثني على وجه يخذش حيائها - قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين - وجوب تطبيق المادة ٢/٢٢ عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجريمة الأولى - مخالفة الحكم هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون .

* أن ملاحقة الطاعن للمجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أفعال واقعنا حسبها استظهره الحكم المطعون فيه مما تتوافر به أركان جريمة الفعل الفاضح العلني ينطوي في ذاته على جريمة التعرض لاثني على وجه يخذش حيائها بالقول وبالفعل في مكان مطروق وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكرراً (١) من قانون العقوبات مما يقتضى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم على الطاعن بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جريمة الفعل الفاضح العلني . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة عن كل من هاتين الجريمتين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(لمن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٣٧٠/٢/٨ من ٢١ ص ١٢٨)

٤٧٤ - العلانية - المقصود منها .

* لا يشترط لتوافر العلانية التي عنتها المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلاً ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة .

(لمن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١/١٤ من ٢٤ ص ١٨٢)

٤٧٥ - العلانية في الفعل الفاضح المخل - المقصود بها .

* المكان العام بالمصادفة - كالتقابر - هو بحسب الأصل مكان خاص قاصر على أفراد طوائف معينة ، لكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياء في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ، أما في غير هذا الوقت يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو نزلاؤه أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فإذا أهمل الفاعل في اتخاذ الاحتياط الكافي كان يكون قد أفلت

الباب دون احكام ، فانه يؤخذ بمقتضى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات اذا دخل عليه احد من الخارج وشاهد فعله ولو كان دخوله بطريق المساعدة . ولما كان الحكم المعلوم فيه قد استند في توافر ركن العلانية الى ان باب المكان الذى ارتكب فيه الفعل لم يكن موصدا بزلاج يمنع من يريد الدخول اليه ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى واقام قضاءه على ما يحمله .

(لمن رقم ٦٤٤ لسنة ١٤ في . جلسة ١٩٧٢/١٠/١٤ من ٢٤ من ١٨١٧)

٤٧٦ - الفعل الفاضح المخل بالحياء - جريمة - اركانها .

* لما كانت المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات تنص على ان « كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، او غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها » . وكان يبين من هذا النص ان الجريمة لا تقوم الا بتوافر اركان ثلاثة - (الاول) فعل مادي يחדش في المرء حياء العين او الاذن ، سواء وقع الفعل على جسم الغير او اوقعه الجاني على نفسه . (الثاني) - العلانية ، ولا يشترط لغواورها ان يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ، بل يكفي ان تكون المشاهدة محتملة . (الثالث) القصد الجنائي ، وهو تعمد الجاني اتيان الفعل . ولما كانت مداعبة الطامن لسيدة بالطريق العام واحضائه لها من الخلف ، مما اثار شعور المارة حسبا استظهره الحكم المعلوم فيه ، ينطوى في ذاته على الفعل الفاضح العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لاتيان المتهم علانية فعلا فاضحا يחדش الحياء على النحو المتقدم .

(لمن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٥ في . جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٩ من ٢٦ من ١٨٦١)

فك الاختام واختلاس السندات
والاوراق الرسمية المودعة

فك الاختتام واختلاس المستندات والأوراق الرسمية المودعة

٢٧٧ - ماهية الاختتام المعاقب على كسرها وفقا لنص المادة ١٢٨ عقوبات .

* ان الاختتام الذى يعاقب على كسرها بالمادة ١٢٨ ع قديم وما يمسدها هى الاختتام الذى تضعها السلطة الحكومية عملا بنص القانونى لإختتامها باسم قضائى أو بما تراه هى وإجبا عليها للمحافظة على الأمان أو الأوراق أو الامتعة الأخرى ، ومتى كانت الاختتام قد وضعت بمعرفة السلطة الحكومية قضائية كانت أو ادارية فلا يجوز لى إنباس اليأس بها حتى ولو كان يزعم أن لا حق لها فى وضع تلك الاختتام .

(لمن رقم ٢١٨ سنة ٤٨ ق . جلسة ١١٢١/١/١٨)

٢٧٨ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير مدى توافر جريمة فك الاختتام .

* متى كانت محكمة الموضوع لم تعتبر فتح باب المكان المغلق تنفيذا للحكم القضائى بمثابة فك للاختتام التى وضعتها عليه سلطة التنفيذ مانها لا تكون قد أخطأت إذ أن القانون لا يعاقب إلا على فك الاختتام فقط وما دامت هى سليمة لم تبس فلا جريمة.

(لمن رقم ٤٠٠ سنة ٤٨ ق . جلسة ١١٢١/٢/٥)

٢٧٩ - تناول حكم المادة ٢١٨ عقوبات قديم صاحب الورقة الذى يسرقها بعد تقديمها .

* ان جريمة سرقة الأوراق والمستندات التى تقع من قديمها الى الحاضر أثناء تحقيق قضية بها هى جريمة من نوع خاص نص عليها قانون العقوبات فى المادة ١٦٨ بغية إلزام المضموم سلوك سبيل الذمة والأمانة فى المخاضات القضائية والتبنيه الى ان المستندات والأوراق التى يقدمها كل منهم للمحكمة تصبح حقاً شائعاً للفريقين يتوغل المضمم الآخر أن يعتد عليها فى إثبات حقوقه ، فلذلك وما دام نص هذه المادة

سريحا في عقاب من تقدم الورقة ثم سرقتها ، فان هذا النص يتناول
حقها صاحب الورقة الذي يسرقها بعد تقديمها .

(نص رقم ١٥٨٦ سنة ٨ ق . ٠ جلسة ١١٩٢٨/٥/٢٠)

٤٨٠ - احوال تطبيق المادة ١٥٣ عقوبات .

* ان الشارع اذ نص في المادة ١٥١ عقوبات على عقاب من سرق
او اخطف او اظف شيئا مما ذكر في المادة ١٥١ قد اراد العقاب على
كل استيلاء يقع بطرق الفس ايا كان نوعه ، اي سواء اكان سرقة
لم اختلاس ومهما يكن الباعث عليه ، اي سواء اكان الغرض منه تملك
الشيء او اتلافه ، ولئن كان النص الفرنسي للمادة لم يرد فيه لفظ
détournement الذي يفيد معنى الاختلاس بل ورد فيه لفظ Soustraction
و enlèvement وترجمتهما السرقة والاخذ ، بدلا من لفظ السرقة
والاختلاس الوارد في النص العربي ، الا انه مما لا شك فيه ان الاختلاس
داخل في حكم المادة ١٥٢ المذكورة : (اولا) لان النص العربي هو
النص الذي يصول عليه في حالة وجود خلاف بينه وبين النص
الفرنسي . و (ثانيا) لان المادة تعاقب الحافظ للاشياء اذا ارتكب فعلا
من الأعمال الواردة بها ، والسرقة لا يتصور وقوعها ممن يكون حائزا
الشيء من قبل فلا بد ان يكون المقصود هو اختلاسه اياه . وهذا هو
التفسير الصحيح الذي نسر به القضاة والفقه في فرنسا المادتين ٢٥٤
و ٢٥٥ من قانون العقوبات الفرنسي اللتين نقلت عنهما المادتان ١٥١ و ١٥٢
من قانون العقوبات المصري ايضا قد وردت فيهما الفاظ destruction
(enlèvement , soustraction) ولم يرد فيهما لفظ (détournement)

هذا فيما يختص بالأعمال المادية التي يعاقب عليها القاتلون في المادة
١٥١ . أما فيما يختص بشرط حفظ الشيء في مخزن عام أو تسليمه الى
شخص مأور بحفظه فيما تنبئ ملاحظته ان القانون ينص على حالتين حكمهما
واحد - الحالة الاولى كون الشيء محفوظا في مخزن عام ، اي في مكان
عام اعد لحفظ الاوراق والمستندات ... الخ ، والحالة الثانية كون الشيء
مسلم الى شخص مأور بحفظه ولو لم يكن موضوعا في مخزن عام . واذا
لمن تطبيق المادة ١٥١ لا يستلزم حتما وجود الشيء في مخزن عام معد
لحفظه بل يجوز تطبيقها متى كان الشيء قد سلم الى شخص مأور بحفظه
اينما كان مكان الحفظ كما انه لا يستلزم وقوع فعل الاختلاس او الاتلاف
... الخ . من الحافظ بل يطبق حكمها على الحافظ وغير الحافظ . مع هذا
المسارق وهو ان الحافظ يعاقب بعقاب أشد ويعتبر فعله جنسية ،
أما غير الحافظ فعليه جنحة ، واذا اخطف احد موثقي المحكمة

لورائنا ومستندات من ملك قضية جنحة بعد تسلمه من كاتب الجلسة المختص بحفظه ، فانه بعد مخطسا لأوراق مراجعة قضائية ومستندات كانت مملوكة إلى شخص مأور بحفظها ، ويقع تحت طائلة المادة ١٥١ ولو كان الاختلاس لم يتم الا بعد أن نقل القضية إلى منزله . واعتبار هذه الواقعة سرقة بمقولة أن يد الموظف على ملك القضية كانت عارضة غير صحيح في القانون ، مادام الثابت أنه تسلم الملف ليطلع عليه شخصيا بمنزله ولبت في حيازته لياها . مما يجعل يده على الملف يد أمين . لكن هذا الخطأ في الوصف لا تأثير له في الإدانة لأن السرقة والاختلاس والاتلاف في المادة ١٥١ ع حكما جديهما وأحد .

(لمن رقم ١٨٤٥ سنة ١٤ ق . جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥)

٤٨١ - اختلاس الساعي الذي كان ينقل الأوراق من الكاتب المكلف بحفظها وإليه يجعله مؤاخذاً بنص المادة ١٥٢/١ عقوبات وكذلك إذا وقع الاختلاس من شخص آخر عليها وهي مع الساعي .

* متى كانت الأوراق القضائية المخطئة مملوكة إلى كاتب مكلف بحفظها فإن اختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١٥٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ولو تصادف وقوع الاختلاس في وقت لم تكن فيه تحت يد الكاتب لأي سبب من الأسباب التي قد تعرض . وأذن فإذا كان الاختلاس قد وقع من الساعي الذي كان ينقل الأوراق من الكاتب وإليه فانه يكون مؤاخذاً عليه بهذا النص . وإذا وقع من شخص آخر عليها وهي مع الساعي فإن مطلقه تقع تحت هذا النص كذلك .

(لمن رقم ٢٦١ سنة ١٧ ق . جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٠)

٤٨٢ - العبرة في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ ع هي بصفة الموظف وقت ارتكاب الجريمة .

* العبرة في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات هي بصفة الموظف وقت ارتكاب الجريمة إذ أن هذه الصيغة هي متناول تشديد العقوبة .

(لمن رقم ٨٢٦ سنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٦)

٤٨٣ - اعتبار الموظف حافظاً للورقة في حكم الفقرة الثانية من م ١٥٢ ع لا يترتب على حالة قانونية بل يترتب على واقعة مادية هي مجرد تسليم هذه للورقة إليه .

* اعتبار الموظف حافظاً للورقة في حكم الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات لا يترتب على حالة قانونية بل يترتب على واقعة مادية وهي مجرد تسليم هذه الورقة إليه .

(لمن رقم ٨٢٦ سنة ١٩٠٤ في : جلسة ١٩٠٥/١٢/٢٦)

٤٨٤ - توافر الجريمة المنصوص عليها في م ١/١٥٢ ع بمجرد تسليم الأوراق الى الموظف بصرف النظر عن وظيفته الأصلية التي يشغلها .

* مسائلة الموظف من الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات تتوافر بمجرد تسليم الأوراق او السندات اليه بصرف النظر عن وظيفته الأصلية التي يشغلها .

(لمن رقم ٨٢٦ سنة ١٩٠٤ في : جلسة ١٩٠٥/١٢/٢٦)

٤٨٥ - سرقة السندات الحكومية - صورة واقعة سرقة تامة طبقاً للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ ع .

* متى كان الحكم قد أثبت ان الكاتب المساعد يظلم الحفيظ بنجكة القاهرة التجارية كان قد بارح مكتبه يسوم الحادث الى غرفة كاتب أول المحكمة فاقبهم المتهم - وهو كاتب عمومي - بفرصة فبيته وجعسين بقلب اللبسك الموضوعة على المكتب واخطف منها امر اداء معين والمستندات المرافقة له واخفى هذه الأوراق بين صحيفيه وقميصه ، ثم احبس بعد ذلك بلفتحاح لبره اذ راه بعض الموظفين وهو يخطف الأوراق ويغيبها ، فامادها ووضعها بين أوراق احد الدفاتر التي كانت موضوعة على المكتب ، فان هذه الواقعة كما أثبتها الحكم على المتهم تكون جريمة السرقة التامة المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات كما هي معرفة بها في القانون .

(لمن ١٤٩ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٠٦/٥/٢ من ٧ من ١٩١٢)

٤٨٦ - تناول المادة ١٥٤ عقوبات المكاتب والظرفانات على السواء

* ان المادة ١٥٤ من قانون العقوبات تناول المكاتب والظرفانات على السواء

(لمن رقم ٤٨٦ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٠٦/٥/٢٨ من ٧ من ١٩١٠)

٤٨٧ - من اغتاف محضر الجلسة لإيداع الحضر مزور بدلا منه - تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ ع - إعادة المحضر بعد ذلك لا يؤثر في قيامها .

* إذا اثبت الحكم في حق الطامن انه اخلى محضر الجلسة الاصيل ليودع بدلا منه المحضر المزور ، واطرح دفاعه بان هذا المحضر مفقد منه ، وهو ما تتحقق به جريمة الاختلاس التي دانه بها ، فان إعادة هذا المحضر بعد ذلك الى ملف الدعوى لا تأثير لها في قيام الجريمة بعد وقوعها .

بلطن رقم ١١٤٥ سنة ٢٨ في جلسة ١٠/١١/١٩٥٨ س ٩ ص ١٩٠٢

٤٨٨ - اختلاس أوراق المرافعات او طوابع تمغة المحاماة .

إذا كان الثابت مما اورده الحكم ان المتهمين اختلسوا أوراق مرافعات قضائية مملوكة للحكومة وكذلك طوابع الدفعة الخاصة بتقابة المحامين والتي كانت ملصقة بظك الأوراق من عهدة الأمين عليها السطور بحفظها الأمر المطبق على المادتين ١٥١ و ١/١٥٢ من قانون العقوبات ، والمادة الأخيرة منها تنص على عقوبة الحبس - فان الحكم اذ دانهما طبقا للمادتين ١١٢ و ١١٨ من قانون العقوبات بوصف انهما استوليا بغير حق على مال للدولة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يمتنع منحه نقضه .

بلطن رقم ٢١٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦١ س ١٢ ص ١٥٦٧

٤٨٩ - سرقة المستندات والأوراق الرسمية المودعة .

* تنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات على انه « اذا سرت أوراق او مستندات او سجلات او دفاتر مملوكة بالحكومة او أوراق مرافعة قضائية او اختلست او اطلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها او مسلطة الى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب اهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها مصريا » . وتنص الفقرة الاولى من المادة ١٥٢ من القانون المذكور على « وانما من سرق او اختلست او اطلقت شيئا مما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس » .

ولما كانت أوراق التنفيذ محل الجريمة - ونفى حكم رد خيالة

بمرفقاته - من أوراق المرافعة القضائية التي شملها نص المادة ١٥١ .
وكلفت هذه المادة لا تستلزم لأعمالها في شأن تلك الأوراق أن تكون متعلقة
بالحكومة على عكس ما استلزمته بالنسبة لباقي الأوراق التي عدتها
في صدرها . فإن النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون اد طبق
المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات ، يكون غير مسديد .

يلمن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٤ من ٢٢ من ١٧٥٤

٤٩٠ - استيلاء على أوراق رسمية مودعة - جريمة .

* مراد الشارع من استعمال الفساحط السرقة والاختلاس والاتلاف
في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات هو بيان وجوب انعقاب
على كل سلب للحيازة يقس على الأوراق المبينة بهما مهما كان الباعث
عليه . ومن ثم فإنه يستوى أن يكون الطاعن قصد باستيلائه على الأوراق
عرقلة التنفيذ أو امتلاكها ذلك أن القصد الذى رعى إليه المشرع من تجريم
الافعال الواردة بالمادتين المذكورتين هو المحافظة على مستندات الدولة
وأوراق المرافعة القضائية .

يلمن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٤ من ٢٢ من ١٧٥٤

٤٩١ - جنسية الاختلاس - تملها .

* جريمة الاختلاس تتم بمجرد اخراج الأمين ما هو مؤتمن عليه
من مهلات ومواد من المخزن أو المكان المخصص لحفظها بنية اختلاسها .
يلمن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ من ١٧ من ١١١٠٤

٤٩٢ - جريمة اختلاس مستندات حكومية - أركانها .

أن جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢
من قانون العقوبات تتحقق بمجرد كل سلب للحيازة يقس على الأوراق
المبينة بها ، مهما كان الباعث عليه ، ويستوى في ذلك أن يكون المتهم
قد قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها .

يلمن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦١/١٢/٨ من ٢٠ من ١١٢٩٦

٤٩٣ - ما يكفى لقيام القصد الجنائى في حكم المادتين ١٥١ و ١٥٢ عقوبات .

* يكفى لقيام القصد الجنائى في جريمة المادتين ١٥١ و ١٥٢ من

قانون العقوبات أن يكون مستفادا من سياق الحكم ، مادام ما أورده فيه
يكفى لاستظهاره .

(لمن رقم ١٥٢٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ من ٢٠ من ١٣٩٦)

٤٩٤ — سرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة — المواد ١٥١

و ١٥٢ ع — نطاق تطبيقها .

✽ أراد المشرع بنص المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات ،
المقارب على كل استيلاء يقع بطريق الغش أيًا كان نوعه ، أي سواء
كان سرقة أم اختلاس أم سلبًا للحيازة ، ومهية كان الباعث عليه ، مستوى
أن يكون الغرض منه تملك الشيء أو اتلافه .

(لمن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ من ٢١ من ١٣٩٨)

٤٩٥ — سرقة أوراق المرافعة القضائية — المواد ١٥١ و ١٥٢ ع .

✽ إن جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية ، جريمة من نوع خاص ،
نص عليها قانون العقوبات بغية إلزام الخصوم بسلوك سبيل النمة والأمانة
في المخاصمات القضائية ، وأن القصد الذي رس إليه الشارع من تجريم الأعمال
الواردة بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات ، هو المحافظة
على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية ، ومن ثم لا ينال من
توافر أركان هذه الجريمة حصول الضلیم ، مادام أن الاستيلاء قد وقع
بطريق الغش .

(لمن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ من ٢١ من ١٣٩٨)

٤٩٦ — المادتان ١٥١ و ١٥٢ ع — تطبيقها — مثال .

✽ متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن بنساء على طلب تقسّم به
إلى رئيس المحكمة زعم فيه خلاف الحقيقة أن العقد — المرتق بلف
الدعوى المدنية — مقدم منه ، فاشتر بالتسليم وتمكن الطاعن بذلك من استلامه
من الكاتب المختص ، بعد أن أوهمه أنه هو المدعى عليه الثالث مقدم العقد
في الدعوى ، وقد ثبت أن هذه الصفة لم تكن له في الخصومة وأن العقد
لم يكن خاصًا به أو مقدمًا منه بل خاصًا بالمجنى عليه الذي كان هو
المدعى عليه الثالث في الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون

فيه اذ انتهى الى معاقبة الطاعن المذكور طبقا للمادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات يكون صحيحا في القانون .
 بطن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ من ١٢٩٨

٤٩٧ - قيام الحارس على الاختتام بفكها بغير إذن - وجوب معاقبته بالحبس - المادتان ١٤٧ ، ١٥٠ عقوبات .

* اذا كانت الواقعة - كما صر اثنائها في الحكم - ان المظعون ضده قد فك الاختتام الموضوعة على حاوته بغير إذن وحالة كونه حارسا عليها ، وكان الحكم المظعون فيه قد انتهى الى تجريم الفعل المسند الى المظعون ضده واخذ به بوصفه حارسا على الاختتام ، فقد بات واجبا توقيع عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين ١٤٧ ، ١٥٠/٢ من قانون العقوبات ، واذا قضى الحكم بمقوبة الغرامة فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بما يتلق وصحيح القانون .
 بطن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ من ٢١ من ١١٧٢

٤٩٨ - ضياع اوراق قضائية مسلمة الى كاتب مكلف بحفظها - اختلاس .

* من المقرر انه متى كانت الاوراق القضائية مسلمة الى كاتب مكلف بحفظها فان اختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١/١٥٢ من قانون العقوبات ولو وقع الاختلاس في وقت لم تكن تلك الاوراق تحت يد الكاتب لاي سبب من الاسباب .

بطن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥ من ٢٤ من ١٧٨٥

٤٩٩ - جريمة - فك اختتام - عقوبة .

* اوجبت المادة ١٥٠ من قانون العقوبات عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة ان كان من فك الاختتام هو الحارس بنفسه .
 بطن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢ من ٢٩ من ١٨٢٦

قاضي الاحالة

الفصل الأول : سلطة قاضي الاحالة

الفصل الثاني : قراراته

الفرع الأول : الاحالة

الفرع الثاني : التجنيد

الفصل الثالث : حجبة قراراته

الفصل الرابع : الطعن فيها

الفصل الخامس : مسائل متنوعة

الفصل الأول

سلطة قاضي الاحالة

٥٠٠ — سلطة قاضي الاحالة فيما يقع من الجنب في الجلسة التي يعقدها .

* لتقاضى الاحالة سلطة الحكم فيما يقع من الجنب في الجلسة التي يعقدها .

بطن رقم ١٦٠١ سنة ٢ ق . جلسة ١٩٢٢/٥/١٦ .

٥٠١ وجوب تقديم المحكوم عليه غيابيا في جنحة من محكمة الجنايات عند حضوره لقاضى الاحالة اذا لم يكن سبق حضوره لديه ولتقاضى الاحالة ان يصدر قرارا بان لا وجه لاقابة الدعوى قبله او باحالته الى النيابة لتقديره لمحكمة الجنب دون اعادته الى محكمة الجنايات ما دامت قد انفصلت عملا عن الجنابة السابق الحكم فيها اعمالا لنص القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ المعدل للمادة ٢٢٤ من ق ت ج .

* ان نص القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ المعدل للمادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات هو نص عام ، فالمحكوم عليه غيابيا في الجنحة يجب عند حضوره تقديمه لتقاضى الاحالة ، اذا لم يكن سبق حضوره لديه ، وتقاضى الاحالة يستطيع بعد اعادة النظر في القضية وسماح ما يراه من الايضاحات ان يصدر قرارا بان لا وجه لاقابة الدعوى قبله ، كما لا مانع بينه من إحالته الى النيابة لتقديره لمحكمة الجنب دون اعادته الى محكمة الجنايات ، ما دامت الجنحة انفصلت عملا عن الجنابة السابق الحكم فيها ، وما دام ان احالة الجنحة لمحكمة الجنايات هي في الاصل جوازية صرفة وللتقاضى ان لا يأمر بها مهما يكن وجه الارتباط قويا ، وما دام قراره الاول قد سقط بقوة القانون واصبح هو حرا في الاخذ باصل الجواز المخول له وعدم الاخذ به .

بطن رقم ٢٢٩٦ سنة ٢ ق . جلسة ١٩٢٢/١٢/١٩ .

٥٠٢ — عدم جواز احالة القضية الى محكمة الجنب على اساس انما جنحة بعد ان قضت فيها نهائيا بعدم اختصاصها .

* ان الواضح جليا من نص المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات (م - ١٦)

هو ان قاضي الاحالة لا يملك بمسد الحكم نهائيا من محكمة الجنب بعدم الاختصاص ان يعيد لها القضية ثانيا للحكم فيها على اساس انها جنحة بعد ان تخلت عن ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه .
وانما اجاز له الشارع اذا بدا له هذا الراى ان يثبت في قراره ويحيل الدعوى الى محكمة الجنابات المختصة للحكم فيها بطريق الخيرة .
(لمن رقم ٣٧٠ سنة ٤ ق . جلسة ١٩٣٤/١/٢٩)

٥٠٣ - عدم جواز احالة القضية الى محكمة الجنب على اساس انبعا جنحة بعد ان قضت فيها نهائيا بعدم اختصاصها .

* ان قاضي الاحالة لا يملك ، بعد الحكم نهائيا من محكمة الجنب بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على اعتبار ان الواقعة جنابة ، ان يامر باعادة القضية اليها للحكم فيها على اساس انها جنحة ، وذلك لانها قد تخلت عن ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه . ولكن القانون قد اجاز له - اذا راي ان الواقعة جنحة - ان يثبت رايه هذا في الامر الذي بمسدره باحالة الدعوى الى محكمة الجنابات المختصة على صورة توجيهه الجنحة مع الجنابة الى المتهم بطريق الخيرة .
(لمن رقم ١٩٩ سنة ٧ ق . جلسة ١٩٣٧/٢/٨)

٥٠٤ - حق قاضي الاحالة في احالة القضية الى محكمة الجنب على اساس القانون الصادر في ١٩/١٠/١٩٢٥ رغم صدور حكم نهائى بعدم الاختصاص من محكمة الجنب .

* اذا قدم الى قاضي الاحالة قضية جنابة بعد صدور حكم نهائى فيها بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظرها لان الواقعة جنابة فيجب عليه - اذا راي هو ايضا ان الواقعة جنابة - ان يحيل القضية الى محكمة الجنابات ، او الى محكمة الجنب على اساس القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . اما اذا لم ير في الاممال المسندة الى المتهم الا جنحة او مخالفة فانه يتعين عليه دائسا ان يحيل القضية الى محكمة الجنابات . غير انه يجوز له ان يوجه الى المتهم في امر الاحالة الجنحة او المخالفة التي ارتاها بطريق الخيرة مع الجنابة . وذلك تنفيذا لمقتضى صريح نص المادتين ١٤٨ و ١٨٩ من قانون تحقيق الجنابات .

(لمن رقم ٥٥ سنة ٩ ق . جلسة ١٩٣٨/٢/١٢)

٥٠٥ - عدم جواز إحالة القضية الى محكمة الجنج على أساس أنها جنحة بعد ان قضت فيها نهائياً بعدم اختصاصها .

* متى حكمت محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظر القضية المعروضة لديها لأن الواقعة جنائية ، وأصبح حكمها نهائياً ، فعلى النيابة ان تقدم هذه القضية الى قاضي الاحالة . فان رأى هو أيضاً ان الواقعة جنائية أصدر أمراً بإحالتها على محكمة الجنابات : وان رأى انها جنائية مقترنة بأحد الأعدار المنصوص عليها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات او بطرؤف مخففة من شأنها: تبرير عقوبة الجنحة أصدر أمراً بإحالة القضية الى القاضي الجزئي المختص للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وذلك في غير الأحوال المستثناة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما اذا اختلف قاضي الاحالة مع محكمة الجنج فلم ير في الأعمال المسندة الى المتهم الا شبهة الجنحة او المخالفة فيجب عليه قائلونا أن - يحيل القضية الى محكمة الجنابات ذات الاختصاص الأوسع لتفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنائية التي رأتها محكمة الجنج وبين الجنحة او المخالفة التي رآها هو ، ولكن لا يجوز له قانوناً في هذه الصورة أن يحيل القضية الى محكمة الجنج لتفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنائية والجنحة فاذا هو فعل وقدم المتهم الى المحكمة الجزئية فقضت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها منها فانها لا تكون قد أخطأت .. وانما كلن يجب على النيابة ان تطمن في قرار قاضي الاحالة بطريق النقض حتى كان يمكن نقض قراره هذا ووضع الأمور في نصابها : أما وهي لم تفعل فمقد سست الطريق أمامها للسري في الدعوى .

(لمن رقم ٢٩٤ سنة ٨ ج ٨ = جلسة ١٩٢٨/٢/١٤)

٥٠٦ - التزام قاضي الاحالة بإحالة القضية الى محكمة الجنابات متى حكمت محكمة الجنج نهائياً بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية .

* متى حكمت محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية بسبب سوابق المتهم وصار هذا الحكم نهائياً وقدمت القضية لقاضي الاحالة فيجب عليه بمقتضى المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنابات - اذا ما رأى ان السوابق لا تجعل الواقعة جنائية - ان يوجه الى المتهم في امر الاحالة تهمة الجنحة بطريق الخيرة مع الجنائية وان يحيل القضية الى محكمة الجنابات لتفصل فيها على هذا الأساس .

(لمن رقم ١٢٧٥ سنة ٨ ق . = جلسة ١٩٢٨/٤/٤)

٥٠٧ - الحالة التي يلتزم فيها قاضي الاحالة باحالة القضية الى محكمة الجنايات للفصل فيها بطريق الخبرة بين الجناية والجنحة .

* ان الفترتين الثانية والثالثة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات صريحتان في انه اذا حكمت محكمة الجنح بعدم اختصاصها على اعتبار ان الواقعة جنائية واصبح هذا الحكم نهائيا ثم قدمت القضية بعد ذلك لقاضي الاحالة فلم ير فيها الا انها مجرد جنحة فانه يجب ان يحيلها الى محكمة الجنايات للفصل فيها بطريق الخبرة بين الجناية والجنحة . واذن فيجب على قاضي الاحالة اذا ما احيلت اليه قضية محكوم فيها بعدم الاختصاص على اعتبار ان موابق المتهم تجعل الواقعة جنائية وراى هو ان السوابق لا تجعل الواقعة جنائية ان يحيلها الى محكمة الجنايات بطريق الخبرة . فاذا هو احوالها الى النيابة على انها جنحة كان قراره خاطئا ويتعين نقضه .

(لمن رقم ٧٧ سنة ١٠ ق . جلسة ١٨/٣/١٩٤٠)

٥٠٨ - عدم جواز احوالة القضية الى محكمة الجنح اذا راى قاضي الاحالة مخالفة المتهم بطريق الخبرة بين الجناية والجنحة .

* لا يجوز لقاضي الاحالة اذا راى مخالفة المتهم بطريق الخبرة بين الجناية والجنحة ان يحيله الى محكمة الجنح لان محكمة الجنح لا اختصاص لها بتوقيع عقوبة الجناية . وانما يجب عليه في هذه الحالة ان تكون الاحالة الى محكمة الجنايات لأنها هي التي تملك توقيع عقوبة الجنحة او الجناية . وهذا هو ما تنص به المادتان ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات و ٣٣ من قانون تشكيل محكم الجنايات .

(لمن رقم ٦٩٢ سنة ١٠ ق . جلسة ١٨/٣/١٩٤٠)

٥٠٩ - حق قاضي الاحالة في تعديل الوصف اذا راى في الدعوى توافر العناصر المبررة له .

* اذا اعتبر قاضي الاحالة واقعة هناك العرض المقدمة اليه من النيابة على انها وقعت بالاكراه جنحة لانتفاء القوة فيها في حين انه كان له ان يعتبرها جنائية على اساس الثابت بالأوراق من ان المتهم والمجنى عليه خادمان عند شخص واحد فلا يحق للنيابة ان تنعى عليه ذلك ما دام الامر الذي أصدره لم يتعرض لهذا الموضوع بالبحث وما دام التعديل في الوصف من حقه هو يجزئه اذا راى في الدعوى توافر العناصر الواقعية المبررة له ، وما دامت - النيابة لم تطلب منه هذا التعديل .

(لمن رقم ٧٠٠ سنة ١٠ ق . جلسة ٢٥/٣/١٩٤٠)

٥١٠ - الحالة التي يلتزم فيها قاضي الاحالة باحالة القضية الى محكمة الجنايات للفصل فيها بطريق الخبرة بين الجناية والجنحة .

* المبررة فيها تنقضي به الأحكام والأوامر هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى . ولذلك يجب الا يمول على الأسباب التي يدونها القاضي في الحكم او الأمر الذي يسدره الا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة للمنطوق ومدعمة له ، لان حقوق الخصوم انما تتعلق بهذا المنطوق ولا تتحدد الا به هو دون غيره فلا يسكن قانونه ان تتأثر بشيء بما قد يدونه القاضي في الحكم او في الأمر بعد نطقه بما انتهى اليه في النزاع الذي كان مطروحا عليه اذ يكون حقه في الفصل في الدعوى قد انتهى .

فاذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم امام المحكمة المركزية بتهمة انه ضرب الجنى عليه وأحدث به الاصابات الموضحة في المحضر وقضت المحكمة بعدم اختصاصها لما ثبت لها من ان الحادثة جنائية لتخلف عاهة بعين المجنى عليه عن احدى اصاباته ثم قدمت القضية لقاضي الاحالة بتهمة انه « أحدث بالمجنى عليه المذكور الاصابات الموضحة بالتقرير الطبي الشرعى بان ضربه يسكن في وجهه مما نشأ عنه عاهة مستديرة بالعين » فصدر قاضي الاحالة فيها ابرا باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات وإعادة القضية للنياية للتصرف فيها على هذا الاعتبار ومع انه تحدث في أسباب هذا الأمر عن اصابة العين . وبين أوجه الشك في صحة نسبتها الى المتهم فانه لم يقرر في منطوق الأمر الذي اصدره ان لا وجه لاقامة الدعوى على المتهم بالنسبة لاصابة العين بل جاء هذا الأمر صريحا في منطوقه باعتبار الواقعة المقدمة بشقيها - أى الاصابة التي شوهدت بالراس والاصابة التي شوهدت بالعين - جنحة لا جنائية فانه عند الفصل في الطعن المرفوع من النياية عن هذا الأمر لا يمتد بما جاء بهذه الأسباب مع صراحة ما ورد في المنطوق وبذلك يعتبر القاضي مخطئا في اصدار الأمر على هذه الصورة اذ ملزم هو لم يقرر بان لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة لاصابة العين كل الواجب عليه قانونا ، مع صدور الحكم من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لانها جنائية ان يصدر امره بالاحالة الى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم لما على اساس وتوعد جنائية منه كما رأت محكمة الجنح واما على اساس الخبرة بين الجنائية وبين ما ارتآه هو من ان ما وقع من المتهم ليس الا جنحة او مخالفة .

الفصل الثاني تقريرات قاضي الإحالة

الفرع الأول - الإحالة

٥١٢ - نطاق حق قاضي الإحالة في الأمر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات ليحاكم بطريق الخبرة عن عامة واحدة من العاهتين .

* إذا وجد لدى قاضي الإحالة شك في نسبة أية عاهة من العاهتين المتخللتين برأس المجنى عليه إلى الضربة التي رأى أن المتهم أحدثها وأنه نشأت عنها واحدة من الاثنتين فهذا يخوله أن يأمر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات ليحاكم بطريق الخبرة عن عامة واحدة من العاهتين . وعندئذ لا يكون ثمة محل للقول بأنه لم يبين التهمة بيتاً يسمح للمتهم بالدفاع عنها كما يجب ، فإن على المتهم في هذه الحالة ألا يقتصر دفاعه على واحدة من العاهتين فإذا عمل فلا يلومن إلا نفسه . هذا وإذا كانت المحكمة قد برأت أحد المتهمين وأدانت الآخر في العاهتين ، ولم تكن قد لفقت الدفاع ناتهما تكون أخطأت إذ الدعوى لم تكن مرفوعة أمامها بأن المتهم ارتكب العاهتين الاثنتين ، بل بأنه ارتكب عاهة واحدة وهي التي ترك قاضي الإحالة للمحكمة أمر تحديدها وتعيينها ولكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم ما دام المتهم لم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة بمقتضى النص القانوني الذي يماثل على جريمة أحداث العاهة . وذلك حتى لو كانت المحكمة قد حاسبته عن العاهة الثانية لتتخذ منها سبباً لتشديد العقوبة عليه إذ أن هذا من حقها على كل حال سواء كانت الواقعة مقدمة لها وفقاً للاوضاع القانونية وثابتة على المتهم أم كانت من العناصر الواقعية التي لحكمة الموضوع أن تستظهرها من نفسها وتقدرها بما تراه بحيث أنها إذا كانت قد صرحت في الحكم بدافئة هذا المتهم في واحدة من العاهتين فقط مع تشديد العقاب عليه في ذات الوقت على اعتبار أنه هو في رأيها سبباً لباقيته لباقيته ناضي الإحالة - الذي أحدث كل الإصابات بالمجنى عليه لأنها تكون قد ميلت على مقتضى القانون ، ولا يصح في هذه الحالة أن يوجه إلى حكمها أي سطر .

(لمن رقم ٥٢ سنة ١٠ ق . جلسة ١٩٤٠/٢/١٨)

٥١٣ - التزام قاضي الإحالة بإحالة المتهم المعاند في حكم المسادة ٥١ عقوبات إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتبارها جنائية وبالتالي فإن الأمر الصادر منه باعتبارها جنحة يكون خاطئاً .

* إذا كان الظاهر من صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم بالحبس

لمدة سنة بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٨ من أجل جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وكانت جريمة السرقة المطلوبة محالته من أجلها قد وقعت في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ أى قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء تلك العقوبة فإنه يكون عائدا طبقا للفترة الثانية من المادة ٤٩ ع . وإذا كان الثابت بالمحكمة المذكورة أن المتهم سبق الحكم عليه بتسع عقوبات متتالية للحرية في سرقات وشروع فيها وخيانة أمانة اثنتان منها بالحبس لمدة سنة مما يكون معه عائدا في حكم المادة ٥١ ع فإنه إذا كان العائد طبقا لهذه المادة يجوز الحكم عليه بمقتضاها وبمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات بعقوبة الجناية يكون من الواجب على قاضي الاحالة أن يابر بإحالة هذا المتهم الى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتبارها جناية فإذا هو لم يفعل فإن الأمر الصادر باعتبار الواقعة جنحة يكون خاطئا بمتينا نفسه .

(لمن رقم ١١٧١ سنة ١٢ ق . جلسة ١١/٢/١٩٢٢)

٥١٤ - عدم جواز إثارة أمر بطلان قرار الاحالة لأول مرة أمام محكمة النقض .

* لا يقبل إثارة أمر بطلان قرار الاحالة - باعتباره إجراء سابقا على المحاكمة - لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/١٠/١٩٢٨ من ١٩ من ٨٦٥)

الفرع الثاني - التجنيد

٥١٥ - إحالة الدعوى الى محكمة الجنح باعتبارها جناية مقترنة بظروف مخففة ليست حجة على محكمة الجنح لتزيمها باعتبار الواقعة جناية .

* إحالة الدعوى الى محكمة الجنح باعتبارها جناية مقترنة بظروف مخففة ليست حجة على محكمة الجنح لتزيمها باعتبارها جناية على كل حال ولو ظهر لها من الأوراق والتحقيقات التي تجريها أنها ليست إلا جنحة أو مخالفة بل أن محكمة الجنح تكون « محكمة الجنايك » حرة في تعرف وقائع الدعوى وتقدير قيمتها القانونية ، فإذا ظهر لها أنها ليست إلا جنحة أو مخالفة فلا مانع يمنعها من الحكم فيها على الوجه الذي بدالها .

(لمن رقم ١٧٢٨ سنة ٢٠ ق . جلسة ١١/٢/١٩٢٢)

٥١٦ - عدم جواز احالة الجريمة التي لابسها العذر أو الظرف المخفف مما تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ عقوبات على القاضى الجزئى .

* ان كانت الجريمة التي لابسها العذر أو الظرف المخفف مما تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٩٨ ع فإن الاحالة على القاضى الجزئى طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تكون ممتعة لأن المادة الأولى من هذا القانون لا تجيز مثل هذه الاحالة حيث يكون الفعل جنائيا أو شروعا فى جنائية معاقبا عليه بالاعدام أو بالإسفل الشاقة المؤبدة .

بلن رقم ١١١٨ سنة ٢ ق . جلسة ١٩٣٢/٢/٢٠

٥١٧ - عدم جواز أخراج الجريمة التي اقترنت بمصدر قانونى أو بظرف مخفف عن نوعها والحكم بانزالها الى مصاف الجنب بل له ان يحيل هذه الجنابة الى محكمة الجنب باعتبارها جنابة .

* ان التصرف المخول لقاضى الاحالة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنابات التي تنص على انه « اذ رأى (قاضى الاحالة) وجود شبهة تدل على ان الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية الى النيابة لاجراء اللازم عنها قانونا الخ » هذا التصرف انها يكون محله عندما يرى قاضى الاحالة ان العناصر الأصلية المكونة للفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية لا تتوافر فيها أركان الجنابة بل هي لا تعدو ان تكون جنحة أو مخالفة ففى هذه الحالة يعيد القضية الى النيابة لتعطيها السير القانونى لانها على كل حال ليست من اختصاص محكمة الجنابات اما اذا كانت عناصر الجنابة متوافرة وكل ما فى الامر انها كانت مقترنة بعذر قانونى أو ظرف مخفف من شأنه تخفيض عقوبة الجانى فليس لقاضى الاحالة ان يخرج الجريمة بعد اقترائها بذلك العذر أو بالظروف المخففة عن نوعها . ويحكم بانزالها الى مصاف الجنب ويعطيها بناء على ذلك السير الذى اباح له القانون ان يعطيه للجريمة التي يرى انها بطبيعتها وبحكم العناصر المكونة لها لا تخرج عن ان تكون جنحة أو مخالفة بل كل ما له بحسب قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ان يحيل هذه الجنابة التي لابسها عذر أو ظرف مخفف الى محكمة الجنب باعتبارها جنابة لتحكم فيها المحكمة المذكورة على هذا الاعتبار .

بلن رقم ١١١٨ سنة ٢ ق . جلسة ١٩٣٢/٢/٢٠

٥١٨ - قرار قاضي الاحالة باحالة خطر الجنائية الى القاضي الجزئي
يكسب للمتهم حقاً باحالته الى محكمة الجنح لتطبيق عقوبة الجنحة عليه .
* ان قرار قاضي الاحالة بالحقلة نظرت الجنائية الى القاضي الجزئي
متى رأى ان الفعل المعلق عليه قد اقترن بأحد الأعدار المنصوص عليها
في المادتين ٦٠ و ٢١٥ ع او بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة
الجنحة طبقاً للمادة الأولى من قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ هذا
القرار له قوة الشيء المحكوم فيه لانه يكسب المتهم حقاً باحالته الى محكمة
الجنح لتطبيق عقوبة الجنحة عليه . وقد رسم القانون طريقة الطعن فيه
فاجاز للنائب العمومي وحده الطعن فيه بطريق المعارضة امام المحكمة
الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة بتقرير يعمل في قلم كتاب المحكمة في
 ظرف عشرة ايام كاملة من تاريخ القرار . لماذا لم يطعن فيه النائب العمومي
 في المدة المذكورة يصبح نهائياً ولا يجوز لقاضي الاحالة الرجوع فيه لانه
 استنفذ سلطته بشأنه كما لا يجوز للمحكمة التي احيلت اليها الدعوى
 بموجب هذا القرار ان تقضى بعدم اختصاصها .

(لمن رقم ١١٧٩ سنة ٤ ق . جلسة ١١/١١/١٩٢٤)

٥١٩ - احالة الدعوى من قاضي الاحالة الى القاضي الجزئي لا يمنع
الاخير من تغيير وصف التهمة المقدمة اليه بغير رجوع في ذلك الى
قاضي الاحالة .

* متى احيلت الدعوى من قاضي الاحالة الى القاضي الجزئي وجب على
هذا الاخير ان يسير فيها طبقاً للإجراءات الواردة في قانون تجديق
الجنابات الخاصة بالجنح فيصح له تغيير وصف التهمة المقدمة اليه
او أحد ملحقاتها بغير رجوع في ذلك الى قاضي الاحالة .

(لمن رقم ٥٢ سنة ٦ ق . جلسة ٢/١١/١٩٢٦)

٥٢٠ - عدم جواز اخراج الجريمة التي اقترنت بعذر قانوني
او بظرف مخفف عن نوعها والحكم بانزالها الى مصاف الجنح بل له ان يحيل
هذه الجنابة الى محكمة الجنح باعتبارها جنابة .

* ان ظرف صفر من المتهم ليس الا عذراً قانونياً مخففاً للعقاب
ولكنه لا يؤثر في الاختصاص لماذا كانت التهمة المستندة الى المتهم هي احدائه
بالجنى عليه جرحاً نشأت عنه عاعة مستتية فان صفر بسنه لا يغير
هذه التهمة من جنابة الى جنحة ، ولا يمنع بالتالي محكمة الجنابة من
نظرها واذن فليس لقاضي الاحالة ، اذا ما قدم اليه متهم صغير السن ،

ان يعتبر الجنائية المقدم بها اليه جنحة ويحيلها الى النيابة لاجراء
 مسنونها فيها ، بل عليه - اذا رأى ان تفصل محكمة الجنج لا محكمة
 الجنائيات في امر المتهم - ان يحيل الدعوى اليها عملا بالمادة الأولى من
 قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ التى تخول له حق احالة المتهم بجنائية في
 هذه الحالة الى القاضى الجزئى لان الجريمة في ذاتها جنحة ، بل لتوقيع
 عقوبة الجنحة مع اعتبارها جنائية .

الطعن رقم ٩٥٨ سنة ٨ ق . جلسة ١١٩٢٨/٢/٧

٥٢١ - سلطة قاضى الاحالة في تقديم الجنائيات الى محكمة الجنج طبقا
 لقانون ١٩/١٠/١٩٢٥ مقيدة بأن يكون أقصى العقوبة المقررة في القانون
 للجنائية الأشغال الشاقة المؤقتة .

* ان سلطة قاضى الاحالة في تقديم الجنائيات الى محكمة الجنج طبقا
 لقانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ مقيدة بأن يكون أقصى العقوبة المقررة
 في القانون للجنائية الأشغال الشاقة المؤقتة . فاذا كانت العقوبة هى
 « الأشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة » امتنع على قاضى الاحالة ان يقدمها
 الى محكمة الجنج ووجب عليه احالتها الى محكمة الجنائيات . لان الخيار
 بين العقوبتين المقررتين في القانون للجنائية الواحدة من عمل المحكمة المنوط
 بها توقيع العقوبة وهذا يستلزم بقاء الاختصاص بنظر مثل هذه
 الجنائية لمحكمة الجنائيات .

الطعن رقم ٦٢١ سنة ٩ ق . جلسة ١١٩٢٩/٢/٦

٥٢٢ - اعتبار الامر الصادر من قاضى الاحالة الذى قال فيه ان الواقعة
 المقدمة اليه جنحة واعادتها للنيابة لتقديمها الى محكمة الجنج ابرا بالتجنينج
 متى اثبت الامر ان المتهم كان في حالة من حالات الدفاع الشرعى وتجاوز
 حدوده بنية سلبية .

* اذا كان الظاهر مما ورد في امر قاضى الاحالة انه بعد ان تعرض
 للدفاع الشرعى واثبت ان المتهم كان في حالة من حالاته لكنه تجاوز بنية
 سلبية الحدود المرسومة له في القانون ، وبعد ان بين ان المادة التى
 تجب معاملة المتهم بمقتضاها هى المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ، قد
 قال ان الواقعة المقدمة اليه جنصة ، وانه لذلك يعيد القضية الى النيابة
 لتقديمها الى محكمة الجنج لتفصل فيها . فانه يكون في حقيقة الواقع قد
 قصد بهذا الامر احالة الدعوى الى القاضى الجزئى للحكم فيها على

اساس ان العقوبة الواجب توقيعها هي عقوبة الجنحة طبقا للتانون الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ بجعل بعض الجنائيات جنحا ولم يكن قصده الغشاء باعتبار الواقعة جنحة كما يتبادر مما قاله متجسوزا في التعبير ، واذن فانه يتمين ان يعد هذا الامر في التانون امرا يجعل جنابة جنحة لا امرا باعتبار جنابة جنحة ، وان ترتب عليه بالنالى كل الاحكام القانونية التى يجب ان ترتب على الاوامر التى تصدر على مقتضى القانون الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ .

(طبق رقم ١٨٣ سنة ١٢ في . جلسة ١٩٢٢/١٢/٢٨)

الفصل الثالث

حجية قرارات قاضي الاحالة

٥٢٢ - أثر قرار قاضي الاحالة .

* ليس لقرار قاضي الاحالة من القوة الا بالقدر الوارد في نفيه . فاذا نص فيه ان لا وجه لاعتلة الدعوى على ثلاثة اشخاص قديمته النيابة الى قاضي الاحالة مع رابع فترة ذلك القرار منحصرة في ان هؤلاء الثلاثة الاشخاص باعيا عنهم لم يكونوا هم الذين قارنوا الجريمة باشتراك الرابع معهم ولكن ليست له اية قوة في افادة ان هذا الرابع هو وحده الذي قارن الجريمة دون سواء فليحكمة الجنائيات مطلق الحرية في تحرى حقيقة الواقعة كيف حصلت وما اذا كان مع هذا الرابع اشخاص آخرون غير من اخرجهم قاضي الاحالة ولو كان هؤلاء الآخرون مجهولين لم تعرف ذواتهم ولا اسماءهم ، ومتى نيقنت المحكمة وجود هؤلاء المجهولين فلها بالبداية ان تعتبر وجودهم حاصلًا مترتبًا عليه ما يقتضيه نص القانون الخاص بطرف تعدد المجرمين .

(لمن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢ ق . - جلسة ١٩٢٢/٥/٢٢)

٥٢٣ - قاضي الاحالة سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء - صحة قراراته .

* من المقرر ان قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات اثنا باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم . ومن ثم فانه لا يلزم لصحة قراره صدورهما باسم الشعب ، مادام الدستور - رائد كل القوانين - لا يوجب هذا البيان الا في الأحكام .

(لمن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق . - جلسة ١٩٧٢/٦/١١ من ٢١ من ١٧٢٩)

الفصل الرابع

الطعن في قرارات قاضي الاحالة

٥٢٥ - عدم جواز الطعن في قرارات قاضي الاحالة امام محكمة النقض
الا لخطا في تطبيق نصوص القانون او في تأويلها. ولا يكون الا من النائب
العمومي

✽ ان المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات صريحة في ان
الطعن في قرارات قاضي الاحالة امام محكمة النقض لا يجوز الا لخطا
في تطبيق نصوص القانون او في تأويلها ولا يكون الا من النائب العمومي
واذا صح بطريق التماس اعتبار الاوامر الصادرة من غرفة المشورة بحسب
المادة ١٢ « ج » من القانون المذكور قابلة للطعن فيها ايضا بطريق
النقض فلا يمكن ان يكون ذلك الا في صورة الخطا في تطبيق نصوص
القانون او في تأويلها ولا يكون حق الطعن الا للنائب العام وحده .
لما المدعى بالحقوق المدني فلا يجوز له ان يطعن في هذه الاوامر امام
محكمة النقض .

(طعن رقم ١١ سنة ٢٠ ق. جلسة ١١/٩/١٩٢١)

٥٢٦ - عدم قبول الطعن في قرار غرفة المشورة بطريق النقض
والإبرام الا من النائب العمومي وحده ولنفس السبب الذي يباح له من أجله
الطعن في أوامر قاضي الاحالة .

✽ ان القانون لم ينص على جواز الطعن في قرار غرفة المشورة
بطريق النقض والإبرام . وانما نص في المادة ١٣ من قانون تشكيل
محاكم الجنايات على جواز هذا الطعن في قرار قاضي الاحالة الصادر
بان لا وجه لاقامة الدعوى او الصادر باعادة القضية الى النيابة
لان الامتثال المسند الى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة او مخالفة .
ولم يبح ذلك الطعن الا للنائب العمومي على انه يكون مبناه اشتغال قرار
الاحالة على خطأ في تطبيق نصوص القانون او في تأويلها ، فاذا صح
تماسا على ذلك اعتبار قرارات غرفة المشورة الصادرة طبقا لحكم
المادة ١٢ (ج) من القانون المذكور قابلة للطعن بطريق النقض والإبرام
فلا يجوز ان يقبل هذا الطعن الا من النائب العمومي وحده ولنفس
السبب الذي يباح له من أجله الطعن في أوامر قاضي الاحالة اما المدعى المدني
فلا يقبل منه الطعن فيها .

(طعن رقم ٨٨٧ سنة ٢ ق. جلسة ١١/١٢/١٩٢١)

٥٢٧ - ما أجازته المادة ٢٣٦ ت ج للمتهم أنها هو الطعن في الإجراءات السابقة على انعقاد جلسة المحاكمة أى التى تحصل فى الفترة من بعد صدور أمر الإحالة الى يوم جلسة المحاكمة .

* ان المادة ٢٣٦ تحقيق جنابات تمنع صراحة من الطعن فى أمر الإحالة أى من تناوله بالناقشة من جهة ما قرره من وجوب محاكمة المتهم على التهمة التى يسندها اليه متى صدر هذا الأمر لغير المتهم أن يطعن لا فيه ولا فيها تقدمه من إجراءات التحقيق بل له فقط بأن يتناول موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة ويتناقش فى ثبوته وعدم ثبوته وفى تكوينه إجراماً قانونياً ومقدم تكوينه . والممول عليه فى كل ذلك هو ما يقديه سلطة الاتهام لدى المحكمة من أوجه الإثبات وما يبيده هو من أوجه الدفء وما تقسم به المحكمة نفسها من التحقيق فإذا كان فى التحقيق الابتدائى خلل قانونى واعتدت عليه سلطة الاتهام فى الإثبات فله أن يبنيه الى هذا الخلل وهو تقدره بما ترى على أن كل ما أجازته المادة ٢٣٦ المذكورة أنها هو الطعن فى الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة. أى التى تحصل فى الفترة من بعد صدور أمر الإحالة الى يوم جلسة المحاكمة وهى فى العادة ليست سوى الإجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور . ومع ذلك فإن أوجه البطلان الذى يقع فيها ليس من النظام المأم بل الدعوى به تبيط أن لم يحصل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة أن لم يكن هناك شهود .

طعن رقم ١٠٦٩ سنة ٢ ق . جلسة ١٩٢٢/٢/٢٠

٥٢٨ - عدم جواز الطعن فى قرار قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى أمام محكمة النقض متى كان مبنيًا على عدم ثبوت التهمة من جهة الموضوع .

* ان قرار قاضى الإحالة بأن لا وجه لاثمة الدعوى مبنيًا على عدم ثبوت التهمة من جهة الموضوع لا من جهة القانون فقط ففى هذه الصورة لا يصح الطعن فى هذا القرار لدى محكمة النقض بل يكون الطعن فيه لدى غرفة المشورة عملاً بالمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنابات. (طعن رقم ١٨٦٥ سنة ٢ ق . جلسة ١٩٢٢/١/٢٦)

٥٢٩ - عدم جواز الطعن بطريق النقض فى قرار قاضى الإحالة القاضى بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل فى دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية .

* ان المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنابات لا تجيز للنائب

المعمى الطعن بطريق النقض والإبرام في الأوامر الصادرة من قاضي الاحالة الا في حالتين (أولاهما) حالة ما اذا كان الأمر صادراً بعدم وجود وجه لاتالة الدعوى (وثانيهما) حالة ما اذا كان الأمر صادراً بإعادة القضية الى النيابة لأن الأفعال المسندة الى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة او مخالفة ويشترط أن يكون الطعن في الحالتين مبنياً على حصول خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وأذن فلا يجوز الطعن بطريق النقض في قرار قاضي الاحالة القاضي بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية .

(طعن رقم ٥٦٣ سنة ٤ ق . جلسة ١٩/٢/١٩٢٤)

٥٣ - طعن النيابة في أمر قاضي الاحالة بأحالة جريمة نروع في قتل الى محكمة الجنج مباشرة للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة يكون دالها امام غرفة المشورة سواء اكان هذا الطعن لخطا في تطبيق القانون أم لخطا في تقدير الوقائع .

* طعن النيابة في أمر قاضي الاحالة بأحالة جريمة شروع في قتل الى محكمة الجنج مباشرة للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة يكون دالها امام غرفة المشورة طبقاً للادة الثانية من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ سواء اكان هذا الطعن لخطا في تطبيق القانون أم لخطا في تقدير الوقائع .

ماذا كان هذا الامر مبنياً على استبعاد نية القتل لدى المتهم لأسباب موضوعية متعلقة بتقدير الأدلة مما يفيد أن قاضي الاحالة قد اعتبر الواقعة جنحة ؛ لا جنائية مقترنة بعذر قانوني أو ظرف مخلف ؛ فللنيابة ايضاً أن تطعن في هذا القرار أمام غرفة المشورة طبقاً للادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات .

(طعن رقم ٥٨ سنة ٨ ق . جلسة ١٢/٢/١٩٢٧)

٥٤ - الطعن في قرار قاضي الاحالة لخطا في التطبيق القانوني على الواقعة يكون بطريق النقض .

* متى كان خطأ قاضي الاحالة واقعاً في التطبيق القانوني على الواقعة التي اثبتها في قراره ، لا في تقديره لادلة الدعوى ، فالطعن في القرار يكون بطريق النقض .

(طعن رقم ٧٨٧ سنة ٨ ق . جلسة ١/٢/١٩٢٨)

٥٣٢ - خولت المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات النائب العمومي حق الطعن بطريق المعارضة أمام هيئة أودة المشورة في كل الأحوال التي يرى أن قاضي الإحالة قد أخطأ تقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها في الأمر الذي أصدره بأن لا وجه لاقابة الدعوى أو بإعادة القضية للتنيابة لأجراء اللازم عنها قانونا .

* أن المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بتحويلها النائب العمومي حق الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الإحالة بأن لا وجه لاقابة الدعوى لعدم كفاية الأدلة أنما خولته ذلك في كل الأحوال التي يرى أن قاضي الإحالة قد أخطأ تقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها في الأمر الذي أصدره بأن لا وجه لاقابة الدعوى أو إعادة القضية الى التنيابة لأجراء اللازم عنها قانونا لأن الواقعة ليست الا جنحة أو مخالفة ، ولم يقصد منها قصر هذا الحق على حالة الأمر بأن لا وجه لاقابة الدعوى فقط خصوصا وأن استبعاد القاضي للطرف من ظروف الجناية على أساس عدم كفاية الدليل على توافره مع استبعاد الفعل الأصلي يتضمن في الحقيقة والواقع أنه أنما رأى فيها يختص بهذا الطرف أن لا وجه لاقابة الدعوى .

الطعن رقم ٦٩٨ سنة ١٠ ق . ٠ جلسة ١١٩٤٠/٢/١٨

٥٣٣ - الأمر الصادر بالإحالة لا يجوز للطعن فيه أمام المحكمة المحالة اليها الدعوى .

* الأمر الصادر بالإحالة لا يجوز بحكم المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الطعن فيه أمام المحكمة المحالة اليها الدعوى . وما ذلك الا لأن هذا الأمر ليس من شئنه أن يلزم للمحكمة بشيء مما جاء فيه بل أن لها ولو من تلقاء نفسها أن تصحح كل ما يقع فيه من خطأ وللبتيم أن ينهبها الى ذلك بما له من حق ابداء كل اعتراض في مسدد محاكمة ولو كان متعلقا بوصف التهمة المرفوعة بها الدعوى . وإذا كانت المحكمة لم تتدارك الخطأ من تلقاء نفسها أو بنشاء على طلب التهم فإن حكمها ذاته - لا أمر الإحالة - هو الذي يجب أن يوجه اليه الطعن . وأذن نلذا كان يؤدي وجه الطعن أن الطاعن لا يقصد سوى الطعن في أمر الإحالة بشأن وصف الأفعال المنسوبة اليه فيه وكان الحكم الذي صدر في الدعوى ليس فيه أي خطأ من هذه الناحية فلا يقبل الطعن .

الطعن رقم ١٤٦٢ سنة ١٠ ق . ٠ جلسة ١١٩٤٠/١٠/٢١

(م - ١٧)

٥٢٤ - عدم جواز المعارضة في الأمر الذي يصدره قاضي الاحالة
 باحالة بعض الجنائيات الى محكمة الجنب الا من النائب العمومي دون غيره .

* ان الأمر الذي يصدره قاضي الاحالة طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ باحالة بعض الجنائيات إلى محكمة الجنب اذا ما اقرنت باعداد قانونية او ظروف مخلفة لا يجوز - بمقتضى المادة الثانية من هذا القانون - المعارضة فيه الا من النائب العمومي دون غيره ، فإذا هو لم يفعل فإن الأمر يصور قوة الشيء المحكوم فيه ولو كان قد وقع فيه خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وذلك لأن القانون المذكور في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة قد نهى محكم الجنب عن أن تحكم بمسءم الاختصاص في هذه الجنائيات ما لم يكن قد استجبت وقائع لم يتناولها التحقيق تفرير التهمة الى جنسية أشد . وفي هذا ما يسفل على أن امر الاحالة يكسب المتهم الحق في ألا توضع عليه عضوبة الجنسية وفي أن يحاكم أمام محكمة الجنب .

(من رقم ٢٩٢ سنة ١١ ق . جلسة ١١/٦/١٩٢١)

٥٢٥ - عدم قبول الطعن في الأمر الصادر من مستشار الاحالة
 بالا وجه لاقية الدعوى الجنائية الا في خصوص مسؤولية بعدم وجود وجه للسبر فيها - قضاء الاحالة بوصفه سلطة تحقيق لا جهة حكم -
 لا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية .

* المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية لم تبيح على أن للنائب العام وللدعوى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بل لا وجه لاقية الدعوى الجنائية تد افادت انه لا يقبل الطعن سواء من النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية على الأمر الذي يصدر من مستشار الاحالة الا في خصوص مسؤولية بعدم وجود وجه للسبر في الدعوى الجنائية ، بتقدير ان قضاء الاطعة ليس الا سلطة تحقيق لا جهة حكم ، ومن ثم فلا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية ، واذا كان ذلك وكان مستشار الاحالة قد تصدى للدعوى المدنية وقضى فيها بالرغم من قضاؤه يكون لغوا لا يعتد به ولا يجوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب التمس عليه سوى تقرير الأمر نظري بحث، لا ينبد منه أحد من الخصوم ولا يضار به غيره الأمر الذي لا تتحقق به الصلحة المعبرة لقبول الطعن .

(من رقم ٢٢٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٦/٢/١٩٢٨ ص ١٩ ص ٢٢٨/٢٢٩)

الفصل الخامس

مسائل عامة

٥٣٦ - عدم اتصال محكمة الجنايات اتصالاً قانونياً بقضية الجنائية
ما لم يصدر فيها قاضى الاحالة ابراً باحالتها عليها .

§ المادة ١٢ «ب» من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ٢٢٤ المعدلة من قانون تحقيق الجنايات صريحتان في أنه اذا صدر امر باحالة متهم على محكمة الجنايات ولم يكن مسبق حضوره امام قاضى الاحالة وتبض عليه قبل الحكم في قضية من محكمة الجنايات فيكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم لقاضى الاحالة وان من يحكم عليه غيابياً من محكمة الجنايات ولم يكن مسبق حضوره امام قاضى الاحالة يكون الاجراء بشأنه كما لو كانت القضية لم تقدم من قبل الى هذا القاضى . وهذا النص في المادتين لا يدع مجالاً للشك في أن ضبط المتهم الذى احاله غيابياً قاضى الاحالة الى محكمة الجنايات يبطل كل الاجراءات التى حصلت في حقه ابتداء من قرار الاحالة الغيابى وتصبح هذه الاجراءات كأنها في حكم المدمم . فإذا نظرت محكمة الجنايات وموسع القضية وقضت فيها بمعتدة على تنازل المتهم عن هذه المرحلة من الاجراءات بحجة أن نظام قاضى الاحالة وضع لمصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنه كان هذا المتهم كأنه محال من غير امر بالاحالة اذ الامر الصادر في غيبته لا وجود قانوناً له . وهذا لا يقره القانون اذ المادة التاسعة وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضى بان كل قضية جنائية حققتها النيابة ينظرها قاضى الاحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويصدر فيها ابراً باحالتها عليها متى وجد مسواً لذلك . فما لم يتم هذا الاجراء ويسبق ثلثها فلا تعتبر محكمة الجنايات متصلة بالدعوى اتصالاً قانونياً .

ومثل ذلك المتهم الذى قدم مباشرة الى محكمة الجنايات اذا قضت تلك المحكمة بتبرئته لا يجوز له أن ينفذ بئنه اكتسب بهذه البراءة حقاً لأن الحق لا يعتبر مكتسباً له حرمة الا اذا كان ملك هذا الحق ذا اهلية لتبليكه ومحكمة الجنايات لم تتصل بالدعوى اتصالاً قانونياً يجعلها في حل من نظرها .

٥٢٧ - صدور حكم نهائي من المحكمة الاستئنافية بتكليف محكمة الجنح بنظر الدعوى لأنها جنحة يمنع من تقديم المتهم لقاضي الاحالة .

* قدمت النيابة متهمين الى قاضي الاحالة بتهمة شروعهما في قتل وقاضى الاحالة امصدر قراراً بان الواقعة جنحة منطبقة على المادة / ٢٠٥ ع وباعادة الأوراق للنسبة لاجراء شئونها فيها . فقدمت النيابة الدعوى للمحكمة الجزئية ولكنها طلبت ابطالها الحكم بعدم الاختصاص - فقضت هذه المحكمة غيابيا بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنحية شروع في قتل واحالة الأوراق للنسبة الدورية لاجراء شئونها فيها فعارض المتهمان في هذا الحكم والمحكمة ايدته فاستأنف احدهما الحكم وقضت محكمة الجنح الاستئنافية بالفائه واعتبار الواقعة جنحة منطبقة - على المادة ٢/٢٠٥ ع واعدة الأوراق لحكمة الدرجة الاولى للفصل فيها على هذا الاساس وصار الحكم الابتدائي الصادر بعدم الاختصاص انتهائيا بالنسبة للمتهم الآخر ولكن النسبة قدمت المتهمين مع لقاضى الاحالة فرأى انه ازاء ضرورة انحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص نهائيا بالنسبة للمتهم الذى لم يستأنف لا يسعه الا احالة القضية بالنسبة له على محكمة الجنابات بطريق الخيرة ومعه المتهم الآخر الذى حكم انتهائيا - باعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له - ومحكمة الجنابات حكمت باعتبار ما وقع من المتهمين جنحة ضرب مع سبق الاصرار منطبقة على المادة ٢/٢٠٦ ع فطعن المحكوم عليهما بطريق النقض . ومحكمة النقض رأت ان قرار قاضى الاحالة الثانى غير قانونى فيها يتعلق بالمتهم الذى صدر حكم المحكمة الاستئنافية نهائيا باعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له واعدة القضية الى المحكمة الجزئية للفصل فيها اذ ما كان يصح تقديم مثل هذا المتهم لقاضى الاحالة ما دامت المحكمة الاستئنافية حكمت نهائيا حكما لا مطعن فيه بتكليف محكمة الجنح بنظره دعواه لانها جنحة . اما بالنسبة للمتهم الاول فالتقرر لا شك صحيح لان الحكم الصادر بعدم الاختصاص صار نهائيا بالنسبة له فالتسبيل الوحيد هو تقديمه لقاضى الاحالة لتحويله الى محكمة الجنابات بطريق الخيرة . وقضت بانه مهما يكن من خطأ الاجراءات الاولى في هذه الدعوى فما دامت محكمة الجنابات قد اعتبرت الواقعة بالنسبة للطاعنين معا جنحة بالمادة ٢٠٦ عقوبت لا جنحية كما طلبت النيابة ولا جنحة بالمادة ٢٠٦ / ٢ كما قالت المحكمة الاستئنافية فلا يكون ثمة اساس قانونى لطعن المتهم الاول في حكمها ولا مصلحة للمتهم الثانى في طعنه .

٥٣٨ - وجوب عرض كل جنائية على قاضى الاحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنائيات .

* ان نظر دعوى الجنائية لدى قاضى الاحالة هو مرحلة ذات شأن فى المحاكمة الجنائية والاخلال بها يعتبر اخلالا باجراء جوهرى فى الدعوى ماس بالنظام العام . فكل جنائية يجب ان ينظرها قاضى الاحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنائيات حتى ولو كانت هذه الجنائية مرتبطة بجنائية اخرى سبق ان قدمها قاضى الاحالة الى المحكمة فلا يجوز للنائب العمومية ان ترفع الدعوى امام محكمة الجنائيات راسا بجنائية جديدة على شخص مقدم لتلك المحكمة بجنائية اخرى اعتمادا على ان تلك الجنائية الجديدة مرتبطة بالجنائية الاخرى المنظورة امام المحكمة فعلا لأن هذا الارتباط لا يمكن بحال ان يتخذ شفيما فى مخالفة القانون بتخطى مرحلة قاضى الاحالة . فاذا قبلت المحكمة سماع الدعوى برغم هذا التذخوذ فى الاجراءات كان حكمها باطلا فيما يتعلق بالتهمة الجديدة .

(لمن رقم ١٢٤٨ سنة ٠ ق - جلسة ١٩٣٥/٦/٢)

٥٣٩ - قصد الشارع من نظام قاضى الاحالة انها هو ان المتهم بجنائية لا يقدم الى محكمة الجنائيات الا عن طريق قاضى الاحالة .

* ان قانون تشكيل محاكم الجنائيات حين خول محكمة الجنائيات المادة ٣٦ « اصلاح كل خطأ مادي او تدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في امر الاحالة » وفي المادة ٣٧ « تعديل او تشديد التهمة المبينة في امر الاحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط الا توجه على المتهم افعالا لم يشملها التحقيق » وفي المادة . { « تغيير وصف الاعمال المبينة في امر الاحالة بغير سبق تعديل في التهمة » والحكم على المتهم ولو بدون سبق تعديل في التهمة بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة عليه في امر الاحالة » - حين خولها كل ذلك في الحدود التي يبينها وبالشروط التي اوردتها يكون قد قصد اعطاء محكمة الجنائيات سلطة واسمة في تصحيح كل ما يكون في اوامر الاحالة من اخطاء من اى نوع كان حتى لا يفلت جان او يشار برىء . واذن فانه يكون على المحكمة - مادام المتهم قد احيل اليها من قاضى الاحالة لمحاكمته عن جنائية فات القاضي ان يبينها في امر الاحالة - ان تبين هي للمتهم عند بدء المحاكمة التهمة التي تتكون منها هذه الجنائية ثم يفسح له ، في حدود القانون ، المجال ليستعد ويحضر دفاعه عنها ، فان كل ما قصده الشارع من نظام قاضى الاحالة انها هو ان المتهم بجنائية لا يقدم الى محكمة الجنائيات الا عن طريق قاضى الاحالة ، فبعد سلوك هذا الطريق تنظر المحكمة الدعوى غير مقيدة بل امر الاحالة وما جاء فيه .

(لمن رقم ٨٢ سنة ١٦ ق - جلسة ١٩٢٦/١/٢١)

٥٤٠ - صدور قرار قاضي الاحالة بتجنيح جنائية لا يمنع المحكمة الجزئية التي سبق ان اصدورت حكمها بعدم الاختصاص من اعادتها نظرها .

* اذا كان قرار قاضي الاحالة قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى ، باحالة القضية للمحكمة الجزئية ، على اساس ان الواقعة جنائية اقتترنت بطروف مخففة طبقا للادة الاولى من القانون الصادر في ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ بتجنيح بعض الجنايات ، فان قضاء المحكمة الجزئية الذي كان قد صدر قبل ذلك بعدم الاختصاص - لان الواقعة جنائية - لا يمنعها من نظر الدعوى لعدم تعارضه مع الوصف الذي احيلت به القضية اليها من جديد ، ولان قرار الاحالة قد اسبغ عليها ولاية جديدة مستمدة من القانون سالف الذكر .

(لمن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٤ في - جلسة ١١/٢/١٩٥١)

٥٤١ - المقصود من كفاية الادلة او عدم كفايتها في قضاء الاحالة .

* ان المقصود من كفاية الادلة في قضاء الاحالة انها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بادانته ، وهو المعنى الذي يتفق ووظيفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية .

(لمن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ في - جلسة ١١/٢/١٩٦٩ ص ٢٢ ص ١٢٦)

٥٤٢ - من حق الطاعن اثارة نقص بعض نقاط التحقيق للنيابة امام قاضي الاحالة - الاثر تقييري للقاضي ودون معقب - لا يقبل امام النقض .

* ان ما تثيره الطاعنة في خصوص وجود نقص في بعض نقاط التحقيق - بغرض وجوده - لا يعمد ان يكون تعيينا لتحقيق النيابة ، وما دامت الطاعنة لم تطلب امام مستشار الاحالة اجراء تحقيق معين في هذا الشأن ، وكان مستشار الاحالة لم ير من جانبها محلا لاجراء تحقيق تكفيلى اكتفاء بما هو معروض عليه وهو امر من اطلاقته موكول لتقديره وخاضع لسلطاته دون معقب ، فانه لا يقبل من الطاعنة النعى على الامر المطعون عليه في هذا الصدد .

(لمن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ في - جلسة ١١/٢/١٩٧٣ ص ٢٤ ص ١٧٢)

قاضي التحقيق

قاضي التحقيق

٥٤٣ - اختصاص قاضي تحقيق الجهة التي استعملت فيها الورقة الرسمية المزورة بالتحقيق مادام التحقيق لم يوصل الى مكان ونوع التزوير .

✽ اذا كان يبين من الاطلاع على مذكرة النيابة التي تدمتها لقاضي التحقيق بطلب السمر في التحقيق في شكوى معينة ان موضوع هذه الشكوى وتحقيق النيابة فيها كان هو تزوير محضر حصر تركه واستعماله بتقديمه للمحكمة الحسبية « بببلا » وكلتا الواقعتين جنائتان فاذا كان قاضي تحقيق « المحلة » قد رأى ان التحقيق الابتدائي لم يوصل لمعرفة مكان ارتكاب جنسية التزوير وان جنسية الاستعمال قد وقعت في جهة اخرى مما لا تشبهه معه في اختصاص قاضي تحقيق هذه الجهة بتحقيق هذه الجنائية الأخيرة - لانه لا يكون ثمة محل لان ينكل هذا القاضي عن اجراء التحقيق بحجة غير صحيحة وهي ان جريمة الاستعمال جنحة او بحجة ان محل اقامة المتهمين في جنسية التزوير - التي لم يعرف مكان وقوعها - تتبع قاضي تحقيق المحلة .

(لمن رقم ١ لسنة ٢٢ق - جلسة ١١٠٢/١١/٤)

٥٤٤ - بدء ميعاد استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق بان لا وجه لاقامة الدعوى .

✽ ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نص في المادة ١٦٥ على ان استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق بان لا وجه لاقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ صدور الامر او التبليغ او الاعلان حسب الاحوال ، قد اُمد بذلك ان هذا الميعاد بالنسبة للخصوم الذين لم يصدر الامر في مواجهتهم لا يسرى الا من تاريخ اعلانه لهم اعلاناً رسمياً ، ولا يكتفى في ذلك بمجرد العلم بالامر .

(لمن رقم ٧١ لسنة ٢٥ق - جلسة ١١٥٥/٤/٥)

٥٤٥ - استئناف الاوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص امام غرفة الاتهام - جواز بالنسبة لاوامر قاضي التحقيق دون النيابة - م ١٦٣ ج٠

✽ جواز استئناف الاوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص امام غرفة

الانتهام متصور بنص المادة ١٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة .

(الطعن ٢٥٨٩ و ٢٠١٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٤/١٩٥٦ ص ٨٧٨)

٥٤٦ - إحالة النيابة الأوراق الى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد - حقه في مباشرة جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد .

* متى كانت النيابة لم تستعمل حقتها في التقرير بحفظ الدعوى ونفسا لقانون تحقيق الجنائيات وأحالت الأوراق الى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديدة ، فان له بهذه الاحالة ان يباشر جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد .

(لمن رقم ٧٩٢ سنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٥٦ ص ٧ من ١١٦٧)

٥٤٧ - حرية قاضي التحقيق في التصرف في التحقيق وإصدار قراره ولو كان مخالفا لطلبات النيابة .

* لا حرج على القاضي من ان يصرف في التحقيق طبقا لما يطلبه عليه ضميمه ويصدر القرار الذي يراه ولو كان مخالفا لطلبات النيابة .

(لمن رقم ٧٩٢ سنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٥٦ ص ٧ من ١١٦٧)

٥٤٨ - قرار قاضي التحقيق باحالة الواقعة الى غرفة الاتهام باعتبارها من الجنب التي تقع بواسطة الصحف على غير افراد الناس على خلاف ما تقتضي به المادة ١٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب الاحالة الى محكمة الجنائيات مباشرة - قرار نهائي - استئناف النيابة او الخصوم له امام غرفة الاتهام غير مقبول - علة ذلك - غرفة الاتهام هي الجهة التي تتولى الفصل في استئناف اوامر قاضي التحقيق .

* مسدود قرار قاضي التحقيق باحالة الواقعة الى غرفة الاتهام باعتبارها من الجنب التي تقع بواسطة الصحف على غير افراد الناس - وان جاء خلاف ما تقتضي به المادة ١٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب احالة الواقعة في هذه الحالة الى محكمة الجنائيات مباشرة - الا انه يعد مع ذلك قرارا نهائيا لا يقبل بطبيعته الاستئناف سواء من النيابة

المسألة ، أو غيرها من الخصوم . ولا محل للتحدى بالمادة ١٦١ من قانون الإجراءات الجنائية التى تبيح للنيابة المسألة ان تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق سواء من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب الخصوم ، ذلك ان هذا الحق لا يسرى على القرار المذكور ، لأنه بحكم حالة الدعوى الى غرفة الاتهام تصبح هذه الهيئة مختصة بنظر الدعوى بحيث يكون التقرير باستئناف القرار المذكور امامها غير ذى موضوع لانها الجهة التى تقولى الفصل قى استئناف اوامر قاضى التحقيق طبقا للمادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية وهو ما يتعلق به مراد الشارع الذى يجب ان يقره عن هذا اللغو .

(لمن رقم ١٢٩٤ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١١٠٥)

٥٤٩ - قرار قاضى التحقيق بإحالة الدعوى الى غرفة الاتهام معناه ان الواقعة فى نظر القاضي لا تقتضى اصدار أمر بالا وجهه لاقامة الدعوى .

* قرار قاضى التحقيق بإحالة الدعوى الى غرفة الاتهام مفروض فيه انه مصدر بعد تمحيص الواقعة والتصدي لآلتها ، وانها فى نظر القاضي لا تقتضى اصدار أمر بالا وجه لاقامة الدعوى طبقا للحق المقرر له بالمادة ١٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(لمن رقم ١٢٩٤ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١١٠٥)

٥٥٠ - ولاية قاضى التحقيق - طبيعتها - عينية - ليس له أن يباشر التحقيق الا فى نطاق الجريمة التى طلب منه تحقيقها - دون أن يتعدى ذلك الى وقائع اخرى ، ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به تحقيقه ارتباطا لا يقبل التجزئة .

* الأصل ان قاضى التحقيق ولايته عينية Inrem فليس له ان يباشر التحقيق الا فى نطاق الجريمة المعنية التى طلب منه تحقيقها دون أن يتعدى ذلك الى وقائع اخرى ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به تحقيقه ارتباطا لا يقبل التجزئة - فاذا كان الحكم قد انتهى - للأسباب السالفة التى أوردتها - الى قيام هذا الارتباط ، فلا يجوز المجادلة فى هذه النتيجة التى هى من شأن محكمة الموضوع وحدها .

(لمن رقم ١٢٩٤ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١١٠٥)

٥٥١ - حضور محامى المتهم معه أثناء اجراء معاينة النيابة - غير لازم - المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية خاصة باستجواب المتهم في الحالات والشروط المبينة فيها .

* لا محل لما يثيره الطاعن من الاخلال بحقه في الدفاع بسبب عدم حضور محاميه معه أثناء اجراء معاينة النيابة ، ذلك ان المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى يتمسك بها خاصة باستجواب المتهم في الحالات وبالشروط المبينة فيها .

(لمن رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١١/٥/١٩٦٤ من ١٥ من ١٩٦٢)

٥٥٢ - ايجاب تثبت المحقق من شخصية المتهم - المادة ١٢٣ اجراءات - عدم التزام المحقق بالكشف عن شخصيته للمتهم .

* بناد نص المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ان المحقق هو الذى تثبت من شخصية المتهم ، ولم يرتب القانون واجبا على المحقق ان ينهى المتهم عن شخصيته ، كما لم يرتب بطلانا لاغفاله ذلك ، طالما ان الذى تجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص ، وهو ما لا يمارى فيه الطاعن .

(لمن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٥/٤/١٩٧١ من ٢٢ من ١٩٧١)

٥٥٣ - الالتزام بدعوة محامى المتهم بجناية - ان وجد - لحضور الاستجواب او المواجهة - مشروط بان يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة او امام مامور السجن - المادة ١٢٤ اجراءات .

* بناد نص المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ان المشرع استن ضمانات خاصة لكل متهم في جناية هي وجوب دعوة محاميه ان وجد لحضور الاستجواب او المواجهة ، الا ان هذا الالتزام مشروط بان يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بالطريق الذى رسمه القانون وهو التقرير في قلم كتاب المحكمة او امام مامور السجن .

(لمن رقم ٢٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٥/٢/١٩٧٢ من ٢٤ من ١٩٧٢)

قانون

الفصل الاول - نفاذ القانون

الفصل الثاني - دستورية القانون

الفصل الثالث - القانون الواجب التطبيق

الفصل الرابع - تفسير القانون

الفصل الخامس - سريان القانون من حيث الزمان

الفصل السادس - القانون الاصلح للمتهم

الفصل السابع - القوانين المؤقتة

الفصل الثامن - الجهل بالقانون

الفصل التاسع - الغاء القانون

الفصل العاشر - قانون دولي

الفصل الأول تفسير القانون

٥٥٤ — العلم بالقانون وبكل ما يدخل عليه من تعديل مفروض على كل انصاف .

* العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل انسان ميلا بحكم المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم لاهلية وليس على النيابة اذا ارادت رفع الدعوى العمومية على شخص الا ان تحمله بوقم المادة التي تريد ان تطلب محلكته بمقتضاها وليس عليها فوق هذا ان تحمله لا ينص تلك المادة ولا بما ادخل عليها من تعديل الا ان ذلك مما يحدده القانون داخل في علم كافة الناس لئلا ان المحكمة التي تتولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانونا بان تطلع نظره عند المحاكمة الى ما ادخل من التعديلات على المادة التي تطلب النيابة تطبيقها عليه مادام عليه بذلك مفروضا بحكم القانون .

بلعن رقم ١٦٥١ سنة ٢ ق - جلسة ١٩٢٢/٥/٢٢

٥٥٥ — اصدار القانون لا يستفاد الا من النشر في الجريدة الرسمية .

* ان الدستور قد نص في المادة ٢٢٦ على ان « تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بصدورها من جيب الملك ، ويستفاد هذا الاستيفاد من نشرها في الجريدة الرسمية الخ » فالاصدار لا يستفاد الا من النشر ، وهما قبل من نتائج تحكم السلطة التنفيذية في تعطيل النشر فان المحاكم لا تستطيع ان تطبق قانونا لم ينشر ما دام الدستور يقضى بان الاصدار انما يستفاد من النشر وافق للاتحدى بحكم من احكام قانون الاجراءات الجنائية الذي لم ينشر بالجريدة الرسمية لا قبل ، اذ مادام هذا النشر لم يحصل فلا يمكن القول بانه صدر وبالتالي لا يمكن اكمال المحاكمة .

بلعن رقم ٨١ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٢٠

٥٥٦ — نشر القانون بالجريدة الرسمية كاف لنفاذه في حق كافة .

* ان القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨

لسنة ١٩٤٨ قد صدر من وزير التموين في حدود السلطة المخولة نه بإعادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ : ونشر بالجريدة الرسمية ، ولذا غاننه يكون نافذ المفعول في حق الكفنة ، ولا يسوغ للطاعن الدناع بالجهل به لعدم اعلانه للمشتغلين بشئون التموين .

(طن رقم ١٠١٢ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/١)

١٥٧ - نفاذ القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٠ لصدوره ونشره بالجريدة الرسمية - اعمال ما لا يتوقف على شرط من نصوصه بعض النظر عن صدور لائحته التنفيذية .

* ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الاراضى ند صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للاوضاع الدستورية فاصبح بذلك نافذا ونصوصه يمكن اعمالها بغض النظر عن اللائحة او القرارات الوزارية التى خولت المادة ٢٥ وزراء الاثشغال والداخلية والصحة العمومية والمعلل اصداها ، ولا يصح تعطيل أى نص ما دام أن اعماله لا يتوقف على شرط .

(طن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ص ١١٨)

٥٥٨ - القوانين المعدلة لاختصاص المحاكم - نفاذها فوراً على الدماوى القائمة امام المحكمة التى عدل اختصاصها ما دامت لم تنته بحكم بات - مثال - لجان جرائم دودة القطن وري التبرسيم .

* الاصل ان قوانين الاجراءات تسرى من يوم نفاذها على الاجراءات التى لم تكن قد انتهت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق باثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الاجراءات - ماذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقائسون القديم الى محكمة او جهة قضاء أخرى فان هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التى عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعوى قد رمت اليها بالفعل طالما انها لم تنته بحكم بات - وذلك كله ما لم ينص الشارع على احكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال - كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٦ - بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التى تتخذ لمقاومة الامات والامراض المضادة بالنباتات - فهى وحدها التى تطبق . ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ اذ جعل الاختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن افعال مقاومة دودة القطن وري البرسيم بعد المصاد القانوني في المحافظات والمديريات للجان ادارية بشكلا لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص في شأن الدعاوى القائمة امام القضاء وقت نفاذه ، فانسبه يتعين على المحكم ان تقضى بعدم اختصاصها .

(الطعن رقم ١٢٧٢ و ١٢٧٣ لسنة ٢٠٠٣، جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ٨٣٦)

الفصل الثاني

دستورية القانون

٥٥٩ - حكم المراسيم التي تصدر طبقاً للمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ .

✽ المادة ٤١ من الدستور خولت السلطة التنفيذية تقدير موجبات الاسراع في اتخاذ التدابير التي لا تحتل التأخير . وإذا استعملت هذه السلطة هذا الحق المخول لها ، ثم عرضت المرسوم على البرلمان في اول اجتماع له وهو صاحب الحق في استقالته بعدم اقراره من أحد مجلسيه ، فإنه لا يسوغ لسلطة أخرى ان تتدخل في تقدير تلك الموجبات .

(طعن رقم ١٨٢٧ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٦/١/١٩٥١)

٥٦٠ - دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ .

✽ ان القول ببطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ لمساسه بما كفله الدستور من حرية الرأي والعقيدة لا وجه له . اذ المادة ١٤ من الدستور حين نصت على ان حرية الرأي مكفولة قد اعقبت ذلك بأن الاعراب من الفكر بالقول او الكتابة او التصوير او بغير ذلك يكون في حدود القانون؛ فان حرية الاعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيادها بالنسبة الى جميع الأفراد الا في حدود احترام كل منهم لحرية غيره . واذن فان من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يمين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . وأحكام المرسوم السالف الذكر لا تمس حرية السراى ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكرة ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحريات غيره .

(طعن رقم ١٣٩٤ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٥١)

٥٦١ - حكم المراسيم التي تصدر طبقاً للمادة ٤١ من دستور سنة

١٩٢٣ .

✽ ان المادة ٤١ من الدستور اذ نصت على أنه « اذا حدث بمسما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن

لا تكون مخالفة للدستور ، ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عاى وعرض هذه المراسم عليه فى اول اجتماع له فاذا لم تعرض او لم يقرها احد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون « - فائنا ينصرف حسدا انفس الى معنى واحد هو ان هذه المراسيم اذا عرضت على البرلمان فى اول اجتماع له فانها تظل نافذة المفعول الى ان يقرر احد المجلسين عدم اقرارها . ولا يؤثر فى هذا النظر ان يكون قد انتفى على صدور المرسوم عسدة سنوات عقدت فيها دورات مختلفة للبرلمان دون ان يصدر من اى من مجلسيه قرار فى شأنه ما دام الدستور لا يشترط صدور قرار بتلييد المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بالتطبيق لنص المادة ٤١ من الدستور ، وانما هو يقضى باستمرار نفاذها ما لم يقرر احد المجلسين عدم موافقته عليها .

(لمن رقم ٩١٧ سنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٥)

٥٦٢ - حكم المراسيم التى تصدر طبقا للمادة ٤١ من دستور سنة

١٩٢٣ .

* اذا كان المرسوم بقانون قد صدر بين دورى انعقاد البرلمان وصار عرضه على البرلمان فى دورته التالية لصدوره فانه لا يكون باطلا شكلا لان المادة ٤١ من الدستور لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عاى لغرض المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد كما فعلت حين ربيت زوال قوة القانون عن المراسيم التى لا تعرض على البرلمان فى اول انعقاد له او على عدم اقرارها من احد المجلسين ولان للبرلمان اسقاطها بمجرد عدم اقرارها من احد مجلسيه .

(لمن رقم ٥١٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢)

٥٦٣ - حكم المراسيم التى تصدر طبقا للمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ .

* ان المادة ٤١ من الدستور وان اوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير عاى لتعرض عليه المراسم التى تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد بالاستناد اليها ، لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة ذلك ، كما فعلت بالنسبة الى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان فى اول انعقاد لسه وحالة عدم اقرارها من احد المجلسين .

(لمن رقم ٩٠٢ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١١/١١)

٥٦٤ - حكم المراسيم التي تصدر طبقا للمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ .

* ان الدفع بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالاضراب والتوقف عن العمل لصدوره في غيبة البرلمان وعدم توفّر الشروط التي تتطلبها المادة ٤١ من الدستور مردود بما استقر عليه قضاء محكمة النقض من ان للسلطة التنفيذية حق اصدار مراسيم لها قوة القانون في غيبة البرلمان اذا حدث ما يوجب إتخاذ تدابير لا تحتل التلخير ، وكل ما اشترطته المادة ٤١ من الدستور الا تكون تلك المراسيم مخالفة للدستور وان تعرض على البرلمان فاذا لم تعرض عليه او عرضت ولم يقرها اى المجلسين ، زال ما كان لها من قوة القانون ولما كان المرسوم بنانون آنف الذكر صدر من الجهة المختصة باصداره حسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على البرلمان في اول اجتماع له ولم يصدر احد مجلسى البرلمان قرارا بعدم الموافقة عليه . فلان هذا الدفع يكون على غير اساس .

(لمن رقم ٩١٤ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٤/١/٥)

٥٦٥ - صدور المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ مستوفيا الاوضاع الدستورية .

* صدر المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ مستوفيا الاوضاع المفروضة بالمادة ٤١ من الدستور ، ذلك انه صدر بين دورى انعقاد البرلمان من السلطة التنفيذية وتمت اجراءات نشره في الجريدة الرسمية كما انه قدم للبرلمان في دورته العادية التي تلت صدوره ، وبذلك اصبح قانونا نافذا منتجا آثاره التشريعية .

(لمن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ من ٢١٩)

٥٦٦ - صدور القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الذى اضى على رجال مكتب الاداب صفة مامورى الضبط القضائى صحيحا في ظل الاوضاع التشريعية السارية .

* القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ وانذى اضى على رجال مكتب الاداب صفة مامورى الضبط القضائى ، مستندا الى الاعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٠ وبذلك يكون قد صدر صحيحا في ظل الاوضاع التشريعية السارية وقت صدوره .

(لمن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٦ س ٧ من ١٢٩٧)

٥٦٧ - وجوب تطبيق نص القانون عند تعارضه مع لائحته التنفيذية -
مثال من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .

* من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية - فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يُلغى النص الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوي المستحق عليه لغاية تاريخ الاجتماع العادي .

يلعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٧/١ من ٨ ص ١٣٠٩

٥٦٨ - صدور القرار الوزاري الخاص بتحديد نسبة الدسم في لبن الجاهوس تنفيذاً للتفويض المنصوص عليه في المادة ٢/٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ - لا سند في القانون للقول ببطالان القرار المذكور .

* أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته ، وتنفيذاً لهذا التفويض صدر قرار وزير الصحة في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن « الجاهوس » عن ٥ر٥ ٪ : وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلاً هو قول لا سند له في القانون .

يلعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ من ١٠ ص ١٣٥

٥٦٩ - حق السلطة التنفيذية في إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها - هذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية - صدور القرار ٧٥ لسنة ١٩٤٨ استناداً للآذن العام الذي تضمنه الدستور - الآذن الوارد بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - ترديد للآذن العام .

* من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملغى - الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستنداً في الأصل إلى الآذن العام الذي تضمنه الدستور ، ولا يعدو الآذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديداً للآذن العام المستند من النص الدستوري سالف الذكر .

يلعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٣٠ من ١٠ ص ٢٣٧

الفصل الثالث

القانون الواجب التطبيق

٥٧٠ - تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وواجب القضاة وحقوق المتقاضين مبينة بقانون الإجراءات الجنائية - الرجوع لقانون المرافعات ، محله : لسد النقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .

* تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين وغيرها من مواد التنظيم مبينة في قانون الإجراءات الجنائية مما لا محل معه للرجوع الى قانون المرافعات الا لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .
بطن رقم ١٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٧ ص ٧ ص ١١٤٢

٥٧١ - لا محل للرجوع لقانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية .

* لا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية .
بطن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٦ ص ٧ ص ٣١٥

٥٧٢ - الرجوع لقانون المرافعات - محله : عند احالة قانون الإجراءات اليه أو عند خلو القانون الآخر من نص .

* استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من احكامه وبرت في قانون الإجراءات الجنائية او عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .
بطن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٣ ص ٧ ص ١٢١٨

٥٧٣ - خضوع الدعوى المدنية للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية - الرجوع لقانون المرافعات - محله : اذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات .

* ولما للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية يتبع في النص -

في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، أما إذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من أعمال نص قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ - جلسة ١٦/١٦/١٩٥٦ م ٧ م ١٥٦١

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٥٦ م ١٠ م ١٢٠٤

٥٧٤ - اجاب الشارع لانعقاد الحجز الادارى عناصرا وشروطا
مخصوصة - الأخذ بنصوص قانون المرافعات في تقرير المسؤولية الجنائية
- غير سائق .

✽ أوجب الشارع دائما لانعقاد الحجز الادارى تعيين حارس على الاشياء المحجوزة لتنقل الى مهندته بمجرد تصنيفه من منسوب الحجز ومن ثم يصبح امينا مسئولا عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ، ولا يسوغ في تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضى باعتبار الاشياء محجوزة بمجرد ذكرها بحضر الحجز او ببدا الحراسة المفترضة المشار اليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ما دام المشرع قد أوجب لانعقاد الحجز الادارى عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الاشياء المحجوزة .

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/١/١٩٥٨ م ٦ م ٦٠

٥٧٥ - القانون الجنائي - طبيعته : قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية - وجوب تقيد القاضى بأرادة الشارع في القانون الداخلى ومراعاة أحكامه بغض النظر عما يفرضه القانون الدولى .

✽ القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية اذ يرمى من وراء العقاب الى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجهورية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تتقيد بأرادة الشارع في هذا القانون الداخلى ومراعاة أحكامه الى خاتمة بها المشرع القاضى الجنائي فهو الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه

القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .

بلطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦٥٨/٥/١٣ من ٩ من ٥٠٥

٥٧٦ - الأصل هو اتباع قانون الإجراءات الجنائية فيها ورد بشأنه نص خاص - الرجوع الى قانون آخر - محله سد نقص أو الاستعانة على تنفيذ التواعد المتضمن عليها فيه - أيجاب قانون الإجراءات مسئولية المدعى بالحقوق المدنية عن مصاريف الدعوى المدنية بصفة أصلية - المادة ٣١٩ من القانون المذكور - تنظيم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها - الرجوع فيه الى قانون الرسوم .

* الأصل أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع الى نصوص قانون آخر الا لسد نقص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية، ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بان « يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى . ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية » وكان قانون الإجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية فيها يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المسؤول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ، ومن ثم فقد امتنع أعمال احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية فيما يخالفه ، ولم يبق لقوانين الرسوم في هذا الشأن الا أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بمجزء المادة ٣١٩ سالف الذكر .

بلطن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦٥٨/١١/١٨ من ٩ من ١٣٦

٥٧٧ - اعطاء شيك في بلد اجنبي - مسحوا على بنك في مصر - ثبوت أن الشيك لا يقابله رصيد - سريان احكام القانون المصري على الساحب المصري ومعاقبته عن هذه الجريمة اذا عاد الى مصر - شرط ذلك : أن يكون هذا الفعل معاقباً عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه .

* لما كان مؤدى نص المادة ٣ من قانون العقوبات أن شرط مقاب الطامن لدى هودته الى مصر هو أن تكون جريمة اعطاء شيك بدون رصيد التي

انتهت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتي وقعت بالخارج « بجدّة » معاتباً عليها طبقاً لقانون المملكة العربية السعودية ، وإذ ما كان الطاعن يجحّد المعبّات على هذا الفعل في تلك الدولة ، فإنه من المتعين على تافى الموضوع — وهو بصدد انزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه — أن يتحقّق من أن الفعل معاتب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه .
(لمن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ م ١٣ من ٨٤٦)

٥٧٨ — قانون — المادة ١٧٤ مدنى — مجال تطبيقها .

✽ محل تطبيق المادة ١٧٤ من القانون المدنى أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على التابع عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية .
(لمن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ م ٢٢ من ٨٦٩)

٥٧٩ — نطاق تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٢ سنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب قاصر على الطرق والاماكن العامة بالمدين وحدها دون القرى .

✽ مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب أن الفعل المؤثم بمقتضى هذا النص والمعاتب عليه طبقاً للمادة ١٤ منه إنما جعل الشارع نطاق تطبيقه قاصراً على الطرق والاماكن العامة بالمدين وحدها ، مما مفاده أن حكم هذه المادة لا يسرى على الاماكن الخصوصية بالمدين ولا على القرى جبيعتها والجهات الأخرى التى قد تأخذ حكمها ، بل يظل الفعل بمقتضى هذا النص خارجاً عن نطاق المعبّات عليه .

(لمن رقم ٦١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ م ١٦ من ١٧١)

٥٨٠ — عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للآلة — مثال .

✽ في المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية — فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره

اصلا لللائحة . ومن ثم فإن ما ورد في المادة الثانية من قرار وزير الزراعة الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ من الإشارة الى تطبيق بآئى مواد القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ على جميع جهات الجمهورية لا يلغى النص الصريح في المادة الثالثة من القانون المذكور على أن نطاق تطبيق حكم هذا النص تاصر على المدن فقط دون القرى وغيرها من الجهات الأخرى التي تأخذ حكمها .
(لمن رقم ٦١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ١٧١)

٥٨١ — عدم الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون .

* لا يصح الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون .
(لمن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٠/١٠/١٩٦٥ من ١١ ص ١٥٧)

٥٨٢ — قوة اللائحة التنفيذية بالنسبة للقانون .

* من المقرر أن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلغى أو تفسخ نصا آمرا في القانون ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق . ولذا كان نفاذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية والمعدلة بعض مواده بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من نصوص أمره بوجوب حتما العمل بها ابتداء من التاريخ المحدد لنفاذه ، ولم يمس قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ باللائحة التنفيذية تاريخ نفاذ القانون الذي صدر بالاستناد إليه ويتقويض منه . أما ما نصت عليه المادة ٥٢ من القرار من تحديد مدة اقصاصها علمان من تاريخ العمل به لفقد أحوال المواطنين بالسجل المدني ، فهو حكم انتقلى قصد به تنظيم تقديم المواطنين لفقد بالسجل في خلال الأجل المضروب ، ولا تعارض بين أعمال اللائحة فيما أفسحت فيه من مهلة وبين نفاذ القانون فيما قضى به من وجوب العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، ذلك بأنه متى أجرى الفيد في السجل في أى وقت خلال العامين المحددين في القرار وحصل صاحب الشئ على بطاقة عائلية ، تعين عليه اتباع الأحكام المترتبة على هذا الإجراء ومنها الإبلاغ عن كل تغيير في بيانات البطاقة في خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون . يدل على ما تقدم أن قرار وزير الداخلية نفسه قد نفترض هذا الفرض ورتب عليه حكمه إذ نص في المادة ٥٤ منه على أنه « لا يسجل في السجل المدني الواتعات التي تطرا خلال تلك المدة — مدة العامين — ما لم تكن الأسرة قد سجلت بالسجل فيتعين بعد ذلك الاخطار بها في الميعاد »

القانونى ٢ . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده يكون قد جانب التأويل الصحيح للقانون وقد حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أن تبدى رأيها في موضوع الدعوى . فانه يتعين نقضه وان يكون مع النقض الاحالة .

يلعن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٥ في جلسة ١١/٢٢/١٩٦٥ من ١٦ ص ٨٧٥

٥٨٢ — عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق .

✽ من المقرر انه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة التي هي أداة تشريعية أدنى من القانون . ولما كان مؤدى المادتين ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تبأثرها الجمعية العمومية وتتم على مرحلتين متعاقبتين (الأولى) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة (والثانية) وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة ؛ فانه لا محل للتحدي بما قضت به المادة ١٤ من اللائحة الداخلية لانتخاب الصحفيين المصدق عليها من السيد نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي من أن عمليات الانتخاب تبدأ بانتخاب النقيب واعتباره عضواً من الأعضاء المطلوب انتخابهم لمجلس النقابة ما لم يكن عضواً من قبل بالمجلس .

يلعن رقم ٤٢٤٢ لسنة ٢٥ . جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ من ١٧ ص ١٢٥

٥٨٤ — قانون — قرارات وزارية — لوائح .

✽ الأصل كى يحقق النص التشريعى العلة من وضعه أن يكون كاملاً مبيناً الفعل الإجرامى والعقوبة الواجبة التطبيق — الا أنه لا حرج أن نص القانون على الفعل بصورة مجزئة ثم حدد العقوبة تاركاً للائحة أو لقرار البيان التفصيلى لذلك الفعل .

يلعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٧ في — جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ من ٨ ص ٩٢٦

٥٨٥ — قانون — تعليمات .

✽ لا يصح الاعتماد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون .

يلعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٧ في . جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ من ١٨ ص ١١١٢

٥٨٦ — الأصل في العقاب على الجرائم هو بالقانون المعمول به وقت ارتكابها .

✽ مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب ان القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم الى ان تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ احكامه ، وهذا ما تنتهه الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على ان « يعاتب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » — أما ما أورده الفقرة الثانية من المادة المشار اليها من انه « ومع ذلك اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » فهو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التى دعت الى تقريره ، لان المرجع في نفي التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه .

(لمن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ١٠٠٢٩)

٥٨٧ — القانون الجنائي — طبيعته : استقلاله عن غيره من النظم القانونية الأخرى — برماه ومهمته الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها — ما يجب على المحكمة مراعاته عند تطبيقه من التقيد بأرادة الشارع فيه بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد ومبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .

✽ القانون الجنائي هو قانون جزائي له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية اذ يرمى من وراء العقاب الى الدفاع عن أمن الدولة ، ومهمته الأساسية حماية المصالح الجوهرية فيها فهو ليس مجرد نظام قانونى تقتصر وظيفته على خدمة الأهداف التى تعنى بها تلك النظم . وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها ان تتقيد بأرادة الشارع في هذا القانون الداخلى ومراعاة احكامه التى خاطب بها المشرع القاضى الجنائى فهى الاولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الاعضاء في الجماعة الدولية .

(لمن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٦ من ٢٢ ص ٢٠١)

٥٨٨ — محاكمة جنائية — قانون المرافعات المدنية والتجارية — الرجوع اليه وأعمال احكامه — حالات ذلك .

✽ من المقرر ان المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات

المدنية والتجارية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كانت المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه « إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » وكان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحالة اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن الطريق السوي أمام المدعية بالحقوق المدنية (مصلحة الجمارك) أن ترجع لذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم، وأن تطلب منها الفصل فيها أغفلته وليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الاستثنائية لتدرك هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تميد النظر فيها فصلت فيه محكمة أول درجة ، وطالما أنها لم تنفض في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لا زال باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستثنائية أن تحكم في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه . ومن ثم فإن الحكم المعلن فيه بقضائه بعدم قبول استئناف مصلحة الجمارك يكون قد أصاب صحيح القانون .

(لمن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ص ٢٤ من ١١١٢٧)

٥٨٩ — سريان أحكام قانون العقوبات على كل شخص وطنيا كان أو أجنبيا ارتكب خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أصليا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة ولا أهمية لكون الجاني أجنبيا — مقيما في الخارج ولم يسبق له الحضور إلى البلاد وذلك عملا بحكم المادة ١/٢ عقوبات — مثال في جريمة تحريض على الدعارة .

✽ لما كانت الفقرة (أولا) من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت — استثناء من قاعدة اقليمية القوانين الجنائية — على أن تسري أحكام هذا القانون على كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري ، فإن مفاد ذلك أن حكم هذه الفقرة ينصرف إلى كل شخص سواء أكان وطنيا أم أجنبيا ارتكب في الخارج فعلا يجعله فاعلا أصليا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة ، ويتم الاشتراك بطريقة أو أكثر من طرق الاشتراك المنصوص عليها في القانون ويتحقق ولو كان الجاني أجنبيا مقيما في الخارج ولم يسبق له الحضور إلى البلاد . لما كان ذلك فإنه لا محل لما تحتاج به الطاعنة من أنها سورية الجنسية وأنه لم يسبق لها دخول البلاد قبل يوم ضبطها .

(لمن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ ص ٢٥ من ١١٦٦)

٥٩٠ - التعارض بين القانون ولائحته التنفيذية - حكمه .

✳ من المقرر انه يشترط لصدور القرار في حدود التفويض التشريعى الا يوجد اذى تضاعف بين الحظر الوارد في نص القانون وبين الشروط والاضاع المحددة في القرار ، وانه عند التعارض بين نصين : احدهما وارد في القانون والاخر وارد في لائحته التنفيذية ، فان النص الاول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره اصلا للائحة .

(لمن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ من ١٥٢٨)

٥٩١ - اشارة الحكم الى رقم القانون الذى طلبت النيابة تطبيقه -

لا يفنى عن ذكر مواد العقاب .

✳ لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد نمت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضاه قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، ولما كان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعنة ، فانه يكون باطلا . ولا يعمسه من عيب هذا البطلان ان يكون قد ورد بديلاجه الحكمين (الابتدائى والمطعون فيه) الاشارة الى رقم القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى طلبت النيابة العناية عقاب الطاعنة بمواده طالما ان كليهما لم يبين مواد ذلك القانون التى طبقتها على واقعة الدعوى ، ولا يكفى في بيان ذلك ان يكون الحكم الابتدائى قد اثبت بمجره انه : « يتعين معاقبة الطاعنة - بمواد الاتهام » ما دام انه لم يفسح عن تلك المواد التى اخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب .

(لمن رقم ١٥٩١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١ من ٢٧ من ١١٢٢)

٥٩٢ - قانون المرافعات هو القانون العام بالنسبة للاجراءات الجنائية

- متى يرجع اليه القاضى الجنائى ؟

✳ من المقرر ان قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية فيتمتع الرجوع الى ذلك القانون لمدى فى القانون الاخر من نقص او لاعانة على اعمال القواعد المنصوص عليها فيه .

(لمن رقم ١٨٥٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ من ٢٧ من ١٥٧٠)

٥٩٣ - قانون - تطبيقه - عدم الاعتداد بالتعليمات .

✳ لا يصح الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون .

(لمن رقم ١٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ من ٢٨ من ١٢٢٢)

الفصل الرابع

تفسير القانون

٥٩٤ - قاعدة عدم جواز التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي والقياس عليها لا يمنع القاضي من الرجوع الى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد قصد الشارع .

✽ انه وان كان من المقرر انه لا عقوبة الا بنص يعرف الفصل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له مما يقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فيه بطريق القياس الا ان ذلك ليس بمعناه ان القاضي ممنوع من الرجوع الى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للالفاظ التي ورد بها النص حسبما قصده واضع القانون والمفروض في هذا المقام هو المام الكافة بالقانون بمعناه الذي قصده الشارع مادامت عبارة النص تتحمل هذا المعنى ولا تتعارض معه .

يطمن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق . جلسة ١٩/٥/١٩٤١

٥٩٥ - متى يجوز المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام .

✽ ان المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام انما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل واركانه لما اذا كان الفعل المنصوص عليه في احدهما يختلف عن الفعل الذي ينص عليه الآخر فان المزاوجة بينهما تمتنع ويمتنع بالتبع الاشكال في تطبيقهما لتطبيق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه . ولما كان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٢٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الاخرى ، اذ الاول يعاقب على مجرّد خلط القطن ولو كان في حيازة مالكه او كان لم يصدر بشأنه اية معاملة ، او كان قد حصل الخلط قبل ان يباع او يعرض للبيع ، اى انه يعاقب على عمل تحضري بالنسبة لجريمة الخديعة او بالنسبة لجريمة الفسّ المنصوص عليها في المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك بموافقة من الشارع في حيازة محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسى في البلاد ، وتوخيا منه لمنع الفسّ في ذلك المحصول قبل وقوعه ، والثانى (القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١) كما يبين من نصوصه - يعاقب على خدع المشتري او انشروع

في خدعة ، وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به —
 كان لا يوجد بين القانونين وحدة في الواقعة التي يعالجها كل منها .
 وذلك لا يمنع بالبداهة أن يكون الفعل الواحد مكونا أحيانا للجريمة
 المنصوص عليها في كل منهما كان تتم جريمة الخديعة أو غش البضاعة
 بواسطة خلط أصناف القطن وفي هذه الحالة يوجد التعمد المعنوي
 المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وعندئذ يجب توثيق
 العقوبة الأشد وهي المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
 وائن نأذا كانت الواقعة — كما أثبتتها الحكم — تتوافر فيها جميع
 العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية
 من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق هذا
 القانون عليها .

(لمن رقم ١٤٠١ سنة ١٩٤١ ق . جلسة ١١٥٠/٧/١٤)

٥٩٦ — لا محل للإلتجاء الى قانون المرافعات الا لسد نقص
 أو الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون الإجراءات الجنائية .

* لا يصح الاستناد في طلب نقض حكم جنائي الى ما ورد في
 قانون المرافعات في صدد ختم الحكم وإيداع مسودته فان قانون المرافعات
 لا يلجأ اليه في خصوص الأحكام الجنائية الا لسد نقص أو الاستعانة
 على فهم نص من نصوص قانون تحقيق الجنايات . ولا محل لذلك في صدد
 أمور استقر قضاء محكمة النقض على تفسير أحكام قانون تحقيق
 الجنايات في شأنها .

(لمن رقم ٩٨ سنة ٢٢ ق . جلسة ١١٥٢/٢/٢٦)

٥٩٧ — عدم جواز الرجوع الى القانون العام « قانون الإجراءات »
 مادامت هناك نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص « ق ٤٨ »
 لسنة ١٩٤١ .

* من المقرر في تفسير القانون أنه لا يرجع الى القانون العام
 (قانون الإجراءات الجنائية) مادام أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم
 الإجراءات في القانون الخاص (وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١) ومن
 ثم لا ينصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الإجراءات الجنائية بشأن
 ضبط الأشياء ووضعها في إحراز في صدد قانون الفضي .

(لمن رقم ١٠٠٢ سنة ٢٤ ق . جلسة ١١٥٤/١٠/١١)

٥٩٨ - لا محل للانتجاء الى قانون المرافعات الا لسد نقص او الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون الإجراءات الجنائية .

* ان الاستعانة بنصوص قانون المرافعات لا يكون لها محل الا عند خلو قانون الإجراءات ذاته من القواعد التطبيقية .
(ملن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥١/١١/١)

٥٩٩ - لا محل للانتجاء الى قانون المرافعات الا لسد نقص او الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون الإجراءات الجنائية .

* ان نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي رفع بطريق التبعية امام المحاكم الجنائية . ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية الا لسد نقص .
(ملن رقم ١١٣ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/٥/٣٠)

٦٠٠ - عدم جواز القياس في قانون العقوبات .

* لا يصح القياس في قانون العقوبات .
(ملن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/١٠ من ٧ ص ١١٢٢)

٦٠١ - النص على تعريف مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية -
اعتباره نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق او اللاحق .

* عنى الشارع بتعريف ماهية مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية، ومن ثم فان النص على المقصود « بمصلحة الضرائب » يعتبر نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخلو الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة او حقا .
(ملن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ من ٧ ص ١٠٩٠)

٦٠٢ - النص العام يعمل على عمومه ما لم يخص بمخصص - مثال -
في تفسير نص المادتين ١ ، ٢/٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة
الدعارة ،

* نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - بشأن
(م - ١٩)

مكافحة الدعارة — على تجريم كل من حرض ذكرا أو انثى على ارتكاب الفجور والدعارة أو ساعده على ذلك أو سوله له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتماد ، غير ان المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب « كل من يمتلك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله اشخاصا يرتكبون ذلك أو بسباحة في محله بالتحريض على الفجور والدعارة » — وهذا التخصيص بعد التعميم ابتداء يفيد ان مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام .

(لمن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٥٨ م ٩ ص ١١٩٠)

١١

٦٠٣ — التفسير التشريعي — سريانه على الوقائع التي تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر — مثال من القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض احكام قانون الصيدلة .

* صدر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان من بين ما تضمنه التعديل نص مقدمة الجدول الخامس فاستبدل بها النص الآتي — « ويشترط ان تكون هذه الاصناف داخل عبوات محكمة الغلق ويطور تجزئتها في مخازن الادوية البسيطة » ويتضح من عبارة المذكرة الايضاحية تعليلا لهذا التعديل ان المشرع عمد الى اصدار القانون الجديد ليفسر به القانون القديم ويفصح عن قصده الحقيقي منه ، فهو بذلك قانون تفسيري لا يتضمن حكما مستحدثا ، بل اقتصر على ايفساح وجلاء غموض القانون القديم ويبين قصد المشرع منه ومن ثم كان ساريا على الوقائع التي تمت قبل صدوره مادامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم بجريمة مزاوله مهنة الصيدلة لنجزئته مواد صيدلية بخزنه البسيط استنادا الى المادتين ١ ، ٩٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والجدول الخامس المرفق به صحيحا في القانون .

(لمن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢/٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٢٢٧)

٦٠٤ — عدم جواز تغليب الاعمال التحضيرية ومن بينها المنكرات التفسيرية المرافقة للقانون — مثال من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الاقطان الزهر الناتجة من مناطق تميم تقاوى القطن الاششوني .

* القاضي مطالب أولا بالرجوع الى نص القانون ذاته واعماله على

واقعة الدعوى في حدود عبارة النص ، فإذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد في الأعمال التحضيرية — ومن بينهـ المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون — وتغليبها على عبارة النص لخروج ذلك عن مراد الشارع . ولما كانت المادة الخامسة من القوانين رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ — في شأن تداول الاقطنان الزهر الناتجة من مناطق تمميم تتاوى القطن الاشيموني — قد جعلت الجزاء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيف عتوبتي الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه او احدى هاتين العقوبتين ومصادرة الاقطنان موضوع المخالفة ، فإنه كان من المتعين على المحكمة ان تطبق هذا النص على الواقعة المطروحة — بعد ان ثبت لديها من العناصر التي اوردتها — والا تجرى عليها حكم المادة السادسة التي تعاقب على مخالفة احكام المادتين ٣ و ٤ اللتين لا تنطبقان على الواقعة . ولا عبرة بما جاء بالمذكرة الايضاحية من قول يخالف النص الصريح فإنه مضللا عن مخالفة ذلك لقواعد التفسير . فإنه يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية سالفة الذكر ان الشارع خرج عن مقترحاتها في شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة احكام المادتين الاولى والثانية من القانون بان جعل مدة الحبس لا تتجاوز ثلاثة اشهر بدلا مما جاء في المذكرة من قصره على مدة لا تتجاوز شهرا واحدا ، ويبسـدو ان واقع الامر هو حدوث خطأ مادي في هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بان ذكرت المادة الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تداركه الشارع في نص المادة السادسة من القانون ، وليس ادل على وقوع هذا الخطأ من ان المذكرة سبق ان تناولت جزاء المادة الثانية وأشارت اليه مع الجزاء المقرر للمادة الاولى فلم يكن سائفا تكرار ذكر المادة الثانية مع المباداة الرابعة ، وهو خلط يجب ان يتفزه عنه الشارع .

(لمن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٩ في . جلسة ١٩٥٩/١/١٠ من ١٠٢٩)

٦٥٥ — لا محل للاجتهاد عند صراحة نص القانون .

* لا محل للاجتهاد عند صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

(لمن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٩ في . جلسة ١٩٦٠/١/١١ من ١١ من ١٢٥)

٦٠٦ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أيما كان الباعث على ذلك مثال في تفسير كلمة « الارتباط » الواردة بالمادة ٢١٤/٣ من ق. ١٠٠ ج المضافة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

* القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها - فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أيما كان الباعث على ذلك ولما كان التعبير بكلمة « الارتباط » وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي - لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي قصده الشارع وأرشد عنه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات - ولم تشر مذكرة القانون الإيضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى جديداً يخالف المعنى الذي يتلأم مع هذه القاعدة العامة ، مما يفاده أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، أو وقعت عدة جرائم مرتبطة ببعضها لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم جنسية داخلية في الجنائيات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة أيما كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم الحضور أمامها مباشرة - هذا هو المعنى الذي قصدت إليه المادة ٢١٤ وهو المستفاد من سياق النص وعبارته وهو الذي كان قائماً في ذهن الشارع حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجري عليه العمل باعتباره التفسير الصحيح للقانون ، ويكون ما خاض فيه المتهم وما سماه بالجريمة التابعة والجريمة المنبوعة - واعتبار الجريمة الخادمة تابعة إذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة الأصلية أو مساوية لها - واعتبارها متبوعة إذا كانت عقوبتها أشد .

(لمن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٣/١٥ من ١١ ص ٢٢٢)
 (لمن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/١٢ من ١٣٣٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٩ من ١٧٢٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ من ١١٦٦)

٦٠٧ - قانون - تفسيره - التعارض بين نص القانون ونص لائحة التنفيذية - وجوب تطبيق نص القانون .

* من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون

والآخر في لائحته التمييزية نلن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتبارده أصلا للائحة .

(ملن رقم ١ لسنة ٢١ ق . - جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ من ١٢ دس ١٣٦٤)

٦٠٨ - وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتل .

* يجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية والقرام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل .

(ملن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٤ ق . - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ من ١٦ من ١٩٨٢)

٦٠٩ - ايراد الشارح مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين - وجوب صرفه الى معناه في كل نص آخر يرد فيه .

* الاصل في قواعد التفسير ان الشارح اذا اورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه الى معناه في كل نص آخر يرد فيه . وذلك توحيدا للغة ومنعا للبس في فهمه ، والابهام في حكمه وتصريا لوضوح خطابه الى الكافة .

(ملن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٥ ق . - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ من ١٧ من ١١١٥)

٦١٠ - قانون - تفسيره - قياس .

* لا يجوز ان يؤخذ في تفسير قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم لانه من المقرر انه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .

(ملن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٧ ق . - جلسة ١٩٦٧/١١/٤ من ١٨ من ١٢٠٨)

٦١١ - قانون - تفسيره - تطبيقه .

* القاعدة العامة انه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فانه يجب ان تعد تعبيرا صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف منها عن طريق التفسير او التلويل ليا كان الباعث على ذلك ، وانه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

(ملن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٧ ق . - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٩ من ١٨ من ١٢٨٦)

٦١٢ - قانون - تفسيره .

* الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .
 (طنن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ من ١٨ ص ١٨٦٩)

٦١٣ - تفسير القوانين الجنائية .

* الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الحق في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل إيا كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلي المعنى طالما في الدلالة على المراد منه بدعوى الاستهداء بالحكمة التي ألمت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، إذ تدور الأحكام القانونية مع ملتها لا مع حكمتها ، وأنه لا محل للاجتهاد إزاء مراعاة نص القانون الواجب تطبيقه ، فإن القبول بأن خروج نظام الاستيراد بدون تحويل عملة إلى حيز الوجود بمقتضى القرارات الصادرة في هذا الشأن يقترب عليه بالضرورة وبطريق اللزوم العقلي للتعارض مع حكم المبادأة الأولى من قانون النقد وأن التعارض يتركز على محل واحد هو التعامل في النقد الأجنبي للاحتياج إليه في التحويل وأن للسباح باستيراد السلع بدون ترخيص وفقا لنظام السوق الموازية قد ألغى تراخيص الاستيراد بصورة مطلقة شاملة يكون فضلا عن مخالفته لصحيح القانون اجتتهاد غير جائز إزاء مراعاة نص القانون الواجب تطبيقه وتوسعا في تفسير القوانين الجنائية وأخذا بحكمتها لا بملتها وهو ما لا يجوز قانونا .

(طنن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ ص ١٥٢٨)

٦١٤ - تفسير النصوص الجنائية - ما يجب فيه .

* الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الحق في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع مع مراعاة ما هو مقنن من أن القياس محظور في مجال التائيم .

(طنن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ من ٣٠ ص ١٨٧٢)

الفصل الخامس سريان القانون من حيث الزمان

٦١٥ - خضوع أحكام الغيبة وسقوط العقوبة التي استبقاها قانون
تتمكين محاكم الجنايات لهذا القانون .

✽ انه لما جاء قانون تشكيل محاكم الجنايات مفيدا ان احكام
تلك المحاكم نهائية لا استئناف لهما ولا معارضة فيها ، ومرخسا لهما في
نظر الجنح المرتبطة بالجناية اذا اُحيلت اليها ، مع ابقاء احكام الغيبة
على حالها ، واحكام سقوط العقوبة على حالها ، فان ما يورثه القاضي
تنحصر في فهم هذه الاحكام بحسب ما أصبحت عليه حالة القانون
وتوجيهها للتوجيه المتفق معه ، بحيث اذا شذ منها حكم عما امر
به القانون الجديد بهذا الحكم هو الذي يجب ان يخضع للقانون الجديد
ويتأثر به ، لا ان القانون الجديد هو الذي يجب ان يخضع لذلك الحكم
القديم ويتأثر به .

(طنن رقم ٢٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٢٢)

٦١٦ - عدم سريان احكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل
الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

✽ اذا كان الفعل الذي وقع من المتهم يطبق على كلا نص المادة
١٥١ من قانون العقوبات القديم والجديد فيتمتع بمعاملة بالعقوبة الواردة
في النص القديم لانها هي الاخف كما يقتضيه مفهوم المادة الخامسة
من قانون العقوبات .

(طنن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٢٥)

٦١٧ - العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت
ارتكابها الا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائيا في الدعوى
قانون اصح للمتهم .

✽ العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت
ارتكابها ، الا اذا صدر ، بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائيا على
الدعوى ، قانون اصح للمتهم فانه هو الذى يتبع دون غيره .

(طنن رقم ٩٦٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٢٨)

٦١٨ - العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها الا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائيا في الدعوى قانون اصحح للمتهم .

✽ طبقا لصريح نص المادة ٥ من قانون العقوبات ، ووفقا للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب التى تقضى بان لا عقاب الا على الاعمال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها وبأن احكام القوانين لا تسرى الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها اثر فيها وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص فانه اذا تعاقب قانونان ولم يكن الثانى اصحح للمتهم يجب دائما تطبيق الاول على الاعمال التى وقعت قبل انفاذه . وذلك لامتناع تطبيق الثانى على واقعة سبقت صدوره ، ولأن انشراح بنصه فى القانون الثانى على النفاذ القانون الاول لم يقصد بالبداهة ان يشمل هذا الالفاء عدم العقاب على الاعمال التى عاقب عليها ايضا فى القانون الثانى ..

(ظمن رقم ١٣٩١ سنة ٩ ق - جلسة ١١٣٩/٦/٢٦)

٦١٩ - العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها الا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائيا في الدعوى قانون اصحح للمتهم .

✽ يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون الذى كان معمولا به وقت ارتكابها مادام القانون الجديد لم يعدل من احكامه فى صدها .

(ظمن رقم ١٤٢٨ سنة ١٥ ق - جلسة ١١٤٥/١٢/٢)

٦٢٠ - عدم سرية احكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

✽ انه لما كان القرار الوزارى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ انصاح من وزير التجارة والصناعة قد عدل العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التكوين فجعلها القرامة التى لا تزيد على خمسين جنيها ، كان من المتعين تصحيح العقوبة الموقعة عن الجريمة التى كان يجرى عليها حكم المواد ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٤ فقرة ثانية و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على وفق ذلك القرار الذى عدلها ما دام انه قد صدر قبل الحكم النهائى فى الدعوى ،

(ظمن رقم ٤٧٥ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١٤٧/١/١٠)

٦٢١ - عدم سرعان أحكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات « تطبيقات » .

✳ إذا كانت النيابة قد رمت الدعوى على المتهم بأنه لم يورد نصيب الحكومة من محصول القمح عن سنة ١٩٤٧ في الميعاد ، فقضى بحبسه . فاستأنف نقضت المحكمة الاستئنافية بتفريجه خمسة جنيهاً : فخطفت النيابة في هذا الحكم بمقولة أن القانون يوجب ألا تقل الغرامة عن عشرة جنيهاً . ثم صدر قرار من وزير التجارة بعد أجل تسلم التمح فان المتهم يجب أن يستفيد من ذلك ويتمين القضاء ببرأته .

(لمن رقم ٦٨٧ سنة ١٨ ق - جلسة ١١٩١٨/٥/١٠)

٦٢٢ - عدم سرعان أحكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات « تطبيقات » .

✳ ما دامت الأعمال المكونة للجريمة التي ادين بها الطاعن قد أصبحت غير معاقب عليها فانه ينبغي من ذلك طبقاً للبادة الخامسة من قانون العقوبات ويتمين قبول الطعن والقضاء ببرأته مما نسب اليه .

(لمن رقم ٩٠٦ سنة ١٩ ق - جلسة ١١٩١٩/١١/٨)

٦٢٣ - عدم سرعان أحكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات « تطبيقات » .

✳ إذا كانت النيابة قد رمت الدعوى على المتهم لامتناعه من بيع سلعة مسخرة فادانته المحكمة في هذه الجريمة عملاً بالمادة ٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، وكان الوزير - بعد صدور هذا الحكم الذي طعن فيه المتهم - تنفيذاً لنص المادة ٢ من القانون المذكور الذي يفوله أن يحذف سلعاً من الجدول أو يضيف اليه سلعاً أخرى - قد أصدر قراراً بحذف المسلى (محل جريمة المتهم) من السلع المسخرة والمحددة الربح فان المتهم يستفيد من هذا القرار الصادر قبل صيرورة الحكم نهائياً ، لأنه هو القانون الأصح له . ولا يؤثر في هذا أن الوزير بما له من سلطة خوله اياها القانون قد أصدر قراراً آخر وقبل الحكم النهائي يقتضى باعادة هذه السلعة الى الجدول ، إذ لا يضار المتهم به مادامت الواقعة كانت غير معاقب عليها في الفترة الواثقة بين تاريخ قرار الحذف وقرار إعادة .

(لمن رقم ٥٧٧ سنة ٢٠ ق - جلسة ١١٩٥٠/١١/٢٠)

٦٢٤ - عدم سريان أحكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات « تطبيقات » .

* ان العقاب المقرر بمقتضى المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ لا يصح الا اذا كان الابتاع عن البيع متعلقا بسلعة مسعرة طبقا للمادة الثانية من هذا المرسوم : فاذا كانت المادة محل الدعوى قد حذفت من جدول التسعير الرسمى بقرار صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى فانه يكون من الواجب ان تقضى المحكمة ببراءة المتهم طبقا للمادة ٥ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠)

٦٢٥ - عدم سريان أحكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات « تطبيقات » .

* انه لما كان وزير التموين قد اصدر بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ بجعل عقوبة جريئة حيازة صاحب المخبز العمومي ردة مخالفة للمواصفات المطلوبة قانونا الفرامسة اننى لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها ، مستبعدا بذلك عقوبة الحبس التي كانت مقررة لها ونص في هذا القرار على العمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر بالجريدة الرسمية في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ فان الحكم الصادر بعقوبة الحبس والفرامسة بعد هذا التاريخ يكون مخطئا في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠)

٦٢٦ - عدم سريان أحكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات « تطبيقات » .

* ان الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بانّه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقيل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . واذا من الخطأ في تطبيق القانون الحكم على المتهم بتفريجه خمسين جنيها لعدم اعلانه عن سعر السلعة المعروضة بطله عملا بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ الذى ينص على عقوبة الحبس الذى لا تقل مئة عن ثلاثة اشهر والفرامسة من خمسين جنيها الى مائة او على احدى هاتين العقوبتين . وذلك بعد سريان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

الذى أنشئ ذلك الرسوم بقانون وخفض العقوبة على الجريمة المسندة الى هذا المذموم الى عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن خمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين ، اذ هذا القانون الأخير قد أصبح هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى باعتبار القانون الأصلح للمتهم .

(لمن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/١/٢٩)

٦٢٧ - كل إجراء يتم فى دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله .

* ان كل إجراء يتم فى دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله .

(لمن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٦)

٦٢٨ - عدم سريان أحكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات « تطبيقات » .

* اذا قدم صاحب متجر للمحاكمة بمقتضى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ لعدم اعلانها عن اسماء الفلال والحبوب المعروضة للبيع فى متجرهما وعدم اعلانها النجدول الخاص باسماء هذه السلع ، وقبل الحكم عليهما نهائياً صدر الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذى ألغى أحكام الرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ونزل بالعقوبة المقررة لجريمة عدم الاعلان عن اسماء السلع فجعلها الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين بعد ان كانت هذه العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر والغرامة من خمسين جنيها الى مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين ، فان ما اقترعه هذان التاجران يعتبر جريمة واحدة هى عدم الاعلان عن الاسماء سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التى رسمها القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . ويكون من المتعين توقيع عقوبة واحدة عليهما ، فاذا كان الحكم الذى صدر عليهما قد قضى بغرامة قدرها خمسون جنيها عن كل تهمة تطبيقاً للقانون الملغى ، وإذ كانت تلك الغرامة هى الحد الأدنى الذى لم تكن تستطيع المحكمة أن تنزل عنه وهى فى حكم القانون الجديد الحد الأقصى ،

فانه يكون من المتعين عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تقرر محكمة النقض مبلغ الغرامة الذي يحكم به في حدود النص الجديد .

وإذا كانت المحكمة قد استظهرت من وقائع الدعوى أن أحد هذين المتهمين قد ضبط جالسا في متجر الآخر يعرض غلالا للبيع دون أن يعلن عن أسعارها بالطريق القانوني ، فانه لا يرفع عنه المسؤولية ما يثيره من انتطاع صلته بالتاجر الذي وقعت فيه المخالفة .

(لمن رقم ١٠٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١/١٠)

٦٢٩ - عدم سريان أحكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات « تطبيقات » .

✽ إذا عوقب المتهم من أجل تأخره في توريد نصيب الحكومة من التبع عن سنة ١٩٥٠ ثم صدر قرار بمد أجل التوريد قبل صدور الحكم النهائي فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك وتصبح جريمته غير قائمة .

(لمن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١١/١٢)

٦٣٠ - اعتبار يوم ١٩٥١/١٠/١٥ موعداً لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما هو اصلح للمتهم من نصوصه .

✽ انه بالرجوع الى المادة الخامسة من قانون العقوبات يبين انها بينما تنص في فقرتها الأولى على انه « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » فانها تنص في فقرتها الثانية على أنه « اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائيا ، قانون اصلح للمتهم ، فهو الذي ينفع دون غيره » والفرق واضح بين عبارة « العمل بالقانون » وعبارة « صدور القانون » . أما الحكمة في التفرقة بين الحالين فهي واضحة أيضا . ذلك بأن الأصل في القوانين - حسبما نص عليه الدستور في المادة ٢٦ - أن تكون نافذة باصدارها من جانب الملك وإن الدستور اذا كان قد اعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم باصدارها وإن هذا العلم يكون مفترضا بمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها - فإن هذا انما املأه حرص واضع الدستور على عدم جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكونوا قد علموا بصورها سواء اكان هذا العلم حقيقيا أم مفترضا ولذا فانه بينما خول للسلطة التشريعية أن تعدل في القوانين مواعيد نفاذها أما بقصر ميعاد الثلاثين يوما أو مده أو بإجازة سريانها على ما وقع قبلها من حوادث فانه قد حرص في

المادة السادسة منه على أن يحرم العقوب إلا على الأعمال اللائحة
 لصدر القانون الذى ينص واذن متى كان قانون الاجراءات
 الجنائية الذى نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١
 على أن يعمل به - حسب نص المادة الثانية من قانون اصداره - بعد
 ثلاثين يوما من تاريخ نشره قد نص فى المادة ١٥ منه على أن الدعوى
 الجنائية فى مواد الجرح تنقضى بمضى ثلاث سنين من وقوع الجريمة ، ونص
 فى المادة ١٧ على أنه « لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة
 لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها » - لما كان
 ذلك وكان قد انقضى أكثر من أربع سنوات ونصف يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١
 فانها تكون قد سقطت بمضى المدة اعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة
 من قانون العقوبات باعتبار أن المادة ١٧ المشار اليها قانونا أصلح
 للمتهم صدر ونشر فيجب اتباعه دون غيره ، ولا يمكن أن يكون للقانون
 رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الاجراءات
 الجنائية والذى يقتضى بأن لا تبدأ مدة السقوط المشار اليها فيها بالنسبة
 للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به الا من هذا التاريخ - تأثير
 على الواقعة مادامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلا فى ١٥ اكتوبر
 سنة ١٩٥١ .

(ظمن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٧)

**٦٣١ - كل اجراء يتم فى دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحا
 ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يصحله .**

✽ اذا كانت الحادثة التى حكم على المتهم من أجلها قد وقعت فى ظل
 قانون تحقيق الجنائيات القديم ، وكان المتهم لا ينزع فى أن اجراءات التحقيق
 قد تمت صحيحة طبقا للقانون المعمول به وقت حصولها ، فلا يتبل الطعن
 عليها بمخالفتها لاحكام قانون الاجراءات الجنائية .

(ظمن رقم ١٢٦١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥)

**٦٣٢ - كل اجراء يتم فى دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحا
 ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يصحله .**

✽ متى كانت اجراءات التحريز والتحليل قد تمت صحيحة بالتطبيق
 لاحكام قانون تحقيق الجنائيات الذى كان ساريا وقت حصولها فانه يتمين
 اعتبارها كذلك بغض النظر عما استحدثه قانون الاجراءات الجنائية
 من نصوص فى شأنها .

(ظمن رقم ٢٣٨ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٢٩)

٦٣٣ - عدم سريان احكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

* اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح لنبتهم فهو الذى يتبع دون غيره : واذا ما دام ان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على ان القمع المقرر توريده عن سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ يطال اجل توريد حصة الحكومة المقررة فيه بموجب القرار ٧٣ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ الى آخر ابريل سنة ١٩٥١ وكانت واقعة عدم تسلم المفسدات المقرر قد حصلت في ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ فهذه الواقعة لا يكون معاتبا عليها . واذا كان الطاعن قد طعن في الحكم الذى ادانته في هذه الواقعة بمقتولة انه اذا ادانته بانه لم يورد القمع المطلوب في الميعاد جاء باطلا لمخالفته للقانون . فهذا الوجه يتسع لذلك الميعاد الذى ثاب الحكم ويتمين من اجل ذلك نقض الحكم والقضاء ببراءة المتهم .

(لمن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٥/١٩)

٦٣٤ - اعتبار يوم ١٥/١٠/١٩٥١ موعداً لتطبيق قانون الاجراءات الجنائية فيما هو اصلح للمتهم من نصوصه .

* قد استقر قضاء هذه المحكمة على جعل يوم ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نشر فيه قانون الاجراءات الجنائية موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو اصلح للمتهم من نصوصه . فاذا كانت واقعة الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه قد مضى عليها اكثر من اربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها الى يوم ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ - فهذه الدعوى تكون قد انتقضت بضى المدة ويتمين براءة الطاعن منها .

(لمن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٢٢)

٦٣٥ - كل اجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه او يعدله .

* ليس في قانون الاجراءات الجنائية ولا في غيره ما يقتضى باطلان اجراء تم وانتهى صحيحاً وفق احكام التشريع الذى حصل الاجراء في ظله . واذا كان اذن التفتيش الصادر من النيابة قد صدر مطابقا لاحكام قانون تحقيق الجنائيات ، وكانت اجراءات القبض والتحريز على رفع احكامه - فانه يكون صحيحاً قائماً منتجاً اثره .

(لمن رقم ١٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١١/١١)

٦٣٦ - كل إجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يصحله .

* ليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى ببطالان إجراء تم وانتهى وقوعه صحيحاً وفقاً لأحكام التشريع الذي حصل في ظله . والمشرع لم يقصد من إباحة سريان قانون الإجراءات الجنائية على القضايا التي لم يتم الفصل فيها إلا أن يتبع في كل ما يستجد فيها من الإجراءات أحكام القانون الجديد ولو كان الحادث وقع قبل ابتداء سريانه . واذن فإذا كان إذن التفتيش قد صدر من النيابة على وفق أحكام قانون تحقيق انجنايات الذي كان قائماً وقتئذ فإنه يكون اذنا صحيحاً ولا يصح الطعن عليه بما جاء في قانون الإجراءات الذي صدر بعد ذلك .

(طعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٢٢ - جلسة ١١/١١/١٩٥٢)

٦٣٧ - عدم سريان أحكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات « تطبيقات » .

* ان القرار الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأوجبت المادة الأخيرة منه العمل به منذ تاريخ نشره قد نص في المادة الأولى منه على أن « يخصم السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك المحلي ويقتصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ » كما أنه ألغى القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ . واذن فإذا كان الطاعن قد حكم عليه بمقوبة لأنه بوصفه صاحب مصنع حلوى لم يتم باخطار مراقبة التموين في الميعاد المقرر عما تسلطه من السكر وتاريخ استلامه ومقدار ما استخدمه منه في صناعته والكمية المتبقية لديه ، وكانت هذه الواقعة قد وقعت قبل النسخ بقرار ٢٨ أغسطس سالفاً الذكر فإنه تطبيقاً للادة الخامسة من قانون العقوبات يتعين نقض الحكم القاضي بهذه المقوبة والقضاء ببراءة الطاعن .

(طعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٢٢ - جلسة ١١/١٢/١٩٥٢)

٦٣٨ - عدم سريان أحكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات « تطبيقات » .

* ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون

التسعير الجبرى قد صدر خاليا من التوقيت ، وقد الحق به جدول بالمواد والسلع التى بجرى عليها حكم التسعير الجبرى وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة بقرار بمسدر منه . فإذا كان قد صدر من الوزير قرار بإضافة سلعة الى هذا الجدول وخلا هذا القرار أيضا من تحديد وقت ينتهى فيه نفاذه ، ثم مسدر قرار آخر بعد ذلك بحذف هذه السلعة من الجدول الملحق بالرسوم بقانون سابق الذكر ، فإن إجراء مقتضى هذا الإلغاء فى حق متهم وتبرئته عملا بالمادة ٥ من قانون العقوبات — ذلك تطبيق صحيح للقانون . ولا يقدر فى ذلك أن يكون قرار المديرية أو المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعيا فيه معنى التوقيت لأن توقيت السعر لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى صدرت التسعيرة استنادا الى نصوصه .

(طن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١١٩٥٢/١/٢٧)

٦٢٩ — عدم سريلان احكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

✽ ان المقصود بالقانون الاصلح فى حكم الفترة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات الذى بنىء للمتهم مركزا او وضعا يكون اصلح له من القانون القديم ، ولما كان قرار وزارة التكوين رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذى يقضى بتخفيض وزن الرغيف والذى يستند اليه المتهم بصنع خبز لقل من الوزن القانونى فى وجوب الحكم ببرامته تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات ، وان كان يختلف فى احكامه عن القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذى كان معمولا به وقت ارتكاب الجريمة من ناحية تخفيض وزن الرغيف وتغيير مواصفته من الرغيف القديم . الا ان الواضح من ذلك القرار ومن البيانات التى أرسلتها وزارة التكوين للمحامى العام لدى محكمة النقض أن تخفيض وزن الرغيف لم يعتمد به رعاية جانب اصحاب المخازن ولا يترتب عليه التيسير عليهم او التخفيف من اعبائهم المادية او زيادة ارباحهم . وانما هدفت الوزارة باصداره الى تحقيق اعتبارات اقتصادية بحتة تتصل بسياسة الحكومة . قد تتأثر بهذا التعديل فى الوزن مصلحة اصحاب المخازن بل يظل الوضع بالنسبة اليهم ثابتا لا يتغير سواء اكان هذا التعديل بالزيادة او النقصان . لما كان ذلك فإن القرار الجديد الذى قضى بتخفيض وزن الرغيف على هذه الصورة المسالك ذكرها لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للطاعن . ويكون القرار القديم هو الذى يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقا للفترة الاولى من المادة الخامسة .

(طن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٢/١٠/١٩)

٦٤٠ - كل إجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يمحله .

* متى كانت الدعوى العمومية بجريمة القذف قد رفعت على الطاعن في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى الذى لم يكن يتطلب تقديم شكوى من المجنى عليه ، فلا يكون ثمة وجه للنسك في صدد رفع هذه الدعوى بما استحدثه قانون الإجراءات من قيود لرفعها إذ أن الإجراء الذى يتم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً .

(لمن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤)

٦٤١ - عدم سرعان احكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

* انه لما كان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القبح المقرر توريده من سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ يطال أجل توريد حصّة الحكومة المقررة فيه بموجب القرارين ٧٢ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ الى آخر ابريل سنة ١٩٥١ ٥ فإن الواقعة المسندة الى الطاعن عن عدم توريده القبح المطلوب منه عن موسم سنة ١٩٤٩ لفدية يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٥٠ تصبح غير معاتب عليها - لما كان ذلك وكان القرار المشار اليه قد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً وهو القانون الاصلح لمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، ويتمين لذلك نقض الحكم القاضى بمقاب التهم وببرئته عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

(لمن رقم ٦١٥ سنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٥/١٨)

٦٤٢ - كل إجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يمحله .

* من المقرر قانوناً أن الإجراء الذى يتم صحيحاً في ظل قانون قائم يظل صحيحاً وخاصاً لأحكام هذا القانون . فإذا كان التفتيش الذى يشكو منه الطاعن قد جرى قبل نشر قانون الإجراءات الجنائية فإن قانون تحقيق الجنايات يكون هو الواجب التطبيق عليه .

(لمن رقم ١٧٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٢/٧/٢٤)

(م - ٢٠)

٦٤٣ - عدم سريان احكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

* ان احكام المادة ٥ من قانون العقوبات لا تسرى الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات .

لمن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٤

٦٤٤ - كل اجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يفسله .

* متى كان الحاصل في الدعوى ان النيابة العامة بعد ان انتهت التحقيق فيها في ظل قانون تحقيق الجنايات قررت تقديمها الى حضرة قاضي الاحالة ، ولكنها لم تكن قد اعلنت حتى صدور قانون الاجراءات الجنائية في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . فالحالته بمنكرة الى حضرة قاضي التحقيق الذي احالها بدوره الى غرفة الاتهام ، متى كان ذلك ، وكان التحقيق الذي أجرته النيابة في الدعوى قد تم في ظل قانون يجعله تحقيقاً قضائياً صحيحاً جرى من يملك اجراءه وليس مجرد محضر استدالات ينبئ على قاضي التحقيق اجراء تحقيق جديد بشأنها وكان قانون الاجراءات الجنائية لم يرد فيه ولا في غيره ما يقضى بابطال اجراء تم وانتهى صحيحاً وفق احكام التشريع الذي حصل هذا الاجراء في ظله - فان الدفع الذي يثريه الطاعن ببطالان اجراءات التحقيق لا يكون مقبولا ،

لمن رقم ١٤٦٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/١٤

٦٤٥ - عدم سريان احكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بانه في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ باعتباره من حائزي محصول سنة ١٩٥٢ لم يورد نصيب الحكومة المطلوب منه في البيع . وكانت وزارة التموين قد اصدرت قراراً في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمد اجل تسليم الحصة المذكورة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك فقد رفع التائيم من عدم التوريد في التاريخ المنسوب للطاعن ارتكاب الجريمة فيه - فانه يتمين عملاً بالمبادأة ٢/٥ من قانون العقوبات نقض الحكم وبراءة الطاعن .

لمن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٨/٢٤

٦٤٦ — عدم سريان احكام المادة ٥ ع الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

* جدول التسعيرة الذي يرفع سعر السلعة لا يعتبر قانونا اصلح للمتهم لانه لم يبلغ التسعيرة ولكنه يعتبر تنظيما للائمان التي تعرض بهـ السلع المسعرة ومن مقتضيات الاحوال وتغير ظروف العرض والطلب في زمان ومكان محددين .

لمن رقم ١٢٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٥/٤/٢٥

٦٤٧ — رفع الدعوى العمومية قبل العمل بقانون الاجراءات الجنائية — خضوعها لاحكام قانون تحقيق الجنيات .

* اذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم قبل العمل بقانون الاجراءات الجديد فتظل الدعوى خاضعة لاحكام قانون تحقيق الجنيات القديم .

لمن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ من ٧ ص ٢٠٢

٦٤٨ — احالة النيابة الاوراق الى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الاجراءات دون استكمال حقها في حفظ الدعوى وفقاً لقانون تحقيق الجنيات — لقاضي التحقيق مباشرة جميع سلطاته المخولة بالقانون الجديد .

* متى كانت النيابة لم تستكمل حقها في التقرير بحفظ الدعوى وفقاً لقانون تحقيق الجنيات واحالت الاوراق الى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الاجراءات الجنائية الجديد ، فان له بهذه الاحالة ان يباشر جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد .

لمن رقم ٧٩٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٠ من ٧ ص ١١٦٧

٦٤٩ — المادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الاداري — نص اجرائي لا شأن له بقواعد التجريم — عدم سريانه على اجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره .

* ان المادة ٢٠ من قانون الحجز الاداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والمصدر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٥ والتي اعتبرت الحجز الاداري كان

لم يكن إذا لم يتم البيع خلال مئذنة أشهر من تاريخ توقيعها ، هو نص
اجرائي لا شأن له بقواعد التجريم فلا يسرى حكمه إلا بآثر مباشر على
إجراءات الحجز والبيع التي تمت بعد صدوره .

(لمن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٥٦/١٢/٢٥ من ٧ من ١٣١٧)

(لمن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٥٧/٥/٢١ من ٨ من ١٣٢٥)

٦٥٠ - التزام رب العمل بتحرير عقد العمل بالكتابة طبقاً للمرسوم
بقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ - شموله العقود التي تمت قبيل سريان
ذلك القانون .

✽ متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت في
الفقرة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في
شأن عقد العمل الفردي ، فإنه يتعين على رب العمل اتباع ما نصت عليه
المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة
باعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ، وتنتج أثرها
القانوني من حيث الشكل حالا وبمباشرة دون أن ينطوي هذا على معنى
الإلزام الرجعي ، إذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ما سبق نفاذه
ولكن تجدد النشاط الإجرائي في ظل هذا القانون يجعله سارياً عليه
باعتبار هذا النشاط مكوناً في ذاته جريمة .

(لمن رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٥٢/٢/٥ من ٨ من ١٣١٤)

٦٥١ - استغلال المتهم سوقاً للجملة قبل صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٤٩
خارج النطاق المكاني الذي حده قرار وزير التجارة واستمرار استغلاله
بعد صدور القرار المذكور - اعتباره مخالفاً للقانون سالف الذكر .

✽ متى كان المتهم قد استغل سوقاً للتعامل بالجملة قبل صدور
القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الجدي الذي حددته
قرار وزير التجارة وظل مستمراً في استغلاله بعد تاريخ صدور
القرار المذكور ، فإنه يكون بذلك قد خالف ما تقتضي به نصوص القانون
رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ .

(لمن رقم ١٤٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٥٧/٤/٢ من ٨ من ١٣٢٦)

٦٥٢ - عدم سريان القيد الوارد في القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ -
بحسب رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين -
على الدعوى التي رفعت قبل صدوره .

* متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي منع رفع الدعوى الجنائية ضد
الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا من النائب العام أو المحامي العام
أو رئيس النيابة ، فإنه لا محل لما يتمسك به المتهم من وجوب اعمال
مقتضى القيد الذي استحدثه القانون سالف الذكر والذي لم يعمل به إلا بعد
رفع الدعوى عليه ، ذلك أن الاجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون
معمول به يبقى صحيحا .

(لمن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٩ ص ٨ من ٣٦٦)

٦٥٣ - صدور القانون ٦٣ لسنة ١٩٥٦ انشاء نظر قضائية
أجري معاون النيابة لتحقيقها - الدفع يبطلان محضر التحقيق غير سديد .

* متى كانت القضية التي تدب معاون النيابة لتحقيقها منظورة
إمام محكمة الجنايات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠
سنة ١٩٥٦ للتحقيق الذي يجريه معاونو النيابة عند ندهيم لاجرائه
صفة التحقيق القضائي فلا يخلط من حيث اثره وقيمه عن التحقيق
الذي يجريه غيرهم من اعضاء النيابة في حدود اختصاصهم ، فان الدفع
ببطلان محضر التحقيق الذي اجراء لا يكون سديدا .

(لمن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٨ من ٤١٨)

٦٥٤ - التقسيمات السابقة على القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠
جواز البناء عليها دون اشتراط صدور مرسوم بالموافقة على التقسيم .

* لاحظ المشرع انه طبقا للاثر المباشر للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
تصبح التقسيمات السابقة على صدوره بنيائي من احكامه فنص في
المادة ١/٢٤ منه على جواز تطبيق بعض احكامه على التقسيمات السابقة
على ان يكون ذلك بمرسوم ، ولم يصدر المرسوم المشار اليه في هذه
او تبين كلها قبل العمل به ، وفاد ذلك ان جميع التقسيمات السابقة على
القانون سالف الذكر يجوز البناء عليها دون اشتراط صدور مرسوم
بالموافقة على التقسيم .

(لمن رقم ٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٧ ص ٩ من ٦٨٤)

٦٥٥ — سريان المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على الإجراءات السابقة والمعاصرة والتالية لتحويل النقد .

* القول بأن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسرى إلا على الإجراءات السابقة أو المعاصرة لتحويل النقد دون ما يلى ذلك من إجراءات ، يتنافر والغاية التي تفيهاها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عملة صعبة وأحكام الرقابة على النقد الأجنبي — على ما يبين من المذكرة التفسيرية المرافعة للقانون المذكور — اذ ان كف هذه الرقابة بمجرد الانحراج عن العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الغرض الذي أفرج عنها من أجله ، فيه تفويت لمراد الشارع واعدار للقيود الموضوعية لمحاربة تهريب النقد .

(لمن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٩/٣/٢٠ ص ١٠٠ س ١٣٧٧)

٦٥٦ — ادانة المتهم عن تبديد أشياء حجز عليها ادارياً وحدد لبيعها — في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ — يوم تال لانقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه لاعتبار الحجز كأن لم يكن — خطأ في القانون .

* جري نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحجز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال سنة اشهر من تاريخ توقيمه — فاذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذي حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحجز الذي توقع كأن لم يكن ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة المتهم عن جريمة التبديد يكون مخطئاً في القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانوناً بسبب تخلف أركانها ، مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم .

(لمن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/١٢ ص ١٠ س ١٢٧٧)

٦٥٧ — اختصاص المحاكم الجنائية بمجرد سريان القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بالفصل في مسائل التهريب الجبركي .

* نزل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجبركية — المنصوص عليها في اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ — الى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجان الجبركية اختصاص قضائي في مسألة التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره في الوضائع

المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ - فيكون صحيحا اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥

الطعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٨ من ١٠ ص ١٦٦
والنمون من ٢٢٧٨ الى ٢٢٨٢ + ٢٢٨٦ و ٢٢٨٧ لسنة ٢٨ القضائية جلسة ١٩٥٩/١/٢٨

٦٥٨ - رفع الطعن بالنقض قبل العمل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ -
بقاؤه محكوماً بالشكل الذي تم في ظل المادة ٢٢٤ من ق. ١٠ ج .

✽ الأصل أن الطعن بطريق النقض أن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعها سوى انصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون ، وقد أباح القانون هذا الاعتراض ورسم له التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده ، ويتربط على هذا الإجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بنسأ على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، أما تقرير الأسباب التي يبني عليها الطعن فما هو إلا شرط لقبول الطعن ولتتمكن محكمة النقض من النظر في موضوعه ، فالأسباب ليست إلا تبعاً لهذا التقرير لاحقة به فيها يكونان وحدة إجرائية تحكمها القواعد التي كانت سارية على إجراءات الطعن عند بدء التقرير به بإدام هذا التقرير هو مناط اتصال المحكمة بالطعن واعتباره مرفوعاً "يها - فإذا كان الطعن قد رفع إلى محكمة النقض قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لحصول التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - في ظل المادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وطبقاً للأوضاع التي كانت سارية حينذاك ، فإنه يظل - طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القرار الصادر بإصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - محكوماً بالشكل الذي تم في ظلها دون أعمال الأثر الدوري للمادة ٢٤ من القانون المذكور التي تتطلب التوقيع على الأسباب الواجب تقديمها في الميعاد القانوني من محام مقبول أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ من ١٠ ص ١٨٢٠)

٦٥٩ - سريان قوانين الإجراءات من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو تعلقت بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص الشارع على أحكام وقائية - تنظيم مرحلة الانتقال - القوانين المخصصة للاختصاص تطبيقاً بالثر غوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات .

✽ الأصل أن قوانين الإجراءات تسري من يوم نفاذها على الإجراءات

التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات — فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقانون القديم الى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد — ولو كانت الدعوى قد رفعت اليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات — وذلك كله ما لم ينص الشارع على احكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال — كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٦ — بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمعالجة الاقارب والأمراض الضارة بالنباتات — فهي وحدها التي تطبق . ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ اذ جعل الاجتصاص بنظر الجرائم الناشئة من افعال مقلوبة دودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد القانوني في المحافظات والمديريات للجان ادارية مشكلة لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص في شأن الدعاوى القائمة امام القضاء وقت نفاذه ، فإنه يتعين على المحاكم أن تلغى بعدم اختصاصها .

(لمن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٠ في — جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠ من ١١ من ١٣٦)

٦٦٠ — لا يجوز تلقيم الفصل بقانون لاحق .

* من المقرر قانونا انه لا يجوز تلقيم الفصل بقانون لاحق لان القوانين الجنائية لا ينسحب اثرها الى الأعمال التي لم تكن مؤتمة قبل اصدارها .

تمتلى كان قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — بما انشاء من مركز اصلي للمتهم — فقد صدر في ١٩٦٠/٦/٥ ، غير انه لم يعمل به الا في ١٩٦٠/٧/١٣ اي بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، فإنه يعتبر من تاريخ صدوره — لا من تاريخ العمل به — القانون الاصلح طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

واذا كانت التهمة التي استندت الى المتهم « المطمون ضد » هي انه في يوم ١٩٦٠/٦/٢٣ حاز مادة من املاح الديكسافيتامين « الساكستون » في غير الاحوال المصرح بها قانونا . وطلبت النيابة عقابه وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . ثم صدر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٥ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد خلا جداوله رقم ١ من النص على مادة الديكسافيتامين كجوه مخدر . وباتاريخ ١٩٦٠/٧/١١ صدر القانون

رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠. بإضافة هذه المادة الى الجدول على ان يعمل به اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٣ وهو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠. وكان من المقرر قانوناً انه لا يجوز تأييد الفعل بقانون لاحق ، لأن القوانين الجنائية لا ينسحب اثرها الى الاعمال التي لم تكن مؤثمة قبل اصدارها . فانه لا يمكن مساطة المتهم عن الفعل المسند اليه ، لأن حيازته لمادة الديكلافيتامين في ١٩٦٠/٦/٢٣ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — الذي انقضى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ — كان فعلاً غير مؤثم في تاريخ الواقعة . ولا يفتر من هذا الوضع النص في القانون الجديد على العمل به اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١٣ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠. مشيراً الى العمل به في ذات التاريخ اذ لا يسوغ القول باتصال التأثيم طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به ، وذلك أن عدالة التشريع تلبي ان يظل الفعل مؤثماً الى حين العمل بالقانون الجديد بعد ان أعلن الشارع باصداره انه أصبح فعلاً مباحاً وهي ذات انحكمة التي هدت بالشارع الى اصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(لمن رقم ١٦٤١ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/١٧ من ١٢ ص ٣٦١)

٦٦١ — سريان قانون العقوبات المصري على واقعة تمت بالخارج —
ذلك يستوجب ان يتحقق قاضي الموضوع من ان هذا الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه .

✽ الأصل أن التمسك بتشريع اجنبي لا يعمد أن يكون مجرد واقعة تستدعي التدليل عليها ، الا أنه في خصوص سريان قانون العقوبات المصري خارج الاقليم المصري عملاً بحكم المادة الثالثة من هذا القانون ، فانه يتمتع على قاضي الموضوع — وهو بصدد انزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه — أن يتحقق من ان الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه .

(لمن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ من ١٢ ص ١٨٦)

٦٦٢ — قانون — قوانين اجرائية — سريتها من حيث الزمان —
غرفة الاتهام — الطعن في اوابرها .

✽ التشريعات الاجرائية المتصلة بطرق الطعن في القرارات والاحكام من ناحية جوازها ومواعيدها واجراءاتها تسرى على المستقبل ، وهي بهذه المثابة تنفذ باثر نوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها دون ان تترد

الى الاحكام والقرارات التى صدرت صحيحة فى ظل القانون السارى قبل التعديل . اذ الاصل ان كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون يظل صحيحا وخافضا لاحكام هذا القانون . ولما كانت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية التى كانت سارية وقت صدور القرار المطعون فيه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد قصرت حق الطعن بطريق النقض فى الاوامر الصادرة من غرفة الاتهام بان لا وجه لاثابة الدعوى على حالة الخطأ فى تطبيق نصوص القانون وتاويلها ؛ وكان ما اشار به الناطق من دعوى الفساد فى الاستدلال والتصور فى التسبب لا يعتبر خطأ فى تطبيق نصوص القانون وتاويلها وانها هو من صميم الخطأ فى الاجراءات الذى لا يتسع له مجال الطعن من المدعى بالحق المدنى بحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالفة الذكر قبل تعديلها . ومن ثم فان الطعن على القرار المطعون فيه لا يكون جائزا .

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ من ٢٢ ص ٨٨٧)

٦٦٣ - قانون - سريانه من حيث الزمان - القانون الوقتى .

✳ من المقرر ان التشريع الصادر لفترة محددة ينهى أن يتضمن تحديدا صريحا لها ، فلا يكفى أن يكون التحديد ضمينا مستفادا من ظروف وضع التشريع وملامحاته .. وقد جرى قضاء النقض على هذا النظر وذلك بالنسبة الى الاوامر العسكرية التى تصدر لمناسبة الاحكام العرفية لمعدها غير محددة المدة ولا جائزا ابطال العمل بها الا بناء على قانون يصدر بالغائها - وكذلك الشأن فى قوانين التسمير والقوانين والقرارات التمييزية لماعبرها غير محددة المدة ما لم تتضمن تحديدا صريحا لها - . واذا ما كان الامر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد خلا مما يدل على انه محدد المدة فانه يندرج تحت هذا الحكم .

(طعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٥ من ١٨ ص ١٧٤٤)

٦٦٤ - قانون - سريانه من حيث الزمان - القانون الاصلح .

✳ مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب ان القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم الى ان تزول عنه القوة الملزمة لاحق ينسخ احكامه وهو ما تقتضه الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على ان « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » . اما ما اوردته المادة المشار اليها فى فقرتها الثانية من انه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصحح للمتهم فهو الذى

يتبع دون غيره « فانما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعندما مع العلة التي دعت الى تقريره لان المرجع في نفس التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه ..

(لمن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٢/١١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١١٠٥)

٦٦٥ - قانون - سريانه من حيث الزمان - الفأوه .

✳ الاصل ان كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون ، يظل صحيحا وخاضعا لاحكام هذا القانون ، ومن ثم فاذا تمدت الدعوى الجنائية مرحلتى التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الى مرحلة المحاكمة التي بلغتها فعلا امام محاكم الحدود وسعت اليها باجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقت ذاك ، فليس من شأن الفأوه نقض هذه الإجراءات لو اهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة .

(لمن رقم ١٥٩٧ لسنة ٢٧ في - جلسة ٢١/١١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١١٤٧)

٦٦٦ - سريان القوانين الجنائية في الزمان .

✳ من المقرر بنص الدستور والمادة الخابسة من قانون العقوبات انه لا عقاب الا على الأعمال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها والذي لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائي اثر رجعى ينسحب على الوقائع انسابية على نفاذه . وهى قاعدة اساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . ولما كان قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرين - الذي دين الطاعن بقتضاء عن التهمة الاولى - وان صدر في ٢١ من اغسطس سنة ١٩٦٦ الا انه لم ينشر في الوقائع المصرية الا في ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ اى بعد الواقعة المنسوبة الى الطاعن ، ومن ثم فان الحكم المعلوم فيه اذ دانه عن هذه التهمة يكون قد اخطأ .

(لمن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ في - جلسة ١٧/٢/١٩٦٩ س ٢٢ ص ٢٧١)

٦٦٧ - قانون - سريانه من حيث الزمان - الفأوه .

✳ لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام

قانون العقوبات والاجراءات الجنائية قد صدر في ١٩ يوليو سنة ١٩٧٥ — قبل الحكم النهائي في الدعوى الماثلة — ونص في المادة الخامسة منه على إلغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية المال العام — وهذا القانون الآخر ليس بقانون مؤقت إذ لم يبطل العمل به الا بقانون صدر بإلغائه — فثاته بهذا الإلغاء انحصر عن الواقعة المسندة الى المبلغون ضده وصف الجنائية الذي كان يسبغه عليها القانون الملغى وباتت جنحة سرقة معاقبا عليها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٥١٦)

الفصل السادس

القانون الأصح للمتهم

٦٦٨ - القانون الأصح المقصود به - الذى ينشئ للمتهم مركزاً او وضعاً يكون أصح له من القانون القديم - قرار تخفيض وزن الرغيف لا يعتبر قانوناً أصح .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصح فى حكم الفترة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزاً او وضعاً يكون أصح له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزارى الذى يصدر بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية بحته .

يلعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ١٢٢٣

٦٦٩ - قضاء محكمة أول درجة ببراءة المتهم فى جريمة عدم توريد فتح استناداً الى صدور القانون ٩ لسنة ١٩٥٦ الذى مد أجل التوريد او دفع البديل النقدي - الحكم استئنافياً بالتأييد بعد انتهاء الأجل - لا خطأ .

* متى كانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم فى جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول التيج استناداً الى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذى مد أجل التوريد او دفع البديل النقدي لغاية ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ وقضت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المهلة التى حددها القانون سالف الذكر بالتأييد ، فاتها لا تكون قد أخطأت .

اذ أن مؤدى ذلك القانون أن الفعل أصبح معفياً من العقاب فيما مضى وحتى انقضاء الأجل المنصوص عليه فيه ولا تبدأ المسئولية الجنائية الا بعد انقضاءها فى حالة عدم التوريد أو عدم دفع البديل النقدي ، ولما كانت الدعوى العمومية كما رفعت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل أمام المحكمة الاستئنافية الا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف .

يلعن رقم ٣١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ س ٨ ص ١٥١٤

٦٧٠ - الأمر الصادر من المحافظ بالترخيص لحل معين ببيع مشروبات روحية بعد الميعاد المحدد استثناء من القانون لا يعتبر قانوناً أصح ، المقصود بالقانون الأصلح ؟ الذى يلغى بعض الجرائم أو يلغى بعض العقوبات أو يخففها أو الذى يقرر وجهاً للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها .

* الأمر الذى يصدره المحافظ بالترخيص لحل معين ببيع مشروبات روحية بعد الميعاد المحدد فى القانون استثناء من القانون تحقيقاً لمصالح مختلفة لا يعتبر قانوناً أصح فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات - ذلك أن قصد الشارع من عبارة « القانون الأصلح للمتهم » المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة - القوانين التى تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها - أو تلك التى تقرز وجهاً للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها .

(طعن رقم ٥٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٥٧ ص ٨ من ٨٤٥)

٦٧١ - منشور النائب العام بأرجاء تقديم قضايا معينة أو طلب تأجيلها لا يرقى لمرتبة القانون أو يلغيه .

* أن الكتاب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر من السيد النائب العام فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على أرجاء تقديم قضايا النجش التى يتم فيها أصحاب الماطن والمخازن لمخالفتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات انتاج الدقيق وصناعة الخبز الى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منظوراً من هذه القضايا أمام المحاكم الى أجل غير مسمى ، ولا يرقى الى مرتبة القانون أو يلغيه .

(طعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٥٧ ص ٨ من ١٩٥٢)

٦٧٢ - مخالفة المتهم لأحكام القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بعدم إرساله البيانات المطلوبة منه - صدور القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بعد أجل إرسال البيانات - استفادة المتهم من ذلك باعتباره قانوناً أصح - ما دام قرار المد قد صدر قبل الحكم النهائي فى الدعوى .

* أن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لإباحة الفصل المنصوص على تجريمه فى المادة الأولى من هذا القرار المقابلة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١

لسنة ١٩٥٣ اذ اطال اجل ارسال البيانات المطلوبة الى ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٧ ومن ثم فان المتهم يستفيد من ذلك باعتباره قانونا اصلح طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات ما دام قرار مد اجل ارسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

(لمن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٩ ص ١١٤)

٦٧٣ - صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحلات العمومية قبل الحكم على المتهم نهائيا في جريمة ارتكباها في ظل القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ - وجوب تطبيق احكام القانون الاول باعتباره الاصلح للمتهم .

* متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سبلحه للفر بلعب القمار في متناه في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ الذى الغى القانون السابق وقضى بخلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدموى بدلا من الغلق نهائيا ، فان القانون الاخر يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الاصلح للمتهم .

(لمن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ من ٩ ص ١٨٥)

٦٧٤ - صدور القرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بمد اجل الاخطار عن البيانات المطلوبة - وجوب استفادة المتهم منه .

* متى كان القرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والممول به في ١٩٥٧/٥/٢٩ قد مد اجل الاخطار عن البيانات المطلوبة حتى ١٩٥٧/٦/٢٩ فانه يكون قد رفع التليم عن الفعل في تلك الفترة واذ كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة فانه يجب ان يستفيد من ذلك .

(لمن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ من ٩ ص ٢٣٨)

٦٧٥ - صدور القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بعد الحكم في تهمة اقامة بناء على ارض معدة للتقسيم - سلطة محكمة النقض في القضاء من تلقاء نفسها بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الازالة - المادة ٢/٤٢٥ من ق . ١ . ج .

* متى كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم « اقامة بناء على ارض

معدة للتقسيم « قد وقعت في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥١ ، فان خطأ الحكم فيها قضى به من عقوبة الإزالة يصبح غير ذي موضوع بصدد القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فان المحكمة — اذ تجتزئ ببيان وجه التعيب في الحكم المطعون فيه — لا يسمها ازاء صدور القانون المذكور ! لا ان تقضى عملا بنص المسندة ٢/٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية بفقدان الحكم نقضاً جزئياً فيما قضى به من تأكيد الحكم بالإزالة .

(لمن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٦ من ٩ ص ١٧٨)

٦٧٦ — احراز سلاح بدون ترخيص في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، عقاب المتهم طبقاً للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصلح — لا خطأ .

* متى كانت جريمة احراز سلاح ناري بغیر ترخيص قد ارتكبت في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ فان الحكم اذ قضى بعقاب المتهم طبقاً لنصوص القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصلح ، يكون سليماً وبيناً عن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(لمن رقم ٤٠١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٩ من ٩ ص ١٠٧٧)

٦٧٧ — الإلحاح الجبركية الصادرة في ١٩٠٩/٣/١٣ أصلح للمتهم من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

* القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أشد في عقوباته من اللائحة الجبركية الصادرة في ١٩٠٩/٣/١٣ ، فلا يكون هو القانون الأصلح للمتهم ، وتكون اللائحة الجبركية — التي خلت من النص على عقوبة الحبس — هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التي تمت في ظلها .

(لمن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ من ١٠ ص ١٢٩٩)

٦٧٨ — استعادة المتهم بمخالفة احكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذي حل محل القانون ٩٢ لسنة ١٩٤٨ من التوسعة القانونية المقررة بالقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٨ عند توافر شروطها .

* صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الاولى من

القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ - في شأن الإبنية والأعمال التي تمت بالخلافة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المباني والذي حل محله القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء في الاقليم المصري المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، والذي يقضى بعدم جواز الحكم بإزالة أو تصحيح أو هدم الأعمال بالنسبة للإبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين سالفة البيان خلال الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك القوانين حتى ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥٦ ، مما يضمن معه أعمال هذا الحكم في حق المتهم نظرا الى وقوع الجريمة التي نسب اليه ارتكابها في خلال الفترة المحددة به وذلك باعتباره القانون الأصلح للمتهم عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .
(لمن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/١ من ١٠ ص ١٩٦٤)

٦٧٩ - سلطة محكمة النقض في تطبيق المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باعتباره القانون الأصلح اذا كانت الواقعة وظروف ضبط السواد المخدرة ترشح الى أن المتهم كان يحوز تلك المواد بقصد الاتجار .

* اذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع المتهم على النحو الثابت بالحكم ترشح الى أن المتهم كان يحوز تلك المواد بقصد الاتجار ، فإن لمحكمة النقض ميلا بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في يونيه سنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يضمن نقض الحكم وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المتيدة للحرية المقضى بها على المتهم .

(لمن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ من ١١ ص ١٧١٥)

٦٨٠ - وجوب نقض الحكم عند صدور عقوتون اصلح - مثال من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن المواد المخدرة .

* المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقول: محكمة النقض ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر: بعد الحكم المطعون فيه (ب - ٢١)

قانون يسرى على واقعة الدعوى — فإذا كان الحكم لم يستظهر تصدأ
 خاصاً لدى الطاعن من أحراره المخدر ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
 هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو
 الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين
 نقض الحكم نقضاً جزئياً وتطبيق المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢
 لسنة ١٩٦٠ في خصوص العقوبة المقررة للمقيدة للحرية .

(لمن رقم ١٤٨٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٠ من ١١ من ١٩٥٩)

٦٨١ — صدور قانون أصلح للمتهم أثناء محاكمته — أعماله وإدانته
 بمقتضاه — ليس في ذلك تغيير للتهمة — لتت نظر الدفاع — لا يلزم .

* متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم
 بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهرًا مخدرًا في غير
 الأحوال المصرح بها قانونًا ، وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون
 رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وهو الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من
 عقوبات أخف ، فأعيلته المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك
 المخدرات « بقصد الاتجار » — فإن استظهر الحكم هذا القصد في حق
 المتهم لا يعد تغييراً للتهمة مما يقتضى لتت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو
 مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب اتباعه ، ومن ثم فإن ما ينعاه المتهم
 على الحكم من حالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سبباً .

(لمن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٢ من ١٢ من ١٩٦٥)

٦٨٢ — القانون الأصلح — ماهيته — هو الذي ينشئ للمتهم مركزاً
 أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن المتصود بالقانون الأصلح في
 حكم الفترة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون
 الذي ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم .
 وأن متى كان قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ — الذي وقعت
 الجريمة في ظله — قد حظر الحكم في جميع الأحوال بوقف تنفيذ العقوبة ،
 ثم صدر قبل الفصل في الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورفع
 التقييد الذي كان مفروضاً على القاضي وخوله وقف تنفيذ عقوبة الجثة
 بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، فإن القانون الجديد يكون هو
 الأصلح لهذه الفئة .

(لمن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٢ من ١٢ من ١٩٤٧)

٦٨٣ - صدور قانون اصلاح للمتهم - قبل صدور حكم بات - بنفى
عن الفعل صيغة الجريمة - مقتضاه - اعمال القانون الجديد وتبرئة
المتهم .

* متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات فتكون
جديد اصلح للمتهم ، فانه يكون هو الواجب التطبيق ، ولحكمة النقض
أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بما هو مخول لها بالمادة ٣٥ من
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام
محكمة النقض ..

فاذا كانت المحكمة الاستئنافية - المظنون في حكمها - قد دانت المتهم
في التهمة المسندة اليه وهي أنه أقام مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه
تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، فطعنات النيابة في الحكم ،
غير أنه - وقبل للنقض في الطعن - صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١
الذي أصبحت بموجبها تلك الجريمة عملاً غير مؤثم ، فانه يتمتع إلغاء الحكم
المظنون فيه والقضاء ببراءة المتهم .

يطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٦٢ من ١٢ من ٢٦٥

٦٨٤ - المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
عن حكم صدر بعد العمل به - غير جائزة - التمسك بقاعدة سريان
القانون الأصح - لا تجدي - مجال اعمال المادة ٥ عقوبات يمس
القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية .

* المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
عن حكم صدر من محكمة النقض بعد العمل به تكون غير جائزة ، ولا وجه
لما يتحدى به المعارض من تسكع بقاعدة سريان القانون الأصح المقررة
بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال اعمال تلك القاعدة
يمس في الاصل القواعد الموضوعية أما القواعد الإجرائية فانها تسرى من
يوم نفاذها بأثر عوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت
معلقة بجرائم وتمت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك -
ولما كان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون
انتائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة
لا يبيح المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فانه يتمتع
الحكم بعدم جواز المعارضة .

يطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢/١٠/١٩٦٢ من ١٢ من ٥١٠

٦٨٥ - الطعن بالنقض في حكم قضى بإعدام المتهم - صدور تعديل المادة ٢/٢٨١ ج - انتهاء نظر الطعن - القول بأن التعديل قد استحدث قاعدة أصلح يستفيد منها المتهم « الطاعن » أعمالاً تنص المادة ٥ عقوبات والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يقبل - علة ذلك - الحكم المطعون فيه صدر مستوفياً شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

✽ إذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجهاً جديداً من أوجه الطعن استناداً إلى أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الذي صدر بعد الحكم المطعون عليه - قد استحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالإعدام إلا بإجماع الآراء وهي قاعدة أصلح يستفيد منها الطاعن أعمالاً تنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن ما يتحدى به الطاعن من ذلك مردود بأن النقص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذي استحدثه الشارع بالتعديل سلك البيان قد ورد في الفصل الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنائيات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأي المفتي ، فأصبح الحكم بالإعدام وفقاً لهذا التعديل مشروطاً باستيفاء هذين الاجرائين على حد سواء بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم . فالإجماع في منطق التعديل المستحدث لا يدعو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالإعدام ، وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطاً لصحته ، ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسري إلا بالنسبة إلى المسائل الموضوعية دون الإجراءات فهي لا تمس إلا النصوص التي تنصل بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع من الأصل الفاسم في إصدار الأحكام من وجوب صدورها بأغلبية الآراء وفقاً لنص المادة ٣٤١ من المرسوم الساري على الدعاوى الجنائية ، واشتراطه بالنص المستحدث للمادة الثانية من المادة ٢٨١ إجراءات توتر الإجماع عند الحكم بالإعدام لاعتبارات قدرها لحسن سير العدالة - لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالانقضاء أو التعديل ، ولا ينشئ لغزاً فيها أعذاراً وظروفاً تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل يقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تعديل ينتج تحت مذكور القوانين الإجرائية لا الموضوعية . ذلك بأنه من المقرر أن القواعد التي تنص لتحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الإجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المثابة تنفذ بالثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت من أعمال وقعت قبل صدورها ، دون أن ترد إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل . إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا

القانون . لما كان ذلك ، فإن التعديل المدخل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٢/٢٨١ إجراءات لا يسرى على واقعة الدعوى التى انتهت بالحكم المظنون فيه والذي صدر مستوفيا شروط صحته فى ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

لمن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧ س ١٢ من ١٨٩

٦٨٦ - صدور قانون بإعفاء المتخلفين عن التجنيد من العقوبة اذا تقدموا خلال مدة معينة من تاريخ العمل بالقانون - هو قانون أصلح - يستفيد منه من كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات قبل صدور هذا القانون .

* تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ على انه يعفى من تطبيق أحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المتخلفون من مواليد سنة ١٩٣١ الى ١٩٣٨ الذين يتقدمون الى مناطق التجنيد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ماذا كان الثابت من الأوراق ان المتهم « المظنون ضده » من مواليد سنة ١٩٣٧ وأنه تقدم لمنطقة التجنيد فى ١٩٥٩/١٢/٨ فهو عندما حلت فترة الإعفاء التى بدأت فى ١٩٦٠/٣/٨ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ، ومن ثم يصبح تخلفه بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٧ غير مؤثم عملا بحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠. سالف الذكر ، الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المظنون فيه - الذى قضى بالادانة - وبراءة المظنون ضده مما أسند اليه .

لمن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١ س ٦٢ من ١٨٩

٦٨٧ - صدور قانون أصلح أثناء سير المحاكمة - أعماله - تطبيق للقانون لا يقتضى لفت نظر الدفاع - مثال .

* متى كانت الدعوى الجنائية قد انقضت على الطاعن فى ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وفى أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للطاعن بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف - فاعملته المحكمة وقضت بإدانة الطاعن بوصف أنه أحرز تلك المخدرات بقصد الاتجار . فإن استظهر الحكم توافر هذا القصد فى حق الطاعن لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه اليه بل هو مجرد تطبيق للقانون

الإصلاح الواجب الانتفاع . ومن ثم فإن ما ينمائه الطامن على الحكم من قتالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون مسديداً .

(بمن رقم ٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ من ١٥ من ١٩٦٢)

٦٨٨ - قانون - قانون أصلح - قرارات وزارية .

* أن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه . وهذا هو ما تقتضيه الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المصول به وقت ارتكابها . وما أوردته المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه : « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائية قانون أصلح للمتهم فهو الذى يقع دون غيره » إنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجوداً وعدماً مع السلة التى دعت إلى تقريره ، لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو تصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه . ولما كان التائم في جريمة انتساج خبز ناقص الوزن يمكن أساساً في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الرغيف ، وكانت القرارات التوجيهية التى تحدد تلك الأوزان إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة منتجى الخبز في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التى تبليها تلك الظروف في غير مسائل بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة . ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديدده لا يتحقق به معنى القانون أصلح للمتهم ما دامت جميعها مبنية على تحديد وزن للرغيف وتائم انتقاصه عن الوزن المقرر ، ويكون المرجع في تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت انتساجه ناقصاً دون أن يدفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بانقاص وزنه .

(بمن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٧/٢/١٩٦٧ من ١٨ من ١٣٨٠)

٦٨٩ - قانون - قانون أصلح - عقوبة - ظروف مخففة .

* كانت العقوبة السالبة للحرية المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قبل أن يجرى تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ من الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . فرفعنا المشرع بالقانون الأخير إلى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . وكانت المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنص أصلاً على أنه

لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة، فأصبحت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول من العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . ولما كانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ غابها تظل محكمة بالعقوبة المقررة في المادة ٣٤ قبل تعديلها باعتبارها الأصلح للمتهم ، كما أن المظنون ضده ينبغي ما أجازته النص الجديد للمادة ٣٦ الذي سرى مفعوله قبل صدور الحكم المظنون فيه من استعمال الرأفة ولكن في الحدود التي قررها هذا النص ، وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٥ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه حين عامل المظنون ضده بالرأفة طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمقابلته بالحبس دون أن يراعى الاستثناء الذي أدخله المشرع على أحكامها بالتعديل الذي جرى به نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٦ والذي أصبح لا يميز أن ينزل الحكم بالعقوبة في الجريمة المنسوبة إلى المظنون ضده عن عقوبة السجن ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(بمن رقم ٢٠٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ ص ١٨ ص ١١٢٩)

٦٩٠ - عدم جدوى التمسك بتطبيق القانون الأصلح للمتهم - مادام أن العقوبة المقررة بها تدخل في الحدود المقررة في القانون المذكور .

✽ إذا كانت الغرامة التي قضى بها الحكم المظنون فيه وهي خمسون جنيتها داخلية في الحدود المقررة للغرامة كما نص عليها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والذي صدر قبل الحكم نهائياً في الدعوى والمعتبر القانون الأصلح للمتهم وفق المادة الخامسة من قانون العقوبات والواجب التطبيق على واقعة الدعوى فإن ذلك لا يقتضى تصحيحاً للحكم في هذا الخصوص .

(بمن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ص ١٩ ص ٢٦٩)

٦٩١ - نطاق تطبيق حكم المادة ٢/٥ عقوبات .

✽ ان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهو ما تقتضيه الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن : يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول

به وقت ارتكابها « . أما ما أورده المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . فإنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويذون وجودا وعدما مع العلة التي دعت إلى تقريره لأن المرجع في فسخ التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد المشرع الذي لا تجوز مصادرته فيه .»

(لمن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٨ ص ١٩ من ١٠٢٧ - ١٠٢٨)

٦٩٢ - القانون الأصلح للمتهم - ماهيته - نقد .

✽ ان قصد المشرع من عبارة « القانون الأصلح للمتهم » المنصوص عليها في الفترة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات القوانين التي تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها أو تلك التي تقرر وجها للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها ، والقرارات الوزارية الصادرة في نطاق النقد والاستيراد وفي حدود التفويض التشريعي لا تمتد قانونا أصلح للمتهم إذا كان كل ما تضمنته تعديلا لنظم معينة مع إبقاء الحظر الوارد في القانون على حاله . لما كان ذلك وكان الحكم قد قضى ببراءة المظنون ضدهم - من الأول إلى الرابع و : : : : : من جرمين عدم عرض ما لديهم من النقد الأجنبي على وزارة الاقتصاد لبيعه بسعر الصرف الرسمي ، وتحويله إلى الخارج بدموى أن قرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قد أباح للمصريين تحويل الأرصدة الأجنبية من الحسابات غير المفتحة باسمهم مباشرة إلى الخارج قد عطل نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأعطى بذلك المواطنين من وجوب عرض ما لديهم من النقد الأجنبي على وزارة الاقتصاد ، وأنه ليس شبه ما يحول دون تغذية قيمة البضائع المستوردة من هذه التحويلات مما يعد معه هذا القرار من قبيل القوانين الأصلح للمتهمين ، فإنه لما كان البين من نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على النقد أنه أوجب على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يعرض للبيع على وزارة المالية ويسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزير المالية جميع الأرصدة المصرية من العملة الأجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل يقوم بعملة أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأي سبب كان يحصل عليها في مصر أو في الخارج وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو في حيازته من أوراق النقد الأجنبي ، ولما كان وزير المالية أن يستثنى من أحكام هذه المادة المصريين الذين يكون لهم في الخارج وظائف ووظائف بالنسبة إلى ما يحصلون عليه من نقد أجنبي ناتج عنها ،

وكان قرار وزير المالية الرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ في شأن تطوير الحسابات المجاز متيحاً بالعملة الأجنبية والذي عدل حكم المادة ٣٣ مكرر من لائحة الرقابة على عمليات النقد ، قد أجاز للبنوك أن تحتفظ بحسابات مقيمة بالعملة الأجنبية تفتح بأسماء المواطنين الذين يعملون في الخارج أو الذين يؤدون خدمات ما مفاد أنه أباح لهؤلاء تحويل هذه الأرصدة إلى الخارج دون إلزامهم بعرضها على وزارة الاقتصاد إلا أن الإجازة قاصرة على أصحاب هذه الحسابات التي يحصلون على أرصدها عن عمل لهم بالخارج دون غيرهم ومن ثم يبقى الالتزام بالعرض طبقاً للقانون قائماً بالنسبة لمن عداهم من المواطنين . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد من وجوه الأدلة السائفة ما يثبت أن من سلف ذكرهم من المظنون ضدهم هم من المخاطبين بذلك القرار مؤسساً قضاؤه على ما انتهى إليه من تقرير قانوني خاطيء هو اعتبار قرار وزير المالية الرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قراراً معطلاً بالضرورة بحكم المادة الثالثة من قانون النقد ومعنى المواطنين كاتبة من واجب العرض على وزارة الخزانة بما يعد معه قانوناً أصح بالنسبة إلى المظنون ضدهم فإنه يكون ممياً فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون بالتصور في التسييب .

(لمن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ في - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ من ١٥٢٨)

٦٦٣ - قاسدة سريان القانون الأصح - مجال سرياتها - القواعد الموضوعية دون الإجرائية .

✽ لما كان الثابت أن الدعوى المثلثة قد رفعت من قبل صدور القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ، ومن ثم فلا يسرى عليها ما ورد بنص المادة ١٥ منه من صمد جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراء في الجرائم المذكورة فيه إلا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يفوضه لما هو مقرر من أحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون القواعد الإجرائية ، إذ الأصل أن الإجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون منقول به يبقى صحيحاً وخافضاً لأحكام هذا القانون . ولما كان القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد - الذي يحكم واقعة الدعوى وتم رفعها في ظلته - قد خلا من نص مماثل للنص الوارد في المادة ١٥ من القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الطلب المشار إليه ، فإن تمسك الطاعن بأحكام هذا النص يكون غير مبيد .

(لمن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ في - جلسة ١٩٧٧/٦/٥ من ٢٨ من ٦٧٤)

٦٩٤ - القانون الاصلاح - ماهيته - نقد .

* من المقرر طبقا للفترة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات انه « اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانونا اصلاح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » واذ كان قد صدر فى ١٤ من اغسطس سنة ١٩٧٦ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى على ان يعمل به بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشره وينص فى مادته الاولى على انه « لكل شخص طبيعى او معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام ان يحتفظ بكل ما يؤول اليه او يملكه او يحوزه من نقد اجنبى من غير عمليات انتصدير السلع والسياحة - وللأشخاص الذين لاجز لهم الاحتفاظ بالنقد الاجنبى طبقا للفقرة السابقة الحق فى القيام بلية عملية من عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على ان يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتدة للتعامل فى النقد الاجنبى والجهات الاخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لاحكام هذا القانون فى جمهورية مصر العربية - ويحدد الوزير المختص شروط اخراج النقد الاجنبى صعبة المفادين مع مراعاة عدم وضع قيود على اخراج النقد الاجنبى الثابت اذخاله للبلاد » كما نص فى مادته الرابعة عشرة على ان « كل من خالف احكام هذا القانون او شرع فى مخالفتها او خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالعقوبة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وفى حالة العود تتضاعف العقوبة وفى جميع الاحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها فان لم تضبط حكم بغرامة اضافية تعادل قيمتها ... كما نصت المادة التاسعة عشرة على ان يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون » .

لما كان ذلك . وكان هذا القانون باسقاطه الالتزام الذى كان منصوصا عليه فى المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الملغى التى كانت توجب على كل شخص طبيعى او معنوى ان يعرض للبيع على وزارة المالية بسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الامردة المصرفية من العملة الاجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملة اجنبية او اية مبلغ اخرى مستحقة لى سبب كان يحصل عليها فى مصر او فى الخارج لحسابه او لحساب شخص او هيئة مقبلة فى مصر وكذلك كل ما يدخل فى ملكه او فى حيازته من اوراق النقد الاجنبى ، فان هذا القانون يجعل الاتهام الثانى الذى نسبته النيابة العامة الى كل من المتهمين الاول والثانى بنى عن التائيم كما انه مما جاء فى نصوصه من عقوبات اخف

بالنسبة لتهمة التعامل في النقد الأجنبي المنسوبة إلى المتهمين الثلاثة يكون هو الواجب الاتباع دون غيره عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره قانوناً أصحح للمتهمين .
 بلعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠٢٢ ق . جلسة ١٨/١٢/١٩٧٧ س ٢٨ من ١١-٤٨

٦٩٥ - قانون أصحح - وجوب تطبيقه - مثال .

✽ تنقضى المادة ٢/٥ من قانون العقوبات بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصحح للمتهم فهو الذي يطبق دون غيره ، وإذا كان للفعل المسند إلى المظنون ضده عند ارتكابه وصلاً ، الأول وصف جنحة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات والآخر وصف جنابة سرقة مال لمرافق عام في زمن الحرب المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر يتحقق به معنى للقانون الأصحح للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أنه ينشأ للمظنون ضده وضماً أصحح له من القانون الملغى ، فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك أنه بمصدوره أصبح الفعل المسند للمظنون ضده مجرد جنحة وزال عنه وصف الجنابة الذي يسببه عليه القانون الملغى .
 بلعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٨ س ٢٩ من ٢٥١٦

الفصل السابع

القوانين المؤقتة

٦٦٦ - الفرق بين القوانين المؤقتة والقوانين الاستثنائية .

* ان الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على « أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة ، فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها » قد اطلعت ان حكمها خاص بالقوانين المؤقتة ، اى التى تنهى عن ارتكاب عمل في مدة زمنية محددة ، فهذه هى التى يبطل العمل بها بانقضاء هذه الفترة بغير حاجة الى صدور قانون بالغائها اما القوانين الاستثنائية التى تصدر في حالات الطوارئ ولا يكون منصوصا عليها على مدة معينة لسريانها فانها لا تدخل في حكم هذا النص لأن ابطال العمل بها يقتضى صدور قانون بالغائها . هذا هو المستفاد من عبارة النص ، وهو ايضا المستفاد من عبارة المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسي التى نقل منها هذا النص ومن المناهضات التى اقتضت وضع هذه المادة هناك ، وهو هو بعينه الذى يستخلص من عبارة المادة الثانية من قانون العقوبات الإيطالى الصادر في سنة ١٩٣٠ والمشار اليه في المذكرة الايضاحية لقانون العقوبات المصرى ، فقد ذكرت المسألة صراحة ان حكمها يتناول حالتين حالة القوانين المؤقتة وحالة قوانين الطوارئ ولم تقتصر على النص على القوانين المؤقتة فعمل القانون المصرى ، وجاء في التعليقات عليها شرح معنى كل نوع من هذين النوعين من القوانين بما يتفق وما سبقت الإشارة اليه .

وعلى ذلك فالأوامر العسكرية التى تصدر لمناسبة الأحكام العرفية غير محددة بجهة معينة ولا جازما بابطال العمل بها الا بناء على قانون يصدر بالغائها - لا يمكن اعتبارها من القوانين المؤقتة بالمعنى الذى تعده الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات . واذا فالتهم يستفيد من انشاء هذه الأوامر في أية حال كانت عليها الدعوى أمام جهات الحكم فيها وبناء على هذا فالتهم بإحراز سلاح لا تصح معاقبته بمقتضى تلك الأوامر الملغاة بل تجب معاقبته على مقتضى أحكام القانون العام .

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤١/١/٢٨)

تطبيق : تنص الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات على أنه « في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فإن

انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات
الحكوم بها » ويتضمن هذا النص خروجاً على فكرة رجعية النصوص
الاصحح للمتهم .

وباستقراء مذهب محكمة النقض في تطبيق الاستثناء المتقدم نلاحظ
أنها تميز بين نوعين من القوانين المحددة الفترة : قوانين مؤقتة بنس فيها
وقوانين مؤقتة بطبيعتها ، وتقتصر محكمة النقض نطاق الاستثناء على
النوع الأول دون النوع الثاني . وهذا هو مذهب الحكم محل التعليق .
وقد تعرض هذا الاتجاه للنقد : ذلك بأن تعبير « القانون الذي ينهى
عن ارتكاب الفعل في فترة محدودة » هي فترة استمرار هذه الظروف ،
أذ تصدر لمواجهة ظروف استثنائية إن تستمر غير « فترة محددة »
وإن كانت لحظة انتهائها غير معروفة مقدماً ، ولذلك يصدق عليها أنها « تنهى
عن ارتكاب الفعل في فترة محدودة » هي فترة استمرار هذه الظروف .
فمذهب محكمة النقض لا سند له من الفاظ النص ، فضلاً عن أنه يناقض
قصد الشارع إذ يستهدف علة تتحقق بالنسبة للقوانين المؤقتة بطبيعتها
كما تتحقق بالنسبة للقوانين المؤقتة بنس فيها ، فخشية إقدام الناس
على مخالفة القانون ظناً منهم أن انتهاء فترة العمل به تنجو بهم من العقاب ،
هذه الخشية قائمة في حالة القوانين المؤقتة بطبيعتها ، خاصة وإنه في
وسع الجاني أن يتوقع — وإن كان توقعه على غير أساس — انتهاء
الظروف الاستثنائية والغاء القانون فيحمله على مخالفة . كما يلاحظ
أيضاً أن القوانين المؤقتة بنوميتها يصدق عليها أن انتهاء فترة العمل بها
والعودة إلى التشريع المبادئ لا يعنى تضييقاً في سياسة التجريم والعقاب ،
أي لا تتوافر به العلة التي تقوم عليها رجعية النصوص الاصحح للمتهم .
(الدكتور محمود نجيب حسنى — شرح قانون العقوبات — القسم العام —
١٩٧٧ — ١٢٥) .

٦٩٧ — القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير التكوين
هو قرار مؤقت .

* القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير التكوين في
١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي يقضى بأن تستولى الحكومة لدى الزراعة
على كمية من الأرز الشعير من محصول سنة ١٩٥٣ في ميعاد لا يتعدى
آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ لم يصدر قرار لاحق بإلغاءه ، وهو بطبيعته
مؤقت ببدء معينة هي سنة ١٩٥٣ ولذلك فإنه وفقاً للفترة الأخيرة
من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يتأثر بانتضاء هذه المدة .

بما لا يتأثر من باب أولى بصدور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية
أو بصدور قرار من نوعه بالنسبة لحصول سنة ١٩٥٤ ثم الغائه .
(لمن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٠/١٠)

٦٩٨ - المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة
التي تزرع قطناً في السنوات من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٥ الزراعية
هو قانون مؤقت .

* المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من
سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات
١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٢ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية ، اذ نص
في الفقرة (١) من المادة الرابعة منه على أن لا يجوز لأي شخص أن يزرع
القطن في السنوات الثلاث المذكورة في أرض زرعت محصولاً شتوياً غير
البرسيم « القلب » في السنة الزراعية نفسها ، فقد أفاد بذلك أنه قانون
مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون
المعقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب عمل في مدة زمنية محددة ويبطل
العمل بها بانتفاء هذه المدة بغير حاجة الى صدور قانون بالغائها ،
وقد صدر بعدئذ القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام
المرسوم بقانون المتقدم الذكر ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة (١) من
المادة الرابعة المشار إليها آنفاً في السنتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ -
١٩٥٥ الزراعيتين . وهذا الوقت لا ينسحب أثره على السنة الزراعية
السابقة عليهما ، ويلزم من ذلك وجوب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون
على المخالفات التي وقعت في ظله .

(لمن رقم ١٥٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٧)

الفصل الثامن

الجهل بالقانون

٦٩٩ - الجهل بأحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم - مثال في الخطأ في فهم أسس القانون الإداري .

* من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه كحالة الخطأ في فهم أسس القانون الإداري يجعل النهم المرتكب غير مؤثم .

(لمن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ من ٧ ص ١١٢٢١)

٧٠٠ - عدم قبول الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل .
* لا يسوغ الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل ، إذ أن ذلك مما يعدّه القانون داخلا في علم كالة الناس .
(لمن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢ من ١٠ ص ٢٢٠٢)

٧٠١ - الجهل بالواقع المختلط بقاعدة مقررة في غير قانون العقوبات - اعتبار الجهل في جبلته جهلا بالواقع ينتفى به القصد الجنائي - مثال في الجهل بأحكام قانون الأحوال الشخصية في شأن موانع الزواج .

* متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو عمل مشروع في ذاته - قرارا بسلامة نية إمام الماذون وهو يثبت لها عدم وجود مانع من موافقه كاتا في الواقع يجهلان وجوده ، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وانلتها المعروضة عليها قد اطمانت الى هذا الدفاع وعدتها معذورين بجهلان وجود ذلك المانع ، وإن جهلها في هذه الحالة لم يكن لعدم علمها بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وإنما هو جهل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، وهو جهل مركب من جهل بهذه المساعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا - في المسائل الجنائية - اعتباره في جبلته جهلا بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملابسات التي

احاطت بهذا العذر دليلا قاطعا على صحة ما اعتقده المتهمان من انهما كانا بباشران عملا مشروعا — للأسباب المعقولة التي تبرر لديها هذا الاعتقاد — مما ينتفى معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير ، فان الحكم اذ تنفى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

بلن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٩/١١/٢ . س ٣٠ ص ١٨٤٤

٧٠٢ — الجهل بقانون آخر غير قانون العقوبات او الخطأ فيه يجعل الفعل غير مؤثم — مثال في جريمة اختلاس اشياء محجوزة .

* من المقرر ان الجهل بالحكام او قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات او الخطأ فيه — وهو في خصوص الدعوى — خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية — يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم — فإذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يمتد زوال الحجز بعد الفاء امر الاداء الذي وقع الحجز نفاذا له — وهو دفاع جوهرى — فإنه يكون مشوبا بالتقصير بما يستوجب نقضه .

بلن رقم ١٤٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥ . س ١٤ ص ١٧٧٠

٧٠٣ — قانون — الجهل بالحكام التشريعات المكملة لقانون العقوبات ليس بصلة .

* الأمر المسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقرر لها ، ولا يعدد بالاعتذار بالجهل بأحكامه .

بلن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٤ . س ٣٢ ص ١١١٨

٧٠٤ — قانون — الجهل بالقانون — مسئولية جنائية .

* الجهل بالقانون العقابى والقوانين المكمل له ليس بعذر يستغنى المسئولية .

بلن رقم ١٤٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٢٠/٩ . س ٦٨ ص ١٢٧

٧٠٥ - الدفع بالجهل بالقانون الجنائي أو الخط فيه - عدم قبوله .

يجب من المقرر أن العلم بالقانون الجنائي والتوانين المتعلية المكلفة له
يفترض في حق الكافة ومن ثم فانه لا يتبل الدفع بالجهل بها أو الخط فيهما
كذريعة لنفى القصد الجنائي . إما كلن ما تقدم ، فان المعلن برمته يكون
على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

المعلن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣٧٥/٧/١٢ ص ٢٦ من ٥٥٨

الفصل التاسع

الفناء القانون

٧٠٦ - عقوبة اعتبار المتهم مجرماً اعتداد الاجرام وارساله الى محل خاص تعينه الحكومة - المازها - بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ .

* متى كانت العقوبة التى قضت بها المحكمة بحكمها الغيابى - هى اعتبار المتهم مجرماً اعتداد الاجرام وارساله الى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه الى ان يأمر وزير العدل بالافراج عنه - قد ألغيت بالقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٨ اغسطس سنة ١٩٥٦ ، فان الحكم الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ اذ اوقع تلك العقوبة يكون قد خالف القانون مما يتعين نقضه وتصحيحه بتطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ من ٨ ص ١٨٢٦)

٧٠٧ - اعتبار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ بتنظيم زراعة الارز المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ملغياً ضمناً بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ فى الحدود التى غاير فيها القانون الجديد الذى اعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمها كاملاً .

* ان ما فعله المشرع باصداره القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ الذى لم يأت بهجديد لم ينص عليه فى القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل، بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ سوى تخفيف العقوباتين الاصليه والتبعية - هو الالغاء الضمنى للقانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ الذى كان ينظم زراعة الارز فى البلاد وان لم ينص على ذلك صراحة فى ديباجته ما دام التشريع الجديد قد اعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمها كاملاً .

(طعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ من ٩ ص ١١٨٨)

٧٠٨ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية لم يشر فى ديباجته الى الفناء المسدتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ من ق ١٠ ج .

* القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية وان نص فى المادة الاولى من قرار اصداره على ان « ... » .

يلغى من قانون نظام القضاء رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ ما يخالف أحكام نصوص القانون المرافق ويستعاض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه « لم يشر في ديباجته الى إلغاء المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم يرد بنصوصه ما يغير أحكامهما ، مما مؤداه أنه قد اكتفى بتنظيم ما أشار اليه في المادة السادسة منه مما لا يتعارض مع أحكام المادتين ٣٦٧ : ٣٧٢ سالفتي الذكر — بقيت المادتان معمولاً بهما تكمل أحكامهما أحكام القانون الجديد — وهذا هو المعنى الذي ذهب اليه المذكرة الإيضاحية للقانون الآخر وما أورده المذكرة الإيضاحية لقانون السلطة القضائية في هذا الشأن أنها هو إيضاح يكشف عن قصد المشرع ويتمشى مع مفهوم النصوص وليس تداركاً لما فات . (ملف رقم ١١٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٦٠/٥/١٧ ص ١١ ص ٨١٦)

٧٠٩ — إلغاء النص التشريعي لا يجوز إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يشتتل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع .

✽ من المآثر أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتتل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وإذا كان البين مما جاء بديباجة الاتفاقية الوحيدة للبخرات الموقعة في نيويورك بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١ والتي صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ في ٢ مايو سنة ١٩٦٦ بالموافقة عليها أن غايتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقياس تعاطيها ومراقبة دوليين دائمين لتحقيق تلك الغاية وكان البين من استقراء نصوص الاتفاقية وأخصها المادتان الثانية — في دعوتها الدول لبذل غاية جهدها لتطبيق إجراءات الإشراف الممكنة على المواد التي لا تتناولها الاتفاقية والتأكد من استعمالها مع ذلك في صنع المخدرات غير المشروع — والفقرة الأخيرة من المادة السادسة والثلاثين فيها نصت عليه من أن « لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل ببدء تعريف الجرائم التي تنص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعالجتها وفقاً للقوانين المحلية في الدول والأطراف المعنية » ، فإن هذه الاتفاقية لا تعدو مجرد دعوة الى الدول بصفتها أشخاص القانون الدولي انضمام الى النظام بعمل منسّق لضمان فاعلية التدابير المنخدة ضد إساءة استعمال المخدرات لأن الاتفاقية لم تلغ أو تعدل — صراحة أو ضمناً — أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم اليها ، بل أعدت

حرصت على الانصاح عن عدم اخلال احكامها بأحكام القوانين المحلية .
في الدول الاطراف المعنية . واذا كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد خولت الوزير المختص بقرار يصدره ان يعدل في الجداول الملحقة به بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها فان عدم صدور قرار بشئ من ذلك من بعد العمل بتلك الاتفاقية يعنى ان الشارع المصرى لم يرد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بتلك الجداول .

(لمن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٦ من ٢٢ ص ٢٣٠١)

٧١٠ - القضاء التشريع - طريقه .

* من المقرر ان التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق له اعلى منه او مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الالغاء او يستل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم او ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع . واذا كان الثابت ان قانونا لاحقا لم يصدر زالت به القوة التنفيذية لأى من القوانين ارقام ٨٠ لسنة ١٩٤٧ و ٩ لسنة ١٩٥٩ و ٩٥ لسنة ١٩٦٧ او اباح التعامل في النقد الاجنبى وانعمال المقاصة بما تنطوى عليه من تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد اجنبى أو اجاز للأيراد والقطاع الخاص استيراد السلع من الخارج بغير ترخيص من وزارة الاقتصاد وبمقد الاتجار . فان القول بغير ذلك اجتهاد غير جائز .

(لمن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ ص ٥٢٨)

٧١١ - قانون - لائحة - لا يصح ان تلغى نصا آمرا في قانون .

* ان من حق السلطة التنفيذية - طبقا للمبادئ الدستورية الموضوع عليها - ان تتولى اعبالا تشريعية عن طريق اصدار اللوائح انلازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سلطانها في سن القوانين الى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون ان تزيد عليها شيئا جديدا أو تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو ان تلغى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فان اللائحة التنفيذية لا يصح ان تلغى أو تفسخ نصا آمرا في القانون .

(لمن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ ص ٥٢٨)

الفصل العاشر

قانون دولي

٧١٢ - الحرب - معناها في القانون الدولي - صراع مسلح بين دولتين - للأمر الواقع أثره في تحديد هذا المعنى - الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

* أنه وإن كان الأصل في لغة القانون الدولي أن الحرب بمعناها العام هي الصراع المسلح بين دولتين إلا أن الأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى في الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

(لمن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ من ٩ من ١٥٠٥)

٧١٣ - تقيد القاضي الجنائي بإرادة الشارع في تطبيق القانون الجنائي بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .

* القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تتقيد بأرادة الشارع في هذا القانون الداخلي وبرأيه لحكمه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي لدى الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .

(لمن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ من ٩ من ١٥٠٥)

٧١٤ - الاستيلاء الذي ينظمه القانون الدولي العام - ماهيته - هو الذي تلجأ إليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملحة لتسد حاجتها عند توافر هذه الضرورة وتوجب تعويض صاحب الشيء الذي استولت عليه .

* الاستيلاء الذي تنظمه قواعد القانون الدولي العام أنها هو

الذى تجا إليه دولة محاربة عند قيام ضرورة منجئة لتسد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تعويض صاحب الشيء الذى استولت عليه .

(لمن رقم ١٨٨٦ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٠٩/٢/٩ من ١٠ من ١١٦٩)

٧١٥ - آثار قيام حالة الحرب - انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وانقضاء معاهدات الصداقة والتخالف المبرمة بينها ، ونشوء حق الدولة المحاربة فى مصادرة أموال دولة العدو الموجودة فى اقليمها .

✽ يترتب على قيام حالة الحرب انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وانقضاء معاهدات الصداقة والتخالف التى تكون مبرمة بينها ، ونشوء حق الدولة المحاربة فى مصادرة أموال دولة العدو الموجودة فى اقليمها .

(لمن رقم ٢٥٩ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠ من ١١ من ١٥٩١)

قبض

الفصل الاول - أمر الضبط والاحضار

الفصل الثاني - الاحوال التي يجوز فيها القبض

الفرع الاول - التلبس

الفرع الثاني - وجود قرائن قوية

الفرع الثالث : التفتيش

الفرع الرابع - حالات أخرى

الفصل الثالث - مالا يعتبر قبضا (الاستيقاف)

الفصل الرابع - القبض الباطل

الفصل الخامس - مسائل متنوعة

الفصل الأول أمر الضبط والإحضار

٧١٦ - شرط اصدار أمر الضبط والإحضار وسلطة محكمة الموضوع في تقديره .

✽ أنه وإن كان يجب أن يكون أمر الضبط والإحضار مبنياً على نوافر دلائل قوية على اتهام المتهم إلا أن تقدير تلك الدلائل منوط بالنيابة العمومية التي من اختصاصها اصدار هذا الأمر . وإذا تفرغ عن القبض إجراء آخر كالتفتيش المقبوض عليه ، واتخذ من نتيجة التفتيش دليل اثبات في الدعوى المرفوعة عليه ، فيكون لمحكمة الموضوع مراقبة تقدير النيابة لكيفية الدلائل التي أصدرت أمر الضبط بناء عليها . فإذا تبين لها أن هذه الدلائل لم تكن كافية جاز لها أن تستبعد الدليل المستبعد من التفتيش ، ورأيها في هذا متعلق بالموضوع ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ،

(لمن رقم ١٥٦٨ لسنة ١٩١١ إلى - جلسة ١٩١١/٧/٢)

٧١٧ - الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر أمراً بالقبض ولا بالإحضار .

✽ أن الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر أمراً بالقبض ، ولا بالإحضار ، ولا يصح الاستناد إليه في تبرير صحة القبض والتفتيش لمخالفة ذلك لنص المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(لمن رقم ١١٩٩ . نسخة ٢٤ إلى - جلسة ١٩١٤/١٢/١٢)

٧١٨ - عدم اشتراط الكتابة في التكليف بالقبض .

✽ أن القانون لا يستلزم أن يكون التكليف بالقبض مكتوباً .

(لمن رقم ١٢١٢ سنة ٢٤ إلى - جلسة ١٩١٤/١٢/٢٠)

٧١٩ - الأمر بالاضبط والإحضار - طبيعته - هو في حقيقة امر بالقبض - ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز فحسب - حتى هامور الضبط القضائي في تفتيش المتهم في سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانونا مهما كان سبب القبض او الفرض منه .

* متى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تلك اصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحا ايضا ، لأن الامر بالضبط والاحضار هو في حقيقته امر بالقبض ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز للمور الضبط القضائي ان يفتشه مهما كان سبب القبض او الفرض منه كما هو مقتضى المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(لمن رقم ٨٨٦ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ١٢١٧)

الفصل الثاني

الأحوال التي يجوز فيها القبض

الفرع الأول - التلبس

٧٢٠ - أرجال السلطة العامة في الجرائم المتلبس بها أن يحضروا

المتهم ويسلموه إلى أقرب مأور من مأورى الضبط القضائي .

* إذا كان المتهم قد قبض عليه أثناء تعلقه بالأجزاء الخارجية لعمرة السمكة الحديدية محاولاً تسلقها إلى سطحها ، وهي مخالفة منصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من قرار ٤ من مارس سنة ١٩٢٦ الخاص بنظام السكك الحديدية ، فإن هذا القبض يكون قد تم صحيحاً طبقاً للفترة الثانية من المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لرجال السلطة العامة في الجرائم المتلبس بها ، أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأور من مأورى الضبط القضائي ، إذا لم تكن معرفة شخصيته واذاً كان الحكم قد عول على هذا القبض وعلى ما تلاه من ثم رائحة الأميون تنبئ من جيب المتهم واعتباره مطلباً باحراز هذه المسادة وإدائه تأسيساً على هذا الدليل ، فإنه يكون حكماً سليماً لا بخالفة فيه لأحكام القانون .

يلعن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٢٨

٧٢١ - حق رجل السلطة العامة في احضار المتهم وتسليمه إلى

أقرب مأور ضبط قضائي في الجح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس - اعتبار هذا تعرضاً مادياً وليس قبضاً بالمعنى القانوني .

* كل ما خوله القانون. وفقاً للمادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأور من مأورى الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضاً بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض مادي قصص .

يلعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١١ من ٧ ، ١٩٥٦

٧٢٢ - ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة احرازه متلبسا بها
 مما يبيح لمأمور الضبط القضائي الذي شاهده وقوعها القبض على كل من
 ساءم فيها .

* التلبس صفة متملقة بذات الجريمة بصرف النظر عن التمهين
 فيها ومن ثم فان ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة احرازه متلبسا بها .
 مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده وقوعها أن يضبط كل من
 يقوم دليل على مساهمته فيها .

(لمن رقم ٨٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ من ٧ من ١١٠٠)

٧٢٣ - حق رجل السلطة العامة في القبض على المتهم متى كانت
 الجريمة في حالة تلبس - مثال .

* لا جدوى مما يثيره المتهم من أن المخبر الذي قبض عليه ليست له
 صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كتبت في حالة تلبس تجيز
 لرجال السلطة العامة احضار المتهم وتسلية الى اقرب مأور من مأوري
 الضبط القضائي .

(لمن رقم ٩٢٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢ من ٧ من ١٤)

٧٢٤ - حالة التلبس بالجريمة تجيز القبض لغير رجال الضبطية
 القضائية - مثال .

* متى كان الثابت من الحكم أن الضابط المأور بالتفتيش كلف
 المخبر بالتخبط على الغرفة التي يسكنها المتهم فشاهد المخبر امرأة تخرج
 من باب الغرفة وهي تحمل ترح منضدة تحاول الهرب به وعندما وقع
 نظرها عليه الفت الدرج على الأرض فتبعثر محتوياته التي كانت بينها
 قطعة من الحشيش فقام المخبر بضبطها ويجمع هذه المحتويات وإعادة
 وضعها في الدرج . فان هذا الذي اثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس
 بالجريمة التي تجيز الضبط لغير رجال الضبطية القضائية .

(لمن رقم ٢٦٦ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ من ٧ من ١٧٦١)

٧٢٥ - مشاهدة مأور الضبط القضائي جريمة احرار المخدر متلبسا
 بها من حقه القبض على كل من يرى أن له اتصالا بها .

* متى كان الضابط قد شاهد جريمة احرار المخدر متلبسا بها عندما

اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة ، فان من حقه أن يفتش السيارة ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بها .

بمن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦٥٧/١٠/٧ من ٨ ص ٨٧٧

٧٢٦ - مشاهدة الضابط المخدر عند قبض المتهم - كلفته لقيام حالة التلبس - وجود قرائن وإمارات كافية لدى الضابط تفيد صلاته بهذا المخدر - من حقه القبض عليه وتفتيشه .

* يكفى لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند قبض المتهم ، فإذا وجدت لدى الضابط قرائن وإمارات كافية تفيد صلة للمتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استنادا الى حكم المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

بمن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦٥٨/١/٢١ من ٩ ص ٨٤

٧٢٧ - قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تنفيذا لاتفاق مسبق بين المتهم والمجنى عليه - عدم اعتبارها وليدة الإجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي - لكل من شاهدها تسليم المتهم لرجال السلطة العامة - المادة ٢٧ من ق . ١٠ ج .

* متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الإجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق مسبق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحربي شهودها ، فلن لهم وقد شاهدوه ملتبسا بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

بمن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦٥٨/٢/٤ من ٩ ص ١١١

٧٢٨ - لقاء المتهم المخدر لمجرد مراقبة رجال البوليس له وتتبعهم حركاته خشية تعرضهم له - اعتباره تخليا عنه طواعية - القبض عليه وتفتيشه - صحيح في القانون .

* متى كانت الواصلة التي صار اثباتها في الحكم تفيد حصول التخلي عن الكفيل المحتوى على المخدر من تلقاء المتهم طواعية واختيارا ٢

وإن يكن نتيجة اجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس اذ لم يبد منهم سوى مراقبة المتهم وتتبع حركته عندما قامت شبهتهم فيه وارتدوا في امره ، فان القضاء برغض الدفع ببطالان القبض والتفتيش يكون صحيحا في القانون ، اما مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال البوليس وتوهمه بأن أحدهم قد يقدم على القبض عليه او التعرض لحريته فلا يصح اتخاذه ذريعة لازالة الاثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر .

ظمن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٨ من ٩ ص ٣٩٠

٧٢٩ - سلطة مأموري الضبط في القبض على المتهمين وتفتيشهم عند توافر حالة التلبس - أمثلة .

✽ اذا كان الشك من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين وركبان سيارة في طريق غير مالوف بالصحراء يطمنون أن تجر المخدرات بسلوكه لتهريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدها سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ، ولمسا شيئا ، فتعقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التي كانا يحملانها في السيارة ، فألقيا كيسا تبين رجل القوة عند التقاطه أن به أمونيا ، فتمقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقى ما كانا يحملانه من المخدرات ، فان ما اثبتته الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما يبنى بذاته من وقوع جريمة ، وفيه ما يكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة بما يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشهما ..

ظمن ١٢١٥ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢ من ٩ ص ١٠٢٦

ظمن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ من ١٠ ص ١٧٢

٧٣٠ - لرجال السلطة العامة في الجنع المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس وفي الجنايات أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور ضبط قضائي - مثال .

✽ تخول المادة ٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في الجنع المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس - وفي الجنايات من باب اولى - أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، ومقتضى هذه السلطة ان يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة التلبس كى يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت

منه حالة التلبس التي شامدها لا أن يكون قد سعى إلى خلق الحالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يمرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجلى ومراد الشارع .

لمن رقم ٢٠٠٥ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢ من ١٠ ص ١٢٠

٧٢١ - أدراك حالة التلبس بجريمة أحرار مخدر عن طريق حاستي الشم والرؤية أثر استيقاف المتهم بعد أن وضع نفسه بارادته واختياره موضع الريب والشبهات - القبض عليه - صحيح في القانون - مثال .

* إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه علية من « الصفيح » في فيه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بأسنثته وحاول ابتلاعها ، فإنه يكون قد وضع نفسه بارادته واختياره موضع الريب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وإذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت أثر هذا الاستيقاف بلاعبث رائحة الأفيون من ثم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتهما أنه وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فيه الذي تبعث منه رائحة الأفيون ، فمن ما يبرر المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .

لمن رقم ٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ من ١٠ ص ١٢٧

٧٢٢ - سلطة مأمور الضبط عند توافر حالة التلبس بجريمة في القبض على كل من يرى أن له اتصالاً بهذه الجريمة - مثال .

* إذا كان يبين مما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملاً من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم غار من المعتل اشتبه عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذاً لأمر صدر لهم من يملكه ، فإن لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التي يشتبه في أن يكون المعتل موجوداً بها للقبض عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر أثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم تنذر من المعتل مخيراً فيهما ، فإن جريمة أحرار المخدر يكون مثلبساً بهما . ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل منهما يرى أن له اتصالاً بهذه الجريمة .

لمن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/١٢ من ١٠ ص ١١٠٢٢

٧٣٢ — سلطة رجال الضابط القضائي عند توافر حالة التلبس بالجريمة في القبض على المتهم بغير إذن من سلطة التحقيق بأي مكان وفي أي وقت ما دامت حالة التلبس قائمة — مثال .

* إبلاغ الموظف الجهة المختصة بما تم بينه وبين المتهمه عن الرشوة . ثم حضور المتهمه وأخيها يوم الحادث ومقابلتهما للموظف في مبنى المحكمة وخروج هذا الأخير برفقتها ومعه ملف الدعوى وذهابهم تحت بصر الضابط الى مكان خارج المحكمة ليكونوا بجناى عن مشاهدة الآخرين ورؤية الضابط للموظف يضع شسيتا في جيبيه وتسلميه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة الى أخيها — المتهم الآخر — الذى كان يرافق المتهمه — كل هذه مظاهر خارجية تنبئ عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب في ذلك الوقت ، وهذا تلبس يجيز له القبض على المتهمه في أى وقت وفي أى مكان ما دامت حالة التلبس قائمة — ولو بغير إذن من سلطة التحقيق .

تضمن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٦ في — جلسة ١١/١/١٩٦٠ من المجلد ١٣٢

٧٣٤ — إصرار المتهمه بالهرب ومحاولة التوارى عن انظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالمخدر يبرر متابعتها باعتبار المتابعة في هذه الصورة من حالات الاستيقاف — تخطي المتهمه عن المنديل وظهور الأوراق التي تحوى المخدر يوفر حالة التلبس بأحراره المبرر للقبض عليها .

* إذا اثبت القرار في مدوناته أن الضابط ومعه رجلين من البوليس الملكى كانوا يهرون بدائرة القسم في منطقة اشتهرت بالاتجار في المخدرات فابصرها بالمتهمه تنقف في الطريق وتمسك بننديلا في يدها ، ولما أن وقع بصرها عليهم اسرعت في الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت التهمة بذلك قد وضعت نفسها موضع التنبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليتحرروا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذى وضعت نفسها فيه طواعية واختيارا ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد نفاذها على هذه الصورة المريبة أن هو الا صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى الى مرتبة القبض — فإذا تخلفت المتهمه طواعية واختيارا وهى تحاول الفرار عن المنديل الذى تضع فيه جانبها من المخدر والفتحه على الأرض فانفرد عقده وظهروا الأوراق التي تحوى المخدر ، فان هذا التخطي لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة في سبيل اداء واجبه ولا يقبل من التهمة التنصل من تبعة احراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ، وعثور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن

نتيجته لقبض أو تفتيش بل هو نتيجة لانقائها المندبل وما يحويه على الأرض قبل أن يسك بها أحد ، ويعتبر هذا منها تخليا عن حيازتها بل استقاطا للملكيتها فيها ، فإذا هم فتحوا الأوراق ووجدوا فيها المخدر فإن القضية تكون في حالة تلبس باحرازه ببيع القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار — فيها ذهب اليه — من اعتبار الواقعة قبضا — وقبضا باطلا لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه — قد اخطأ في تطبيق القانون وتؤيله على الواقعة كما صار اثباتها فيه ويتمين الغلوه واعادة القضية الى غرفة الاتهام لاحالتها الى محكمة الجنايات المختصة .

(ملن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٦٠ من ١١ ص ١٢٤)

٧٣٥ — حالات القبض والتفتيش بغير إذن — تلبس .

* متى كان البين ما حوته الأوراق أن جريمة هرب الماطعون ضده كانت في حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائي الذي شاهدها أن يقبض عليه وأن يفتشه تبعاً لذلك عملاً بالمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية — وذلك بغض النظر عن واقعة العثور على قطعة المخدر التي شك رجل الضبط في أن تكون هي التي ألغاه الماطعون ضده ، فإن الأمر الماطعون فيه إذ خلص إلى بطلان القبض والتفتيش — دون نظر لجريمة هرب الماطعون ضده وأثرها فيها اتخذ ضده من إجراءات يكون قد جانب صحيح القانون وما يوجب نقضه واعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها من جديد .

(ملن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٤/١١/١٩٦١ من ٢٠ ص ١٢١١)

٧٣٦ — قبض — أحوال التلبس بالجنع .

* ان المادة ٣٤ من قانون الإجراءات قد اجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنع بمسفة عامة اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، والعمرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون ، لا بما ينطق به القاضى في الحكم ، واذا كان ذلك ، وكانت جريمة الامتناع بغير مبرر عن دفع اجرة سيارة قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر والغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيتها او احدى هاتين العقوبتين ، فانه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها .

(ملن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٨/٦/١٩٧٥ من ٢٦ ص ١٥٠٠)

الفرع الثاني - وجود قرائن قوية

٧٣٧ - لرجل الضبطية القضائية بمقتضى م ١٥ ت . ج . ج المقابلة للمادة ٢٤ ١ . ج . القبض على المتهم اذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جنائية منه .

* لرجل الضبطية القضائية ، بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنائيات ، ان يقبض على المتهم ويفتشه اذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جنائية منه . وتقدير كفاية تلك القرائن متروك لرجل الضبطية ما دام من شأنها ان تسوغ ما رتب عليها .

(لمن رقم ١٨٨٧ سنة ٧٧ - جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

٧٣٨ - مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفى للقبض على المتهم وتفتيشه .

* مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفى للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب ان يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فاذا اسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه ، فعندئذ يسوغ له في الحالات المبينة في المادة ١٥ ان يقبض على المتهم ويفتشه .

(لمن رقم ٢٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

٧٣٩ - لرجل الضبطية القضائية بمقتضى م ١٥ ت . ج . ج المقابلة للمادة ٢٤ ١ . ج . القبض على المتهم اذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جنائية منه .

* ان المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنائيات خولت مأمور الضبطية القضائية في حالات معينة عدا حالات التلبس القبض على المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهابه . ومن هذه الحالات وجود قرائن دالة على وقوع جنائية منه . وظاهر من هذا النص ان تقدير تلك الدلائل هو من حق مأمور الضبطية القضائية يرجع فيه الى نفسه بشرط ان يكون ما ارتكبه عليه منها يؤدي الى صحة الاتهام .

(لمن رقم ٢٧ سنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

٧٤٠ - لرجل الضبطية القضائية بمقتضى م ١٥ ت . ج المقابلة
للبلادة ١٢٤ . ج . القبض على المتهم اذا وجدت قرائن قوية تدل على
وقوع جنائية منه .

* ان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لمأمور الضبط
القضائي ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية ، على
اتهامه فى جرائم الاتجار فى المواد المخدرة او حيازتها او استعمالها واذا
تمتضى كان الحكم قد اورد فى بيانه لمصلحة الدعوى التبرأتها على المتهم
ما يفيد انه كانت هناك عند مشاهدته ضابط البوليس له فى الطريق خارجا
من المنزل المائون بتفتيشه دلائل كافية على حيازته مخدرا ، فان ذلك يجيز
للكونستابل بوصف كونه من مأمورى الضبط القضائي ان يقبض عليه ،
وبالتالى ان يعتقه طبقا لما تقضى به المادة ٤٦ من ذلك القانون .

يعلن رقم ١١٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٨٢/١٢/٢٠

٧٤١ - تقدير الدلائل وبلغ كفايتها متروك لرجل الضبط القضائي
تحت رقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

* ان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهى التى تتناول
المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الملقى قد خولت لمأمور الضبط
القضائي فى احوال معينة معدتها غير احوال التفتيش بالجنح ، وتوسعت فيها
عما كانت تنص عليه المادة ١٥ السابق ذكرها ، ومن تلك احوال
الجنح المنصوص عليها فى قانون المخدرات فقوله للمأمور المذكور حق
اجراء القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه
فيها ، وتقدير تلك الدلائل وبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي
على ان يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطات التحقيق ومحكمة
الموضوع .. واذا تمتضى كان الحكم قد استخلص من وثائق الدعوى فى منطق
سلمية كفاية الدلائل التى ارتكن اليها رجل الضبط القضائي فى اجراء القبض
على الطامع وتفتيشه وقضى بناء على ذلك برفض الدفع ببطلان القبض
وصحة التفتيش فانه لا يكون هناك وجه للنعي عليه .

يعلن رقم ٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣٨٢/١٢/٢٠

٧٤٢ - لرجل الضبطية القضائية بمقتضى م ١٥ ت . ج المقابلة
للبلادة ١٢٤ . ج . القبض على المتهم اذا وجدت قرائن قوية تدل على
وقوع جنائية منه .

* ان القانون لا يجيز لمأمورى الضبطية القضائية القبض على

المتهم وتنقيشه في حالة التلبس فقط بل أجاز ذلك لهم عند وجود الدلائل الكافية على اتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

ملعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢

٧٢٢ - لرجل الضبطية القضائية بمقتضى م ١٥ ت . ج المقابلة للمادة ٢٤ . ج . القبض على المتهم إذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جنابة منه .

* ان المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على ان لمأمور الضبط القضائي ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارح حصراً بهذه المادة ومنها الجنابات ، ومؤدى هذا ، ان القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنابة متلبساً بها ، او في غير حالة التلبس متى كان ثبت دلائل كافية على اتهامه .

ملعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/٦

٧٢٤ - حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر متى كان هناك دلائل كافية على اتهامه - المادة ٣٤ . ج .

* مؤدى نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ان القبض على المتهم الحاضر جائز قانوناً لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنابة متلبساً بها او في غير حالات التلبس متى كانت ثبت دلائل كافية على اتهامه .

ملعن رقم ١٠١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٩ ص ١١٦١

٧٢٥ - صورة واقعة يسوغ فيها لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم وتنقيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ ، ١٤٦ . ج .

* متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بتنقيشه شاهد المتهم بإحدى الغرف وبمجرد أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يمس شيئاً تحت قدمه فطلب إليه النزول والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون أعترف المتهم بأنها له ، فان مؤدى

ما تقدم يدل بذاته - بغض النظر عما اذا كان امر التنقيش يشمل المتهم ام لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احرار بخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تنقيشه طبقا لاحكام المادتين ٣٤ ، ٢٦ من قانون الاجراءات .

(لمن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٥٧/٢/٤ من ٨ من ١١١)

٧٢٦ - ظهور الحيرة والارتباك على المتهم ووضع يده في جيبه -
عدم اعتبارها دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه -
المادة - ٣٤ . ١ . ج .

* لا تعرف التوائين الجنائية الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين ، وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك او وضع يده في جيبه - على فرض صحته - دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه ما دام ان المظهر التي شاهدها رجل البوليس ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجريمة التي يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من احاد الناس القبض فيها .

(لمن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ من ١٧٥)

٧٢٧ - صورة واقعة يسوغ فيها للضابط القبض على المتهم استعمالا
للحق الذي خوله له القانون في المادة ٣٤ . ١ . ج .

* متى كان المتهم قد بدا منه ما اثار شبهة الضابط في امره ، فان ذلك يستتبع القبض عليه استعمالا للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا التقى المتهم بورقة من جيبه وهو يجرى في الطريق حتى لا يقع في تبضة الضابط الذي كان يتابعه - بعد ان اشتهب في امره - فانه يكون قد اقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة انه كان ثمة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .

(لمن رقم ١٨١ سنة ٢٧ في - جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٩ من ١١٤)

٧٢٨ - مشاهدة الطاعن في منتصف الليل يحمل شيئا ويعمد جريا بعد ان خلع حذاه ليسهل عليه الجرى نحو رؤية سيارة البوليس تهدي من سرعتها يوفر الدلائل الكافية للقبض عليه .

* اذا استظهر الحكم ان الطاعن شوهد في منتصف الليل يحمل

شينا وما أن رأى ستيارة البوليس تهدى من سرعتها حتى قتل راجعا يعمدو ، وأنه خلق حذاءه ليسهل له الجرى ، فقد توافرت الدلائل الكافية التى تبرر القبض عليه طبقا للقانون .

(لمن رقم ١٧٤٧ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٩ من ٩ ص ١١٢٢)

٧٤٩ - لمأمور الضبط القضائى فى القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى جنسية سواء كانت متلبسا بها أو فى غير حالة التلبس .

* تنص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن لمأمور الضبط القضائى أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات ، ويؤدى هذا أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائى سواء كانت الجنائية متلبسا بها أو فى غير حالة التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على اتهامه .

(لمن رقم ١٧٦٢ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ١١١٢)

٧٥٠ - مجرد كون المتهم من عائلة المطلوب القبض عليهم فى جنائية قتل وارتبكه عند رؤية رجال القوة وجريه عند مصاداته لا يكفى لتوافر الدلائل الكافية التى تبرر القبض على المتهم وتفتيشه .

* مجرد كون الطامن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم فى جنائية قتل وارتبكه لما رأى رجال القوة وجريه عند ما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود فى هذا الشأن - أن جار معه للضابط استيقانه ، فإنه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه فى جنائية تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بمسحقة القبض والتفتيش قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(لمن رقم ١٧٦٢ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ١١١٢)

٧٥١ - تغيير الدلائل وبلغ كفايتها للقبض على المتهم - أمر متروك لرجل الضبط القضائى تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

* لا تجزئ المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط

القضائي القبض على المتهم وتفتيشه في حالة الطيس فقط ، بل اجازت له ذلك ايضا عند وجود الدلائل الكافية على اتها به باحدى الجرائم النصوص عليها في المادة المذكورة ، وتقدير تلك الدلائل وبلغ كتابتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي ، على ان يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(لمن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٥٩ م ١٠ م ١٩٢٠)

٧٥٢ - المراد بحضور المتهم في عرف المادة ٣٤ . ١ . ج . هو الحضور الحكي لا الحضور الفعلي - مثال .

* اذا كان الثابت من الحكم ان المتهم الاول في اعترافه قد دل على هحص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الاول - وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان ، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تجيز المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، ولو اراد الشارع الحضور الذي يمثل نية الحاضر امام رجال الضبط القضائي لما كان ميسرا لهؤلاء ان يقوموا بداء واجباتهم التي تفرضها القانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم الذي توفرت الدلائل على اتها به - وهو الامر المراد اصلا من خطاب الشارع لماورى الضبط في المادة ٣٤ المذكورة .

(لمن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٥٩ م ١٠ م ١٩٢٠)

٧٥٣ - لماور الضبط القضائي القبض على المتهم عند توافر الدلائل الكافية على اتها به - مثال في احرار مخدر .

* دخول الضابط منزل المتهم لغر التفتيش اصلا تنفيذا لتكليف وكيل النيابة له بدخول المنزل لاحضار زوجة المتهم لاجراء المعاينة بحضورها امر اقتضاه التحقيق ولا شائبة فيه - فاذا ما شاهد الضابط المتهم يخرج مسرعا من غرفة بداخل المنزل ويتجه الى حظيرة به وفي يده منديل ملفوف التي به فوق سقف الحظيرة وهو يعلم انه ممن يتجرون بالمراد المخدرة ، فان هذه المظاهر هي دلائل كافية عن وقوع جريمة احرار مخدر تجيز لهذا الضابط القبض على المتهم والاستمعة بزميله في ضبط هذا المنديل ، ويكون دخول المنزل وضبط المخدر قد ثبأ صحيحين ويصح للمحكمة الاستناد الى الدليل المستند من هذا الضبط .

(لمن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٦٠ م ١١ م ١١٥٨)

٧٥٤ - صدور إذن النيابة بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء التفتيش - تفتيش الغير إنما يكون عند وجوده مع الشخص المأذون بتفتيشه - مشاهدته بباب منزل هذا الأخير ومحاولته الهرب عند رؤيته رجال القوة ثم عودته الى غرفة المأذون بتفتيشه يوفر الدلائل الكافية المبررة للقبض عليه ومن ثم تفتيشه - المادتان ٣٤ ، ٣٦ ، ١ ، ج . لا يؤثر في سلامة نتيجة الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، ولا خطؤه في وصف حالته عند مشاهدته من أفراد القوة .

* إذا كان الثابت أن النيابة العامة اصدرت امرها بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء ذلك ، وأن الطاعن كان لدى الباب يحاول الهرب من منزل الشخص المأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة - وعندها دخل غرفة الشخص المذكور ، فإن هذا الذي أثبتته الحكم يوفر لدى الضابط الدلائل الكافية التي تجيز له القبض على الطاعن وتفتيشه طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى اليها الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، كما لا يؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ الحكم في الإيـسناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالته عندها شاهده أفراد القوة .

(لمن رقم ١٤١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢ من ١١ ص ٨٨٢)

٧٥٥ - لمأموري الضبط القضائي القبض على أى شخص توجد دلائل كافية على اتهامه في جنابة ولو في غير حالة التلبس - المادة ٣٤ إجراءات .

* أباحت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمأموري الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر التي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها حصرا ومنها الجنابات . فالقبض جائز له سواء كانت الجنابة متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه فيها .

(لمن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٥٧)

٧٥٦ - وجود دلائل كافية على اتهام شخص في جنابة - اجازتها لمأموري الضبط القضائي أن يأمر بالقبض عليه إذا كان حاضرا وتفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق .

* لمأموري الضبط القضائي - وفقا للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات

الجنائية — ان يامر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات وان يفتشه بغير اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى ان تكون الجنائية متلبسا بها .

ملعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٢٨ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨ ج ١٥ ص ٨٢٦

٧٥٧ — لأمور الضبط القضائى حق القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها الشارع حصرا فى المادة ٣٤ . ١٠ ج ومنها الجنائيات — حقه فى تفتيش الشخص فى هذه الحالة بغير اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى ان تكون الجنائية متلبسا بها — تقدير تلك الدلائل التى تسوغ له القبض والتفتيش وبمبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائى تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع — مثال لتسبيب معيب .

* لأمور الضبط القضائى وفقا للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ان يامر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها الشارع حصرا فى هذه المادة ومنها الجنائيات : وان يفتشه فى هذه الحالة بغير اذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه وبغير حاجة الى ان تكون الجنائية متلبسا بها . وتقدير هذه الدلائل التى تسوغ لأمور الضبط القضائى القبض والتفتيش وبمبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائى على ان يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه اقتصر على القول بعدم قيام حالة التلبس دون ان يعرض بالبحث لتوافر الدلائل الكافية على الاتهام او عدم توافرها ويقول كلمته فيها ، اذ لو توافرت يكون لأمور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه بغير حاجة الى قيام حالة التلبس . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد ران عليه القصور الذى حجب عنه فحص موضوع الدعوى والأدلة القائمة فيها .

ملعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٠ ص ٤١ ص ٢٥٩٦

الفرع الثالث التفتيش

٧٥٨ - الأمر بتفتيش متهم يستتبع القبض عليه في حدود التدرج
اللازم لاجراء التفتيش .

* إذا كان الثابت بالحكم أن معاون المباحث تنفيذاً لأمر النيابة بتفتيش المتهم وخوفاً من عودته من طريق آخر قد احتلظ للأمر فتقسم قوته قسمين أحدهما تحت رياسته لمراقبة أول الطريق وقسم ثان لمراقبة مدخل الطريق الآخر وكلف الكونستابل الذى على رأس قوة هذا القسم إذا شاهد المتهم أن يضبطه ، محضر المتهم من هذه الجهة لضبطه الكونستابل وقاده الى قسم البوليس وأسرع معاون الى هناك حيث وجده وسأله عما إذا كان معه ممنوعات فأجابته على الفور بالإيجاب وأخرج من جيبه لفافة من الورق تبين أن بداخلها حشيش ، فذلك مناداه أن ضبط المتهم وتوصيله الى مركز البوليس انما كان بقصد تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه لتعدد المسالك التى كان يحتل حضوره منها واستحالة وجود الضابط المسانون في التفتيش على رأس الطريق في وقت واحد ، ويكون القبض الذى وقع قد حصل بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش فلا غبار عليه .

(لمن رقم ١٥٨٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/١٩)

٧٥٩ - الأمر بتفتيش متهم يستتبع القبض عليه في حدود القدر
اللازم لاجراء التفتيش .

* أن الأمر بتفتيش متهم يستتبع القبض عليه في حدود القدر اللازم
لاجراء التفتيش .

(لمن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١/١١)

٧٦٠ - الأمر بتفتيش متهم يستتبع القبض عليه في حدود التدرج
اللازم لاجراء التفتيش .

* إذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطامن بقصد القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش ، وكان قد دخل المحل في الأوقات التى يباح فيها للجمهور أن يدخله ، وكان دخوله بمقصوداً

على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه . فان دخوله يكون صحيحاً ، فإذا ما شاهد الطامع يلتقي مخدراً ، كان له تبعاً لقيام حالة التلبس ان يقبض عليه ويفتشه .

(بلن رقم ١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/١٩)

٧٦١ - صدور اذن بتفتيش متهم - جواز القبض عليه ولو لم يتضمن الاذن امراً صريحاً بالقبض لما بين الاجراءين من تلازم - لا وجه للقول ببطلان امر القبض لعدم استيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من ق ١٠ ج .

* صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن امراً صريحاً بالقبض لما بين الاجراءين من تلازم ومن ثم فلا وجه للقول ببطلان امر القبض في هذه الحالة لعدم استيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(بلن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢ من ٨ ص ٨٠)

(والبلن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ من ١٠ ص ٣٧٢)

٧٦٢ - قبض - تفتيش - اذن التفتيش - نيابة عامة - مأمورو الضبط القضائي .

* تجيز المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية لمأموري الضبط القضائي في مسائر الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ان يفتشه منها كان مسبب القبض او الغرض منه ، فإذا كان اذن النيابة العامة بتفتيش محل المتهم قد تضمن الأمر ببسطه ، وكان الاذن بالضبط هو في حقيقته امراً بالقبض ولا يفرق عنه الا في مدة الحجز فحسب ، فان تفتيش شخص المتهم يكون صحيحاً في القانون .

(بلن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ من ١٨ ص ١٢٤٢)

٧٦٣ - اقرار المتهم بانه يحزر مخدراً - يجيز القبض عليه وتفتيشه .

* إذا كان المتهم قد اقر على اثر استيفائه بانه يحزر مخدراً ، جاز لرجل السلطة العامة عملاً بحكم المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، اقتياده الى اقرب مأبور من مأبوري الضبط القضائي للحصول

منه على الإيضاحات اللازمة في شأن تلك الواقعة والتفتيش من صحة ذلك الإقرار ، وكان المتهم عند مواجهة الضابط له بالقول رجل السلطة العامة من أنه اعترف لهما بأحرازه مخدرا قد بادر إلى القول بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جليابه الخارجى وهو ما ينبنى - في خصوص الدموى المطروحة - بقيام دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر ، فان لمأمور الضبط القضائى القبض عليه وتفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٢٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

يلتمس رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ في - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ ص ١٩ من ١٣٧٢

٧٦٤ - كلما كان القبض على المتهم صحيحا - جاز تفتيشه .

* نحن قانون الإجراءات الجنائية بمصفة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم ، يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا ، كان التفتيش الذى يرى من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا أى كان مسبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لمعوم الصيغة التى ورد بها النص .

يلتمس رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٢ ص ١٦٢٠

٧٦٥ - التفتت الحكم عن الدليل المستند من التفتيش أثر

قبض صحيح .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم قد وقع منه - وهو في حالة سكر بين - تعد شديد على رجل الشرطة ، فان ذلك مما يجيز قانونا القبض على المتهم - ولو في غير حالة التلبس بالجريمة - ومن ثم إذ التفت الحكم في قضائه من الدليل المستند من التفتيش فإنه يكون خاطئا متعيينا نقضه .

يلتمس رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٢ ص ١٦٢٠

٧٦٦ - استخلاص الحكم لمبادرة الضابطين بالقبض على المتهم قبل الحصول على إذن من النيابة دون استناد إلى أدلة مقبولة - فبماد في الاستدلال بوجوب النقض والإحالة .

* إذا كان الحكم قد استخلص أن الضابطين اقتناعا منهما بأحراز المظنون ضدهما المخدر قد بادرا بالقبض عليهما قبل الحصول على إذن بذلك

من النيابة العامة دون أن يستند في ذلك إلى أدلة مقبولة في المعتل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق ، فإنه يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

يلعن رقم ١٢٦٧ لسنة ١٩٢٢ ق - جلسة ١٩٢٢/٢/١١ من ١٤٤٤ (ص ١١٥٤)

٧٦٧ - القبض الذي يهين التفتيش .

* من المقرر أنه مادام من الجائز للضابط قانونا القبض على المتهم وإيداعه سجن القسم تهييدا ل عرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٢٤ و ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون .

يلعن رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٢٥ ق - جلسة ١٩٢٥/٦/٨ من ٢٦٢ (ص ١٥٠٠)

٧٦٨ - تفتيش الشخص المقبوض عليه - لزومه .

* أن تفتيش الشخص قبل إيداعه سجن المركز تهييدا ل عرضه على سلطة التحقيق ، أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه . التماسا للتبرار . أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه .

يلعن رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٢٥ ق - جلسة ١٩٢٥/٦/٨ من ٢٦٢ (ص ١٥٠٠)

٧٦٩ - القبض - تفتيش المقبوض عليه .

* لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص بمسئولية على المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ، يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يجريه من خول إجراؤه على المقبوض عليه صحيحا أيما كان سبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص .

يلعن رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٢٥ ق - جلسة ١٩٢٥/٦/٨ من ٢٦٢ (ص ١٥٠٠)

الفرع الرابع حالات أخرى

٧٧٠ - متى يكون القبض مباحا قانونا لأفراد الناس .

* إذا كان الظاهر من ظروف الدعوى أن المتهمين عندهم قبضوا على المجنى عليهما بدعوى انهما ارتكبا جرائم تعويبية لم يكن قصدهم من ذلك إلا ابتزاز المال منهما ، فإنه لا يفيد هؤلاء المتهمين قولهم أن ارتكاب المجنى عليهما الجرائم التعويبية يبيح لهم القبض عليهما ، ذلك لأنه بفرض وقوع تلك الجرائم منهما فإن القبض المباح قانونا هو الذى يكون الغرض منه ابتلاع الأموال لرجال البوليس وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية .

طبق رقم ٤٨٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٤٠١/١٠/١٥

٧٧١ - اعتراف المتهم لرجلى البوليس السرى باحرازه مخدرا - استصحابها له الى اقرب مأور من مأورى الضبطية القضائية - صحيح .

* متى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى أن المتهم اعترف لرجلى البوليس الملكى باحرازه المخدر واخفائه فى مكان خاص من جسمه ، فاستصحابا باعتبارهما من رجال السلطة المسماة الى اقرب رجل من رجل الضبطية القضائية ، فإنه لا يصح القول بأنهما تعرضا لحريته بغير حق .

طبق رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣٨٨/٢/١٧ من ٩ ص ٢٠٠

الفصل الثالث

مآلا يعتبر قبضاً (الاستيقاف)

٧٧٢ — الاستيقاف لا يرقى الى مرتبة القبض .

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الخفير قابل المتهمين راكبين دراجات نرايه أمرهم لما يعلمه عن أحدهم من أنه ممن يتجرون في المخدرات فاستوقفهم فالتى واحد منهم على الفور كيساً به مادة مخدرة فابسك به الخفير. وفر الباتون فليس في ذلك ما يمكن عده من إجراءات القبض أو التفتيش قبل ظهور المخدر فمن مجرد الاستيقاف من جانب الخفير لا يعد قبضاً والمعتور على الحشيش لم يكن نتيجة أى تفتيش .

(بمن رقم ١٢٦٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١٤٠/١٠/١١)

٧٧٣ — الاستيقاف لا يرقى الى مرتبة القبض .

* أن مجرد استيقاف الدائرية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل في مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قبضاً ، وقرار هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال الدائرية لهم ومشاهدتهم أياهم يلتون شيئاً على الأرض تبين أنه أميون ، ذلك يسوغ ادانتهم في احراز هذه المسألة ، إذ أن عثور رجال الدائرية على هذه المسألة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش بل كان بعد أن ألغاه المتهمون وهم يحاولون الفرار .

(بمن رقم ١٢٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١١٥٠/٥/٨)

٧٧٤ — وضع المتهم نفسه موضعاً محوطاً بالشبهات والريب يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده في هذا الوضع أن يستوقفه ليعرف أمره .

* متى كان المتهم قد وضع نفسه موضعاً محوطاً بالشبهات والريب . فهذا يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده في هذا الوضع أن يستوقفه ليعرف أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع هو نفسه فيه طواعية واختياراً .

(بمن رقم ٢٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١١٥٠/٧/١٢)

٧٧٥ - وضع المتهم نفسه موضعاً محوطاً بالشبكات والريب
 ويبع لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده في هذا الوضع أن
 يستوقفه ليعرف أمره .

* إذا كان الثابت بالحكم أن مأمور الضبط القضائي كان مكلفاً بتنفيذ أمر
 صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه إليه الاتهام بالاتجار في
 المواد المخدرة مع آخرين ، فإن هذا المأمور إذا استوقف الطاعن عندما
 رآه مرافقاً للمتهم المكلف هو بتفتيشه يكون في حل من ذلك ، إذ هو له أن
 يتحرى عن شخصية ذلك المرافق وطلسه بالمتهم . فإذا كان هذا المرافق
 بمجرد أن طلب إليه أن يقف قد بادر إلى اخراج مخدر من جيبه والقاه
 على الأرض فلا يكون له أن يتصل من تبعه أحراره المخدر بقوله
 بطلان الاستيقاف .

لمن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢٠

٧٧٦ - الاستيقاف لا يرقى إلى مرتبة القبض .

* إذا قام المخبرون في غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش باصطحاب
 المتهم في سيارة عامة وغيروا اتجاه السيارة وحالوا دون نزول المتهم
 مع باقي الركاب إلى حين حضور الضابط المذكور ، فهذا الإجراء الذي
 اتخذوه إن هو إلا صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى
 مرتبة القبض .

لمن رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٤/١١

٧٧٧ - وضع المتهم نفسه موضعاً محوطاً بالشبكات والريب
 ويبع لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده في هذا الوضع أن
 يستوقفه ليعرف أمره .

* إذا كان المتهمان قد وضعاً نفسيهما في وضع يدعو للريبة ، فإن
 من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما ليتبينوا حقيقة أمرهما فإذا أرا عقب
 ذلك وألقيا بلغافتين قبل الإمساك بهما فإن ذلك يتواءم معه من المظاهر
 الخارجية ما ينبئ بذاته عن وقوع جريمة ، ويكتفى لاعتبار حالة التلبس
 قسمة ويبع لرجل السلطة العامة احضار المتهمين وتسليمهما إلى أقرب
 مأمر من مأموري الضبط القضائي .

لمن رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٥/٢

٧٧٨ - وضع المتهم نفسه موضعاً محوطاً بالشبهات والريب
 يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده في هذا الوضع أن
 يستوقفه ليعرف أمره .

✽ إذا مر مأمور الضبط القضائي ليلاً بدائرة القسم للبحث عن المشتبه
 فيه لكثرة حوادث السرقات فأبصر بشخص يسير في الطريق وهو يلفت
 للخلع على صورة تبعث على الريبة في أمره ثم حاول أن يتواري عن نظر
 الضابط ، حق لهذا الأخير أن يستوقفه ليتحرى عن شخصيته ووسائل
 تميشه لأن ظروف الأحوال تبرر اتخاذ هذا الإجراء فإذا تظلم الشخص
 المذكور بإرادته على أثر ذلك من بعض المخدر الذي يحمله في جيبه بالغائه
 على الأرض فإن هذا التظلم لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع من جانب
 الضابط ولا يتبل من المتهم التفضل من تبعة أضرار المخدر بمقولة بطلان
 الاستيقاف ويستوى نتيجة لذلك ظهور المخدر من الورقة التي ألغاه
 المتهم على الأرض وعدم ظهوره منها مادام التظلم عنها باختياره .

(لمن رقم ٦٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٧/١٩٥٥)

٧٧٩ - قيام الضابط باستيقاف سسيارة المتهم للبحث عن المائلون
 بتفتيشه وتخلي المتهم بإرادته عن المخدر - اعتبار الحكم أن هذا الاستيقاف
 لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه تم بالقدر اللازم لتنفيذ الفن التفتيش
 واعتماد المحكمة على الدليل المستند من الضبط والتفتيش - لا خطأ .

✽ متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة مسابقة وفق حدود سلطتها
 الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونستابل من استيقاف سسيارة
 المتهم للبحث عن المائلون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى
 إلى مرتبة القبض وإن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ الفن التفتيش
 فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يعد
 تخلياً عنه عن المخدر بإرادته ، فإن اعتماد المحكمة على الدليل المستند
 من الضبط والتفتيش يكون صحيحاً .

(لمن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ ص ٧ من ٢٧٨)

٧٨٠ - الاستيقاف - شروط - إن يضع الشخص نفسه طواعية
 منه واختياراً في موضع الشبهات والريب - وإن ينبئ هذا الوضع
 عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته - مثال .

✽ للاستيقاف شروط ينبئ توافرها قبل اتخاذ هذا الإجراء وهي

(م - ٢٤)

ان يفسح الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع التفتيشات والزيارات وأن ينبىء هذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته ، ومن ثم فبني كان المخبر قد اشتبه في امر المتهم لمجرد ظفاته وهو مسائر في الطريق ، وهو عمل لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا يؤدي الى ما يتطلبه الاستيقاف من مظاهر تبرره ، فان الاستيقاف على هذه الصورة هو التفتيش الذى لا يستند الى اساس في القانون فهو باطل .

(لمن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٠ من ٨ من ١٩٨٨)

٧٨١ - استيقاف رجل البوليس المتهم ليتحرى امره ثم اقتياده له الى قسم البوليس بعد ان ثارت شبهته فيه - قيام الضابط بتفتيشه بمسد اعترافه بان ما معه ليس مملوكا له - هو تفتيش مسدح .

* متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد ايقن بحق لظروف الحادث وملابساته ان من واجبه ان يستوقف المتهم ويتحرى امره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى ان يستصعبه الى قسم البوليس ، واعترف المتهم امام الضابط بان ما في الحقيبة ليس مملوكا له فقام بتفتيشه فان الدخ ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ من ١٥٤)

٧٨٢ - اقتياد رجال الهجاة للسيارة وبها المتهم الى نقطة البوليس بمسد هرب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا يعتبر استيقافا اقتنصا سسي السيارة من غير نور - لا يرقى الى مرتبة القبض .

* ان ما قام به رجال الهجاة من اقتياد السيارة التي كان يركبها المتهم وبها هذا الاخير الى نقطة البوليس بمسد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا في وقت متأخر من الليل لا يعدو ان يكون صورة من صور الاستيقاف اقتنصه باذى الامر وملابسات جديده هي سير السيارة بغير نور فلا يرقى الى مرتبة القبض .

(لمن رقم ٣٠٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ من ١٨١٧)

٧٨٣ - استيقاف الدورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل لانحرافهم عن خط سيرهم العادي بمجرد رؤيتهم أفراد الدورية وظهورهم امامهم بظهور الرية - لا يعد قبضا .

* مجرد استيقافات الدورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام

في الليل انحنوا. عن خط سيرهم العنادي بمجرد رؤية أفراد الدورية. وظهروا أمامهم بظهر الريبة مما يستوجب الإيقاف للتحري عن أمزهم ، لا يمسد قبضا .

بلن رقم ١١٢٧ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ ص ٨٩٤

٧٨٤ - استيقاف المتهم والامساك بذراعيه واقتياده على هذه الحال الى مركز البوليس - هو قبض بمعناه القانوني .

* متى كان المهربان قد استوقف المتهم وهو مسائر في الطريق وامسكا بذراعيه واقتاداه على هذا الحال الى مركز البوليس ، فان ما تلاها به ينطوي على تمطيل لحريته الشخصية فهو القبض بمعناه القانوني. الاستفادة من البعل الذي يتأخره رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها .

بلن رقم ٥٠٦ جلسة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ ص ٨ من ١٧٦٥

٧٨٥ - ٧٨٦ - اقتياد رجل البوليس المتهم الى قسم البوليس للتحري عنه بعد الاستبصار فيه - قيام الضابط بتفتيشه بعد اعترافه بان ما معه ليس مملوكا له - هو تفتش صحيح .

* متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد ايقن بحق لطروف الحادث وملابساته انه من واجبه ان يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى ان يستنصحه الى قسم البوليس ، واعترف المتهم امام الضابط بان ما في الحقيبة ليس مملوكا له فقام بتفتيشه فان الدفع بطلان التفتيش لا يكون له محل .

بلن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٠ ص ١٥٤

٧٨٧ - اقتياد سيارة بها المتهم الى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا يعتبر استيقافا اقتضاه سحر السيارة من غير نور - صورة من صور الاستيقاف اقتضته ملابسات جديّة فلا يعد قسفا .

* ان ما قام به رجال الهجاة من اقتياد السيارة التي كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير الى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا في وقت متأخر من الليل لا يعدو ان يكون منسوبة من صور

الاستيقاف اقتضته بلدى الامر ملائسات جديده هى سير السيارة بغير نور فلا يرقى الى مرتبة القبض ،

(ظن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ من ٩ ص ٨١٧)

٧٨٨-٧٨٩ - استيقاف الداورية الليلية لأشخاص سائرين على الاقدام في الليل لانحرافهم عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤيتهم افراد الداورية وظهورهم امامهم بظهر الريه لا يعد قبضا .

* مجرد استيقاف الداورية الليلية لأشخاص سائرين على الاقدام في الليل انحرافوا عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤية افراد الداورية وظهروا امامهم بظهر الريه مما يستوجب الايقاف للتحرى عن امرهم ، لا يعد قبضا .

(ظن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ من ٩ ص ٨٩٤)

٧٩٠-٧٩١ - تحقق القبض باستيقاف المخبرين المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس .

* ان ما تفرقه المخبران على الصورة التى اوردها الحكم من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس ، عمل ينطوى على تعطيل لحريته الشخصية . فهو القبض بمعناه القانونى والذى لم تجزه المادة « ٣٤ » من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائى وبالشروط المنصوص عليها فيها ، واذ كان رجلا البوليس الملقى اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية ، وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشدين ولم يكن المتهم منهم ، لما قلله الحكم بان ما وقع على المتهم ليس قبضا وانما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحا في القانون ولا يؤدي الى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا .

(ظن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٦٦٠)

٧٩٢ - مجرد كون المتهم من عائلة المطلوب القبض عليهم في جنابة قتل وارتيابه عند رؤيته رجال القوة وجريه عند مناداته لا يكفى لتوافر الدلائل الكافية التى تبرر القبض على المتهم وتفتيشه .

* مجرد كون الطامن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم في

جنسية قتل وارتبأكه لما رأى رجال القوة وجريه عندهما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - ان جاز معه للضابط استيقافه ، غانه لا يعتبر دلائل كافية على انتهائه في جنسية تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد اخطأ في تطبيق القنوسن بها يتعين معه نقضه .

(لمن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ من ١١١٢)

٧٩٢-٧٩٣ - استيقاف من يضع نفسه موضع الربيب والشبهات -
مثال - اسراع المتهم اثر رؤيته المخبر بوضع ما يشبه علبة من الصفيح في فمه ومضغها باستنائه .

❖ اذا كان الثابت من الحكم ان المتهم اسرع بوضع ما يشبه علبة من « الصفيح » في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها باستنائه وحاول ابتلاعها ، غانه يكون قد وضع نفسه بارادته واختياره موضع الربيب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة امره ، واذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بانتمكث رائحة الاميون من غم المتهم وشتم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتها له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فمه الذي تنبعث منه رائحة الاميون ، فان ما يثري المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له اساس .

(لمن رقم ٤٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠ من ١٢٧)

٧٩٥ - الفرق بين القبض والاستيقاف - سلطة مأمور الضبطية في استيقاف السيارة عند سيرها بسرعة يتجم عنها خطر على حياة الجمهور او ممتلكاته .

❖ ضباط البوليس في المراكز والبناذر والأقسام بمقتضى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية من مأموري الضبطية القضائية الذين لهم في الدوائر التي يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم من جنائيات وجنح ومخالفات - فاذا كانت المحكمة قد اثبتت بما اورده من ظروف الدموى ان المتهم كان يسير سيارته مخالفا للوائح بسيره في شوارع المدينة بسرعة اكثر مما تستلزمه حسن القيادة في مثل هذه الظروف ؛ الامر الذي هو مما يجب على ضباط البوليس مراعاة تنفيذه ، فان امتيقافه السيارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها يكون صحيحا .

(لمن رقم ١٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/١ ص ١٠ من ٣٧٧)

٧٩٦ - حق رجل البوليس في استيقاف من تزى بزى المخبر وحمل مستقراته واقتياده الى البوليس .

* ارتداء المتهم الزى المألوف لرجال البوليس السرى وحمله صنادرة تشبه النوع الذى يستعمله رجال البوليس واظهاره جراب « الطنبجة » من جيب جلبه هو عمل يتناقى مع طبائع الأمور ويدعو الى الريبة والاشتباه، فمن حق رجال البوليس ان يستوقفوا المشتبه فيه واقتياده الى مركز البوليس لاستيفاحه وانتحرى عن أمره ولا يمد ذلك قبضا .

المن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ في جلسة ١٢/١٠/١٩٥٦ من ٩ من ١٧٧٢

٧٩٧ - استيقاف من يضع نفسه باختياره موضع الشبهات والريب - صحيح في القانون .

* التفتيش - كما هو معرف به في القانون - هو ذلك الاجراء الذى رخص الشارع فيه التعرض لحرمة الشخص بسبب جريمة وقعت او ترجح وقوعها منه ، وذلك تغليا للمصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة واحتال الوصول الى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة . كما يصح في القانون استيقاف الشخص الذى يضع نفسه باختياره موضع الشبهات والريب بانعمال او باتوال تستلزم التدخل للكشف عن حقيقته ، وقد اوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل من علم من الموظفين او المكلفين بخدمة عامة انباء تادية عمله او بسبب تاديبته بوقوع جريمة من الجرائم التى يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى او طلب ان يبلغ فوراً النيابة العامة او اقرب مأمور من مأمورى الضبط التفاضلى - فاذا كان الثابت من الحكم ان « المصول » كان يباشر املا عملا من اعمال وظيفته - وهو التثبت من وجود عهدة المتهم من سلاح وفخيرة بالصوان المدد لحفظها - وفي تلك الانثناء وقع بصره على « المخيش » ، ولما تحرى خبره بدا له من تصرفات المتهم ما يوحى بان في الامر جريمة فتحفظ عليه وابلغ النيابة العامة بما وقع ، فلا مخالفة فيما اتاه لحكم القانون .

المن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٧/١١/١٩٥٦ من ٩ من ١٨٨٨

٧٩٨ - جواز استيقاف الضابط في سبيل البحث عن مجرم فان بتكليف من الجهة المختصة السيارات التى يشتبه في ان يكون هذا المجرم موجودا بها للتبص عليه .

* اذا كان يبين مما اورده الحكم ان رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل

اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذاً لأمر صدر لهم من يملكه ، فان لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر ان يستولفوا السيارات التي يشبه في ان يكون المعتقل موجوداً بها لتقبض عليه - فاذا ما شتم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم النار: من المعتقل مختبئاً فيها ، فان جريمة احراز المخدر يكون ملتبساً بها ، ويكون من حق الضابط ان يفتش الحقيبة وان يقبض على كل منهم يرى ان له اتصالاً بهذه الجريمة .

(لمن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/١٤ من ١٠:٢٤)

٧٩٩ - اسراع المتهمة بالهرب ومحاوقتها التوارى عن انظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالمخدرات يبرر متابعتها باعتبار المتابعة في هذه الصورة من حالات الاستيقاف - تخلى المتهمة عن التدليل وظهور الأوراق التي تحوى المخدر يوفر التلبس باحرازه المبرر لتقبض عليها .

✽ اذا اثبتت القرار في موانئه ان الضابط ومعه رجلان من البوليس الملكي كانوا يبرون بدائرة القسم في منطقة اشتهرت بالاتجار في المخدرات ، فليصروا بالمتهمة تقف في الطريق وتمسك مندبلاً ق يدها ، ولما ان وقع بصرها عليهم اسرعت في الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت المتهمة بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه ان يستولفوها ليتحرروا امرها ويكشفوا عن الوضع الذي وضعت نفسها فيه طواعية واختياراً ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فرارها على هذه الصورة المريبة ان هو الا صورة الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض - فاذا تقلت المتهمة طواعية واختياراً وهي تحاول الفرار عن التدليل الذي تضع فيه جانباً من المخدر والفتحه على الأرض ، فانطرد عقده وظهور الأوراق التي تحوى المخدر ، فان هذا التخلي لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة في سبيل اداء واجبه ولا يتقبل من المتهمة التوصل من تبعه احراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ، وعثور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لتقبض او تفتيش بل هو نتيجة لالفتها التدليل وما يحويه على الأرض قبل ان يسلك بها أحد ، ويعتبر هذا منها تخلياً عن حيازتها بل اسقاطاً للمكبتها فيها ، فاذا هم فتحو الأوراق ووجدوا فيها المخدر فان المتهمة تكون في حالة تلبس باحرازه يبيح القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار - فيما ذهب اليه - من اعتبار الواقعة قبضاً - وقبضاً باطلا لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من اجزوه - قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله على الواقعة كما صار اثباتها فيه ويتعين الغاء واعادة القضية الى غرفة

الاتهام لاحتلتها الى محكمة الجنايات المختصة .

طنن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ من ١١ ص ١١٢٤

٨٠٠ - استيقاف شخص اوضعه نفسه في موقف مريب اقتضى اقتياده الى الشرطة مما يصح به تفتيش حقية كان يحملها بواسطة مأمور الضبط القضائي اذا وجد فيها ابلغ به الدلائل الكافية على اتهام باحراز مخدر .

* اذا كان الحكم قد اثبت أن المتهم تخلى عن الحقية التي كان يحملها ولما سئل عنها انكر صلتها بها الأمر الذي اثار شبهة رجال الشرطة باستوثقوه واقتادوه الى الضابط القضائي وتصوا عليه ما حدث ، واذا وجد الضابط أن فيما ادلى به رجال الشرطة الدلائل الكافية على اتهام المتهم بجريمة احرار مخدر أجرى تفتيش الحقية ووجد بها حشيشا وأفيونا ، فإن الحكم لا يكون مخطئا في تطبيق القانون ، وتكون الاجراءات التي تمت صحيحة ويكون الاستناد الى الدليل المستند من هذه الاجراءات هو استناد سليم ولا غبار عليه ، ذلك بأن استيقاف المتهم واقتياده الى مأمور الضبط القضائي انما حصل في سبيل تادية رجال الشرطة واجبههم ازاء الوضع المريب الذي وضع المتهم نفسه فيه ،

طنن رقم ١٨٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ من ١١ ص ٣٩٩

٨٠١ - ٨٠٢ - استيقاف متهم لمجرد سيره في طريق سبق أن ضبطت فيه حقية تحوى ذخيرة ممنوعة - قبض ليس له ما يبرره .

* الاستيقاف إجراء لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع شبهة او ريبة ظاهرة بها يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة امره - أما والمتهم وزميلاه لم يقوموا بما يثير شبهة رجل السلطة الذي ارتاب لمجرد سبق ضبط حقية تحوى على ذخيرة ممنوعة في نفس الطريق فسمح لنفسه باستيقاف المتهمين والامسك باحدهم واقتياده وهو مهسك به الى مكان قضاء - فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون ، ويكون ما ذهب اليه الحكم من بطلانه وما نتج عنه من تفتيش لا ملخذ عليه من ناحية القانون مادام التخلي قد حصل بعد ذلك القبض الباطل .

طنن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ من ١١ ص ٥٠٥

٨٠٣ - ما لا يمد قبضاً : استيقاف المَخير شخصاً لقوافر مظاهر خارجية تبين بذاتها عن وقوع جريمة وللوقوف المريب الذي وضع نفسه فيه طواعية واختياراً - أحضاره هاملاً آثار الجريمة إلى مأور الضبط القضائي يوفر حالة التلبس عند مبادرة المأور إلى الانتقال إلى محل الواقعة أثر رؤيته هذه الآثار .

* لا ينشئ قيام حالة التلبس بالجريمة كون رجل الضبط القضائي قد انتقل إلى محل وقوعها بعد مغادرتها ما دام أنه يادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة على أثر ضبط الشخصين اللذين أحضرهما المخير إليه يحلان آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه - ما دام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي أوردتها الحكم قد تم سلبها لمثبت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة وأنوُضع المريب الذي وضع الشخصان المذكوران نفسيهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفتها للكشف عن حقيقة أمرهما وهو مالا يعدو أن يكون تعرضاً مادياً وليس قبضاً بمعناه القانوني .

(لمن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ١١ من ٢٨٢)

٨٠٤ - استيقاف سيارة وفتح بابها بحثاً عن محكوم عليه فار من وجه العدالة - جوازه - عدم اعتباره تفتيشاً .

* فتح مخبر باب مقعد القيادة بحثاً عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي كلف بهما والتي تبين له استيقاف السيارة ولا يمد فاعله تفتيشاً .

(لمن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ١١ من ٧١٥)

٨٠٥ - الأمر بعدم التحرك - ماهيته - لا يمد قبضاً ولا استيقافاً .

* الأمر بعدم التحرك الذي صدر من الضابط أو من الكونستابل الذي كان يرافقه ، إجراء تصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأور الضبط حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها ، والتي كانت - في واقعة الدعوى - تفقد حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والمشبوهين .

(لمن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٦/١٢/١٩٦١ ص ١٢ من ٢٩٦)

٨٠٦ - وضع المتهم نفسه موضع الريبة أمام المخبر ، ثم أقراره بإحرازه مخدراً - استيقافه واقتياده الى مأمور الضبط القضائي - تفتيش المأمور للمتهم - لا يطلان .

* إذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الريبة - عندما حاول الهرب لمجرد سماعه المخبرين وهما يفحصان عن شخصيتهما لغيره وانهما حاولا استيقافه لذلك وعندئذ أقر لهما بإحرازه المخدر ثم تبينا انتفاخا بجيبه ، فكان لازم هذا الإقرار تحقيق ما أقر به والتثبت من صحته ، وكان للمخبرين أن يقتاداه الى مأمور الضبط القضائي الذي تلقى منه المخدر الذي كان يحمله - فإن الدفع بطلان إجراء التفتيش يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣٦١/١٢/١٤ من ١٢ ص ١٢٦)

٨٠٧ - جريمة أخفاء مسروقات - لا يعيب الحكم عدم تحدته استقلالاً عن ركن العلم بالسرقة ما دامت الوقائع التي اثبتتها تفيد بذاتها .

* عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بأخفاء الأشياء المسروقة بالسرقة ، لا يعيبه ما دامت الوقائع كما تفيد بذاتها تؤثر ركن العلم بالسرقة .

(طعن رقم ٩٥٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٢ ص ٨٨)

٨٠٨ - الاستيقاف - متى يكون صحيحاً .

* يجب لصحة الاستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره ، فهو يتطلب أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوف للكشف عن حقيقة أمره .

(طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ من ١٢ ص ٣٢٩)

٨٠٩ - استيقاف غير صحيح - إذا كان المتهم قد ارتبك - عندما رأى الضابطين - ومد يده الى صدره ، وحاول مغادرة المقهى ثم عدل عن ذلك - هذا لا يتنافى مع طبيعة الأمور - القبض على المتهم وتفتيشه - في هذه الحالة إجراء باطل - انتهاء غرفة الاتهام الى التقرير بالأوجه - قرار صحيح في القانون .

* متى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد ارتبك - عندما رأى الضابطين - ومد يده الى صدره وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس في هذا كله ما يدعو الى الاشتباه في أمره واستيقافه .

لأن ما اتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور . ومن ثم فإن استيقاف أحد الضابطين له وإمساكه بيده وفتحها أنبا هو القبض الذى لا يستند الى أساس . فإذا كانت غربة الاتهام قد انتهت الى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات . فإن قرارها بالإلزام وجه لأقلية الدعوى الجنائية يكون صحيحا في القانون .

بلن رقم ١٧٦٢ لسنة ١٣١ - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ من ١٢ ص ٢٢٩

٨١٠ - الاستيقاف - احرار مخدر - تفتيش .

* متى كانت الواقعة - كما استخلصها الحكم من العناصر المسافرة التي أوردتها - تتوافر بها مبررات الاستيقاف الذي يتحقق بوضع المقيم نفسه لطواعية واختياراً موضع شبهة أو ريبة ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره ، وكان التعرض المادى الذى قام به الضابط له ما يبرره بعد أن ثارت شبهته في الطاعن وزميله نتيجة الموقف الذى سلكاه ، وازدادت شبهته حين أنهى اليه أحد المخبرين المرافقين له أن الطاعن وزميله من تجار المواد المخدرة ، أكان ما أعقب ذلك من إجراءات تولاهما ويكمل النيابة - المخول قانوناً سلطة التحقيق - بعد أن وجد فيها أدلى به رجال الشرطة عن الواقعة الدلائل الكافية على اتهام المتهمين بجناية احرار مخدر فاجرى القبض عليهما وتفتيشهما ووجد معهما المخدر ، قد ثبت صحته وقرنه محكمة الموضوع على ذلك ، فإن استناد الحكم الى الدليل المستند من هذه الإجراءات يكون سليماً ولا مطعن عليه .

بلن رقم ٢١٦٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٢ ص ٢٥٢

٨١١ - قبض - استيقاف - تلبس - مأمورو الضبط القضائى .

* متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه باختياره موضع الريبة بفتح أحد دواليب المبالى الموضوعة ببناء محطة القاهرة بعد أن تعددت شكاواهم من سرقة ممتلكاتهم من هذه الدواليب ما يبرر لرجال السلطة العامة استيفائه للكشف عن حقيقة أمره ، وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بإلقاء الطاعن لفاتة المخدر المضبوطة عن طواعية واختيار فقد حق لرجل الضبط القضائى تفتيشه ، ومن ثم فإن ما يثره الطاعن من قبض رجلى الشرطة الملكيين عليه قبل إلقاء المخدر على خلاف ما أوردته الحكم لا يضر من الأمر شيئاً ، إذ طالما أن مبررات الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجلى للشرطة اقتياده الى مأمورو الضبط القضائى لاستيفائه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضاً .

بلن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٢٢ - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ من ١٤ ص ٢٢١

٨١٢ - قبض - مالا يعتبر كذلك .

✳ مجرد ايقاف مأهور الضبط القضائي لمسيارة معدة للايجار وهى سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شاتها او انشاذ اجراءات التحرى للبحث عن مرتكبى الجرائم في دائرة اختصاصه لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن ان يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون .

(لمن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢ من ١٧ ص ١٥)

٨١٣ - الاستيقاف - ماهيته ؟ - شرطة : الا تتضمن اجراءاته تعرضا ماديا للتحرى عنه يمكن ان يكون فيه مساس بحريته الشخصية او اعتداء عليها .

✳ الاستيقاف قانونا لا يعدو ان يكون مجرد ايقاف انسان ووضعه نفسه موضع الرية في سبيل التعرف على شخصيته ، وهو مشروط بالا تتضمن اجراءاته تعرضا ماديا للتحرى عنه يمكن ان يكون فيه مساس بحريته الشخصية او اعتداء عليها .

(لمن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ من ١٧ ص ٣١٢)

٨١٤ - حالات الاستيقاف .

✳ الاستيقاف امر مباح لرجال السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا كشف الاستيقاف اثر ذلك عن حالة تلبس بالجريمة جاز لرجل السلطة العامة ان يحضره ويسلمه الى اقرب مأهور من مأهورى الضبط القضائي عملا بحكم المادة ٣٨ من القانون المذكور .

(لمن رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١ من ١٧ ص ١٣٢)

٨١٥ - استيقاف - دفع - الدفع بالبطلان - قبض - تفتيش - مواد مخدرة - تلبس .

✳ الاستيقاف يسوغه اشتباه تبرره الظروف . ولما كان محملا ما اورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع ببطلان القبض والتفتيش ان ما وقع

من الضابط وزميله لا يعدو أن يكون مجرد استيقاف للطامن — الذى وضع نفسه موضع الرية — في سبيل التحقق من شخصيته توصلا الى التعرف على مرتكبى السرقات التى تكرر وقوعها في المنطقة ، وبالتالي فإن ما وقع منهم هو اجراء مشروع لم يتعد مجرد التحرى بما يزيل دواعى التنبه ولم يخرج عن هذا النطاق ، ويكون تخلى الطامن بعد ذلك عن الحقيبة التى حوت المخدر، قد تم طواعية واختيارا ، فاذا قام رجال الشرطة بفتح تلك الحقيبة ووجدوا بها المخدر ، فإن ذلك يشكل قيام حالة جريمة مطبس بها تبيح القبض والتفتيش .

(لمن رقم ٢١٥٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٦ من ١٨ من ١٣١٦)

٨١٦ — مجرد ايقاف سيارة معدة للايجار وهى سائرة في الطريق العام، لا ينطوى على تعرض لحرية ركبها ولا يعد قبضا في صحيح القانون .

✽ مجرد ايقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للايجار وهى سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شاتها واتخاذ اجراءات التحرى للبحث عن مرتكبى الجرائم في دائرة اختصاصه ، لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن ان يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون ، ومن لم فإن الحكم يكون قد اصاب فيما انتهى اليه للأسباب السائفة التى أوردها — من رفض النقص ببطلان القبض والتفتيش ويحق للمحكمة من بعد ، الاعتماد على الدليل المستمد من هذا الاجراء .

(لمن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤ من ١٩ من ١٣٢٢)

٨١٧ — حق رجل السلطة العامة في اجراء الاستيقاف — مشروط بوجود ما يسوغه .

✽ متى كان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، فإن ملاحة المتهم اثر مراره لاستكناه ابره يعد امتيافا .

(لمن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٨ من ١٩ من ١٣٢٨)

٨١٨ — تقدير قيام المبرر للاستيقاف — موضوعي .

✽ الفصل في قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، مادام لاستنتاجه وجه يسوغه ،

(لمن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٨ من ١٩ من ١٣٢٨)

٨١٩ - الاستيقاف - ما يبرره .

* الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الريب والظن . وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ من ١٩ ص ٢٧١)

٨٢٠ - حق رجل السلطة العامة في الاستيقاف - نطاقه .

* ان الاستيقاف أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا موضع الريب والظن . وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طن رقم ٨١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ١٠ ص ١٠٧٨)

٨٢١ - استيقاف - ماهيته - تلبس - قبض وتفتيش .

* الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري من الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، ومن ثم فإن طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره يعد استيقانا لا قبضا ، ويكون تخلف المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي أنفطر وظهر ما به من مخدر قد تم طواعية واختيارا وبما يوفر قيام حالة التلبس التي تبين القبض والتفتيش . وإذا خالف القرار المأمون فيه هذا لنظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب عقوبة .

(طن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥ من ٢١ ص ٤٢)

٨٢٢ - الاستيقاف - معناه ومرماه .

* الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري من الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف .

(طن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢ من ٢١ ص ٧٤)

٨٢٣ - ملاحقة المتهم - بعد استيقافه - الغرض منه .

* ملاحقة المتهم على اثر قراره لاستناده امره بعد استيقافه .

(لمن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣٠١/١٢/١٧٠ من ٢١ ص ٧٤)

٨٢٤ - مبرر قيام الاستيقاف أو تخلفه - موضوعي .

* الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي

يستقل به قاضيه بغير معقب مادام لاستناده وجه يسوغه .

(لمن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣٠١/١٢/١٧٠ من ٢١ ص ٧٤)

٨٢٥ - حكم استثنائي - خلو الحكم الابتدائي من تاريخ صدوره -

اثر ذلك .

* متى كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المظنون فيه انه خلا من تاريخ صدوره ، وكان خلو الحكم المذكور من هذا البينان الجوهرى يؤدي الى بطلانه ، وكان الحكم الاستثنائي اذ اخذ باسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لقضائه اسبابا جديدة قائمة بذاتها ، فانه يكون باطلا ايضا لاستناده الى اسباب حكم باطل مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المظنون فيه .

(لمن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣١١/١/١٨ من ٢٢ ص ٥٨)

٨٢٦ - مبررات الاستيقاف - صورة لاستيقاف قانوني صحيح .

* يتحقق الاستيقاف بوضع المتهم نفسه بمرادته ولخياره موضع الريب والشبهات مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف من حقيقة امره .
فاشارة رجل الضبطية القضائية لقائد « الموتيوسكيل » بالوقوف وعسقم امتثاله لذلك بل زاد من سرعتة محاولا الفرار مع علم الضابط بانه يقوم بنقل كمية من المخدرات بعد استيقافه قانونيا له بما يبرره .

(لمن رقم ٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٣١١/١/٨ من ٢٢ ص ٣٢١)

٨٢٧ - تعريف الاستيقاف - مسوغاته - حق رجل السلطة العامة

في الاستيقاف - مسنده - المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

* الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل

التحرى عن الجرائم وكشف من تكبىها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وهو امر مباح لرجال السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تسليح تدخل المستوفى للتحرى للكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فان ما ذكره الحكم المطعون فيه من ان مشاهدة رجل الشرطة للمتهم يحل مطلقا ويقتضى اسفل الكوبرى في مكان مظلم يبيع للشرطى وهو المكلف بتفقد حالة الامن ان يذهب اليه ويستوضحه امره - صحيح في القانون .

(لمن رقم ٤٤ - لسنة ٤١ في - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ من ٢٢ من ١٩٨٨)

٨٢٨ - تخلى المتهم عما في حيازته وانكاره ملكيته - استيقاف رجل السلطة العامة له والقاطعه الشيء المتخلى عنه وتقديمه لمأمر الضبط القضائي الذي قضى لك الشيء فوجد به مخدر - صحة الاجراءات .

* تخلى المتهم عما في حيازته وانكاره ملكيته له يخلو لرجل السلطة العامة الذي يجد الشيء المتخلى عنه او يتبع بصره عليه ان يستوفى المتهم ويلتقط ما تخلى عنه ويقدمه لمأمر الضبط القضائي . لماذا ما تبين ان ذلك الشيء يحوى ما يعد احراره او حيازته جريمة فان الاجراءات التي تبين تكون صحيحة ويكون الاستناد الى الدليل المستند من هذه الاجراءات هو استناد سليم لا غبار عليه . واذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المتهم قد تخلى عن المظف الذي كان يحمله وانكر صلته به فبان اخذ الشرطى المظف وتسليمه لضابط المحطة الذي قام بتفتيشه وغر فيه على المخدر لا يكون فيه مخالفة للقانون .

(لمن رقم ٤٤ - لسنة ٤١ في - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ من ٢٢ من ١٩٨٨)

٨٢٩ - الفصل في قيام مبرر الاستيقاف يستل بتقديره قاضى الموضوع مادام لاستنتاجه ما يسوغه .

* الفصل في قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه من الامور التي يستل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه .

(لمن رقم ٤٤ - لسنة ٤١ في - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ من ٢٢ من ١٩٨٨)

٨٢٠ — حق رجل السلطة العامة في استيقاف من يضع نفسه موضع الريب والظنون — اقرار الطاعة لمأمر الضبط القضائي — أثر استيقافه اياها — بممارستها الدعارة — يجوز له القبض عليها — ما دامت محكمة الموضوع قد اطمانت في حدود سلطتها التقديرية الى توافر مبرر الاستيقاف .

✽ الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ، ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو امر مباح لرجال السلطة العامة اذا ماوضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينشأ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته . ولما كان مفاد ما أورده الحكم ان مأمر الضبط القضائي ، ضابط الشرطة قد استوقف الطاعة والتهمة الأخرى لاستكناه حقيقة امرها بعد ان توافرت مبررات الاستيقاف وانها اقربا له اثر استيقافها بانها مارسنا الدعارة نظير أجر باحدى شقق المنزل وأيد قاطن تلك الشقة هذا الاقرار فان القبض عليها عقب ذلك بمعرفة الضابط يكون تبضا صحيحا في القانون . ولا محل لما تثيره الطاعة من منازعة في تصوير الواقعة وكيفية حصول الضبط طالما ان المحكمة قد اطمانت — في نطاق سلطتها التقديرية — الى ما اثبتته الضابط في محضره في هذا الشأن .

(طن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢١ من ٢٥ س ٢٨)

٨٣١ — الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها — ويسوغه اشتباه تبرره الظروف بما يستدل بتقديره قاضي الموضوع بغير معقب — مادام لاستنتاجه ما يسوغه — جواز القبض على المستوقف وتفتيشه بمعرفة مأمر الضبط القضائي انهما لاجراءات التحري عنه عند توفر مبررات ذلك — هوالا تفتيش المستوقف كأحد وسائل التوقي والتحوط اذا تطلب الامر احتجازه على ذمة اتمام التحري عنه — علة ذلك — مثال .

✽ الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو امر مباح لرجال السلطة اذا ماوضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينشأ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية . والفصل في قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه من الامور التي يستدل بتقديره قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه . واذا توافرت مبررات الاستيقاف حق لرجل الشرطة اقتياد المستوقف الى مأمر الضبط القضائي لاستيضاحه والتحري عن حقيقة امره دون ان يعمد (٢٥ — م) .

ذلك في صحيح القانون قبضا — واذا كان ذلك — وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط إذ سأل الطامن للتحري عن حقيقة أمره اعترف بأن له سوابق بها يؤمر لدى الضابط دلائل كافية على كونه من المشتبه في أمرهم — وهو ما أقرته محكمة الموضوع في منطق سائق — ويجوز له القبض عليه وتفتيشه وفقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية تمهيدا لإرساله الى قسم الشرطة المقيم بدائرته لاتهام التحري عنه . هذا فضلا عن أن التفتيش في حالة الدعوى أمر لازم لانه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه اذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار ان يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه لما كان ما تقدم فان مجادلة الطامن في صحة ضبطه وتفتيشه على غير أساس .

(طن رقم ٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ ص ٢٥ من ١١١)

٨٣٢ - حق رجل السلطة في الاستيقاف - ماهيته - مبرراته ؟

* متى كان الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكانت المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد خولت لرجال السلطة العامة في الجرائم الملبس بها اذا لم يكن معرفة شخصية المتهم أن يحضروه الى أقرب مأور من مأوري الضبط القضائي ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الشرطي المجنى عليه وزميله قد شاهدا المطعون ضده سائرا بالطريق في ساعة متأخرة من الليل ، فاسترابا في أمره وطلبا اليه تقديم بطاقته الشخصية لاستكناه أمره ، فان هذا يعد استيقافا لا قبضا ، واذا توافرت مبررات الاستيقاف وعجز المطعون ضده عن تقديم بطاقة الشخصية بما يؤمر في حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٥٢ ، ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية ، فانه يحق لرجل الشرطة قانونا اقتياده الى مأور الضبط القضائي لاستيشاحه والتحري عن حقيقة أمره ، فاذا ما لمسكا ببلايسه لاقتياده الى نقطة الشرطة فان قيامهما بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني ، بل مجرد تعرض مادي محسوب .

(طن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠ ص ٢٥ من ٥٦٨)

٨٣٣ - الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة للتحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ، اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع التريب والظن .

* من المقرر ان الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ،

وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوف للتحري والكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(لمن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٥ من ٢٧ من ١٣٢)

٨٢٤ - قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه - موضوعي .

* لما كان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف وتخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه .
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر بحق أن الطاعن وضع نفسه طواعية واختياراً موضع الشبهات والريب بوقوفه بسيارة الاجرة في مدة اوضاع مريبة وغريبة في وقت متأخر من الليل وبها الشاهد والمهتمتين ، مما يبرر لرجل السلطة العامة استيقافهم للكشف عن حقيقة أمرهم .

(لمن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٥ من ٢٧ من ١٣٢)

٨٢٥ - قيام المبرر للاستيقاف هو من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه .

* من المقرر أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، فهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختياراً في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوف للتحري والكشف عن حقيقته - أعمالاً لحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه .
وبتى توافرت مبررات الاستيقاف ، حق لرجل السلطة اقتياد المستوقف إلى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحري عن حقيقة أمره .

(لمن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ من ٣٥ من ١٥٩)

الفصل الرابع

القبض الباطل

٨٢٦ - عدم جواز الاستشهاد بالدلائل المستند من قبض باطل قانونا .

✽ إذا كان الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهد وقت ضبطه في حالة تلبس ، بل يفيد أنه لم يلق المخدر الذي كان معه الا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لتفتيشه فلا يجوز الاستشهاد عليه بالمخدر المضبوط ، فإن ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق .
(لمن رقم ٤١١ سنة ١٩١١ ق - جلسة ١٣/١/١٩٤١)

٨٢٧ - عدم جواز الاستشهاد بالدلائل المستند من قبض باطل قانونا .

✽ متى كان القبض على المتهم لتفتيشه باطلا لحصوله في غير الأحوال التي يجوز فيها قانونا إجراء القبض والتفتيش كان الدليل المستند منه او مما هو نتيجة مباشرة له كالقاء المتهم عند القبض عليه بما قصد تفتيشه من أجله باطلا كذلك ، إذ القانون يقضى بان كل ما بني على الإجراء الباطل باطل . فإذا كان الواضح مما اثبتته الحكم ان كونستابل البوليس قبض على المتهم بناء - على بلاغ من مجهول بأنه يتجر في المواد المخدرة وذلك بغير ان يحصل على إذن من النيابة بإجراء هذا القبض ولم يكن المتهم متلبسا بالجريمة إذ لم يشاهد معه شيء من المواد المخدرة قبل حصول القبض ، فإن القبض عليه يكون قد وقع باطلا لمخالفته للقانون الذي بين بالمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الحالات التي يجوز فيها لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهمين . والثناء هذا المتهم وقت القبض عليه بالمادة المخدرة التي كان يهبطها خفية العثور عليها معه عند التفتيش لا يصح الاستشهاد به عليه لأنه لم يكن الا نتيجة حتمية للقبض عليه وما دام القبض قد وقع باطلا فيكون الحصول على المواد المخدرة باطلا كذلك .

(لمن رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٦٠ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٦٦)

٨٢٨ - عدم جواز دفع المتهم ببطلان القبض متى كان الدليل على ثبوت الواقعة ضده ليس مصدره القبض .

✽ متى كان الحكم قد اثبت ان المتهم كان قد تخلى عن المخدر وحاول الفرار قبل القبض عليه فاضحى بذلك هذا المخدر هو مصدر الدليل على

ثبوت الواقعة ضدّه. وان هذا الدليل لم يكن وليد القبض ، فإن الحكم يكون سلبيا ويكون الطعن ببطلان القبض على غير أساس .

(طنن رقم ١٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٤/٢٩)

٨٢٩ - رؤوسو مامورو الضبط ليسوا منهم - بطلان ما يجريه هؤلاء المرموسون من قبض وتفتيش - مثال .

✽ بين القانون ماموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سنبل الحصر وهو لا يشمل رؤوسهم كرجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يعدون من ماموري الضبط القضائي ولا يلقى عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبغها عليهم القانون وكل ما لهم وفقاً للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الايضاحات واجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش. واذن فاحضار متهم الى مركز البوليس لا يخول للجوايش التوجهي القبض عليه ولا تفتيشه .

(طنن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٢٥٩)

٨٤٠ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق - استقلاله عن القبض الباطل السابق عليه .

✽ التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو اجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول ببطلان هذا التفتيش تبعاً لبطلان القبض ، وللمحكمة ان تعتمد قى ادانته المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

(طنن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ س ٧ ص ١٢٢٨)

٨٤١ - رجل البوليس من غير رجال الضبط القضائي - ليس له القبض على المتهم واقتياده الى مركز البوليس في غير حالة التلبس بالجريمة - مثال .

✽ متى كان الحكم قد اورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس فيها بقوله ان المخبر الذي قبض على المتهم بتهمة احرار مواد مخدرة كان يعرف ان له نشاطاً في الاتجار بالمواد المخدرة وأنه عند ما تقدم منه اوماً برأسه

للمتهم الأخرى التي قالت له عندما تقدم المخبر منه « أنت وديتني في داهية » ثم قالت للمخبر أنها تحمل حشيشا أعطاه لها المتهم — فإن هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس بالجريمة كما هي معرفة به في القانون تبسح لرجل البوليس وهو ليس من رجال الضبط القضائي القبض على المتهم واقتياده الى مركز البوليس اذ انه لم يشم أو يرى معه مخدرا ظاهرا قبل أن يتعرض له بالقبض .»

ملعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ من ٧ من ١٢٢٨

٨٤٢ — مجرد وجود المتهم في وقت متأخر من الليل في الطريق المسام وتناقصه في أقواله — عدم اعتباره في حالة تلبس بجريمة الاشتباه — عدم جواز القبض عليه وتفتيشه .»

* وجود المتهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقصه في أقواله عند سؤاليه عن اسمه وحرفته ، لا يثبت بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يوجه الى رجل الضبط بقيام بأبوات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقا لبص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .»

ملعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ من ٨ من ١٦٥

٨٤٣ — تعويل المحكمة في ادانة المتهم على اعترافه اثر القبض الباطل الذي وقع عليه — عدم تحدثها عنه ككفيل قائم بذاته ومنفصل عن إجراءات القبض — قصور .»

* متى كانت المحكمة قد عولت ايضا عليها عولت لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه اثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون أن تتحدث عنه ككفيل قائم بذاته ومنفصل عن تلك الإجراءات الباطلة ولا هي كشفت من مدى استقلاله عنها فإن الحكم يكون ممينا .»

ملعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٧/١٠/١ من ٨ من ١٦٥

٨٤٤ — القبض باطل — اثره — وجوب امتداده الى الاعمال التالية المترتبة عليه — مثال في توافر الصلة السببية بين القبض الباطل وبين الاعتراف والتفتيش وضبط الشيء موضوع الجريمة .»

* متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقا لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر تتحصل في أن هذا الآخر ارتكب في امر المتهم حين رآه بعربة

القطار يسير في ممرها ويحتمل بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر؛ طالباً إليه النزول من القطار فلما رفض جذبته إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في المتهمة ويرغب التحرر عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهمة لمكتب الضابط القضائي أخذ يستمطفه ولما يقس منه رجاء في أن يأخذ ما معه ويخلي سبيله فلما استوضحه الصول عما يحمله أنفى إليه أنه مخدر فاعتاده لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهمة فمعر مع على المسادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتب في أمر المتهمة لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهمة كان وقت القبض عليه في حالة تبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانوناً لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون وكذلك الاعتراف بالمنسوب للمتهمة إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يجوز الاستناد في إدانة المتهمة إلى ضبط المسادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلاً ولم يكن ليوجد لولا هذا الإجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل .

(لمن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦٥٨/١٠/٢١ ص ٩ من ٨٢٩)

٨٢٥ - لا يفسر العدالة أفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الانتثات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

✽ لا يفسر العدالة أفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الانتثات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق .

(لمن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦٥٨/١٠/٢١ ص ٩ من ٨٢٩)

٨٢٦ - واقعة مشاهدة رجل الضبطية القضائية للمتهمة يضيع الحق في أنه لم يبينها وظنها مخدراً لا توفر حالة التلبس ولو كان التهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية بالاتجار في المخدرات - بطلان القبض الواقع عليه .

✽ إذا كان يؤدي الواقعة التي انتهت إليها الحكم « أن الكونتابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهمة وهو يشغ مادة في غمّة لم يبين ماهيتها فظنها مخدراً » فمجرى القبض عليه وقتشه « فإن هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهمة شوهدت في حالة من حالات التلبس المبيّنة

بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، حتى ولو كان المتهم من الموقوفين لدى المباحث الجنائية بالاتجار في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع بطلاناً .

(طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٨ م ٩ ص ١١٠٩)

٨٤٧ - مجرد تلفت راكب قطار بمينة ويسرة وارتيكاه لرؤية رجال البوليس الملكى وعدم استقراره على رأى واحد عند سؤاله عن اسمه لا يكفى لخلق حالة تلبس بالجريمة التى تجيز لغير رجال الضبطية القضائية القبض فيها .

✽ اذا كانت الواقعة التى اوردتها الحكم هى « أن رجلى البوليس الملكى شهدا وهما يمران باحدى عربات القطار المتهم بتلفت بمينة ويسرة وما أن وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتياكه ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى واحد وحلول الهرب » فإن هذه المظاهر - بفرض صحتها - ليست كافية لخلق حالة تلبس بالجريمة التى يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من آحاد الناس القبض فيها .

(طعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١/٢٠/١٩٥٩ م ١٠ ص ١١٠)

٨٤٨ - تكليف ضابط البوليس الحربى بعض رجاله بتسليم المتهم الى البوليس دون أن يكون مكلفاً بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة - انتهائه امرأ خارجاً عن اختصاصه - ليس لرؤوسيه اختصاص في تنفيذ هذا الامر ١٠

✽ يبين من نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ - بتحويل ضباط البوليس الحربى سلطة رجال الضبط القضائى - انه ليس لضابط البوليس الحربى صفة الضبط القضائى بالنسبة الى ما يرتكبه الأفراد من جرائم طالما انهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضابط البوليس الحربى اذ امر اثنين من رجاله بتسليم المتهم الى البوليس دون أن يكون مكلفاً بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى امراً خارجاً عن اختصاصه ولا يكون لرؤوسيه اختصاص في تنفيذ هذا الامر .

(طعن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق - جلسة ١/١/١٩٥٩ م ١٠ ص ٥٨٩)

٨٤٩ - متى لا يعيب الحكم القاضى ببطان التفتيش اغفاله بحث ما تناوله الاثنان من القبض على المتهم المانئون بتفتيشه ومنزله ؟ اذا كان ما انتهت اليه الحكم لا يبرر دخول منزل المتهم والقبض عليه

✽ القبض على المتهم لا يكون الا في حدود القدر اللازم لاجراء

التفتيش — ماذا كان ما أثبتته الحكم لا يبرر دخول المخبر منزل المتهم والتفتيش عليه ، فلا يعيب الحكم اغتالة تناول ما تضمنته أبر النيابة العامة من التفتيش على المتهم علوة على تفتيشه هو ومنزله .

(لمن رقم ١٢٩١ سنة ٢٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٠ ص ١١ من ٧٩)

٨٥٠ — بطلان القبض — لا يستفيد منه إلا من وقع عليه — لا شأن لغيره في طلب البطالان .

❖ لا يستفيد من بطلان القبض إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا ، ولا شأن لغيره في طلب بطلان هذا الإجراء .

(لمن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٠ ص ١١ من ٦٨٢)

٨٥١ — النفع ببطلان القبض — متى يكون موضوعيا — الرد الضمني عليه .

❖ إذا كان الثابت أن المصاع لم يتقدم للحكمة بمنع صريح ببطلان القبض لحصوله من المخبرين في غير اشراف الضابط الماذون بالتفتيش ، بل ساق التصوير الذي رواه الضابط في شأن حصول القبض في حضوره وتوليه التفتيش بنفسه — وهو ما اظهرت اليه المحكمة واخذت به — ثم عرض للتصوير الذي رواه المتهم — والذي التفتت منه المحكمة لما لها من سلطة وزن عناصر الدعوى ورد الحادث الى صورته الحقيقية حسبها يرتسم في وجدانها — فإن مثل هذا الدفاع يعد دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا بل الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي اخذت بها المحكمة والتي مؤداها سلامة إجراءات القبض والتفتيش .

(لمن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٠ ص ١٢ من ١٣٦٠)

٨٥٢ — قبض — تفتيش — بطلان — لثمة .

❖ إذا كانت الواقعة الفاتنة بالحكم هي أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد القاهرة اشتبهوا في أبر المتهم الذي كان جالسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيقتان جديبتان من الجلد سالا عن صاحبهما وعا تحوياته فتردد في قوله ، وحينئذ قويت لديهما الشبهة في أبره ، فقبضا الحقيقتين واقتاداه الى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيقتين فوجد بأحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية ، فإن ما اتاه رجلا الشرطة — وهما ليسا من ملبورى الضبط القضائي — على تلك الصورة

انها هو القبض بمعناه القانوني الذي لا تجيزه المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها .

لذا كان الحكم قد اعتبر ان ما وقع من رجلى الشرطة ليس بضما على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية ، فانه يكون قد اخطا في تاويل القانون على الوجه الصحيح ، ويكون ما اسفر عنه تفتيش الحثيئين من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من تلبوا بهذين الاجرامين الباطلين ، مما يدعم معه نقض الحكم وبراءة المتهم ومصادرة الاسلحة والذخيرة المضبوطة .

يلعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ من ١٢ ص ١٢٨

٨٥٢ - بطلان القبض والتفتيش - اثره - جواز اعتداد المحكمة بأقوال المتهم رغم ذلك .

✽ للمحكمة - في حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت ذلك البطلان - ان تقدر مبلغ اتصال أقوال المتهم بالإجراءات الباطل ومدى تأثيرها به ، بحيث اذا قدرت ان هذه الاقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة فيها بهذا الاجراء الباطل جاز لها الاخذ بها .

يلعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٥ من ١٢ ص ١٢٨

٨٥٤ - بطلان القبض لعدم مشروعيته - اثره - عدم التعويل في الادانة على اى دليل يكون مترتباً عليه او مستنداً منه .

✽ من المقرر ان بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التعويل في الادانة على اى دليل يكون مترتباً عليه او مستنداً منه . وتقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند اليه سلطة الاتهام ايا ما كان نوعه هو من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قضيتها بغير معقب مآلهم التذليل عليها سائفاً مقبولا . ولما كان ابطال القبض على المظنون ضده لازم بالضرورة اهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتماد به في ادانته ، وكان لا جدوى من التصريح ببطلان الدليل المستند من العثور على مخدر في جيب المتهم بعد ابطال مطلق القبض عليه والتقرير ببطلان ما تلاه متصلاً به مترتباً عليه ، لان ما هو لازم بالانتفاء العقلي والمنطقي لا يحتاج الى بيان . ومن ثم فان الطعن يكون على غير اساس متعين الرفض .

يلعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٧ من ١٧ ص ٢٥٥

٨٥٥ — قبض — بطلان — دفع .

* لا صفة في الدفع ببطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه من وقع القبض عليه باطلا .

(طنن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ من ١٨ من ٢١)

٨٥٦ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المخطئة بالواقع — لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته — علة ذلك ؟ أنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

* من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المخطئة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض . وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرضح لقيام ذلك البطلان فانه لا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩ من ٢٢ من ٢٣)

٨٥٧ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش — وجوب ابدائه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه — مثال لمبارات مرسلة لا تفيد الدفع به .

* يجب ابداء الدفع ببطلان القبض والتفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه فإذا كان المدافع عن الطاعن قد أبدى في مرافعته أن القضية مخطئة من أساسها وأنه يراد تصويرها على أنها حالة تلبس وإن التصور المقول به مشوب بأنه غير واقعي ، فإن هذه العبارات المرسلة لا تفيد الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

(طنن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩ من ٢٢ من ٢٣)

٨٥٨ — بطلان القبض — أثره عدم التمويل في الإدانة على التليل المترتب عليه أو المستند منه — تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين التليل — يفصل فيه قاضى الموضوع بغير معقب — مثال في مواد مخدرة .

* من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبئ عليه عدم التمويل

في الادانة على اى دليل يكون مترتبا عليه ، او مستندا منه — وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند اليه سلطة الاتهام ايا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام التذليل عليها سائفاً ومقبولاً . ولما كان ابطال القبض على المظنون ضده لازمه بالضرورة اهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتماد به في ادانته ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد الى وجود ثبوتات دون الوزن من مخدر الحشيش بجيب صديريه الذى ارسله وكيل النيابة الى التحليل لان هذا الاجراء والدليل المستند منه متفرع عن القبض الذى وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا اجراء القبض الباطل .

(لمن رقم ١٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ من ٢٤ ص ٥٠٦)

٨٥٩ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش لأول مرة امام النقص —

غير جائز — مثال .

❖ لما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطامن او المدافع عنه ابدي اى دفع ببطلان القبض عليه بقالة وقوعة من شرطى سرى — وهو من غير مأمورى الضبط القضائى — وببطلان ما تلاه من اجراءات وكان من المقرر انه لا يجوز اثاره هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض ما دامت محونات الحكم لا تحمل مقوماته الا انه من الدفوع القانونية التى تخطط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لمحاكمة النقص به — وكان لمأمورى الضبط القضائى ان يستعين في اجراء القبض والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائى ما دام يعمل تحت اشرافه — كما هو الحال في الدعوى الماثلة فان ما ينمى الطامن في هذا الخصوص يكون غير سليم .

(لمن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩ من ٢٩ ص ١٧٢)

٨٦٠ — اجراءات — تحقيق — تفتيش — دفع بالبطلان .

❖ لما كان الاصل المقرر بمقتضى المادة ٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية انه لا يجوز القبض على اى انسان او حبسه الا باذن من السلطات المختصة بذلك قانوناً ، وكانت المادة ١٢٦ من القانون المخكوز — والى يسرى حكمها بالنسبة لما تباعره النيابة العامة من تحقيق — تجيز لسلطة التحقيق في جميع المواد ان تصدر حسب الاحوال امراً بحضور المتهم او بالقبض عليه واحضاره ، واوجبت المادة ١٢٧ من ذات القانون ان يشتمل كل امر

بالقبض صادر من سلطة التحقيق على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل اقامته والتهمة المنسوبة اليه وتاريخ الامر وامضاء من أصدره والختم الرسمي، وكان مفاد ذلك ان الطلب الموجه الى الشرطة من النيابة العامة للبحث والتحرى عن الجاني - غير المعروف - وضبطه لا يعد في صحيح القانون امرا بالقبض، ذلك بأن نص المادة ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية جاء صريحا في وجوب تحديد شخص المتهم الذي صدر امر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وما لورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعن ببيان اجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع القانون ولا يؤدي الى مارتبة عليه، فانه يكون معينا بالخطا في تطبيق القانون خطأ حجية عن تقدير ادلة الدعوى ومنها اعترافه الطاعن، ولا يغني عن ذلك ما ذكره الحكم من ادلة أخرى، اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة انقاضي بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة..

(لمن رقم ١٤٥٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣٧٨/١٢/٢١ ص ٢٩ من ٢٩٢)

٨٦١ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش - لحصوله في غير المكان المحدد باذن التفتيش - عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

✽ متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه على الاساس الذي يتحدث عنه في وجه طعنه لحصوله في غير المكان المحدد باذن التفتيش لاجرائه، فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدواع لأول مرة امام محكمة النقض لانه في حقيقته دفع موضوعي لاساسه المنازعة في سلامة الادلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها والتي اطاعت منها الى صحة اجراءات الضبط والتفتيش..

(لمن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣٧٩/١/٩ ص ٣٠ من ٢٢٩)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

٨٦٢ - حصول مفتش الأغذية في حدود الإجراءات الصحيحة على عينة من اللبن لتحليله - لا يعتبر قبضا .

* حصول مفتش الأغذية في حدود الإجراءات المنحبة على عينة من اللبن الذي شاعده الطامن ببيعته ، مما يدخل في خصائص عمله فلا يعتبر قبضا أو تفتيشا .

(لمن رقم ١٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ ص ١٠ ص ٣٥)

٨٦٣ - جواز دخول المنزل لتعقب المتهم الملبس بالقبض عليه - أساس ذلك قيام حالة الضرورة .

* دخول المنازل - وأن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل ، وحالتى الفرق والحريق - إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

(لمن رقم ١٧٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢١ ص ٦٠ ص ٣٩١)

٨٦٤ - القبض - ماهيته : الإمساك من الجسم وتقييد الحركة والحرمان من التجول لاية فترة زمنية .

* القبض على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة .

(لمن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ ص ١٠ ص ٤٨٢)

٨٦٥ - أحوال ابلحة دخول المنازل : عدم ورودها على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية - تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه - دخوله ضمن هذه الأحوال - أساسه : قيام حالة الضرورة .

* من المقرر أن دخول المنازل ، وأن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل

وحدات الفرق والحريق ، إلا ان هذه الاحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل اضاف النص اليها ما يشابهها من الاحوال التي يكون اساسها تيام حالة الضرورة ، ومن بينها معتق المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

(لمن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ س ١٥ من ١١٥)

٨٦٦ - القبض على المتهم أثناء محاكمته وقبل الفصل في الدعوى المقامة عليه .

* من المقرر ان القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحاكمة كانت في الدعوى رايأ نهايا ضده اذ هو اجراء تحفظي يؤمر به في الاحوال التي يجيزها القانون مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(لمن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ من ١٢٢)

٨٦٧ - الاحوال التي يجوز فيها لرجل الضبط القبض على المتهم - المادة ٢٤ إجراءات - حق رجل الضبط في القبض على المتهم بجريمة التعدي المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ / عقوبات .

* تجازت المادة ٢٤ من قانون الاجراءات لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في احوال التلبس بالجنح بعامة اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر ، وفي جنح معينة وردت في القانون على سبيل الحصر ومن بينها جريمة التعدي الشديد ولو في غير احوال التلبس ، متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بالجريمة ، والمعبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضى في الحكم ، واذا كان ذلك وكانت جريمة التعدي التي قارنها المتهم تندرج تحت نص المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ / من قانون العقوبات الذى ربط لها عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين او الغرامة التى لا تتجاوز عشرين جنيتها ، فانه يسوغ لرجل الضبط القضائي ان يقبض على المتهم .

(لمن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٢ س ٢٠ من ١٦٠)

٨٦٨ - القبض على الشخص - ماهيته .

* القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة .

(لمن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٨ س ٢٠ من ٨٥٢)

قبضہ بدون وجہ حق

قبض بدون وجه حق

٨٦٩ — القبض على شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر — بمقتضى عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ ع .

✽ ان المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح ، اما المادة ٢٨٢ فتعني في الفقرة الأولى علي أنه اذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزييا بدون وجه حق يزي مستخدمى الحكومة أو أتصف بصفة كاذبة أو ابرز امرا مزورا مدميا صدره من طرف الحكومة فانه يعاقب بالعقاب كاذبة كما تنص في الفقرة الثانية على أنه يحكم في جميع الأحوال بالاستقلال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهذه بالقتل أو عذبه بالتعذيب البدنية . ولما كان القبض على شخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول ، وكان حبس الشخص أو حجزه معناه حرمانه من حريته لفترة من الزمن ، وكانت هذه الافعال تشترك في عنصر واحد هو حرمان الشخص من حريته وقتا طالا أو قصيرا ، فانه يتمين القول بان الشارع يعتبر أن كل حد من حرية الشخص في التحرك — سواء مد ذلك قبضا أو حبسا أو حجزا — يعاقب عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ فتوقع عقوبة الجثة في الحالة المبينة في المادة الأولى وعقوبة الجناية في الأحوال المبينة في المادة الثانية بقرعتها . والقول بغير ذلك يتجانب مع المنطق . فانه ليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد بالمادة الثانية تغليظ العقوبة في حالة القبض فقط مع أنه أخف من الحجز والحبس .

١٠ طعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٤٢/٥/٨

٨٧٠ — العبرة في توفر ركن التهديد بالقتل هي بما يصدر من الجاني نفسه لا بما يمتدحه المجنى عليه ولو كانت ظروف الحال تبرر عنده هذا الاعتقاد .

✽ العبرة في توفر ركن التهديد بالقتل في جريمة القبض والحبس بغير حق ليست بما يقع في نفس المجنى عليه من اعتقاده أن الجاني قد يقتله ولو كانت ظروف الحال تبرر عنده هذا الاعتقاد والخوف من القتل ، وإنما المبرق في ذلك هي بان يصدر عن الجاني نفسه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل ، فإذا اعتبر الحكم هذا الركن قائما على أساس أن الجناة كائبروا يخلون اسلحة نارية شباشرين أوأما وبعضهم كان يستحق المجنى عليهما في السر بضعهما بالبنقعية ، فانه يكون قد أخطأ إذ ذلك لا يعد تهديدا ، ألا أن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم ما دامت المحكمة قد أدانت المتهمين بجريمتي

السرقه بالاكره والقبض والحبس ، واعتبرت بها مرتبطتين احدهما بالآخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة واعتبهن بمقبوه واحدة تدخل في نطاق المقبوه المقررة لجنايه السرقه . كذلك لا نقض اذا الزمت المحكمه المتهمين بالتعويضات المدنية لان اساس الحكم بذلك فيما يتعلق بتهمة القبض هو الواقعة المدنية الثابتة التي لا يجادل المتهمون في صحتها الا من حيث وصفها القانونى .
 (لمن رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٦٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١١)

٨٧١ - التهديد بالقتل المتصوص عليه في م ٢٨٢ ع يجب ان يقتنع بقول او فعل موجه للمجنى عليه شخصا .

* انه لما كان القانون يقتضى لاعتبار القبض مقترنا بالتهديد بالقتل معدودا جنائية بالمادة ٢٨٢ من قانون العقوبات - ان يكون تهديدا بالقتل قد وقع بقول او فعل موجه للمقبوض عليه شخصا ، فانه لا يكفى لادانة المتهم في هذه الجريمة ان تقول المحكمة في حكمها ان المتهم قبضوا على المجنى عليه واقتادوه قسرا وحلوه عنوة واقتدارا الى زراعة ذرة مجاورة واخذوه ولاذوا بالفسرار ، وكان مع بعضهم اسلحة ومع بعض سكين وعصى وانهم هددوا بهذه الاسلحة بقتل المجنى عليه ، الامر المستفاد من استعمال لحد من السلاح الذى كان يحمله اذ هدد به الشاهد فلانا عند اعتراضه على خطف المجنى عليه واستغاثته واطلق هذا المتهم بالفعل عيارا ناريا على الشاهد المذكور اسلحه في كتفه .

(لمن رقم ٨٠١ لسنة ١٩٦٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)

٨٧٢ - جوار توفر جريمة الشروع في جنائية القبض المقترن بالتهديد بالقتل .

* من الجرائم مالا يتصور الشروع فيها لانها لا يمكن ان تقع الا تامة ، وليس من جذا القيل جنائية القبض المقترن بالتهديد بالقتل ، اذ هي تتكون من عدة اعمال تنتهى بانتهاءها ، فاذا ما وقع عمل من الاعمال التي تعتبر بدءا في تنفيذها لم اوقت تمامها او خاب اثرها لاسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها واتمت جريمة الشروع في هذه الجنائية .

(لمن رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)

٨٧٣ - تحقق الجريمة المتصوص عليها في م ٢/٢٨٢ ع سواء اكان التهديد بالقتل حصل وقت القبض او أثناء الحبس او العجز .

* ان الجريمة المتصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من

تانون العقوبات تتحقق سواء أكان التهديد بالقتل حصل في وقت القبض أو أثناء الحبس أو الحجز ، فلا يشترط أن يكون التهديد بالقتل أو التعذيب تاليا للقبض .

يلعن رقم ٢٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/٢٠

٨٧٤ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في م ٢/٢٨٢ ع سواء أكان التهديد بالقتل حصل وقت القبض أو أثناء الحبس أو الحجز .

* الطرف المتشدد المنصوص عليه في المادة ٢-٢٨٢ من تانون العقوبات وهو التهديد بالقتل يتحقق متى كان وقوعه مصاحبا للقبض ولا يشترط أن يكون تاليا له ،

يلعن رقم ٢٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥١/١/١٦

٨٧٥ - ادانة المتهم بالاشتراك في القبض على المجنى عليه وحجزه - تدل الحكم على ذلك بطلب المتهم الفدية لاعادة المجنى عليه وقيضه الفدية بالفعل أو التراخي في تبليغ الحادث - عدم قيام الاتفاق والمساعدة في مقارعة الجريمة .

* الاشتراك في الجريمة لا يتحقق الا اذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فإذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المجنى عليه وحجزه ودل على ذلك بطلب المتهم الفدية لاعادة المجنى عليه وقيضه الفدية بالفعل أو التراخي في تبليغ الحادث ، فإن ذلك لا يؤدي الى قيام الاتفاق والمساعدة في مقارعة الجريمة .

يلعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ من ٧ ص ٢٦٤

٨٧٦ - قرار المجنى عليه بعد اتهامه بجريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيبات البدنية من تلقاء نفسه أو بموافقة الجاني وأرشاده لا يثبته له على مسئولية المتهم الجنائية .

* متى كان الواضح من الحكم أن جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيبات البدنية التي دين المتهمان بها قد تبين واكتملت عناصرها قبل قرار المجنى عليه فلا يؤثر في مسئوليتهما الجنائية أن يكون قراره قد حدث من تلقاء نفسه أو بموافقة الجناة وأرشادهم .

يلعن رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ من ٧ ص ٢٢٢

٨٧٧ - استناد الحكم في ادانة المتهم بالاشتراك في جنائية القبط على المجنى عليه وتعذيبه ، الى وساطته في اعادة المجنى عليه وقبض الفدية - دون ان يبين الرابطة التي تصل المتهم بفاعلى الجريمة او يدلل على قصد الاشتراك لديه - قصور .

* متى كان تمام الأدلة التي أوردتها الحكم في حق المتهم بالاشتراك بالاتفاق والمساعدة في جنائية القبط على المجنى عليه وحجزه وتعذيبه هو الوساطة في اعادة المجنى عليه وقبض الفدية ، دون ان يبين الرابطة التي تصل المتهم بفاعلى الجريمة او يدلل على قصد الاشتراك لديه . وكانت هذه الأعمال لاحقة للجريمة ويصح في العقل ان تكون منفصلة عنها ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(لمن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٤/١/١٤٠٨ س ٩ ص ٢٩)

٨٧٨ - اعتراف المتهم لرجلى البوليس باحرازه مخدراً - استصحابها له الى اقرب مأوى من مأوى الضبطية القضائية صحيح .

* متى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى ان المتهم اعترف لرجلى البوليس الملكى باحرازه المخدر واخفائه في مكان خاص من جسمه . فاستصحابه باعتباره من رجال السلطة العامة الى اقرب رجل من رجال الضبطية القضائية ، فانه لا يضح القول بانها تعرضا لحريته بغير حق .

(لمن رقم ٢٢ لسنة ٢٨ في - جلسة ١٧/٣/١٤٠٩ س ٩ ص ٣٠٠)

٨٧٩ - عدم اشتراط القاتون في التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة - تقدير الجسامة امر موضوعي .

* لم يعرف القاتون معنى التعذيبات البدنية ، ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة ، والاير في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع مستخلصه من ظروف الدعوى .

(لمن رقم ٧١٧ لسنة ٢٦ في - جلسة ٢٣/٦/١٤٠٩ س ١٠ ص ٨٨٦)

٨٨٠ - مثال للاصابات التي يتحقق بها التعذيب البدني المقصود في المادة ٢٨٢ عقوبات .

* الاصابات المديدة التي استعملت في احداثها آلة صلبة راحة - كالمعصا الغليظة ، او عقب « كعب » البدنية يتحقق بها التعذيب البدني بالمعنى المتصور في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ٧١٧ لسنة ٢٦ في - جلسة ٢٣/٦/١٤٠٩ س ١٠ ص ٩٨٨)

٨٨١ — تحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ عقوبات متى كان وقوعه مصاحباً للقبض — لا يشترط أن يكون تالياً له .

* يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات متى كان وقوعه مصاحباً للقبض ، ولا يشترط أن يكون تالياً له .
(بلن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ ص ١٠ من ١٩٨٨)

٨٨٢ — ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملاً من الأعمال المكونة لها مما تدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ عقوبات يجعله فاعلاً أصلياً في الجريمة التي دينوا بها — مثال — في جريمة قبض بظرفها المشدد .

* ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملاً من الأعمال المكونة لها مما تدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يجعله فاعلاً أصلياً في الجريمة التي دينوا بها — فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أنه بينما كان المجنى عليه عائداً في الطريق إلى بلديه يتتبعه اخوه (الشاهد الثاني) اذ خرج عليهم المتهمون من زراعة الذرة الواقعة على جانب الطريق وأمسك المتهم الثاني والثالث بأخ المجنى عليه ، ولما حاول متاوهمتها اعتدى عليه المتهم الثالث بالضرب بمقبب البندقية على رأسه وذراعه فاصابه ، بينما أمسك المتهم الأول وآخرون مجهولون بالمجنى عليه وهددوه ببنادقهم وعذبوه بالمصفيات البندقية وعصبوا عينه واقتلوه قسراً عنه الى مكان مجهول ، وكان المتهمان الثاني والثالث آنذاك ممسكين بالشاهد الثاني حتى اختفى الجناة ومعهم المجنى عليه ، فإن الحكم اذ دان المتهمين كفاعلين أصليين في جريمة القبض بظرفها المشدد ، يكون صحيحاً في القانون ..

(بلن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ ص ١٠ من ١٩٨٨)

٨٨٣ — الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس — عدم اشتراط وقوعه من موظف .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يمن الا بوسقل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم فقد وردت هذه المادة ضمن الاكراه وسوء المعاملة من المواطنين لأفراد الناس في الباب السادس من الكتاب الثاني الخاص بالجنايات والجنح المخرة بالمصلحة العمومية ، أما المادتان ٢٨٠ و ٢٨٢ من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق في الباب

الخامس من الكتاب - الثالث - الخاص بالجنايات والجنتح التي تحصل لأحد الناس، وفي هذه الفقرة بين المناوين التي اندرجت تحتها هذه المواد ما ترتسم به فكرة المشرع المصري من انه عد الاعتداء على جرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التي تقع اطلاقاً من موظف أو غير موظف .

(لمن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢٦٤/١٢/٨ من ١٥ ص ٨٠)

٨٨٤ - التهديد بالقتل والتعذيب قسيماً بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتفليظ العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ عقوبات .

* اذ نص الشارع في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أن يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيب البدنية - فقد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسيماً بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتفليظ العقوبة - ومن ثم فلا مصلحة للطاعين في المنازعة في توافر أحد الظرفين متى توافر الآخر .

(لمن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ من ١٦ ص ٦٦١)

٨٨٥ - مثال لتسبب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدون وجه حق مقترن بتعديلات بدنية .

* متى كان الحكم قد ثبت أن الطاعنين اقتادوا المجنى عليه الى مبنى المدرسة حيث انهالوا عليه ضرباً فاحشاً به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وأوثقوا يديه من خلفه ثم اقتادوه الى مسكن الطاعن الثالث حيث احتجزوه باحدى حجراته وأن قصدهم لم ينصرف الى اقتياده الى مقر الشرطة وهو ما تتوافر به أركان جريمة القبض بدون وجه حق المقترن بتعديلات بدنية المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

(لمن رقم ٢١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٨ من ٢٠ ص ٨٥٢)

٨٨٦ - أفلات مجرم من العقاب - لا يضرب المدالة بقدر ما يضربها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

* من المقرر أنه لا يضرب المدالة أفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضربها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

(لمن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٨ من ٢٤ ص ٥٠٦)

قتل حيوان بدون مقتضی أو الاضرار به

قتل حيوان بدون مقتضى أو الإضرار به

٨٨٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير المقتضى ورقابة محكمة النقض .

* أن عدم المقتضى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ من قانون العقوبات والذي هو ركن من أركان جريمة قتل الحيوان إنما هو فقدان الضرورة الملجئة لهذا القتل ، فهو إذن حقيقة من الحقائق القانونية مستخاص من وقائع وظروف تكون منتجة لها وإذا كان لغنى الموضوع - عندما يدعى إمامه بوجود المقتضى ويطلب إليه الفصل فيه - مختصاً وحده بإثبات هذه الوقائع والظروف ولا رقابة عليه في إثباتها أو نفيها فإن اعتبره إياها مقتضية للقتل أو غير مقتضية له أمر يقع تحت رقابة محكمة النقض ، إذ يشترط في الضرورة الملجئة للقتل أن يكون الحيوان المقتول قد كان خطراً على نفس إنسان أو ماله وأن تكون قيمة ذلك الحيوان ليست شيئاً شديداً مذكوراً بجانب الضرر الذي حصل انتقاؤه بقطعة وأن يكون الخطر الذي استوجب القتل قد كان خطراً حقيقياً وقت القتل وما كان يمكن انتقاؤه بوسيلة أخرى .، فإذا كان الثابت في الحكم أنه « على اثر دخول المزعز في زراعة المتهم قد ضربها بالعصا فإلتهامها » فهذا القتل لم يكن له مقتضى وشروط الضرورة الملجئة لم تتوافر في الدعوى .

(طعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٣٢/١٠/٣١)

٨٨٨ - معنى المقتضى المنصوص عنه في المادة ٢٥٥ ع .

* إذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن المتهم كان متلبساً بجريمتي حبل السلاح بدون رخصة وأهانة ضابط البوليس بالقول أثناء نأذيته وظيفته ، فهذه الحالة تسبوغ قانوناً للضابط أن يقبض على المتهم ويجرده من سلاحه وأن يستعمل القوة الضرورية لذلك .، فإذا ما حاول المتهم الهرب لتفادي القبض كان للضابط أن يعطله .، فإذا اضطر في سبيل ذلك إلى إطلاق النار على الفرس التي استعان بها المتهم على الفرار فاصداً تعطيلها من العدو فقتلها فأنه لا يكون متجاوزاً حقه ، والفعل الذي وقع منه لا يكون جريمة .

(طعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٣٧/١/١)

٨٨٩ - المقصود بالحيوانات المستأنسة المتوه عنها في م ٢٥٧ ع .

* الحيوانات المستأنسة المتوه عنها في المادة ٢٥٧ عقوبات هي التي

تكون في حوزة الانسان وتعيش في كنفه ويتمتعها بالتقضية والرعاية .
فالتقردة وهي قابلة لكل ذلك تدخل في عداد هذه الحيوانات عندما تتوانس
فيها هذه الصفة . واذن فالقرد اذا كان في حوزة صاحب برعاء ويروضه
حتى ما يبنى من الاعراب يكون قطة من غير مقتضى معاقبة عليه بهذه المسادة .
(لمن رقم ١٢٨٥ لسنة ١١ - جلسة ١٩٤١/٤/٢٨)

٨٩٠ - معنى المقتضى المتصوص عنه في المسادة ٣٥٥ ع .

* ان معنى المقتضى المتصوص عنه في المسادة ٣٥٥ عقوبات هو
الضرورة التي تلجئ الانسان الى الاضرار بالحيوان . ومن ثم فكما كان
في الامكان ان يتقى خطر الحيوان بلمة وسيلة غير ارتكاب جريمة عليه
لمن المقتضى يكون منعبا . واذا كان الثالث بالحكم ان المتهم احدث
ضررا بلبغا بخروف لانه وجده في زراعته ولم تر المحكمة في ذلك مقتضيا
ترتفع به المسؤولية الجنائية عن المتهم لانه كان في وسعه ان يرد الخروف
عن زراعته من غير ان يوقع به اذى لمن المحكمة لا تكون مخطئة ولا يصح
الطعن على حكمها من هذه الناحية .

(لمن رقم ١٢٦٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٥/١٢)

٨٩١ - متى يعتبر فعل المتهم شروعا في قتل «اشية بالسهم .

* ان المسادة ٤٥ من قانون العقوبات قد عرفت الشروع بان « البدء
في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية او جنة اذا اوقف او خاب اثره لاسباب
لا تخل لارادة الفاعل فيها » . وهذا النص وان كان لا يوجد فيه
ما يوجب « لتحقق الشروع » ان يبيند الفاعل في تنفيذ ذات الفعل
المكون للجريمة الا انه يقتضى ان يكون الفعل الذي بدى في تنفيذه من شأنه
ان يؤدي فوراً ومن طريق مباشر الى ارتكاب الجريمة ، واذا كان اعداد
المتهم للمادة السابقة « وذهاب بها الى حظيرة المواشي التي قصد سبها »
ثم محاولته فتح باب الحظيرة ، ذلك لا يمكن اعتباره شروعا في قتل تلك
المواشي لانه لا يؤدي لمورا ومباشرة الى تسميمها وانما هو لا يعدو ان يكون
من قبيل الاعمال التحضيرية التي لا يعاقب القانون عليها ولو وضعت نية
المتهم فيها .

(لمن رقم ١٢٤٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٥/٢١)

٨٩٢ - عدم تصور الشروع في جريمة الاضرار بالحيوان ضررا كبيرا .

* انه لما كانت جريمة الاضرار بالحيوان ضررا كبيرا لا يتصور
الشروع في ارتكابها لان من ارتكبتها التامة تحقق نتيجة الفعل وهي وقوع

هذا الضرر الكبير ، فإن الحكم إذا اعتبر الواقعة الثابتة به ، وهى ضرب المتهم حماراً بغأس على ظهره من الخلف شروعاً فى تلك الجريمة يكون قد اخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه .

يلحق رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٤/٢٢

1

٨٩٢ - عدم تحدث الحكم عن عدم مقتضى فى جريمة قتل الحيوان
أو الاضرار به - قصور .

✽ إذا كان الحكم قد ذكر ما يشير الى احتمال تيلم عذر قانونى عند المتهم دون أن يعنى بالتحدث عنه بما ينهى قيامه فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه . مثال ذلك قول المحكمة فى حكمها « أن المتهم كان ينوى الاضرار بالحمار لولا ابتعاده عن حماره » دون أن يبين الظروف التى استنبط منها ذلك مما قد يفيد أن ضرب المتهم للحمار ربما كان له مقتضى ، والقانون يقتضى لا يمكن مساعطة المتهم أن يكون قتل الحيوان أو الاضرار به ضرراً كبيراً من غير مقتضى .

يلحق رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٤/٢٢

مقتل خطأ

الفصل الأول - الخطأ

الفرع الأول - ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ

الفرع الثاني - الخطأ المشترك

الفرع الثالث - تسبیب الأحكام

الفصل الثاني - رابطة السببية

الفرع الأول - رابطة السببية في القتل الخطأ

الفرع الثاني - تسبیب الأحكام

الفصل الثالث - العقوبة في جريمة القتل الخطأ

الفصل الرابع - مسائل متنوعة

الفصل الأول

الخطأ

الفرع الأول - ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ

٨٩٤ - توغر الخطأ بعدم التزام سائق للسيارة السير على
يمين الطريق .

* السير على اليمين هو نظام عام مقرر في مصر ومعترف عليه في كافة أنحاء القطر ، وقد نصت عليه لائحة عربات الركوب الصادرة في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤ في المادة ١٥ منها . وإذا كانت لائحة السيارات لم تنص على هذا النظام فليس معنى ذلك أن سائق السيارة معفى من الخضوع له . على أن مخالفة سائق السيارة لهذا النظام إن لم تعتبر مخالفة للائحة معينة فانها تعتبر عدم احتياط في السير نظراً إلى ما هو متعارف من أن الجهة اليسرى من الطريق يجب إخلاؤه إن يكون قادماً من الطريق المعكس . وهذا التقدير من الخطأ كاف لمساقطة سائق السيارة عما يقع منه من الحوادث الجنائية نتيجة عدم احتياطه ، وذلك عملاً بحكم المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات . ولحكمة الموضوع أن تستنتج حصول هذه المخالفة من أية قرينة في الدعوى كقرينة وجود الجثة ملقاة بمدى الحادث في وسط الطريق . وليس للمتهم أن يتظلم إلى محكمة النقض مما تراه محكمة الموضوع في ذلك لدخوله فيما تملكه هي من حرية استقلال الرأي من ظروف الدعوى .

(لمن رقم ٥٤ لسنة ٢٢ - جلسة ١١/١٢/١٩٢١)

٨٩٥ - توغر الخطأ بانحراف سائق عربة خلفية إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه دون تبصر واحتياط .

* إذا جاز لمسائق عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذا الجواز مشروط بنية طبعاً أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتبصر المواكب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بخياة شخص آخر . فإذا لم يأخذ السائق حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يأخذ عليه القانون ولو أنه في الأصل مريض له بمقتضى اللوائح في الانحراف إلى اليسار رغبة في أن يتقدم ما أمامه من العربات لأن هذا الترخيص المنصوص عليه في اللوائح مشروط فيه بنفس تلك اللوائح ألا يتربط عليه ضرب من الضيق .

(لمن رقم ٥٥ لسنة ٢٢ - جلسة ١١/١٢/١٩٢١)
(م - ٢٧)

٨٩٦ — توفر الخطأ بترك الكمسارى الراكب على سلم السيارة .

* ما دام القاتلون صريحاً في النهى عن ترك الناس يركبون على سلاسل السيارات . وما دام المتهم (وهو كمسارى) لا يتمسك في دفاعه بأن تسيير السيارة وعلى سلمها بعض الركاب . إنما يرجع الى سبب تهمري لم يكن في طاقته منعه بآية وسبيلة من الوسائل ، فإنه لا ينفى الجريمة عنه ان يكون قوام دفاعه عدم استجابة البوليس الى طلب الشركة صاحبة السيارة مساعدتها في ازالة الركاب الزائدين على العدد المقرر ركوبه فيها .

(لمن رقم ١٣٣٤ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٤٢/٥/٢٤)

٨٩٧ — توفر الخطأ بالاهمال في المحافظة على الصفار سواء اكان الموهل هو والد الطفل ام لم يكن .

* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم كان معه طفل لا يتجاوز السنتين من العمر فاهمل المحافظة عليه اذ تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشعل على ماء فسقط عليه الماء فحدثت منه حروق اودت بحياته ، فإن هذا المتهم يصح عقابه على جريمة القتل الخطأ على اساس ان التقصير الذى ثبت عليه يستوجب ذلك سواء اكان هو والد الطفل ام لم يكن .

(لمن رقم ١٨٩١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٤١/١١/٢)

٨٩٨ — نص م ٢٤٤ ع — عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته .

* ان القاتلون قد نص في المادة ٢٤٤ عقوبات على عقاب « كل من تسبب في جرح احد من غير قصد ولا تعمد بان كان ذلك ناشئاً عن رعونة او من مخيم احتياط وتحرز او عن اهلالي او عن عدم انتباه او عن عدم مراعاة الواجبات ... » وهذا النص ولو انه ظاهر فيه معنى الحصر والتخصيص الا انه ، في الحقيقة والواقع نص عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته ، بكل خطأ مهما كانت جسامته ، يدخل في تناولها ، ومتى كان هذا مقررأ فان الخطأ الذى يستوجب المساءلة الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة ، لا يختلف في أي عنصر من عناصره عن الخطأ الذى يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القاتلون المدني ما دام الخطأ ، مهما كان يسيراً ، يكفى قانوناً لتحقيق كل من المسئوليتين . واذا كان الخطأ في ذاته هو الانسحاب في الحالتين ، فإن براءة المتهم في الدعوى

الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه تستلزم حتما رفض الدعوى المدنية المؤسدة على هذا الخطأ المدعى . ولذلك فإن الحكم ، متى نفى الخطأ عن المتهم وقضى له بالبراءة للأسباب التي بينها ، يكون في ذات الوقت قد نفى الأساس المعاكس الدعوى المدنية ، ولا تكون المحكمة في حاجة لأن تتحدث في حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيها اسبابا خاصة بها .

(لمن رقم ٦٨٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٤/٣/٨)

٨٩٩ - عدم مراعاة اللوائح خطأ قائم بذاته تترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه .

✽ ان قانون العقوبات اذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ قد اعتبر عدم مراعاة اللوائح خطأ قائما بذاته تترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ آخر .

(لمن رقم ٧٢٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/٥/٢٢)

٩٠٠ - توفر الخطأ باهمال صاحب البناء في صيانته مع اعلانه بوجود خلل فيه حتى سقط على من فيه ولو كان الخلل راجعا الى عيب في السفل الغير مملوك له .

✽ اذا كان صاحب البناء مع اعلانه بوجود خلل فيه يخشى ان يؤدي الى سقوطه المفاجيء ، قد اهمل في صيانته حتى سقط على من فيه ، فلا ينفي مسئوليته من ذلك ان يكون الخلل راجعا الى عيب في السفل الغير مملوك له . فانه كان يتعين عليه حين اعلان بوجود الخلل في ملكه ان يعمل على ابعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواء باصلاحه او بتكثيفهم اخلاعه ، وما دام هو لم يفعل فان الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطة ونلزمه تبعته .

(لمن رقم ٢٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٢/١٩)

٩٠١ - عدم اتباع لائحة السكة الحديد فيها توجيه من اسبقية المرور للقطارات ووجوب التثبت من خلو الطريق من القطارات يتوفر به ركن الخطأ .

✽ اذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين (سائق سيارة

وإسائق قطار) هي انهما تسببا بفجر تصد ولا تفيد في قتل أحد ركابه السيارة واصابة الباقين بأن قاد الأول سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر ولم ينتبه لمرور القطار ولم يمثل لاشارة جندي المرور وقاد الثاني قطار القلتا بسرعة دون أن ينبه المرة بالصفارة فتصادمت السيارة مع القطار وتسبب عن ذلك القتل والاصابة ثم برأت المحكمة الأول وأدانت الثاني وكان كل ما جاء بحكمها من اسباب لتبرئته هو ما استخلصته من أنه لم يكن مسرعا السرعة الخطرة وأنه بفرض امكانه رؤية القطار قادما فهذا ما كان لينمعه من متابعة السير طالما ان علامة التحذير عند التلاقى لم تكن ظاهرة له وتجرى القطار خافيا عليه وإنه وان كان رأى جندي المرور يشير اليه فإنه ما كان عليه ان يلهم من ذلك أكثر من وجوب وقوفه عند كشك المرور للتفتيش عليه فإذا هو كان قد تابع سيره على نية أن يقد كما قال جنيد الكشك الواقع بعد المزلقان للتفتيش عليه طلبية للامر كما فهمه فإنه لا يعتبر مخالفا لاشارة المرور بهذا الحكم يكون خاطئا لأن كل ما ذكره من ذلك لا ينهض سببا للبراءة بل هو تلزم عنه الادانة لما يحل في طيانه من الدليل على الخطا الذى يقوم على عدم الانتباه والاهمال فان المتعلم هنا ليس مقام خطأ متعمد حتى يصح الاستدلال بالنطق الذى سار عليه الحكم من أن المتهم لم ير بالفعل ولم يحرك بالفعل ولم يفهم بالفعل بل هو وقام بعدم احتياط وتعرض وعدم انتباه وترو وعدم مراعاة اللوائح مما يكسب فيه كما هو مقتضى القانون هذا الصدد أن يكون المتهم في الظروف التي كان فيها قد وقع منه خطأ ما كان له اثره في الحادث . - فمؤيته مثلا السكة الحديدية - وهو لا يقبل منه أن يقول انه لم يرها - معترضة طريقه كانت توجب عليه الا يتقدم على عبور المزلقان قبل أن يمد بصره ذات اليمين وذات الشمال على طريق السكة الحديدية ويتثبت هو من خلوها من القطارات . - فإذا كان قد شاهد عليهما بالفعل قطارا والحكم لم ينبذ ذلك عنه فلا يحق له أن يفترض أن هذا القطار لم يكن في حالة تحرك وأنه مادام لم ينبذ الى أن القطار كان آتيا نحوه يجرى على عجل في الطريق المعد له فإن الخطأ ليس خطأ لا يحق له ذلك وخصوصا إذا لوحظ أن القانون - كما هو مفقود المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد الصادر بها قرار وزير المواصلات في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ - قد جعل للقطارات حق الاسبقية في المرور وفرض على كل من يريد أو يعبر بالسكك الحديدية أو المزلقات أن يتثبت أولا من خلو الطريق التي تعبرها ولا يعبر تحتها لمخالفة مقتضا عليها .

٩٠٢ - توفير الخطأ بترك حارس السكة الحديد عمله وإبقائه المجاز مفتوحاً حيث كان ينبغي أن يقفله .

* انه اذا صح أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة في الأصل بأن تقيم حراساً على المجازات لدفع الخطر من قطاراتها عن يعبرون خطوط السكك الحديدية ، ألا أنها متى اتبعت بالفعل حراساً لاعتقالها كلما كان هناك خطر من اجتيازها ، وأصبح ذلك معهوداً للناس ، فقد حق لهم أن يعملوا على ما أوجبه على نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحاً إيزائناً للكافة بالمرور . فإذا ما ترك الحارس عمله وأبقى المجاز - مفتوحاً حيث كان ينبغي أن يقفله فعليه هذا أهمل بالمعنى الواردة في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات تكون المصلحة مسئولة عما ينشأ عنه من الضرر للغير متى ما قُضت به المادة ١٥٢ من القانون المدني .

ولا محل هنا للتحدثي بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه ، ولا للتحدثي بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية (المزلقات) عموماً كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو القاطرات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم لا تزيد أن سائق السيارة التي كن بها المجنى عليهم قد حاول المرور مع علمه بالخطر ، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسه .

(لمن رقم ١١٦٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٢٧)

٩٠٣ - مخالفة العرف الذي يقضى بالالتزام سائق السيارة السير على اليمين تتحقق به مخالفة لائحة السيارات .

* لا جدوى من القول بأنه لا توجد لوائح تقضى بأن يلتزم سائق السيارة السير على اليمين في اجتياز الميادين ويدور حولها ، فإن العرف جرى بأن يلتزم سائقو السيارات الجانب الأيمن من الطرق دائماً . ومخالفة هذا العرف تتحقق به مخالفة لائحة السيارات إذ هذه اللائحة نص على أنه لا يجوز سوق السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم منها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته .

(لمن رقم ٢٩٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١١/٤/١٩٢٨)

٩٠٤ - اعتبار كل صورة من صبور الخطأ الواردة في المادتين ٢٤٤ و ٢٣٨ خطأ قائماً بذاته يترتب عليه مسؤولية فاعله ولو لم يقع خطأ آخر .

* أن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم لعقاب الجاني

ينتقصها توافر جميع عناصر الخطأ الواردة بها بل هي تنفي بالمقابلة ولو توافر عنصر واحد من هذه العناصر متى اطابقت المحكمة الى ثبوته واذا نفي متى كان الحكم قد اثبت توافر عنصرى عدم الاحتياط والاهمال في حق المتهم فلا يجديهما الجدل فيما اثبتته من عدم مراعاة المتهم للقوانين واللوائح كان له اثره المباشر في اتمام حصول الحادث اذ ان ذلك قد جاء زيادة في البيان ولم يكن بطبيعته دليلا يؤثر سقوطه من حساب الأدلة على سلامة حكمها .

(لمن رقم ١٣٠٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٢٧)

٩٠٥ - اعتبار كل صورة من صور الخطأ الواردة في المادتين ٢٤٤ و ٢٢٨ ع خطأ قائما بذاته يترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع خطأ آخر .

* ان جريمة القتل الخطأ تتحقق في القانون بقيام أى نوع من أنواع الخطأ المبنية به متى كان هو علة الفرر الحاصل . فاذا كانت المحكمة قد ادانت المتهم ولم تعتمد في هذه الادانة على السرعة وحدها بل على عدة أخطاء اخرى يكفى كل منها بذاته لتوافر ركن الخطأ كما هو معرف به في القانون - فلا يجديهما أن يجادل في أن النيابة لم تستند اليه السرعة في القيادة حين رجعت الدعوى العمومية عليه .

(لمن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٢١)

٩٠٦ - تجاوز قائد السيارة السرعة الذي يمكنه من إيقاف سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه يتحقق به ركن الخطأ .

* اذا كان الحكم قد أخذ المتهم في جريمة الاصابة خطأ على تجاوزه الحد الذي يمكنه من إيقاف سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه ، فلا محل للنفي عليه أن القانون لم يقرر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث حتى تصبح مساطة عن تجاوزه .

(لمن رقم ٢٤٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٢٠)

٩٠٧ - تجاوز قائد السيارة حد السرعة الذي يمكنه من إيقاف سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه يتحقق به ركن الخطأ .

* متى كان الحكم قد أسس خطأ المتهم بالاصابة على اسرعه فلا يؤثر

في قيام هذا الخطأ أن يكون الطاعن قد انحرف الى يساره أو الى يمينه ، كما أنه في حدود تقدير محكمة الموضوع أن تفصل فيما إذا كان انحراف المتهم الى اليسار من شأنه أن يؤدي أو لا يؤدي الى مفاداة الحادث وهمل خطأ بهذا الانحراف أو لم يخطئ .

(طن رقم ١١٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥)

٩٠٨ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا

موضوعي .

* أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى . فإذا استخلصت المحكمة منه أوجهته من الأدلة أن المتهم أخطأ ، أو خالف ما تواضع عليه الناس أثناء المرور في الطرقات ، بأن سار بسيارته ممرعا فوق شريط الترام فوقع منه الحادث الذي سئل عنه ، فلا يقبل منه أن يجادل في ذلك لدى محكمة النقض .

(طن رقم ٧٧٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٥/٢)

٩٠٩ - اعتبار كل صورة من صور الخطأ الواردة في المساتين

٢٢٨ و ٢٤٤ ع خطأ قائما بذاته يترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع خطأ آخر .

* أن الشارع اذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائما بذاته يترتب عليه مسئولية فاعله ولم لم يقع منه خطأ آخر .

(طن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/٦)

٩١٠ - توفر الخطأ باهمال مفتش الصحة في اتباع التعليمات

المصادرة لأمثاله سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

* أن المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها . وإن لم يكن الحكم قد ثبت توافر عنصر الإهمال في حق المتهم « مفتش صحة » بعد اتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذي يقضى بإرسال المعقورين الى مستشفى الكلب ، ولو وقع في خطأ يتعين على كل طبيب أن يدركه ويراعيه

بقتض النظر من تعليمات وزارة الصحة - فان ما يثيره الطاعن من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل التحاقه بالخدمة لا يكون له اساس ، ذلك ان الطبيب الذى يعمل مفتشاً للصحة يجب عليه ان يلم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله وتنفيذها سواء اُكثرت قد صدرت قبل تعيينه ام بعد ذلك .

(لمن رقم ٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٢٠)

٩١١ - ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ - صورة الواقعة يتحقق بها هذا الركن .

* متى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلصاً من أقوال شاعدى الرؤية .
 ومن المفانية ان المجنى عليه وزميلة - وكل منهما يركب دراجته - كانا ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة لاتجاههما فلما أبصرا المتهم مقبلاً نحوهما بسرعة بالسيارة التى يقودها من الاتجاه المضاد ولكن فى ذات الجانب تاركا الجانب الأيمن لاتجاهه هو خشعا ان يدهبها فانحرما الى يسارهما لمساعدة ذلك ، غير ان المتهم لم يتمكن من ايقاف السيارة نظرا لمرورها فاحترق هو الآخر الى جانبى الأيمن حيث اصطدم بالمجنى عليه بالمجلة الخلفية اليمنى للسيارة فبان الواقعة على هذه الصورة الذى استخلصها الحكم يتحقق بها ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ كما معرفت به فى القانون .

(لمن رقم ٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢ من ٧ ص ١٥٠٤)

٩١٢ - تقدير السرعة المعتبره خطراً على حياة الجمهور وتصلح اساساً للمسائلة الجنائية عن جريمة القتل خطأ - أمر موضوعى -
 اختلاف هذا التقدير بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادثة .

* السرعة التى تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح اساساً للمسائلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ انما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادثة ، وهو امر موضوعى يحثا تقدره محكمة الموضوع فى حدود سلطتها دون معتق .

(لمن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢ من ٧ ص ٣٧٠)

(لمن رقم ٦٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٧ من ٨ ص ١١٥)

٩١٣ — ببيان الحكم أن خطأ المتهم هو قيادة السيارة بسرعة —
كفاية هذا الخطأ لإقامة الحكم — لا محل لما أثاره المتهم من إضافة الحكم
أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة .

✽ متى أثبت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل
المجنى عليه أنه قاد السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر — وهو ما ورد
بوصف الواقعة التي أقيمت عليها الدعوى — كان هذا الخطأ وحده
كافياً لإقامة الحكم ولا يكون هناك محل لما يثيره المتهم من أن الحكم
اضلح من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة .

(لمن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ١٩٠)

٩١٤ — صورة واقعة يتوفر فيها ثبوت الخطأ في جريمة قتل خطأ .

✽ إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة الساتفة التي أوردتها أن المتهم
هو الذي صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها
من غير قصد ولا تمهيد بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة
والسيارات بسرعة كبيرة دون أن ينبه المارة فاصدم المجنى عليها
رغم رؤيتها لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير
بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب منه
وفاة المجنى عليها والذي لولاه لما وقع الحادث مما يبرر إدانته في
جريمة القتل الخطأ .

(لمن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ من ٩ ص ٦٥٥)

٩١٥ — يصح أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع حادث القتل الخطأ
مشاركاً بين المتهم والمجنى عليه — لا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر .

✽ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع حادث
القتل الخطأ مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما
مسؤولية الآخر .

(لمن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ من ٧ ص ١٠٢٤)

٩١٦ — تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون لفت
نظر الدفاع — أخلل بحق الدفاع .

✽ تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ — دون

لغت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه — ينطوى على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو منصر جديد لم يرد في أمر الحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

بلن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ من ٨ ص ٥٧

٩١٧ — جواز وقوع القتل الخطأ بناء على خطاين من شخصين مختلفين — خطأ أيهما لا ينفي مسئولية الآخر .

* يصح في القاتلون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطاين من شخصين مختلفين ولا يسوغ القول بأن أحد الخطاين ينفي المسئولية عن مرتكب الآخر .

بلن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ من ٨ ص ٨٨

٩١٨ — انتهاء الحكم في منطلق سليم إلى أن المتهم في جريمة القتل الخطأ لم يرتكب خطأ ما — وإن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده — كفاية ذلك للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية .

* متى كان الحكم قد انتهى في منطلق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وإن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده ، فإن ذلك يكفى بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك لأن مناط المسئولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القاتلون المدني هو ألا يكون الفرر راجعاً لسبب أجنبي لا يد « للجارس » فيه .

بلن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٨ ص ١٢٦٧

٩١٩ — ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ — صورة لواقعة يتوافر فيها هذا الركن — قيادة السيارة بسرعة كبيرة في شوارع مزدحم دون تنبيه المارة .

* إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة الساتفة التي أوردها أن المتهم هو الذي سدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير

تضد ولا تعتمد بلان سار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون ان ينبه المارة فاصدم الجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه التوقف بها لو انه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفى لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة الجنى عليها والذى لولاه لما وقع الحادث مما يبرر ادانته في جريمة القتل الخطأ .
 (لمن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ ص ٩ من ٦٥٥)

٩٢٠ - جواز وقوع الحادث نتيجة خطأ شخصين مختلفين متساو
 كان احد الخططين مباشرا او غير مباشر - مثال .

✳ ان الشارع اذ عبر في المادة ٢٨ من قانون العقوبات بعبارة « التسبب في القتل بغير قصد » قد اراد ان يند نطابق المسؤولية لتشمل من كان له نصيب في الخطأ ، وما دام يصح في القانون ان يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين او اكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول بان خطأ احدهم يستغرق خطأ الآخر او ينفي مسؤوليته ، ويستوى في ذلك ان يكون احد هذه الاخطاء سببا مباشرا او غير مباشر في حصول الحادث - لماذا كان المتهم الاول - على ما اثبتته الحكم - هو الذى حفر المادة المخدرة مخطئا في تحضيرها ، فانه يكون مسئولا عن خطئه مستقلا عن خطأ غيره الذى استعمل هذا المحلول .

(لمن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ من ١٩١)

٩٢١ - اهمال المتهم صيانة المنزل المنوط به حراسته والمسئول عنه وحده رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوطه وتقصيره في درء الخطر عن السكان وتاجيره قبيل الحادث - توافر صور الخطأ المثلث .

✳ اذا كان الحكم قد اثبت على المتهم مسؤوليته عن حادث التزلز والاصابة الخطأ بادلة سالفة تقوم اساسا على اهماله في صيانة المنزل المنوط به حراسته والمسئول عنه وحده حسب اقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل وتقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودرء الخطر عنهم واقدامه على تاجيره قبيل الحادث ، فان صور الخطأ المثلث تتوافر تكون متوافرة .

(لمن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٢ ص ١١ من ٢٩٦)

٩٢٢ - عدم استلزام المادة ٢٢٨ عقوبات توافر كل صور الخطأ التي أوردتها - كفاية تحقق صور منها - مثال .

* لا تستلزم المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صوره التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولهذا لا جدوى للمتهم من المجادلة بشأن وجود ممانعة سابقة على تلك التي استند إليها الحكم ولم يثبت غيابها أثر للفراجل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد استند - الى جانب الأدلة التي أوردتها الى أن المتهم قد أخطأ بسيره على يسار الطريق ، ولم يكن محتاطا وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

(لمن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨ ص ١١٩٣)

٩٢٣ - قتل خطأ - التحدى بوجوب أن يحاط الجمهور لنفسه أو بنص لائحة السكك الحديدية - متى يجوز .

* لا محل للتحدى بلن على الجمهور أن يحاط لنفسه أو التحدى بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكة الحديدية بالمحارات السطحية (المزلقات) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات اجتازها عند اقتراب مرور القاطرات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليها قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ، ولقد كان يكون لمثل هذا الدواعي شأن لو لم يكن للمجاز حراس معينون لحراسته ، ولا يغير من هذا النظر تغيب الحراس المعين من الهيئة العامة لخدمة السكك الحديدية عن مقر حراسة أو وجوده به - ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحراس في مقر عمله أو بغيابه عنه - بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتي توافر الناس على ادراكهم أياها والتي تتمثل في إقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازها - وهو ما قصر الحراس في القيام به كما دلت عليه الحكم تغليلا سببا ، وهو ما يكون الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين ٢٢٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحراس ويستتبع مسؤولية الهيئة العامة لخدمة السكك الحديدية على ما قررته المادة ١٧٢ من القانون المدني .

(لمن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢٠ ص ١٢١)

٩٢٤ - قتل واصابة خطأ - السرعة الموجبة للمسافة - ماهيتها .

* من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمسافة الجنائية في

جريمة القتل والاصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المروءة ومكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخله في الحدود المسموح بها طبقا للقراءات واللوائح المنظمة لقواعد المرور - وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(لمن رقم ٢٤٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦١١/١٧/٢٧ من ١٢ ص ١٧٤٢)

٩٢٥ - صور الخطأ - الواردة بالمادة ٢٢٨ عقوبات - لا يشترط تحققها جميعا - يكفي للإدانة - توفر صورة واحدة منها .

* لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٢٨ عقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أورنتها هذه المادة بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وعلى ذلك فإنه لا جدوى للطامن من النعمى على الحكم بمساده في الاستدلال على جهله بقيسادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه ما دام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هي قيادة السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم .

(لمن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦١٢/٥/٧ من ١٢ ص ٢٥٢)

٩٢٦ - الخطأ في الجرائم غير العينية هو الركن المميز لهذه الجرائم - الحكم بالإدانة .

* الخطأ في الجرائم غير العينية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسאלمة الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(لمن رقم ٢٣١٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦١٤/١/٢٧ من ١٥ ص ١٩٢)

٩٢٧ - قتل خطأ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

* لا تلتزم المحكمة بالدفاع على ما أثاره الطامن من أن المجنى عليه هو الذى تسبب بخطئه في حصول الحادث يعبوره الطريق دون تريث لأن

ذلك لا يمدو إن يكون دباعا في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى للرد عليه ما أوردته المحكمة تليلا على ثبوت الصورة التي استقرت في وجدانها .

(لمن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٢ من ١٨ من ١٩٤٤

٩٢٨ - لا يصح قياس السرعة بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملائمة للحادث .

* السرعة لا يصح أن تقاس بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملائمة للحادث .

(لمن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ من ١١٢

٩٢٩ - ركن الخطأ في جريمة القتل - مثال :

* إذا كان مؤدى ما قاله الحكم أن المتهم لم يتخذ الحيطة في خروج القاطرة التي كان يقودها من مكانها لتفادى الصدام ، وأنه لم يطلق آلة التنبيه ، وقاد القاطرة بمؤخرتها دون أن يتبين خلو الطريق خلفه ، كما نأذره بسرعة وقت خروجها من المرسى مع أنه كان من المتعين وهو يسير بها بمؤخرتها أن يسير ببطء حتى يستقيم خط السير ويكون الطريق مرئيا ، فإن ما تقدم يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ .

(لمن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣ من ٢٠ من ٢٠١

٩٣٠ - القتل الخطأ - شرط وقوعه - ركن الخطأ .

* لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع مسوره التى أوردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جنوى للمتهم من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه الا اذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفا للائحة الميناء بحسب ولا من المجادلة في ثبوت أو عدم ثبوت خطأ الجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح مادام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه استنادا الى الصور التى أوردتها والتي منها عدم الاحتياط والتوثق وجو ما يكفى وحده لاقامة الحكم .

(لمن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣ من ٢٠ من ٢١٠

٩٣١ - السرعة التي تصلح أساسا للمسألة الجنائية في جريمة القتل خطأ - هي التي تجاوز ما تقتضيه ظروف الحال وملابساته .

✽ ان السرعة التي تصلح أساسا للمسألة الجنائية في جريمة القتل خطأ ليست لها حدود ثابتة ، وانما هي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيقتسب عن هذا التجاوز الموت .

(لمن رقم ١٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩ ص ٢٠ من ٢٧٨)

٩٣٢ - تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ - موضوعي .

✽ تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ او لا تمد ، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(لمن رقم ١٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩ ص ٢٠ من ٢٧٨)

٩٣٣ - اركان جريمة القتل الخطأ طبقا للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

✽ تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لادانة المتهم بها ان يبين الحكم الخطأ الذي تارة ورابطة السببية بين الخطأ وبين القتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . ولما كان الحكم لم يبين اوجه الخطأ التي نسبت الى الطاعنين بها بنحسب به لهما ، ولم يحتقها بلوغا الى غاية الامر فيها ، كما لم يبين علاقة السببية ايضا بالاستناد الى الدليل الفني المقتبس لاسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحت ، لانه يكون واجب النقض والاحالة بالنسبة الى الطاعنين الاول والثالث ، وكذلك بالنسبة الى الطاعن الثاني ولو انه لم يقرر بالطعن . وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(لمن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ص ٢٠ من ٢٣٢)

٩٣٤ - وقوع واجب التحقّق من تمام ركوب الركاب بالذات من السلم الآماني أساسا على عائق التسابق - اطلاق المحجّل لصفارته لا يعفي السائق من القيام بهذا الواجب .

✽ تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥

بشأن السيارات وتواعد المرور فيها حددته من واجبات قائد السيارة الأتوبيس على أنه : « يجب عليه أن لا يبدأ في السير إلا بناء على إشارة المحصل بعد تأكده من نزول وركوب الركاب » كما تنص المادة ١٣ من تراش وزير الداخلية بتنفيذ احكام القانون المذكور على أنه « يحظر على قائدى سيارات النقل الصام للركاب التكلم مع أحد الركاب أو عمال السيارة أو السباح لأحد بالجلوس أو بالوقوف بجوارهم أثناء السير » . والمستفاد من هذين النصين أن التحقق من تمام ركوب الركاب وبالأذات من السلم الأمامى المجاور للسائق يقع الالتزام به أساسا على عاتقه وأن اطلاق المحصل لصفارته لا تملئ السائق من القيام بهذا الواجب ولا تجب التزامه به .

(لمن رقم ١٨٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ش ٢١ ص ١١٢)

٩٢٥ - جريمة القتل والإصابة الخطأ - السبب - مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع .

* أن السرعة التى تصلح أساسا للمسألة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة ، وإنما هي التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور ومكانه فينتسب من هذا التجاوز الموت أو الجرح وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها للحكمة الموضوع وحدها .

(لمن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠ ش ٢٢ ص ١٢١)

٩٣٦ - السرعة التى تصلح للمسألة في جريمتي القتل والإصابة الخطأ - ماهيتها .

* من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا وأن السرعة التى تصلح أساسا للمسألة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ وهي التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه كلاهما مما يتعلق بموضوع الدعوى وإذا ما كان الضخم المطمون منه قد احتفظ في تحليل مسأله من أقوال شهود الحادث وما ذلت عليه المصلحة أن الطاعن كان يقود سيارته بسرعة شديدة وانحرف بها فجأة عن الطريق المأدى إلى الطريق الترابى متدفعا إلى البركة حيث كانت الجنى عليها دون أن يستطیع التحكم في عجلة

القيادة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما تستلزم به محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

(طنن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٩ ص ٣٦ من ٥٠٨)

٩٣٧ - أصابة خطأ - السرعة التي تصلح أساسا للمسافة - ماهيتها .

* إن السرعة التي تصلح أساسا للمسافة الجنائية في جريمتي الموت والأصابة الخطأ التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيقتضيه عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وإذا ما كان الحكم قد استخلص في تحليل نتائج إن سرعة السيارة قيادة الطاعن قد تجاوزت الحد الذي يقتضيه السر في الطريق بمسيرة محملة هي ومتطورتها بالأسمنت في ليل ساعدت فيه الأحوال الجوية وهطلت الأمطار وعلى مرأى منه وعلى بعد خمسين مترا على حد قوله - حادث تصادم آخر - فلا تعقيب عليه .

(طنن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ ص ٢٨ من ٣٢٠)

٩٣٨ - قتل خطأ - مسؤولية جنائية - خطأ - تقديره - سلطة محكمة الموضوع - حدودها .

* حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المعلوم فيه انتهى الى توافر ركن الخطأ في حق الطاعن بقوله : « وما يؤيد توافر الخطأ أيضا أنه قاد السيارة وهي غير صالحة فنيا في بعض أجزائها من حيث ضعف فرامل اليد وعدم صلاحية مجلة القيادة على نحو ما جاء بتقرير المهندس الفني » . لما كان ذلك ، ولأن كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب الا أن ذلك مشروط بأن يكون تقديرها سائغا مستقدا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

(طنن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢ ص ٢٨ من ٥٤٢)

٩٣٩ - قتل وأصابة خطأ - السرعة - تقديرها موضوعي .

* تقدير ما إذا كانت السرعة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(طنن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ ص ٢٨ من ٤٦٤)

(م - ٢٨)

٩٤٠ - قتل واصابة خطأ - السرعة التي تصلح للمساءلة
- ماهيتها .

* السرعة التي تصلح للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وانما هي التي تتجاوز الحد الذي يقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .

(لمن رقم ١٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ من ٢٨ من ١٩٤٤)

٩٤١ - قتل واصابة خطأ - السرعة التي تصلح اساسا للمساءلة -
- ماهيتها - تفسير ذلك موضوعي .

* من المقرر أن السرعة التي تصلح اساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وانما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب من هذا التجاوز الموت أو الجرح وأن تقدير ما اذا كانت السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(لمن رقم ٦٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٧ من ٢٨ من ١٩٦١)

٩٤٢ - قتل خطأ - قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطأ -
ارتباط - مؤداه .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطامع بمعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر اللتين دان الطامع بهما على الرغم مما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم من أن الجريمتين قد وقعتا وليدنا نشاطا اجرائيا واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة الذي مناه الشارع بالحكم الوارد في المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطامع بمعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الفزاعة المقررة بها عن التهمة الثانية المستندة للطامع عملا بأحكام المخلو للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١ من ٢٩ من ١٩٦٧)

الفرع الثاني - الخطأ المشترك

٩٤٣ - الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلى المتهم من المسؤولية .

* تصح مساطة شخصين في وقت واحد متى ثبت ان الخطأ الذي ادى الى وقوع الحادث مشترك بينهما .

(لمن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/٢٦)

٩٤٤ - الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلى المتهم من المسؤولية .

* ان الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلى المتهم من المسؤولية .

(لمن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/١٢)

٩٤٥ - مساهمة المجنى عليه في الخطأ لا تسقط مسئولية المتهم .

* ان القانون لا يشترط لقيام جرائم الاصابات غير العمدية الا ان يكون الضرر ناشئاً عن خطأ يرتكب ويكون هو السبب فيه ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها ان تساعد على حدوثه فاذا كان الظاهر بما أورده الحكم ان رابطة السببية بين خطأ سائق السيارة وبين الحادث بنوازة اذ هو قد سار بسيارته غير محتاط ولا متحيز ومخالفاً للوائح بسيره الى اليسار اكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة ، موقع الحادث ، فلا ينفي مسئوليته ان يكون المجنى عليه قد ساعد على ذلك ايضاً بان اندفع الى جهة السيارة فمسقط بالقرب من دواليبها .

(لمن رقم ١٢٦٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤١/٦/١٢)

٩٤٦ - جواز وقوع الحادث بناء على خطئين من شخصين مختلفين

او اكثر .

* يصح في القانون ان يقع الحادث بناء على خطئين من شخصين مختلفين ، ولا يسوغ في هذه الحالة القول بان خطأ احدهما ينفي المسؤولية من الآخر . واذا تلاقتن اذا ما لدانت المحكمة المتهم بناء على الخطأ الذي وقع منه ثم عابله بالرافة بناء على ما وقع من والد المجنى عليه من خطأ مساهم في وقوع الحادث .

(لمن رقم ٢١١٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/١/١٢)

٩٤٧ - مساهمة الجنى عليه في الخطأ لا تسقط مسئولية المتهم .

* مادام المحكمة قد أوردت في حكمها براءة المتهم في الإصابة خطأ الأفعلة على ثبوت الواقعة واستظهرت رابطة السببية بين ما وقع منه من الخطأ وبين إصابة الجنى عليه ، فإن إشارتها في حكمها إلى مساهمة الجنى عليه في الخطأ لا تسقط مسئولية المتهم .

(لمن رقم ١٧٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١٤٠/١/٢)

٩٤٨ - الخطأ المشترك يفرض قيامه لا يطفى المتهم من المسؤولية .

* أن تول الطامع الذي أدب في جريمة القتل خطأ أن المزلتان الذي وقع الحادث حين كان يحاول المرور منه لم يكن عنده خير - بفرض صحته - لا ينفى مسئوليته .

(لمن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١٤٠/١/٢٠)

٩٤٩ - الخطأ المشترك يفرض قيامه لا يطفى المتهم من المسؤولية .

* لا يجدى المتهم في جريمة القتل الخطأ محاولته اشتراك متهم آخر في الخطأ الذي انتهى عليه وقوع الحادث ، إذ الخطأ المشترك يفرض قيامه لا يطفى الطامع من المسؤولية .

(لمن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١٤٢/٦/٢١)

٩٥٠ - جواز وقوع الحادث بناء على خطئين من شخصين مختلفين

أو أكثر .

* يصح في القاتلون أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين مختلفين أو أكثر .

(لمن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١٤٥/١٢/٥)

٩٥١ - خطأ الجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم - مادام أنه

لم يرتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

* الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يطفى المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ الجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام أن

هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل
الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

(ملن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ من ٣١٧)

**٩٥٢ - خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بجريمة القتل
الخطأ .**

*. الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو المتهم من
المسئولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ، ما دام
هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ .

(ملن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ من ١١٢)

٩٥٣ - قتل خطأ - الخطأ المشترك - لا يخلو من المسئولية .

*. لما كان التقرير المقدم في الدعوى والذي تطمئن اليه المحكمة
يكشف من خطأ المتهم بوصفه المسئول عن ملاحظة المصد والمبتل في
اهماله القيام بالصيانة المنتظمة من تشحيم لالسنة الابواب وضبط التجاويز،
التي بها وتغير المجل الكاوتشوك من وقت لآخر ومراجعة أعمال
السوست - وانه لولا هذا الخطأ لما فتح باب المصد مع عدم وجود
المساعدة امامه ولما وقع الحادث ، فانه غير مجد ما يثيره الدفاع عن المتهم
والمسئول عن الحقوق المدنية من تمدد أوجه الخطأ التي لحقت بتصرف
المجنى عليه لما هو مقرر من أنه يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركاً
بين شخصين أو أكثر وأن هذا الخطأ يفرض وجوده لا يخلو من مسئولية المتهم .

(ملن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٢ من ٢٦ من ٣٢٢)

**٩٥٤ - قتل خطأ - الرجوع بالسيارة إلى الخلف - مسئولية قائد
السيارة - الخطأ المشترك - أثره .**

*. من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسئول
عن قيادتها مسئولية مباشرة ومختلطة عليه قيادتها بحالة تعرض حياة
الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها ببراءة عاكسة لنتكته
من كشف الطريق خلفه . ومن المقرر كذلك أن الخطأ المشترك في مجال
المسئولية الجنائية - يفرض قبله في جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع
من مسئولية المتهم ما دام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر
أحد أركان الجريمة - لما كان ذلك - فإن الرجوع بالسيارة إلى

الخلف يوجب على التائب الاحتراز والتبصر والاستيقاظ من خلل الطريق مستمينا بالمرآة العاكسة ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب استمعاته بآخر: لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام الحجة قبل الطاعن على أنه عند رجوعه بسيارته الى الخلف في طريق متسع لم يستمع آلة التنبيه ولم يتخذ أى قدر من الحيطة لمن عساه يكون خلف السيارة من المسارة فعدم المجنى عليه فاحدث به الاصابات التي اودت بحياته ، فانه لا يجدى الطاعن من بعد ما يثيره من انه قد اعتمد في تراجعه على توجيه شخص آخر لم يستطع الارشاد عنه على ما يبين من المفردات المنضمة تحقيقاتاً لوجه الطعن .

(لمن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٧ من ٣٠ ص ١٦٤٥)

الفرع الثالث - تسبیب الأحكام

٩٥٥ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان

سبباً فيما أصاب المجنى عليه - قصور .

* الحكم الصادر بالمعقولة ، تطبيقاً للمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات ، يجب أن تذكر فيه وقائع الحادثة وكيفية حصولها ، وكذا الإهمال وعدم الاحتياط المنسوبين الى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم ، حين وقوع الحادثة ، فإذا خلا الحكم من ذكر هذه البيانات تعين نقضه .

(لمن رقم ٤١٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨)

٩٥٦ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان

سبباً فيما أصاب المجنى عليه - قصور .

* أساس المسؤولية الجنائية طبقاً للمادة ٢٠٢ ع هو الإهمال أو ما جرى مجراه فحين ذلك الحكم أمر لا مناص منه . فإذا طبقت المحكمة هذه المادة على شخص لأنه قام بإجراء عملية ختان لفلام وبأمر الفيلان على الجرح بنفسه حيناً وبواسطة صبيته حيناً آخر ، ولكن هذا الفلام توفي عقب ذلك ولم تعرض المحكمة في حكمها لبيان ماهية الإهمال الذى وقع من ذلك الشخص فكان سبباً فيما أصاب المجنى عليه وأودى بحياته بل ولم تذكر في الحكم أنه أهمل فعلاً ولم تلتفت لما تمسك به هذا الشخص من أن له الحق في إجراء عملية الختان بموجب ترخيص رسمي بيده كان بهذا الحكم قصور في بيان الوقائع مبطل له وموجب نقضه .

(لمن رقم ٣٦٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٦)

٩٥٧ - عدم بيان الحكم وجهه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سبباً فيها أصاب المجنى عليه - قصور .

* إذ لم يبين الحكم الصادر بالإدانة في جريمة القتل الخطأ نوع الخطأ الذي وقع من المتهم فانه يكون متعمداً نقضه . إذ يجب في هذه الجريمة أن يقع من المتهم خطأ مما نص عليه في المادة ٢٢٨ ع ، وأن تتولد علاقة السببية بين الخطأ والوفاة .

(بلن رقم ١٢٥٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١١٩٤٤/٧/١٢)

٩٥٨ - عدم بيان الحكم وجهه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سبباً فيها أصاب المجنى عليه - قصور .

* متى كان الحكم قد ثبتت بالأدلة التي أوردها أن المتهم هو الذي صدم المجنى عليه بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتله من غير قصد ولا تميد ، بأن قام بعد وقوفه أمام المنزل الذي كان يقصده بحركة التناقل مجالية إذ خرج بسيارته فجأة دون أن ينبه بزمائره المارة للجانب الأيسر من الطريق فصدم المجنى عليه وقد كان عن كلب من رصيف الطريق ، وأنه كذلك عجل بالنزول من مقعده ورفع جثة المجنى عليه من تحت العجلات وأرقددها بعيداً ، فهذا فيه ما يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسببت عنه وفاة المجنى عليه مما يبرر إدانته في جريمة القتل الخطأ .

(بلن رقم ١١١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٤/١٢/٤)

٩٥٩ - عدم بيان الحكم وجهه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سبباً فيها أصاب المجنى عليه - قصور .

* يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ أن يذكر الخطأ الذي وقع من المتهم وكان سبباً في حصول الإصابة ، ثم يورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها وقوعه ، والا فانه يكون مشوباً بالقصور ويتمين نقضه .

(بلن رقم ١٠٩٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٢)

٩٦٠ - عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور .

* إذا كان الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة المتهم في جريمة قتل خطأً قد بنى على أن المجنى عليه هو المتسبب في الحادث الذي راح ضحيته ، وعلى أنه لم يثبت بطريق الجزم أن النرام الذي كان يقوده المتهم

هو الذى دهم الجنى عليه ، ثم جاء الحكم الاستثنائى فثبت هو ايضا على الجنى عليه أنه خطأ ، ولكنه مع ذلك اذان المتهم قاتلا عن الشاهد ، الذى كانت اقواله فى التحقيق عقب الحادث هى عماد هذا الحكم فى الاثبات انه لم يكن صالحا فيما قرره امام المحكمة من انه لم يعرف ان الترام الذى صدم الجنى عليه هو الذى كان يقوده المتهم ، وذلك دون ان يبين سنده فيما قال به ولا مسيل تلك المعرفة التى ينكرها المتهم نفسه وينسبها الحكم اليه فان هذا يكون تصورا فى التسبيب . وخصوصا اذا كان كل كلام هذا الشاهد فى التحقيق هو انه قد حصل على رقم الترام عن طريق غيره وأنه لم ير بنفسه مما لا يبنى ان يقال له كبير وزن فى الادانة التى لا يصح ان تقام الا على الجزم واليقين . وعلى الاخص اذا كان فى الدعوى من الادلة ما هو بحسب ظاهره فى صالح المتهم .

(ظن رقم ٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٤٥)

٩٦١ - عدم بيان الحكم وجهه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سببا فيها اسباب الجنى عليه - تصور .

✽ ان اجتياز سيارة مايكون امامها فى الطريق لا يصح فى العقل عدده لادائه خطأ مستوجبا للمسئولية مادام لم يتبع فى ظروف وملابسات تحتم عدم الاتهام عليه ، كتصغر عرض الطريق او انشغال السكة بسيارات اخرى قادمة من الاتجاه المضاد او عدم استطاعة سائق السيارة التثبت بصره من خلو الطريق امامه او غير ذلك ، اذ منع الاجتياز على الإطلاق وعده دائما من حالات الخطأ من شأنه ان يشل حركة المرور فى الطريق دون مقتضى ، وهذا مما تتأذى به مصالح الناس فضلا عن مخالفته للمألوف نزولا على حكم الضرورة . ولذلك فانه اذا ادانت المحكمة المتهم فى تهمة قتل الجنى عليه خطأ دون ان تثبت عليه انه حين جاوز السيارة التى كانت تسير امام سيارته فى الطريق لم ينبه المارة بالزمارة كما جاء فى وصف الواقعة التى طلبت محاكمته من اجلها ، او تثبت ما يسوغ عد مجاوزته تلك السيارة خطأ يحاسب عليه ، ودون ان تبين كيف كانت المجاوزة سببا فى قتل الجنى عليه على الرغم من تمسك المتهم فى دفاعه بان الحادث وقع قضاء وقدرا لان الجنى عليه ، وهو غلام ، خرج من اليمين يعبر الطريق امام السيارة وهى تسير سيرا معتادا فاصطدم بجانبها دون ان يراه السائق الذى كان دائم التنبيه بزمارته ، وعلى الرغم من ان المعايينة التى اجريت تؤيده - اذا ادانت المحكمة المتهم - مع كل ذلك فان حكما يكون قلص البيان واجبا نقضه .

(ظن رقم ٨٨٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٤٦)

٩٦٢ - عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور .

* يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الجرح الخطأ أن يبين ، فضلا عن مؤدى الأداة التي اعتد عليها في ثبوت الواقعة المكونة للجريمة ، نوع الخطأ المرتكب ، ويعين واقعه ، ويورد الدليل عليها والا فانه يكون قاصراً متعمداً نقضه .

(لمن رقم ٢٠٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٤٦)

٩٦٣ - عدم عناية الحكم بوصف الإصابة التي حدثت واثراها وعلاقتها بالوفاة - قصور .

* إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ لم يشر الى الكشف الطبى المتوقع على المجنى عليه ، ولم يعن بوصف الإصابة التي حدثت واثراها وعلاقتها بالوفاة ، فانه يكون قاصراً متعمداً نقضه .

(لمن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٤٧)

٩٦٤ - عدم عناية الحكم بوصف الإصابة التي حدثت واثراها وعلاقتها بالوفاة - قصور .

* إذا كانت المحكمة قد ادانت المتهم في جريمة القتل الخطأ بناء على ما قالته من أنه ثبت لها من مناقشة الطبيب الذى كشف على المجنى عليها ومناقشة الدفاع له أن سبب الوفاة يرجع - كما جاء بالكشف الطبى المتوقع عليها - الى إصابتها بكسر بأعلى عظم الفخذ الأيمن وأن هذه الإصابة تتفق مع ما شهد به شاهد الحادث الخ ، وكان الثابت بمحضر الجلسة على لسان الدفاع أن مناقشة الطبيب المثابر اليه قد اقتضرت على بيان سبب الإصابة التي شوهت بالمجنى عليها ولم تتناول سبب وفاتها ، وكانت المحكمة لم تذكر مضمون الكشف الطبى الذى أشارت اليه في الحكم ، فإن ادانة المتهم على أساس أن الإصابة التي تسبب في إحداثها هي التي نشأت عنها الوفاة لا تكون قائمة على أساس كاف .

(لمن رقم ٩٣٣ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٤٧)

٩٦٥ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سبباً فيها أصاب المجنى عليه - قصور .

* إذا كانت المحكمة حين ادانت المتهم (قتل سبارة) في جريمة

القتل الخطأ قد غشت النظر من السرعة في السير مكتفية في بيان خطئه بقولها انه استرسل في السير بسيارته حتى صدم المجنى عليه أثناء عبوره الطريق امامه فان حكما يكون قاصراً اذ كان يتعين عليهما لظهور وجه الخطأ ان تبين كيف كان في مكة المتهم في الظروف التي فكرتها ان يتمل بحيث يتفادى الحادث .

(لمن رقم ١٦٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/٨)

٩٦٦ - عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور .

* اذا كان الحكم يبين منه ان المحكمة لم تأخذ برواية المتهم (قائد سيارة للجيش) بمقولة انها تخالف ما قرره الضابط الذي كان يركب بجواره وما قاله سائق السيارة الملاكى التي اصطدم بها وما ظهر من المعينة من ان هذه السيارة كانت تسير امام سيارة الجيش وفي نفس اتجاهها ، وبني مسؤولية المتهم على ان محاولته مغادرة السيارة الملاكى التي كانت تسير امامه في مفترق الشارعين عند مكان الحادثة كانت مجازفة منه يتحمل هو وحده مسئوليتها ، وأنه مهما قيل من خطأ سائق السيارة الملاكى في انحرافه الى اليسار رغم رؤيته سيارة الجيش القادمة خلفه فلا شك في أنه (اى المتهم) لو كان يقفل لسا اصطدم بالسيارة المذكورة ولو كان يسير بسرعة معقولة لسا ارضط بالباطل الذى اخطئ من ذلك ولما توثقت التسيارة ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان اذ هو لم يورد مضمون ما شهد به سائق السيارة الملاكى ولا ما شهد به الضابط ولا ما اثبتته المعينة كما لم يبين مدى تدخل قائد السيارة الملاكى الذى افترض خطاه ولم يحدده لمعرفة مبلغ تأثيره في حصول الحادث وفي مسؤولية المتهم .

(لمن رقم ٢١٠٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢)

٩٦٧ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سبباً فيها اصاب المجنى عليه - قصور .

* اذا كان الحكم الاستثنائى الذى ادين المتهم في جريمة القتل الخطأ لم يتعرض للدلة التى بنت عليها محكمة الدرجة الاولى حكماً بالبراءة من ان الحادث وقع فجأة اثر انفصال عجلة السيارة التى كان يقودها المتهم وفقد السيطرة عليها ، فانه يكون قاصراً متعیناً نقضه ، وكان يجب لسلامته ان يتناول هذا السبب الذى اسست عليه محكمة الدرجة الاولى قضائها ويقيم الدليل على أنه غير صحيح ، وأن الانحراف المدعى الذى

٤٤٣.

وتبع من السيارة قبل انفصال عجلة القيادة انما وقع اثر خطا
أو تقصير من جانب المتهم ما دام أنه ليس هناك تلازم حتى بين السرعة
والانحراف .

(لمن رقم ١٤٧٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٤٧)

٩٦٨ - عدم بيان الحكم وجه الخطا الذي وقع من المتهم فكان
سببا فيها أصاب المجنى عليه - قصور .

* إذا كان الحكم قد أدان المتهم (مسائق ترام) في جريمة القتل
الخطا بناء على ما قاله من أنه كان يقود الترام باهمال وعدم احتياط
ولم ينف به عند المحطة التي يتحتم عليه الوقوف عندها ولم يتخذ
الحطة والحذر عند عبور الطريق الذي كانت تسير به السيارة التي
اصطدم بها ، فانه لا يكون قد بين وجه الخطا بيانا كافيا إذ لم يذكر
وقائع الاهمال وعدم الاحتياط وعدم الحذر كما لم يبين علاقة عدم
الوقوف بالمحطة بوقوع الحادث ، وبهذا كان قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧)

٩٦٩ - عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطا المرتكب - قصور .

* إذا كان الثابت أن أحدا من الشهود لم ير الحادث وقت وقوعه
ولا كيف أصيب المجنى عليه ، وكل ما قالوه هو أنهم حين سمعوا الصياح
راوا سيارة بسرعة ولما ذهبوا الى حيث وجدوا المجنى عليه ميتا
علم أولهم (ملان) من مجهول أن السيارة التي صدمت المجنى عليه هي
رقم كذا ، فإن ادانة قائد هذه السيارة بقولة أن خطاه ثابت من أن
سيارة مرت بسرعة ويسبب هذه السرعة صدم المجنى عليه ولم يتمكن
من مفادته لا تكون مستندة الى أصل صحيح ، إذ ليس في شهادة هؤلاء
الشهود ما يصور الحالة التي كان عليها المتهم والمجنى عليه وقت
وقوع الحادث .

(لمن رقم ١٨٤٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١/٢٠/١٩٤٨)

٩٧٠ - عدم بيان الحكم وجه الخطا الذي وقع من المتهم فكان
سببا فيها أصاب المجنى عليه - قصور .

* إذا كان الحكم قد أدان متهمين بالقتل الخطا مؤسسا قضاءه على
توile انها تبادلوا الامساك بمسدس محشو بالرصاص وعبثا به فانطلق منه

عيار. أصاب المجنى عليه مقتله دون أن يعين من منها التسبب في انطلاق العيار . فهذا منه قصور . في البيان نستوجب النقض ، إذ أن مجرد العبث بالمسدس لا يكون له شأن في القتل إلا إذا كان هو الذي أدى إلى انطلاق العيار ، ومتقضى هذا أن يبين الحكم من أن المتهمين اللذين كانوا يمشان بالمسدس هو الذي تسبب بفعله في خروج العيار .

(لمن رقم ١٦٢٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١١٩٨/١٢/٦)

٩٧١ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان

سببا فيها أصاب المجنى عليه - قصور .

✳ إذا كان الحكم قد حصل واقعة الدموي في قوله أن المجنى عليه أصيب من سيارة كان يقودها المتهم وأن هذا خطأ لأنه لم يستعمل زمام السيارة التي كان يقودها ولم يحسب حساباً لضيق الطريق الذي كان يسير فيه فيتخذ لهذا الطرف الحذر اللازم ، ثم أدان المتهم دون أن يبين الظروف والملابسات التي وقع فيها الحادث ووجه الإهمال الذي وقع من المتهم وواقعة وهل كان في مقدور المتهم رؤية المجنى عليه أمامه حتى كان ينبيهه بالزمام أو يعمل على مفادته بسيارته ، فإنه يكون تاصر البيان واجباً نقضه .

(لمن رقم ٧٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١١٩٩/٦/١٢)

٩٧٢ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان

سببا فيها أصاب المجنى عليه - قصور .

✳ أن جريمة القتل الخطأ حسبها هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات تقتضي لادانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذي ارتكبه المتهم ورابطة السببية بين هذا الخطأ المرتكب وبين الفعل الضار الذي وقع بحيث لا يتصور وقوع الضرر إلا نتيجة لذلك الخطأ . فإذا كان مودى ما ذكره الحكم في تبرير ادانة المتهم في جريمة القتل الخطأ هو أن المتهم قد انحرف بالسيارة التي كان يقودها فصدمت المجنى عليه الذي كان مسائراً في الطريق فتسببت عن ذلك وفاته ، بهذا الحكم لا يكون قد منى باستقلال الخطأ الذي ارتكبه المتهم ولا علاقة هذا الخطأ بوفاء المجنى عليه ليكون لذلك معينا متعينا نقضه .

(لمن رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١١٩٩/١٢/١٩)

٩٧٣ - عدم ذكر الحكم اللاتحة أو النص القانوني الذي خلفه المتهم لا يعينه .

* ما دام الثابت أن شرار المديرية في ثلث قيادة السيارات ومواقفها واجورها بالبندر الذي وقع فيه حادث القتل الخطأ بصدم المجنى عليه بسيارة يقضى بوجوب قيادة السيارات في هذا البندر بسرعة لا تزيد على ثمانية كيلو مترات في الساعة ، وما دام هذا القرار قد حصل نشره بالجريدة الرسمية ، فإن قول الحكم « أن المعينة التي أجرتها المحكمة تؤكد اسراع السيارة مع ملاحظة أن السير في المدن لا يصح أن يزيد بحال من الأحوال على عشرين كيلو متراً في الساعة » ، ذلك لا خطأ فيه ولا يصح النفي عليه أنه لم يذكر اللاتحة أو النص القانوني الذي استند إليه في ذلك .

(لمن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/٢)

٩٧٤ - عدم بيان الحكم وجهه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سبباً فيما أصاب المجنى عليه - قصور .

* متى كان الحكم الذي أدان المتهم « ثلث سيارة » في جريمة القتل الخطأ لا تبين منه وجهة النظر التي انتهت إليها المحكمة في كيفية وقوع الحادث وعلى الأخص ما إذا كانت مصادمة المجنى عليها قد حصلت من مقدم السيارة أو من جانبها حتى يمكن تحديد وجهه الأفعال الذي وقع من المتهم ، ولم يبين كذلك الأساس الذي اعتمد عليه في القول بأن المتهم لم يستعمل ثرامل السيارة إلا قبل أدراك المجنى عليها بهتريين ، وأنه كان يستطيع رؤيتها قبل ذلك ، وكل ذلك جوهرى في استظهار خطأ المتهم وتقييم رابطة السببية بينه وبين الحادث ، فهذا قصور في البيان يستوجب نقض الحكم .

(لمن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١١/٧)

٩٧٥ - عدم بيان الحكم وجهه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سبباً فيما أصاب المجنى عليه - قصور .

* إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ مقتصرًا في بيان ركن الخطأ على قوله « غمرت سسيارة نقل محملة لقنفاصاً بسرعة وبعد مرورها تبين أنها ضلعت المصاب » فإنه يكون حكماً قاصراً عن إثبات الخطأ في حق المتهم ويتمين لذلك نقضه .

(لمن رقم ١٢٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٠/٣/١٢)

٩٧٦ - عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان الطاعنين الأول لأنه بصفته كمسارى للعربة الخلفية أطلق زمارته مع أنه كان في موضع يستطيع معه رؤية المجنى عليه وهو لا يزال يهيم بالنزول من القاطرة التي لم يكن يعمل فيها وأن زمارته كانت السبب المباشر في تحرك الطاعن الثاني « سابق الترام » بالتزام ، والثاني لأنه سار بالتزام دون أن يطلق كمسارى القاطرة زمارته كما تقتضى بذلك تعليمات شركة الترام ، ولم يكن هذا التحكم قد بين مدى مسئولية كمسارى العربة عما يدور في عربة أخرى غير تلك التي عهد إليه بالفعل فيها من واقع تعليمات تلك الشركة - فانه يكون تنصر البيان بمعينا نفسه .

(لمن رقم ٧٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٢١)

٩٧٧ - عدم بيان الحكم الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه وخلوه من الإشارة إلى التقرير الطبى وإلى ما أدلت اليه - قصور .

* إذا كان الحكم الذى أدان المتهم بجريمة القتل والاصابة الخطأ لم يبين الاصابات التي حدثت بكل من المجنى عليهم ، وجاء خاليا من الإشارة إلى التقرير الطبى المبحث لها وإلا أدت اليه فان هذه الادانة على اعتبار أن الاصابات انما حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم ناقصاً بمعينا نفسه .

(لمن رقم ٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٥/١٩)

٩٧٨ - عدم عناية الحكم بوصف الإصابة التي حدثت واثرها وعلاقتها بالوفاة - قصور .

* إذا كان الحكم الذى أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليه فسيبت هذه الصدمة ومات دون أن يذكر شيئاً من بيان الاصابات التي أحدثها النصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أن هذه الاصابات هي التي سببت الوفاة ، فانه يكون ناقصاً قصوراً يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢١)

٩٧٩ - عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور .

* إذا كان الحكم الذى أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد استدل

على خطأ المتهم بإسراعه في قيادة السيارة بقوله إن المتهم قد قرر أنه رأى المجنى عليها أول مرة على مسافة أربعة أمتار وهي مسافة كانت كافية لتفادي الحادث بالانحراف إلى جانب الطريق الخالي لو لم يكن مبرعاً ، وكان ما ساته الحكم في ثلثان مسافة الأربعة الأمتار لا يكفي ليبين ركن الخطأ مادام لم يستظهر مدى السرعة التي كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها ولم يبين كيف كانت هذه المسافة في الظروف التي وقع فيها الحادث كافية لتفاديه وما هي السرعة التي تكون فيها هذه المسافة كافية لذلك — فهذا من الحكم قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٢/٥/١٨)

٩٨٠ — عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب — قصور .

* إذا كان ما أثبتته الحكم من خطأ الطامع هو أنه لم يستعمل آلة التنبيه ولم ينتبه لنداء والد المجنى عليه إذ حاول لت نظره لوجود ابنه انطلق وصنعه بمجلة السيارة الخلفية من الجهة اليمنى ، ثم استندل بما ظهر من المعاينة من وجود آثار احتكاك بالحائط بارتفاع نصف متر وهو المكان الذي وقع به الحادث ، فهذا الذي أثبتته الحكم غير كاف في بيان واثمة الدعوى بما يتضح منه ركن الخطأ من الطامع ومكان المجنى عليه قبل الحادث وهل كان في استطاعة الطامع أن يراه قبل اصطدائه ببوخر السيارة ، ولذلك فإنه يكون قد شابه قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ٦٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٢/٥/١٨)

٩٨١ — عدم عناية الحكم بوصف الإصابات التي حدثت وانزها وعلاقتها بالوفاة — قصور .

* إذا كان الحكم المطمون فيه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ تاسيساً على أنه سدد المجنى عليها بالعمية التي كان يقودها لم يذكر شيئاً من ماهية الإصابات التي قال أنها حدثت بالمجنى عليها وأودت بحياتها ، فإنه يكون قد خلا من بيان الصلة بين وفاة المجنى عليها وبين الحادث الذي قال أنه وقع بخطأ الطامع ولذا فإنه يكون قد جاء قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان بها الطامع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(ملن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٢/١/٢٠)

٩٨٢ سائبات الحكم صورة من صور الخطأ الذى تسبب عن قتل
المجنى عليه كلف لاقابته دون حاجة الى بحث صور الخطأ الأخرى .

* اذا كان الحكم قد اثبت على المتهم من وجوه الخطأ الذى تسبب
عنه قتل المجنى عليه الاول واصابة الآخرين ما يكفى وحده لاقابته فانه
لا محل للبحث في شأن صور الخطأ الأخرى .

(ظن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٧/٥٢ د)

٩٨٣ - عدم بيان موضوع شهادة الشاهد ومؤداها - قصور .

* متى كان الحكم حين تعرض اقوال الشاهد لم يذكر من مؤداها
الا انه رأى المجنى عليه ملقى خلف السيارة وانه لم يسمع آلة التنبيه ،
غير انه حين عرض للتدليل على ثبوت تهمة القتل خطأ على الطاعن استند
على اقوال ذلك الشاهد وشاهد آخر من ان الطاعن كان يسير بسرعة
العادية ولم يهدئ من هذه السرعة عند وصوله الى محطة الانوبيس ،
متى كان ذلك وكان هذا الذى قاله الحكم لم يورده في مؤدى ما ذكره من
شهادة ذلك الشاهد ، فان الحكم اذا استند اليهما يكون مخطئا في
الاستدلال بها على ما قال انها تدل عليه .

(ظن رقم ٥٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٢/٦٥ د)

٩٨٤ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان
سببا فيها اصاب المجنى عليه - قصور .

* متى كان الحكم اذ قضى ببراءة المتهم بالقتل الخطأ ورفض الدعوى
المذنية قد مول في ذلك على اقوال الشاهد من « ان الترام كان يسير سيرا
عاديا وكان المتهم يستعمل جهاز التنبيه طول الطريق وقت حصول
الحادث وانه لم يكن في استطاعته ان يتفاداه لان المصاب ظهر فجأة على بعد
ثلاثة امتار » والى ان باقى الشهود لم يقطعوا في اقوالهم بذلك المحضر
بان المتهم لم يستعمل جهاز التنبيه ثم قال « انه على فرض الأخذ بالرواية
الأخرى من انه عندما بدأ الفلام المجنى عليه ينزل الى الشارع كانت
المسافة بينه وبين الترام خمسة عشر مترا فانه يتناقى مع طبائع الاشياء
ان يتوقع المتهم ان كل من ينزل من الرصيف يريد عبور الشارع من جهة
الأخرى . . . وان من حق ان يعول على ان من واجب المشاة الا يعبروا
القضبان وقت اقتراب التراب وان يعبروا الطريق من الأماكن التى أعدت

لذلك وأن يتبصروا مواقع اقدامهم عند عبورها « . متى كان ذلك فإن ما قاله الحكم من ذلك سائغ في القتل وفي القاتون ..

(لمن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١/١)

٩٨٥ - أثبات الحكم صورة من صور الخطأ الذي تسبب عن قتل المجنى عليه كاف لإقامته دون حاجة الى بحث صور الخطأ الأخرى .

✽ لا تستلزم المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات للعقاب أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه القتل بجبيع صوره التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . واذا ثبت أن المتهم كان يتوعد السيلارة التي صدرت المجنى عليه بسرمة ودون استعمال آلة التنبية ، فلا جدوى من المجادلة في صوره الخطأ الأخرى التي تحدث عنها الحكم المذكور .

(لمن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٤/١/٦)

٩٨٦ - عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور .

✽ متى كان الحكم اذ قضى بادانة المتهمين في جريمة القتل الخطأ قد أتم تفضاه على أساس أن كمساري كل عربية من عربات الترام مسئول عما يحصل في العربية الأخرى غير التي عهد اليه العمل فيها دون أن يعين أساس هذه المسئولية ومداهها وهل هناك تعليمات من إدارة الترام في هذا الصدد تجعل المتهمين مسئولين عن كلتا العربتين فانه يكون قد انطوى على قصور يسيه .

(لمن رقم ٤٢١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١/٤)

٩٨٧ - عدم عناية الحكم بوصف الإصابة التي حدثت وانتهى وعلاقتها بالوفاة - قصور .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ وبين الخطأ الذي وقع منه واتخذ من توفره دليلا على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حقه دون ان يبين الاصابات التي حدثت بكل من المجنى عليهم وسببت وفاتهم او يشير الى التقارير الطبية الموضحة لها ولما أدت اليه - فان ادانة المتهم على اعتبار ان وفاة المجنى عليهم قد حدثت نتيجة الخطأ (م - ٢٩)

الواقع منه لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم المطعون فيه اذ اغفل هذا البيان قاصراً متعمداً نقضه .
(لمن رقم ٧٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٦/٢٨)

٩٨٨ - عدم عناية الحكم بوصف الاصابة التي حدثت واثرها وعلاقتها بالوفاة - قصور .

* اذا كان الحكم اذ اثبت في تحصيله لواقعة الدعوى ان المتهم سدم المجنى عليه بسيارته ، لم يبين الاصابات التي لحقت بهذا الأخير من اثر الصدمة ولا كيف نشأت الوفاة عن تلك الاصابات ، فانه يكون قاصراً تصوراً يعميه ويستوجب نقضه .
(لمن رقم ١١٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/١/٢٤)

٩٨٩ - عدم عناية الحكم بوصف الاصابة التي حدثت واثرها وعلاقتها بالوفاة - قصور .

* اذا كان الحكم اذ انتهى الى ادانة المتهم ومحاكمة من جريمتي القتل والاصابة الخطأ ، لم يذكر شيئاً من بيسان الاصابات التي احدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الى ان هذه الاصابات هي التي سببت وفاة المجنى عليه الأول ، فانه يكون حكماً قاصراً متعمداً نقضه .
(لمن رقم ١٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٥/٢)

٩٩٠ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سبباً فيما اصاب المجنى عليه - قصور .

* اذا كان الحكم قد تحدث من خطأ المتهم في قوله « انه ثابت من قيادته بسرعة شهد بها الشاهدان في مكان ضيق وعدم احتياطه بالتمهل كما يفرضه الواجب في مكان ضيق لا يسمح للسيارات بسرعة وعرضه لا يزيد على عدة خطوات » فان ما قاله الحكم من ذلك كاف في بيان توازن ركن الخطأ .

(لمن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤)

٩٩١ - استناد الحكم في توافر الخطأ في حق المتهم الى قيادة السيارة بسرعة زائدة - استناده الى صورة أخرى لا ترقى الى مرتبة الأخطاء المعاقب عليها قانوناً - لا يعيبه .

* متى كان الحكم قد أسس توفر الخطأ الذي ترتب عليه حصول حادث القتل الخطأ في حق المتهم على أنه تاد السيارة بسرعة زائدة مما ينطبق عليه نص المادة ٢٨ من لائحة السيريات التي وقع الحادث في ظلها ، فهذا يكفي وحده أسساً تقوم عليه الإدانة ولا يعيب الحكم أن يكون قد استند بعد ذلك الى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى الى مرتبة الأخطاء المعاقب عليها قانوناً .

(لمن رقم ٦٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٧/١٠ ص ٧ من ٨٢١)

٩٩٢ - عدم ذكر الحكم شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها التصادم وتوهمها وانها هي التي أدت الى وفاة المجنى عليه - قصور .

* اذا لم يذكر الحكم الابتدائي شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها التصادم وتوهمها وكيفية انتهت الى أن هذه الإصابات هي التي أدت الى وفاة المجنى عليه وكان الحكم الاستثنائي قد مضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه - قد خلا من هذا البيان - فانه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

(لمن رقم ٧١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٧/٢٢ ص ٧ من ٩٢٩)

٩٩٣ - خلو الحكم بالإدانة من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وإغفاله الإشارة الى الكشف الطبى أو إيراد مؤداه - قصور .

* متى كان الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان في مكتته في الظروف التي وقع فيها الحادث إغفال السيارة رغم ما تمسك به المتهم في دفاعه بأن الحادث وقع قفصاء وقدر أن المجنى عليه نزل نجاة من الرصيف محاولاً إغتراق الشارع ، كما أغفل الإشارة الى الكشف الطبى ولم يورد مؤداه ، فانه يكون قاصراً البيان ولجبا نقضه .

(لمن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٤ ص ٨ من ١١٠٧)

٩٩٤ - عدم استظهار الحكم علاقة السببية بين الخطأ والوفاة -

قصور .

* التصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل الفنى « وهو التقرير الطبى » فى جريمة القتل الخطأ مما يعيب الحكم .
(لمن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ من ٨ من ٥٤٨)

٩٩٥ - خلو الحكم من بيان اصابات المجنى عليه وسببها رغم تهمسك المتهم بانقطاع رابطة السببية بين المصادمة بالسيارة وبين الاصابات - قصور .

* متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائى قد خلا من بيان الاصابات التى وجدت بالمجنى عليها والتى نشأت عنها وفاة احدهما كما لم يبين سبب هذه الاصابات وهل نشأت عن المصادمة بالسيارة التى يتوهمها المتهم على الرغم مما تمسك به الدفاع عنه امام المحكمة الاستئنافية من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الاصابات التى حدثت لان السيارة لم تصطدم بالمجنى عليها ولم تمسها بسوء ولكنها اصابا من سقوطها على الأرض بسبب غزارة المطر وانزلاق قدم احدهما وهو يحل الآخر ، وهو دفاع جوهرى لو صح لنفى وجه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم يكون مشويا بالتصور .

(لمن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢١ من ٨ من ١٨٢)

٩٩٦ - عدم بيان اصابات المجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى الوفاة - قصور .

* متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون ان يذكر شيئا من الاصابات التى حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى وفاته فانه يكون مميبا لقصوره فى استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى .

(لمن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ من ٩ من ٧٠٤)

٩٩٧ - قتل خطأ - مسئولية صاحب البناء - مسئولية المقاول .

* الأصل ان من يشتدرك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل الا عن نتائج خطأه الشخصى ، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب

الناس من الأضرار — عند اقامة البناء — بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، الا اذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته واشرافه الخاص ، فان عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته ، فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه... ولما كان دناغ الطامن يقوم على أن مسؤوليته قد انتقلت باتباعه مقاولاً لأعمال الحديد أثر بقبضه بهذه العملية ، فهو الذى يسأل عما يقع من تقصير فى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الناس ، وقد دأبه الحكم المطعون فيه بوصف أنه المقاول المجهود اليه باتشاءات الحديد ورتب مسؤولية على أن نقل الحديد ثم على نحو تسبب عنه قتل المجنى عليها ، وكان الحكم حين اشرك الطامن فى المسؤولية خلافاً للأصل المقرر فى القسطنطين والزمه باتخاذ احتياطات من جانبه — بعد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد الى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة لم يبين مسنده فيما انتهى اليه ، فانه يكون مشوباً بالقصور الموجب لنقضه .

٢١٠٨ رقم لسنة ٢٢ في — جلسة ١٩٢٢/٤/٢٠ من ١٤ من ١٩٢٦

٩٩٨ — قتل خطأ — دعوى مخنية — لائحة السكة الحديد — نقض .

نقضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على مجال المناورة واجبهين — أحدهما — أن يحذروا مستخدمى المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حولها — وثانيهما — أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزعم تحريكها لعملية المناورة ولا يقرروا منها . وإذا كانت طبيعة التحذير تقضى أن يكون قبل البدء بالمناورة — بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحولها بالقرب من القطر ، فإن طلب عدم الاقتراب من العربات المزعم تحريكها لعملية المناورة يقتضى أن يكون قبل إبداء عملية المناورة لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندهما يخفى حدوث خطر بسبب ذلك ، والمستلاد من النص الآخر أن اجتياز الخط — ولو كان لبراً منها — لا يمنع من القيام بواجب التحذير ، وأن التحذير لم علم لم تعمد اللائحة توجيهاً الى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب المحافظة على أرواح الناس بغنى تفرقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أجاز قضاءه — ببراءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ — على أن النص يوجب التحذير أن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات وليس أن يكون من يعمد بقصد العبور بمخالف الشريط من بين العربات ، فأغلغل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الاقتراب من العربات الذى يوجه الى مجال الشحن قبل إبداء عملية المناورة ، كما

انه لم يعن ببيان حقيقة مركز المجنى عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ .
وكان الحكم قد اقام تضاده في - رفض الدعوى المدنية - على إراءة
المتهمين تأسيسا على التفسير الخاطئ للائحة السكة الحديد ، وكان
هذا الخطأ هو أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها وكان له اثره في
تكوين عقيدة المحكمة ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به
في الدعوى المدنية .

(ملن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٦٢/٦/٤ من ١٤ من ١٩٨٦)

٩٩٩ - قتل خطأ - اصابة خطأ - اركانها .

* لمسا كان مؤدى ما لورده الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه ،
ان اصابة المجنى عليه انما حدثت من انجاز البندقية الذي أدى اليه
انطلاق العيار الناري - لوجود عيب في معدن الماسورة لا دخل للمتهم فيه ،
ولم تحصل هذه الاصابة مباشرة من ميار ناري أطلقه المتهم بطريقة
طبيعية - وكان هذا الذي اثبته الحكم له سندده الصحيح من اقوال
الطبيب الشرعي إمام محكمة أول درجة . بيان نعى الطاعنة على الحكم
بالخطأ في الاستناد يكون على غير أسس .

(ملن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٦٢/٦/١١ من ١٤ من ١٩٨٠)

١٠٠٠ - اعتداء - آلة - حكم - تسببه - تسببه غير معيب .

* محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تبين نوع الآلة التي انشغلت
في الاعتداء مادامت قد استقيقت ان المتهم هو الذي أحدث اصابات المجنى
عليه . ومن ثم فان النعى على الحكم بالتصور في التسبب - لاغفاله
الانشارة الى الآلة المستعملة في احداث الاصابة - لا يكون له محل .

(ملن رقم ٧١٢ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٦٢/١١/٤ من ١٤ من ١٩٨٧)

١٠٠١ - الحكم في جريمة الاصابة الخطأ - شرط صحته .

* من المقرر انه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة الاصابة الخطأ
أن يبين فيه وتبلغ الحادثة وكيفية حصوله وكذا الخطأ المنسوب الى المتهم
وما كان عليه موقفه كل من الجناة ملحقا والمتهم حين وقوع الحادث .
ولمسا كان الحكم المطعون فيه انه كان الطاعن انشغلا بما قرره من أن

المعار الذى اطلقه اصحاب المجنى عليه وذلك بسبب رعونته وعدم احترازه دون ايضاح لموقف المجنى عليه من الطاعن وقت وقوع الحادث ودون ان يعنى ببيان كيف كانت الرعونة وعدم الاحتراز سببا في وقوعه ، فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا حتى يتسنى لمحكمة النقض اعمال رقابتها على ما ارتأته محكمة الموضوع رعونته وعدم احترازه يؤدي كلاهما الى المسؤولية عن الاصابة . ومن ثم فان الحكم يكون معيبا بالتصور في البيان الذى يتعين معه نقضه .

(طنن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢ من ١٥ من ١٩٦٠)

١٠٠٢ - بيانات كل من الحكم الصادر بالبراءة والحكم الصادر بالادانة - تسبب الحكم الاستثنائي القاضى بالبراءة - ما يكفى لسلامته مثال - في جريمة قتل خطأ .

* لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يتضمن الحكم بالبراءة امورا او بيانات معينة اسوة بالحكم بالادانة ، وانه يكفى لسلامة الحكم الاستثنائي بالبراءة ان تتشكل المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم وان يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها بالادانة السابق انقضاء بها ، وهى غير ملزمة بان ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لان في اغفال التحدث منه ما يفيده حتما انها اطرحتها ولم تر فيها ما تطعن معه الى الحكم بالادانة . ومن ثم فانه لا يغيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم اطلاع المحكمة على التقرير الطبى المثبت لقتل المجنى عليه نتيجة مصادمته السريعة ، ما دام قد قطعت في اصل الواقعة وتشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، لان التقرير الطبى انما يلزم ايراد ما جاء به في الحكم الصادر بالادانة تصويرا للواقعة واثباتا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من اى شخص وقعا ولا شأن له بآلياتهما او نتيجتهما عن متهم بذاته .

(طنن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥ من ٢٠ من ١٩٦٨)

١٠٠٣ - حكم - مثال لتسبب معيب :

* متى كان الحكم قد اثبت ان المتهمين حملوا المركب فوق طاقته دون ان يبين هذه الطاقة من واقع عقد الالتزام ذاته - ان اتكن - او بغيره من الأدلة ، خصوصا انه لم يحدد المدد الذى يحمله على وجه حاسم ، وانما قال فيه يتراوح بين العشرين والثلاثين ، علاوة على انه نقل عن

بعض الركاب انه كان يسرع عدداً أكثر مما جيل ، هذا الى انه اثبت نقلاً عن شهادة المهندس المختص بهيئة النقل المثلثي أن القائمين على المركب لو كانوا على دراية كافية بتشغيله في الجو العاصف الذي وقع به الحادث لأحكمهم العبور به مسالمين ، ونقل في الوقت عينه نقيضه حين اثبت من تقرير المهندس نفسه أن العاصفة التي اقتطعت أعواد الأشجار وأعمدة التليفونات بالمنطقة هي السبب المباشر في الحادث ، ولم يذكر الحكم سنداً لترجيحه لما أخذ به من هذين الدليلين المتعارضين أو ما أطرحه . وفوق ذلك لانه اعتبر تسير المركب في نقل الركاب خطأ اضافيه الى مجموعة الأخطاء المكونة للحادث مع تقريره في الوقت ذاته بنص الالتزام على التصريح به واطلاق القول بأن تسليم المركب الى قائد غير مرخص له في القيادة خطأ مع أن ذلك لا يصح إلا بدلالته على نقص كفايته وقلة درايته . كل هذا ينبئ عن اضطراب صورة الدعوى في ذهن المحكمة وعدم استقرارها على النحو الذي يجعلها في حكم الوقائع المسجلة ، مما يجعل الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

بلن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ من ٢٠ ص ١٩٢

١٠٠٤ - متى ينحصر التسببب المعيب عن حكم الادانة في جريمة قتل الخطأ - مثال .

* متى كان يبين من الحكم انه أورد أصابات المجنى عليه التي أدت الى وفاته من واقع الدليل القلبي وهو التقرير الطبي ، كما أورد الأدلة التي استخلص منها قيادة المتهم للسيارة بسرعة ، وهي أدلة كافية ، فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون له محل .

بلن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ ص ٧١٢٤

١٠٠٥ - الطلب الجازم في جريمة القتل الخطأ - مثال .

* متى كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطمأن أن الحاضر من الطاعن طلب في المذكرتين اللتين صرحت كل منهما بحكمتي أول وثاني درجة له بتدبيرها - أن يقضى أصلياً بالبراءة واحتياطياً باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما إذا كان يمكن حدوث أصابات المجنى عليها من مرور عجلات الجرار والمقطورة عليهما بالصورة التي شهدت بها الشاهدة أم لا يمكن حدوثها بهذه الكيفية . فإن إبداء الطلب في هذه الصورة يجعله بمثابة طلب جازم عند الاتجاه الى الغضاء بغير البراءة مما يقتضي منه على المحكمة

أن تعرض له وأن تحصن عن نفسه وأن ترد عليه بما يدل على أن ارتكابه أطراره والا كان حكمها معيباً بالتقصير في التسييب والإخلال بحق الدفاع .
(لمن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦٧٠/١/١٨ من ٢١ س ١١٠٥)

١٠٠٦ - مثال لتسييب معيب للإخلال بدفاع جوهرى في جريمة قتل خطأ بسبب عدم ترميم نساء .

✽ الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يوضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة . ولما كان الحكم المظنون فيه قد أغفل بيان مضمون القرار الصادر بترميم المنزل والجهة الأمرة به وتاريخ إصداره والمهلة المحددة لتنفيذه ولم يواجه دفاع الطاعن بعدم اعلانه بهذا القرار إلا غداة انهيار المنزل مع أنه جوهرى لثقلته بتحقيق الدليل المتقدم في الدعوى إذا صح قد يتخير وجه الراى في الدليل الذى أخذ به الحكم في الإدانة . ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ من ٢١ س ١٩٢٧)

١٠٠٧ - اغفال الحكم ببيان اصابات الجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير فنى - قصور .

✽ إذا كان الحكم المظنون فيه قد أغفل بيان اصابات الجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير فنى ، فانه يكون مشوباً بالتقصير في استظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١١ من ٢٢ س ١١٢٦)

١٠٠٨ - اغفال الحكم التحدث عن اصابات الطاعنين - لا يمييه طالما لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ولم يبين الطاعنان علاقتها بواقعة الدعوى .

✽ لا يصح تعيب الحكم بالتقصير أن هو أغفل التحدث عن اصابات الطاعنين إذا لم يكن بجلسة إلى التعرض لها طالما أنها لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ولم يبين الطاعنان وجه علاقتها بواقعة الدعوى المطروحة .

(لمن رقم ١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٤ من ٢٢ س ١٢٨١)

١٠٠٩ - خلو الحكم من بيان اصابات المجنى عليهم واغفاله ايراد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم وكذلك التذليل على قيام رابطة السببية بين اصابة احدثهم ووفاته استنادا الى دليل قننى - قصور .

* لما كان الحكم وقد دان المتهم بجريمة القتل والاصابة الخطا ورتب على ذلك مسئولية متبوعه (المسئول عن الحقوق المدنية) قد خلا من الاشارة الى بيان اصابات المجنى عليهم كما فاتته ان يورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم ، وان يدل على قيام رابطة السببية بين اصابة احدثهم ووفاته استنادا الى دليل قننى ، فان الحكم يكون مشوباً بالتقصير في استظهار رابطة السببية بين الخطا والضرر مما يعميه بما يوجب نقضه .

بلن رقم ٧٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤ من ٢٤ ص ١٩٢

١٠١٠ - امانة الحكم كافة اركان جريمة القتل الخطا التى دان بها الطامن رخصا الى الأدلة القوية والغنية السائفة التى اوردها والتي ترد الى معين صحيح من أوراق الدعوى - مؤداه - عدم جواز المجادلة فى توافر تلك الأركان أو سلامة الاستدلال عليها امام محكمة النقض - مثال لتسبب غير معيب فى جريمة قتل خطأ .

* لما كان الحكم المظنون فيه قد اورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة على المجنى عليه فى قوله « انه بتشريع جهة المجنى عليه بمعرفة الطبيب الشرعى ثبت وجود كدم رضى بالجانب الأيسر للبطن فى جزئها العلوى بمساحة ١٠ x ٤ سم والاصابة المشاهدة بالجفة الحيوية حديثة من طراز رضى حدثت من المصادمة بنجس صلب راضى والوفاة اصابية حدثت من نزيف داخلى ومسحمة مصيبة مصاحبة نتيجة لتهتك الطحال » كما جاء فى تقرير المفتش القنى بمكتب كبير الأطباء الشرعيين ان اصابة المجنى عليه حدثت من مصادمة راضية وقعت على منطقة الضلوع السفلى اليسرى والجزء العلوى من الجانب الأيسر للبطن وهى جائزة الحصول من سقوط قطعة من الجبس على جفنة الأيسر على النحو الوارد باقوال الشهود ولا يقضى حملوها من سقوطه على الأرض بهذا وضوله المستشفى - وهذا الذى اوردته الحكم كافى في بيان مؤدى هذا التذليل من أدلة الثبوت بما ينحصر عنه قلة القصور فى البيان ، كما ان الحكم بعد أن اثبت خطأ الطامن بما اوردته الدكتور ... الاستاذ بكلية الهندسة فى تقريره من ان الطامن لم يتوخى فى قبل الاحتياطات اللازمة من طبابت وحواجز حول الأجزاء المعرضة للتدمير من المبني محافظة على سلامة الناس مما ينجم عنه سقوط قطعة الجبس على المجنى عليه دليل على

توافر رابطة السببية مما استنبته من تقرير الجسفة التشريحية وما أوردته المفتش الفنى بمكتب كبير الأطباء الشرعيين في تقريره من أن إصابة المجنى عليه حدثت نتيجة سقوط قطعة الجس على جانيه الأيسر وأن تسلسل الأعراض التي ظهرت على المصاب بعد ذلك تدل على حصول تيزق في الطحال نتيجة للإصابة وينتفى معه القول بحصوله من السقوط على الأرض بعد وصوله المستشفى وأن الوفاة لم تحدث من تسمم غذائى وإنما هى إصابية نتيجة تيزق الطحال فلن با ساقه الحكم من تلك الأدلة الباتة يدل على أنهم سليم للوائح وتفتن لجريبات الأمور في الدعوى ولغرض دفاع الطاعن بما تدفع به دعوى الفساد في الاستدلال .

(لمن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ س ٢٥ س ٨٠)

١٠١١ - سلامة الحكم بالإدانة في الجرائم غير المعدية - بشرطه بيان ركن الخطأ - والتنبيل عليه .

✽ ان الخطأ في الجرائم غير المعدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأيلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة ، عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الجليل عليه مردوداً الى أصل صحيح ثابت في الأوراق واذا كان ذلك ، وكان ما أوردته الحكم في مدوناته لا يبين مثله عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قبادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ ، فضلاً عن أن الحكم لم يظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة ولم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في تقدير الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافى إصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية وانتفاءها ، فإن الحكم يكون ممياً بالتقصير مما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ س ٢٥ س ١٥٣٦)

١٠١٢ - استناد الحكم في الإدانة على أن إصابة المجنى عليه حدثت من الموقوف التارى الذي أطلق في المرة الثانية بعد أن توقف الأول عن الإطلاق - دون تحقيق دفاع الطاعن باستحالة ذلك فنياً أو الرد عليه - إخلال بحق الدفاع .

✽ متى كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن من - بين
ما استدل به الإدانة من الطاعن مرانته ، فاعامة بأنه يستحيل بنياً انطلاق

مخوف ثان من السلاح بعد أن توقف عن إطلاق الأول ، وأنه اختتم مراجعته بطلب تحقيق هذا الدافع من طريق المختص فنيا إذا لم يكف الشك للقتلاء بالبرادة . ولما كان الدافع المشار إليه يعتبر — في خصوص الدعوى المطروحة — دفاعا حليا من شأنه لو صح أن يؤثر في مسؤولية المتهم ، فإنه كان يتعين على المحكمة إما تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمن فيه ، أو أن تطرحه استنادا إلى أدلة مساندة مقنعة تبرر رفضه . أما وهي لم تفعل واعتبرت — في قضائها بالأدانة — على ما حصلته من أقوال المجنى عليه من أن الطاعن أطلق عليه السلاح مرتين ولم ينطلق المخوف أول مرة ثم أصابه في المرة الثانية بفراعه ، كما استدللت المحكمة من ذلك على ثبوت نية القتل لدى الطاعن في حين أنه لم يعثر بالبندقية المضبوطة إلا على طلقة واحدة مطلقة بالمدى مسورتها ، فلن حكمها الطمون فيه يكون معينا بالاخلاق بحق الدافع وبالتصور في البيان .

لمن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣٧٤/١١/٤ من ٢٥ من ١٣١٢

١٠١٣ - اسباب وفاة المجنى عليه - حكم - تسبب سائح .

* لما كان الحكم قد عرض لاسباب وفاة المجنى عليها وخلص في محولته الى انها حدثت من الصدمة العنيفة الناتجة من الاصطدام بجسم حلب راض نتيجة الحادث وكان ما حصله في هذا الشأن له اسله الثابت في تقرير طبية الوحدة وفي محضر جلسة المحكمة عند مناقشة الطبيب وكان القاتلون لا يوجب ان يكون اثبت سبب الوفاة نتيجة الصدمة التشريحية دون الكشف الظاهري حيث يخفى في هذا المقام ان استناد الحكم الى تقرير طبية الوحدة بضء على الكشف الظاهري وما قررت به بالجلسة في اثبت سبب الوفاة دون اجراء الصلة التشريحية للمجنى عليها لا يعيب الحكم ولا يقدح في تعليله على ان الوفاة نتيجة الحادث ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد على غير اساس .

لمن رقم ١٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣٧٥/٦/٩ من ٢٦ من ١٥٠٨

١٠١٤ - وزن حمولة السيفرة - شرط من شروط الأمن والمثقة بها - العبرة في تصديق اقتضاء بما يوضح في رخصتها لمصعب - زيادة الوزن عن المقرر - خطأ قلم بذاته في حكم المسافة ٢٢٨ عقوبات .

* لما كان القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٦/م منه على أن يوضح في الرخصة التي تصرف لسيفرة النقل - وهي المعدة لنقل

البضائع والمهمات - أقصى وزن حمولتها ، وفرض في المادة ٨٤/د منه عبءية المخالفة بالكها وقائدها لشروط المثانة والأمن من حيث وزن الحمولة . كما أوجب قرار وزير الداخلية - الصادر بتنفيذ أحكام هذا القانون - في الفترة الأخيرة من المادة ٥٨ منه ألا يزيد الوزن لأى قاطرة (جرار أو سيارة) مع مقطورتها بكامل حمولتها عن عشرة أطنان ، ولجاز في الفترة الأولى من المادة ٥٩ منه الترخيص للسيارات التى تزيد أوزانها بكامل حمولتها على ما هو منصوص عليه بالمادة السابقة كل بحسب تصنيفها بشرط الحصول على موافقة وزارتي المواصلات والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه على أن تحدد الطرق والكبارى التى لا تسمح حالتها بسير هذه السيارات عليها ، ومؤدى هذه النصوص أن وزن الحمولة إنما هو من شروط المثانة والأمن ، والمبرة في تحديد أقصاء بها يوضح في رخصة سيارة النقل - لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات إذ حددت مسور الخطأ قد اعتبرت عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ قائما بذاته تقترب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ آخر ، وكان الثابت من مدونات كلا الحكين الابتدائي والمطمون فيه أن وزن السيارة مع مقطورتها بكامل حمولتها يوم الحادث يفوق قرينه الموضح في التصريح المؤقت المشار إليه في الحكم الابتدائي ، إذ بلغ الوزن الأول ٣٦,٧٨٤ طنا بينما الوزن الآخر المصرح به هو ٢٠ طنا فقط ، فإن وزن الحمولة في ذلك اليوم يعد - في حدود استناد الحكم الى ذلك التصريح - زائدا قانونا كما يعتبر خطأ قائما بذاته بغض النظر عن الوزن المحدد بمعرفة المنتج للسيارة والمقطورة أو المسوح بجره من المنتج لجهاز الربط ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مستندا في ذلك الى كتاب الشركة المنتجة لجهاز الربط ، قولا منه أن الوزن الوارد بالكتالوج هو الأصل الذى تستقيم معه حدود المسئولية ووجب على ذلك نفي الخطأ عن المطعون فيه بتنبه زيادة وزن الحمولة ، وعلى الرغم مما أثبت في حقه أنه جهر السيارة لنقل الزيت ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بها يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦/١/١٩٧٦ م ٢٧ م ١١٣)

١٠١٥ - قتل خطأ - تسبب الحكم - عدم تحديد أى من اطارات المقصورة صدم المجنى عليه - لا يعيب الحكم .

* لا يعيب الحكم عدم تحديده أى من اطارات المقطورة قد صدم المجنى عليه ذلك لأن هذا ليس ركنا من أركان الجريمة فإن منى

الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مسديدا . فضلا عن أن الثابت من مدونات الحكم — وهو ما لا ينزع فيه الطاعن — أنه كان يدفع المظورة من الخلف بما لا يكون معه مجديا ما يثيره من أن العجلة الخلفية لها هي التي أصابت الجنى عليه .

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ من ٢٨ ص ١١٤)

١٠١٦ - اصابة خطأ - الخطأ - تقديره - موضوعي .

يجب لما كان الحكم الابتدائي — المؤيد لإسبابه بالحكم الطعون فيه بين واقعة الدموي بها محضه أن الطاعن كان يقود سيارة نقل عام للركاب ، وأذ تخطى الدراجة الآلية — التي دين المحكوم عليه الآخر بجريمة قيادتها بدون رخصة قيادة — فقد انحرف بالسيارة إلى أقصى يسار الطريق مما أدى إلى سقوطها في الأراضي الزراعية المجاورة للطريق وأصابة ركابها الجنى عليهم وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من شهادة شاهدين وأقوال المحكوم عليه الآخر ومن الكشف الطبية ثم الملح بالحكم إلى دفاع الطاعن القائم على أنه كان يحاول مفاداة الجنى عليه الذي كان يتردد بالدراجة البخارية قيادته بين يسار الطريق ويمينه — وخلص من ذلك إلى قوله « وحيث أنه يبين من كل ما تقدم أن المتهم الأول — الطاعن — حاول تخطي الدراجة البخارية التي كانت تتقدم السيارة قيادته فانحرف إلى أقصى يسار الطريق والذي لم تكن حالته تسمح له بذلك ، وأن هذا الخطأ هو الذي أدى إلى سقوط السيارة قيادته في الأراضي الزراعية المجاورة للطريق وأصابة الجنى عليهم بالاصابات الموصوفة بالكشوف الطبية المرفقة . . . » لما كان ذلك وكان البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن — أن الحكم قد تفهم واقعة الدموي وأحاط بها من بصر وبصيرة ، ولم يخطئ في تحصيل أقوال الشاهدين ولا دفاع الطاعن — خلافا لما يثيره ق منعه — بل أنه التزم ما هو ثابت بالأوراق ، كما أن المعالجة خلت مما يؤيد دفاع الطاعن لو يثير إلى أن ثمة الهيارا قد حصل بحالة الطريق الترابي على النحو المقول به ، ومن ثم فلا يتدح في سلامة الحكم اغفاله الإشارة إلى المعالجة والتحدث عنها مادام أنه لم يمول عليها ولم تكن هي ذات أثر في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى . . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تستلزم محكمة التمييز بالنسب إليها بغير معقب مادام تقديرها مستقفا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق وأنه وإن جاز لتقدير مركبة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتخطى مركبة تتقدمه إلا أن ذلك مشروط بداهة بأن يتم مع التبرر

والاحتياط وتدبر العواقب بحيث اذا لم يلتزم القائد الحذر وانحرف بكيفية تعرض الغير للخطر كان تصرفه هذا خطأ في حد ذاته . ولما كان الثابت مما تقدم بيانه ان المحكمة قد استظهرت في حدود سلطتها الموضوعية ومما له معينه الصحيح في الأوراق — ان الطاعن اذ حاول تخطي الدراجة الآلية التي كانت تتقدم سيارة النقل العام قيادته قد انحرف بالسيارة الى اتصى اليسار بالرغم من ان حالة الطريق لم تكن تسمح له بذلك مما ادى الى سقوط السيارة في المزارع واصابة ركابها الجنى عليهم ، بالاصابات الموصوفة بالكتوف الطبية الموقعة عليهم ، فانها تكون قد بينت في حكمها الطعون فيه — واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاصابة الخطأ التي دانت بها الطاعن ، واذا كان ذلك وكان الحكم قد ساقى على ثبوت هذه الواقعة في حقه ادلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، فان ما يعيبه عليه الطاعن من خطأ في الاسناد وقصور في التسبيب لا يمد — في حقيقته — ان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى ومحاولة لمناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل اثارته امام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طن رقم ١٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٣٧٨/٤/٢ من ٢٩ من ١٣٢٢)

١٠١٧ — قتل خطأ — مسؤولية — الاخلال بحق الدفاع — ما يفرقه .

✽ لما كان الحكم الطعون فيه قد خلص الى اذانة الطاعن في قوله « ومن حيث ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة في حقه بما قرره . من انه شاهد الجنى عليه يعدو ناحية باب ٢٢ جبارك ويمدو وراءه المتهم طالبا منه الوقوف ثم سمح صوت انطلاق عيار نارى اصاب الجنى عليه — ومن اقوال كل من . . . و . . . و . . . الذين لم تفرج اقوالهم عن مضمون ما قرره الاول ومن اعتراف المتهم بأنه شاهد المتهم (الجنى عليه) يسرق صندوق كرتون ويجرى به فطلب منه الوقوف فالتى بالصندوق وحاول الهرب واخرج من جيبيه مطواة وهدده بها ان جرى خلفه فأخرج سلاحه لاطلاق عيار نارى منه في الهواء للارهاب الا انه انزلت قذبة فاصاب العيار الجنى عليه ولما ثبت بالتقرير الطبى الشرعى من ان وفاة الجنى عليه سببها اصابته النارية . . . ومن ذلك يبين ان جريمة القتل الخطأ قد توافرت اركانها في حق المتهم من خطأ ارتكبه هو عدم احترازه وعدم اتباع التعليمات الخاصة باطلاقه عيارا ناريا من سلاحه فانتزعت قذبة فاصاب العيار الجنى عليه وتوفى ومن ضرر لحق بالجنى عليه هو اصابته ووفاته . وقد توافرت علاقة السببية بين

خطا المتهم والضرر الذى لحق بالمجنى عليه اذ لولا خطأ المتهم لما اصيب المجنى عليه وتوفى ومن ثم يعمين معاقبته طبقا لمواد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤ ج « لسأ كان ذلك » وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن العيار الذى اطلقه اصعب المجنى عليه وذلك بسبب عدم احترازه وعدم اتباعه التعليمات الخاصة دون ايضاح لهذه التعليمات ووجه مخالفة الطاعن لها وقت الحادث ودون أن يعنى ببيان كيف كان عدم الاحتراز وعدم اتباع التعليمات سببا في وقوعه ، فانه لا يكون قد بين عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن فضلا عن أن الحكم المطعون فيه مع تحصيله واقعة انزلاق الطاعن وقت اطلاقه العيار النارى وتداخلها في اصابة المجنى عليه به — اغفل بحث مدى قدرة الطاعن في الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه واثر ذلك كله في تقييم ركن الخطأ الذى منع الطاعن — على ما جاء ببدونيات الحكم — بعدم توافره وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية وفي عدم تعرض الحكم له ليقول كلمته فيه قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاحالة.

(لمن يهم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١ من ٢٩ ص ٥٩٤)

١٠١٨ — مجرد مصادمة المتهم المجنى عليه بسيارته — عدم كفايته لتدليلا على توافر ركن الخطأ — في جريمة الاصابة الخطأ — السرعة التى تصلح اساسا للمسألة الجنائية في جريمة الاصابة الخطأ — ماهيتها .

✽ من المقرر أن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها ، ومن ثم فانه يجب لسلالة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت في الاوراق ، كما أن من المقرر أن السرعة التى تصلح اساسا للمسألة الجنائية في جريمة الاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة ، وانها هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائمة الحال وظروف الزور وزمانه ومكانه فينسب عن هذا التجاوز الجرح ، وانه وان كان تقدير سرعة السيارة في ظروف معينة ، وهى تعد عنصرا من عناصر الخطأ أم لا ، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها ، الا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سابقا مستندا الى أدلة مقبولة ولها اصلها في الاوراق . ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ، ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادة لا يقتبر دليل على الخطأ . فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادته لسيارته وعناصر التى استخلص منها قيادته لها بسرعة تجاوز البرعة القانونية ،

كما ان الحكم من جهة اخرى لم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تفادي تلافى اصابة المجنى عليه، واثّر ذلك على قيام رابطة اسببية او انتفاءها. هذا وقد اغفل الحكم طلبه الاشارة الى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه وبهذا خلا ايضا من اى بيان عن الاصابات التي شوهت بالمجنى عليه ونوعها وكيف انها لحقت به من جراء التصادم. واذا ادانت المحكمة الطاعن مع كل ذلك، فان حكمها يكون ناقصا.

(لمن رقم ٢٠٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣٧٩/٤/١٦ من ٢٠ ص ٢٨٦)

١٠١٩ - الحكم في جريمة القتل او الاصابة الخطأ - ما يجب قانونا لصحته .

* من المقرر انه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل او الاصابة الخطأ ان يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث لما كان ذلك، وكثرت رابطة السببية كركن من اركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومسائلته عنها طالما كانت تتفق والسير المادى للامور، كما ان خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق غطا الجاني وكان كافيها بذاته لاحداث النتيجة. لما كان ذلك، وكان الحكم لم يبين مؤدى الادلة التي اعتمد عليها في ثبوت عنصر الخطأ المرتكب مردودا الى اصل صحيح ثابت في الاوراق كما ان ما أورده في مدوناته لا يبين منه عناصر هذا الخطأ اذ لا يوفره مجرد احتكاك السيارة بقيادة الطاعن بالسلم المتحرك دون استظهار كيفية حدوث هذا الاحتكاك ويحث موقف المجنى عليهم الراكبين على سلم السيارة وكيفية سلوكهم ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه واثّر ذلك كله في قيام او عدم قيام ركز الخطأ ورابطة السببية، فقلسه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى.

(لمن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣٧٩/١٢/٢ من ٢٠ ص ٨٦٥)

١٠٢٠ - قتل خطأ - حكم - تسببيه .

* اذ كان الحكم المحكوم عليه لم يستظهر كيفية سلوك المظعون فمده اثناء قيادته السيارة، وما اذا كانت الظروف والالاسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الخطيئة الكافية التي كان في مقدوره اجتيازها ومدى العناية والحذر اللذين كانا في مكتبه بظلمها والقدرة على تلافى

(م - ٢٠)

الحادث من عدبه واثّر ذلك على قيام ركن الإهمال ورابطة السببية وانمسا اتخذ الحكم دليله من أن سرعة هذا النوع من السيارات يتلائم معه انتقالها في المنحنيات وهو ما لا سند له من الأوراق ولا تعتبر من المعلومات العامة التي تنفي قضاء القاضي بطله « من ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا » .

(لمن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩ ص ٣٠ من ١٩٥٤)

١٠٢١ - قتل خطأ - تسبیب - قصور .

* ان اغفال الحكم الرد على ما افصحت به المعاينة من ان السيارة تركت خلفها آثار فرائل طولها ٢٢ متر على يسار الطريق ، وما استند الى المطعون ضده بمحضر ضبط الواقعة من اقراره بخطئه ، يعيب الحكم . .

(لمن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩ ص ٣٠ من ١٩٥٤)

١٠٢٢ - السرعة التي تصلح أساسا للمسائلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ - ماهيتها .

* من المقرر ان السرعة التي تصلح أساسا للمسائلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وانما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمائه ومكانه فيقتسب عن هذا التجاوز الموت او الجرح ، وكان تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ او لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا ما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه امام محكمة النقض ، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر او عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفضل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة ولها اصلها في الأوراق ، وثمة يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع ان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فان ما ساقه الحكم المطعون فيه من خطأ الطاعن وتوافر رابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه من انطلاقته بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة وبين عدم استعماله آلة التنبيه وعدم صلاحية الفرائل للاستعمال فضلا عن عدم ملاحظته للطريق الامر الذي ادى الى مdahمة المجنى عليه وقذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على راسه وان الطاعن لو كان يسير بسرعة مقبولة لامكنه الوقوف في الوقت المناسب وقيل المرور على راسه ، يتوافر به الخطأ في حق الطاعن ويتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ويكون النفي في هذا الخصوص غير مديد .

(لمن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ ص ٣٠ من ١٩٨٠)

الفصل الثاني

رابعة السببية

الفرع الأول — رابعة السببية في القتل الخطأ

١٠٢٣ — انعدام رابعة السببية بعدم الجريمة معها .

* انه لا يكفى للدانة في جريمة القتل الخطأ ان يثبت وقوع القتل وحصول خطأ من المحكوم عليه بل يجب ايضا ان يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وينبنى على ذلك انه اذا انعدمت رابعة السببية ، وامكن تدمير حدوث القتل ولو لم يقع الخطأ انعدمت الجريمة معها لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها . فاذا كان الحكم قد اعتبر الطاعن مسئولا جنائيا عن جثة القتل الخطأ لانه ترك سيارته في الطريق العام مع شخص آخر يعمل معه ، وان هذا الشخص الآخر دفع العربة بقوة جسمه إلى الخلف بغير احتياط فقتل المجنى عليه ، فانه يكون قد اخطأ في ذلك لانعدام رابعة السببية بين عمل المتهم وبين قتل المجنى عليه ، لان ترك المتهم سيارته في الطريق العام يحرسها تابع له ليس له أية علاقة او صلة بالخطأ الذي تسبب عنه القتل والذي وقع من التابع وحده .

على ان اخلاء المتهم (صاحب السيارة) من المسؤولية الجنائية لا يخليه من المسؤولية المدنية بل ان مسؤوليته مدنيا تتوافر جميع عناصرها القانونية متى اثبت الحكم ان التابع كان يعمل عند الطاعن ولحسابه وقت ان نسب بخطئه في قتل المجنى عليه .

(ملف رقم ١٥٩٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٣٨/٥/٢٠)

١٠٢٤ — رابعة السببية الواجب توافرها في جريمتي القتل والجرح بدون

عهد .

* ان رابعة السببية الواجب توافرها في جريمة احداث الجرح بدون تعمد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع هي علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن ان يتصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ .

(ملف رقم ١٦٠٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٣٨/٦/٦)

١٠٢٥ - رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة القتل والجرح

بدون عمد .

* ان القانون يستلزم لتوقيع العقاب في جرائم الاصابات غير العمدية ان تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من المتهم والاصابة التي حدثت بالجنى عليه .

(ملن رقم ١٧٨ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/١/١)

١٠٢٦ - رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة القتل والجرح

بدون عمد .

* يكفى لقيام رابطة السببية في جرائم القتل والجرح الخطأ المنصوص عليها في المادتين ٢٢٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات ان يكون القتل أو الجرح مسيئاً من خطأ ما هو مبين في تلك المادتين ، سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة ، ما دام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ - فإذا كان الحكم قد أسس ادانته المتهم على تسببه في الحادث بخلطه في قيادة سيارته إذ أسرع بها اسراعاً زائداً ، ولم يعمد الى التهيئة أو الوقوف لما شاهد الفتاة لأملة ، بل اندفع بالسيارة بقوة تصدم أحد المجنى عليهم ، ثم عاد في نفس السرعة بالسيارة الى اليمين فاختل توازنها فانقلبت على الأرض بعد أن سقط بعض ركابها والضياع ، فهذا الذي أثبتته الحكم فيه ما يدل على أن المتهم قد أخطأ في قيادته السيارة ، وأنه لولا خطؤه لما وقع الحادث . والآن فلا يكون شبهة محل لما يثيره من أن الإسراع الذي أثبتته عليه الحكم ليس هو السبب المباشر للحادث ، بل السبب هو انحرافه يسره لتفادى اصابة الطفلة التي اعترضت السيارة .

(ملن رقم ١٢٠٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤١/٦/١٢)

١٠٢٧ - انعدام رابطة السببية بعدم الجريمة معها .

* متى كان الحكم قد اثبت ان المتهم كان يسير بسيارته بسرعة غير عادية ملتزمًا في سيرة الطريق الطبيعي المباح له السير فيه ، وهو الجانب الأيمن من الميدان الذي وقعت فيه الحادثة بالنسبة الى من يكون سائرا في اتجاهه ، وأن المجنى عليه هو الذي اندفع في سيرة وهو يغتص الشارع ، دون أن يتحقق من خلوه من السيارات ، وتكون ان يلاحظ السيارة وهي مقبلة ، فاصطدم بقدرتها وسقط تحتها ، ثم نفي بناء على ذلك بيمينولية المتهم من هذا الحادث ، فليس مما يميمه ان يكون بها ذكره رداً على ما اعترض به الدفاع .

ان سير المتهم في الجانب الايسر من الطريق لاي سبب من الاسباب لا يجعله مخطئاً ما دام لم يتجاوز الطريق الايمن المد للسائرين في اتجاه واحد .
(لمن رقم ١١٤٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٣٨٥/١٠/٨)

١٠٢٨ - انعدام رابطة السببية بعدم الجريمة معها .

✽ اذا كان الحكم قد ثل باحتمال وقوع الحادث الذي ادى الى وفاة المجنى عليه من تدامى سلم عرية التزام بسبب عيب فيه تحت قدميه على اثر ركوبة عليه ، فان ذلك وحده يبرر ما قضى به من براءة السائق التزام ، ولو كان الحكم قد اخطأ فيما ذهب اليه من تقريرات في خصوص وجوب الوقوف في المحطة الاختيارية او الاستمرار في السير الى غير ذلك ، اذ الحادث على هذه الصورة يكون نتيجة لعيب ذاتي في سلم التزام مما لا دخل للسائق فيه .
ومجرد قيام هذا الاحتمال وعدم استطاعة المحكمة تفحصه يكفي للقضاء بالبراءة ، اذ المتهم يجب ان يستفيد من كل شك في مصلحته لا يستطاع رفعه .
(لمن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٣٨٥/١/٢٨)

١٠٢٩ - انعدام رابطة السببية بعدم الجريمة معها .

✽ متى كانت الواقعة ، كما هو ظاهر من بيانات الحكم ، ان المجنى عليه كان راكبا سيارة فوق بالات القطن المحملة بها ثم وقف عند اقترابها من كوبري كانت تر من تحته فصدته الكوبري فتوفى ، فهذا يدل على ان المجنى عليه هو الذي تسبب باهماله وتقصيره في حق نفسه فيما وقع له اذ هو لو كان ينتهبها الى الطريق الذي تسير فيه السيارة وظل جالسا في مكانه بها لسا اصاب بالذى ومن الخطا معاقبة السائق بمقولة انه ساهم في وقوع الحادث اذ سمح للمجنى عليه ان يركب فوق بالات القطن وانه كان عليه ان يجلسه بحيث يكون في ملأ من الضرر ، فان هذا من جانب السائق لم يكن له دخل في وقوع الحادث .

(لمن رقم ١٩٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٣٨٦/١/٢٨)

١٠٣٠ - رابطة السببية الواجب توافرها في جريمتي القتل والجرح

بسدون عمد .

✽ اذا كان الالتهاب الذي سبب الوفاة قد نتج عن الاصابة التي أحدثها

المتهم بالجنى عليه بمساعلة المتهم عن الوفاة واجبة ، ولا يرفع مسئوليته أن الجنى عليه أو ذويه رفضوا أن تبتز سلفه وأن هذا البتر كان يحتل معه نجائه اذ لا يجوز له ، وهو المحدث للآصابة ، أن يتفرع بأحجام الجنى عليه عن تحمل بتر سلفه وهى عملية جراحية عظيمة الخطر فضلا عما تسببه من الآلام المبرحة .

(ملن رقم ١٨١٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨)

١٠٣١ - قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها -

موضوعى .

* أن قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها من المسائل الموضوعية التى يوصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب مادام حكمة مؤسسا على استائيد مقبولة مستمدة من وقائع الدعوى . فإذا كانت المحكمة قد أوردت ردا سليما على أن قيادة المتهم للسيارة المعيبة بالخلل الذى يقوم منه الطاعن لا يقطع صلته هو بالحادثة الذى ساهم بخلطه فى وقوعه - فلا يقبل الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١١/٢٥)

١٠٣٢ - انعدام رابطة السببية بعدم الجريمة معها .

* أن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ لا تقوم قانونا الا اذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلا بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ فإذا تعددت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها ، وإذن فإذا كانت أوجه الخطأ المسندة الى المتهم الثانى (مهندس تنظيم) مقصورة على أنه أرسل اخطارا الى المتهمه الأولى ينبه عليها فيه بإزالة حائطين من حوائط البناء الموقوف المسئول بنظارتها ، لظهور حالتهما ثم لم يحرك ساكنا بعد ذلك وتصر فى رفع تقرير الى رئيسه عن المعاينة التى أجراها للنظر مما يتبع من إجراءات ولم يسع الى استكشاف الخلل من باقى أجزاء البناء من بعد مشاهدة الخلل فى الحائطين للتعرف على ما كان بجبالون داخلى من ناكل وانحراف ، وكان هذا التقصر من جانب المتهم الأول ليس هو العامل الذى أدى مباشرة الى وقوع الحادث ، ولم يساهم فى وقوعه وكان انعدام الحائط أمرا حاصلًا بغير هذا التقصر نتيجة حتمية لعدم البناء . وأهمال المتهمه الثانية فى إصلاحه وترميمه وعدم تجزئها فى منع إخطاره

عن المارة ، فان تنصير المتهم الاول لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية وبالتالي فان الجريمة المنسوبة الى المتهم المذكور تكون منتفية لعدم توافر ركن من أركانها .

(لمن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٥٥/٤/٢٦)

١٠٣٢ - رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين اصابته للجنى عليه -
بيانها في الحكم - مثال .

* يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذى دانه بالقتل خطأ وبين اصابته للجنى عليه باصات قاتلة ، بما يكفى لاثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث ان خطأ المتهم ثابت من توافقه السيارة بسرعة ومن انحرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير الجنى عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما ادى الى الحادث فاصيب الجنى عليه » .

(لمن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٥٦/٤/١٧ ص ٧ ص ٢١٠)

١٠٣٤ - رابطة السببية بين الخطأ واصابة الجنى عليه ركن من
أركان الجريمة .

* جريمة الاصابة الخطأ لا تقوم قانونا الا اذا كان وقوع الجرح متصلا بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ فاذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر احد العناصر القانونية المكونة لها .

(لمن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٥٦/٢/٧ ص ٧ ص ١٢٢)

١٠٣٥ - توافر ركنى الخطأ وعلاقة السببية في جريمة القتل الخطأ
بقيادة المتهم السيارة بسرعة وعدم احتياط وتحرز وتكون اطلاق
جهاز التنبيه .

* متى كان مفاد الحكم ان اصطدام السيارة التى كان يقودها المتهم بالجنى عليه لم يكن الا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط وتحرز لتفادى الجنى عليه وعدم اطلاق جهاز التنبيه لتنبهه فانه يكون قد دل على توافر ركن الخطأ واستظهر رابطة السببية .

(لمن رقم ٧١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٥٦/١/٢٦ ص ٧ ص ١٢٢)

١٠٣٦ - رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ - وجوب اثبات توافر الخطأ بالاستناد الى دليل قضي .

* رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ كما هي معرفة في المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات ، وهي تقتضي أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل مني لكونه من الأمور الفنية البحتة . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اذ دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليه خطأ قد فاته أن يبين اصابات المجنى عليه التي لحقت بسبب اصطدام السيارة به ، وأن يدل على قيام رابطة السببية بين هذه الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل قضي ، فانه يكون قاصر البين في خصوص الدعوى الجنائية ويتمين لذلك القضاء بنقضه .

للمن رقم ٧٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٢ من ١٧ ق ٢ ص ٨٠

١٠٣٧ - رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ .

* من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساقلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمر ، وأن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يتطوع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لأحداث النتيجة . ولما كان الثابت بحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الدافع عن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين ما عزى اليه من خطأ بوصفه حارسا على المقار - من تركه المصعد يعمل دون اصلاح عيوبه وبين ما لحق المجنى عليه من ضرر تاسيسا على أن الحادث انما نشأ بخطأ المتهم الآخر وهو حبل المصعد فضلا عن خطأ المجنى عليه وذويه على النحو الذي فصله في وجه طعنه وأن كلا من هذين الخطأين بالنظر لجسامته وخطابته يؤثر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادي للأمر وما كان للطاعن بوصفه حارسا على المقار أن يتوقعه او يدخله في تقديره خلافاً لانه لم يقتصر في صيانة المصعد بل انطأ ذلك بشركة مختصة بأعمال المصاعد وصيانتها وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفي عنصر اساسي من عناصر الجريمة قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسؤوليته الجنائية والمخفية ، وكان لازما على المحكمة ان تعرض له بما يدل على انها كانت على بينة من أمره محيطة بحقيقة مبناه وأن تقسمة حقه إيرادا له وردا عليه ، وذلك بالتصدي لوقف كل من المتهم الثاني في الدعوى والمجنى عليه وذويه وكيفية سلوكهم

- وأن ذلك على قيام رابطة السببية بين الخطأ المعزى للطاعن أو انتقائها .
 أبا وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مميها بالقصور في التسيب ، مما
 يتعين معه نقضه .
 (ملن رقم ٩١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ من ٢٠ ص ١١٢٧)

١٠٣٨ - وجوب تدليل الحكم على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا إلى دليل فني ولا كإن قاصراً .

✽ متى كان الحكم الابتدائي الذي اعتق أسبابه الحكم المطعون فيه بعد أن أورد الأدلة القائمة في الدعوى خلص إلى أن المحكة تستخلص من المعاينة ومن شهادة شاهدي الإثبات ومن الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليها أن المتهم كان يسير بسيارة النقل قيادته بسرعة تتجاوز السرعة التي تقتضيها ظروف الحادث ودون أن يحتاط لمسير المجنى عليها فأحدث بها الإصابات الميئة بالكشف الطبي والتي أودت بحياتها وكان يبين من المفردات المضمومة أن التقرير الطبي المقدم في الدعوى قد اقتصر على بيان وصف إصابات المجنى عليها دون أن يبين سببها وصلتها بالوفاة ، فإن الحكم لا يكون قد دلل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليها استنادا إلى دليل فني مما يمسسه بالقصور الذي يعنيه بما يوجب نقضه .

(ملن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ من ٢٠ ص ١٢٤٢)

١٠٣٩ - رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ - تطلبها استناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساهمة عنها - طالبا كانت تنقذ والسر العادي للأمر .

✽ تتطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ استناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساهمة عنها ، طالما كانت تنقذ والسر العادي للأمر .

(ملن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨ من ٣١ ص ١٠٦٩)

١٠٤٠ - قتل خطأ - ما يكفي لقيام رابطة السببية .

✽ لما كان الثابت من التحقيقات أن خطأ المتهم متمثل بالحادث

اتصال السبب بالمسبب بحيث لم يكن من المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ فإن رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى وقع تكون متوافرة مما يضمن معه الالتفات عن دفاع المتهم والشركة المدعى عليها في هذا الشأن .

بطن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٥ م ٢٦ م ١٢٢٢

١٠٤١ - تقدير توافر السببية بين الإصابة والخطأ - أمر موضوعي .

* تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة التى أدت الى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، وإذا كان الحكم الابتدائى المؤيد للأسبابه بالتحكم المطعون فيه قد خلاص فى منطق مستلغ وتحليل مقبول الى توافر السببية بين خطأ الطاعن وإصابة المجنى عليه التى أدت الى وفاته ، فإن ما ينهض الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مسديد .

بطن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٧٧ م ٢٨ م ٨٦٥

١٠٤٢ - قتل خطأ - رابطة السببية - عدم قيامها - أثره .

* لما كان الحكم اذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد أغفل الإشارة الى الكشف الطبى وخلا من أى بيان عن الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم وأدت الى وفاته من واقع هذا التقرير الطبى ، ولذلك فقد فاتته أن يدلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ فى ذاته والإصابات التى حدثت بالمجنى عليه وأدت الى وفاته استنادا الى دليل غنى فاته يكون قاصرا .

بطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٧٨ م ٢٩ م ٨٣٦

١٠٤٣ - قتل خطأ - رابطة السببية - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما يؤدها ان المجنى عليه سمع ليلة الحادث الى الدور الثامن من البناء مكن الحادث - المبلوك غالبيته للطاعنة والخاضع لاشرافها - قاصدا مسكن

صحيح له في هذا الدور ، لعدم وجود اضاءة بالسلم وعدم وضع حواجز عند فتحات ابواب المصعد الخارجية ، فقد غل الجنى عليه طريقته لباب مشكن صديقه وذلك الى فتحة باب المصعد الخارجى وسقط منها في بئر المصعد مما ادى الى اصابته بالاصابات التي ادت الى وفاته ، وتبعد ان اورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعنة ادلة مستقاة من اقوال الشهود ومن بينهم ساكنى البناء ومن اقوال الطاعنة وزوجها ، وما اسفرت عنه المعاينة والتقرير الطبى الشرعى وهى ادلة سائفة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليهما ، انتهى الى تقرير مسئولية الطاعنة في قوله «...» والبيان مما تقدم ان خطأ المتهمة وهى المالكة لثلاثة ارباع المارة محل الحادث كما اقرت بذلك في تحقيق النيابة ولها السيطرة الفعلية عليها وقت الحادث ومن قبله يتحمل في انها حررت عقود الاجار للسكان وسلمتهم مفاتيح الشقق ومكثتهم من الانتفاع كلا بالعين المؤجر له ومن ادخال منقولاته ميبسا والسكنى هم واسرهم واطفالهم قبل تركيب المصعد او غلق ابوابه او تركيب حواجز لفتحاته او تركيب اضاءة لسلم المارة ومخفلها وبقاء هذا الوضع رغم شغل السكان لجميع الشقق وتركيبهم عدادات ائارة بشققهم بل وتركيبها هى عداد ائارة بالشفة التى احتفلت لنفسها بها بالبور الأرضى باسمها وعداد ائارة باليدروم باسمها فان ذلك كان خطأ منها واهمالا وتقصيرا يوجب مساءلتها من الضرر الذى يصيب الغير من المترددين على العقار » . واذا كان استخلاص سيطرة الطاعنة واشرافها على البناء محل الحادث وتقدير مسئوليتها عنه مما يتعلق بموضوع الدعوى « وكان هذا الذى اوردته الحكم استدلالا على ثبوت سيطرة الطاعنة على هذا العقار سائغ يؤدى الى النتيجة التى خلص اليها ، فان ما يثيره الطاعنة في هذا الشأن بقالة الفساد في الاستدلال لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعنة و وفاة المجنى عليه في قوله «...» « (ثالثا) علاقة السببية — ثبت لدى المحكمة انه لولا ترك المتهمة لفتحات المصعد وجميع ادوار المارة محل الحادث دون تركيب المصعد او غلق ابواب فتحاته او تركيب حواجز لها كالتى تم بناؤها في اليوم التالى لوقوع الحادث ولم تتكلف اكثر من ثمانية جنيهات ودون اضاءة لسلم المارة ومخفلها وبقاء هذا الوضع رغم سباحها لسكنى شقق المارة يتردد عليها زائرون وجاهى قمامة وباعة متجولون وغيرهم لولا ذلك لما وقع الحادث الذى اودى بحياة المجنى عليه بالصورة التى ثبتت لدى المحكمة وبذلك يكون قد ترتب الضرر على خطأ المتهمة مباشرة وربطت بينهما علاقة السببية ، ومن ثم تكون التهمة قد تكاملت اركانها القانونية » . واذا كان الحكم في نطاق سلطته التقديرية وفي منطق سائغ وتدليل مقبول — قد استخلص من ظروف الواقعة وعناصرها — ثبوت نسبة الخطأ الى الطاعنة واستظهر رابطة السببية

بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاء الجنى عليه نتيجة ذلك الخطأ ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم مستندا مما ليه أصل ثابت في الأوراق ، وليس محل جدل من الطاعة ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه جنائيا أو مدنيا بما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر العلاقة بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغیر معتب عليها بما دام تقديرها مسلثا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وثائق الدعوى أنه لولا خطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر الخطأ في حق الطاعة وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة الجنى عليه ، فإن ما خلص اليه الحكم في هذا الشأن شديد وأما ما ثبته الطاعة من أن خطأ الجنى عليه كان السبب في وقوع الحادث ، فإنه لا جدوى لها منه لأنه لم يفرض قيامه — لا ينفي مسئوليتها الجنائية من جريمة القتل الخطأ التي أثبتت المحكمة قيامها في حقها ، ذلك بأن الخطأ المشترك — في نطاق المسئولية الجنائية — لا يخلو المتهم من المسئولية وما دام الحكم في صورة الدعوى المبائلة — قد دلت على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعة بها من ثبوت نسبة الخطأ اليها ومن نتيجة مادية وفي وقوع الضرر بوفاء الجنى عليه ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع ، وكان ما ثبته الطاعة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من دفاع المتهم الموضوعي لأن الرد عليه مستند ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت ، فإن النفي على الحكم في خصوص ما سلف يفحى ولا محل له .

الفرع الثاني - تسبیب الأحكام

١٠٤٤ - اغفال الحكم ببيان توافر رابطة السببية - قصور .

✽ إن رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة أحداث الجرح بدون تعمد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع هي علاقة السبب بالسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ . وإذا نفي الحكم وجود رابطة السببية بين خطأ المتهم (وهو سائق سيارة) والتصادم الذي وقع دون أن يبين كيفية إمكان تصور وقوع الحادث بدون ارتكاب المتهم لمخالفة المرور المنسوبة إليه ، فإن هذا يكون قصورا يعيب الحكم عيبا جوهريا يبطل له .

يلعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١١٢٨/٦/١

١٠٤٥ - اغفال الحكم ببيان توافر رابطة السببية - قصور .

✽ إن القاتلون يوجب في جريمة القتل الخطأ أن يكون خطأ المتهم هو السبب في وفاة المجنى عليه بحيث لا يتصور أن تحدث الوفاة لولا وقوع الخطأ . فإذا كان ما أورده الحكم ، مع مزاحته في أن المتهم كان مشرعا بسيارته ولم يكن ينفذ في البوق ، لا يلزم منه كيف أن السرعة وعدم التفخ كانا سببا في إصابة المجنى عليه وهو جالس في عرض الطريق العام الذي حصلت فيه الواقعة في الظروف والملابسات التي وقعت فيها ، فإنه يكون قد اغفل ببيان توافر رابطة السببية ويتعين نقضه لقصوره .

يلعن رقم ٢٦١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/١/١

١٠٤٦ - عدم الرد على ما تمسك به المتهم من انعدام رابطة السببية

المباشرة - قصور .

✽ إن القاتلون يستلزم لتوقيع العقاب في جرائم الإصابات غير العمدية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من المتهم والإصابة التي حدثت بالمجنى عليه . وإذا كان الدفاع من المتهم قد تمسك بانعدام رابطة السببية المباشرة بين ما وقع منه وإصابة المجنى عليه ، فإنه يجب على المحكمة ، إذا لم تر الأخذ بهذا الدفاع ، أن تضمن حكما بالرد عليه بما يفنده ، وإلا كان الحكم قاصرا .

يلعن رقم ١٧٨٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/١/١

١٠٤٧ - عدم الرد على ما تمسك به المتهم من انعدام رابطة السببية المباشرة - قصور .

* اذا كانت واقعة الاهمال التي رفعت بها الدعوى على المتهم هي انه لم ينتبه الى وجود المجنى عليه على القضبان الحديدية اثناء تيادة القطار ، فانه اذا كن المجنى عليه قد قصر في حق نفسه تقصيراً جسيماً بنومه على القضبان التي هي معدة لسير القطارات عليها وكان ذلك بخلافته للمألوف بل للمعتول - لا يمكن ان يرد على بل اي سائق ، وكان لا يوجد من واجب يقضى بان يستمر السائق طوال سير القطار في اطلاق زمارته ولو لم يكن تحت بصره في طريقه اشخاص او اشباح - اذ كان ذلك كذلك فان المحكمة اذا ادانت هذا السائق في هذه الظروف يكون واجباً عليها ، خصوصاً وقد تمسك المتهم امامها في صدد عدم اطلاق الصنارة بان اللانحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه باطلاقها ، ان تحدث في غير ما غموض عن رابطة السببية بين عدم اطلاق الزمارة وبين اصابة المجنى عليه ، فحين كيف كان واجباً عليه وقت الحادث ان يطلق الزمارة ، وكيف كان عدم اطلاقها سبباً فيها وقع وانه لو كان اطلقها لنبه المجنى عليه من نومه الذي كان مستغرقاً فيه واستطاع النجاة قبل ان يلاجه القطار ويصيبه ، ماذا هي لم تعمل فان حكماً يكون قاصر البيان معيناً نفسه .

(بلن رقم ٧٢٤ لسنة ١٥٠٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١/٢٣)

١٠٤٨ - استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر كافي لتوفر رابطة السببية .

* ان رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي اصاب المجنى عليه يكفي لتوفرهما ان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .

(بلن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/١٥)

١٠٤٩ - استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر كافي لتوفر رابطة السببية .

* متى كلن الحكم الذي ادان المتهم في الاصابة الخطأ قد ذكر فيها ذكره من واقعة الدعوى ان للمتهم خطأ في عدم اطلاق آلة التنبيه في حين ان الضباب كان ينتشر بها كلن يتعين معه ان يتحرز ويتخذ الحيطة

وخصوصا انه رأى الجنى عليه على بعد عشرة أمتار منه فكان لزاما عليه ان ينبه ويهديء من سيره ، فانه يكون قد بين ركن الخطأ بيانا كافيا . أما رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى أصاب المجنى عليه فيكفى لتوافرها ان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، ومتى كان ما أوردته المحكمة من أدلة على ذلك من شأنه ان يؤدي الى ما رتبته عليها ، فذلك يتضمن بذاته ايراد على أسباب البراءة التى أخذت بها محكمة الدرجة الأولى .

(لمن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١٥٠/٥/١٥)

١٠٥٠ - استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر كاف لتوفر رابطة السببية .

* إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين (سائقي سيارتين) في قتل المجنى عليه خطأ ، مثالة في حكيها - بناء على ما أوردته من أدلة - بوقوع الخطأ من كل منهما ، فذلك منها معناه بالبداية ان الخطأ المسند الى كل واحد منهما قد ساهم مباشرة في حصول الحادث ولا يقبل الطعن في هذا الحكم بمقولة انه لم يبين أى الفطائين كان السبب في وقوع الحادث .

(لمن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١٥٠/٥/٢٢)

١٠٥١ - اغفال الحكم ببيان توافر رابطة السببية - قصور .

* إذا كان الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئا عن حصول اصابات بالمجنى عليه نشأت عن التصادم بالسيارة التى كان يقودها المتهم وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الاصابات فانه يكون قد اغفل الاستدلال على ركن جوهرى من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الواقع وهذا قصور يعيبه .

(لمن رقم ٥١٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١١٥١/٧/١٢)

١٠٥٢ - استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر كاف لتوفر رابطة السببية .

* بحسب المحكمة ان تبين ان المتهم الذى أدانته في جريمة القتل

الخطأ قد اخطأ وأن علاقة السببية بين خطئه ووقوع الحادث قائمة وأن
تقديم الدليل على ذلك .

(لمن رقم ٤٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٠/٨)

**١٠٥٢ - استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ
المرتكب لما وقع الضرر كلف لتوفر رابطة السببية .**

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يقود سيارته
في طريق ممنوع السير فيه ولم يتخذ أى احتياطات حين اقتبل على مفارق شارع
شبهليون وهو شارع رئيسى وكان عليه أن يترش حتى يتحقق من خلو الطريق
ولكنه اندفع مسرعا ودون أن يطلق أداة التنبيه ، كما أثبت الحكم الإصابات
التي حدثت بالمجنى عليهما نتيجة الاصطدام وأن الوفاة قد نشأت عنها -
فانه يكون قد بين رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذي حدث .

(لمن رقم ٥٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٦/٢٢)

**١٠٥٤ - عدم استظهار الحكم بالإدانة علاقة السببية بين الخطأ
والوفاة - قصور .**

* متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر
شئنا عن الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى
وفاته فانه يكون معيبا لقصوره في استظهار علاقة السببية بين الخطأ
والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى .

(لمن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ من ٨ ص ٥٤٨)

(والمن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ من ٩ ص ٧٠٤)

١٠٥٥ - قتل واصابة خطأ - حكم - نسبية .

* إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه انه اذا دان المتهم بجريمة قتل
المجنى عليه خطأ ، ورتب على ذلك مسئولية متبوعة ، قد فاته أن يبين
إصابات المجنى عليه التي لحقت به بسبب اصطدام السيارة به وأن يدل
على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه
استنادا الى دليل قسري - فانه يكون مشويا بالقصور متعينة نلغسه .

(لمن رقم ٧٠٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/١١/١٤ من ٢٢ ص ٩٠٨)

١٠٥٦ - الحكم بالإدانة في جريمة قتل خطأ - اغتيال القتل على قيام رابطة السببية بين اصابات الجنى عليه وبين وفاته استنادا الى دليل قن - قصور يعيب الحكم .

✽ اذا كان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم الطعون فيه - وان عرض لاصابات الجنى عليه من واقع اوراق علاجه والتقرير الطبي الموقع عليه قبل وفاته ، الا انه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة الجنى عليه استنادا الى دليل قن مما يصح به بالقصور الذي يعيبه . ولا يقدح في هذا ان تكون العقوبة المقررة بها على الطاعن ، وهي الحبس لمدة ستة اشهر ، تدخل في نطاق عقوبة الاصابة الخطأ ، ذلك بان الواضح من مدونات الحكم انه اوتع تلك العقوبة على اساس ثبوت مقارفة الطاعن جريمة القتل الخطأ. ونزول بالعقوبة الى هذا القدر لاعتبارات الرأفة. التي ارتأها موصل بذلك الى الحد الاقصى لعقوبة الاصابة الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤. عقيبت قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

بلعن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ من ١٢ من ١٩٦٢

١٠٥٧ - قتل خطأ - رابطة سببية - حكم - تسببه - تسبب
فسر معيب .

✽ لما كانت الوقائع كما اوردها الحكم تدل على ان العيار الذي انطلق لم يكن ليصيب احدا لولا انفجار مسورة السلاح ، وان اصابة الجنى عليه حدثت من شظايا المسورة المتفجرة بسبب معيب في صناعتها ، لم يكن للتهمة يد فيه ولم يكن في استطاعته ان يتوقعه - وكانت مخالفة للوقائع وان امكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا الاصابة والقتل الخطأ ، الا ان هذا مشروط بان تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى . ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى اليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين اصابة الجنى عليه غير قائمة ، والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . ويصبح النفي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير صحيح بما يتمين معه رفض الطعن موضوعا .

بلعن رقم ٢٨٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ من ١٤ من ١٩٦٢

١٠٥٨ - رابطة السببية - ركن من أركان جريمة القتل الخطأ -
تطلبها: استناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومسايقته عنها بلالها كانت تتفق والسير العادي للأمر .

* رابطة بالسببية. كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب استناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومسايقته عنها بلالها كانت تتفق والسير العادي للأمر ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لحدوث النتيجة . وإذا كان الحكم المعلوم فيه وأن أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن قد أغفل التصدى إلى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاءها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بانتفاء رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر . وبأن الحادث إنما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده . بظهوره فجأة أمام النيابة وعلى مسافة تقل من المتر ، وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وإن تبين كيف كان في استطاعة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلاقي إصابة المجنى عليه ، أما وهي لم تمثل مان يحكمها يكون معينا بالتصور في التسبيب .

(لمن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ من ١٥ من ٥٦٨)

١٠٥٩ - قتل خطأ - رابطة سببية - حكم - تسببيه - تسبيب

معيب .

* متى كان الحكم - وأن عرض لاصابة المجنى عليه من واقع الكشف الطبي الموقع عليه - ألا أنه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعة ، لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابة وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل مني - مما يمس به بالتصور الذي يعيبه ويوجب نقضه . ولما كان هذا السبب يتصل بالمتهم فإنه يعين نقض الحكم المعلوم فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة بالنسبة إلى الطبيب (المسئول عن الحقوق المدنية) وإلى المتهم أيضا .

(لمن رقم ١٢٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ من ١٨ من ١٩٨٢)

١٠٦٠ - أيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسبغت في وقوع الحادث - كدقته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها .

* متى كان ما أورده الحكم مديدا وكافيا لبيان أوجه الخطأ التي أتاها المتهم ، وكانت من بين الأسباب التي أدت إلى تصدع الحائط المشترك وانهار المنزلين على من لهما من السكان. و وفاة البعض وإصابة الآخرين ، فإن هذا مما يتواءم به قيام رابطة السببية بين ذلك الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب عليها المتهم بحسب ما هي معرفة به في القانون .

(لمن رقم ١٩٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢ من ٢٠ ص ١٩٢)

١٠٦١ - أيراد الحكم لعنصر الخطأ - وأجب - خاير الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه - قصور .

* إذا كان ما أورده الحكم في دواته ، لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطامع ، وكان مجرد الانحراف من جهة إلى جهة أخرى بالسيارة ووجود آثار فراطها لا يمتثل دليلا على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك - وهو ما لم يوضحه الحكم - فضلا عن أن الأسباب التي استند إليها الحكم الملمون فيه خلت من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالتصور مما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ص ٢١١)

١٠٦٢ - جريمتا القتل والإصابة الخطأ - أركانها - خطأ - ضرر - رابطة سببية - مثال لسبب معيب في قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر - متى يمد الطبيب مخالفا لقواعد مهنته وتعاليمها مستحقا للمسائلة جنائيا .

* متى كان الحكم وقد انتهى إلى تبرئة الملمون نفسه من جريمتي القتل والإصابة الخطأ والتباس المخر له واستقاط الخطأ عنه نظرا لزحمة العمل ، ولأنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى أثناء واحد يتظر فيه المداوي يحضر فيه الطراطمر بما أوتعه في القطة، والي أن من مات من الأطفال كان في حالة مرضية متقدمة تكفي وحدها للموت إلا أن الحث عجل بولاتهم بها. يقطع رابطة السببية بين الخطأ بمرض قوته في حقه وبين الموت الذي

حدث ، وما ذكره الحكم من ذلك سواء في نفيه الخطأ أو في القول بانقطاع رابطة السببية خطأ في القسّاتون ، ذلك بلغة ما دام أن المظنون ضده وهو طبيب مزج الدواء بحطول الطرطر بدلا من الماء المقطر الذي كان يتمتع بزجه فقد أخطأ سواء كان قد وقع في هذا الخطأ وحده أو اشترك معه الممرض فيه وبالتالي وجبت بنشاطه في الحالين لأن الخطأ المشترك لا يجب مسئولية أي من المشاركين فيه ولأن استيثاق الطبيب من كله الدواء الذي يتأوله المريض أو في ما يطلب منه في مقام بذل العناية في شأنه ، وبالتالي فإن التقاعس عن تحريره والتحرز فيه والاحتياط له أهمل بخالفة كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزره . كما أن التعميل بالموت مرادف لاحتدائه في توافر علاقة السببية واستيجاب المسئولية ، ولا يصلح ما استندت إليه المحكمة من أرهاق الطبيب بكثرة العمل مبررا لافائه من العقوبة ، وإن صلح ظرنا لتخفيفها . ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه

(لمن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ ص ١٢٦)

١٠٦٢ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة - مثال لتسبب معيب^{١٥}

من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة ، ولما كان الحكم المظنون فيه وإن ثبت توافر الخطأ في حق الطاعن إلا أنه أغفل كلية التصدي إلى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وإلى دفاع الطاعن الذي بنىء على أن المجنى عليه اندفع فجأة تجاه السيارة فاصطدم بها ، ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي أصابة المجنى عليه واثار ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انقائها ، فإن الحكم المظنون فيه إذ استكت عن بحث كل ما تقدم يكون مشوبة بالفسور بما يمينه بما يستوجب نقضه والاحالة

(لمن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨ ص ٢٢ من ١٠٦٦)

١٠٦٤ - مثال لتسبب سبائغ في توافر رابطته السببية في قتل خطأ .

من متى كان الحكم المظنون فيه بعد أن دلت تحليلات سبائغ على توافر الخطأ في حق الطاعن مما أدت إلى اصطدام الجرار بالمجنى عليها ، خلص إلى حدوث أصابتها التي أدت بحياتها نتيجة هذا الخطأ واصطدام

الجرار بها ومرور أحدى أطاراته فوقها مستندا في ذلك الى دليل فنى اخذا بما أورده التقرير الطبى المتوقع على المجنى عليها ، وكان ما أورده الحكم من ذلك مسفها وكفيا في التعليل على قيام رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذى حوسب عنه فلا محل لما يثيره في هذا الصدد .

(لمن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ من ٢٢ من ١٩٦٢)

١٠٦٥ - اصابة خطأ - حكم - تسبب معيب .

* متى كان الحكم لم يستظهر كيفية سلوك الطاعن ضده الاول (المتهم) أثناء قيادة السيارة ومدى اتساع الطريق امامه وما اذا كانت الظروف والملازمات تسمح له ان يتقدم بسيارته وخلفها المقطورة السيارة التى امامه ليستبين مدى احيطة الكتيبة التى كان في مقدوره اختلافا ومدى العنسية والحذر اللذين كان في بكتته بذلها والفترة على تلاقى الحادث. من عبه واثر ذلك على قبح ركنى الاهل ورابطة السببية ، فانه يكون مشوبا بالقصور .

(لمن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ من ٢٢ من ١٩٦٢)

١٠٦٦ - عرض الحكم لاصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبى وادانته للطاعن بجريمة القتل الخطأ دون تعليل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى تقييل فنى - قصور يوجب النقض والاخالة .

- يجب ان يكون الحكم وان عرض لاصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبى الا انه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل فنى ، فان ذلك من شأنه بالقصور بما يوجب نقضه والاخالة .

(لمن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١ من ٢٢ من ١٩٦٨)

١٠٦٧ - الإدانة بجريمة القتل الخطأ تقتضى بيان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين القتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغيره - مثال لتسبب معيب في جريمة القتل الخطأ .

* تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبها هي معرفة به في المادة ٢٣٨

من قانون العقوبات لادانة المتهم بها ان تبين المحكمة الخطأ الذي قاربه ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، واذا كان الحكم في بقاءه لوجه الخطأ المسند الى المحكوم عليهم قد اطلق القول لمعتبر قيامهم بتركيب الاعلان مع عدم توافر الدراية والكتابة العلمية لديهم ، خطأ يستوجب مسامحتهم دون ان يبين مدى تلك الدراية او الكتابة العلمية التي تقتضهم ولزرها في قيام رابطة السببية بين هذا الخطأ وحصول الحادث ، وسنده في ذلك من الأوراق ، فانه يكون تامرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

ملحق رقم ٣١٣ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧ من ٢٤ ص ١٦٥٧

١٠٦٨ - وجوب ان يبين الحكم القاضي بالإدانة في جريمة القتل الخطأ لو كان هذه الجريمة من خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما - اطراح الحكم دفاع الطاعن القائم على نفي رابطة السببية جملة دون تنفيذها وما ينفيه من قصور .

* جريمة القتل الخطأ تنتفي - حسبها هي معرفة به في القانون - لادانة المتهم ان يبين الحكم الخطأ الذي قاربه المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، كما تتطلب رابطة السببية اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومسامحته عنها طالما كانت تتفق مع السير المعادي للأمر . ومن المقرر ان خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يتطوع تلك الرابطة متى استغرق خطأ الجاني وركانه كليا بذاته لحدوث النتيجة - لما كان ذلك - وكان البين من الإطلاع عليه الأوراق ان المحكوم عليه قد اثار دفاعا مؤداه ان للمضمد عابلا يختص بتشغيله ومسئولا عن اى خلل او عطل يكتشف في المضمد وعليه ان يوقفه من العمل حتى يتم اصلاحه ، وقد عزي هذا الملل الحادث الى عطل ملحق بكالون باب المضمد الذي امكن فتحه رغم عدم وجود المساعدة ، وان الحادث وقع بخطأ المجنى عليه الذي يؤثر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادي للأمر ، وما كان للطاعنين ان يوقعوا حالة كونها لم يقتصر في ضيالة المضمد وان المهندس الخبير ليس مختصا في شئون المساعد وقد اثبت ذلك بنفسه في تقريره وهو دفاع جوهرى لما يستهدفه من نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة من شأنه لو صح ان تدفع به التهمة بان الحكم المطعون فيه اذ لم يتهم مرماه ولم يقسده حقه بما ينحسم به . ولم يبين بتجقيقه بلوغا الى غلبة الأمر فيه - بل إطرحة جملة ورد عليه بما لا ينفيه يكون ميبيا بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث بلنى أوجه الطعن .

ملحق رقم ٧٨٨ لسنة ٢٤ في - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ من ٢٥ ص ١٧٠٨

١٠٦٩ - السببية في جريمة القتل الخطأ - ما تقتضيه .

* من المقرر أن رابطة السببية كركن في جريمة القتل الخطأ ، تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ، ومن الجنين على الحكم اثبات قيامها استناداً الى دليل قننى ، لكونها من الأمور الفنية البحتة ، وعليه أن يستظهر في مدوناته ماهية الاصابات وعلاقتها بالوفاة ، لأنه من البيانات الجوهرية والا كان ممعياً بالتصور ، وكان الحكم المظنون نية قد أغفل كلية بيان اصابات المجنى عليه الاول نقلاً عن التقرير الطبي وكيف انها ادت الى وفاته من واقع هذا التقرير وكان الحكم لم يفسح فوق ذلك من مسنده الفنى فيما ذهب من جرمه . يجب وفاة المجنى عليه الآخر ، فانه يكون ممعياً بتصور يستوجب نقضه .

لمن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٧٥/١٢/٨ من ٢٩ من ١٣٦٩

١٠٧٠ - قتل خطأ - خطأ - رابطة السببية .

* انزال الطامن الأسلاك الكهربائية القديمة حتى أصبحت قريبة من الأرض وأنصرانه دون أن ينصل التيار الكهربائى عنها فاصطدم بها المجنى عليه أثناء محاولته العبور ، وضغطة التيار الكهربائى مظهلاً به آثار حرق كهربائى يتوافر به الخطأ قى حقه وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة المجنى عليه .

لمن رقم ١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٧٧/٤/١٧ من ٢٨ من ١٤٠٠

١٠٧١ - قتل خطأ - الأخلال بحق الدفاع - ما يوفره - رابطة.

السببية - استظهارها .

* لما كان يبين من الحكم المظنون فيه أن دفاع الطامن الذى ابداه ، بسدد نفى ركن الخطأ عنه يرتكز على أنه يختص بالأعمال الفنية الكهربائية فقط وأن اصلاح الأبواب من اختصاص المسئولين بقسم الصيانة ، وأنه أخطر هذا القسم لاصلاح وتركيب ابواب الكشك محل الحادث في تاريخ سابق على وقوعه ، وقدم حافظة حوت المستندات المؤيدة لدفاعه ومنها التعليمات الصادرة من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء المنظمة لأعمال صيانة كشك الكابلات وتمسك بدلالة هذه المستندات في نفى ركن الخطأ عنه فان هذا الدفاع يعد دفاعاً جوهرياً يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأى في الدموى - واذا كان ذلك - وكانت المحكمة قد قضت بإدانة الطامن

دون ان تلقى بالا الى هذا الخناق في جوهرة ، ولم تواجهه على حقيقة ولم تظن الى نحواء ولم تقسطة حقة وتعنى بتحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه بل سككت عن الرد عليه فان حكمها يكون معيبا بالتصور المبطل له — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مؤدى التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه ، ولم يبين اصابته وصلتها بوفاته استنادا الى دليل منى ، فانه يكون مشويا بالتصور. في استظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩ من ٢٩ من ١٧٤٦)

١٠٧٢ — الاصابة والقتل الخطأ — رابطة السببية — حكم —

تسببيه .

✽ من المقرر ان رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهي تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالجرح او القتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتمتع اثبات توافره بالاستناد الى دليل منى لكونه من الأمور الفنية البحتة . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون ناقص البيان في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه .

(لمن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧ من ٢٩ من ١٨٢٦)

الفصل الثالث

المقوبة في جريمة القتل الخطأ

١٠٧٢ - العبرة في بيان واقعة الدعوى - هي بما يرد في الحكم - النعمى على عدم توفر ذلك في وصف التهمة - يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتلت عليه ورقة التكليف بالحضور .

✽ العبرة في بيان واقعة الدعوى ونوع الخطأ الذي وقع من المتهم في جريمة القتل الخطأ هي بما يجيء في الحكم لا بما جاء في وصف التهمة والنعمى على عدم توفر ذلك في وصف التهمة إنما يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتلت عليه ورقة التكليف بالحضور واستيفاء ما بها من نقص عملاً بنص المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(لمن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٢٥ في - جلسة ١٩٠٦/٢/١٩ ص ٧ س ٣٧٢)

١٠٧٤ - جريمة المسادة ١/٢٣٨ عقوبات أخف من جريمة المسادة ٤١/٢٤١ ٣ عقوبات - عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص مقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الأول الواجب التطبيق .

✽ متى كان النص واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه ، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستدعاء بالحكمة التي أملاه لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند تمهوض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطراً في سبيل تفرغ الحكم الصحيح إلى تقصي الغرض الذي رعى إليه والتصد الذي أملاه ، ذلك أن الأحكام القانونية تدور مع علها لا مع حكمتها . ومن ثم فلا يجوز إحدار المسألة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم . وإذا كان تطبيق القانون يؤدي إلى اعتبار جريمة القتل الخطأ التي تسفر عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر والمعاقبة عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المسادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أخف من جريمة الإصابة الخطأ التي ينشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص والمعاقبة عليها بمقتضى الفقرتين الأولى والثالثة من المسادة ٢٤٤ ، فإن هذه المخالفة قد تصلح سنداً للمطالبة بتعديل التشريع ولكن لا يجوز التحصدي بها للجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص مقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الصريح الواجب التطبيق .

(لمن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ في - جلسة ١٩٠٦/٢/١٩ ص ١٩ س ٣٣٤)

١٠٧٥ - الحد الأدنى لمعقوبة الجبس في جريمة القتل الخطأ - ستة أشهر - نزول الحكم عن هذا الحد خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .

* جمعت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لمعقوبة الجبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر . ولما كان الحكم المظنون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع المعقوبة بل قضى بأقل منه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه ، إلا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة ، عقوبتين تخييريتين ، وكان تطبيق المعقوبة في حدود النص المطبق هو من خصائص قاضي الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(ملن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥ من ٢٠ من ١٩٦٢)

١٠٧٦ - الأمور التي تشترطها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

* لا تتطلب للفترة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لسريانه أكثر من ثبوت وقوع خطأ من جانب المتهم وأن ينجم عن هذا الخطأ وفاة أكثر من ثلاث أشخاص .

(ملن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٧١/٢/٢٨ من ٢٤ من ١٩٦٢)

١٠٧٧ - الحد الأدنى لمعقوبة الجبس في جريمة القتل الخطأ المتصون عليها في المادة ١/٢٣٨ عقوبات ستة شهور - نزول الحكم المظنون فيه بالمعقوبة عن هذا الحد - خطأ في تطبيق القانون - وجوب نقض الحكم مع الإحالة - علة ذلك - جعل الشارع لتلك الجريمة عقوبتين تخييريتين .

* جمعت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لمعقوبة الجبس في جريمة القتل الخطأ ستة شهور . ولما كان الحكم المظنون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع المعقوبة بل قضى بأقل منه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه ، إلا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة عقوبتين تخييريتين ، وكان تطبيق المعقوبة في حدود النص المطبق هو من خصائص قاضي الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(ملن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ في - جلسة ١٩٧١/١٠/١٨ من ٢٢ من ١٩٥٢)

١٠٧٨ — كفاية توافر صورة واحدة من صور الخطأ الواردة في المادة ٢٤٤ عقوبات للمقاب على جريمة الإصابة الخطأ .

* يمكن للمقاب على جريمة الإصابة الخطأ أن تتوافر صورة واحدة من صور الخطأ التي أوردتها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .
 (لمن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١١ من ٢٤ من ١٨٠)

١٠٧٩ — الحد الأدنى لمقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر —
 الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات — الفزول عن هذا الحد — خطأ في تطبيق القانون .

* جعلت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحبس الأدنى لمقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر . وإذا كان الجسيم المظنون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع المقوبة بل قضى بأقل منه — نأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بها يستوجب نقضه .
 (لمن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ من ٢٤ من ٢٢٩)

١٠٨٠ — انزال الحكم بالمظنون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المرتبطة ذات المقوبة الأشد — خطأ يوجب نقضه .

* لما كانت مقوبة جريمة القتل الخطأ — وهي الجريمة ذات المقوبة الأشد التي ذين بها المظنون ضده — كنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين المقوبتين — وكان الحكم بالمظنون فيه قد نزل بالمقوبة من الحد الأدنى المقرر لتقونا لتلك الجريمة فيكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون .

(لمن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٣ من ٢٥ من ١٩٧٠)

١٠٨١ — قتل خطأ — عقوبة — تغييرها .

* لا يغير من خطأ الحكم أن المقوبة المفضى بها وهي الحبس ستة أشهر مع الاحتفاظ داخله في المقوبة المقررة لجريمة الإصابة الخطأ والتي لم تكن محل نعى من الطاعن ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجريمة القتل الخطأ وهو ما يشير بأننا وقتت منذ حد

التخفيف الذى وثقت عنده ، ولم تستطع النزول الى ادنى مما نزلت 'مقتبسة
 بهذا الحد ، الامر الذى يحتل معه نزولها بالمعقوبة الى ادنى مما نزلت لولا هذا
 القيد الجنائى . لما كان ما تقدم ، فلن للحكم المطعون فيه يكون مقبضاً بنفسه
 والاعادة .

(لمن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٢٧٥/١٢/٨ من ٢٦ من ١٨٢٩)

١٠٨٢ - اصابة خطأ - عقوبة - الاخلال بحق الدفاع - مالا يوفره .

* لما كانت المعقوبة المقررة على الطاعن وهى الحبس لمدة شهر واحد
 مع الشغل تدخل فى الحدود المقررة لجريمة اصابة الخطأ مجردة من الظروف
 المشدد فى الفترة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات فانه لا يكون
 له مصلحة فيما اتاره من اخلال الحكم بحقه فى الدفاع بعدم مواجهته
 بإضافة الفترة الثالثة من مادة العقاب .

(لمن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ من ٢٨ من ٢٢٦٩)

١٠٨٣ - عقوبة السجن - تقترن بها بطبيعتها بالشغل - للقضاء بدوق عقوبة السجن - خطأ فى القانون .

* نفس المادة ١٦ من قانون العقوبات، على ما نص «عقوبة السجن
 هى وضع المحكوم عليه فى أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن
 أو خارجه فى الأعمال التى يمينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه بما يفاده
 أن العتق لا يعرف سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهى بطبيعتها تقترن
 بالشغل خلافاً لعقوبة الحبس بنوعيه ، ومن ثم فإن ما نص عليه الحكم المطعون
 فيه من أن تكون عقوبة السجن مع الشغل لا لقوله ، لما كان ذلك ، وكانت
 المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تميز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة
 الا عند الحكم فى جنابة أو جنحة بالبراءة ، أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة
 بما مؤداه انه اذا زادت عقوبة الحبس المقتضى بها عن سنة او كانت العقوبة
 هى السجن او الاشغال الشاقة فانه لا يجوز للمحكمة ان تأمر بإيقاف تنفيذها .
 لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن نفسه
 بالسجن لمدة ثلاث سنوات وأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات
 فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين منه - عملاً بنص المادة ٣٩ من
 القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
 النقض - نقضه جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون بالقضاء ما اشتمل عليه
 من الامر بإيقاف تنفيذ عقوبة السجن المقتضى بها .

(لمن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١ من ٢٩ من ٥٩١)

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

١٠٨٤ - الأحكام الجنائية لا يصح أن تبنى إلا على الجزم واليقين .

✽ الأحكام الجنائية لا يصح بلية حال أن يكون قوامها بالشك والاحتمال . بل يجب دائما أن تكون مؤسسة على الجزم واليقين . فإذا كانت المحكمة لم تجزم في حكمها بأن إصابة المجنى عليه ما كانت لتحصل لو أن المتهم (راكب موتورسيكل) قد استعمل جهاز التنبيه ، بل فكرت ما أوردته بهذا الخصوص على سبيل الترجيح فقط ، فإن هذا لا يصح تأسيس حكم الادانة عليه ما دام هو ليس كائنا الآن ترتب عليه الحقيقة القانونية التي تالت بها المحكمة .

(لمن رقم ١٠ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/١٢/٧)

١٠٨٥ - تقدير الأدلة وترجيح بعضها على البعض من خصائص محكمة

الموضوع .

✽ المحكمة هي صاحبة السلطة في تقدير الوقائع ووزن الأدلة . فلها أن تأخذ من عناصر الإثبات المقدمة في الدعوى بما تطئن اليه وتطرح ما عداه . فإذا هي ، في تهمة إصابة خطأ ناشئة من تهم سور بسطخ منزل ، قد أخذت بما قرره مهندس التنظيم في معاينته التي أجراها عقب وقوع الحادث بيومين ، ولم تأخذ بما قرره المهندس الآخر في المعاينة التي أجريت بعد ذلك ، بناء على طلب البوليس ومسمى من الطاعن ، فإنها تكون قد فعلت ذلك في حدود سلطتها ولا تغفل مجادلتها فيه .

(لمن رقم ١٢٥٠ سنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٤)

١٠٨٦ - قتل خطأ - تقدير الخطأ - أمر موضوعي .

✽ من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، متى استخلصت المحكمة مما أوضحتها من الأدلة الساتفة التي أوردتها أن الأخير المعين من الهيئة العلية للشئون المبكك الجديدة على المجاز قد أخطأ إذ لم يبادر إلى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبههم إلى قرب مرور القطار وتراخي في إغلاق المجاز من ضلعيه ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير وفقا لما تفرضه عليه التعليمات - وذلك في الوقت الذي ترك نية بوابة المجاز مفتوحة من جهة

دخول السيارة بقيادة المجنى عليه مع استطاعته اقفالها ، وإن هذا الأخير كان معذوراً في اعتقاده خلو المجاز ومعبوره ، فوقع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(لمن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢٠ من ١٢ ص ١٢١)

١٠٨٧ - المتهم بالقتل الخطأ - منازعته في ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث - لا تقبل .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية المتهم عن التعويض على أساس ثبوت مقارنته الفعل الضار الناتج عن الجريمة التي دين بها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة للمتهم فيما يثيره في خصوص الزام المسئول من الحقوق المدنية ، ومنازعته في ملكيته للسيارة التي وقع منها الحادث ، ولا مصلحة له في هذا الدفاع .

(لمن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٥ من ١٢ ص ٢١٢)

١٠٨٨ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة - أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ - شرط ذلك ؟

* عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائفة على أن خطأ المطمون ضده في مخالفة قرار وزير الداخلية في شأن سرعة السيارات داخل المدن لم يكن في حد ذاته سبباً في قتل المجنى عليه ، فإن رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة ، ويكون الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه في هذا الخصوص والنسب عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير مسدود .

(لمن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ من ١٧ ص ٢٧٥)

١٠٨٩ - تغاير جريمة القتل الخطأ عن جريمة الإصابة الخطأ - لا محل لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ .

* متى كانت جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها في الفقرة الأولى

من المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات أشد من جريمة الإصابة الخطأ المعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المذكور ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل أولى المادتين باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين ونفا لحكم المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات وأوقع على الملعون ضدها عقوبة الغرامة في الحدود المبينة في النص المنطبق ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

(لمن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ من ١٩ من ١٣٢٤)

١٠٩٠ - مسألة كل من أسهم في الإخطاء التي نشأ عنها الحادث أيا كان قدر خطئه - يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سبباً مباشراً أم غير مباشر في حصول الحادث .

* تعدد الإخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساطة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله .

(لمن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢ من ٢٠ من ١١٦٢)

١٠٩١ - قتل خطأ - حكم - شروط صحته .

* من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه نتائج الحادث وكيفية حصوله وكذا الخطأ المنسوب إلى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من الجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .

(لمن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١ من ٢٤ من ١١٦٢)

١٠٩٢ - قتل خطأ - قوانين وقرارات - مخالفتها - خطأ مستقل

شروطه .

* أنه وإن أمكن اعتبار (مخالفة) عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مفروض بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

(لمن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١ من ٢٤ من ١١٦٢)

١٠٩٣ - قتل خطأ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية - موضوعي .

✳ من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى - لما كان ذلك - غايته متى استخلصت المحكمة بها اوضحته من الأدلة الساتفة التي اوردتها أن الخطأ انما يقع في جانب الطاعن اذ لم يبادر إلى تحذير المرة في الوقت المناسب وتبنيهم الى تربه مرور القطار وتراخي في اغلاق المجاز ولم يستعمل المصباح الاحمر في التحذير وفقا لما تفرضه التعليمات بل تركه مفتوحا امام سيارة المجنى عليهم بغير مبرر مما يعد معه قائدها معذورا في اعتقاده خلو المجاز وعبوره وأن الحادث وقع نتيجة لهذا الخطأ فلا تقبل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ، ولا محل هنا للتحدى بأنه على الجمهور أن يحتاط لنفسه او التحدى بنس لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية « الزلقانات » عبومية كانت او خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو مريات المصلحة - لا محل لذلك - متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليهم قد حاول مرور المجاز مع علمه بالخطر وقد يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك حارس معين لحراسة المجاز ، ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس من مقر حراسته أو وجوده به ذلك أن مرد الامر ليس بوجود الحارس في مقر عمله أو بغيبه عنه بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على احترامهم اياها والتي تنبئ في اقبال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازه وهوما قصر الحارس في الدعوى المطروحة في التياام به كما دلل عليه الحكم تحليلا سائفا على ما سلك بيانه .

لمن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٠ من ٢٦ ص ١٣٣٧

١٠٩٤ - قتل خطأ - بيانات حكم الادانة - عدم رسم القانون شكلا

معينا لصياغة الحكم - ما يكفي في هذا الصدد .

✳ لما كان ما أثبتته الحكم كائنا لتفهم واقعة الدعوى وظرونها حسبما تبينتها المحكمة - وتتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها فإن ذلك يحقق حكم القانون اذ لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

لمن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ من ٢٨ ص ١١١٢

١٠٩٥ - قتل خطأ - الاخلال بحق الدفاع - ما يوغره - نقض الحكم

بالنسبة للمتهم يقضى نقضه بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية .

✳ لما كان يبين من محاضر الجلسات ، ومن المفردات - التي امرت المحكمة

بفسهما تحقيقاً للطعن — ان المدافع عن الطاعن قد استمسك؛ في درجتي التفاضل — سواء فنية تقدمه من دفاع شفوي أو مكتوب — بطلب استدعاء محرر المحضر والشهود الذين مثلوا فيه ؛ بيد أن الحكيم — الابتدائي والمطمون فيه — صدرا دون سماع أحد منهم ، رغم توالى التلجيلات بمحكمة اول درجة لهذا الغرض . ويبين من انحكم المطعون فيه ان رد على ذلك الطلب بأنه غير مجد ، لان واقعة الدعوى قد وضحت لدى المحكمة — اذ هي بحالتها — على النحو الذي فصلته في حكمها — كاتبة لتكوين عقيدتها في الفصل في موضوعها ، مستشهداً في هذا الصدد بقضاء محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما جرى به قضاء هذه المحكمة — المشار اليه بالحكم — من أنه متى كانت الواقعة مستشهادة لدى محكمة الموضوع أو كلن الامر المطلوب تحقيقه غير ينتج في الدعوى لها ان تعرض عن ذلك مع بيان العلة ، لا يخل البقية بما هو مقرر — وفق المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية — من ان الاصل في المحاكمة انها تقوم على التحقيق الشفوي ، الذي تجريه المحكمة — في مواجهة المتهم — بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر سماع الشهود لاي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، قبولاً صريحاً أو ضمنياً — لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٢ من ذلك القانون تنص على ان « تسنع المحكمة الاستئنائية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة ممن تنديه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وتستوفى كل نقص آخر في إجراءات التحقيق » ، ولما كان الثابت — على ما سلفه بيانه — ان المدافع عن الطاعن لم يتنازل — في أية درجة من درجتي التفاضل — عن سماع الشهود تنازلاً صريحاً ولا ضمنياً ، ولا يغير من ذلك ما ورد من بمحضر الجلسة الاخيرة — التي صدر بها الحكم المطعون فيه — من ثيابه بسرد وقائع الدعوى وأبدائه طلباته ، مادام الثابت انه اصر — في الوقت ذاته بتلك الجلسة — على طلب استدعاء محرر المحضر والشهود . لما كان ما تقدم فإن الحكم اذ لم يستوجب الى هذا الطلب ورد عليه بالتعادم جدواه وذلك على الرغم من أن المحكمة — بدرجتها — لم تجز تحقيقاً شفويًا بالجلسة ، يكون — فضلاً عن انطوائه على خطأ في تطبيق القانون — مشوباً بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه بالنسبة للطاعن والمسئول عن الحقوق المدنية والاحالة ، ولو ان الآخر لم يقرر بالطعن — لقيام مسئوليتيهما عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي دين بها الطاعن — مع الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية ، وذلك بغير حاجة الى بحث بالسي اوجه الطعن .

١٠٩٦ - قتل خطأ - نيابة عامة - استعانة بأهل الخبرة - حلف اليمين .

* لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مآربه الحكم عليها ، لما كان ذلك وكان النعى على الحكم استناده إلى تقرير لجنة الإسكان بقالة أنه لم يصدر قرار بنديها من سلطة التحقيق ولم يؤد أعضاءها اليمين القانونية قبل مباشرة المأمورية المنووين لها فقد قام الحكم الابتدائي بالرد عليه بقوله : « وحيث أن الثابت من الأوراق أن النيابة العامة هي التي قامت بتحقيق الواقعة بنفسها وكذلك أصدرت قرارها بتشكيل لجنة من السادة مهنتسى وزارة الإسكان ومن ثم يكون نعب هذه اللجنة قد صدر منها باعتبارها سلطة تحقيق ، هذا بالإضافة إلى أن الأصل أن الإجراءات المتعلقة بالشكل كتحويل الخبراء اليمين على إبداء رأيهم بالذمة أعمالا لأحكام قانون الإجراءات الجنائية قد روعيت ولم يقدم المتهم دليلا ما يثبت أن أعضاء اللجنة سائلة الذكر لم يظفوا اليمين القانونية قبل إبداء رأيهم ومن ثم يفسى ما يفرضه المتهم في هذا الخصوص على أساس غير سليم من القانون خليقا بالرفض » وهو رد سائغ ، فضلا عن ذلك فإنه وإن أوجب القانون على الخبراء أن يظفوا يميناً أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالذمة وإن تقدموا تقريرهم مكتبة إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقاً للمادتين ٢٤ و ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز للمأمور الضبط القضائي أثناء جميع الاستدالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة بغير حلف يمين ، وكان القانون لا يشترط في مواد الجنب والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة ، فإنه على فرض صحة ما نعا الطاعن في هذا الخصوص - فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير اللجنة وبما شهد به أعضاؤها ولو لم يظفوا اليمين قبل مباشرة المأمورية على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للحكمة ومنعراً من مناصرها ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتنفيذ والناقشة - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ومن ثم يفسى هذا النعى في غير محله .

لنن يوم ٩٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣٧٨/١/٢٢ م ٢٩ م ١١٢

١٠٩٧ - شهود - محكمة الموضوع - سلطتها من تقدير الدليل .

* قول شرطى البرور أنه معين لإدارة اشطرة الموسيقى وأنه في صباح

يوم الحادث وبعد أن اجتاز الترام رقم ٢٤ مكان الإشارة شاهد المجنى عليه يسقط بظهره من الترام وينزلق تحته فتدوسه عجلاته ويلقى حتفه وسمع من ركاب الترام أن المتهم هو الذي ركل المجنى عليه خارج الترام فسقط ووقع الحادث ، ومن ثَمَّ فإن ما يثيره الطاعنون حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، لما هو مقرر من أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص من آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة ،

نظمن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣٧٨/٢/١ من ٢٩ من ١٣٥٥

قَتْلُ عَمَةٍ

الفصل الاول - الركن المادى

الفصل الثانى - الركن المعنوى

الفصل الثالث - الظروف المشددة

الفصل الرابع - الظروف المخففة

الفصل الخامس - تسبیب الاحكام

الفرع الاول - بالنسبة الى الركن المادى

الفرع الثانى - بالنسبة الى الركن المعنوى

الفرع الثالث - بالنسبة الى العقوبة

الفرع الرابع - بالنسبة الى حقوق الدفاع

الفرع الخامس - بالنسبة الى بيانات التسبیب

الفرع السادس - التناقض

الفرع السابع - الفساد فى الاستدلال

الفرع الثامن - الخطأ فى الاستناد

الفصل السادس - مسائل متنوعة

الفصل الأول

الركن المادي

١٠٩٨ - يتوفر الشروع في جريمة القتل العمد باطلاق الجاني لبندقية
يعتقد صلاحيتها مع أنها غير صالحة .

* إذا تعمد شخص قتل شخص آخر مستعملا لذلك بندقية وهو يعتقد
صلاحيتها لخراج مقذوفها فإذا بها غير صالحة لخراج ذلك المقذوف فإن
الحادثة تكون شروعا في قتل وقف الفعل فيه أو خاب اثره لأسباب خارجة
عن ارادة الفاعل فهو شروع معاقب عليه قانونا . أما القول بأن هناك
استحالة في تنفيذ الجريمة لعدم صلاحية الاقلة وإن وجود هذه الاستحالة
يمنع معه القول بالشروع فلا يؤخذ به صدد هذه الحادثة اذ عبارة
المادة ٥٥ عقوبات عامة تنص عليها .

(لمن رقم ١٨١٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٢٢/٥/١٦)

١٠٩٩ - المبادرة بعلاج المجنى عليه مما أصابه من جروح تصد
بها الجاني قتله - وانقائه من الموت نتيجة خارجة عن ارادة الجاني .

* إذا تحقق لحكمة الموضوع أن المبادرة بعلاج المجنى عليه
مما أصابه من جروح تصد بها الجاني قتله قد انتقته من مخالط الموت
فذلك نتيجة خارجة عن ارادة الجاني مخيبة لامله فيما اراد اقتراحه . ولا ريب
في أن ما ارتكبه يكون شروعا في قتل .

(لمن رقم ٩٩٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٢٢/٤/١٦)

١١٠٠ - وضع مادة سلفات النحاس لشخص في الماء .

* أن كون الجريمة مستحيلة معناه ألا يكون في الإمكان تحقق تلك
الجريمة مطلقا كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة
بالمرّة لتحقيق الغرض ولكنه لم يتحقق لظرف آخر فلا يصح القول باستحالة
الجريمة في هذه الحالة . فإذا وضع مئهم في الماء الذي شرب منه
المجنى عليه مادة سامة بطبيعتها من شأنها أن تحدث الوفاة إذا اخذت
بكميات كبيرة (وهي في هذه القضية مادة سلفات النحاس) ولم يمت
المجنى عليه بهذا الفعل يعتبر شروعا في قتل إذا اقترن بنية القتل العمد .

ولا يصح اعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة المستحيلة على أساس أن المادة الموضوعية في المساء لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت بكهات كبيرة وأن طعمها اللازم يمنع الشارب من تناول كمية كبيرة منها وأن التره الذي تحدثه يطردها فإن هذه ظروف خضجة عن إرادة الفاعل حلت دون اتهام الجريمة .

(طن رقم ١٢٧) لسنة ٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٣٧

١١٠١ - من أتى عملا ماديا من الأعمال المكونة لها والداخلية في تنفيذها .

* يعتبر ماعلا أصليا في الجريمة كل من أتى عملا ماديا من الأعمال المكونة لها والداخلية في تنفيذها . فإذا خللت المحكمة في حكمها على توامر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين على قتل الجنى عليها ، ثم أثبت أن قصد أحدها من ضربة الجنى عليها بالمصا على ساعدها الأيمن أنها كان لانتقادها المساومة للبهن الآخر الذي ضربها الضربة القاضية ، ثم عدت المتهمين كليهما فاعلين أصليين في جنسية القتل ، ماتها تكون قد أصابت ولو أن الضربات التي أوقعها أحد المتهمين لم تكن قاتلة بذاتها .

(طن رقم ٢٨٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١١/٢/١٩٣٦)

١١٠٢ - متى يكون ترك الشخص في مكان منزول بعد ضربه جريمة قتل .

* أن تعجز شخص عن الحركة بضربه ضربا مبرها ، وتركه في مكان منزول محروما من وسائل الحياة يعتبر قتلا عمدا متى اقترن ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأعمال .

(طن رقم ٢١٠٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٣٦)

١١٠٣ - إطلاق النار من مسافة بعيدة وإصابة الجنى عليه إصابة غير قاتلة .

* مادام الحكم قد أثبت على المتهم أنه أطلق الميانات النارية على الجنى عليه بقصد قتله وأنه أصابه عملا ولكن الميانات لم تنهه لأنه خطأ في تقدير المسافة بينه وبين الجنى عليه الذي لتقوى تنهه بحيث

أن قوة المقطوعات التي أطلقها صنعت بسبب طول المسافة فلم تحدث إصابة قاتلة ، فإن ذلك لا يفيد أن الجريمة مستحيلة بل هو يفيد أنها جريمة شروع في قتل غاب لسبب خارج عن إرادة الجاني ، لأنه لو لم يخطئ في تقدير المسافة إما كان هنالك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي تصدها ، وليس هذا تحسين الجريمة المستحيلة التي تتميز عن الشروع المعاقب عليه بأن ما يقصد الفاعل إلى تحقيقه لا يمكن أن يتم ماديا بسبب عدم صلاحية الوسيلة التي استخدمها بالمرة أو بسبب انعدام الهدف الذي قصد أن يصيبه بقله .

(لمن رقم ١٨٢٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/٦/٢٧)

١١٠٤ - من ضرب هو وآخرين المجنى عليه كان كل منهم مسؤولا ما دامت ضربته قد ساهمت في الوفاة ولو كانت ليست بذاتها قاتلة .

✳ متى كان الثابت بالحكم أن كلا من المتهمين قد ضرب القتل ، وإن ضربته ساهمت في الوفاة ، كان كل منهم مسؤولا عن الوفاة ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة . لماذا كان كل منهم قد قصد القتل فإنه يعد مسؤولا عن جنحة القتل العمد ولو لم يكن بينه وبين زملائه اتفاق على القتل .

(لمن رقم ١٥٩٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/١١/٧)

١١٠٥ - المائدة بعلاج المجنى عليه بما أصابه من جروح قصد بها الجاني قتله - واللاذ به المبيوت نتيجة خارجة عن إرادة الجاني .

✳ إذا كانت الجريمة التي أدين فيها المتهم شروعا في قتل بطريقة تحدث إصابة بالمجنى عليه فلا يغير من وصفها هذا كل ما يطرا على الإصابة من تغير .

وإذا فلا خطأ في الحكم الذي صدر بالإدانة على أساس هذا الوصف يغير الوقوف على نتيجة علاج المجنى عليه من أصابته .

(لمن رقم ١١٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٨/١٢/٢٦)

٢١٠٦ - إطلاق الرصاص على سيارة بسرعة في سبيلها .

✳ إذا كان السلاح صالحا بطبيعته لأحداث النتيجة التي قصدتها

المتهم من استعماله وهي قتل المجنى عليه فإن عدم تحقق هذا المقصد - إذا كان لأسباب خارجة عن إرادة المتهم - لا يكون به الفعل جريمة مستحيلة بل هو جريمة خافية ، فإطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها ، وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت بسرعة في سيرها ومخلقة نوافذها هو شروع في قتل بحسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

للمن رقم ١٦٨٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٦/١٢/٢٥

١١-٧ - إطلاق النار بقصد قتل شخص معين فأصابه وآخر معه يجعل المتهم مسئولاً عن جنائية الشروع في قتل المجنى عليها .

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أطلق ميلاً نارياً بقصد قتل شخص معين فأصابه وأصاب آخر معه فالمتهم يكون مسئولاً عن جنائية الشروع في قتل المجنى عليها الاثنان مادام العيار الذي أصابها كان مقصوداً به القتل . ولا يهم أن عدم تحدث الحكم عن توافر نية القتل في الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الآخر .

للمن رقم ١٢٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٣١/١/٧

١١-٨ - اتفاق المتهمين على اغتيال المجنى عليه ومساهمتهم في تنفيذ الجريمة ولا يغير من ذلك أن تكون إحدى الضريبتين هي التي أحدثت الوفاة .

* إذا كان الحكم قد أدان المتهمين بجنائية القتل على أساس أنها هما اللذان ضربا المجنى بقصد قتله فالحادث به الإصابات التي شوهدت برأسه فانه لا يؤثر فيها انتهت اليه المحكمة من ذلك أن بعض الضريبتين لم يكن له دخل في الوفاة إذ ما دام كل من المتهمين كان متوياً القتل مع الآخر وباشر فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهما المشترك فانه يعتبر عاملاً في القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ من فعلته بل من فعل زميله .

للمن رقم ١٢٥٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١١/٥

١١-٩ - إطلاق عدة أعيرة نارية على رجال القوة وقتل أحدهم وعدم إصابة الآخرين يكون جنائية قتل تأمة وجنائية شروع في قتل .

* متى كانت الواقعة التي اثبتها الحكم هي أن المتهم وإخاه أطلقا

على رجال القوة عدة اعية نارية بقصد قتلهم فاصاب احد هذه الاعيرة واحدا منهم فارتداه قتيلاً ولم تصب الاعيرة الاخرى احداً لظروف خارجه عن ارادة المتهمين ، فهذا مفاده ان عدة افعال متميزة وقعت ، احدها يكون جنائية قتل تامة والاخرى تكون جنائية شروع في قتل وذلك بالنسبة الى كل من المتهمين .

(بلن رقم ١٤٢٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١١٩٤٥/١٢/٢)

١١١٠ - اتفاق المتهمين على اغتيال المجنى عليه ومساهمتها في تنفيذ الجريمة معاقبتها باعتبار كل منهما فاعلاً للقتل - ولا يغير من ذلك ان تكون احدى الضريبتين هي التي احدثت الوفاة .

* اذا كان الحكم في بيئته الاعمال التي صدرت من المتهمين قد ذكر انها انتفا نجاة ، كل بالعمسا التي كان يحملها ، على المجنى عليه مضرباه على راسه وجسده ، فلما حاول الهرب تمعياه ، وظن هو يقاومها ولكنهما استبرا يضربانه الى ان سقط على الأرض جثة هامدة ، ثم انتهى الحكم الى ان ذلك كان من المتهمين من عمد وسبق اصرار ، فانه يكون بذلك قد اثبت ان كلا منهما قد ارتكب عملا من الاعمال التي ارتكب القتل بها وتكون مساهمتها كعاملين صحيحة .

(بلن رقم ٩٦٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١٩١٧/٤/٢١)

١١١١ - اتفاق المتهمين على اغتيال المجنى عليه ومساهمتها في تنفيذ الجريمة معاقبتها باعتبار كل منهما فاعلاً للقتل - ولا يغير من ذلك ان تكون احدى الضريبتين هي التي احدثت الوفاة .

* متى كانت الحكمة قد استخلصت من الأدلة التي اوردتها في الحكم ان المتهمين كانا متفقين على قتل المجنى عليه وان كلا منهما أطلق عليه العيار لقلته تنفيذاً للقصد المتفق عليه ، فان معاقبتها باعتبار كل منهما فاعلاً للقتل تكون صحيحة ولو كانت الوفاة لم تقع الا من عيار واحد .

(بلن رقم ١٤٨٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١٩١٧/١١/١٧)

١١١٢ - اطلاق النار على المجنى عليه بقصد ازهاق روحه .

* متى كان الحكم قد اثبت على الطامنين انها اطلقا على المجنى عليه العيارين بقصد ازهاق روحه . وان ذلك كان تنفيذاً للجريمة

التي اتفقا على مقارعتها وبقتصد الوصول الى النتيجة التي ارادها ،
 اى انهما قصداً بما اقترناه ارتكاب الجريمة كاملة - فان هذا يتنى
 لقيام الشروع في القتل ولا يكون هناك محل لما يثيره الطاعنان من
 جدل حول السبب الذي من اجله خلب اثر الجريمة ، وما اذا كان هو مداركة
 المجنى عليه بالعلاج كما قال او عدم احكام الرماية كما يقول الطاعمان
 اذ انهما لا يدعيان ان عدم تمام الجريمة يرجع الى عدولهما باختيارهما
 عن اتبائها وانهما تيمسك بذلك امام محكمة الموضوع .
 (لمن رقم ٩٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٦/١١/٢٥)

١١١٣ - اتفاق المتهمين على اغتيال المجنى عليه ومساهمتها
 في تنفيذ الجريمة معاقبتها باعتبار كل منهما فاعلاً للقتل - ولا يغير من ذلك
 ان تكون احدى الضربتين هي التي احدثت الوفاة .

* ما دام الحكم قد اثبت ان المتهمين قد اتفقا على اغتيال المجنى
 عليه وان كلا منهما قد ساهم في تنفيذ الجريمة ، فان مساهمتها معا
 عن جريمة القتل الممد تكون صحيحة ، ولا يغير من ذلك ان تكون احدى
 الضربتين هي التي احدثت الوفاة .
 (لمن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١٥٣/١/١)

١١١٤ - مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب تضامناً بينهم في
 المسؤولية الجنائية .

* مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب في صحيح القانون
 تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن
 نتيجة الفعل الذي ارتكبه .

(لمن رقم ٧٩١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١٥٥/١٢/١٢)

١١١٥ - تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل
 لا يقترب ما لم يثبت اتفاقهم على ارتكاب الجريمة .

* تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يقترب
 في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما معا على ارتكاب هذه الجريمة .
 (لمن رقم ٧٩١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١٥٦/١/٢٥ من ٧ ص ٨٧)

١١١٦ — إطلاق المتهم النار بينما وشمالا بقصد تمكن باقى المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحمايتهم في مسرح ارتكابها في فترة التنفيذ وتسهيل هربهم — اعتبارهم جميعا فاعلين لجريمة القتل .

✽ متى كان غرض المتهم من إطلاق الرصاص من بندقيته بينما وشمالا هو تمكن باقى المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية ظهرهم في مسرح الجريمة في فترة التنفيذ وتسهيل هربهم بعد ذلك وقد انتج التدبير الذى تم بينهم النتيجة التى قصروا اليها وهى القتل ، فذلك يكفى لاعتبارهم جميعا فاعلين لجريمة القتل عبدا من غير سبق اصرار .
(ضمن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ من ٨ من ١٩٤٤)

١١١٧ — تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٢٢ عقوبات — موضوعى — تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على الوجه الصحيح اذا كانت وقائع الدعوى توجب تطبيق هذه المادة — ثبوت احرار المتهم للسلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل — قيام الارتباط بين الجريمتين .

✽ ان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات او عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وهذا ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عبلا بنفسها فان عدم تطبيقها يكون من الأخطار التى تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فاذا كان الثابت من عبارة الحكم ان المتهم احرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فان الارتباط بين الجريمتين يكون قائما مما يقتضى اعتبارهما جريمة واحدة عبلا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

(ضمن رقم ١١٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ من ٩ من ١٩٥٠)

١١١٨ — اتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الاصرار — وجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها — لا جدوى لآخر من اثارة عدم ضربه الجنى عليه الا ضربة أصابت العصا .

✽ اذا اثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الاصرار ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، فانه لا جدوى لهذا الآخر مما يثيره خالصا بان الشاهدين ذكرا انه لم يضرب الجنى عليه الا الضربة التى أصابت العصا .

(ضمن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩ من ٩ من ١٩٤٤)

١١١٩ - تبيان الحكم بثبوت واقعة القتل واستخلاصه استعمال المتهمين فاسا وحجارة بقصد القتل - لا يقدح في هذا الثبوت عدم العثور على جثتي المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل المستعملة في الحادث .

* إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتا كافيا كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين ، كما استخلص أن المتهمين استعملوا في الجريمة بقصد القتل - الفاس والحجارة - وهي ونسائل على الصورة التي أوردتها الحكم - تحدث الموت - بل وتحقق بها القتل فعلا - فلا يقدح في هذا الثبوت عدم العثور على جثتي المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل التي استعملت في الحادث .

(لمن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ من ١١ ص ٥٢١)

١١٢٠ - جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد - مسئولية الجاني عنها - سواء ارتكبا وحده أو مع غيره .

* إذا كان الحكم المعلوم فيه قد أثبت في حق الطامنين أنهم اقترنا جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد فقد وجبت مساطلتها عنها سواء ارتكباها وحدهما أو مع غيرها - ويكون ما انتهى إليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساطلتها وحدهما من النتيجة صحيحا في القانون ، ولا يعيبه أن نسب اليهما استعمال آلات راضة خلافا لما جاء بامر الاحالة - من استعمالها أسلحة نارية - ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل - وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد - وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها ، وكان كل من الطامنين لم يسأل إلا عن جريمة القتل - بغض النظر من الوسيلة - وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث .

(لمن رقم ١٦٤١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤ من ١٧ ص ١٢٥)

١١٢١ - مساطلة الجاني عن جريمة القتل التي يرتكبا مع غيره متى توافر سبق الإصرار وإن قل نصيبه في الأعمال المسادية المكونة لها .

* الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي ارتكبا مع غيره

مضى توأمر سبق الإصرار — وإن قل نصيبه في الأعمال المادية المكونة لها . ومن ثم لماته لا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأعمال .
 (لمن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ ص ٩٤)

١١٢٢ — اشتراك المتهمين في أحداث إصابات الجاني عليه بقصد ازهاق روحه — حدوث الوفاة نتيجة هذه الإصابات — اعتبار كل منهم مسئولا عن جريمة القتل عمدا بوصفه فاعلا أصليا .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين انتهلوا معا على الجاني عليه ضربا بالعمى والشرائط بقصد ازهاق روحه أخذا بالثار وأنهم أحدثوا به جلة إصابات في رأسه ورجليه وصدره وأطرافه وأن الإصابات نجمت بين راضة وقطعية قد ساهمت في أحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية ، فإن كلا منهم يكون مسئولا عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلا أصليا بغض النظر عن الضربة التي أحدثها .

(لمن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ من ١٩ ص ٧٥٢)

١١٢٣ — كون بعض إصابات الجاني عليه قاتلة ، لا ينفي أن إصابات أخرى ساهمت في أحداث وفاته .

* لا تناقض بين إثبات تقرير المصفة التشريحية أن بعض الإصابات بذاتها تؤدي إلى الوفاة وبين إثباته أنها جميعا قد أسهمت في أحداث الوفاة لأن ما يلزم من البعض لا ينفي لزومه حتما من الكل .

(لمن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ من ١٩ ص ٧٥٢)

١١٢٤ — آلة الاعتداء ليست ركنا في جرائم الاعتداء على النفس .

* أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية ، ومن ثم لماته لا يقدح في صحة الحكم ، أن يكون قد نسب إلى الطاعنين — دون سندا من قالة شهاد الرؤية — أنها استعملتا مع العمى سكينا في الإجهاد على الجاني عليها ، ما دام قد ثبت في حقهما بما لا يقبل الشك ، تواجدهما على مسرح الجريمة ومساهمتها في الاعتداء على الجاني عليهما مع توأمر ظرف سبق الإصرار والترصد في حقهما بما يجعلهما مسئولين من نتيجة الاعتداء .

(لمن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢ من ٢٢ ص ١١)

١١٢٥ - قتل عمد - سبق الاصرار - استخلاصه .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ظرف سبق الاصرار لدى الطاعن بالباعث على الجريمة وذلك بقوله «... وسبق الاصرار انجسية الزراعية التي يعمل خفيرا بها لابعاده عن عمله » . واذا كان الجمعية الزراعية اننى يعمل خفيرا بها لابعاده عن عمله « . واذا كان الحكم قد استقى هذا الباعث من اقوال ضابط المباحث وتحرياته ، وكان البين من مراجعة المفردات المضمومة ان ما اورده الحكم منها له معينه في الأوراق - فقد انحسرت عنه قالة الخطأ في الاسناد ..

(لمن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ من ١٢٢٠)

١١٢٦ - قتل عمد - سبق الاصرار - لا جدوى من التمسك بانتقاله متى كانت العقوبة المحكوم بها مقرررة للجريمة بغير سبق اصرار .

* لا جدوى للطاعن من التمسك بانتقاله سبق الاصرار - على فرض حصوله - ما دامت العقوبة المحكوم بها وهى الأشغال الشاقة المؤبدة مقرررة لجريمة القتل العمد بغير سبق اصرار ولا ترصد .

(لمن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ من ١٢٢٠)

١١٢٧ - قتل عمد - سبق الاصرار - دخول العقوبة المقررة بها في نطاق عقوبة القتل العمد - لا جدوى من المحاكمة في توافر او عدم توافر سبق الاصرار .

* لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بها تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة على ثبوتها لديه وتعرض لظرف سبق الاصرار فقال « كما ان سبق الاصرار ثابت بما قرره بنده اى المتهم) بتحقيق النيابة بأنه انتوى قتلها الليلة السابقة على وقوع الحادث ومن ثم فقد كان امامه وقت كاف لى تدبر امر قتلها في حدود زمنية مما يؤمر سبق الاصرار » . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم يتحقق به ركن سبق الاصرار كما هو مرف به في القاتون وكان لا جدوى مما يشير الطاعن حول توافر هذا الظرف ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق الاصرار ومن ثم فلاه يتعين رفض الطعن .

(لمن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ من ٢٨ من ١٢٠٥)

١١٢٨ - قتل عمد - تعديل الوصف من اشتراك في قتل عمد الى فاعل أصلي فيه - لا يستوجب لفت نظر الدفاع - مناط ذلك .

* متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم لاعتبار كل من الطاعنين الأول والثاني شريكا مع زميله الآخر في جنابة القتل العمد التي هي بعينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليتها كفاعلين أصليين وهي بذاتها الواقعة التي دارت عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعنين الى ما رأت من انطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية الى هذا الوصف الجديد دون إسداء الى مركز الطاعن هذا الى أنه لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بهذا السبب إذ العقوبة المقررة المقضى بها باعتبارهما شريكين تدخل في حدود العقوبة المقررة للفاعل الأصلي ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان من تغيير صفتهما الى شريكين في الواقعة حالة كونهما قد قدما بوصف انهما فاعلان أصليان دون أن تلتفت نظر الدفاع الى هذا التغيير وأدانتها على هذا الأسس ليس يكون غير مسديد .

(لمن رقم ٥٥٦ لسنة ٩٧ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧ من ٢٨ من ٨٢٥)

١١٢٩ - قتل عمد - سبق الإصرار والترصد - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

* متى كان الدفاع عن الطاعنين نفى قيام تفكير وتدبير بين الطاعنين على القتل العمد كسما نفى توافر طرق سبق الإصرار والترصد وطلب مناقشة الطبيب الشرعي في حالة تخلف هذين الطرفين وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافرها على النصوص سالف البيان ، فإن الرد على هذا الدفاع مستفاد ضمنا من قضاء الحكم بالإدانة على أساس توافر طرق سبق الإصرار والترصد .

(لمن رقم ١٥٥ لسنة ٩٨ ق - جلسة ٥/٨/١٩٧٨ من ٢٩ من ٩٩٢)

الفصل الثاني

الركن المضمون

١١٢٠ - توفر القصد غير المحدد إذا دبر الجاني الاعتداء على من يعترض عمله كالقنا من كان .

في النية المبيتة على الاعتداء يصح أن تكون غير محسوبة (indéterminées) ويكتفى فيها أن يدبر الجاني الاعتداء على من يعترض عمله كالقنا من كان ذلك المعترض .
(ظمن رقم ٢٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١١٢١/١١/١٦)

١١٢١ - توفر القصد الجنائي من المسائل الموضوعية التي يقدرها قاضي الموضوع .
* أن مسألة توافر القصد الجنائي من المسائل التي يقدرها قاضي الموضوع بحسب ما يراه من ظروف الدعوى .
(ظمن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)

١١٢٢ - عدم أهمية نوع الآلة المستعملة متى توافرت نية القتل .
* متى استبانته محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها أن المتهم كان ملتوياً فيها صدر منه من الاعتداء قتل المعتدى عليه بفعل مادي مؤهل لذلك فلا يهم إذن نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أم غير ذلك ما دام الفعل من شأنه تحقيق النتيجة المتبتاة .
(ظمن رقم ٣٥٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٢)

١١٢٣ - جواز توافر نية القتل اثر مشادة وقتية .
* لا مانع قانوناً من اعتبار نية القتل انما نشأت لدى الجاني اثر مشادة وقتية . ماذا با استخلصت محكمة الموضوع هذه النية مع قيام هذا الظرف فلا تريب عليها في ذلك .
(ظمن رقم ٧٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٨)

١١٢٤ - توفر القصد الجنائي من المسائل الموضوعية التي يقدرها قاضي الموضوع *

✳ ان البحث في ثبوت نية القتل لدى الجاني من سلطة قاضي الموضوع وهو متى اقتنع بثبوتها وأورد دليل اقتناعه كان تقديره في ذلك بمنجاء من رقابة محكمة النقض . فإذا استخلصت المحكمة ثبوت هذه النية من الأدلة المستعملة في الجريمة ومواضع الاصابات وظروف الحادثة وكلها عناصر صالحة ليبنى عليها ذلك ، فلا سبيل للجدل لدى محكمة النقض فيما ارتأته المحكمة .

(لمن رقم ١٢٢٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٣٢٨/٧/١٢)

١١٢٥ - استعمال المدي والمطوى في القتل كاثبوت نية القتل ولو لم تضبط هذه الاسلحة *

✳ بما دامت المحكمة قد حصلت من وثائق الدعوى والأدلة المبروزة عليها ومن الكشف الطبي أن المتهمين استعملوا في اصابة الجنى عليهم المدي والمطوى فلها أن تعتمد على ذلك في ثبوت نية القتل ولو كانت هذه الاسلحة لم تضبط في التحقيق .

(لمن رقم ١٥٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٣٢٨/١٠/٢٤)

١١٢٦ - توفر القصد الجنائي من المسائل الموضوعية التي يقدرها قاضي الموضوع *

✳ استخلاص توافر نية القتل لدى الجاني أمر موضوعي ثبت فيه محكمة الموضوع بلا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض الا اذا كتبت المذمبات التي حولت عليها في اثبت توافر هذه النية لا تؤدي عقلا الى ثبوتها . فإذا كانت مؤدية اليه فلا يطعن في الحكم انه لم يعم بالتحدث عن دليل معين هو وجود خشيعة بين الجاني والمجنى عليه تدعو الى القتل ، لأن هذا لا يستلزمه الا بيان الباعث على ارتكاب الجريمة وهو مها اخلف فلا تآثر له قانونا في كيانها . كذلك لا يجدى المنهم بالقتل تمسكه بأن الاداة المضبوطة لا تحدث مثل الاصابة التي وجد اثرها بالمجنى عليه ، لأن ذلك فضلا عن كونه نزاعا موضوعيا فإنه غير منتج بما دامت المحكمة قد اقتنعت من وثائق الدعوى وادلتها بأنه هو الذي احدث الاصابات بالمجنى عليه وبأنه احدثها بألة حادة دون أن تقول ان هذه الألة هي التي ضبطت أثناء التحقيق .

(لمن رقم ١٠٩٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٣٢٩/١/١٦)

١١٢٧ - خطأ الجاني في شخص من تعمد الاعتداء عليه لا تأثير له في القية الإجرامية التي كانت لديه وقت ارتكاب فعلته .

* ان خطأ الجاني في شخص من تعمد الاعتداء عليه لا تأثير له في القية الإجرامية التي كانت لديه وقت ارتكاب بفعله ، وإن كان المتهم لم يعتمد بالضربات التي أوقعها إلا إصابة زوجته ، ولكن بعض هذه الضربات أصاب ابنه التي كانت تحملها فتوفيت بسبب ذلك ، فإن هذا لا ينفي عنه وصف التعمد في الضربات التي أصابتها ولو أنها لم تكن هي المتصودة . ومن ثم لا تكون الواقعة قتلًا خطأ بل هي ضرب أفضى إلى الموت .

بطن رقم ١٩٠٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/١١/١٠

١١٢٨ - خطأ الجاني في شخص من تعمد الاعتداء عليه لا تأثير له في القية الإجرامية التي كانت لديه وقت ارتكاب فعلته .

* متى كان المتهم قد تعمد القتل فإنه يعتبر قتلًا عمدًا ولو كان المقتول شخصًا غير الذي تعمد قتله وذلك لأنه إنتوى القتل وتعمد فهو مسئول بغض النظر عن شخص القتيل .

بطن رقم ١٤٠٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٥/١٨

١١٢٩ - خطأ الجاني في شخص من تعمد الاعتداء عليه لا تأثير له في القية الإجرامية التي كانت لديه وقت ارتكاب فعلته .

* يكفى للعقاب على القتل العمد أن يكون المتهم قد تعمد بالفعل الذي قارنه ازهاق روح الإنسان ولو كان القتل الذي إنتواه قد أصاب غير المتصود ، سواء أكان ذلك ناشئًا من الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل ، فإن جميع العناصر القانونية للجناية تكون متوافرة في الحالتين كما لو وقع الفعل على ذات المتصود قتله .

بطن رقم ١١٢٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٢/٥/١٠

١١٤٠ - خطأ الجاني في شخص من تعمد الاعتداء عليه لا تأثير له في القية الإجرامية التي كانت لديه وقت ارتكاب فعلته .

* متى كتبت الواقعة الثابتة بالحكم من أن المتهم أطلق ميارا ناريا بتمدد قتل زوجته فخطأها وأصاب امرأة أخرى كانت معها ، فإنه يكون

ممنولا جنائيا عن الشروع في قتل زوجته وفي قتل المصابة وذلك لانه انتسوى .
القتل وتعمده ، فهو مسئول عنه بغير النظر عن شخص المجنى عليها .
(لمن رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٢ ق - جلسة ١٩٤١/٤/١٠)

١١٤١ - الاستفزاز لا ينفي نية القتل .

* الاستفزاز ذاته لا ينفي نية القتل .

(لمن رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٤٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٢/١٢)

١١٤٢ - توفر نية القتل في حق الفاعل يفيد توفره حين اشتراكه معه
في القتل المبدع مع عليه به .

* متى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فذلك يفيد توفرها
في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل المبدع مع عليه به .

(لمن رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٤٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٢/١٢)

١١٤٣ - نية القتل وسبق الاصرار ركن وظرفا مستقلان وعدم توفر
أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر .

* ان سبق الاصرار ونية القتل ركنان للجناية مستقلان ، لعدم
توفر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر .

(لمن رقم ١٦٩ لسنة ١٩٤٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٥/١٢)

١١٤٤ - توفر القصد الجنائي من المسائل الموضوعية التي يقرها
قاضى الموضوع .

* ان توفر نية القتل أمر موضوعي لحكمة الموضوع البتول الفصل نية
من غير مقتب .

(لمن رقم ١٦٩ لسنة ١٩٤٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٥/١٢)

١١٤٥ - استعمال آلة غير قاتلة بطبيعتها لا ينفي نية القتل ما دامت
هذه الآلة تحدث القتل .

* متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف
الواقعة وتعتمد الطامنين أحداث أصابات ثالثة ، فإنه لا يقدر في ذلك ان

يكون المتهمان قد استعملوا في القتل آلة غير قابلة بطبيعتها وهي عصا غليظة ،
 ما دامت هذه الآلة تحدث القتل ، وما دام الطبيب قد أثبت حدوث الوفاة
 نتيجة إصابة رضوية يجوز أن تكون من الضرب بعصا .
 (لمن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٩٥٢/١/١)

١١٤٦ - توفر القصد الجنائي من المبررات الموضوعية التي يقرها
 القاضي الموضوع .

* أن توافر نية القتل أمر موضوعي تتصل فيه محكمة الموضوع من
 غير معقب ما دامت قد أوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوتها .
 (لمن رقم ٦١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٩٥٢/٦/٧)

١١٤٧ - إصابة المجنى عليه في غير مقتل لا تنفي معه قانونا توفر
 نية القتل .

* أن إصابة المجنى عليه في غير مقتل ، لا ينتفى معه قانونا توفر
 نية القتل .
 (لمن رقم ١١١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٩٥٥/١/١١)

١١٤٨ - جوار انتفاء نية القتل لدى الجاني ولو استعمل آلة قابلة
 بطبيعتها أصابت من المجنى عليه مقتلا .

* يصح في العمل أن تكون نية القتل عند الجاني متنتية ولو كان قصد
 استعمال في أحداث الجرح بالمجنى عليه قصدا ، آلة قابلة بطبيعتها (مسدس)
 ويكون المذدوف قد أصاب من جيبه مقتلا من مسافة قريبة ، إذ النية أمر
 داخلي يضمه الجاني ويطويه في نفسه ويستظهره القاضي عن طريق بحث
 الوقائع المحروجة أمامه وتنقص ظروف الدعوى وملابساتها ، وتقدير قيام هذه
 النية أو عدم قيامها موضوعي بحث متروك أمره إليه دون معقب متى كانت
 الوقائع والظروف التي بينها وأسس رأيه عليها من شأنها أن تؤدي عقلا
 إلى النتيجة التي رتبها عليها .

(لمن رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١٩٥٥/٥/١٠)

١١٤٩ - نية القتل في جريمة القتل العمد - لملة لكفاية استظهارها في
 الحكم .

* إذا كان الحكم قد عرض لبيان توفر نية القتل في قوله « وحيث أن

الحاضر مع المتهم الاول طلب اعتبار الواقعة جنحة ضرب بالنسبة له واستبعاد نية القتل عنه لان المطواة التي استعملها في طعن... ليست قاتلة بطبيعتها ولا تنبئ عن نية القتل — وحيث ان هذا الدفاع مردود بها قرره الطبيب الشرعي من نفاد الجرح الى التجويف الصدرى وان الاصابة التي احدثها تعتبر جسيمة وفي مقتل ، وترى المحكمة ان نية القتل واضحة لدى المتهم الاول من اختباره مكان الطعنة التي صوبها الى المجنى عليه ، ومن ظروف الحادث التي تدل على ان المتهم قد اراد بطعنه المجنى عليه ازهاق روحه . « فلان هذا الذى قرره الحكم من شأنه ان يؤدي الى ملابته عليه .

(لمن رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ من ٧ ص ٢٦٧)

(ولمن رقم ١٥٣٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ من ٨ ص ١٥٢)

(ولمن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ من ٩ ص ٢٦٥)

١١٥٠ — حق قاضى الموضوع في استخلاص نية القتل دون معقب عليه متى كان استخلاصه سابقا .

✽ نية القتل العمد أمر موضوعي يستخلصه قاضى الموضوع دون معقب عليه متى كانت الوقائع والظروف التي اثبتتها وأسس رايه عليها من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها .

(لمن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٦ من ٧ ص ٣٠٧)

(ولمن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ من ١٠ ص ٨٩١)

١١٥١ — مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج او الإهمال فيه .

✽ ما دام الثابت من تقرير الصفة التشريحية ان الوفاة نشأت من الاصابة التي احدثها المتهم بالمجنى عليه ، فانه يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتل حصولها منها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج او الإهمال فيه ما لم يثبت ان المجنى عليه كان متمعدا تجسيم المسئولية .

(لمن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١٩ من ٣ ص ٣٨٢)

١١٥٢ — استخلاص الحكم نية القتل من استلال المتهم سكبنا ذات حد واحد مجيب الطرف طوله ١٥ سم وطمن المجنى عليه طعنة شديدة في مواضع قاتلة لسبق اتهام اخ القتل في قتل ابن عم المتهم — سمانج وصحيح قانونا .

✽ متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في جريمة القتل العمد

المسندة للبتهم واستظهرها في قوله « وحيث انه عن توفر نية القتل عند المتهم انه استل سكيناً ذات حد واحد مدبب الطرف طولها ١٥ر٥ سم طعن بها المجنى عليه طعنة شديدة وسددها بقوة الى مواضع قاتلة للقلب والجهاز الهضمي والحاجز والكبد والدائع له على اقتراح جريمة القتل سابقة اتهام أخ القتل في مقتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث بيومين » . فان هذا الذي قاله المحكم سائماً في استخلاص نية القتل لدى المتهم وصحيح في القانون .
(لمن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢ من ٧ من ٢٧٨)

١١٥٣ - استخلاص المحكمة توفر نية القتل مما يؤدي اليه - شفاء المجنى عليه بغير علاج - لا ينفي توفر هذه النية .

✳ متى اثبتت المحكمة ان المتهم استعمل سلاحاً « مسدس » من شأنه احداث القتل وازهاق الروح وانه صوب هذا السلاح الى رأس المجنى عليه بقصد قطه واصابه في مكان قاتل من جنسه ثم ذكرت الباعث من ضغينة سابقة فانها تكون قد استخلصت توفر نية القتل مما يؤدي اليه ، ولا ينفي توفر هذه النية القول بشفاء المجنى عليه بغير علاج .
(لمن رقم ١٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ من ٧ من ٢٧٦)

١١٥٤ - استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة مقتل من المجنى عليه - عدم كفايته بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني - أمثلة .

✳ استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة مقتل من المجنى عليه لا يكتفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .
(لمن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/١٦ من ٧ من ١٠٢٢)
(لمن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ من ٨ من ٢١١)

١١٥٥ - جواز توفر نية القتل لدى المتهم بالنسبة لاحد المجنى عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة للمجنى عليه الآخر .

✳ متى كانت جريمة القتل العمد والضرب المستندان الى المتهم تختلفان في العناصر المكونة لكل منهما والتي يتطلبها القانون وليس ثمة ما يمنع من توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة الى احد المجنى عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة الى المجنى عليه الآخر .

(لمن رقم ١٥٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ من ٨ من ١٥٠)

١١٥٦ - استظهار الحكم توافر نية القتل لدى المتهم على نحو صحيح في واقعة أخطأ فيها المتهم المجنى عليه وأصاب شخصا آخر - قصد القتل ثابت لدى المتهم بالنسبة للمجنى عليها الاثنين .

✽ إذا تحدث الحكم عن نية القتل واستظهرها في قوله « أن نية القتل ثابتة لدى المتهم من أقدامه على إطلاق عيار على المجنى عليه الأول من سلاح ناري (فرد) محشو بالمقذوف صوب اليه نحو قلبه وهو سلاح قاتل بطبيعته مما تستخلص منه المحكمة أن ذلك المتهم إنما أطلق العيار على هذا المجنى عليه بقصد قتله وأزهاق روحه ، ولا يغير من الرأي شيئا أن العيار أخطأ وأصاب المقذوف شخصا آخر فإن المتهم في هذه الحالة يتحمل كذلك مسئولية جريمة الشروع في قتل هذا المجنى عليه الثاني أيضا طالما أنه حين أطلق العيار على المجنى عليه الأول إنما كان يقصد قتله وأزهاق روحه ، بقصد القتل وأزهاق الروح ثابت لدى المتهم بالنسبة للمجنى عليها الاثنين كليهما ، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكون سائفا في استخلاص نية القتل العمد لدى المتهم وصحتها في القانون .

(لمن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ س ٨٠٧)

١١٥٧ - قتل عمد - نية أزهاق الروح - استخلاص محكمة الموضوع .

✽ قول بعض شهود الإثبات أنهم لا يفرقون قصد المتهم من إطلاق النار على المجنى عليها ، وقول البعض الآخر أنه لم يكن يقصد قتلا - لا يتحدد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها .

(لمن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٦ س ١٢ س ٨٧)

١١٥٨ - قتل عمد - حكم - تيسيبه - نقض - الخروج عن قاعدة نسبية اثر الطعن .

✽ قصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص ، هو أن يقصد الجنائي من ارتكاب الفعل الجنائي أزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر بطبيعته أمر داخلي في نفس الجاني ، ويجب لصحة الحكم بإدانة المتهم في هذه الجريمة أن تعني المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المسمى المسند إليه قد كان في الواقع يقصد به أزهاق روح المجنى عليه . فإذا كان الحكم قد اقتص على بيان أصابات المجنى عليها دون أن يستظهر نية أزهاق الروح ، كما أنه لم يستظهر علاقة

السببية بين تلك الاصابات كما اوردها الكشف الطبى وبين الوفاة التى حدثت ، فانه يكون معيبا بما يكفى لنقضه بالنسبة الى الطاعن الاول وكذلك بالنسبة الى الطاعن الثانى — ولو انه لم يقدم اسبابا لطعنه — لاتصال هذا لتوجه من الطعن به عملا بنص المسادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(لمن رقم ٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٦ من ١٢ س ١٣٨٥)

١١٥٩ — قتل عمد — سبق الاصرار — التردد — لا يلزم لتوقيع عقوبة المسادة ٢٢٠ عقوبات أن يجتهدا .

✳ غير الشارع بين ظرف سبق الاصرار وظرف التردد ، ولم يستلزم اجتماعهما لتوقيع العقوبات المخططة المنصوص عليها فى المسادة ٢٢٠ من قانون العقوبات ، ماذا كان الحكم قد استخلص توافر نية القتل وظرف التردد استخلاصا سليما يتفق مع ما هما معرنان به فى القانون ، فانه لا يجدى الطاعن ما يثيره فى شأن عدم قيام ظرف سبق الاصرار .

(لمن رقم ٧٩٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ من ١٢ س ١٩٨٥)

١١٦٠ — ظرف التردد — عدم توفره — لا تنفى معه نية القتل .

✳ عدم توفر ظرف التردد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل كما انه ليس ثبت ما يمنع من أن تنفى نية المتهم من مجرد الاعتداء الى ارادة القتل مادامت وقائع الدعوى وادلتها تؤيد ذلك . ولما كانت نية القتل هى من الأمور الموضوعية التى يستظهرها القاضى فى حدود سلطته التقديرية ، وكان ما اورده المحكمة دليلا عليها يكفى لحمل تضاها ، وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يعمد ان يكون محاولة جديدة لمناقشة الادلة التى اقتضت بها المحكمة فان النعى على الحكم بالقصور يكون منتفيا .

(لمن رقم ١٨٠٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٢ س ٢٢٤)

١١٦١ — قصد القتل — ماهيته : امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر — ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتى بها الجانى وتتم عما يفهمه فى نفسه — استخلاص هذه النية — موضوعى .

✳ قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتى بها الجانى وتتم عما

بضمه في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة موكل لقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(بمن رقم ٣٦٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ من ١٥ من ١٣٦٦)

١١٦٢ - قصد القتل - ماهيته .

* قصد القتل امر خفي لا يدرك بالهس الظاهر وانما يدرك بالظسروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه - واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(بمن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ من ١٧ من ١٩٤٢)

١١٦٣ - مجاملة الطاعين في شأن عدم توافر ظروف سبق الاصرار - لا جدوى منه - طالما ان العقوبة الموقعة عليه مبررة لجريمة القتل العمد بعين سبق اصرار .

* لا جدوى للطاعن مما يثيره في شأن عدم توافر ظرف سبق الاصرار طالما ان العقوبة الموقعة عليه - مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - وهي عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما مبررة لجريمة القتل العمد بعين سبق اصرار .

(بمن رقم ٩٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ من ١٧ من ١٣٨٣)

١١٦٤ - قتل عمد - نية القتل - سبق الاصرار - محكمة الموضوع سلطتها في تقدير الالبلة .

* البحث في توافر نية القتل لدى الجاني وقيام ظرف سبق الاصرار لديه بما يدخل في سلطة قاضي الموضوع حسبما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتنافى عقلا مع ما انتهى اليه . واذا كانت المحكمة قد استخلصت في استدلال مسلخ ان الحادث لم يكن وليد اصرار سابق بل وقع نجاة على اثر المشاكفة التي تالت بين المجنى عليه والجاني وان هذا الاخير لم يكن ينوي ازهاق روح المجنى عليه ، فانها تكون قد فصلت في مسائل موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها .

(بمن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٠ من ١٨ من ١٣٨٥)

١١٦٥ - قتل عمد - محكمة الموضوع *

* تعمد القتل أمر داخلي يرجع لتقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة
تأليف الموضوع وحريته في تقدير الوقائع .

(لمن رقم ٩٥٧ لسنة ١٩٧٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ من ١٨ من ١٨٧٥)

١١٦٦ - قتل عمد - قصد القتل - ادراكه *

* قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحسن الظاهر وإنما يدرك بالظروف
المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عملاً
يضمّره في نفسه .

(لمن رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٧٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٠ من ١٨ من ١١٠٢٤)

١١٦٧ - استخلاص قصد القتل من الظروف المحيطة بالدعوى

وما يأتيه الجاني من مظاهر وإمارات ثم عن توافره *

* تعمد القتل أمر خفي لا يدرك بالحسن الظاهر وإنما يدرك بالظروف
المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عملاً
يضمّره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى أمر موكل إلى
قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(لمن رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ من ١٩ من ١٣٥٢)

١١٦٨ - ارتكاب الفعل تحت تأثير الغضب لا ينفي قيام نية القتل

لسدى المتهم *

* أن الاستنزاز لا ينفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه
النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب الفعل تحت تأثير الغضب .

(لمن رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ من ١٩ من ١٣٥٢)

١١٦٩ - قصد القتل - ماهيته - استخلاص توافره موضوعي *

* قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحسن الظاهر وإنما يدرك بالظروف
المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عملاً
يضمّره في نفسه . ومن ثم فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى
المطروحة أمام محكمة الموضوع موكل لها في حدود سلطتها التقديرية .

(لمن رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١ من ١٩ من ٢٣٨٦)

١١٧٠ - تعمد القتل - امر داخلي متعلق بالارادة - تقدير توغره -
 وسالة موضوعية .

* ان تعمد القتل امر داخلي متعلق بالارادة يرجع تقدير توغره او عدم توغره الى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع ، ومتى كان الحكم المطعون فيه تدل على توفر نية القتل لدى الطاعنين من احاطتهم بالمجنى عليه وقت ان ظفروا به وطعنهم له العديد من الطعنات بالنسكين في مقاتل من جسمه في رقبته وصدره وبطنه وقيام الطاعن الثاني بذبحه بعد ان سقط ارضا ولم يتركوه الا بعد ان تيقنوا من الاجهاز عليه وانه امسح جثة هابدة وان دافعهم في ذلك الاخذ بثار والد المتهم الثاني الذي اتهم المجنى عليه في قتله ولكن حكم ببراءته قبل الحادث بيومين مما اثار حفيظة الجناة للاخذ بثارهم ، فان ما اوردته الحكم تدليلا على قيام تلك النية لدى الطاعنين من الظروف والملابسات التي اوضحها في هذا الشأن سائق وكاف لاثبات توفر نية القتل لديهم .

(لمن رقم ١٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢٠ ص ٢٤ م ١١٤٥)

١١٧١ - استخلاص نية القتل موكل الى السلطة التقديرية لقاضي الموضوع .

* من المقرر ان استخلاص نية القتل موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ومتى كان البين ان الحكم المطعون فيه تدل على قيام نية القتل لدى الطاعنين تدليلا سائفا ، فان ما يثيره الطاعنون بهذا الصدد لا يكون له محل .

(لمن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢١ ص ٢٢ م ١٥٢١)

١١٧٢ - ليس في سبق استعمال الحبل مشجبا للثياب ما ينفي قيام النية على اعداده للقتل .

* ليس في سبق استعمال الحبل مشجبا للثياب ما ينفي قيام النية على اعداده للقتل ، ذلك ان الاستخدام المشروع للحبل لشيء واختيار الطاعن له اداة لارتكاب جريمة بعد ان عقد العزم عليها واعداه لهذا الغرض شيء آخر .

(لمن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٩ ص ٢٢ م ١٧٤٢)

١١٧٣ - قصد القتل - ماهيته - استخلاصه امر موضوعي .

* قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحبس الظاهر وانما يدرك بالظروف

المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتسلم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(لمن رقم ٦٥١ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦ من ٢٢ من ١٩٨٠)

١١٧٤ - قصد القتل - تعريفه .

* من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم بها يضره في نفسه .

(لمن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٩/٦/٢ من ٢٢ من ١٩٨٢)

١١٧٥ - استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى - موضوعي .

* أن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ومنى كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعن ، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون غير صحيح .

(لمن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٩/٦/٢ من ٢٢ من ١٩٨٢)

١١٧٦ - جرائم القتل العمد والشرع فيه - أركانها .

* تتميز جرائم القتل العمد والشرع فيه قانوناً بنية خاصة هي انتواك القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف من القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . ومن الواجب أن يعني الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ما قاله الحكم من استعمال الطاعن الأول سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته وإطلاقه غياراً نارياً أصاب المجنى عليه الأول في فخذه لا يصح أن يستنتج منه قصد القتل إلا إذا أثبت أن الطاعن صوب العيار إلى المجنى عليه متعمداً أصابته في موضع يمد مقتلاً من جسمه وهو ما لم يخلل عليه الحكم ، كما لا يكتفى في استظهار هذه النية أقوال المجنى عليه أو الشهود ولا ما أورده الحكم من مواصلة الاعتداء على المجنى عليه بؤخرة البندقية ما دام لم يتم لسدئ المحكمة ما يكشف عن عدم وجود ذخيرة لدى الطاعن وقتذاك . ومن ثم فإن

الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالتقصير مما يمييه بما يوجب نقضه
والإحالة بالنسبة للطاعين الأول والثاني وبالنسبة للطاعين الثالث السدس
لم يقدم أسبلاً لطعنه وذلك لحسن سير العدالة .

(لمن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٠ من ٢٠ من ١١٠٢)

١١٧٧ - جريمة قتل عمد - لا تعارض بين نفي سبق الإصرار وإثبات
ركن القصد الخاص - علة ذلك .

* لا تعارض بين نفي الحكم سبق الإصرار وبين إثباته ركن القصد
الخاص في جريمة القتل العمد في حق الطاعين فكل مقوماته .

(لمن رقم ١٨٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ من ٢١ من ١٨١)

١١٧٨ - تعمد القتل - تقديره - موضوعي .

* أن تعمد القتل أمر داخلي يستقر يرجع تقدير ثبوته أو عدم ثبوته
إلى سلطة قاضي الموضوع وحيثه في تقدير الوقائع .

(لمن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ من ٢١ من ٩١١)

١١٧٩ - قصد القتل - أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر - إدراكه
بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني
وتتم عما يضره في نفسه - استخلاص هذه النية - موكل إلى قاضي
الموضوع في حدود سلطته التقديرية - مثال .

* قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف
المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما
يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود
سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم قد مرش لنية القتل وإثبت ثوابها في
حق المتهمين في قوله بأن نية القتل ثابتة من استعمال المتهمين لسلح نارى
قاتل بطبيعته ومن تعدد الأعيرة النارية بجسم المجنى عليه ومن أصابته
في مقتل بالطرف العلوى الأيمن والصدر والركبة اليسرى ومن أطلق النار
على المجنى عليه على مقربة منه فيما أصابه من إصابة على بعد نصف متر إلى
متر فإن الحكم يكون قد دلل بذلك على قيام هذه النية تحليلًا سليمًا .

(لمن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١ من ٢٢ من ٣١٩)

١١٨٠ - قصد القتل - امر خفى يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي ياتىها الجانى وتتم عما يضره - استخلاصه - امر موضوعى - مثال لاستخلاص سليم .

* قصد القتل امر خفى لا يدرك بالخص الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتىها الجانى وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية . واذ ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا متائفا واضحا في اثبات توافرها لدى الطامع في قوله « انها متوافرة في حقه من استعمال كلة قاتلة (سكين) ذات حافة حادة أخذ يتعلمها على رقبة المجنى عليها قاصدا من ذلك قتلها فحدثت بها الاصابات الجسيمة التي اثبتتها تقرير الصفة التتريحية ولم يتركها حتى فاضت روحها كل تلك قاطع في الدلالة على تعمد اذهاق روح المجنى عليها » - فان ما يثيره الطامع في هذا الصدد يكون غير صحيح ولا محل له .

(بمن رقم ٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ من ٢٢ ص ٣٤٠)

١١٨١ - تقدير توافر نية القتل - موضوعى - حد ذلك ؟ مثال لتسبيب سائق على عدم توافر نية القتل - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة واقعة الدعوى - انتهائهما - في اسباب سائفة - الى ان المتهم لم يكن ينوى من الاعتداء اذهاق روح المجنى عليهم وانما كان يقصد التخلص من جريمة احرار المخدر - ومعاقبته عن جنة الضرب عملا بالمادة (٢٤١/١) - عقوبات - مجادلتهما في ذلك لا تقبل .

* من المقرر ان البحث في توافر نية القتل لدى الجانى او عدم توافرها هو ما يدخل في سلطة قاضى الموضوع حسبما يستخلصه من وثائق الدعوى وظروفيها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتنافى عقلا مع ما انتهى اليه . انتهى كان ما اورده الحكم المطعون فيه سائق في القتل والمنطق ويكتفى لحل قضائه فيما انتهى اليه من عدم توفر قصد القتل في حق المطعون ضده ومن تعديل التهمة الاولى المسندة للمطعون ضده من جنابة الشروع في القتل المتتريية الى جنة الضرب المنطبقة على المادة (٢٤١/١) من قانون العقوبات ، وكانت المحكمة قد استخلصت في استدلال سائق ان المطعون ضده لم يكن ينوى اذهاق روح احد من المجنى عليهم بل قصد الى جبرد الاعتداء عليهم التماسا للخلاص من هبضتهم فانها تكون قد فصلت في مسائل موضوعية لا رقابة لحكمة النقض عليها فيها ولا محل لما تسوقه النيابة الطامعة من شواهد على توافر قصد القتل ما دلت المحكمة لم تقتنع من ظروف الدعوى بتوافره ، ولا لما تقول به ايضا من ان المطعون ضده انصح عن قصده

في الاعتداء من انه سيقتلهم جميعا اذ لن الحكمة غير مقيدة بالاخذ بترك
الاقوال او بمذلولها الظاهر بل لها ان تترك في سبيل تكوين عقيدتها عن
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق المتصلة بها الى ما
تستخلصه من مجموع العناصر المعروضة عليها . ومن ثم فان النسي على
الحكم بنسب الاستدلال في شأن عدم توافر نية القتل انما يكون من قبيل
الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة
النقض .

(لمن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ من ٢٢ من ١٣٩٩)

١١٨٢ - تميز جريمة القتل العمد بنية خاصة هي انتواء القتل
وازهاق الروح - وجوب اعتناق الحكم بالادانة باستظهار هذا العنصر وايراد
الأدلة عليه - مثال لتسبيب معيب في التدليل على نية القتل .

✳ تميز جرائم القتل العمد والشروع فيه قانونا - بنية خاصة هي
انتواء القتل واذاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي
يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ومن الواجب ان يعنى الحكم الصادر
بالادانة في تلك الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وايراد الأدلة
والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ما قلناه الحكم من
استعمال الطامن سلاحا قاتلا بطبيعته وقوله تارة انه اطلق ميلايين في
اتجاه عائلة المجنى عليه ، وتارة أخرى انه صوب سلاحه في مستوى المجنى
عليه ، هذا القول لا يصح ان يستنتج منه قصد القتل الا اذا ثبت الحكم
ان الطامن صوب العيار الى المجنى عليه متعمدا . اصابته في موضع يعد مبتلا
من جسمه وهو ما لم يدل عليه الحكم ، اذ قد يكون اطلاق النار بقصد
التعمد فقط او لجرد ارهاب المجنى عليه وفريقه وهو احتمال لا يهده انخفاض
مستوى التصويب او وجود الخصومة لانها لا يؤديان حتما وبطريق اللزوم الى
ان الطامن انتوى ازهاق روح المجنى عليه ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالمصور .
(لمن رقم ٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ من ٢٤ من ١٣٨٨)

١١٨٣ - قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر بل بالظروف
المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما
يضمرة في نفسه - استخلاص نية القتل موكل الى قاضي الموضوع في
حدود سلطته التقديرية - مثال لاستخلاص سليم لنية القتل .

✳ قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف
المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما
(م ٣٤)

يضمرة في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكـول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . واذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائفا واضحا في اثبات توافرها لدى الطاعنين ، وكان البين في مساق الحكم ان ما قاله في معرض هذا التذليل من ان الطاعنين لم يكنا عن الاعتداء على المجنى عليه الا بعد ان ايقنا انهما نالا بغيتهما واجهزا عليه ، وقد عنى الحكم به — على ما يبين من مدونات الكلبة — ان الطاعنين لم يكنا من الاعتداء على المجنى عليه الا بعد ان ايقنا انهما حقا قصداهما من الاجهاز عليه بما احدثاه من اصابات من شأنها ان تؤدي الى الوفاة وهو ما يتسق مع ما ذكره فيما اورده بياننا لواقعة الدعوى من انها لم يكنا عن ضربه — اى المجنى عليه — الا بعد ان سقط أرضا مغلوبا على أمره « وقد احدثا به عديدا من الاصابات اودت بحياته » ومن ثم فان ما ينعاه الطاعنان على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل من انه قاصر وغير سائغ يكون غير سديد .

(لمن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ من ٢٢ من ١٤٠٩)

١١٨٤ — لا مصلحة للطاعنين في النعى على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

* لا مصلحة للطاعنين في النعى على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

(لمن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ من ٢٢ من ١٤٠٩)

١١٨٥ — نية القتل — أمر داخلي يتعلق بالإرادة — تقدير توافرها — موضوعي — الجدل في ذلك أمام محكمة النقض — غير جائز .

* ان تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره الى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع . ولما كان الحكم المطعون فيه عرضا لنية القتل واستقاهما ثبوتا في حق الطاعنين استعمالا سلاحا قاتلا بطبيعته وهو « مدفع رشاش » ومن اطلاقه منه على جسم المجنى عليه ومن الباعث على الحادث وهو الانتقام لاصابة والده وردا على المشاجرة التي حدثت في صباح يوم الحادث وكان أحد أطرافها شقيقه ، وكان ما اورده الحكم تدليلا على قيام تلك النية من الظروف والملابسات التي أوجعها

في هذا الشأن سائفا وكاف لاثبات توافرها فان تمتع الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون عودا منه الى مناقشة أدلة الدعوى التي اقتصت بها المحكمة مما لا تجوز اثرته أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ من ٢٤ ص ٦١٤)

١١٨٦ - تقدير القتل العمد - تقديري - مثال .

✽ لما كان تعمد القتل أمر داخلي يتعلق بالارادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره الى سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الوقائع متى كانت ما أوردته من الظروف والملابسات سائفا يكفي لاثبات توافر هذه النية وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه تدليلا على قيام نية القتل لدى الطاعن وزميينه من الظروف والملابسات التي أوضحها في قوله : « فانه لا جدال في توافرها » . إن القتل لديهم ذلك من وجود الباعث على ازهاق الروح وهو ما قيل من أن المتهم الأول - الطاعن - قد اختبر في نفسه خسفن للجنى عليه الذي أساء الى من تعلق قلبه بها فبغت له انقطع النوايا وأبشع الجرائم أذ صمم على قتله في سكون الليل بأن اتفق مع المتهم الثاني الذي وضع الحبل حول عنقه وجذبه بمنفذ هو والمتهم الثالث ثم ذبحه بمطواة محدثا به الإصابة التي كانت من يد تقصد ازهاق الروح فنفذت الى أغوار رقبتة فقطعت الاعية الدموية الرئيسية والالياف العصبية والقصبة الهوائية والغشروف الدرقي والنخاع الشوكي بالعنق على الوجه الوارد بتقرير الطبيب الشرعي هذا جببمه يقطع بتوافر نية القتل » . فإن الحكم يكون قد مرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن والمتهمين الآخرين في تظليل سائغ .

(لمن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ من ٢٤ ص ١٥٨٦)

١١٨٧ - تقدير توافر تعمد القتل مرجعه - محكمة الموضوع .

✽ من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي ياتى بها الجاني وتتم عما يضعه في نفسه وإن تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالارادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره الى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد مرض لنية القتل واستقاه ثبوتها في حق الطاعنين من استعمالها سلاحا قاتلا بلبيعته ومن طلائعها عدة أعيرت على المجنى عليه الأول لازهاق روحه ومن الباعث على الحادث وهو الانتقام لمقتل شقيق الطاعن الأول والذي أبان عنه حين

تحصيله لواقعة الدعوى فان هذا كاف ومبالغ في بيان تلك النية — أما ما يثيره الطاعنان بشأن عدم استظهار الحكم نية القتل بالنسبة لجريمتي الشروع في القتل فلا جدوى منه طالما ان العقوبة المفضى بها مبررة بالنسبة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وبصرف النظر عن توافر ظرف الاقتران بهاتين الجريمتين ..

(لمن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧، ص ٢٥ من ٣٩٠)

١١٨٨ — قصد القتل امر خفى — استخلاصه موضوعي — مثال .

* قصد القتل امر خفى لا يدرك بالاحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتئها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، وهو موكول الى تافى الموضوع في حدود سلطته التقديرية — لما كان ذلك وكان به اوردته الحكم المظنون فيه سائق وكاف في التدليل على توافر قصد القتل في حق الطاعن مان منازعته في ذلك لا يكون لها محل ..

(لمن رقم ٢٢١ لسنة لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٤، ص ٢٥ من ٤٠٣)

١١٨٩ — استخلاص نية القتل — محكمة الموضوع .

* لئن كان استخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير ذيلام هذه النية او عدم قيامها ، امرا موضوعيا متروكا لمحكمة الموضوع دون معقب ، الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سائفا وان تكون الوقائع والظروف التي استندت اليها واسست عليها رايها تؤدي عقلا الى النتيجة التي رتبها عليها، ومحكمة النقض ان تراقب ما اذا كانت الاسباب التي اوردها تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها ..

(لمن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٨، ص ٢٦ من ١١٢)

١١٩٠ — نية القتل — نشوتها .

* من المقرر انه لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل انما نشأت ادى الجاني اثر مشادة وقتية كما ان الباعث على الجريمة لا تأثير له على قيامها ..

(لمن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٨، ص ٢٦ من ١١٢)

١١٩١ - قصد القتل امر داخلي متعلق بالإرادة - تقدير قواصره -

موضوعي .

* قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم بها يفسره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(لمن رقم ٧٧ لسنة ١٦ في - جلسة ١٩٧٦/٢/١٩ من ٢٧ من ١٩٩٢)

١١٩٢ - قصد القتل امر خفي - ادراكه من الظروف المحيطة

بالدعوى والمظاهر الخارجية - استخلاصه موضوعي ما دام سائفا .

* لما كان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله « وحيث انه عن نية القتل العمد مثبتة في حق المتهم - الطاعن - من استعماله لسلاحين (خنجر وطوبى) من شأنهما احداث الموت وطمعته للجنى عليه بإحدهما وهو الخنجر في مواضع متعددة في جسده وفي رأسه ووجهه وتظهر عدة طعنات وكانت أصابة الظهر في مقتل كما هو ثابت من تقرير الصلة التشريحية وقد والى المتهم كيل الطعنات للجنى عليه بهذا الخنجر حتى انثنى مرتين ولم يرد ذلك عن الكف على الاعتداء بل واصل اعتدائه بقطعة حجر كبيرة اجهز بها على الجنى عليه بشربة في الجانب الخلفى الايسر من غرزة الرأس ، الامر الذي تستظهر منه الحكمة بيقين ثابت ان المتهم انتوى ازهاق روح الجنى عليه وكان ما يتهدى به الطاعن من ان أصابة الرأس وحدها هي التي تعزى اليها الوفاة - فبلا عن انه منقوض بها فتلل الحكم عن تقرير الصلة التشريحية بشأن ما ساهبت به باقى الاصابات في الوفاة من نزيف ومدمة مصيبة - فهو يزود بأن قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم بها يفسره في نفسه . ومن ثم فان استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل إلى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ما دام تدليلها على توافرها كافيا .

(لمن رقم ٥٠٥ لسنة ١٦ في - جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ من ٢٧ من ١٩٧٨)

١١٩٣ - قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر - ادراكه

بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم بها يفسره في نفسه .

استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع - في حدود سلطته التقديرية .

* لما كان قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك

بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه من استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى ومكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(لمن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ من ٢٧ من ١١٥)

١١٩٤ - قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر - إنما بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره .

* ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى . والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم مما يضره في نفسه . واستخلاص هذه النية ومكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية - لما كان الحكم المأمون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توأمرها في حق الطامع « من استعماله سلاح ناري قاتل بطبيعته ومن توجيهه إلى أماكن خائفة من جسد المجنى عليها ، وهي مناطق الرأس والبطن على رضى قريب قدره التقرير الطبى الشرعى بأكثر ستة مما يسهل من أحكام الرضى ومن تثنيه الإطلاق على المجنى عليه الأول ثم في سقوطه من الإطلاق على المجنى عليه الثانى على ذات البعد القريب ومن ذات السلاح القاتل بأحكام التوجيه إلى مقتل من جسم المجنى عليه ، كل ذلك تتوافر به لدى المحكمة أطماناً يقينياً بأن التهم كان يبيح من الإطلاق على المجنى عليها قتلاً ، وقد تحقق بالنسبة لأولها ، وخالف مبتغاه بالنسبة لثانيهما لإدراكه بالعلاج وشده . « فإن هذا حسبه للتدليل على توأمر نية القتل كما هي معرفة به في القانون .

(لمن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ من ٢٧ من ١١٥)

١١٩٥ - قتل عمد - قصد جنائى - استخلاص نية القتل .

* لما كان الحكم المأمون فيه لم يستدل على توأمر نية القتل في حق الطامع بالبلعش على الجريمة ، كما يزعم الطامع في وجه الطعن - بل استدل عليها بقوله « . . . انه قد تقدم على إطلاق سلاح ناري - بتدنية خرطوش كان يحملها لهذا الغرض ، وهو سلاح قاتل بطبيعته ، كما أن مكان الإصابة التي عكفها الطبيب الشرعى في تقرير الممينة التشريحية والتي أودت بحياته قطع بأنه قد تمعد ازهاق روحه . . . » ولما كان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه - فإن

استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى. موكول الى قاضى الموضوع قى حدود سلطته التقديرية واذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تحليلًا سائنًا واضحا فى اثبات توافرها لدى الطاعن ، فان نعى الطاعن يكون فى غير محله .
(لمن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ قى - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ س ٢٤٠)

١١٩٦ - قتل عمد - قصد جنائى - نية القتل - سسلطة محكمة الموضوع فى استخلاصها .

* لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظن والمحيطة بالدعوى والمظاهر والامارات الخارجية التى ياتىها الجنائى وتمم مما يضره فى نفسه فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله : « وحيث انه عن نية القتل وهى نية ازهاق الروح نهى لا ريب ثابتة من ظروف الدعوى ومن استممال المتهم آلة حادة « سكيناً » فى الاعتداء على المجنى عليها وطعن بها عدة طعنات فى مقاتل من جسدها فضلا عن شدة هذه الطعنات وخطورتها قاصدا من ذلك ازهاق روحها ولم يتركها الا جثة هابدة كل ذلك يؤكد فى عين المحكمة انه قد اكنوى ازهاق روح المجنى عليها » ، واذا كان ما اورده الحكم من ذلك كافيا وسائفا فى التليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن كلفاته لا محل للنمى عليه فى هذا الصدد . -
(لمن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٦ قى - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ س ٢٤٠)

١١٩٧ - قتل عمد - قصد جنائى - اثبات .

* من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظن والمحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتىها الجنائى وتمم بما يضره فى نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله « ولما ان نية الجناة قد انصرفت الى ازهاق روح المجنى عليه وليس الى مجرد ضربه فقط فيدل على ذلك ان الاعتداء وقد حدث فى مواطن اربعة حسبها شهدت بذلك زوجة المجنى عليه وما هو مستفاد من اقوال الشهود كل عن الوثائق التى شهد بها فبدأ الجناة باعتدائهم بالقتل وتكثروا من اصابة المجنى عليه وتنج رأسه ولو كان قصدهم مجرد ضربه انتقاما لما كان منه لاكتفوا بهذا القدر ، بل انه وقد استطاع الهرب ولجأ الى داره وأغلق من خلقة بابها ولو ان نيتهم كانت مجرد الاعتداء واصابتها

وقد فعلوا ذلك لاثروا العودة ، بيد ان واقع الحال يدل على أنهم كسروا الباب ودخلوا الدار حيث لحقوا بالمجنى عليه بردهتها وانهالوا عليه ضربا الى ان اطلق سلاحه وهرب الى غرفة نومه واغلق بابها عليه ، وكان في هذا القدر الكفيل ، ولو ان نية الجناة كانت منصرفة الى مجرد الاعتداء ، لما أنهم يكسرون عليه الباب ويعاودون ضربه بعصيتهم فذلك يكشف بدلالة اكثر عن ان نيتهم قد اتجهت الى ازهاق روحه . ويؤكد هذا تأكيد البقعة ان المجنى عليه قد وقع وقد فقد تواه وتخّر صريحا لم يكفهم هذا فجروه الى خارج الدار حيث القوه ارضا وانهالت ضرباتهم تترى عليه حتى صار اقرب الى الموت منه الى الحياة وأتذاك وقد ظنوا ان غرضهم قد تحقق انصرفوا عنه . ويكشف عن ثبوت نية القتل تبليهم بالاضافة الى ما ذكر جسيمة الاعتداء وشموله لمعوم جسم المجنى عليه وكثرة عدد الضربات وعدد الجناة وآلات الاعتداء « وكان ما أورده الحكم تديلا على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين سائفا وكافيا لحصول قضائه .

(لمن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ من ١٩٥٩)

١١٩٨ - قتل عمد - سبق الإصرار - ماهيته .

* ان سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هي تستفاد من وثائق وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتعارض مع هذا الاستنتاج .

(لمن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ من ١٩٥٩)

١١٩٩ - قتل عمد - قصد جنائي - استخلاصه - أمر موضوعي .

* من المقرر ان قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضمه في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(لمن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ من ٢٨ من ١٩٥٩)

١٢٠٠ - قتل عمد - سبق الإصرار - ماهيته - ما يكفي للتدليل على توافره .

* لما كان من المقرر ان سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني

غلا يستطيع احد ان يشهد بها مباشرة بل يستناد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصها وكان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من المطلقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناظر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية ان يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى ان يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المتدمات . ولما كان ما تالسه الحكم في تدليله على توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين من انهم ارادوا الثار للاعتداء الذى وقع صباح يوم الحادث من ابن عم المجنى عليه الاول على الطامن الثانى فكبر ذلك عند الطاعنين واعدوا الاسلحة النارية اللازمة لذلك وتصدوا الى مكان جلوس المجنى عليه الاول وبادروا باطلاق النار عليه وضربه بالعصا دون متدمات ، وكان ما استظهره الحكم للاستدلال على ثبوت ظرف سبق الاصرار من وقائع وابارات كشفت عنه ولها ماخذها من اوراق الدعوى هو مما يسوغ به هذا الاستخلاص ، فان ما يثيره الطاعنون في هذا العسد لا يكون له محل .

(لمن رقم ٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٢ ص ٢٨ س ١٨٧٥)

١٢٠١ - قتل عمد - تعدد القاعطين - ما يكفى لاثبات توافر نية القتل في جانبهم .

✽ لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتى بها الجانى وتتم عما يضره في نفسه فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، واذ كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية بتدليل سائفا واضحا في اثبات توافرها لدى الطاعنين وكان البين من مساق الحكم ان ما تالسه من معرض هذا للتدليل من ان الطاعنين استعملوا آلات قتاله بطبيعتها « بندقيتين ومسدس » وانهم أطلقوا النار منها صوب المجنى عليه الاول عدة مرات فاصابه أحد الامرية وطأبت الأخرى فاصابت المجنى عليها الآخرين وأنه كان الطامن الثانى استعمل العصا في الاعتداء على المجنى عليه الاول فان ظروف الحادث تعصم عن انكشافه مع باقى الطاعنين على زهقان روح هذا المجنى عليه بسبب حادث الصباح ، ومن ثم فان ما يتعاه الطاعنون على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير مسديد .

(لمن رقم ٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٢ ص ٢٨ س ١٨٧٥)

١٢٠٢ - قتل عمد - قصد جنائي - استخلاص نية القتل - موضوعي .

✽ من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، ومن ثم فإن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل إلى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية مادام تدليلها على توافرها كافياً ، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية - في حق الطاعنين - بما فيه الكفاية بقوله : « حيث أن نية القتل متوافرة لدى المتهمين - الطاعنين من استعمالها آلتين غائبتين بطبيعتهما (مسدسين) وتصويبهما إلى المجنى عليه وإطلاق عدد من الأعيرة النارية عليه في مواضع خاطئة من جسده وذلك بقصد ازهاق روحه انتقاماً للثأر . » وحيث أن نية القتل متوافرة كذلك بالنسبة للمجنى عليه ... الذي أصيب أثناء إطلاق النار لقتل المجنى عليه ومن المعلوم أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يؤثر في توافر أركان جريمة القتل العمد مادامت متوافرة بالنسبة للمجنى عليه المقصود ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في خصوص نية القتل يكون غير سديد .

(لمن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ في - جلسة ١٩٧٧/١١/١٢ من ٢٨ من ١٩١٢)

١٢٠٣ - قصد القتل - سلطة محكمة الموضوع في تقديره .

✽ قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه . واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(لمن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٧ في - جلسة ١٩٧٨/١/١٦ من ٢٩ من ٥٩)

١٢٠٤ - قصد القتل - ادراكه .

✽ أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاق قاضي الموضوع

يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ، مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتقارن مع ذلك الاستنتاج .

(لمن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣٨٧/١٢/١١ من ٢٩ من ١٣٨٦)

١٢٠٥ - استخلاص نية القتل موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

* من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم مما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ومادام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(لمن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣٨٧/١/٨ من ٣٠ من ١٣٨٦)

١٢٠٦ - استخلاص نية القتل موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

* من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم مما يضره في نفسه . واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما الحكم الطعون فيه قد استظهر نية القتل واثبت توافرها في حق الطاعن بقوله « ومن حيث انه من نية القتل فقد استخلصتها المحكمة استخلاصاً سائفاً من واقع الدعوى ومنطق سياقاتها المتمثل في الشجار الذي نشب بين الوريثين لما يقض حيازة المتهم واثار فيه كوا من العدوان والرغبة في الاجهاز على المجنى عليه فانعكس ذلك في الاداة السائلة التي صوبها الى مقتل من المجنى عليه ثم اطلقها عليه » فان هذا حسيباً للتدليل على نية القتل حسبها هي معرفة به في القانون وليس على المحكمة من بعد ان تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع بعد ان اطاعت الى ادلة الثبوت التي اوردتها ويحل جدل الطاعن في توافر نية القتل بدوره الى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تفسير ادلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣٨٧/١/٨ من ٣٦ من ١٣٨٦)

١٢٠٧ - قصد القتل - استخلاصه - بحكمة الموضوع .

* لما كان من المقرر أن قصد القتل لم يخفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني ويتم بما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى ومكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله : « ونحيث إن نية القتل متوافرة في حق المتهم من استعماله آلة صلبة ذات حافة حادة (مطواه) من شأنها إحداث الوفاة ومن اعتدائه على المجنى عليه مرتين : الأولى في رقبته وما صاحب ذلك من قطع الأعصاب والأوعية الدموية متسببة للإصابة وحدوث نزيف دموي ، والثانية في خصره الأيسر نفذت إلى التجويف البطنى وأبرزت الأعضاء النفاث وأن هاتين الإصاباتين تعتبران خطيرتين وفي مقتل » . وكان ما أورده الحكم تدليلاً على ثبوت نية القتل في حق الطاعن سائغاً وكافياً لحمل قضائه ، فإن ما يتعاضد الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس .

(لمن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠ ص ٣٠ من ٢٦٢)

١٢٠٨ - نية القتل - ادراكها .

* من المقرر أن قصد القتل لم يخفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني ويتم بما يضره في نفسه كما أن استخلاص هذه النية في عناصر الدعوى ومكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وإن إصابة المجنى عليه في غير مقتل لا تنتفى عنه قانوناً توفر نية القتل .

(لمن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ ص ٣٠ من ٢٦٢)

الفصل الثالث

الظروف المشددة

١٢٠٩ - توفر جريمة القتل بالتسمم متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لاحداث النتيجة المتفاهة .

* متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لاحداث النتيجة المتفاهة فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة . لأن مقتضى القول بهذه النظرية الا يكون في الامكان تحقق الجريمة مطلقا لانعدام الغاية التي ارتكبت من اجلها الجريمة او لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت لارتكابها . اما كون هذه المادة (جى فى القضية مادة سلفات النحاس) لا تحدث التسمم الا اذا اخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسمم الجنائى لخواصها الظاهرة بهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وانما هي ظروف خارجة عن ارادة الفاعل . فمن يضع مثل هذه المادة في شراب ويتقدمه لآخر يعتبر فعله - اذا ثبت اقترانه بنية القتل - من طراز الجريمة الخفية لا الجريمة المستحيلة لانه مع صلاحيته لاحداث الجريمة المتفاهة قد خُصِب اثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ ع . ماذا لم يثبت ان الفاعل كان ينوى القتل ولكنه اعطى هذه المادة عمدا عالما بضررها فالحديث في صحة المجنى عليه اضطرارها ولو وقتيا اعتبر هذا الفعل جريمة اعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ ع . ماذا لم يثبت لا هذا ولا ذاك انعمت في هذا الفعل الجريمة بكافة صورها .

(لمن رقم ١٧٠٥ سنة ٢ ق - جلسة ١٩٢٢/٥/٢٢)

١٢١٠ - تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع يوجب عنابة الحكم ببيان الواقعة بيانا صريحا يتكشف عنه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل والقصد منها .

* يجب لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات ان يعنى الحكم ببيان الواقعة بيانا صريحا يتكشف عنه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل هل كان للتأهب للسرقة او لتسهيلها وإن لم تتم ، او كان لتتبع ارتكابها بالفعل لم ان السرقة كانت تمت او شرع فيها قبل القتل وكان القصد بنه تمكين المتهم من الهرب . اذ ان ثبوت القتل ، لا يحسد المقاصد المذكورة بشرط أساسى لاستحقاق العقوبة المخلطة المنصوص عليها بالفقرة

المذكورة بحيث لو لم يتوافر هذا الشرط بل كانت جريمة القتل وتحت لغرض آخر غير المنصوص عليه واقترنت بها أو تلتها جنة السرقة ، وليس بين الجريمتين سوى مجرد الارتباط الزمني ، فان الفترة المذكورة لا تطبق .

(بلن رقم ٢٤٢٨ سنة ٢ ق - جلسة ١٩٢٢/١٠/٧)

١٢١١ - معنى الاقتران .

* لا يشترط لتطبيق الفترة الثانية من المادة ١٩٨ ع أن يكون قد مضى بين جنسية القتل مسبباً والجناية الأخرى التي تقدمها واقترنت بها أو تلتها قدر معين من الزمن ذلك أن من الصور التي ذكرها القانون صورة ما اذا اقترنت جنسية القتل بجناية أخرى فظاهر أن معنى الاقتران هو المصاحبة الزمنية وهي لا تتطلب أن يكون بين الجنايتين أى فارق زمني على الإطلاق ،

(بلن رقم ١٦٦٦ سنة ٢ ق - جلسة ١٩٢٤/١٠/٢٩)

١٢١٢ - ادانة المحكمة المتهم لاشتراكه في جنسية قتل اقترنت بجناية أخرى لا يلزمها ان تعرض لمعقوبة كل من الجريمتين .

* متى اقتضت محكمة الموضوع بأن ما وقع من المتهم كان اشتراكاً في قتل اقترنت به جنسية أخرى وطبقت المادتين ١٩٨ لفترة ثانية و ١٩٩ ع ووقعت بالمتهمين جميعاً عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بوصف أنهم شركاء لجهول من بينهم في جنسية القتل المقترن بالجناية الأخرى فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لمعقوبة كل من الجريمتين إذ لا دخل لهما في المعقوبة الواجب تطبيقها في هذه الحالة .

(بلن رقم ٢٠٥٥ سنة ٢ ق - جلسة ١٩٢٤/١٢/١٧)

١٢١٣ - وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالنسم .

* وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالنسم مادامت تلك المسألة المستعملة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المتصورة منها كصورة ما اذا كان بالأذن جروح يمكن أن ينفذ

منها السم الى داخل الجسم فاذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم لسبب خارج عن ارادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك لان وجود الجروح في الاذن او عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه . ولا محل للتناول باستحالة الجريمة مادام ان المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

(لمن رقم ٨١٦ سنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٥/٤/٨)

١٢١٤ - تناول الشطر الآخر من المادة ١٩٨ ع « قديم » حالة ما اذا وقعت الجناية او الجثة من شخص واحد .

✽ ولو ان ظاهر عبارة الشطر الآخر من المادة ١٩٨ ع قد يفيد ان النص يشير الى حالة حصول الجريمة من شخصين مختلفين الا انه لا نزاع في ان النص يتناول أيضا حالة ما اذا وقعت الجناية او الجثة من شخص واحد .

(لمن رقم ٨٩٥ سنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٥/٤/٢٢)

١٢١٥ - المقصود بالارتباط .

✽ ان الرابطة التي يجب توفرها طبقا للمادة ١٩٨ ع في الحالة الواردة بشرطها الاخر تنحصر في أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الهرب بعد ارتكاب جثة او بقصد الخلع من عقوبة .

(لمن رقم ٨٩٥ سنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٥/٤/٢٢)

١٢١٦ - لمثلة للقتل المقترب .

✽ اذا كان الثابت بالحكم ان المتهم وقف على سطح منزل حامل بندقية صوبها نحو الجمع الحاشد في الحارة بالجهة التي كان واقفا فيها المجنى عليه والطلق منها عيارين ناريتين متعاقبتين اصاب احدهما المجنى عليه فاحدث به الاصابات التي تسبب عنها وفاته واصاب الآخر اشخاصا آخرين فاحدث بهم الاصابات المبنية بالكشف الطبي فان هذا المتهم يكون قد ارتكب فلعين مستقلين كل فعل منهما يكون جريمة مستقلة وقد تكون هاتان الجريمةتان مرتبطتين احدهما بالآخرى لوحدته القصد مما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٣ ع ولكن هذا لا ينفي وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ على هاتين الجريمةتين على

اساس ان جنسية القتل اقتصرت بجنسية اخرى هي جريمة الشروع فيه لان حكم هذه الفقرة جاء على مسيل الاستثناء ومخالفا للقواعد العامة فتجب مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص الأخرى .

لمن رقم ١٧٧٥ سنة ٥ ق - جلسة ١٩٢٥/١٠/٢٨

١٢١٧ - وجوب تثبت محكمة الموضوع من ان الجاني في جريمة القتل بالنم كان في عمله منتويا القضاء على حياة المجنى عليه .

* ان جريمة القتل بالتسميم هي كجريمة القتل باية وسيلة اخرى يجب ان تثبت فيها محكمة الموضوع من ان الجاني كان في عمله منتويا القضاء على حياة المجنى عليه. فاذا سكنت الحكم من ابراز هذه النية كان مشوباً بالتقصير بما يميزه وينوجب نقضه .

لمن رقم ٦٢٠ سنة ٦ ق - جلسة ١٩٣٧/١/٢٠

١٢١٨ - لزوم استقلال الجريمة المقررة او المرتبطة عن جنسية القتل وتميزها عنها .

* يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات التي تنص بمقوبة الاعدام ان تكون الجريمة المقررة او المرتبطة مستقلة عن جنسية القتل وتميزه عنها . واذا لم يمتدح لا تنطبق على من يطلق عياراً واحداً بقصد القتل بمصيب به شخصين ، اذ ان ما وقسم من الجاني هو فعل واحد كون جريمتين ، والقانون يوجب في هذه الصورة تطبيق الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويكتفى بتوقيع العقوبة الاشد .

لمن رقم ٥٥٢ سنة ٧ ق - جلسة ١٩٣٧/٤/٥

١٢١٩ - معنى الاقتران .

* ان كل ما يشترطه القانون لتطبيق الشطر الاول من الفقرة الثانية للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات هو ان يكون بين جريمة القتل والجنسية الاخرى رابطة الزمنية بان تكون احدهما قد تقدمت الاخرى او اقترنت بها او تلتها ، ولا يلزم ان يكون بينهما رابطة اخرى كاتحاد الغرض او السبب .

لمن رقم ٥٧١ سنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/٤/١٨

١٢٢٠ - كون فعل القتل الذي كان المتهم مصرا عليه هو الذي يمكنه من سرقة المجنى عليه بجعله مرتكبا لجنايتي القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه بأكراه .

* إذا كان المستفاد من الثابت بالحكم أن فعل القتل الذي كان المتهم مصرا عليه هو الذي يمكنه من السرقة من المجنى عليه فلا غبار على الحكم إذا اعتبر المتهم مرتكبا لجنايتي القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه بأكراه .

(لمن رقم ١٥٨٩ سنة ٨ في جلسة ١٠/٢٤/١٩٣٨)

١٢٢١ - ارتكاب المتهم جنابة الشروع في قتل المجنى عليه وارتكابه جنابة سرقة ليلا يستلزم استبعاد ظرف الإكراه في جريمة السرقة باعتبار أن الفعل المكون له هو بذاته فعل الشروع في القتل .

* إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين ارتكبوا جنابة الشروع في قتل المجنى عليه باطلاق امرة نارية أصابته ، وأنهم في الوقت نفسه ارتكبوا جنابة سرقة امتعته ليلا ، فليس للمتهمين أن يعيبوا الحكم بزعم أن ما وقع منهم لا يكون الا جريمة واحدة هي جنابة السرقة بالإكراه المتوافر بالإصابات النارية التي أحدثوها بالمجنى عليه ، لأن المحكمة ، وقد استبعدت ظرف الإكراه ولم تحاسبهم عليه في جريمة السرقة على أساس أن الفعل المكون له يكون في الوقت ذاته فعل الشروع في القتل الذي ادانتهم فيه . لا تكون قد أخطأت في اعتبار الجنايتين اللتين اثبتتهما على المتهمين مستتلتين لأنها كذلك في الواقع .

(لمن رقم ١٦١٠ سنة ٨ في - جلسة ١٠/٢١/١٩٣٨)

١٢٢٢ - توفر أكثر من ظرف مشدد واحد في جنابة القتل العمد لا يمنع من تطبيق المادة ٢/١٩٨ ع « قديم » وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظرف المشدد المتصوص عليه فيه .

* أن توافر أكثر من ظرف مشدد واحد في جنابة القتل العمد لا يمنع من تطبيق المادة ١٩٨ مفرقة ثانية عقوبات قديم وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظرف المشدد المتصوص عليه فيها . فإذا وقعت من متهمين جريمة قتل مع سبق الإصرار والترصد تلتها جريمة قتل أخرى وقعت منهما من غير سبق إصرار ولا ترصد فمن الخطأ في تطبيق (م - ٣٥)

القانون توقيع عقوبة عن كل واقعة من الواقعتين على أساس انهما قارما جريمتين مستقلتين لاستحقاق عقوبة من كل منهما .
(ظن رقم ١٩٠٤ سنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٩/١/١)

١٢٢٢ - لزوم استقلال الجريمة المقرنة او المرتبطة عن جريمة القتل وتميزها عنها .

* ان كل ما تشترطه المادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات هو الا تكون الجنايتان ناشئتين من فعل واحد كميّار ناري يطلق عمدا فيقتل شخصين او قتيلا تلقى متصيب اكثر من شخص ، اذ وحدة الفعل تكون حينئذ مائعة من انطباقها . لما اذا تعدد الفعل كما اذا اطلق الجاني قاصدا القتل هيارين على شخصين فاصاب كلا منهما بعميار ، كانت تلك الفقرة الثانية هي المنطبقة مادامت قد توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنايتين . ولا يشترط لتطبيقها مضي فترة محددة من الزمن بين الجنايتين بل بالعكس ، فان هذه الفقرة في نصها على تغليب العقاب متى كانت جنسية القتل العمد قد تقدمتها او اقترنت بها او تلتها جنسية اخرى ما يبدل على انطباقها ولو لم يكن قد فصل بين الفعلين فاصل زمني محسوس لتحقيق معنى الاقتران في هذه الصورة على اشدّه .

(ظن رقم ١٢٢٢ سنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٩/١/٢٣)

١٢٢٤ - لزوم استقلال الجريمة المقرنة او المرتبطة عن جريمة القتل وتميزها عنها .

* ان الشق الاول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات يتناول بنصه على تغليب العقاب في جنسية القتل العمد متى « تقدمها او اقترنت بها او تلتها جنسية اخرى » جميع الاحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوه على فعل القتل اى فعل مستقل متميز عنه يكون في ذاته لجناية اخرى مرتبطة مع جنسية القتل برابطة الزمنية ولو كانت الاعمال قد وقعت اثناء مشاجرة واحدة ، بل ولو كانت لم ترتكب الا لغرض واحد او بناء على تصميم جنائي واحد او تحت تأثير ثورة اجرامية واحدة ، اذ العبرة هي بتعدد الاعمال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يعتمد به كل منها كونه لجريمة مستقلة . فاذا اثبت الحكم على المتهم انه عقب ارتكابه فعل القتل على شخص شرع في قتل شخص آخر ووقع به التخاصص طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع فانه يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح .

(ظن رقم ١٩١٦ سنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٩/١/٣٠)

١٢٢٥ - أمثلة للقتل المقترن .

* إذا كان المتهم قد انتوى قتل المجنى عليها فأطلق عيارا باريا على كل منها أوداه قتيلا فانه يكون مرتكباً لجنايتين على أساس ارتكابه فعلين مستقلين كل منهما يكفى لتكوين جريمة القتل وتطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع .

(لمن رقم ١٦٢١ سنة ١١ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٤١)

١٢٢٦ - لزوم استقلال الجريمة المقتربة او المرتبطة من جنسية القتل وتمييزها عنها .

* ان كل ما نشترطه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هو ان تكون الجنائية الأخرى مستقلة عن جنسية القتل ولا يكونهما فعل واحد . واذاً فلا يجب ان يكون قد مضى بين وقوع كل من الجنايتين فترة محددة من الزمن على ان هذه الفقرة صريحة في تغليظ العقاب عندما تكون الجنائية الثانية مقتربة بالاولى وهذا يدل على انه يصحح الا يكون بين الجنايتين زمن منكور .

(لمن رقم ١١٢٤ سنة ١٢ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٤٢)

١٢٢٧ - معنى الاقتربان .

* ان الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات اذ نصت على تغليظ العقاب في جنسية القتل العمد اذا تقدمتها او اقترنت بها او تلتها جنسية أخرى ، فانها لا تتطلب سوى ان تجمع بين الجريمتين رابطة الزمنية ، وان تكون الجريمة الأخرى التي قارنها المتهم مع القتل جنسية ، وان لا يشترط ان يكون بين الجنايتين رابطة اخلاص كاتحاد القصد او الغرض . كما لا يشترط ان تكون الجنائية الأخرى من نوع آخر غير القتل ، اذ النص انها ذكر « جنسية أخرى » لا « جنسية من نوع آخر » . فيصح ان تكون الجنائية المقتربة بالفعل جنسية قتل أيضاً . ولكن لكي يصدق على هذه الجنسية وصف انها جنسية أخرى يشترط ان يكون الفعل المكون لها مستقلاً عن فعل القتل ، بحيث انه اذا لم يكن هنالك سوى فعل واحد يصح وصفه في القاتلون بوصفين مختلفين ، او كان هناك فعلان او عدة أفعال لا يمكن ان تكون في القاتلون الا جريمة واحدة ، فلا ينطبق ذلك النص . اما اذا تعددت الأفعال وكان كل منها يكون جريمة ، فانه يجب تطبيق النص المذكور متى كانت إحدى الجرائم قتلاً ، والأخرى

جنسية كائنا ما كان نوعها . وذلك بنقض النظر عما قد يكون هناك من ارتياح أو اتحداد في الغرض . وبناء على ذلك فإن إطلاق التهم عيارا ناريا يقصد القتل أصاب به شخصا ثم إطلاقه عيارا ثانيا أصاب به شخصا آخر - ذلك يقع تحت حكم الفقرة الثانية المذكورة ، لأنه يمكن من فعلين مستقلين ، متميزين أحدهما عن الآخر ، وكل منهما يكون جنسية .

(لمن رقم ١٨٩٩ سنة ١٢ ق - جلسة ١١/١٩٤٢)

١٢٢٨ - خطأ تطبيق م ٢/٢٢٤ ع على أساس أن القتل اقترنت به سرقة بلكراه متى كان الاكراه هو المكون لفعل القتل .

* إذا كان الثابت بالحكم أن التهم وآخرين معه قتلوا المجنى عليها بطريق الخنق وسرقوا منها قرطها وباتى مصوغاتها وامتعتها ، وقضت المحكمة بمعاقبة هذا التهم بالانفعال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٢٣٤ مقرر ثانيا عقوبات على أساس أن القتل اقترنت به جنسية سرقة بلكراه باعتبار أن الاكراه هو فعل القتل ، فإنها تكون قد اخطأت . لأن هذه السرقة وإن كان يصح في القانون وصفها بأنها بلكراه إذا ما نظر إليها مستقلة عن جنسية القتل المبد إلا أنه إذا نظر إليها معها ، كما هو الواجب ، فإن فعل الاعتداء الذي يكون جريمة القتل يكون هو الذي يكون في ذات الوقت ركن الاكراه في السرقة ولما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات صريحة في أن الفعل الواحد إذا صح في القانون وصفه بمدة أو صنف فلا يصح أن يوقع على مرتكبه إلا عقوبة واحدة هي المترتبة للجريمة التي عقابها أشد ، ولما كان هذا مقتضاها أن الفعل الواحد لا يصح أن يحاسب عليه فاعله إلا مرة واحدة . فإنه متى كان الفعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة بها ويكون في ذات الوقت ظلما مشددا لجريمة أخرى ، يجب عند توقيع العقاب على التهم أن لا يكون لهذا الفصل من اعتبار في الجريمتين المستندتين له إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة ، فإذا ما كانت هذه الجريمة هي التي يكونها الفعل عدت الأخرى فيها يخص بتوقيع العقوبة كأنها مجردة عن الظرف المشدد . ثم إن القانون في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ المذكورة إذ غلط عقوبة القتل المبد متى ارتكبت معه جنسية أخرى إنما أراد بداهة أن تكون الجنسية الأخرى مكونة من فعل مستقل مقبض عن فعل القتل ، ومقتضى هذا أن لا تكون الجنسية الأخرى مشتركة مع جنسية القتل في أي عنصر من عناصرها ولا في أي ظرف من ظروفها المعبرة فتكونا هاهنا مشددا للعقاب ، فإذا كان القانون لا يعتبرها جنسية إلا بناء على ظرف مشدد ، وكان هذا الظرف

هو المكون لجناية القتل العمد ، وجب عند توقيع العقاب على المتهم ان لا ينظر اليهما الا مجردة عن هذا الطرف . واثن فالمعقوبة التي كان يجب توقيعها على المتهم هي العقوبة المقررة في الشق الاخر من تلك الفقرة على اساس ان القتل وقع لتسهيل جنسية سرقة باكرام واجب في مقام توقيع العقاب على المتهم فيكون اعتبارها مجردة عن ظرف الاكراه اى جنحة سرقة على انه وان كانت العقوبة التي نص عليها القانون ، في الشطر الاول ، للقتل الذي وقعت معه جنسية اخرى تختلف عن المعقوبة التي نص عليها في الشطر الاخر ، اذ هي الاعدام في الاول ، والاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة في الاخر الا انه لما كان الحكم لم يقض على الطاعن الا بمعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة على اساس ما ذهب اليه من ان القتل الذي قاربه قد اقترن بجنسية ، ولما كانت هذه المعقوبة مقرررة ايضا لجناية القتل المرتبطة بجنحة ، فان مصلحة المتهم في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم على الوجه المتقدم تكون منتفية ، ولا يخفض من هذا النظر ان الحكم قد اخذ الطاعن بالرائفة وعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات . فان المحكمة انما تقدر ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية الثابتة على المتهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي وصفتها به ، فلو انها كانت رأت ان الواقعة في الظروف التي رغعت فيها تقتضى النزول بالعقوبة الى اكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك ، الوصف الذي وصفتها به . ومادامت هي لم تفعل فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي اثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانوني ولذلك فلا يقبل من المتهم طعن في حكمها بناء على هذا الخطأ ،

(لمن رقم ١٩١٧ سنة ١٢ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩١٢)

١٢٢٩ - لزوم استقلال الجريمة المقرنة أو المرتبطة من جنسية القتل وتبنيها عنها .

* ان الشق الاول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ينص على تغليب العقاب في جنسية القتل العمد اذا « تقدمتها او اقترنت بها او تلحقها جنسية اخرى » يتناول جميع الاحوال التي يرتكب فيها الجاني ، علاوة على الفعل المكون لجناية القتل ، اى فعل آخر مستقل عنه يتميز منه ويكون بذاته جنسية من اى نوع كان يرتبط مع القتل برابطة الزمنية ولو كان لم يقع في ذات الوقت الذي وقع فيه الاخر . وذلك مهما كان الغرض من كل منهما أو الباعث على مقارنته ، اذ العبرة في ذلك ليست الا بتعدد الافعال وتبنيها بعضها عن بعض بالتسدر الذي

يكون به كل منها جنابة مستتلة ، ويوقعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها — لتقارب الأوقات التي وقعت فيها — مرتبط بعضها ببعض من جهة الظرف الزمني . فإذا كان الثابت بالحكم أن جنابة الشروع في السرقة وقعت أولاً ثم أعقبها على الفور جنابة الشروع في القتل ، فإن معاقبة المتهم بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ فقرة ثانية تكون صحيحة . إذ لا يهم في هذا الخصوص — ما دام لم يفض بسين الفعلين زمن مذكور — أن يكون فعل القتل لم يقع إلا بعد فعل الجنابة الأخرى أو أن يكون الثاني لم يقع إلا بعد أن تم الفعل الأول .

(لمن رقم ٦٨٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٤٥/٣/١٩)

١٢٢٠ — عدم جواز تطبيق العقوبة المخلطة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٣٤ ع على الابن الذي يقتل أباه لسرقة ماله .

* أن القانون حين نص في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على تغليظ عقوبة جنابة القتل إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جنابة أخرى الخ قد قدر أن الجاني ارتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لهما ممّا عقوبة واحدة مخلطة ينطوي فيها عقابه من الجريمتين . ومقتضى ذلك أنه إذا كانت الجنابة الأخرى لا تعاقب عليها لسبب خافض بالمتهم فإن التغليظ لا يكون له من مبرر . . . وإذا قتل الابن أباه لسرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المخلطة عليه . إذ الحكم عليه بهذه العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضاً على السرقة في حين أن القانون لا يعاقب عليها .

(لمن رقم ٧٢٦ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٤٥/٥/٢١)

١٢٢١ — وجوب تثبيت محكمة الموضوع من أن الجاني في جريمة القتل بالسهم كان في عمله متوياً للقضاء على حياة المجنى عليه .

* إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أنه اعتيد في ادانة المتهمين بجنابة القتل بالسهم على ما افترض به المجنى عليه قبل وفاته الى زوجته وإلى معاون البوليس من أنهما كانا ينتظرانه مع أخيهما الذي ادين أيضاً في هذه الجريمة أمام منزلهم ، وأنهما كانا يصنعان معه الأكل من الطوى التي تدبهما أخوهما إليه ، دون أن يبين أن وجود المتهمين عند منزلها وقت الحادث إنما كان في انتظار حضور المجنى عليه لقتله ، ودون أن يذكر شيئاً مما قيل من أن المتهم افترض به الى معاون البوليس . بل كان

الذى ذكره في معرض بيان الأدلة هو أن معاون البوليس اثبت في محضره ان المجنى عليه قرر امامه أنه عقب جلوسه مع المتهمين أمام منزلهم دخل فلان (متهم) وأحضر قطعة من الحلوى وكلوا منها جميعاً . فهذا الحكم يكون مشوباً بالتصور وبالتناقض وإجباً نقضه .

(لمن رقم ٦٨١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥)

١٢٣٢ - رفع الدعوى بجناية الشروع في القتل المقترن بجناية الشروع في السرقة يتضمن حتماً رفعها بجناية الشروع في السرقة .

* ان رفع الدعوى بجناية الشروع في القتل العمد المقترن بجناية الشروع في السرقة يتضمن حتماً رفعها بجناية الشروع في السرقة . لماذا لم تثبت جناية الشروع في القتل كان للحكمة أن تدين في حكمها المتهم بجناية الشروع في السرقة .

(لمن رقم ١٦٥٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٩)

١٢٣٣ - تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع يوجب معاقبة الحكم ببيان الواقعة بياناً صريحاً ينكشف عنه فرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل والقصد منها .

* ما دام الحكم قد عاقب المتهم على الاشتراك في الشروع في القتل على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بطروفيها التي وقعت فيها ، لا على أساس الاتفاق على القتل مباشرة ، فلا يقبل الإنعاس عليه أنه لم يتم الدليل على اتفاق المتهمين على القتل .

(لمن رقم ٣٧٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١/٦)

١٢٣٤ - توافر رابطة الزمنية من شأن قاضي الموضوع .

* أنه لما كان مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣١ من قانون العقوبات من تشديد عقوبة القتل العمد إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جناية أخرى أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وكان تقدير ذلك من شأن قاضي الموضوع ، فإن الحكم متى تضمن توافر رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٦٧٨ سنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١/٣)

١٢٢٥ - ارتكاب الزوج جريمة قتل الزوجة وسرقة مصوغاتها لا يبرر تطبيق العقوبة المغلظة اذا كان ارتكاب كل من الجريمتين مقصوداً لذاته .

* ان المادة ٢٢٤/٣ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها ان يقع القتل لاحد المقاصد المبينة بهيها ، وهي التاهب للعمل جنحة او تسهيلها او ارتكابها بالفعل او مساعدة مرتكبها او شركائهم على الهرب او التخلص من العقوبة ، واذن ماذا كان يبين من الحكم الذي طبق هذه المادة ان المحكمة استخلصت من عبارة التهديد التي صدرت من المتهم انه حثد على زوج المجنى عليها رانوى الحاق الاذى به بالكيفية التي يراها ، وانه قد نفذ وعيده فقتل زوجته وسرق مصوغاتها ، مما يفيد ان قتل الزوجة كان مقصوداً لذاته ، وان سرقة المصوغات كانت مقصودة لذاتها ، وان القتل والسرقة كليهما كانا من الاذى الذي انتوى المتهم الحاقه بزوجة المجنى عليها ، فهذا الحكم يكون غاصرا لعدم بيان ان جريمة القتل التي اوقع من اجلها العقوبة المغلظة الواردة بتلك المادة قد ارتكبت لاحد المقاصد المبينة ميهيها . ولا يغير من هذا ما قلناه المحكمة من ان المتهم وزميلة بنتا النية على سرقة المجنى عليها ولما ذهبا لتنفيذ ما انتوياه اعترضتهما المجنى عليها فقتلها خنقا - فان ذلك لا يفيد هتيا ان القتل كان بينه وبين السرقة رابطة السببية اذ يحتل ان يكون اعتراض المجنى عليها لهما هو الذي هيا لهما الفرصة لتنفيذ وعيد المتهم .

(طنن رقم ٨٧٤ سنة ١٩ قى - جلسة ١١/١١/١٩٢٩)

١٢٢٦ - تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع يوجب عناية الحكم ببيان الواقعة بياناً صريحاً ينكشف عنه فرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل والقصد منه .

* اذا كان الحكم حين ادان المتهم بالقتل المقترن بالسرقة ويطبق عليه المادة ٢٢٤/٢ ع قد حدد الاشياء التي اسند الى المتهم سرقتها بانها نفود المصروف الشهري ومصوغات ، وكان قد اخذ في بيان هذه المصوغات بكشف مقدم من ابن المجنى عليها الذي قرر انه هو نفسه لا يعرف شيئاً عنها واحله في بياتها الى شقيقاته اللاتي لم يسمع لهن قول لا في التحقيقات ولا بالجلسة ولم يبين الحكم سبب اغتيال سماعهن ، وكان ما اورده من اقوال لباتي الشهود في صدد الاستدلال على حصول السرقة الا خاصاً بما قيل عن سرقة النفود والتليل التافه من المصوغات ، ولم يكن بالحكم ما يبين ان تلك المصوغات لم تكن توجد في الخزانة الحديدية ولا في غيرها من أماكن الحفظ التي اثبت وجودها في

غرفة المجنى عليها وذكر انها كانت تحمل مفتاحها ، وكانت شهادة ابن المجنى عليها التي اعتمد عليها في السرقة منقولة عن الغير ، ومع استهساك الدفاع بسماع من نقلت عنه هذه الشهادة فان المحكمة لم تسمعه وكان سماعه ممكناً - اذا كان ذلك وكان الحكم قد قطع بأن المتهم لم يترك دار المجنى عليها من وقت وقوع الجريمة لحين القبض عليه وان شخصاً آخر غيره لم يدخلها ، كما اثبت ان جميع معالم القتل قد كشف امرها بارشاد الخادم لآخر المرافق له والذي كان شاهداً للرؤية الوحيد عليه وان هذا الخادم لم يذكر شيئاً عن السرقة ، وان شيئاً من المبررات لم يضبط ، ومع ذلك لم يبين كيف كان من الميسور للمتهم ان يخفي ما سرقه ، وكان رده على دفاع المتهم في هذا الخصوص مبنيّاً على مروضات وتقريرات لا تصلح سنداً في مقام الادانة ، فهذا الحكم يكون نبهاً قرره عن السرقة ، وبما اغفله من الرد على دفاع للمتهم له صلته بالواقعة المطروحة على المحكمة فاصراً تصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

(ملن رقم ١٢٢١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٥٠/١/٢٢)

١٢٢٧ - جواز اعتبار المتهم شريكاً مع مجهول في ارتكاب جريمة القتل المقترن بسبق الاصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٤ ع - في ذات الوقت .

* ليس في القانون ما ينفي ان يكون القتل المرتكب قد حصل الاصرار عليه لتسهيل السرقة واذن فلا مانع من اعتبار المتهم شريكاً مع مجهول في ارتكاب جريمة القتل المقترن بسبق الاصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات عليه في ذات الوقت على اساس انه وباتى من ادانتهم المحكمة تارقوا جريمة القتل مع سبق الاصرار لتسهيل السرقة . واذا كانت المحكمة قد قدرت ان عقوبة الاعدام هي الواجبة للتطبيق في واقعة الدعوى على هذا المتهم ايضاً فلا يعقب عليها في ذلك . اذ ان عقوبة الاعدام جائز توقيعها على الشريك سواء في جريمة القتل العمد المقترن بسبق الاصرار او في جريمة القتل المرتكب لتسهيل السرقة .

(ملن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٢/٢٤)

١٢٢٨ - استثناء الحالات المشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٢٤ ع عما نهجه القانون في المادة ٢٢ ع .

* ان قانون العقوبات اذ تعرض للحالات المشار اليها في الفقرتين

الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ لم يجر على ما نهجه في المادة ٣٢ من اعتبار الجرائم التي تنشأ من فعل واحد وتكون مرتبطة ارتباطاً يجعلها غير قابلة للتجزئة جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها . بل خرج على قواعد وحدة الجرائم وارتباطها ، وأوجب في تلك الحالات بدلاً من الحكم بالعقوبة المقررة لأشدها أن يحكم بعقوبة واحدة ولكنها تزيد عن الحد الأقصى المقرر لأشدها ، وذلك بما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من أنه إذا كان القصد من ارتكاب جنسية القتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد هو التاهب لفصل جنحة أو لتسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

(لمن رقم ٢١٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١٩٥/٥/٤)

١٢٣٩ - معنى الاقتران .

* أن القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جنسية القتل العمد والجناية الأخرى التي اقترنت بهما قدر معين من الزمن ما دامت الجنيتان قد نتجتا عن أفعال متعددة تميزهما ببعضهما عن بعض بالقدر الذي تكون به كل منهما جريمة .

(لمن رقم ٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١٩٥/٣/٢٨)

١٢٤٠ - لا محل للنص في منطوق الحكم على الجريمة المقترنة إذ العبرة بالجريمة الأصلية التي اقترنت بها .

* لا محل للنص في منطوق الحكم على الجريمة المقترنة إذ العبرة بالجريمة الأصلية التي اقترنت بها ، ذلك بأن الجريمة الأولى هي ظرف مشدد للجريمة الثانية ، وإن كانت تسترد استقلالها متى انعدمت هذه الأخيرة لعدم ثبوتها أو لسبب آخر وفي هذه الحالة وحدها يتعين الحكم في موضوعها استقلالاً .

(لمن رقم ٣١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١٩٥/٥/١٦)

١٢٤١ - رفع الدعوى على المتهم بوصف القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد - أدانته بالقتل العمد دون سبق الإصرار - نفت نظر الدفاع إلى ذلك - غير لازم .

* لحكمة الجنائيات بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات ، بدون

سابق تعديل للتهمة — الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في قرار الاتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة . واذن فانما كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد. وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة قتلا عمدا دون سبق اصرار فلا محل لما ينعاه المتهم من عدم لفت الدفء الى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النعى .

(طنن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ من ٧ ص ١١٧٠)

١٢٤٢ — لا جدوى من اثارة عدم قيام ظرفي سبق الاصرار والترصد — ما دامت العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد من غير سبق اصرار ولا ترصد .

✽ لا جدوى للطعن من التمسك بعدم توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في جريمة القتل العمد المنسوبة اليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الاكفال الثلاثة المؤيدة بمقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق اصرار ولا ترصد .

(طنن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٢٤ من ٧ ص ١١٨٥)

(وطنن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٦ من ٧ ص ١٢٠٧)

١٢٤٣ — مثال لكفاية استظهار سبق الاصرار في جريمة القتل العمد .

✽ متى قال الحكم ان سبق الاصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل واعدادهم للسلاح اللازم في تنفيذها وتقبلهم من بلدتهم مسوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لحل الحادث حيث قتلوه منتهزين لفرصة ازالته للضرورة — فانه يكون قد استظهر ظرفي سبق الاصرار ودلل على توافره تحليليا سائفا .

(طنن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ من ٧ ص ١١١٨)

١٢٤٤ — ثبوت ان نية القتل لم تقم بنفس المتهم الا عند اقدامه على ارتكاب الفعل — عدم توافر سبق الاصرار — مثال .

✽ اذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه انما كان اعتداء وقع منه لوقت بعد غرضه عرضت له عند ما ظن ان هذا المجنى عليه

حين هم للاقتتال كان يبنى بمساعدة خصمه فهو — أى المتهم — وأن تعبد القتل إلا أن هذه النية لم تتم بنفسه إلا عندما اقدم على ارتكاب فعله مما لا يتوفر به سبق الإصرار .

(لمن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ من ٨ ص ٨٢٨)

١٢٤٥ — انصراف غرض المتهم الى الاعتداء على شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة — كفايته لتوفر ظرف سبق الإصرار .

* لا يشترط لتوفر ظرف سبق الإصرار أن يكون غرض المصير هو العدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصير عليه منصرفة الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة ومن ثم فإن نصيب المتهمين فيما بينهم قبل ارتكاب الجريمة على الفتك بأى فرد يصادفونه في السوق من أفراد عائلة غريمهم يتوفر به ظرف سبق الإصرار .

(لمن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٩ من ٨ ص ١٦٤)

١٢٤٦ — كفاية الشروع في ارتكاب الجنحة لتطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢/٢٣٤ عقوبات .

* سوى القاتلون بين ارتكاب الجنحة والشروع فيها ، فكل منهما جريمة جعلها الشارع ظرفاً مشدداً للقتل ، متى وقع منضمها الى الجنحة وسبباً لارتكابها — فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن وما ورد في المعاينة أنه بمقد أن اغتال المجنى عليها قد شرع في سرقة مالها ، فإنها إذ طبقت الفترة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على ما فعل تكون قد أصابت في تكييف الواقعة من ناحية القانون ولم تخطئ في تطبيقه .

(لمن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢ من ١٠ ص ١٢٢)

١٢٤٧ — كفاية وقوع أى فعل مكون بذاته لجناية — من أى نوع كان — مستقل عن جناية القتل العمد لتطبيق الشطر الأول من المادة ٢٢٤ — ٢ عقوبات .

* يكفي لتطبيق الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات وقوع أى فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل العمد يتميز عنه ومكون بذاته لجناية من أى نوع كان .

(لمن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/١٢ من ١٠ ص ٢٢٢)

١٢٤٨ — سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي —
البحث في وجوده من عدمه — موضوعي .

✽ سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، وأذ كان هذا الظرف من الأمور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي أن يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناثر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئ في تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون — فإذا استدل الحكم على سبق الإصرار بقوله : « ... أنه متواتر من الظروف السابقة كلها التي شرحتها المحكمة تفصيلا ، ومن حاجة الختم الملحة إلى المال وجشعه واستدانته من أمه وغيرها ومباهرته في الحصول عليه بكل الوسائل — حتى على حساب أمانته وشرف وظيفته — وما وصل إليه حاله في الشهور الأخر من الضيق المالي — مع كثرة مطالب الحياة مع اعتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فأنها تضمن عليه ببعض هذا المال مما لها من معاش واستحقاق في الوقت ورصيد ببنك — فضايق ذرعا بكل ذلك وظن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له إلا في الإجهار عليها ، ولا مخلص له مما هو فيه إلا أن يخلص منها ميرثها في الوقت وفي أموالها ويأخذ ما لديها ، فدير الأمر وفكر فيه وتروى منذ أن أغلقت بابها لونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بعضه فذهب يرتب جريمته ويدبر لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجه ولا لأخيها — الذي لقيه بمصادفة — شيئا عن ذهابه لها لأنه أعد للأمر جريمته وسلك سبيل التخفي في ذهابه إليها وفي الوصول بما يقطع كنه في أنه إنما فكر وصمم وتروى قبل مقارنته جريمة قتل أمه بما يتواتر معه سبق الإصرار » — فإن ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها وربت عليه تتيام ظروف الإصرار يكون استخلاصا سليما متفقا مع حكم القانون .

(لمن رقم ١٠٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ من ٨٩٦)

١٢٤٩ — استقلال الجنائية المقرنة بالقتل عنه وعدم اشتراكها معه في أي عنصر من عناصره ولا لأي ظرف من ظروفه المشددة للعقوبة —
تحقيق ظرف الإكراه في السرقة بفعل القتل يحقق ارتباط جنائية القتل بجنحة — لا اقترانه بجناية — خطأ الحكم في هذا التكيف — متى لا يكون مؤثرا — إذا كانت العقوبة مقررة للواقعة — بوصفها الصحيح — مثال .

✽ جعل الشارع — في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بدترتيبها

الثانية والثالثة - من الجناية المترتبة بالقتل العمد أو من الجناية المرتبطة به ظرماً مشدداً لجناية القتل التي شدد عقابها في هاتين الصورتين ، ففرض عقوبة الإعدام عند اقتران القتل بجناية والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عند ارتباطه بجناية - ومقتضى هذا أن تكون الجناية المترتبة بالقتل مستقلة عنه ، ولا تكون مشتركة مع القتل في أى عنصر من عناصره ولا أى ظرف من ظروفه التي يعتبرها القانون عاملاً مشدداً للعقاب فإذا كان القاتلون لم يعتبرها جناية إلا بنسأ على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف . ومتى قرر ذلك وكان كل من جنايتي القتل العمد والسرقه بالإكراه إذا نظر إليهما معاً يتبين أن هناك عاملاً مشتركاً بينهما وهو فعل الاعتداء الذي وقع على الجنى عليهما - فانه يكون جريمة القتل ، ويكون في الوقت نفسه ركن الإكراه في السرقه فيكون عقاب المتهمه طبقاً لنص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في مقررتها الثالثة - لا الثانية التي أعمل نصها الحكم ، على أن ما انتهى إليه الحكم في التكييف القانوني واعتباره القتل مقرراً بجناية السرقه بالإكراه - وأن كان يخالف وجهة النظر سائلة الذكر - إلا أن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم ، ذلك بأن عقوبة الإعدام التي قضى الحكم بها مقررة أيضاً لجناية القتل المرتبطة بجناية ، كما هي مقررة أيضاً للقتل العمد مع سبق الإصرار الذي أثبتته الحكم في حق المتهمه - فإذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملابسات التي بينها في أسباب الحكم فإن قضاءها يكون سليماً .

(لمن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥ من ١١ من ١٣٥٦)

١٢٥٠ - قيام علاقة السببية أو الارتباط المشار إليه في المادة ٢/٢٣٤ عقوبات - مسألة موضوعية .

* قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الارتباط السببي المشار إليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في مقررتها الثالثة هو فصل في مسألة موضوعية مستقل به قاضى الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع ولا معقب عليه فيه من محكمة النقض - فإذا كان الحكم بحسب ما استظهرته المحكمة لم ير قيام ارتباط بين جناية الشروع في القتل وبين جناية السرقه بإكراه ، فإن ما يثيره المتهمون بشأن الفترة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ من ١١ من ١٣٥٤)

١٢٥١ - اقتران جريمة باخرى - تفلظ العقاب - شرطه .

* يكفى لتفليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جنابة القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير سسورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هى بتعدد الأعمال وتميزها عن بعضها البعض بالقدر الذى يعتبر به كل منها مكوناً لجريمة مستقلة .

(لمن رقم ١٦٢٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ من ١٢ إلى ١٢١)

١٢٥٢ يكفى لتفليظ العقاب عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جنابة القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببى بينهما - لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .

* أنه وإن كان يكفى لتفليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ نفرة ثالثة من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جنابة القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببى بينهما إلا أنه لا جدال فى أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .

(لمن رقم ٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ من ١٧ إلى ١١٢)

١٢٥٣ - شروط تفلظ العقاب عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات - استقلال الجريمة المقرنة عن جنابة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .

* يكفى لتفليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جنابة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هى بتعدد الأعمال وتميزها عن بعضها البعض بالقدر الذى يعتبر به كل منها مكوناً لجريمة مستقلة عن الأخرى .

(لمن رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢١ من ١٧ إلى ١١٥)

١٢٥٤ - عقوبة القتل العمد من غير سبق اصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة - عقوبة الشروع في ارتكاب تلك الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤقتة والتي لا تنقص عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس عشرة سنة .

* تقضى المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بأن عقوبة القتل العمد من غير سبق اصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . كما تقضى المادة ٤٦ منه بأن يعاقب على الشروع في الجنايات بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة ، والمحكمة غير مقيدة في تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز النزول بها من ثلاث سنوات أو مجاوزة خمس عشرة سنة . ومن ثم فإن العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة مدة عشر سنوات - تكون في نطاق العقوبة المقررة لجرائم الشروع في القتل واحراز السلاح والذخيرة التي دين بها .

لمن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١ من ١٧ ص ١٠٦٩

١٢٥٥ - جواز ابدال عقوبة الاعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق اصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .

ب* يجوز ابدال عقوبة الاعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق اصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

لمن رقم ١٧٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٢ ص ١١٢

١٢٥٦ - جواز النزول بالعقوبة المقررة للاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق اصرار الى السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .

* عقوبة الاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق اصرار هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات ويجوز النزول بالعقوبة الأخيرة للمادة ١٧ من القانون المذكور الى عقوبة السجن .

لمن رقم ١٧٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٢ ص ١١٢

١٢٥٧ - معاقبة المتهم بعقوبة تدخل في عقوبة جريمة القتل المسندة اليه مجردة من ظرف سبق الاصرار - عدم جدوى النعى على الحكم بتخلف هذا الظرف .

* متى كان ما أثبتته الحكم يتضمن قيام الاتفاق السابق بين الطاعنين على القتل ، وكانت العقوبة الموقعة عليهم وهي الاشغال الشاقة المؤقتة تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية القتل العمد غير مقترنة بظرف سبق الاصرار ، فلا مصلحة للطاعنين من وراء الطعن بتخلف هذا الظرف ،

(لمن رقم ١٦١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ص ١٤١٥)

١٢٥٨ - قتل عمد - عقوبة - ظرف سبق الاصرار .

* لما كانت العقوبة المفضى بها على الطاعن وهي الاشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن اى ظروف مشددة ، فانه لا يكون له مصلحة فيما اثاره من مساد استدلال الحكم في استظهار ظرف سبق الاصرار .

(لمن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣٧٨/١/١٦ س ٢٩ ص ٥٩)

١٢٥٩ - القتل المقترن بجناية - تعدد المسئولين - اثره .

* لما كان ما أثبتته الحكم كافيا بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل من معينتهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، وصعود الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها ، مما يترتب بينهم في صحيح القاتلون تضامنا في المسئولية الجنائية ومن ثم فان كلا منهم يكون مسئولا عن جريمة القتل العمد المقترن بجناية الشروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذي بيتوا النية عليه باعتبارهم عاملين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣٧٩/١٢/٢٠ س ٢٠ ص ١٩٤)

الفصل الرابع

الظروف المخففة

١٢٦٠ - عدم اعتبار الغضب عذرا مخففا في جريمة القتل إلا في حالة الزوج الذي يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا .

* أن القانون المصري لا يعتبر الغضب عذرا مخففا إلا في حالة خاصة هي حالة الزوج الذي يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزنئ بهما .

(نم ١٥٠٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٥)

١٢٦١ - تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات على جريمة الشروع في القتل العمد بالسم ومماثلة المتهم بالاشغال الشاقة سبع سنوات - لا خطأ .

* متى كان الحكم قد دان المتهم بجناية الشروع في القتل العمد بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٦ ، ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقبة بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في حدود العقوبة التي نص عليها بعد تطبيق المواد السابقة الذكر ، فإن الحكم حين أنزل العقوبة بالمتهم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ولا محل للنقض بأن أعمال المادة ١٧ عقوبات كان يقتضى النزول بالعقوبة إلى السجن أو إلى الحبس .

(نم ٣٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٦ ص ٨ من ١٢٦٥)

الفصل الخامس تسبيب الإحكام

الفرع الأول — بالنسبة للركن المادي

١٢٦٢ — استظهار الحكم أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين واعتباره كلا منهم فاعلا أصليا — صحيح .

* إذا بين الحكم الصادر في جريمة القتل العمد بدون سبق أصرار ما يلهم منه أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين فيكون هذا الحكم قد أصاب إذا هو اعتبر كلا من هذين المتهمين فاعلا أصليا . ولا يصح الطعن في هذا الحكم بزعم أنه لم يبين ما هو مسند إلى كل من المتهمين على حدة من الأفعال التي جعلته مسئولاً على انفراد من جريمة القتل العمد ما دام الفعل الذي تشاركه كل منهما على انفراد كان من شأنه أن يحدث الموت .

يطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٣٢/١/٢٩

١٢٦٣ — عدم بيان السبب الذي حال دون اتهام الجريمة في تهمة الشروع في القتل لا أهمية له ما دام سياق الحكم يفهم منه هذا السبب .

* لا أهمية لعدم بيان السبب الذي حال دون اتهام الجريمة في تهمة الشروع في القتل ما دام سياق الحكم يفهم منه هذا السبب .

يطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٣٢/١٢/٥

١٢٦٤ — عدم التزام الحكم ببيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعاً .

* متى ثبت لحكمة الموضوع أن التهم ضرب المجرى عليه بسكين عدة ضربات قاصدا متعمدا قتله وأن الوفاة حصلت من أثار بعض هذه الضربات وتبسيبت منها فهذا التهم يكون قاتلا ومقتله ينطبق حقا على المادة ١٩٨ فترة أولى من قانون العقوبات التي لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنسى عليه يؤدي طبيعته إلى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والطعن بألة قاتلة وحدث

الوفاة من الطعنات فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعا ونسب حدوثها الى المتهم .
(لمن رقم ٧٨٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٢٤/٢/١٢)

١٢٦٥ - تزيد الحكم في ثكر الفروض المحتملة ونفي أثرها لا يغير من حقيقة ما أثبتته من أن المتهم هو الذي أطلق القذوف الذي أحدث الإصابة القاتلة .

* إذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن المحكمة قطعت في امر إطلاق أحد المتهمين الذي عينته العيار الثاني الذي أصاب مؤخرة رأس المجنى عليه ونشأت عنه وفاته ، وبعد أن أوردت الأدلة على ذلك ، قالت بضرورة استبعاد كل فرض أو احتمال آخر ، فانها إذا كانت مع ذلك قد تزيدت فسافت في حكمها ، على سبيل الجدل ، الفروض المحتملة ونفت أثرها على ما ارتأته في حقيقة التهمة ، فهذا منها لا يمكن أن يغير من الحقيقة التي أثبتتها في الحكم على وجه التعمين من أن هذا المتهم هو الذي أطلق القذوف الذي أحدث الإصابة القاتلة .

(لمن رقم ١٥٤٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٢٤/١٠/٢٠)

١٢٦٦ - عدم تعين الضربة التي أحدثت الوفاة لا يعيب الحكم متى أورد أن الوفاة نشأت من الإصابات المتعددة الجسيمة التي هشمتم المخ .

* متى أورد الحكم نقلا عن التقرير الطبي أن وفاة المجنى عليه سببها نزيف دموي وتهتك بالمخ وصدمة عصبية نتيجة الإصابات المتعددة الجسيمة التي هشمتم المخ ، ثم أثبت أن المتهم هو وآخر قد أحدثا تلك الإصابات بالمجنى عليه بنية قتله وأنهما معا كانا ينهالان بعضى غليظة على رأسه ، فهذا المتهم يكون مسئولاً عن وفاة المجنى عليه مهما كانت الضربة التي أحدثتها به .
وإذن نعمد إمكان تعين هذه الضربة ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

(لمن رقم ١٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٢٦/١/٧)

١٢٦٧ - قصور الحكم إذا دان عدة متهمين بالقتل العمد دون ثبوت قيام اتفاق سابق بينهم متى أنهى الى استبعاد ظرف سبق الإصرار وحصول الإصابة من عيار واحد .

* إذا كان الحكم قد أثبت أن إصابة المجنى عليه هي من عيار نارى

واحد ، واستبعد ظرف سبق الاصرار ، ومع ذلك ادان عدة متهمين بالقتل الممد دون أن يقول بوجود اتفاق سابق بينهم على القتل لانه يكون قاصر البيان واجب النقض ..

(لمن رقم ١٥٥ لسنة ١٨ في - جلسة ١٩٢٨/١٢/٦)

١٢٦٨ - عدم تعيين الضربة التي احدثت الوفاة لا يعيب الحكم متى

اورد أن الوفاة نشأت من الاصابات المتعددة الجسيمة التي حشبت الخ .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت نقلا عن التقرير الطبي أن وفاة المجنى عليه قد نشأت عن كسور متشعبة ومنخسفة بمعظم الجسيمة في مساحة كبيرة جدا وما صاحبها من اعراض دماغية ، كما اثبت الحكم ايضا ان الطاعنين احدثا بالمجنى عليه تلك الاصابات بنية ازهاق روحه وانهما مما اتاهالا على راس المجنى عليه ضربا بالمعصى الفليطة بوحشية وقسوة غير معهوده تدلان على تعمد القتل فان كلا الطاعنين يكون مسئولوا عن جريمة القتل الممد بغض النظر من الضربة التي احدثها ما دام الحكم قد اثبت ان كلا منهما قد سناهم في ارتكاب الاعمال التي احدثت الوفاة . واذا لمعقد امكان تعيين من منهما هو الذي احدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

(لمن رقم ٩٤ لسنة ٢٤ في - جلسة ١٩٥٢/٧/١)

١٢٦٩ - خطأ الحكم في بيان الاعيرة التي اصاب القاتل - عدم تأثيره

على واقعة الاشتراك في القتل المنسوبة الى المتهم ..

* خطأ الحكم ببيان عدد الاعيرة التي اصاب القاتل لا يعيبه ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر واقعة الاشتراك في القتل المنسوبة الى المتهم .

(لمن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧ من ١١٣٠٢)

١٢٧٠ - اثبات الحكم أن المتهمين قارفوا القتل استنادا الى ادلة سائفة

- كون بعضهم ليس خصما شخصا للمجنى عليه وإن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط - لا عيب .

* متى اثبت الحكم أن المتهمين الاربعة هم الذين قارفوا القتل استنادا الى الادلة المعقولة التي اوردوها فلا يقدح في سلامته كون بعضهم ليس خصما

شخصيا للمجنى عليه وإن الخصومة تثمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط .

(لمن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ من ٨ من ١٥٢٠)

١٢٧١ - ثبوت واقعة احراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح .

* إن ثبوت واقعة احراز المتهم السلاح لا يلزم منه حتما ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ما دامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي بينتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى أن العيار الناري انطلق في الهواء من الفرد الذي كلفه المتهم ولم تكن لديه نية القتل .

(لمن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ من ٨ من ٨٢١)

١٢٧٢ - طريقة القتل ليست بيانا جوهريا في الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلا .

* إن طريقة القتل ليست من البيانات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالتحدث عنها في الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلا .

(لمن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٢ من ٩ من ١٢٢)

١٢٧٣ - عدم بيان صلة الوفاة بالإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية والاكتفاء بذكر أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه - قصور .

* إذا كان الحكم الصادر بادانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف انتهت إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هي التي سببت وفاة المجنى عليه " فأنه يكون ناقصاً متعينا نقضه " ولا يندح في ذلك ما أورده الحكم في خاتمة من أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه - ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالإصابات التي أشار إليها من واقع الدليل الفني - وهو الكشف الطبي - مما يجعل بيانه هذا ناقصاً تصوريا لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي أخذ بها .

(لمن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ من ١٢ من ٨١٥)

١٢٧٤ — قتل عمد — تضامن الفاعلين في المسؤولية باعتبارهم فاعلين أصليين — تحديد الأفعال التي أتاها كل منهم ليس بالزم .

✳ متى كان الحكم المطعون فيه قد حدد الأفعال التي تارةها كل منهم ، وأثبت عليهم اتفاقهم على قتل المجنى عليه والشروع في قتل الباتين عمدا مع سبق الإصرار ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي الى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين في جريمة القتل والشروع فيه . وليس بالزم والحال كذلك ان يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة .

(لمن رقم ٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦١ من ١٢ ص ١٢٢)

١٢٧٥ — قتل عمد مع سبق الإصرار — مساعلة المتهم وحده ولو اشترك غيره — صحيح .

✳ اذا كان الحكم قد أثبت توفر سبق الإصرار في حق المتهم فقد وجبت مساعلته عن جريمة القتل العمد سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ، ويكون ما انتهى اليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساعلته وحده عن النتيجة صحيحا في القانون .

(لمن رقم ٥٢١ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ١٧٦)

١٢٧٦ — رابطة السببية في جريمة القتل العمد — التقليل على قيامها — من البيانات الجوهرية في الحكم — أغفال ذلك — قصور .

✳ رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد التقليل على قيامها بها من البيانات الجوهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارها والا كان مشوبا بالقصور الموجب لنقضه . فإذا كان الحكم المطعون في صدد حديثه عن تهمة القتل التي دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريعية عن الإصابات التي وجدت بالقتل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل الفني فإن النقص عليه بالقصور يكون مقبولا ويتعين نقضه .

(لمن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ٤/٤/١٩٦٢ من ١٣ ص ١٢٨٦)

١٢٧٧ — عقوبة المادة ٢٣٤ / ٢ عقوبته — يكفى لتطبيقها : ثبوت استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل — وتميزها عنها — وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .

يكفى لتفليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد او في فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ، فمضى قدر الحكم قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز اثاره الجدل في ذلك امام محكمة النقض . لماذا كان الثابت من وقائع الدعوى ، كما اوردها الحكم المطعون فيه ، ان الطاعن شرع في قتل ... بأن اطلق عليها عيارين ناريتين قاصدا قتلها وما ان اسرعت لنجدتها والدتها ... وشقيقتها ... حتى اطلق عليهما عدة اميرة نارية قاصدا قتلها فمضيتا ثم اردف ذلك بقتل ... كل ذلك تم في مسرح واحد ، وقد ارتكب كل جريمة من هذه الجرائم بفعل مستقل فكونت كل منها جناية قتل قائمة بذاتها ، ولما كانت جنائيات القتل قد تتابعمت وكانت جناية الشروع في القتل قد تقدمتها وقد جمعتها جميعا رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص منه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات ، فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

(لمن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٧/٢٦ من ١٢ ص ٥٧٠)

١٢٧٨ — اثبات الحكم مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار — مساطلته عنها سواء ارتكبها وحده او مع غيره — لا يعيب الحكم نسبته الى الطاعن احداث اصابة الصدر خلافا لما جاء بأمر الاحالة .

✽ متى كان الحكم قد اثبت مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار فقد وجبت مساطلته عنها سواء ارتكبها وحده او مع غيره ويكون ما انتهى اليه الحكم من مساطلته وحده عن النتيجة صحيحة على القانون ، ولا يعيبه انه نسب الى الطاعن احداث اصابة الصدر خلافا لما جاء بأمر الاحالة ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعميل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار وما دام ان اصابتي العنق والظهر — اللتين نسب الى الطاعن بأمر الاحالة احداثهما قد ساهمتا في احداث الوفاة ، ومتى كان الطاعن لم يسأل في النتيجة الا عن جريمة القتل العمد — بغض النظر عن عدد الاصابات — وهي الجريمة التي كانت مفروضة على بساط البحث .

(لمن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٧/٢٧ من ١٧ ص ١٩٤)

١٢٧٩ - ثبت ارتكاب المتهمين جريمة القتل البس دون سبق اصرار أو اتفاق سابق بينهم - مساعدهم جميعا عن تلك الجريمة دون تحديد الاصابات التي احدثها كل منهم رغم ثبوت ان بعض تلك الاصابات لا دخل لها في احداث الوفاة - قصور .

حتى متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه من التقرير الطبي الشرعى لا يفيد ان جميع الاصابات التي احدثها الطاعنون الثلاثة قد ساهمت في وفاة المجنى عليه بل اثبت وجود اصابات اخرى لا دخل لها في احداث الوفاة كالاصابات الرضية الطولية بالظهر والساعد الايسر ، وكان الحكم قد دان اولئك الطاعنين بجريمة قتل المجنى عليه سالف البيان واعتبرهم مسئولين جميعا عنها دون ان يحدد الاصابات التي وقعت من كل منهم ومدى صلتها بالوفاة ، واذ كانت هناك اصابات اخرى لم تسهم في الوفاة ، وكانت الواقعة من غير سبق اصرار ولم يخلل الحكم على وجود اتفاق بينهم على ارتكاب جريمة القتل ، فان الحكم يكون بذلك قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(ملن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥ من ٢٢ ص ٢٢٢)

١٢٨٠ - خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح الناري المستعمل في جريمة القتل العمد لا يعيبه - ما دام ليس له اثر في قبيلها .

حتى متى كان خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح الناري عند استخلاصه توافر نية القتل لا يعيبه ما دام ان ذلك ليس له اثر في قيام الجريمة التي دان الطاعنين بها .

(ملن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ من ٢١ ص ١١٠١)

١٢٨١ - للمحكمة الاستناد في ادانة المتهمين بجريمة القتل العمد الى ما جاء بتقرير التحليل من وجود آثار دماء آدمية ببعض المضبوطات لدى المتهمين كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها ولو لم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء الى المجنى عليهم .

حتى متى كان الثابت ان المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان من تقرير التحليل من وجود آثار دماء آدمية ببعض المضبوطات وإنما هي استندت الى وجود تلك الآثار من الدماء ببعض المضبوطات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها ، واذ لم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء الى المجنى عليهم ولم يطلب الطاعنون تحقيقاً معيّنًا في هذا الشأن ، مائة لا جناح على الحكم ان يعمى غولاً على تلك القرينة تأييداً وتعزيراً للدلالة الأخرى التي

اعتمد عليها في قضائه ما دام أنه لم يتخذ من تقرير التحليل دليلاً أساسياً في ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

بلطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣٧٠/١١/٢٢ من ٢١ ص ١١٢٤

١٢٨٢ - أيراد الحكم نقلاً عن التقرير الطبي أن الإصابات الناتجة عن الاعيرة النارية التي أطلقها المتهمون على المجنى عليه هي التي سببت وفاته - يكفي لتوافر رابطة السببية بين فعلهم والنتيجة التي أخذهم بها .

* إذا كان الحكم قد أورد نقلاً عن الدليل الفني وهو التقرير الطبي الشرعي أن الإصابات التي نتجت من الاعيرة النارية التي أطلقها المتهمون على المجنى عليه هي التي سببت وفاته ، فإن في ذلك ما يكفي لتوافر رابطة السببية بين فعل المتهمين والنتيجة التي أخذهم بها الحكم ولا يكون هناك محل لما ينموه على الحكم في هذا الشأن .

بلطن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٦ من ٢٢ ص ٣١٩

١٢٨٣ - اغفال الحكم إيراد إصابة المجنى عليه التي لم يكن لها دخل في أحداث الوفاة ولم تكن محل اتهام - لا يعيبه - متى كان الحكم قد انتصب على إصابة بيمينها أثبت التقرير الطبي وجودها وأطمانت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها .

* لا يعيب الحكم اغفاله - في بيانه لواقعة الدعوى - إيراد إصابة صدر المجنى عليه غير النافذة التي أثبتها التقرير الطبي الشرعي والتي لم يكن لها دخل في أحداث الوفاة لأن الأصل أنه متى كان الحكم قد انتصب على إصابة بيمينها نسب إلى المتهم أحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها وأطمانت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس في حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بيمينها دعوى بها لا يصح معه القول بأن منسكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يظن لها .

بلطن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٢ من ٢٣ ص ٣٧٩

١٢٨٤ - عدم بيان الحكم في جريمة القتل للجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل - لا يعيبه ما دام أنه بين الجروح جميعاً ونسب حدوثها إلى المتهم وحده دون غيره .

* متى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والظمن بألة فائقة

وحدوث الوفاة من الطعنات فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعا ونسب حدوثها الى المتهم وهذه دون غيره ويغير مشاركة .

(لمن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ م ٢٢ م ٣٧٩)

١٢٨٥ - قتل عمد - ما يكفي لاستظهار الحكم قيام علاقة السببية - شهادة الطبيب الشرعى .

✽ لما كان الواضح من مدونات الحكم انه استظهر قيام علاقة السببية بين اصابات القتل - التي نفلها عن تقرير الصفة التشريحية - وبين وفاته في معرض سرده شهادة الطبيب الشرعى ، وما ورد فيها من مسائل فنية - بشأن ما لوحظ من عدم وجود دماء اسفل الجثة في مكان الحادث ، وفي خصوص تجلط الدم خلال فترة تتراوح من دقيقتين الى خمس دقائق وبقاء القتل فترة على قيد الحياة بعد اصابته حدثت فيها بعض الجلط الدموية بالنزيف الموجود بالتجويف البطنى - واذا كان ما نقله الحكم من شهادة الطبيب الشرعى له مسنده من تقرير الصفة التشريحية الذى اثبت فيه ان وفاة القتل تعزى الى اصاباته النارية بما احدثته من تهتك بالامعاء والاوعية الدموية بالبطن ونزيف بتجويفها ، فانه ينحصر من الحكم ما يلزم الطاعنان من قصور في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(لمن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧٧ م ٢٨ م ١٩٤٣)

١٢٨٦ - قتل عمد - اعتراف المتهم - حق محكمة الموضوع في طرحه - شرط صحة ذلك .

✽ من المقرر ان الاعتراف في المواد الجنائية لا يمدو ان يكون عنصرا من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وتقييمها في الالابات ، فلها - بهذه المثابة - ان تطرحه اذا لم تقتنع بصحته ومطابقته للحقيقة والواقع يغير معتق عليها ما دامت تقيم تقديرها على اسباب سائفة ، وانه يكفى في المحكمة الجنائية ان تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى ببراءته ما دامت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب ، اذ مرجع الامر في ذلك الى مبلغ اطمئنانها في تقدير الالة . واذا كانت المحكمة - بعد ان احاطت بواقعة الدعوى واثبتت بالادلة الثبوت فيها - قد انصحت ، على النحو

المتقسم بيانه وفي حدود ملطتها التقديرية ، عن عدم اطمئنانها الى صحة اعتراف المطعون ضده - بضربه المجنى عليه بعضا من السنط وتركه في مكانه - لما كشفت عنه المعاينة من وجود دماء على بعد بضعة امتار من مكان جثة المجنى عليه ، ولما ثبت من التقرير الطبي الشرعي من ان اصابات المجنى عليه التي اودت بحياته لا تنشأ من الاعتداء بعضا من السنط بل من المصادمة بحسم او اجسام صلبة ذات حافة حادة او شبه ذلك . كما انها انتهت الى ان التهمة محل شك نخو الأوراق مما يفيد حصول تماسك بين المجنى عليه والمطعون ضده يصح ان ينجم عنه السحجات الظفرية والمساهدة بيد الآخر ، ولعدم معرفة نصيلة الدم الموجودة على جلبابه ، ولخلو الساطور المقتول بضبطة في منزله من اي اثر لدماء . لما كان ذلك ، وكانت هذه الاسباب - التي بررت بها محكمة الموضوع اطراحها اعتراف المطعون ضده وتشكيها في صحة اسناد التهمة اليه من شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليها ، وكانت الطاعنة لا تبارى في ان الحكم قد التزم في تحصيله للوقائع - الحقائق الثابتة بالأوراق ، فان ما تميمه عليه الطاعنة من مساد لا يعدو - في حقيقته - ان يكون جدلا موضوعيا حول مساطة محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدوى ومبلغ اطمئنانها الى اليها مما لا يجوز الخوض فيه امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٩١٥ لسنة ٢٧ - جلسة ١٩٧٨/١/١٥ من ٢٩ من ١٢٥)

١٢٨٧ - ادانة الطاعنة بالقتل - تاسيسا على مجرد مشاهدة المجنى عليها معها قبل وفاتها - عدم كفايته - ولو توافر في حقها القصد الجنائي .

✽ لئن كان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص واقعة الدعوى من ادلتها وسائر عناصرها الا ان ذلك مشروط بان يكون استخلاصها سائما وان يكون الدليل الذي تعمل عليه مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه قد استدل في ادانة الطاعنة باقوال شهود الاثبات التي اقتضت على مجرد رؤيتهم الطفلة المجنى عليها وهي على قيد الحياة مع جدتها الطاعنة في مركز الشرطة تبيل اعلان الأخيرة عن موتها وعلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن وفاة المجنى عليها بسبب اسفكسيا كتم النفس .. ولما كانت اذوال الشهود كما حصلها الحكم قد خلت مما يفيد رؤيتهم الطاعنة ترتكب الفعل المصادي لجريمة القتل المسندة اليها وكان الحكم لم يورد اية شواهد او قرائن تؤدي بطريق اللزوم الى ثبوت متارفة الطاعنة لواقعة كتم نفس المجنى عليها التي اودت بحياتها - ولم يبين كيف انتهى الى هذا

النتيجة حين دان المتهم بجريمة القتل العمد ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده عن توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار في حقها طالما أنه لم يتم الدليل على ثبوت اقترافها الفعل المادى المكون لهذه الجريمة — لما كان ما تقدم ، فان تدليل الحكم يكون غير سائغ وقاصرا عن حمل قضائه .

(لمن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٣٧١/٣/١١ من ٣٠ من ١٣٦٦)

الفرع الثانى — بالنسبة الى الركن المعنوى

١٢٨٨ — أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ لا حرج على المحكمة في أن تستخلص نية القتل من نوع الآلة التي استعمالها الجانى في الجريمة ومن أقدامه على طعن المجنى عليه في وضع خطر طعنه شديدة ، لأن ذكر هذين الأمرين معا كاف في أثبت قيام نية القتل لدى الجانى .

(لمن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣٢١/١٠/٣١)

١٢٨٩ — أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ ذكر لفظ « العمد » ليس ضروريا في الحكم متى كان العمد مبهوما من عباراته .

(لمن رقم ٦٦١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٣٣٢/١٢/١٢)

١٢٩٠ — أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ ان توافر نية القتل أو عدم توافرها في ظرف خاص امر متعلق بالموضوع ومتى فصلت فيه المحكمة برأى وكان هذا الرأى لا يتجانب مع الوقائع فهو نهائى ولا رقابة لحكمة النقض عليه . فاذا استخلص الحكم توافر نية القتل لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة (سكين مثلا) وطعنه المجنى عليه الأول بها عدة طعنات في مقتل من جسده ومحاولته مرتين طعنه بها في بطنه ثم من محاولته طعن المجنى عليه الثانى بها في رأسه فليس فيها استنتاج في هذا الشأن شيطط ولا مجافاة للوقائع .

(لمن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٣٥٢/٦/١٢)

١٢٩١ - وجوب تحدث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم
استقلالاً - واستظهاره بأيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

* في جنالية القتل العمد يجب أن تستظهر المحكمة في حكمها أن الجاني انتوى ازهاق روح المجنى عليه وأن تدل على ذلك بالأدلة المؤدية إلى توافر هذه النية . وذلك لأن الأعمال التي تقع من الجاني في جرائم القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت والقتل الخطأ تتحد في مظهرها الخارجي وإنما الذي يميز جريمة من هذه الجرائم عن الأخرى هي النية التي عقدها مقارف الجريمة عند ارتكاب الفعل المكون لها . فمتى كانت الجريمة المعروضة على المحكمة جريمة قتل عمد وجب على المحكمة أن تتحقق من توافر هذا العمد وأن تدل عليه التدلil الكافي حتى لا يكون هناك محل للشك في أن الموت هو نتيجة جريمة ضرب مفضي إلى الموت أو إصابة خطأ ، وحتى يتيسر لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القسائون .

(لمن رقم ٩٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٢٨/١٢/١٩)

١٢٩٢ - وجوب تحدث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم
استقلالاً - واستظهاره بأيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

* أنه لما كانت جنالية العمد تتميز في القسائون عن غيرها من جرائم التعمدي على النفس بمقتضى خاص هو انتواء الجاني ، وهو يرتكب الفعل الجنائي ، ازهاق روح المجنى عليه . ولما كان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن المقصد الجنائي العام الذي يتطلبه القسائون في سائر الجرائم ، وكان أيضاً بطبيعته أمراً داخلياً يبطنه الجاني ويضمه في نفسه فلا يستطيع تعرفه إلا بظواهر خارجية من شأنها أن تكشف عن قصد الجاني وتظهره لذلك كان من الواجب أن يعني الحكم القاضي بادانة متهمة في هذه الجنائية عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وأيراد الأدلة التي تثبت توافره . فإذا أغفل ذلك كان قاصراً تصوراً يعيبه عيباً موجباً لنقضه .

(لمن رقم ٢١١٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٩/١٢/٢)

١٢٩٣ - وجوب تحدث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم
استقلالاً - واستظهاره بأيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

* أن تعمد ازهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به قانوناً جنالية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعمدي على النفس . وهذا العنصر

يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القاتلون في الجرائم الأخرى ، لذلك كان لزاما على المحكمة التي تقضى بإدانة متهمة في جريمة قتل عمد أن تعنى في حكمها باستظهار نية القتل وتورد العناصر التي استخلصتها منها . ولا يكتفى في هذا الصدد أن تكون الإصابة جاءت في مقتل من الجنى عليه إذا كان الحكم لم يبين أن الجاني تعمد إصابة الجنى عليه في هذا المقتل ، وأنه كان يقصد بذلك إزهاق روحه .

(ملف رقم ٥٠١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٢٩/١٢/٢٧)

١٢٩٤ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

* أن بيان ركن العمد في جرائم الشروع في القتل أمر واجب ، وإغفاله يقتضى نقض الحكم .

(ملف رقم ٨٦٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٢٧/٤/١٢)

١٢٩٥ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

* إذا خللت المحكمة على توافر نية القتل العمد لدى المتهمة من استعماله آلة قاتلة (هي آلة نارية) وتصويبها نحو الجنى عليه إلى مقتل من جسده ، ثم ذكرت في الوقت نفسه أن - الجريمة لم تتم لسبب خارج عن إرادة المتهمة هو انفراج سلكى الجنى عليه صدفة عند إطلاق العيار عليه مما جعل المقذوف يصيب جلبابه فقط دون جسده ، ولم تبين الموضع الذي اعتبرته مقتلا ، فإنها تكون قد استنتجت نية القتل من واقعة غير مبينة ، إذ من الممكن أن يكون المتهمة قد أطلقت العيار نحو سلكى الجنى عليه . ومع عدم بيان المحكمة في هذه الحالة عملة اعتبارها هذا الموضع من الجسم مقتلا تكون محكمة النقض عاجزة عن مراعاة تطبيق القاتلون على الواقعة الثابتة بالحكم تطبيقاً سليماً ، وهذا يقتضى نقضه .

(ملف رقم ١٢٩٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٢٧/٦/٧)

١٢٩٦ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* أن جنائية القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بمعتبر خاص يختلف عن القصد الجنائي في سائر الجرائم . وهذا

العنصر هو انتواء الجاني ازهاق روح المجنى عليه . ولذلك يجب دائماً عند الحكم بالإدانة استظهار هذا العنصر صراحة مع إيراد الأدلة على نوافره وذلك على السواء فاعلاً أصلياً كان المحكوم عليه أو شريكاً .

بطن رقم ١١٧٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١

١٢٩٧ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* إذا استنتجت المحكمة نية القتل من معاينة « الكريك » الذي استعمل في ضرب المجنى عليه ومن موضع الإصابة وجسابتها وشدة الضربة ومن باقى ظروف الحادثة التى استعرضتها في حكمها فلا يعيب حكمها أن يكون قد أصبح مع ذلك ما يفيد أن المتهم ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ولا أنه لم يرد على دفع المتهم بأنه كان يحمل « الكريك » الذى استعمله في القتل بقتضى صناعته ، إذ لا تناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين كونه ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ، لأن الغضب يبعد سبق الإصرار بنقط ولأن وجود الكريك بيد المتهم لا يمنع المتهم عند انفعاله من أن ينوى القتل في الحال وينفذ نيته بما في يده .

بطن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٢/٢٨

١٢٩٨ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم استقلالاً - واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه .

* أن جريمة القتل العمد تستلزم قانوناً توافر قصد جنائى خاص بها هو الذى يميزها عن غيرها من جرائم الاعتداء على النفس التى لا تبلغ مبلغها في الجسابة وأذن فإذا أدين الحكم متهماً في جنابة الشروع في القتل العمد ، ولم يتحدث بصلة خاصة في جلاء ووضوح عن توافر نية القتل لديه ، ويبين في ذات الوقت الأسانيد التى اعتمد عليها فيما انتهى إليه من أنه كان ينوى قتل المجنى عليه ، فإنه يكون قد قصر في بيان الأسباب التى أقدم عليها .

بطن رقم ١٢٢٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٦/٥

١٢٩٩ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم استقلالاً - واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه .

* أنه لما كانت جنابة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم

التعمد على النفس بعنصر خالص هو انتواء الجاني ، وهو يرتكب الفصل الجنائي ، قتل المجنى عليه وازهاق روحه ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن العنصر الجنائي العام الذي يتطلبه القاتلون في سائر الجرائم — لما كان ذلك وجب أن يعنى عناية خاصة في الحكم القاضي بالادانة من أجل هذه الجناية باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره . فإذا كانت المحكمة لم تبين في حكمها موضع الإصابة من جسم المجنى عليه مقتصرة على القول بأن إصابته كانت من مقتوف محشو بالرصاص الصغير أطلق على بمسألة تزيد على خمسة أمتار ، فإنها تكون قد اغفلت ببيان توافر نية القتل لدى المتهم ويتمين نقض حكمها .

(طنن رقم ١٦٢ لسنة ١٢ في — جلسة ١٠/٢٥/١٩٤٢)

١٣٠٠ — أمثلة لكفالية استظهار الحكم نية القتل .

* متى أثبت الحكم أن المتهمين قد أعدوا البنادق والذخيرة وترتبوا بها في طريق الجنى عليهم حتى إذا ما رأوا سيارتهم قادمة نظلم أطلقوا عليهم عدة أعمرة قاصدين قتلهم ، فذلك فيه ما يكفي لبیان نية القتل لدى المتهمين والعناصر التي استخلصت منها هذه النتيجة .

(طنن رقم ٣٥٢ لسنة ١٤ في — جلسة ١٧/١/١٩٤٢)

١٣٠١ — أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

* إذا كانت المحكمة في استدلالها على توافر نية القتل لدى المتهم لم تعتمد إلا على ما قالته من استعمال آلة قاتلة وتصويبها نحو المجنى عليه في الرأس وهو مقتل ، وكان ما أثبتته الحكم نقلا عن الكشف الطبي هو أن العيار أصاب المجنى عليه بالوجه الخلفي للكفت الأيسر ، وأن اتجاه المقتوف في جسم المصاب كان من أسفل إلى أعلى لأنه كان عند إصابته منى الجزء الأعلى من جسمه إلى الأمام ، فهذا الذي جاء به الحكم ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من أن تصويب العيار كان نحو المجنى عليه إلى الرأس وهو مقتل الأبر الذي بنت عليه قولها بتوافر نية القتل ، إذ أنه متى كان المجنى عليه ثانياً الجزء الأعلى من جسمه — كما أثبتته المحكمة نقلا عن الكشف الطبي — فإن اتجاه الإصابة وهو على هذا الوضع من أسفل إلى أعلى لا يفيد أن تصويب انعيمار كان إلى الرأس . ولهذا يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه .

(طنن رقم ٧٢١ لسنة ١٤ في — جلسة ٢٧/٢/١٩٤٢)

(م — ٣٧)

١٣٠٢ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

✽ إذا اعتبرت المحكمة في اثبات نية القتل لدى المتهم على أنه استعمل آلة قاتلة بطبيعتها ، وهي بندقية أطلقها عمدا فاصاب المجنى عليها في مقتل ، في راسها ، فانه يكون قد جاء قاصرا في بيان الأسباب التي استند اليها في اثبات توافر نية القتل لديه . وذلك لأن إطلاق مقذوف من سلاح ناري لا يكفى وحده في اثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل ولو كان قد أطلقه عن قصد ، واصابة انسان في مقتل لا يصح أن يستنتج منها نية القتل الا اذا كان مطلق العيار قد وجهه الى من أصيب به وصوبه الى جسمه في الموضع الذي يعد مقتلا ، وخصوصا اذا كان الثابت بالحكم أن العيار كان موجها الى شخص آخر غير من أصيب به ، كما لو أطلق المتهم عيارا ناريا بقصد قتل زوجته فخطأها واصاب امرأة أخرى كانت معها .

(بلن رقم ٢٨١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١٠)

١٣٠٣ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ لا يتدح في صحة الأدلة على توافر نية القتل أن يكون من بينها خطورة الإصابة التي أحدثها المتهم ، ما دامت المحكمة قد رأت أن هذه الخطورة أنها كانت ناشئة مباشرة من الفعل المادى الذي تعمد المتهم أحدثه ولم تتصل من عامل آخر . كما أنه لا جناح على المحكمة اذا رأت عدم توافر نية القتل في اعتداء وقع من الطاعن على شخص آخر بسبب أن اثر الجروح التي أحدثها به كانت أقل جساما .

(بلن رقم ٧٥٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١٢/١٨)

١٣٠٤ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

✽ إذا كان الحكم في بيانه واقعة الدعوى قد اثبت أن الحادث وقع في وضع التهديد وأن المسافة بين المتهم وبين من أصابها العيار الذي أطلقته لم تكن بعيدة وأن إصابته كانت في النساعد وأن العيارات التي أطلقها وهو بكان الحادث كانت متعددة وأن تلك العيارات كلها ما عدا ذلك الذي سبب الإصابة كانت في الهواء وأن هذا المتهم كان بجانيه زميل له يحمل سلاحا لم يستقبله وأن قترينه الذي حملته على ارتكاب فعلته بضربه آياه وتفتته معه لم تصله أية إصابة وأن مساعد المجنى عليها كان مرفوعا الى أعلى وقت أن ضاقت العقوف ومع ما اثبتته من كل ذلك قد انتهى

الى القول بقيام نية قتل المجنى عليها لدى المتهم على اساس انه كان في استطاعته لو لم يكن متوينا القتل ان يطلق بندقيته الى اعلى للتخوين بهذا مسد لا يصح اساسا للحقيقة القانونية التي اتبناها الحكم عليه لانه يؤدي الى نقيضها .

(لمن رقم ١٤٤٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١١/٥)

١٣٠٥ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .»

✽ اذا كان المتهم في جريمة الشروع في القتل قد تمسك بانه لم يكن يقصد بإطلاقه الغيارات النارية التي أطلقها قتلا ، بل كان قصده فقط نض المشاجرة التي كانت قائمة بارهاب المتشاجرين ، وان المجنى عليه الذي لم تكن له علاقة بالمتشاجرين كان واقفا على جزء مرتفع من الأرض فاصيب وحده عفوا دون قصد ولا تعمد بمقذوف احدى تلك الاعيرة التي أطلقت في الهواء ، ثم ادانته المحكمة في هذه الجريمة مستقلة على ثبوت نية القتل لديه بقولها انه اطلق على المجنى عليه عيارا اصابه في مقتل ، دون ان تورط فيها اورده ، اى دليل على انه صوب سلاحه الى شخص المجنى عليه قصدا وأطلق المقذوف عليه بالذات ، بل كل ما قاله في ذلك هو انه اطلق المقذوف نحو فريق من المتشاجرين ، مما لا ينفى قول المتهم ولا يثبت لعدم تعيين النحوية المذكورة او تحديد مداها بالنسبة الى ذوات اشخاص افراد الفريق المشار اليه . وذلك مع ان المجنى عليه وحده هو الذى اصيب في الحادث من تلك المقذوفات رغم تعدد العيارات ووفرة عدد افراد الفريق الذى أطلقت نحوه ، فان حكمها يكون قاصر البينان بتعييننا لنقصه .»

(لمن رقم ٤٠٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥)

١٣٠٦ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .»

✽ اذا كانت المحكمة حين تحدثت عن نية القتل لم تقل الا انها « ثابتة من استعمال المتهم مسدسا صالحا للاستعمال وهو آلة قاتلة بطبيعتها ومحمشو بمقذوف نارى ثم تصويب المسدس على هذه الصورة الى المجنى عليه وإطلاقه على عضده اليسر وهو جزء واقع في منطقة خطيرة من جسم الانسان يترتب عليه قتل المجنى عليه » فذلك لا يكفى في اثبات هذه النية ، اذ ان استعمال آلة قاتلة لا يكفى وحده لأن يتخذ دليلا على نية القتل ، اذ يجوز ان يكون القصد منه مجرد الإيذاء ، وإطلاق المسدس على عضد المجنى عليه لا ينهض دليلا على وجود هذه النية ، لأن العضد ليس بمقتل .»

(لمن رقم ٦٩٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٥/١٣)

١٣٠٧ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

✽ إذا كان كل ما ذكره الحكم في إثبات نية القتل لدى المتهم بجناية القتل العمد هو قوله : « أن هذه النية متوفرة من تعديه أول الأمر على فلان فلما منعه شهود الحادث عن الاستمرار في الاعتداء عليه ذهب فوراً إلى جرنه القريب واحضر بندقيته وأطلق منها متذوفاً عليه بقصد أصابته أو إصابة ابن عمه فخاب أثره فخشى الموجودون استمراره في التعدي فأمسك بعضهم بباسورة البندقية ولكنه ظل ممسكاً بها من مؤخرتها ويده على زنادها وأطلق منها متذوفاً آخر نحوه فأمسك ابن عمه الذي كان واقفاً بجواره » فإن هذا الحكم يكون قاصراً لأنه لم يورد ما يفيد أن المتهم حين أطلق كل عيار كان يقصد إزهاق روح من وجهه إليه وقصد أصابته به .

(لمن رقم ١٨٢٩ لسنة ١٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٤٦)

١٣٠٨ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

✽ جريمة القتل العمد تتطلب نية خاصة لدى المتهم بها ، وهذه النية يجب بمقتضى القانون أن يثبت قيامها حقيقة وعملاً ، ولا يصح في أية حال افتراضها فإذا كانت المحكمة قد استدلّت على توافر نية القتل لدى المتهم بظروف الحادث واستعماله آلة قاتلة « وطعن به الجنى عليه في مقتل معرّضة عن حالة السكر التي تمسك الدفاع عنه بقيامها عنده » بقوله أنه تعاطى الخمر باختياره فيكون مسئولاً قانوناً عن فعله ، فإن حكماً يكون مميباً .

(لمن رقم ٢٤٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٤٦)

١٣٠٩ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

✽ إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت ما جاء بتقرير الكشف الطبى الأول من أن الجنى عليه أصيب من فمردة موشوة بالبارود مع الحشار وأن أصابته هي حروق نارية فوق الحاجب الأيسر ونمش بارودى منتثرة بالزقبة ومقدم الصدر، وما جاء بتقرير الطبيب الشرعى الذى أعاد الكشف عليه من آثار الإصابات ومن أنه ليس ثمة ما يمكن معه الجزم بأن العيار الذى أصابه كان معترفاً بالبارود فقط ومن الجائز أنه كان به قطعة رصاص واحدة ، وأن العيار الموصوف يجوز أن يحدث وفاة المصاب إذا كانت بعد ذكرها ذلك قد قالت إن الذى قرره الطبيب الشرعى يؤيده مما أثبتته العلم من أن البارود كاف بنفسه لأحداث الموت وعلى الأخص إذا أصاب العنق ، ثم انتهت إلى القول بأن نية القتل ثابتة على المتهم من استعمال ذلك السلاح وتصويبه

الى المجنى عليه وإطلاقة عليه وأصابته به في موضع من جسمه هو مقتل —
فذلك لا يكتفى للقول بنبوت توفر هذه النية في حق المتهم ويكون حكمها قاصرا
تصورا يحميه بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ٢١٤٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٤٩/٥/٩)

١٣١٠ — أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ إذا كانت المحكمة قد استخلصت قيام نية القتل لدى المتهم من نوع
الألة التي استخدمها ومن موضع الإصابة وشدةها ، وكانت الأدلة التي اعتبرت
عليها في ذلك من شأنها أن تؤدي الى هذه النتيجة ، فلا شأن لحكمة النقض
بها ، وأذن فلا سبيل على محكمة الموضوع إذا هي استخلصت توفر هذه النية
من استعمال المتهم منجلة كبيرة وتصويبها الى المجنى عليه في مقتل بطعنسه
أياء بها في ظهره طعنة نفذت الى التجويف الصدري .

(لمن رقم ٦٩٤ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٤٩/٥/١٣)

١٣١١ — أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ يكتفى في بيان نية القتل أن يقول الحكم انها « متوافرة لدى المتهم من
استعماله مطواة ، وهي لا شك آلة قاتلة ، وطعن المجنى عليه بها في مقتل
مما يؤكد أنه قصد ازهاق روحه وقد أحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير
الطبي الشرعي وهي إصابة خطيرة » .

(لمن رقم ١٢٠٨ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٤٩/١٠/١٨)

١٣١٢ — أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ يكتفى في التدليل على توافر نية القتل قول الحكم إنه « ظهر من
مطالعة تقرير الصفة التشريحية أن المصاب قد أصيب بخراج في المخ وأنته
جاء في نتيجة هذا التقرير أن الكسر الشرجي المنخفض والجرح الطعن بالمنطقة
الجدارية والصدغية اليمنى حدثتا نتيجة الطعن بالمطواة وقد استلزمته هذه
الحالة إجراء عملية رفع العظام المنخفضة في مساحة قطرها بوصة من العظم
الجداري الصدغي الأيمن وقد حصل خراج في الفص الصدغي الأيمن مكان
الإصابة وتسبب الخراج في أحداث الوفاة التي هي نتيجة مباشرة لإصابة
الزاس وإن نية القتل ثابتة من استعمال المتهم سلاحا قاتلا بطبيعته لأن نصل

المطواة التي استعملها طول سبعة سنتيمترات كما ان الطعنة كانت في مقتل وبخط شديد أدى الى كسر مضاعف بقطاع الرأس كما وصف التقرير الطبي الشرعي ، وقد استبان من مطالعة التقارير الطبية الشرعية سنلفة الذكر ان الوفاة كانت نتيجة للاصابة التي احدثها المتهم بالجنى عليه . ولا يؤثر في سلامة الحكم من هذه الناحية ما جاء به قبل ذلك من قوله « انه بان للحكمة من مطالعة اوراق القضية ان المجنى عليه بعد ان تحسنت حالته بعد الاصابة خرج من المستشفى وسافر لمصر فسيب بمعرفة رجال الصحة لاستنباهم في انه مصاب بالكوليرا ، ونقل لمستشفى الحيات ومنه الى مستشفى الملك ثم منه الى المجموعة الصحية حيث توفي بعد ما أصيب بالشلل » .

بالمقرر ١٢٨٢ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٢٨٩/١٢/١٣ .

١٣١٣ - امثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

✽ اذا رغبت الدموى على عدة متهمين بقتلهم المجنى عليه مع سبق الاصرار بان لجأه احدثهم بضربة سيف اصابته رأسه فوقع على الارض وانهل عليه القاتلون بالضرب . فادانت المحكمة هذا المتهم في جريمة القتل العمد وبرات القاتلين ، ونفت منه سبق الاصرار او الاتفاق مع الآخرين على القتل ولم يتم الدليل على انه هو الذي احدث باتى اصابات الرأس التي ساهمت في الوفاة ، فان استنادها بعد ذلك في ثبوت نية القتل لديه الى تعدد الاصابات بالرأس وتعدد الكسور بها ، يجعل حكمها قاصرا بمتبنا نفسه .

بلن رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/١/٩

١٣١٤ - وجوب تحديث الحكم عن ثبوت نية القتل لدى المتهم استقلالاً - واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

✽ انه لما كانت جنائية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بمنصر خاص هو ان يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه . ولما كان هذا المنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وكان هو بطبيعته امراً يظنه الجاني ويضمرة في نفسه ، فان الحكم الذي يقتضى بادانة متهم في هذه الجناية يجب ان يعنى بالتحديث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . وبدهى انه لكي تصلح تلك الأدلة اساساً معني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحققها يجب ان تبين بيقيناً يوضحها ويرجعها الى اصولها من اوراق الدموى والا يكتفى بسرد امور

دون اسنادها الى اصولها الا ان يكون ذلك بالاحالة على ما سبق بيانه .
عنها في الحكم .

فاذا كان يبين من الحكم ان مما استندت اليه المحكمة في التذليل على نية القتل لدى المتهم انه صوب مندمعه نحو المجنى عليه وفي مقتل منه ، من غير ان يبين الاصل الذي يرجع اليه هذا الدليل ، مع انه لم يسبق لها ذكر شيء عن واقعة التصويب فيها مساقته قبل ذلك من يبين واقعة الدعوى فان حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٢٥٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١٥٠/١/١٧)

١٣١٥ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم
استقلالاً - واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

* انه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بمنصر خاص هو انتواء الجاني ، وهو يرتكب الفصل الجنائي ، قتل المجنى عليه وازهاق روحه ولما كان لهذا المنصر طابع خاص يخلط من القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، لما كان ذلك كان من الواجب ان يعنى الحكم بالإدانة في هذه الجريمة عنية خاصة باستظهار هذا المنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره . فاذا كان الحكم قد اقتصرت في الاستدلال على قيام نية القتل على قوله في موضع « انه ثبت ان المتهم هو الذي أطلق العيار الناري على المجنى عليه عامداً مقتلة » ، وقوله في موضع آخر « ان المتهم لم يكن مبيتاً النية على قتل المجنى عليه بل كان يقصد اطلاق زراعة شخص آخر فلما طلب من المجنى عليه الارشاد من الحقل وتباطأ ولدت نية القتل في هذه اللحظة تفيظاً منه ومن تباطئه نقطة » ، بهذا الحكم يكون قاصر البيان بمعينا نقضه .

(لمن رقم ١٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١٥٠/٢/١٦)

١٣١٦ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم
استقلالاً - واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

* انه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بمنصر خاص هو انتواء الجاني عند مقارفته جرمه قتل المجنى عليه وازهاق روحه ، وكان هذا المنصر ذا طابع خاص يخلط من القصد الجنائي العام ، وكان على المحكمة ان تعنى عنية خاصة في الحكم بإدانة متهم في هذه الجنية باستظهار هذا المنصر وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره .

ولا يكتفى في ذلك أن يقول الحكم إن المتهم قد استعمل في اعتدائه سلاحاً نارياً فإن مجرد استعمال هذا السلاح لا يفيد جتها أنه كان يقصد من ذلك إزهاق روح المجنى عليه .

(لمن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١٥٩/١/١٦)

١٣١٧ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ إذا كانت المحكمة قد أثبتت توافر نية القتل لدى المتهمين من أعدادهما وحملهما سلاحاً قاتلاً بطبيعته (بنادق مازر) وإطلاق هذه الأجرة على المجنى عليهما وإصابة أحدهما عدة أصابت في مقتل (في الظهر وفي أسفل يسار مؤخر العنق وفي أعلى يمين العنق وفي الجانب الأيمن للوجه وفي الرأس) وإصابة الآخر في عنقه وحشية الركلة فذلك يكتفى .

(لمن رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١١٥٠/٤/١٧)

١٣١٨ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

✽ إذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد إثبات نية القتل قبل المتهمين هو أنها كانتا مدفوعين بعمل الانتقام لما وقع من الاعتداء على أخيها ، فهذا القول المرسل بغير دليل يستند إليه لا يكتفى ، ويكون الحكم قاصراً قصوراً يعميه .

(لمن رقم ٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١٥٠/٥/٢)

١٣١٩ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ ما دامت المحكمة قد تحدثت عن نية القتل استقلاً في حق كل من المتهمين مستظرة أن كلا منهما حين أطلق النيران على المجنى عليه كان يقصد من ذلك إزهاق روحه فهذا يكتفى لسلامة الحكم في هذا الخصوص . ثم إذا هي قد أقامت الدليل على أن المجنى عليه لم يستطع إلا على أثر العيار الثاني الذي أطلق عليه من أحد المتهمين وأخذت المتهمين بالقدر المتيقن فعاقبتهما على الشروع في القتل دون اعتبار للإصابة التي وقعت وسببت القتل فإنها لا تكون قد أخطأت .

(لمن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١٥٠/٥/١٧)

١٣٢٠ — امثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل فمقتل أنها مستفادة من استعمال المتهم في عدوانه على المجنى عليه آلة حادة وطمعنه إياه بها عدة طعنات في مواضع عدة من جسمه واحداها وهي أصابة البطن تعتبر في مقتل وخطيرة فهذا القول من ثلثاته أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، ولا يكون بالحكم تصور في بيان توافر هذه النية .

(لمن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١١٥٠/٧/١٢)

١٣٢١ — امثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ يكفي في اثبات توافر نية القتل لدى المتهمين بالشروع في القتل .
تول الحكم : أن نية القتل المحمّلة ثابتة تبليها من استعمال كل منهما بندقية محشوة بمقذوفات وهي آلة قاتلة بطبيعتها وتصويب كل منهما البندقية نحو المجنى عليه وإطلاقها عليه عقب المشادة فاصاب مقذوف كل منهما المجنى عليه أصابة كادت تقضى على حياته لولا نقله إلى المستشفى وإسعافه بالملاج .

(لمن رقم ٤١٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١١٥٠/١٠/٩)

١٣٢٢ — امثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ يكفي للتدليل على توافر نية القتل لدى المتهم قول المحكمة في حكمها :
« أن نية القتل مستفادة من استعمال المتهم آلة حادة مدببة في الاعتداء على المجنى عليه وضربه بها في مقتل في مقابل القلب والرئة اليسرى وبشكل جعل الضربة تغور في جسم المجنى عليه إلى مسافة عشر سنتيمترات حتى أصابت الرئة وشریان القلب » .

(لمن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١١٥٠/١١/٢٠)

١٣٢٣ — امثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ إذا كانت المحكمة قد استندت في ثبوت نية القتل لدى المتهم إلى أنه أطلق عيارين ناريتين على المجنى عليه فاصيب في يده ، وأنه لولا أن اختفى خلف الدابة التي كان يركبها لقضى عليه بدليل أن الأميرة قد أصابت من الدابة مقتلا منفقت ، فليس مما يؤثر في سلامة الحكم من هذه الناحية أن يكون قد أخطأ في قوله أن الدابة نفقت حالة كونها قد شغيت من أصابتها إذ هذا لم يكن

ليؤثر على ما ارادت المحكمة أن تستخلصه من أصالة الدابة بقطع النظر عن نتيجة هذه الأصالة .

لمن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠

١٢٢٤ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

* إذا كان الحكم إذ تعرض للتليل على ثبوت نية القتل لدى المتهمين قد اكتمل بقوله أنها «ثابتة ثبوتاً قاطعاً من الإصابات المتعددة القاتلة التي لحقت (الجنى عليه) ، فقد بلغت في مجموعها خمسا وأحدثت نهشاً في الجبهة وتهكاً في الخنجر ونشأت عنها الوفاة في الحال » - فإنه يكون قاصراً ، لأن هذا الذي قاله لا يؤدي بذاته إلى ثبوت قصد القتل .

لمن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨

١٢٢٥ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم استقلاً - واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

* من الواجب على المحكمة أن تتحدث صراحة في حكمها بالإدانة من أجل جريمة القتل الممد عن نية القتل وتبين الأدلة التي استخلصت منها ثبوتها فإن خلا الحكم من ذلك كان قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

لمن رقم ١٠٥١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/١/١

١٢٢٦ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* متى كان الحكم قد تحدث عن القصد الجنائي الخاص الواجب توافره في جريمة القتل الممد فأورد الأدلة التي تؤدي إلى ثبوت هذه النتيجة في حق الطامن سواء بالنسبة لجنائية القتل أو لجنائية الشروع فيه التي تقدمتها والتي اعتبرها ظرفاً مشدداً لها ثم تعرض لدفاع المتهم لمفنده في منطق سليم للاعتبارات التي أوردتها فلا يتدح فيه أن يكون في تعرضه لبعض ما أثاره الدفاع قد أورد مروحاً واحتمالات ساقها استخلاصاً من ظروف الدعوى وملابساتها ما دلم أن ما ذكره من ذلك لا يمكن أن يغير الحقيقة التي اثبتتها على وجه اليقين من أن دفاع الطامن غير صحيح .

لمن رقم ١٢٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٢/١٩

١٣٢٧ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم
استقلالاً - واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

* يجب على محكمة الموضوع في قضايا القتل العمد أن تقيم الدليل على
أن المتهم كان يقصد قتل المجنى عليه أي أزهق روحه ولا تكفى بأن تثبت
عليه الفعل المادي الذي تعمد ارتكابه والا كان حكمها معيباً واجبا نقضه .
(لمن رقم ١٨١٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٢/١٩)

١٣٢٨ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* يكفى في التدليل على توافر نية القتل قول المحكمة أنها متوافرة لدى
المتهم من أنه « لما اشتد الشجار بينه وبين المجنى عليها تركها وركب دراجته
وعاد ومعه السكين المشبوبة وطعنها بها في عنقها تلك الطعنة القوية التي
تطمنت الجلد والأنسجة والأوعية الدموية ووصلت إلى الفترة العنقية الخامسة
وأحدثت بها كسراً فتكون نية القتل ثابتة من الآلة المستعملة أي السكين وهي
باقطة بطبيعتها وثابتة من موضع الطعنة في العنق وهو مقتل » .
(لمن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٢/١٩)

١٣٢٩ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* يكفى لاستظهار نية القتل أن تقول المحكمة أنها « ثابتة قبل المتهم
ثبوتاً قاطعاً من ظروف الحادث ومن أنه استعمل سلاحاً نارياً وأطلق منه
مقتولين صوب المجنى عليه بقصد أزهق روحه » .
(لمن رقم ٦٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٩)

١٣٣٠ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* إذا كان الحكم قد استدل على نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى
مجنى عليه بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ثم في صدد تحديثه
عن هذه النية لدى المتهم بالنسبة إلى مجنى عليه آخر قد نفي هذه النية عنه
مستنداً في ذلك إلى ما قاله من عدم وجود ضغينة تدعو إلى الشرع في قتله وأنه
وإن كان اعتدى عليه بنفس الآلة إلا أنه فعل ذلك عندما وقف المجنى عليه
المذكور في طريقه لينعنه من الاعتداء على المجنى عليه الأول وأنه طعن طعنة

واحدة وخفيفة تصد بها أن يخيفه ويزيحه من طريقه ، فهذا استخلاص سائغ ولا يتدح فيه كون الآلة التي استعملت في الاعتداء على المجنى عليها كليهما واحدة .

ملن رقم ٤٧٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٥/٢٨

١٣٣١ - أمثلة لكفالية استظهار الحكم نية القتل .

* أنه وإن كان صحيحا أن مجرد استعمال سلاح قاتل واصابة المجنى عليه قى مقتل وإن نشأ عن ذلك جرح خطير لا يكفى لثبوت نية القتل لسدى الجانى. إلا أن محل ذلك أن يكون من المحتمل معه حصول الإصابة عن غير قصد أو يقصد آخر غير قصد القتل وازهاق الروح ، فإذا كان واضحا أن المحكبة استخلصت أن المتهمين قصدوا باعتدائهما على المجنى عليهما ازهاق روحهما من تعمد ضربها بالة قاتلة وطمعنها بها بقوة فى مقتل طمعا أحدث جرحا خطيرا ، فذلك يكون استخلاصا سائغا وبيانا كافيا فى البات توافر نية القتل لدى المتهمين . وليس من شأن مجرد قول المجنى عليه أنه لا يسررت حقيقة قصد الجانى أن يقيد حرية المحكبة فى استخلاص تصده من كافة ظروف الدعوى .

ملن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١١/٥

١٣٣٢ - أمثلة لكفالية استظهار الحكم نية القتل .

* لا يتدح فى سلامة الحكم أن يقول أن الآلة التى استعملت فى القتل كانت إما مطواة أو منجلا ما دام أنه قد قطع باعتداء المتهم على المجنى عليه بالة قاطعة بنية قتله وما دام ما قاله عن نوع تلك الآلة كان استخلاصا سائغا له أصله فى لتوال الشهود وسنده فى تقرير الطبيب الشرعى .

ملن رقم ١١٩٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٢/١٧

١٣٣٣ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم استقلا - واستظهاره بإيراد الأدلة التى تثبت عليه وتكشف عنه .

* أن جريمة القتل تتميز عن باقى جرائم الاعتداء على النفس بضرورة توافر قصد جنى خاص لدى المتهم هو انتواؤه بالاعتداء على المجنى عليه وازهاق روحه . فإذا لم تقم المحكبة الأدلة على ثبوت هذا المقصد لدى المتهم كان حكمها قاصرا نعتينا نقضه .

ملن رقم ١٢١١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٢/٣١

١٣٣٤ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم
استقلالاً - واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

✽ انه لما كان تعمد ازهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به نية الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يكفي لقيامها القصد العام الذي يتطلبه القانون في جرائم التعدي على النفس ، فانه يكون لازماً على المحكمة حين تنقض بآدانة المتهم في جريمة القتل العمد ان تعنى في حكمها باستظهار تلك النية لديه وقت مقارفته الجريمة وأن تورد العناصر التي استخلصت منها هذه النية .

(لمن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٧/١٩٥٢)

١٣٣٥ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم
استقلالاً - واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

✽ ان تعمد ازهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به في القانون نية الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يكفي لقيامها القصد العام الذي يتطلبه القانون في غيرها من جرائم الاعتداء على النفس ، ومن المتعين على المحكمة اذ تنقض بآدانة المتهم في تلك الجريمة ان تستظهر في حكمها قيام تلك النية لديه وقت مقارفتها وأن تورد العناصر التي استخلصت منها قيامها . واذا نمتى كان الحكم المعلوم فيه رغم أدانته للطامع ومن معه بجريمة القتل العمد ، قد أغفل التحدث عن نية القتل أغفالا تاماً ، فانه يكون قاصر البيان معيباً بسا يستدعى نقضه .

(لمن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٥٤)

١٣٣٦ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

✽ اذا كان الحكم حين تحديث عن نية القتل قد قال « انها مستفادة من ملاحقة المتهم للجنى عليه ، وتهديده آياه بإطلاقه النار عليه ان لم يقف » فلما لم يصغ اليه بالوقوف وظل في جزيه أطلق عليه المصنوف عامداً من البندقية التي كان يحملها والتي لا تستعمل لغمر القتل فاضابه في مقتل لولا ان اسعف بالعلاج » . ولما كان مجرد ملاحقة شخص لآخر وتهديده بإطلاق النار عليه ان لم يقف ثم إطلاق النار عليه من بندقية معمرة بالرشي قد يحصل دون ان يكون قصد الجاني قد انصرف الى قتل المجنى عليه وازهاق روحه ، فإن الحكم يكون قاصر البيان معيباً بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١١/١٩/١٩٥٢)

١٣٣٧ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

* متى كان الحكم قد اعتمد ضمن ما اعتمد عليه في ثبوت نية القتل لدى الطاعن على موضع الإصابة الرضية من جسم المجنى عليه باعتبارها ناشئة عن العيار الناري الذي أطلقه على المجنى عليه ، وكان الحكم لم يبين كيف حصل الكدم الرضى الذى أثبت وجوده بصدر المجنى عليه من العيار الناري الذى أطلقه الطاعن مع كون طبيعة العيار الناري أن يحدث إصابة نارية لا رضية وأن الجرح الرضى يحدث عادة من آلة راضية - متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر الاستدلال بما يعنيه ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٠)

١٣٣٨ - أمثلة لكفالية استظهار الحكم نية القتل .

* إذا كان الحكم قد استخلص نية القتل مما ذكره من أن المتهم استعمل آلة من شأنها أحداث الموت (سكيناً) وطمعن بها المجنى عليه عمداً في مقتل من جسمه وهو جنبه الأيسر طمعة شديدة نفخت إلى التجويف البطنى مما يدل على أنه انتوى القتل وإزهاق الروح وقد أدت الإصابة إلى الوفاة - فهذا استخلاص سلف تتوافر به لدى الطاعن نية القتل كما هى معرنة في القانون .

(لمن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٨)

١٣٣٩ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

* متى كان الحكم المطمعن فيه إذ جعل المتهم مسئولية الاشتراك في القتل العمد قد اقتصر على القول بأن أمسك الطاعن بالمجنى عليه كان يقصد تكوين المتهم الأول الذى كان قائما خلفه من ضرب المجنى عليه فوتمت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذه المساعدة دون أن يبين الوقائع التى استخلص منها أن ما فعله من أمسك المجنى عليه على ذلك النحو قد تصدبه تمكين المتهم الأول من ارتكاب الجريمة وأن ذلك كلن مساعدة منه له على ارتكابها ولم يكن من قبيل الاعتداء الشخصى منه عليه المقصود لذاته - متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(لمن رقم ٢٩٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٤/١/١٩)

١٣٤٠ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم
استقلالاً - واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

* أن القصد الجنائي في جريمة القتل الممد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر بطبيعته امر داخلي في نفس الجاني ويجب لصحة الحكم بادانة المتهم في هذه الجريمة ان تعنى المحكمة بالتحديث عنه استقلالاً ، وإيراد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند اليه ، قد كان في الواقع يقصد به ازهاق روح المجنى عليه: واذن متى كان الحكم المطعون فيه حين تعرض لاثبات نية القتل قال : « أن القصد الجنائي متوفر من استعمال آلة قاتلة ، ومعالجة المجنى عليه بضربة واحدة قوية في قلبه أصابته بتمزق التامور والقلب وقضت عليه وكان قاصداً بذلك ازهاق روح المجنى عليه لامتناعه من تقديم ذرة للمتهم أو دفع ثمنها له » فإن ذلك لا يفيد سوى مجرد تعدد المتهم ارتكاب الفعل المادي وهو ضربه بسكين ووقوع ذلك الفعل في قلب المجنى عليه وترتب الوفاة عليه ، ولا قيمة لما عقبته به المحكمة من أن الجاني كان يقصد ازهاق روح المجنى عليه فإن ذلك إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه متى كان ذلك فإن الحكم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٤/٢/١٦)

١٣٤١ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* متى كان الحكم المطعون فيه ، اذ تعرض لنية القتل عند الطاعن قد قال « أنها توافرت لديه ، اذ تستشفها المحكمة من استعماله في الاعتداء على المجنى عليه آلة من شأنها أحداث القتل واحداثه بها اصابة جسيمة وفي مقتل تؤدي الى ازهاق روح المجنى عليه نظراً لدرجة خطورتها ونفاذها الى التجويف الصدري لولا تدارك المجنى عليه بالملاج » .. وكان يبين من ذلك ان الحكم قد استدل على نية القتل باستعمال الطاعن ل تلك الآلة ومن تمده اصابة المجنى عليه بها في مقتل اصابة جسيمة واستخلص من ذلك انه قصد ازهاق روحه وهو استخلاص سليم لا عيب فيه ، متى كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قاصراً .

(لمن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٤/٢/٢٢)

١٣٤٢ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* إذا كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهارها من ظروف الواقعة

يقوله ان اقدام المتهم على اطلاق عيار نارى على المجنى عليه من بندقية معبره بالرصاص وهو سلاح قاتل بطبيعته واصابة المجنى عليه بهذا المقذوف النارى يقطع بانه تمعد قتله - فان ما تاله الحكم يكفى للتدليل على توافر هذه النية .

(ملن رقم ١٩٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٥٤/٤/١)

١٣٤٣ - امثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن نية القتل قال « ان نية القتل ثابتة من اعتراف المتهم في بدء التحقيق من انه بدأ باطلاق النار على المجنى عليه ومن انه صوب الى المجنى عليه طبنجة محشوة بالرصاص وهى سلاح قاتل بطبيعته استبر يطلقها عليه حتى افرغها فاصيب المجنى عليه بثلاثة اعمرة منها وملابسه بعيار رابع والحاظ بمبارين » ولا شك ان تعدد اطلاق الاميرة على المجنى عليه واصابة بعضها للمقتل مع ملاحظة ظروف الحادث مما يقطع بتوافر نية الاجهاز عليه وازهاق روحه ، ومن ثم فلا محل لاعتبار الحادث قتلا خطأ - فان ما تاله الحكم من ذلك واسس عليه اقتناع المحكمة بقيام نية القتل لدى المتهم كافى في العقل للاستدلال على ثبوتها .

(ملن رقم ٩٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٥٤/٥/١٧)

١٣٤٤ - امثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

✽ لما كان الحكم اذ استخلص نية القتل عند المتهم قد استند الى استعماله آلة حادة قاتلة بطبيعتها وطمع بها المجنى عليه في مقتل وان الطعنة كانت شديدة اذ نفذت الى التجويف البريتونى ، وكان هذا الذى قرره الحكم وان ادى الى ثبوت نية القتل عند من يكون محتفظا بشعوره وادراكه الا انه لا تتحقق به هذه النية عند من يكون فاقد الشعور ما دامت جريمة القتل المعمد تتطلب لتوافر اركانها تمدا خاصا لا يصح افتراضه ولا ان يتصل بتوافره الا عند من يثبت ان قصده من الاعتداء على جسم المجنى عليه كان منصرا عن شعور وادراك الى ازهاق روحه ، وكان الحكم قد اثبت على لسان المجنى عليه واحد الشهود ان المتهم كان ثملا وقت ارتكاب الجريمة دون ان يبين ما اذا كانت المحكمة قد حققت الامر وهل كان المتهم فاقد الشعور والاختيار بسبب حالة السكر ام لا - لما كان ذلك ، فان هذا الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ٥٩٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٥٤/٥/٢١)

١٣٤٥ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* إذا كانت المحكمة قد قالت بشأن نية القتل ، « أنها ثابتة لدى الطاعنين من أن كلا منهما إستعمل سلاحا ناريا قتالا وأنهما أطلقا النار من سلاحيهما بقصد الإجهار عليهما أخذا بالثار الذي أشارت إليه نينا أوردته من يؤدي شهادة زوجة الجنى عليه » فإن هذا البيان مجزئ في التدليل على قصد القتل لدى الطاعنين .

(لمن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٥/٢٥)

١٣٤٦ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* إذا كان الحكم قال في التدليل على توافر نية القتل « أن نية القتل متوافرة لدى المتهمين استعماله سلاحا قاتلا بطبيعته وهي البندقية المخبوطة التي عمرها بالذخيرة وأطلق منها ثلاث متفوغات نارية على الجنى عليه قاصدا قتله فأصابه الأخير منها بفخذه الأيمن وخالب اثر الجريمة لسبب لا تخل لأراحته فيه وهو مداركة الجنى عليه بالعلاج » فإن هذا الذي قاله الحكم يكفى ردا على ما يثيره الطاعن من انعدام نية القتل .

(لمن رقم ٦١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٦/٧)

١٣٤٧ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل عند الطاعنين واستخلص ثبوتها من استعمال السلاح الحاد المذنب الذى من شأنه أحداث القتل وما يفيد تعمد إصابة الجنى عليها به وبغيره في مقاتل من جسيهما بإصابات جسيمة متعددة ومن السبب الذى دفع الطاعنين لارتكاب الجريمة وهو حقدهم على غريمهم وحرمانهم من الانتفاع بالساقية وما حدث بين الفريقين منذ أسبوعين بسبب النزاع عليها - فإن ما قاله الحكم من ذلك سائق ومن شأنه أن يؤدي الى ثبوت نية القتل عند الطاعنين .

(لمن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٦/٦)

١٣٤٨ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

* إذا كان الحكم قد دلل على توافر نية القتل عند الطاعن بتوكله « وحيث أن نية القتل ثابتة تماما قبل المتهمين ثبوتها لا يحتمل الشك من خروجهم (م - ٢٨)

هم وآخرون من أقاربهم وأهلهم من منازلهم. على اثر الشجار الذي حصل قبيل الغروب يحمل كل منهم سلاحا ناريا معيا بالذخيرة وأخذوا يطلقون بقذوفاها على خصومهم قاصدين ازهاق أرواحهم فمات من مكث وأصيب الآخرون بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي كانت تودى بحياتهم لولا مداخلتهم بالملاج وكان الدافع على ذلك الشجار التله الذي حدث بين وبين والذي حرك فيهم كوامن الحقد والغضب للخرافات القديمة فاندنوا على فعلتهم غير مابئين بنتيجة أعمالهم أو مكدرين لما يترتب عليها من مسؤوليات - فان ما قاله الحكم كاف لاثبات توافر نية القتل عند الطامن.

(لمن رقم ٦٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٩٥٤/٧/١٦)

١٣٤٩ - أمثلة لكيفية استظهار الحكم نية القتل .

✽ اذا كان الحكم قد تحدث من نية القتل واستظهرها ق قوله « وحيث انه من نية القتل لما ثبت مما تقدم ان المتهم تخير لارتكاب الجريمة وقتا كان المجنى عليه فيه نائما وجثم فوقه حتى يشل حركته اذا ما استيقظ وطعنه ثلاث طعنات باله قاتلة هي سكين وفي إحدى هذه الطعنات اغمد المتهم سكينه في جدار الصدر الايسر للمجنى عليه فوق حلقة الثدي الايسر ثابما فنفذت الطعنة الى تجويف الصدر الايسر واصابت مقتلا من المجنى عليه وذلك يدل على ان المتهم قصد ازهاق روح المجنى عليه فتوافر في حقه القصد الجنائي الخاص » - فان ما قاله الحكم من ذلك سلخ ، اما مجرد عدم قول المجنى عليه ان نية الطامن كانت منمصرة الى القتل أو قوله انه لا يعرف قصد الجاني فانه ليس من شأنه ان يقيد حرية المحكمة في استخلاص ذلك القصد من كافة ظروف الدعوى .

(لمن رقم ٥٥٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٩٥٤/٧/٢٢)

١٣٥٠ - أمثلة لكيفية استظهار الحكم نية القتل .

✽ اذا كان الحكم قد استظهر نية القتل بقوله « ان هذه النية منوثة من تعدد الضربات والآلة المستعملة وشدة الضربات ونفاذها ومكانها كما هو واضح من التقارير الطبية » فانه يكون قد استدلل على قيام هذه النية لدى الطامن بأدلة مقبولة .

(لمن رقم ٦٥٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٩٥٤/٧/٦)

١٣٥١ - أمثلة لكيفية استظهار الحكم نية القتل .

✽ يكفى لاستظهار نية القتل لدى المتهمين قول الحكم انها ثابتة « من

استعملتهما سلاحاً قاتلاً بظنيافته (بنائى غزطوش) ومن تصويبهما في قتل
من الجنى عليهما (بطنيهما) واصابتهما فعلا في تلك المواضع الاضباب
الخطرة التي كانت سببا في وفاة أولهما .

(طن رقم ١٥٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٩٥٤/١٠/١٩)

١٣٥٢ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ إذا كان الحكم قد عرض لنية القتل فقال « بأنها ثابتة لدى المتهم من
السلاح المستعمل في الحادث » بنقدية (وهو سلاح ناري قاتل ومن تصويب
المتهم اياه لدى المجنى عليهم وهو راكز على ركبتيه واصابته احدى في ركبته
التيضئ أثناء محاولة الانبطاح على الأرض كالثابت بالقرار الطبي الشرعى ومن
تعدد الأهمية النارية التي اطلقها المتهم من البنقدية صوب المجنى عليهم
وذلك فضلا عن سبب الحادث كما سبق الذكر » فان هذه العناصر التي
استخلص الحكم منها توافر نية القتل لدى الطاعن من شأنها أن تؤدي الى
ثبوتها .

(طن رقم ١٠١٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٩٥٤/١٠/١٩)

١٣٥٣ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

✽ إذا كان الحكم إذا تعرض لبيان نية القتل عند الطاعن قال انها
متوافرة من حيازة السلاح الذي استعمل وهو بنقدية ومن تكرار اطلاق النار
منه على المجنى عليه دون أن يبين كيف استدل على أن الطاعن الاول كان يطلق
النار على المجنى عليه تكرارا مع ما أثبتته (في موضع سابق) من أن العيارين
الاول والثاني لم يصيباه وأن ما أصابه من العيار الثالث هو رشة واحدة
اصابته في عضده ثم سقطت وتكون أن يبحث مدى اتساع دائرة الإصابة من
بنقدية تطلق الرش وكان ضارياها على بعد كبير وهل لا يصيب رشا الا هذا
كانت مصوبة اليه . فان الحكم اذا استخلص نية القتل بما أورده مما تقدم
يكون قاصر البيان ويتمين لذلك نقضه .

(طن رقم ١٠١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١٩٥٤/١٠/١٩)

١٣٥٤ - أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل .

✽ يعتبر الحكم قد استظهر نية القتل ودلل على توافرها اذا قال « أن
نية القتل ظاهرة من استخدام المتهم آلة قاتلة (مطوة) وقد أصاب بها المجنى

بنية احتيالية جسيمة وفي قتل وأوقف إثر الإصابة بتدارك الجنى عليه
بالعلاج

(لمن رقم ١٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/١٩)

١٣٥٥ - وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى المتهم
استقلالاً - واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

* القانون يتطلب في جناية القتل العمد توافر قصد القتل وهو قصد خاص يستلزم فوق أن يكون القاتل أتى فعلاً من شأنه أحداث الموت ، أن يتوهم ازهاق روح المجنى عليه ولا يجزىء عن هذه النية الخاصة أن يعبدن الفعس الجنائي من جناية القتل عن مجرد العمد ، أو باستعمال سلاح قاتل بطبيعته ، ومن الواجب أن يحدث الحكم عن هذه النية الخاصة وأن يستظهر توافرها من العناصر التي تكشف قبلها في نفس القاتل ، وأذن فإذا كان كل ما قاله الحكم في صدد توافر هذه النية هو « أنها مستفادة من نوع السلاح الذي استعمله المتهمون فهو من شأنه أن يزهد الأرواح وأعد لهذا الغرض » فإن هذا البيان يكون قاصراً تصوراً يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٥)

١٣٥٦ - نية القتل - مسألة موضوعية - لملة لكفاية استظهارها .

* تعمد-القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون ، وهي أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقرير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع - فإذا استظهر الحكم نية القتل في قوله « . . ان الثابت من ظروف الدعوى وما تقدم تفصيلاً ومن التقارير الطبية وما توردته الصور أن المتهم ناجاً إليه بالضرب العنيف » بيد الهون « على رأسها ثم انهال على رأسها مرات أخرى بلا رحمة وبمعتف حتى سقطت بين يديه مخرجة بدمائها ولم يتركها بعد سقوطها ، بل انهال عليها ضرباً على رقبتها وهي ملقاة على ظهرها ، وفتت الضربات مظام الغضروف الدرقى ، يدفعه حقد وجنيظته - تلك التي قطعت أوصال المودة في الغريبي - بما تتوافر معه نية القتل العمد العنوائي وازهاق الروح ، وبما نشأت منه الصدمة العصبية ، والارتجاج المخي وانسداد المسالك الهوائية التي انتهت بما إرادته وصمم عليه من قتلها والتخلص منها »

لأن ما أورده الحكم تلتينلا على قيام هذه النية سائق واضح
في اثبات تولفها لدى المتهم .

لوطن رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ من ٧ ص ١٢٦٧
لوطن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٦ من ٧ ص ١٣٠٧
لوطن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢ من ٧ ص ١٢٧٨
لوطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ من ٨ ص ١١٥٢
لوطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٧ من ٨ ص ١٤٨٢
لوطن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٦ من ٨ ص ١٨٢٨
لوطن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ من ٩ ص ١٨٠٧
لوطن رقم ١١٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٢٨ من ٩ ص ١٦٦٥
لوطن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ من ١٠ ص ١٨٦٦

١٣٥٧ - استخلاص المحكمة نية القتل مما يؤدي اليه - شفاء
المجنى عليه بغير علاج - لا ينفي توفر هذه النية .

* متى اثبتت المحكمة ان المتهم استعمل سلاحا « مسدس » من
شأنه احداث القتل وازهاق الروح وانه صوب هذا السلاح الى رأس المجنى
عليه بقصد قطه فاصابه في مكان قاتل من جسمه ثم ذكرت الباعث من
خسفيته سابقة فانها تكون قد استخلصت توفر نية القتل مما يؤدي اليه،
ولا ينفي توفر هذه لنية القبول بشفاء المجنى عليه بغير علاج .

لوطن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ من ٧ ص ١٧٢٦
لوطن رقم ١٥٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٠ من ٨ ص ١١٠٦٦

١٣٥٨ - عدم استظهار الحكم توفر نية القتل بالنسبة للشخص
المقصود اصابته أولا - قصور .

* انه وان كان صحيحا انه يكفي للمقرب على القتل العمد ان يكون
الجاتي قد قصد بالفعل الذي قارنه ازهاق روح انسان ولو كان القتل
الذي اتناه قد اصاب غير المقصود - سنواء اكان ذلك ناشئا من الخطأ
في شخص من وقع عليه الفعل او من الخطأ في توجيه الفعل - إلا انه
يجب بالبداهة ان تتحقق نية القتل بادية ذي بدء بالنسبة الى الشخص
المقصود اصابته أولا وبالأذات . فان سكنت الحكم من استظهار هذه
النية كإن ميبا .

لوطن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٥ من ٨ ص ١٢٧٨

١٢٥٩. ب- تنبئ المتهمين الحادث للأخ بالخطر وترصد لهم لخصومهم -
جمع الحكم في حديثه عن نية القتل بين المتهمين جميعاً رغم استقلال
الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم - لا عيب .

حتى متى كان الثابت أن المتهمين قد دبروا الحادث للأخ بالشار
وترصدوا لخصومهم على الطريق المسالوف لهم سلوكاً وكانوا مسلحين
بالبنادق ، فإنه لا يميح الحكم أن يجمع في حديثه عن نية القتل بين
المتهمين جميعاً على الرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم .
ظمن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٥٧/٢/١ من ٨ من ١٢١

١٣٦٠. ب- استفاد الحكم في توافر نية القتل إلى إصابة المجنى
عليه في مقتل من آلة نارية - ثبوت إصابة المجنى عليه في راحة يده - قصور -
يده - قصور -

حتى متى كان الحكم قد استند في بيان نية القتل إلى استعمال
المتهمين آلات نارية من شأنها أحداث القتل بذاتها وتصويبها نحو
المجنى عليهما وإطلاقها عليهما فأصابتهما في مواضع قاتلة هي رأس أولهما
وبطن الثاني ، وكان الثابت من الحكم أن العيار الذي أطلقه المتهم
الأول أصاب المجنى عليه الأول في راحة يده اليسرى وهذا الجزء من
الجسم ليس من المقتل ، فإن الحكم يكون قاصراً البيان .
ظمن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٥٧/١/١٥ من ٨ من ١١١

١٣٦٠ م - استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى ومن
حداثة سن المجنى عليه ومرضه وهزاله وضربه بشدة بحذاء خشبي
ضربات متوالية في مواضع قاتلة بصفة مستمرة - سائق وسليم .

استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى وملابساتها ومن
حداثة سن المجنى عليه ومرضه وهزاله ومن ضربه بشدة وعنف بحذاء
خشبي ضربات متوالية في مواضع قاتلة من جسمه الضئيل واستمرار النوبة
في الضرب إلى أن حشرت الشهادة وانقرضت المجنى عليه منها ؛ هو
استخلاص سائق سليم يكفي في إثبات توافر نية القتل .
ظمن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٥٧/٥/٧ من ٨ من ١٥٨٢

١٣٦١ - مثال لكيفية استظهار الحكم توافر نية القتل لدى المتهم -
لا عبرة بعد ذلك بخطأ الحكم في بيان الباعث .
حتى متى كان الحكم قد أثبت في حديثه عن نية القتل أن المتهم استعمل

أداة قاتلة وجهها الى مقتل من المجنى عليه هو منطلقة القلب بالذات وعليه بها طعنة شديدة قاسية نفذت الى القلب فأحدثت الوفاة ، فان ما ذكره الحكم من ذلك تتوفر به نية القتل ويستقيم به التحليل على قيامها ويستوى بعد ذلك ان يخطئه الحكم في بيان الباعث او يصيب

(ظن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ من ٨ ص ١٨٢٨)

١٣٦٢ - مثال لقصور الحكم في استظهار نية القتل .

* متى كان الحكم لم يبين من ظروف الدعوى وأدلتها وما استند اليه لاثبات ان المتهم حين اطلق الميخار على المجنى عليه وأصابه في ابهام يده كان قاصدا القتل ، وكان ما قاله من استعمال المتهم سلاحا ثوريا قاتلا ورغبته في استعادة زوجته بالقوة لا يلزم منه حتما ان المتهم عند اطلاق الميخار كان قاصدا قتل المجنى عليه لا مجرد اصابته ، فان ما ذكره الحكم تدليلا على توافر قصد القتل والشروع فيه يكون مشويا بالقصور .

(ظن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٥ من ٨ ص ١٩٦٦)

١٣٦٣ - انتهاء الحكم الى ان واقعة الدعوى صورة من صور القصد غير المحدد او من حالات الخطأ في الشخص - عدم انفصاحه عن شخص من انصرف نية القتل الى قتله - لا عيب .

* لا يميم الحكم عدم انفصاحه عن شخص من انصرف نية المتهم الى قتله لو انه تردد في تحديد هذا الشخص ، ذلك ان عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته او تحديده وانصراف لثره الى شخص آخر لا يؤثر في قبليه ولا يدل على انتفاكه مادامت واقعة الدعوى لا تصح ان تكون صورة من صور القصد غير المحدد او من حالات الخطأ في الشخص ، فان كانت الاولى فالمسئولية متوافرة الأركان وان كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى اليها عمله .

(ظن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٢ من ٨ ص ١٩٢٩)

١٣٦٤ - عدم بيان الحكم قصد الاشتراك لدى الشريك في جريمة القتل العمد وتوافر نية القتل لديه - قصور .

* متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم بالاشتراك في جريمة

القتل العمد، إلى اتهاماته مع الشامل على إقتراف الجريمة ومساعدته على ارتكابها بمساحته له إلى مسرح الجريمة لشد أزله ويقصد تحقيق وقوعها ثم هربة معه عقب ارتكاب الحادث ، فانه يكون مميباً ، ذلك أن ما قاله لا يؤدي وحده إلى ثبوت قصد الإشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك .

(لمن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٠ من ٨ ص ١٩٨)

١٣٦٥ - استعمال سلاح ناري والحاق اصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما قصد ازهاق روحه .

* أن مجرد استعمال سلاح ناري والحاق اصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما أن المتهم قصد ازهاق روحه ، ولا يكفي الاستدلال بهذه الصورة في اثبات قيام هذا القصد .

(لمن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢١ من ٩ ص ١٧١)

(لمن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٧ من ٩ ص ١١٢٠)

١٣٦٦ - اتخاذ المحكمة من تعدد الطعنات عنصراً من عناصر الإثبات في تكوين مقدماتها بتوافر نية القتل لدى المتهم - استناد الحكم إلى أحداث اتهم جميع ضربات المجنى عليه على خلاف أمر الاحالة تصديق للتهمة - عدم تنبيه المتهم إلى ذلك - عيب جوهري يبطل الحكم .

* متى كانت المحكمة قد اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات متوالية عنصراً من عناصر الإثبات التي تدخلت في تكوين مقدماتها بتوافر نية القتل ونسبت في الوقت نفسه إلى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالمجنى عليه ، مع أن الواقعة إلى شللها أمر الاحالة ورغمت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فانه كان يجب على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بإسناد واقعة جديدة إلى المتهم ، ثم أدانته على أساسها أن تنبيهه إلى هذا التحويل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فإذا لم تفعل فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري اثر في الحكم بها يبطله .

(لمن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ من ٩ ص ٢٤٧)

١٣٦٧ - نفى الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل وأخذهم بالقدر المتيقن بكون نفى الاتهام بينهم - قصور .

* متى كان الحكم قد نفى عن المتهمين جميعاً في جريمة القتل

المعد ظرف سبق الإصرار ونية القتل واخذهم بالتسليم المتيقن دون أن يعرض لوجود اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجريمة من عدمه ، فإنه يكون قاصرا ، ذلك أنه لا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وبين انتفاء المتهمين بمجاة الاعتماد على المجنى عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفي لأخذ المتهمين بالتسليم المتيقن لدى طرف سبق الإصرار بل لابد لذلك من انتفاء الاتفاق بينهم .

(طعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ من ٩ ص ٥٨٥)

١٣٦٨ - وجوب إيراد الحكم الأدلة والمظاهر الخارجية الكاشفة عن

نية القتل .

✳ جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح ، وهذه تطلب عن قصد الجنائي الممسم الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العنصرية ، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل والشروع فيه عنية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه .

(طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٧ من ٩ ص ١٢٠)

١٣٦٩ - قتل عمد - توافر نية القتل في حق أحد المساهمين في

الجريمة ينصرف إلى باقيهم - تسبیب کف .

✳ إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم الثاني أنه فاعل أصلي في الجريمة التي دانه بها مع المتهم الأول بما جمع بينهما من وحدة القصد على ارتكابها والظهور على مسرحها واتيقنه دورا مباشرا في تنفيذها ، وأثبت ترصدهما للجنى عليه في طريق مزوره وأن المتهم الأول أطلق النار عليه تنفيذا لهذه النية المبيتة ، وكان ما أورده الحكم في التلليل على توافر نية القتل لدى المتهم الأول ، كما يتسحب عليه يتسحب بطريق اللزوم على المتهم الثاني ، فإن ما يثيره هذا الأخير - في طعنه - في شأن التصور في تسبیب توافر نية القتل لديه يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٢٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٨ من ١٢ ص ٥٢٢)

١٣٧٠ - قتل عمد - حكم - تسبیبه .

✳ يخفى كلن الحنكم قد تحدثت عن نية القتل واستظهرها من ظروف

الواقعة وتعمد المتهم أحداث إصابة قاتلة بالجنى عليه بقصد ازهاق روحه ،
فانه لا يهم بعد ذلك نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أو حديد مادامت هذه
الآلة تحدث القتل .

يلتمس رقم ١٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦١/١/٩ من ١٢ من ١٨٠

١٢٧١ - جريمة قتل عمد - القصد الجنائي - قصد خاص -
يتمتع على المحكمة التذليل عليه - أخفاق الحكم في التذليل - أثر
ذلك .

تتميز جريمة القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس
باعتبار خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق
روح المجنى عليه ، وهذا المنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد
الجنائي المصمم الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر
ينطئه الجاني ويضمره في نفسه - ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة
متهمة في هذه الجريمة أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحديث عنه
استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

نإذا كان الثابت من الواقعة كما أوردها الحكم المأمون عليه
أن فريقاً من رجال الشرطة « المخبزين » من بينهم المتهم « الطامن »
كانوا كائنين في الزراعة حين أقبل المجنى عليه يحمل بنقيته ، ولما
تنبه الي وجودهم ناداه المتهم بحذرا آياه من محاولة الهرب ولكنه استدار
يزيد العودة من حيث أتى معاجله المتهم بميسار ناري أرداه قتيلا ثم ضبط
البندقية التي كان يحملها - متى كان ذلك وكانت الواقعة على هذه الصورة
ليس فيها ما يدفع المتهم الى ازهاق روح المجنى عليه ، فإن الحكم
المأمون فيه اذ دأته بجناية القتل العمد واستدل على توافر نية
القتل لديه من أن إطلاقه النار على المجنى عليه كان مخالفا لتعليمات
رئيسه وأنه كان يتمتع عليه أن يبده بأرهابه ثم بإطلاق النار على غير
مقتل من جسده - ما استدل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد
الخاص في جريمة القتل العمد ، ومن ثم فانه يكون مشوباً بالقصور
بمعنا تقضه ..

يلتمس رقم ٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٩ من ١٢ من ١١٦

١٢٧٢ - قتل - القصد الجنائي - عدم التذليل عليه - أدانة
خطأ .

يلتمس ما ذكره الحكم من أن « نية القتل ثابتة في حق المتهمين من

القتل الذي ملا قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية بقلية « لا يوفر وجده الغليل على ثبوتها ، ولو كان المذنب قد أطلق عن قصد - ذلك انبهى لا يبين ما أورده الحكم ان المتهمين تعمدوا تصويب الأعمرة النارية الى مجازل بين المجنى عليهما ، ولا يفهم من الموت ما عقيت به الحكمة من « ان المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد ازهاق روحه » ، ذلك بأن ازهاق الروح هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتمين على القاضى أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قاصرا متعينا نفسه .
(لمن رقم ٨٢٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٩ من ١٢ من ٢٥)

١٣٧٣ - توافر نية القتل وظرفى سبق الإصرار والترصد - استخلاص ذلك في الحكم استخلاصا سليما - جمعه بين هذين الظرفين عند تحدته عنهما - لا يعيبه .

* لم يرسم القانون حدودا شكلية تتعين مراعاتها في تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافر نية القتل وظرفى سبق الإصرار والترصد استخلاصا سليما فلا يعيبه أن جمع بين هذين الظرفين عند تحدته عنهما .

(لمن رقم ٢٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢ من ١٢ من ١٥٩)

١٣٧٤ - إصابة بعض المجنى عليهم في غير مقتل - الاستدلال على قيام النية لدى الجاني على قتلهم من ازهاقه روح من توفي من المصابين - ذلك يجزئ الفهم القانونى الصحيح - علة ذلك : نية القتل يضررها الجاني ويتمين على القاضى أن يستظهرها .

* لا يتدح في سلامة الحكم ما استطرد اليه من قول وهو معرض للتدليل على نية القتل من أنه « وإن كانت إصابات بعض المصابين لم تكن في مقتل فإن هذا لا ينفي قيام نية القتل التي ظهر إثرها في ازهاق روح من توفي من المصابين » ، ذلك بأن هذا التقرير ، وإن كان مجافيا للفهم القانونى الصحيح لاستدلاله على قيام نية القتل من ازهاق روح من توفي من المصابين وهي النتيجة التي يضررها الجاني ويتمين على القاضى أن يستظهرها ، إلا أن هذا التقرير القانونى الجاف لا يضرر الحكم ولا يعدو أن يكون تزييدا منه لا يعيبه بمد

أن أورد الأدلة والمظاهر التي تدل على نية القتل وتكشف عنها في مجموع ما قاله في بدوئياته من تلك النية وعن سبق الإصرار وما حصله من التفسير الطيبة الشرعية . . .

(ملف رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٨ من ١٢ من ١٣٥٢)

١٣٧٥ - القصد الجنائي في جريمة القتل العمد .

من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم الممعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضمره في نفسه ويتمين على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فإذا كان ما ذكره الحكم مقصوداً على الاستدلال على هذه النية من حل الطاعنين أسلحة نارية معمرة بقصد إطلاقها على المجنى عليه وإصابة هذا الأخير بعيارين في رأسه أودية بحبائه - وهو - ما لا يمكن في استخلاص نية القتل وخاصة بعد أن أثبت الحكم في معرض تحصيله وأتمه الدعوى أن الطاعنين لم يطلقوا النار على المجنى عليه وإنما أطلقوا في الهواء للإرهاب دون أن يفصح عن اثر هذه الواقعة في تبيان قصدهما المشترك الذي نسب اليهما بتبنيث النية على تنفيذه ، وكانت إصابة المجنى عليه بعيارين ناريين أوديا بحبائه هي نتيجة قد تتحقق بغير القتل العمد ، ولا يفنى في هذا الشأن ما قاله الحكم من أن الطاعنين كانوا قد عقدوا النية على ازهاق روح المجنى عليه - طالما أن ازهاق الروح هو النتيجة التي تصدها الجاني ويتمين على القاضي أن يستظهرها ، كما لا يجدى ما أورده الحكم في بدوئياته من أن الطاعن الأول قد أطلق عياراً نارياً على المجنى عليه أصابه وأرسله بميسار آخر أجهز عليه لاقتصار هذا البيان على مجرد سرد الفعل المسمى في الجريمة دون أن يكشف عن القصد الخاص فيها وهو ما كان الحكم مطالباً باستخلاصه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً متعیناً نقضه والاحالة .

(ملف رقم ٧٠١ لسنة ٢٤ في - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٥ من ١٣٧٥)

١٣٧٦ - نية القتل - مثال في عدم توافرها .

* لما كان ما أورده الحكم يفيد أن المحكمة قد استندت - ضمن ما استندت إليه - في إثبات القصد الخاص لجريمة الشروع في القتل إلى

أصابة المجنى عليه لا في حين أن الثابت من الحكم إن الطاعن أطلق الميار على المجنى عليه فإصابته في نغذه الأمين ونفذ منته إلى مخصده الأيسر وهي أجزاء من الجسم ليست من المقتل ، كما جاء بالتقرير الطبي . به حسبما حصله الحكم - خلوا من أثبات إن أصابت المجنى عليه في مقتل . ولما كان إطلاق الميار النارى محبوب المجنى عليه لا يفيد حتيا أن الجاني انتوى ازهاق زوجته ، وكانت الاصابة في مقتل لا يمنع أن يستنتج منها قصد القتل إلا إذا ثبت أن الجاني ضوب الميار إلى المجنى عليه متعمدا أصابته في الموضع الذى يعد مقتلا من جسده وهو ما لم يثبت عليه الحكم ، فانه يكون معنيا بالقصور في البيان .

(لمن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ في - جلسة ١٢/٢١/١٩٦٤ من ١٥ من ١٤٠)

١٣٧٧ - القصد الجنائى في جريمة القتل العمد .

✳ القصد الجنائى في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائى العلام في سائر جرائم التعدى على النفس بعنصر خالص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل ازهاق روح المجنى عليه . ولما كان هذا العنصر طبيعته أبرأ داخلها في نفس الجاني ، فانه يجب لصحة الحكم بادانة متهم في هذه الجريمة وبالشروع فيها أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه استقلا . وإن تورط الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المستند اليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه . ولما كان ما استدلل به الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعنين الأولين من اطلاتها أميرة نارية من ينادق سريعة الطلقات وهي أسلحة قاتلة بطبيعتها لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، إذ أن مجرد استعمال سلاح نارى لا يفيد حتيا أن القصد هو ازهاق الروح ، وكان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعنان دون أن يكشف عن نية القتل ، فانه يكون قاصرا منا يستوجب نقسه بالنسبة الى الطاعنين الأولين .

(لمن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٤ في - جلسة ١/١/١٩٦٥ من ١٦ من ١١٦)

١٣٧٨ - قتل عمد - قصد جنائى - ماهيته .

✳ تتميز جنائية القتل العمد والشروع فيها عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خالص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائى ازهاق روح المجنى عليه . وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو

بطبيعته امر يملئه الجاني ويفتوره في نفسه . . والحكم الذي يتخذ بإدانة
 جرم في هذه القضية أو بالقزوع غيرها يجب أن يعنى بالتجسّد عن هذا
 الزكّن استقلالاً واستظهاره بإبداء الأدلة التي تسدل عليه وتكشف
 عنه . . ولما كان بنا استدلالاً بالحكم المطعون فيه على توافر نية
 القتل لدى الطامن من حضوره الى مكان الحادث حاملًا سلاحاً من شأنه
 أحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى
 مجرد تعدد الطامن ارتكاب الفعل المادي من استعمال سلاح قاتل
 بطبيعته وأصابة المجنى عليه في مقتل وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت
 نية القتل ما لم يكتشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .
 ومن لم يكون الحكم معيناً بالقصور بمعينا نفسه .

(لمن رقم ١٨١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢١ من ١٦ ص ٢٠٦)

١٣٧٩ - كفاية تدليل الحكم على توافر قصد القتل لتدليل سائقا .

✽ متى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام قصد القتل
 في حق المتهم لتدليل سائقا واضحا في اثبات توافره لديه ، فإن النمی
 عليه بالقصور في هذا الصدد يكون غير سديد .

(لمن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ من ١٩ ص ٣٥٢)

١٣٨٠ - كفاية استظهار الحكم لنية القتل على نحو سائق وضح في القانون .

✽ إذا كان ما قاله الحكم في شأن استظهار نية القتل وقيامها
 في حق المتهم سائقا وصحيا في القانون ويتضمن الرد على ما أثاره في
 شأن تكيفه للواقعة بوصف أنها ضرب النفي الى الموت ، فإن ما يثيره
 المتهم المخكور في هذا الصدد لا يكون له محل .

(لمن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٥ من ١٩ ص ٢٢٥)

١٣٨١ - استظهار نية القتل ، الاستناد الى وقائع تؤدي الى قيامها .

✽ متى كان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بالأخذ بالشأن
 وتعدد الإصابات وتعددها في المسائل وباستعمال آلات حادة وراضة
 تحدث القتل وأن الجناة لم يتركوا فريستهم إلا بعد أن صار جثة هامدة لهذا
 حسب للتدليل على قيام تلك النية كما هي معرفة في القانون .

(لمن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤ من ١٦ ص ٣٧٥٢)

١٢٨٢ - عدم جدوى النفي على الحكم عدم استظهاره قصد القتل مع ملاذات العقوبة مبررة .

* لا مصلحة للطامن في النفي على الحكم بالتصور في استظهار قصد القتل ملاذات العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

(لمن رقم ١٩٩٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٢/٣٠/١٩٩٨ ش ١٩ من ١١٢٤)

١٢٨٣ - جريمة القتل العمد - اختلافاً عن جرائم الاعتداء على النفس - مخفية ذلك .

* تجوز جريمة القتل العمد من غيرها من جرائم التصدي على النفس بمنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه القتل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه وهذا المنصر ذو طابع يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يعطيه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يظنه الجاني ويتصوره في نفسه ويتميز على الخاص أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه ، ولما كان استقلال الحكم من أقوال الشاهدين وكيفية التصويب وظروف الحال في الدموى على توافر نية القتل لدى الطامن لم يكن سوى مجرد رأى استنتاجي لا يبيد العلم الحقيقي بنية الفاعل ثم إن انخفاض مستوى التصويب واتجاهه الى الفلحية التي كان بها المجنى عليه لا يدل على وجبه اليقين بأن التصويب في هذه الصورة كان يقصد ازهاق روحه ، وكان ما قاله الحكم من علف الخصومة في المعركة وعدد الأميرة الممسد الى الطامن اطلاقها لا تؤدي حتما الى اثبات نية القتل لديه لاحتمال أن لا تعمد نيته في هذه الحالة مجرد الاصابة وهو لا يكتفى بـ اثبات نية القتل ، كما أن تعدد الأميرة التي أطلقت دون أن تحدث اصابة الا من واحد منها بما يعذر معه القول بأن مطلقها وهو خير نظام عالم بأصول التصويب كانت لديه نية القتل . ومن ثم فإن ما أورده الحكم في هذا :لصدد لا يكتفى في الكشف عن القصد الخاص في جريمة القتل التي دان الطامن بها وهو ما كان الحكم مطالباً باستخلاصه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦/١/١٩٩٩ من ٢٢ من ٨٥٩)

١٢٨٤ - قصد القتل - كفاية استخلاص الحكم له - كاف لحمل قضائه .

* إذا كان الحكم قد استند نية القتل من استعمال آلات

قاتلة، واستشهدات المتهمين بجرائم المجنى عليهما وتعدد الضحايا المزهقة للحياة فإن ذلك يكفي لاتهامه قتلته .

بطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٧٠/١/٢٦ ص ٢١ من ١٥٧

١٢٨٥ - نية القتل - مثال لتسبب محبب على توافرها .

* تتميز جنسية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعمبر خاص هو أن يتصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن التصدد الجنائي العام الذي يطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو طبيعته أن يبطنه الجاني ويضمه في نفسه ، ويتعين على القاضي أن يعنى بالحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه ويكشف عنه . ولما كان ما أورده الضمك بياناً لنية القتل العمد لا يفيد سوى الحديث من الفعل المنادي الذي تارة الطامن الأول من أنه كان يحمل سلاحاً نارياً ممرلاً بالرصاص وقد أطلق منه طلقات أصابت أحداها المجنى عليه دون أن يكشف الضمك عن قيام نية القتل بنفس الطامن الأول ، وكان لا يقنى من ذلك ما قلله الحكم من أن الطامن الأول أطلق القذوف النارية الذي أصاب المجنى عليه « بتصد قتلته على أثر كشف واقعة السرقة والتماس للخلاص منها دون ضبط الجناة » . وهذا الذي ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم أن الجاني انتوى ازهاق روح المجنى عليه وهو التصدد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية على توافره ، وهو ما لم يدل عليه الحكم إذ قد يكون النار بتصد التعدي فقط أو شل حركة المجنى عليه أو مجرد إزعاجه ، الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

بطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٧٠/٥/٤ ص ٢١ من ١٦٤

١٢٨٦ - فخذ المرو - ليس من الأجزاء القاتلة - إطلاق عيار نارى صوب المجنى عليه من مسافة قريبة - لا يفيد حتماً قصد ازهاق روحه .

* متى كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه أصيب من العيار الناري لثواء الشجار - في فخذ المرو ، وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، وكان إطلاق العيار الناري صوب المجنى عليه ومن مسافة قريبة ، لا يفيد حتماً أن الجاني انتوى ازهاق روحه ، وهو ما لم يدل عليه الحكم ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا لنقصه .

بطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٧٠/١٠/٢٦ ص ٢١ من ٢٢٠

١٣٨٧ - القصد الخاص في القتل العمد هو قصد ازهاق روح المجنى عليه - وجوب تحدث حكم الإدانة عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه - عرض الحكم لنية القتل في صدد بيانه لواقعة الدعوى وفي معرض رده على دفاع الطاعن من أنه قد أطلق المذوف النار الذي أصاب المجنى عليه قاصدا قتله أو بقصد ازهاق روحه - لا يكفي لثبوت نية القتل - علة ذلك - ازهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه .

* تمييز جنابة القتل العمد قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يتصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه وهذا القصد ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته امر بيطنه الجاني ويضمره في نفسه ، والحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنابة يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .. وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالا وإنما عرض لها في صدد بيانه لواقعة الدعوى وفي معرض رده على دفاع الطاعن ، وكان ما أورده في هذا الخصوص استقلالا منه على توافرها لدى الطاعن من تصويبه الهندقية نصو المجنى عليه وأطلاته منها عيارا ناريا عليه لا يفيد سوى مجرد تعدد الطاعن ارتكاب الفعل المسمى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وأطلق عيار ناريا منه على المجنى عليه وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما دام لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الطاعن . ولا يقضى في ذلك ما قاله الحكم - سواء في معرض بيانه لواقعة الدعوى أو في مقام رده على دفاع الطاعن من أن الطاعن قد أطلق المذوف النار الذي أصاب المجنى عليه قاصدا قتله أو بقصد ازهاق روحه إذ أن قصد ازهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالتقصير .

(لمن رقم ١٥٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ ص ٢٣ من ١٤٨٧ -

١٣٨٨ - جنابة القتل العمد - تمييزا بقصد ازهاق روح المجنى عليه - اختلافه عن القصد الجنائي العام المطلوب في سائر الجرائم - وجوب العناية بالتحدث عن هذا الركن استقلالا واستظهاره وجوب إيراد الحكم للأدلة عليه في بيان واضح وأرجاعها إلى أصولها في أوراق الدعوى .

* تمييز جنابة القتل العمد قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على (م - ٣٩)

النفس يعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضمره في نفسه ، ومن ثم فإن الحكم لن يفتى يقضى بادانة المتهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها يجب أن يعنى بالتحديث من هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساسا تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بيانا واضحا ويرجعها إلى أصولها في أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة إلى ما سبق بيانه عنها في الحكم .

ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارنه الطاعنان ، ذلك أن استعمال الطاعن الأول لسلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليها في مقتل وعلى مسافة قريبة ، كما إن استعمال الطاعن الثاني مطواة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليه الثاني في مقتل وسابقة حصول مشادة وهروب الطاعنين متبب الحادث ، لا يكتفى بذاته لثبوت نية القتل في حقتها - إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانين - لأن تلك الإصابات قد تتحقق بغير القتل العمد . ولا يفنى في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعنين قصدا قتل المجنى عليها ، إذ أن قصد ازهاق الروح إنما هو انقصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه . لما كان ما تقدم فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه تدليلا على توفر نية القتل والشروع فيه لا يبلغ حد الكفاية مما يشوبه بالقصور وهذا يمييه بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طن رم ٩٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ ص ٢٢ م ١١٧٢)

١٢٨٩ - جريمة قتل - تعدد - مسألة موضوعية الدليل عليه .

* تعدد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون وهي أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع لتقدير توافره أو عدم توافره إلى سيطرة قاضي الموضوع وحريته في تفسير الوقائع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل من ظروف الدموى وملابسها ومن استعمال المتهم سلاحا ناريا محشوا بمقنونات نارية وهي آلة قاتلة بطبيعتها وتصويبه نحو المجنى عليه الأول وإطلاقه الغبار نحو مقتل من جسمه

وعلى مسافة قريبة نجم عنها أن نفذ العيار منه إلى المجنى عليه
الثاني الذي كان يقف بجواره فحدث بهما الإصابات الموصولة بالقتل
الطبي الشرعي والتي أدت إلى وفاتها . فإن ما أورده الحكم تديلا على
قيام هذه النية سائق واضح في إثبات توافرها لدى الطاعن .

(طن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣٧٢/١٢/٢٠ من ٢٤ من ١٣٧٢)

١٣٩٠ - تبرئة المتهمين من تهمة القتل العمد والشروع فيه على
أساس الشك في صحة أسناد الواقعة مانيا اليهم - مؤداة - عدم
جواز التعرض لتهمة أحرار السلاح والأخيرة المنسوبة اليهم كإداة لذلك .

✽ إذا كان البين من الحكم المظنون فيه أن القضاء ببراءة المتهمين
من تهمة القتل كان على أساس الشك في صحة أسناد الواقعة الجنائية
مانيا اليهم بما تتضمنه من فعل أحرار السلاح والأخيرة أداة القتل
والمرتبطة بهذه الجريمة ارتباطا لا يتبل بطبيعته أي تجزئة فانه لا محل لما يثيره
النيابة الطاعنة في خصوص عدم تعرض الحكم لتهمة أحرار ذلك
السلاح وذخيرته الذي كان الإداة المستعملة في جريمة القتل آنفة الذكر .

(طن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣٧٢/٤/٧ من ٢٥ من ١٣٧١)

١٣٩١ - مثال لتسبب غير معيب في جنائية قتل عمد مع سبق الإصرار .

✽ لما كان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن منفردا
قد أطلق على المجنى عليه غيرا ناريا واحدا أصابه في ظهره وأورد على
ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة سائلة من بينها ما جاء بتقرير
الصفة التشريحية الذي تضمن أن إصابة المجنى عليه بالظهر نشأت
من عيار ناري معبر بقذوف من ذوات السرعة المتوسطة من عيار ٩ مللي
مطلق من سلاح ذي ماسورة مشققة وكان اتجاه الإطلاق من الخلف
للإمام وذلك في الوضع العادي للجسم وأن اللقطة تعزى إلى إصابة
المجنى عليه النارية سائلة الذكر بها أحدثته من تهتك بأسفل النخاع
الشوكي وبما نجم عن ذلك من شلل نصبي سفلي وما صاحبه من التهاب
رئوي ركودي مزدوج وأنه من الممكن حدوث إصابة المجنى عليه وفقا
لرؤية المتهم - وكان ما أورده الحكم نقلا عن تقرير الصفة التشريحية
يفصح عن أنه كان على بينة من إصابة المجنى عليه وموضعها من
جسده وموضعها وكيفية حدوثها والآلة المستعملة في إحداثها وإنها كانت
السبب في وفاته ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن تصوير الحكم فيما أورده
من تقرير الصفة التشريحية يكون غير صحيح .

(طن رقم ٢٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣٧٢/٤/١٤ من ٢٥ من ١٤٠٢)

١٢٩٢ - استخلاص قصد القتل - موضوعي .

* قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظن والمحيط بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ومن ثم فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذا كان ذلك وكان الحكم قد ساق على قيام هذه النية تحليلًا مسليًا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعن بقوله « وحيث إن نية القتل ثابتة قبل المتهم من قبله بالأطباق على رتبة المجنى عليها بيديه ووضع جلبابها في مهبها حتى منع منها النفس ومن ذهبه إلى منزلها في هذا الهزيع الأخير من الليل وسوالها مما سمع من الأطفال وما أبلغت به من حملها سفاحا وكذلك من اعترافه بالقتل وأنه قصد ازهاق روحها » ومن ثم فإن ما ينمناه الطاعن على الحكم في أن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير مستند .
(طنين رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣٧٥/١/١٩ ص ٢٦ من ٥٦)

١٢٩٣ - استخلاص نية القتل تسبب مسلي .

* متى كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظن والمحيط بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان النكس المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله « وحيث أنه قد توافر قصد ازهاق روح المجنى عليه لدى المتهمين من قيام كل من المتهمين وهو سلاح خطر وميت إذا أصاب مقتلا ، أنه لا بها طعنا في مواضع متعددة من جسم المجنى عليه معظمها في رأسه وعنقه وصدره وهي مواضع قاتلة فزاد ذلك في خطورتها ، ذلك بالافتساف إلى أن المتهمين قد كشفوا في اعترافهما بمحض تحقيقات النيابة عما يضره للمجنى عليه وأن القتل جزاء له على قتل مهبها » فإن ما أورده الحكم من ذلك كاف وسائق في التدليل على ثبوت تلك النية كما هي معروفة به في القانون .

(طنين رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣٧٥/٦/١٥ ص ٢٦ من ٥١٢)

١٢٩٤ - تسبب الحكم - البيان المعمول عليه في الحكم هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره .

* لما كان البيان المعمول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي

يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . فان تزيد الحكم في معرض التليل على ظرف سبق الإصرار بقوله أن الطامن أطلق على المجنى عليه طلقين وهو خارج عن سياق تدليله على ثبوت تهمة القتل - لا يمس منطق أو النتيجة التي انتهت إليها ما دام قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة غير متناقضة كافية بذاتها لحمله ، ومن ثم فان معنى الطامن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المعايضة أسفرت عن وجود جثة المجنى عليه على حافة الطريق المجاور لآشجار البرتوق البرى وهو ما يتفق مع ما أورده الحكم بيانا للواتعة وما حصله من أقوال الشهود ، ومن ثم فان النعمى على الحكم في هذا الصدد بدموى الفساد في الاستدلال أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون بدوره على غير سند .

(ملن رقم ٩٥٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ ص ٢٨ من ٢٢٠)

١٣٩٥ - قتل عمد - قصد جنائي - استخلاص نية القتل .

* أن قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحوس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدموى والإمارات والمظاهر الخارجية التي ياتى بها الجنائي ويتم مما يضره في نفسه ، فان استخلاص هذه النية من عناصر الدموى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم المطمون فيه قد حلل على قيام هذه النية بقوله « وحيث ان نية القتل قامت بنفس المتهم وتوافرت لديه من حاصل ما طرحته المحكمة عن ظروف الدموى ومن ضغينة مسبقة بردها احتدام النزاع حول شغل منصب العمودية بالبلدة وترشيح المجنى عليه نفسه للمنصب بمنلسا اخوى المتهم وهو مهمما بدموى انهم الاحق بالمنصب خلفا لوالدهم العمدة الموثق ، كما نهضت هذه النية بنفس المتهم وتوافرت من استعماله سلاحا مبيتا (مطواه) من شأنها ان تحدث الوفاة وتسيده طعنات بها بقوة وأنف اني مواضع قاتلة من جسم المجنى عليه وتعددت هذه الطعنات عن قصد منه قتله وروحه فكان ان أحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبى الشرعى والتي أدت بحياته » . وهو تليل سائغ على توافر نية القتل لدى الطامن ومن ثم يكون منعاه على الحكم في هذا الخصوص غير مسيد .

(ملن رقم ٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ ص ٢٨ من ٢١٢)

١٣٩٦ - قتل عمد - سبق اصرار وترصد - ماهيته - كيف يتم

استخلاصه .

* سبق اصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع احد ان يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ، وكان يكفي لتحقيق ظرف الترصّد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت او قصرت في مكان قدومه منه ليتوصل بذلك الى مناجلته بالاعتداء عليه ، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حق الطاعن بقوله : « وحيث ان سبق الاصرار متوفر من الظروف التي ساقتهما المحكمة من قبل ومن وجود النزاع والضغينة المسبقة فيما بين المتهم والمجنى عليه هذا النزاع الذي دار حول منصب العمودية بالبلدة فاقدم المتهم على ائمه بعد ان تروى في تفكيره وتدبر امر الخلاص من المجنى عليه معدا مطواه (سلاحا مبيتا) يزحق بها روح المجنى عليه ورامدا خطوات المجنى عليه ومتبعية مساره وكلمنا له بالطريق حتى اذا ما ظهر به عند اياه لبلدته انهال عليه طمعا بالمطواه محدثا به الاصابات التي اودت بحياته على ما ورد في التقرير الطبي الشرعي . وحيث ان الترصّد ثابت وقائم من النزاع المسبق ومن اتخاذ المتهم الطريق وسط المزارع فيما بين بلدة كمور الرمل وعزبة ميمشه ممرحا لجريمه كالمنا للمجنى عليه به ومترصدا اياه بهذا الطريق الممتد بين المزارع منتظرا اياه الى بلدته على ظهر دابته وعن علم مسبق بهذا الامر وتوقيتا انتقاء المتهم لمقارعة جريمه حوالى الساعة الثامنة والنصف مساء يوم الحادث حين ان انحسر المرور على هذا الطريق الواقع خارج البلدة » . ولما كان ما استظهره الحكم للاستدلال على توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من وقائع وإبهارات كشف منها له معينه الصحيح من الأوراق ومما يسوغ هذا الاستخلاص فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

(لمن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١ س ٢٨ ص ٧١٣)

١٣٩٧ - قتل عمد - قصد جنائي - تسييب الحكم .

* لما كانت جناية القتل العمد تتميز تاتونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بمنصر خاص هو ان يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا المنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي المباح الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته امر يبطنة الجاني ويضمّره في نفسه ، فان الحكم الذي يقتضى بادانة متهّم في هذه الجناية يجب ان يعنى بالبحث عن هذا

الترك، استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التى تبطل عليه وتكشف عنه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالا وإنما عرض لها في صدد بيانه لواقعة الدعوى ومؤدى اعتراف الطاعن الثانى في التحقيق .. وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص استقلالا منه على توافرها لدى الطاعن من أنه جثم فوق الجنى عليها أثناء نومه ولما حاولت الاستغاثة أطلق على عنقها ليكتم نفسها وظل كذلك كأنها نفسها حتى فاضت روحها — لا يفيد سوى مجرد قصد الطاعن ارتكاب الفعل المسمى ، وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعن . — وكان لا يفنى في ذلك ما قاله الحكم في معرض بيانه لمسئولية الطاعن الثانى — من أن الطاعن الأول قصد ازهاق روح الجنى عليها ليأمن شرها ، إذ أن قصد ازهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه . فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(لمن رقم ٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠ س ٢٨ ص ٥٧)

١٣٩٨ — قتل عمد — القصد الجنائى — استخلاص نية القتل — موضوعى — عدم تليل الحكم على توافر القصد — قصور .

✽ من المقرر أن القصد الجنائى في جريمة القتل العمد لا يتحقق إلا إذا ثبت أن نية الجانى قد انصرفت — بصلة خاصة — الى ازهاق روح الجنى عليه ، والمعبرة في التعريف على هذه النية هي بما يبيطنه الجانى ويضمره في نفسه مما لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يستخلص من الأمارات والمظاهر الخارجية التى يثبتها الحكم .. ولئن كان هذا الاستخلاص من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنه يتعين أن يكون ما أثبتته في حكمها من هذه الأمارات والمظاهر كافيا بذاته للكشف عن قيام تلك النية . وإذا كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من استعمال الطاعن سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته وإطلاعه أياه على الجنى عليه — في خلفية مخذه — من مسافة قريبة ، بعد اقلامه عن السرقة وفي غضون مطاردته ، ثم اسراع الطاعن في العودة الى حديقته بعد ذلك — لاختفاء الحقيقة والإيهام بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن ماله — كل ذلك لا يدل بذاته على توافر نية القتل في حق الطاعن ، حتى لو كان قد تعدد إصابة الجنى عليه بالعمار ، ما دام الحكم لم يدل على انصراف قصد الطاعن الى أن يصيب من الجنى عليه مقتلا ذلك بأنه يصح في المقتل أن يطلق الجانى السلاح النارى على غريمه من قرب — متعمدا أصابته بالفعل — وهو لا يهدف من وراء ذلك سوى مجرد أحداث هذه الإصابة به ، دون

ازهاق روحه ، ومن ثم فلا حجة - من بعد - فيما نسبته الحكم الى الطاعن من تعديه اطلاق النار على الجنى عليه بقصد قتله ، اذ ان هذا القصد الخاص هو المنصر المطلوب استظهاره والذي شاب الحكم قصور في التدليل على توافره على النحو السابق بيانه . لما كان ذلك ، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ۱۰۳۲، لائحة ۲۶) — جلسة ۱۶/۱/۱۹۷۷ من ۲۸ من ۸۷)

۱۳۹۹ - قتل عمد - قصد جنائی - استخلاصہ •

لما كان قصد القتل أبرأ خنيا لا يدرك بالحسن الطاهر وإنما يدرك بالظنوف المحيطة بالدموى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم بما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله : « وحيث أن المحكمة تستظهر بوضوح وإطمئنان من انتفاض المتهمين الأول والثاني على المجنى عليه » معاً وفي لحظة واحدة وأثر مقتل قريبهما للمجنى عليه » ، الشهير أن إرادتهما قد اتحدت وإن عزهما قد انعدت على القضاء على المجنى عليه » ، بل هو هدف واحد استضافه منطقتها هو أن يتساوى الفريقين فيمن قتل منها فمقتد أحدهما أزر الآخر في ارتكاب الجريمة بها يتحقق معه اشتراكهما في أفعالهما على النحو سالف البيان بطريقي الاتفاق والمساعدة ، ومن ثم يتعين مساهلتها عنها معاً وإذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائفاً في التدليل على ثبوت نية القتل لدى المتهمين فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد .

١٨٣٥ (١٠/١٠/١٩٧٧) من ٢٨ من ١٨٣٥

١٤٠٠ - قتل عماد - سبق الاصرار - تعدد المتهمين - أثره .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرف سببق الاصهار في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون وتضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولا عن جريمة الشروع في القتل التي وقعت تليفا لقصدتهم المشترك الذي يبتأ النية عليه باعتبارهم معاقلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات - ويكون منعي الطاعن الثاني في هذا الشأن لا محل له . أما ما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه بأنه لم يعرض لدفاعهم القائم على عدم توافر نية القتل

فندود بها هو مقرر من أن الحكمة لا تلقى بمتابعة المتهم في مناصي دفاعه الموضوعية وحسبها أن تورد في حكمها الأدلة المنتجة التي صحت لديها على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة اليه بأركانها وظروفها المشددة ، ولا على الحكم أن هو التقت عن الرد صراحة على دفاع المتهم ما دام الرد يستند ضمناً من الأدلة التي أوردتها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر نية القتل لدى الطاعنين على نحو ما تقدم فلا وجه لما يثيرونه في هذا الصدد .

(لمن رقم ٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣٧٧/١٠/٢٢ من ٢٨ من ١٩٧٥)

١٤٠١ - قتل عبيد - قصد جنائي - ما يكفي لتوافره .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه قد بين وأتمه الدعوى في قوله : حيث أن وقائع الدعوى حسبها استخلصتها المحكمة من الاطلاع على الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة تجل في أنه في يوم ١٩٧٢/١١/٢٧ تناول وشقيقه المجنى عليه - طعام العشاء ثم توجه إلى محل الأول وبعد قليل حضر اليها المتهمان « الطاعنان » واشترى كل منهما خمس سجائر وكان أولها الطاعن الأول - يحمل فرد خرطوش وفي هذا الاثناء كان المجنى عليه - ينتظر اخاه خارج المحل وقد ولي وجهه شطر المحل ولما خرج المتهمان من المحل اقترب الطاعن الأول - من المجنى عليه حتى أصبح قبالة وعلى يمينه ثم صوب انفرد ناحيته من قرب واطلق عليه عياراً نارياً أصابه بيمينه ثم صوب الصدر أسفل حلبة اللدى اليمنى وكان شقيق المجنى عليه - يقف وقتئذ في محفل مطه حاملًا لمة نمره ١٠ تضيء ما أمامها وكانت أصابة المجنى عليه فائلة فما لبث أن لفظ أنفاسه الأخيرة « وأورد الحكم على لسان شقيق المجنى عليه أن الحادث ارتكب أخذاً بالثار - لانهام والده ومعه بقتل ابن عم الطاعن الثاني وهو نسيب الطاعن الأول منذ خمسة عشرة عاماً - ثم تحدث الحكم عن نية القتل وظرف سبق الإصرار بقوله : « وحيث أن نية القتل ثابتة قبل المتهمين - الطاعنين - من استعمال سلاح قتل بطبيعته - فرد خرطوش - ومن إطلاقه من مسافة قريبة جداً وفي وقت قتل ومن أن الحادث ارتكب أخذاً بالثار . وحيث أن ركن سبق الإصرار ثبت قبل المتهمين من ارتكابها الحادث على النحو المفاجيء الذي حدث ودون حدوث مشادة أو استفزاز من جانب المجنى عليه مما يفصح عن نيتها بقتل المجنى عليه بمجرد أن واتتها الفرصة المناسبة لذلك » .

لما كان ذلك وكان لا يبين من هذا الذي أوردته الحكم - سواء

قـ مقام بيلته واشعبة الدعوى ، أو معرض خديثة عن نية القتل وظرفه .
سبق الإصرار — توافر نية القتل في حق الطاعن الثاني ذلك بأنه لا يكتفى
في إثبات هذه النية في حقه ما سجله الحكم من أن الحادث قد ارتكب
أخذاً بثر ابن عمه ما دام تصارى ما أسنده إليه الحكم أنها هو مجرد
وجوده بصحبة الطاعن الأول في غضون ارتكاب الحادث وإثناء إطلاق
الآخر العيار الناري فجاء على المجنى عليه وهو ما لا يتوافر به — في
حد ذاته — الدليل على تمتد الطاعن الثاني وقوع الاعتداء على المجنى
عليه ، فضلاً عن تمتده المساهمة في أذواق روحه . لما كان ذلك ،
فإن الحكم يكون معيباً بالتقصير في التدليل على توافر نية القتل في حق
الطاعن الثاني مما يوجب نقضه — بالنسبة الى الطاعنين — والإحالة .
وذلك لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(لمن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٣٧٧/١٠/٢٢ من ٢٨ من ٨٨١)

١٤٠٢ — استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى — موضوعي .

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحوس الظاهر وإنما
يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها
الجانى وتتم عما يفهمه في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر
الدعوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .
وإذا كان الحكم قد دلل على هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً في إثبات
توافرها لدى الطاعن وكان البين من مساق الحكم أن ما قاده في معرض
هذا التدليل من أن الطاعن كان متحاملًا على المجنى عليه بسبب ائدائه
عنى تنفيذ حكم بطرده من مسكنه وما ترتب على ذلك من تشتت شمل
الأسرة وتعرضها لكثير من المتاعب مما أثار حفيظته عليه وما أن صادفه
لدى زيارته لأبيه ليلة الحادث ألهم باب المنزل حتى عاد إليه حاملاً مطواة
طول نصلها ١٥ سنتيمتراً وسدد إليه بها عدة طعنات في مقاتل من جسبه
بينما كان مستغرقاً في النوم مما يقطع بانضراب نيته الى أذواق روح المجنى
عليه وهو ما يتسق مع ذكره فيها أورده بياتاً لواقعة الدعوى وما تضمنه
التقرير الطبي الشرعى من أن إصابات المجنى عليه بالصدر والبطن خطيرة
وفي مقتل ، ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على
توافر نية القتل يكون غير سعيد ، لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن
برمته يكون على أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(لمن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٣٧٧/١١/٢٧ من ٢٨ من ١٩٩٢)

١٤٠٣ - قتل مع سبق الإصرار - محكمة الموضوع - سلطتها في توافره .

* من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات أن سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب يتحقق باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن مسورة الانفعال ، مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها ، لا أن تكون وليدة الغلظة الأولى في نفس جاشت بالاضطراب وجبح بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليهما وبين وقوعها صح افتراضه ، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، بل ولو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة ، قصد بها شخصا معينا أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير الشخص الذى قصده وهو ما ينفي المصادفة أو الاحتمال وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التى يستلزم منها توافر سبق الإصرار من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معتق مادام لاستخلاصه وجه مقبول - إما كان ذلك - وكان ما ساقه الحكم فيما تقدم يسوغ به ما استنبطه من توافره ، وكان القول بوجود أصابات رضية بالفريقين أو الزعم بأن فريق المجنى عليه هم الذين بذلوا بإطلاق النار لا شأن له بنفوس المتهمين التى كانت مهيأة من قبل للاعتداء وأدواته وسعوا إليه بجمعهم وأسلحتهم إلى حيث المجنى عليهم بالمحل مكان الحادث ، سواء تشابكت الحوادث في ربط زمنى متصل ، أو وقعت بينها فرجه من الوقت تنفس لسبق الإصرار ولا تنفيه ، هذا فضلا عن أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل من معيتم في الزمن والمكان ، ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة من باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعدى عليه ، ويصح من ثم طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين في جنائية القتل العمد والشروع فيه ويرتب بينهم في صحيح القسائون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الاصابات الفاتلة منهم أو لم يعرف .

(لمن رقم ٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٦ من ٢٩ ص ١٣٦)

١٤٠٤ - قتل - تضام - مسئولية - قصد جنائي - تسبیب .

* إذا كان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه ، فإن ذلك يرتب تضامنا في المسؤولية ، يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذى قارنه كل منهم محددا بالذات أو غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى

مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، هذا الى ان ما انتهى
الحكم كانه بذاته للتدليل على اتفاق الطاعن الثاني مع الطاعن الاول
على قتل المجنى عليه من معيته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما
وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها
وان كلا منهما قصد الآخر في ايقاعها ، بالاضافة الى وحدة الحق
المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار
الطاعن فاعلا أصليا في جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لذلك التصميم او هذا
الاتفاق ، ويكون النعمى على الحكم بالتقصير في هذا الصدد في غير محله ،
(لمن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣٨٧/٢/١٣ من ٢٩ من ٢٢٥)

١٤٠٥ - قتل عمد - قصد جنائي - حكم - تسببيه .

* من المقرر ان جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز بنية خاصة
هى انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام
الذى يتطلبه القاتلون في سائر الجرائم المبدية ، ومن الواجب ان يعنى
الحكم الصادر بالادانة في تلك الجرائم - القتل العمد والشروع فيه -
عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وايراد المظاهر الخارجية التى
تدل عليه ، ومن ثم فانه لا يشفع للحكم المطعون فيه في هذا المقام
ما ساقه من اسباب للتدليل على توافر قصد القتل ، ذلك بانها لا تنيد
في مجموعها - على ما سلف بيانه - بنوى الحديث عن الاعمال المادية
التي اقترعها الطاعن ، والتي لا تنبئ بذاتها عن توافر هذا القصد لديه ،
ولا يغنى في ذلك ما قاله الحكم من ان الطاعن قصد قتل المجنى عليه ،
اذ ان قصد ازهاق الروح انما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره
بايراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة انها تدل عليه ،
الامر الذى يعيب الحكم .

(لمن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣٧٨/٦/١٨ من ٢٩ من ٥٩٨)

١٤٠٦ - جنائية قتل - سرقة - قصد جنائي - القصد الاحتمالي -

حكم - تسببيه - تسبیب غیر معیب .

* ان معيار الجريمة المحتملة هو امر موضوعي متعلق بالوقائع تفصل
فيه بحكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام حكمها يساير التطبيق
المنسليم للقاتلون ، واذا ما كان الحكم قد استخلص في منطلق مستلغ
ان جنائية قتل المجنى عليها كانت نتيجة محتملة لجنائية السرقة بلكراه الى

كانت مقصودة بالاتفاق ومساهم المتهمون — ومن بينهم الطاعن الثاني — في ارتكابها ، واستدل على ذلك بما أورده في مدوناته وفي تحصيله للواقعة من أن طعن المتهم الثالث للجنى عليها إنما كان على أثر استغاثتها حال ارتكاب الطاعنين جريمة السرقة لتحول دون وقوعها مما دفع الطاعن الثالث — خشية افتضاح الأمر — إلى قتلها ، وهو ما يبين من تسلسل الوقت على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها ، ومن ثم يكون الحكم سنيذاً إذ أخذ الطاعن الثاني بجناية القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة السرقة بلكراه وقتل الجرى العنادر للأمور ، إذ أنه مما يقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحاً إنما يتوقع منه إذا أتى جريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة الغير لضبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك من طريق استعمال السلاح الذي يحمله ، ومن ثم فإن مجادلة الطاعن الثاني فيها استخلفه الحكم من اعتبار جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة يكون في غير محله .

(نص رجم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق — جلد ١٩٧٨/١١/٢٠ ص ٢٩ ص ١٨٠٩)

١٤٠٧ — قتل عمد — قصد جنائي — سبق إصرار — حكم — تنسيبه .

✽ لما كان الحكم قد استظهر نية القتل في حق المحكوم عليها وفوارس سبق الإصرار لديها في قوله « أن نية القتل مؤثورة في حتمها وثابتة قبلها من استعمالها مطرقة حديدية وموسى لإحداث فعلها وإزهاق روح المجنى عليها ذلك بأن توجه المتهمان إلى مسكن المجنى عليها قاصدين القتل عمداً . » وأنهال المتهم الثاني على رأس المجنى عليه الأول بالمطرقة بعنف على رأسه وهي مكان قاتل بطبيعته ثم قام المتهم الأول بأعمال موصيه في رتبة المجنى عليه سالف الذكر ثم توجه المتهمان إلى مكان الجنى عليه الثاني بالعمام وأنهال أيضاً المتهم الثاني بالمطرقة على رأسه بعنف ثم قام للمتهم الأول بأعمال موصيه في رتبة المجنى عليه ولم يترك المجنى عليها إلا بعد أن غارقاً الحياة وتنفيذ جريمتها بإزهاق روح المجنى عليها — وفي قوله « أن المتهمين اتفقا على ارتكاب الحادث منذ ثلاثة أشهر سابقة وبدا أعدادهما لارتكابها منذ هذا التاريخ بأن أعد كل منهما عدته لارتكابها وأخذ المتهم الأول في توثيق علاقة المتهم الثاني بالمجنى عليه وتقديره له والتردد على مسكنه ومراقبة المنزل من الخارج أملاً بالانفراد بالمجنى عليه الأول ثم عزمهما بعد ذلك على قتل المجنى عليه الأول وابنه ثم توجها يوم الحادث إلى المسكن حيث تجهزا عليها بالصورة سالفه البيان — مما يدل على أن المتهمين قد ترويا وفكرا في جريمتها ثم صمما عليها وأقربا على ارتكابها وهما هائى النفس مطمئناً بالبال متحرران من تأثير الانفعالات

النفسية » ، فإن ما أورده الحكم يكفى لاستظهار نية القتل ويتحقق به ظرف بسبق الأحرار حسبها هو معرف به في القاتلون .
(لمن رقم ٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١١ من ٢٩ من ١٩٦٦)

١٤٠٨ - لا تثريب على الحكم إذا أغفل بيان الباعث على القتل لأنه ليس ركنا من أركان الجريمة .

* لا يقدح في سلامة الحكم نعى الطاعن الأول عليه أنه أغفل بيان الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرياً من عناصرها ، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله جلة .
(لمن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ من ٣٠ من ١٩٦٢)

١٤٠٩ - نية القتل - أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر - استخلاص توافرها من عناصر الدعوى - موضوعي - مثال لتدليل سائق على توافرها في جريمة قتل بأسفكسيا الفرق .

* من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإشارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم بما يضربه في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذا كان الحكم قد ساق على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعن بقوله « وحيث أن نية القتل ثابتة قبل المتهم من قيامه بتفريق المجنى عليه بقصد إزهاق روحه وعدم إفلاته لرأس المجنى عليه إلا بعد أن تحقق مأرية وتيقنه من وفاته » . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون خفيً مسدود .

(لمن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١١ من ٢٠ من ١٩٦٢)

١٤١٠ - قصد القتل أمر خفى - إدراكه من ظروف الدعوى ولا يثبتها .

* من المقرر أن قصد القتل أمر لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك

بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يات بها الجاني ويتم عما يضره في نفسه ، استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . واذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائفا واضحا في اثبات توافرها لدى الطاعنين في قوله « انها استعمالا سلاحين ناريين من شأنهما احداث القتل وصوب كل منهما سلاحه الى المجنى عليه واطلق منه عدة امرة عليه قاصدا من ذلك قتله وازهاق روحه واصابة احد الاميرة في جسده والدافع لهما على اقتواف جريمة القتل سابقة لتهاتبها المجنى عليه » ، فان معنى الطاعنين في خصوص قصد القتل يكون غير سديد .

(لمن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠ ص ٢١٤)

١٤١١ - استخلاص نية القتل - موضوعي - رقابة محكمة النقض .

* من المقرر ان استخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير قيام هذه النية او عدم قيامها وان كان امرا موضوعيا متروكا لمحكمة الموضوع دون معقب الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سائفا وان تكون الوقائع والظروف التي استندت اليها واستنت عليها رايها تؤدي عقلا الى النتيجة التي رتبها عليها ومحكمة النقض ان تراغب ما اذا كانت الاسباب التي اوردها تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها . لما كان ذلك وكان ما اثبته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وما نقله عن تقرير الصلة التشريحية وما عول عليه في انتفاء نية القتل لا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها اذ قد تتوافر نية القتل لدى الجاني اثر مشادة وقتية ، كما ان مشاعر الندم بعد ارتكاب الفعل ليس من شأنها نفي نية القتل ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٦ ص ٢٠ من ٢٨٣٩)

الفرع الثالث - بالنسبة الى العقوبة

١٤١٢ - عقوبة جنائية القتل العمد مع سبق الاصرار او التردد هي الاعدام - عقوبة جنائية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والتردد المرتبط بجنحة هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة - جمع الحكم المطعون فيه في قضائه بين سبق الاصرار والارتباط وجعلها عماده في انزال عقوبة الاعدام بالطاعن - قصور الحكم في استدلاله على ظرف سببق الاصرار - عيب يستوجب نقضه .

* أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات عند انتلاء موجبت الرأفة انزال العقوبة الوحيدة وهي عقوبة الاعدام لكل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك والتردد في حين قضت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة على انه « ... ولها اذا كان القصد منها - أى من جنائية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والتردد - التأهب لعمل جنحة او تسهيلها او ارتكابها او مساعدة مرتكبها او شركائهم على الهرب او التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة » . ولما كان الحكم المطعون فيه - وعلى ما يبين من مدوناته - قد جمع في قضائه بين الظرفين المشددين سبق الاصرار والارتباط - وجعلها معا عماده في انزال عقوبة الاعدام بالطاعن ، فانه وقد شاب استدلال الحكم على ظرف سبق الاصرار قصور يعيبه فلا يمكن - والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهي اليه المحكمة لو انها تنطنت الى ذلك ، ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان يتركه تظلف الظرف المشار اليه في وجدان المحكمة لو انها اقتصرته على اعمال الظرف المشدد الآخر - وهو الارتباط - الذي يبرر عند توافره توقيع عقوبة تقييرية أخرى مع الاعدام مما يتعين معه نقض الحكم .
ملن رقم ٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ من ١٧ ص ١١٢

١٤١٣ - شروط استحقاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٢٤ عقوبات .

* تستوجب المادة ٢/٢٢٤ من قانون العقوبات لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل الأحـد المقاصـد المبينة بها ومن بينها التأهب لعمل جنحة او تسهيلها او ارتكابها بالفعل ، ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة ان تبين غرض المتهم من القتل وان تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . ولما كان ما اورده الحكم المطعون فيه من أن جريمة القتل ارتكبت بقصد

السرقه مشوباً بالخطأ في الاسناد ومخالفاً للثابت في الأوراق ، اذ استند الى اقوال لم يثبثها الشاهد والى اعتراف لم يصدر من الطاعن ، فانه يكون ممعياً بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طن رقم ١١٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ من ١٧ ص ١٢٥)

١٤١٤ - شروط استحقاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٣٤ عقوبات .

* تستوجب المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها ان يقع القتل لأحد المتناصدين المبنية بها وهي التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ، فيجب لانطباق هذه المادة ان تقوم بين القتل والجنحة رابطة سببية على الوجه الذي يبينه القاتنون ، أما اذا انتفت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة ، بما يتعين معه على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة ان تبين غرض الجاني من القتل وان تثبت الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليها بقصد سرقة عليها دون ان يعنى بإيراد الأدلة على قيام رابطة السببية بين القتل والسرقة ، وذلك بأن ما حصله الحكم من اقوال شهود الاثبات الثلاثة الاول يفيد ان القتل انما كان انتقاماً من المجنى عليها لرفضها الزواج من الطاعن ، وما أورده الحكم من مؤدى اقوال الشاهد الرابع وان دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجنى عليها وسرقة عليها الا انه لا يفيد ان جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة ، كما ان ما حصله الحكم من مؤدى اعتراف الطاعن ليس من شأنه ان يؤدي الى قيام الارتباط السببي بين القتل والسرقة وغاية ما قد تم عنه عبارات الاعتراف هو ان القتل كان بقصد استرداد ايصال الدين وثائقة المنقولات - المحررين من الطاعن كشرط لانجام الزواج الذي رفضته المجنى عليها - مما لا تقوم به جريمة السرقة باعتبار ان هذين السندين مملوكان للطاعن ، والسرقة لا تقع الا على مل منقول مملوك للغير . ومن ثم فان أدلة الدعوى التي ساقها الحكم تكون قاصرة من استظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة مما يعيب الحكم بها بطله .

(طن رقم ١٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ ص ٥٩١، ٥٩٢)

١٤١٥ - قتل عمد - اعدام - اجراءات - حكم - تسببيه :

* متى كان يبين من الاطلاع على أوراق القضية ان الحكم المطروح (م - ٤٠)

قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها المحكوم عليه بالاعدام ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة لها معينا الصحيح من الأوراق . ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه على ما سلف بيانه في معرض التصدي الأوجه العلم المقدمة من الطاعن الثاني ، كما أن اجراءات المحكمة قد تمت وفقا للقانون واعمالا لما تقتضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم بالاعدام ومسودره باجتماع آراء اعضاء المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح ان يستلزم منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادنة الخامسة من قانون العقوبات ، فيتمتع لذلك قبول عرض النيابة وقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

(لمن رقم ١٤٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ من ٢٩ من ٨٠٩)

الفرع الرابع - بالنسبة الى حقوق الدفاع

١٤١٦ - عسدم الرد على دفاع المتهم الذي لو صح لترتب عليه تغيير وجه الراى في الدعوى .

* اذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بان قتل المجنى عليه حصل في مكان غير الذى وجدت به الجثة بدليل أن وكيل النيابة المحقق لم يثبت في محضر معاينته انه وجد اثرا للدماء تحت الجثة ، مما يكذب شهادة شاهدة الرؤية الوحيدة التي ادعت انها رأت المتهمين يعتقدون على القنيل في المكان الذي وجدت به جثته وكان كل ما قالته المحكمة في تنفيذ هذا الدفاع انه لم يتم دليل على صحته وأن وكيل النيابة المعين قرر انه وجد الجثة ملوثة بالدماء الفزيرة ، وأن عسدم اثباته في المحضر وجود دماء تحت الجثة لا يدل على عسدم وجود الدماء وأنه لو قامت عنده شبهة في ذلك لا يثبتها في محضره فهذا الذي قالته لا يصلح ردا على هذا الدفاع الذي لو صح فقد يترتب عليه تغير وجه الراى الذي انتهت اليه المحكمة . ويكون هذا الحكم معينا متعينا نقضه .

(لمن رقم ١١٥٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٤)

١٤١٧ - عسدم تعرض الحكم لتحييض دليل مطروحة امام المحكمة .

* انه وان لم يكن في القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية

منقولة متى تبينت صحتها وانتمعت بصورها عن نقلت عنه الا انه متى كان الحكم حين دان الطاعن بقتل أخيه بنساء على ما نقله الشهود عن المجنى عليه ، قد اقتصر على انه ذكر لهم ان اخاه هو الذى أطلق عليه النار وأصابه من غير ان يستظهر ما اذا كان هذا الذى قتله المجنى عليه راجعا الى مشاهدته للتهمة وهو يطلق النار عليه وبكيفية وقوع الحادث او انه قد صدر من مجرد رأى او عقيدة لدى المجنى عليه ربما كان مرجعها الظن — متى كان ذلك ، فان الحكم يكون قاصراً عن بيان الأدلة التى أقیم عليها مما يعيبه ويوجب نقضه .

(ظن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١١٩٥٣/١٢/٢٢)

١٤١٨ — وجوب لغت نظر الدفاع عند تعديل المحكمة الوصف من جنابة شروع في قتل الى جنابة ضرب نشأ عنه عاهة مستديمة .

✽ التغيير الذى تجريره المحكمة في الوصف من جنابة شروع في قتل الى جنابة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الاعمال المبينة في امر الاحالة مما تملك محكمة الجنابات — عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية — اجراه في حكمها بغير مسبق تعديل في التهمة وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة لمرمية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى المحكوم عليه لم تكن موجودة في امر الاحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة مما يستوجب لغت الدفاع عنه الى ذلك .

(ظن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/١/١٠ من ٧ من ١١٩)

(وطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٨ من ٨ من ٣٦٧)

١٤١٩ — تمسك المتهم بعدم التعويل على شهادة الشاهد اضعف بصره الى حد اعتباره في حكم الضير — دفاع هام — عدم تحقيقه او الرد عليه في حالة اطراحه رداً سافهاً — قصور .

✽ اذا تمسك الدفاع عن المتهمين بالقتل بعدم التعويل على شهادة الشاهد قولاً منه بأنه ضعيف الابصار الى حد اعتباره في حكم الضير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقنوعاً نارياً على آخر ، فان هذا يعتبر دفاعاً هاماً من شأنه لو صح ان يؤثر في مسئولية المتهمين . واذن غانداً كان الحكم قد رد على ذلك بقوله انه « لا يستدل به في الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئاً على هذا الشاهد ولا قال المتهمون

في جميع ادوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصبح رداً على ما دفع به المتهمون إذ أن مجرد عدم ملاحظة الحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت المتهمين عن الإشارة إليه في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي إلى نفي دفاعها وكان من المتهمين على الحكمة إما تحقيق هذا الدفاع باختبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة ابصاره أن كان أفلك وجهه أو أن تطرحه استناداً إلى أدلة سائفة مقنعة تبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل وفي الوقت ذاته اعتمدت على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالادانة فإن حكمها يكون قاصراً تصوراً مستوجباً للنقض .

بطن رقم ١١٨١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٦ ص ٧ من ١٢٦

١٤٢٠ - تعديل وصف التهمة من قتل عبد إلى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - إخلال بحق الدفاع .

* تعديل الحكمة وصف التهمة من قتل عبد إلى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوي على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

بطن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨ من ٢٥٧

١٤٢١ - قتل عبد - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

* لما كان مفاد ما أورده الطاعن في دفاعه أنه ينازع في استطاعة المجنى عليه النطق بعدد أربع ساعات من أصاباته الجسيمة وإن المدة التي خضعها الطبيب الشرعي في تقريره لا مكان المجنى عليه من التكلم يتمثل عقب أصابته - والتي وصفها بأنها فترة قصيرة - كانت قد انقضت قبل وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء ، ولما كان الحكم فيه قد استند - من بين ما استند إليه - في إدانة الطاعن إلى أن المجنى عليه قد تكلم وقت وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء وأنه أفشى إليهما باسمي الجانبين واعتمد في تكوين عنيته على أقوال هذين الشاهدين بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعن الجوهري أو يعمل على تحقيقه عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعي - فإن التثبت بالحكم من هذا الإجراء يخل بدفاع الطاعن ، ولا يتقدم في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب

دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع — في خصوص الواقعة المطروحة — يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه — ولا يرمع هذا الموار أن يكون الحكم قد استند في أدانة الطاعن إلى أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر فتتكون عقيدة القاضي منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل البطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

(من رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ من ١٨ من ١٣٢٢)

١٤٢٢ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما يوفره .

✽ متى كان الدفاع الذي إبداه الطاعن — من أن المجنى عليها لم تقتل بيده بعدد ظهر يوم الحادث كما جاء في إقراره الباطل بل ماتت في الساعة الحادية عشرة صباحا نتيجة لاعتداء زوجها — على ما أقر به الأخير في التحقيقات — واستند في دفاعه إلى ما خلت عليه الصفة التشريحية التي أجريت ظهر اليوم التالي للحادث من مشاهدة الجثة في نهاية دور التيس الرمي وهي ظاهرة لا تحل بالجنة عادة قبيل مرور أربع وعشرين ساعة على الوفاة مما يؤكد وماتها قبيل ظهر يوم الحادث — بعد دفاعا هاما قد يبنى عليه — لو صح — تغيير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يقتضي من المحكمة وهي تواجه هذه المسألة الفنية البحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، بأن تجيب الطاعن إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته واستيفاء دفاعه في هذا الشأن ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

(من رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ من ١٨ من ١٣٥٠)

١٤٢٣ — تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الإصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تبنيها إلى ذلك — إخلال بحق الدفاع — لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقرر للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف — مادام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان .

✽ أنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تعطيه

النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو طلب التكلفة بالحضور بل أن من واجبه أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون - لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته - وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تغييره متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها الى الوصف الذي تراه هي أنه الوصف القانوني السليم ، الا أنه اذا تعدى الامر مجرد تغيير الوصف الى تعديل التهمة باضافة عناصر أخرى الى تلك التي اقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التعديل يقتضى من المحكمة تنبيه المدعى اليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الثابت بالأوراق أن الدعوى الجنائية اُحيلت الى محكمة الجنائيات بوصف القتل العمد والشروع فيه ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار ، فقد كان لزاماً على المحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة باضافة ظرف سبق الإصرار المشدد أن تنبه الطاعنين الى هذا التعديل لإبداء دفاعهما فيه . أما وقد خلت مدونات الحكم ومحضر الجلسة مما يشير الى قيام المحكمة بتنبيه الطاعنين الى تعديل التهمة ، فإن إجراءات المحاكمة تكون معيبة لاخلالها بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه ولا يعترض على هذا بأن العقوبة التي أوتعها الحكم متررة في القانون للجرائم المسندة الى الطاعنين مجردة عن هذا الوصف المشدد ما دام البين من مدونات الحكم أنه مولى على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى التي تمسك بها الطاعنان .

(تمن رقم ٩٢٤ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢ من ٢٢ من ١٩٦٩)

١٤٢٤ - قتل عمد - وصف التهمة - مثال .

ننقل متى كان الثابت من تقرير الصفة التشريعية أن القتل حدث بالخطأ وكتم النفس بما ، وكان هذا التقرير من بين الأوراق الأساسية التي كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة والفتت اليه الدفاع في مرافعته ، وكان بيان وسيلة القتل بالاستناد الى الدليل الفني المعروف وكونه تم بأسلكتسي الخطأ وكتم النفس معاً دون الإقتراء بأحدهما لا يعتبر - في صورة الدعوى - تعديلاً في التهمة مما تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع اليه خصوصاً اذا كان قد نبه عليه ، والفتت اليه ، وترافع على أساسه ؛ وإنما هو استظهار للصورة الصحيحة للحادث من واقع الأدلة المقبلة في الدعوى مما تملكه محكمة الموضوع من تلقاء نفسها في خطوة للردالة ، وكانت المحكمة لتلتزم بلفت نظر الدفاع اليها بالفتت هو اليه . وكان الحكم قد حصل

من اعتراف الطاعن الثاني أن القتل حصل خنقا برياط وأنه ضرب المجنى عليها بالحجر على وجهها اذ هبت بالصياح ، وعول على تقرير الصفة التشريحية في بيان كيفية القتل واسسها كتم النفس مع الخنق في احدائه ، وجعل هذين الدليلين ضبعتين متكاملتين في تحصيل الواقعة بشير تعارض بينهما ، فان ما اثاره الطاعنان في هذا المصدد لا يكون له من وجهة ولا يعتمد به .

(لمن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١ ص ٢٠ من ١٢٤٤)

١٤٢٥ - ١٤٢٦ - قتل عمد - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض الى ما يثريه الطاعن في هذا الوجه رد عليه في قوله : انه لما كان من المعروف علميا أن التيبس يبدأ بعد ساعتين من الوفاة فيصيب أولا الوجه ثم يتدرج في غضون ساعتين أخريين فيصيب الرقبة وأعلى الكتفين ثم يشمل الصدر والظهر والبطن في أربع ساعات أخرى . ويكتمل بمصوم الجسم بمعد أربع ساعات تالية وهذا الاكتمال يتم بهيئة عامة من حوالى عشرة الى اثنتى عشرة ساعة بعد الوفاة وبعد الاكتمال يبدأ التيبس الزمى في الزوال بالشكل والتوزيع الذى بدأ به الا ان هناك عوامل كثيرة تحكم هذا التيبس فيبدأ سريعا ويزول سريعا في هديتى الولادة والسن وكذا الشيوخ كما انه يطرا سريعا لثر المجهودات العضلية قبل الوفاة كما ان حرارة الجو تساعد على حدوثه سريعا في الصيف عنه في الشتاء (راجع الطب الشرعى البوليسى الفنى الجنائى للدكتور يحيى شريف الطبعة الأولى سنة ١٩٥٨ ص ٢٩٥ وما بعدها) وباعمال هذا النظر بشأن المجنى عليه ذلك الشاب البالغ من العمر عشرين عاما الذى ثبت من التحقيق أنه كان عائدا من حقله قائدا دابته المحملة بكبكية من القمح في ظهره الاول من يونيو سنة ١٩٧٥ بصعيد مصر ، فان التيبس الرمى بالنسبة لجثته يبدأ سريعا في الظهور والاكتمال فان ما قاتل به الدفاع من أنه قد مرت مدة ثمانى ساعات على الأقل على وقوع الحادث لا يمكن الركون اليه وتطبيق المحكمة الى ما قرره شهود الواقعة من أن الحادث قد وقع حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا ولا ترى المحكمة مبررا لاجابة الدفاع الى طلبه ، لما كان ذلك ، وكان الاصل أنه وان كان للمحكمة أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا ، الا انه لا يجوز لها ان تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعى متى كان ذلك رابعا مبرر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال ومتى كانت المواقف التى حددها تخطف زمانا ومكانا وهو ما يقتضى استثنائنا بحالة الجو يوم الحادثة من معين مسلم

وأطلاع مستبصر بوصف حالة الجثة من واقع التقرير الطبى ثم الإدلاء بالرأى الفنى الغاطع على هذا الضوء ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين وإذا كان الدفاع الذى اثاره الطاعن فى الدعوى المطروحة من تعارض الوقت الذى حددته الشاهدان للحادث مع ما جاء به بتقرير الصفة التشريحية من حالة التيبس الرمى يعد دفاعا جوهريا لتعلته بالدليل المقدم والمستند من أقوال شاهدى الإثبات وهو دفاع قد يبنى عليه - لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهو تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية يحته أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا لفساية الأمر فيها بأن يجيب الطاعن الى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته واستيفاء دفاعه فى هذا الشأن أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ، بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة الى بحث يأتى أوجه الطعن .

(لمن رقم ٩٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ ص ٢٩ ص ١٢٢)

الفرع الخامس - بالنسبة الى بيانات التסיب

١٤٢٧ - وجوب بيان المحكمة فى حكمها واقعة الدعوى بيانا كافيا .

يجب بيان الواقعة فى الحكم بيانا كافيا تتمكن به محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القاتون على واقعة الدعوى والا كان هذا الحكم معيبا لتصوره . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان المتهمين على أساس توافر ظرف سبق الإصرار قبلهم فى جنابة القتل العميد اعتداء على ما بينهم وبين المجنى عليه من صفات ، وكان الثابت به أن المجنى عليه هو الذى بدأ بضرب الطاعنين بالمعصا ، وأنهم لم يضربوه إلا بعد أن اعتدى هو عليهم ، ولم يذكر الحكم السبب الذى دعا المجنى عليه الى أن يقتدر الطاعنين بالضرب لمعرفة أن كان ذلك للدفاع عن نفسه لأنهم حضروا مصرين على ضربه أو أنه كان لآى سبب فجأتى آخر وأن الطاعنين انبا ضربه لمخالفة الاعتداء بالمثل ، فإن اكتناء الحكم ، فى مقام التدليل على سبق الإصرار ، بثبوت الضميمة بين الطرفين ، وسكوته عن استظهار تلك العوامل ، وعدم تعرضه لواقعة ضرب المجنى عليه للطاعنين تلك الواقعة التى اعتبها وقوع الضرب منهم عليه - ذلك تصور يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(لمن رقم ١٨٩٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٤)

١٤٢٨ - بيانات حكم الادانة - المقصودة من عبارة (بيان الواقعة)
الواردة بالمادة ٣١٠ اجراءات - مثال لتسبب في جريمة قتل عمد مقترن
بجناية شروع في قتل .

* من المقرر ان القاتون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يستدل
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة
والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الحجة ثبوت
وقوعها من المتهم وان تلتزم بالمراد مؤدى الادلة التي استخلصت منها
الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها والا كان الحكم
قاصرا . والمقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية هو ان يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الاعمال
والمقاصد التي تتكون منها اركان الجريمة . ولما كان البين ما اورده
الحكم المطعون فيه في بداية اسبابه من صورة الواقعة على نحو
ما اثبتته محرر محضر جمع الاستدلالات ان هذه الصورة لا يتوفر فيها
بيان واقعة القتل العمد المقترن بجناية شروع في القتل بيانا تتحقق به
اركان الجريمة على النحو الذي يتطلبه القاتون ويتفاه من هذا البيان ،
هذا الى انه يبين من تحصيل الحكم لشهادة الشهود ان صورة
الواقعة قد اضطربت في ذهن الحجة على نحو لا يعلم معه ما استقرت
عليه في هذا الصدد مما يعيب الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٣٧١/١٢/١٩ ص ٢٢٠ من ١٧٧)

الفرع السادس - التناقض

١٤٢٩ - التناقض المعيب - ماهيته .

* اذا كان بالحكم غموض وقصور في بيان الواقعة وتداخل وتناقض
في الاسباب بحيث لا تستطيع بمحكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق
القاتون على حقيقة واقعة الدعوى لاضطراب العناصر التي اوردها الحكم
عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة
مما يستحيل عليها ان تتعرف على اي اساس كونت محكمة الموضوع
معيبتها في الدعوى كان هذا الحكم متعيبا نقضه .

فإذا كان الحكم وهو يتحدث عن الواقعة الجنائية قد قال ان المتهم
ضرب المجنى عليه بالبلطة على راسه فارداه قتلا ، مما يفيد ان الضربة
كانت شديدة وقاطع بذاتها ، ثم قال منشد تكبيته الواقعة التي اثبتتها على
المتهم انه « قتل المجنى عليه بان ضربه على راسه بالة حادة ثقيلة
(بلطة) قاصدا قتلَه فاحدث به الجروح والاصابات الموضحة بالكشف الطبي

والتي سببت الوفاة « مما يفيد تعدد الضربات على المجنى عليه وأنها حصلت بالجزء الحاد من البلطة ثم قتل عن الكشف الطبي الذي اعتمد عليه ما يفيد أنه لم يقع على المجنى عليه سوى ضربة واحدة وأنها حصلت بالجزء الراض من البلطة وأنها لم تكن السبب المباشر للوفاة التي حصلت من الاختناق بالقيء الذي حصل للمجنى عليه على أثر إصابته ، ثم قال في مقام التعليل على توافر نية القتل لدى المتهم أنه استعمل آلة قاتلة هي بلطة وضرب المجنى عليه بها في مقتل من جسمه وهو الرأس ضربة شديدة أودت بحياته في الحال مما يفيد أن الضربة كانت شديدة ومهينة بذاتها ، فإن ذكر الحكم لكل هذا الذي ذكره يجعله يتخاذل في أسبابه بتناقض بعضها مع بعض بحيث لا يمكن أن يعرف منه أن كانت محكمة الموضوع قد كوئت عقيدتها في توافر ركن قصد القتل على أساس أن المتهم ضرب المجنى عليه ضربة واحدة أو أكثر من ضربة أو أنه ضربه بنصل البلطة الحاد لم يرأسه الراضة أن أن الضربة كانت شديدة وقاتلة في ذاتها أم غير شديدة ، وكل ذلك يعيب الحكم ويوجب بطلانه .

(لمن رقم ١٩٠٢ لسنة ٨ في - جلسة ١١/٢١/١٣٢٨)

١٤٢٠ - التناقض في الحكم - ماهيته .

* إذا اعتمد الحكم على شهادة شاهد الرؤية الوحيد على الواقعة وعلى تقرير الصفة التشريحية معا ، وكان الشاهد قد قرر أن العيارين أطلقا على المجنى عليه من الخلف في حين أن التقرير أثبت أن أحد العيارين أطلق من الأمام ، وذلك دون أن يفسر هذا التناقض بما يرفعه ويسوغ في العقل الاستناد إلى هذين الدليلين - كان هذا الحكم قاصرا ؟ إذ كان من المحتل أن المحكمة قد تنتهي إلى غير الرأي الذي انتهت إليه لو أنها كتبت قد تنهت إلى هذا التناقض .

(لمن رقم ٣٦٠ لسنة ٢١ في - جلسة ١٠/٢٢/١٣٥١)

١٤٢١ - على المحكمة رفع التناقض بين الدليلين القولي والفني في

أسبابها ، والا كان حكمها معيبا بما يستوجب نقضه - مثال في قتل عبد .

* لما كان يبين ما أثبتته المحكمة عند تحصيله للواقعة ما يفيد أن الطاعن أطلق على المجنى عليه عيارين بقصد قتله فازهق روحه على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من أن المجنى عليه أصيب من عيار ناري واحد ، فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يشكل تناقضا بين الدليل الفنى والدليل القولي - وكان الحكم

لم يمن يرفع هذا التناقض بما يدل على أن الحكمة لم تمنن إليه ولو أنها فطنت إليه لجاز أن يتغير وجه الرأي . فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(ظن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ س ١٥ من ١٧٢)

١٤٢٢ - مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفنى لا يلزم -
يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى فانقضا يستمعى على الملامة والتوفيق - مثال .

✽ الأصل هو أنه ليس بالزم أن يطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى فانقضا يستمعى على الملامة والتوفيق . ولما كانت الحكمة قد أطبأت إلى أقوال الشاهدين من أصابة المجنى عليه بالعدوف النارى الذى أطلقه الطاعن الثانى عقب سقوط المجنى عليه على الأرض منطحا على وجهه ولأخذت بما أبداه الخبير الفنى وهو الطبيب الشرعى من جواز حصول تلك الإصابات بهذا التصوير . وعللت اختلافها مع التقرير الطبى فى شأن سير العدوف بجسم المجنى عليه بما انتاب أولها من اضطراب لمصرع أخيه وبما قرره الثانى من عدم تبينه موضع المجنى عليه وقت أصابته وهو تبرير مساقم من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه من أطراح دفاع الطاعن فى هذا الشأن .

(ظن رقم ١٦٢١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢ س ١٧ من ٢٥)

١٤٢٣ - ليس للحكمة أن تتدخل فى رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته - كل ما لها هو الأخذ بها أن هى أطبأت إليها أو أطراحها أن لم تنق بها - مثال فى قتل عمه .

✽ لا يجوز أن تتدخل فى رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هى أطبأت إليها أو تطرحها أن لم تنق بها ، ولما كان الحكم قد أقام قضاها بإدانة الطاعن على افتراض صدور حركات لا إرادية باستدارة المجنى عليه وهو فى منطقة اللاشعورية ، وهو ما لا يسند له من أقوال شاهدى الإثبات كما بسطها الحكم ، فإنه يكون قد تدخل فى روايتها وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له ويبقى التعارض بمعد ذلك قائما بين الدليلين القولى والفنى لا يرفع ، ولا ينال من ذلك أن يكون أخذ الشاهدين قد قرّر بجلسة

المحاكمة ان المجنى عليه كان قد عمد الى الاستدارة ساعة اطلاق العيار ما دام ان الحكم لم يجعل سنده في رفع التناقض هذه الأقوال بعد تحييصها والاطمئنان اليها ، ومن ثم فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ - ص ٢١ من ٨٨٠)

١٤٣٤ - التناقض الذي يعيب الحكم - ماهيته - مثال لتسبيب لا تناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع انقضاء سبق الاصرار .

* التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينشأ بعضها ما إبته البعض الآخر ولا يصرح أى الأمرين قصدته المحكمة ، واذا كان مفاد ما أورده الحكم ان المحكمة وان اطاعت الى توافر نية القتل في الواقعة الا انها من وجه آخر قد اقيمت بانتفاء عنصر سبق الاصرار لما تبينته من ان الحادث لم يكن مسبوقا بفترة من الوقت تسمح للجناة باعمال الفكر في هدوء وروية ، وهو استخلاص سائر لا تناقض فيه ومن ثم تتحسر عن الحكم قتلة التناقض في التسبيب .

(لمن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨ - ص ٢٢ من ٦٧٢)

١٤٣٥ - تعويل الحكم في قضائه بالادانة على اقوال المجنى عليها والتقرير الطبى الشرعى في بيان السلاح المستعمل رغم ما بينهما من تناقض آثاره الدفاع في مرافعته - سكوت الحكم عن الرد على هذا التناقض بين الدليلين القولى والفى بما يزيل التعارض يعيبه بما يستوجب النقض والاحالة .

* اذا كان الحكم قد عول في قضائه بالادانة - من بين ما عول عليه - على اقوال المجنى عليها الثانية وعلى التقرير الطبى الشرعى على الرغم مما بينهما من تناقض واضح في بيان السلاح الذى استعمله الطاعن الثانى في اصابة المجنى عليها المذكورة وما اذا كان بندقية روسية الصنع حسب شهادتها او المدفع الرشاش المضبوط حسبها جاء بالتقرير الطبى الشرعى وانه بالرغم من ان الدفاع قد اثار امر هذا التناقض في مرافعته - كما يبين من محضر جلسة المحاكمة - الا ان الحكم سكت عن التعرض له . لما كان ذلك ، وكان ما اثاره من امر هذا التناقض بين الدليلين القولى والفى يعد جوهرى مما كان يتعين معه على المحكمة ان تورد في حكمها ما يعيد انها عندما قضت في الدعوى كانت على بينة منه وان ترد عليه بما يزيل هذا التعارض اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٢٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ - ص ٢٢ من ٨٩٦)

١٤٣٦ — الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى وقصور الحكم عن رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان وارداً على جريمة الشروع فى القتل المرتبطة بباقى الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .

✽ لا يحتاج الطاعن باتقاء مصلحته فى الطعن على الحكم — بقيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى وتصور الحكم عن التعرض لما يرفع هذا التناقض — بمقولة إن النemy وارد على جريمة الشروع فى القتل وإن المحكمة قد اعتبرت الجرائم المسندة إلى الطاعنين جميعاً بما فيها جريمة الشروع فى قتل المجنى عليها الثانية مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرتها جميعاً جريمة واحدة وأوقعت العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهى جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، إذ إن عيب التناقض سالف الذكر يمتد إلى الحكم برمته ليشمل جريمة القتل العمد بدورها .

(لمن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ص ٢٣ من ٧٩٦)

١٤٣٧ — مثال لتسبب معيب فى رفع التناقض بين الدليلين القولى والفنى فى جريمة قتل عمد .

✽ متى كان مؤدى ما أوردته الحكم المطعون فيه أنه مول فى رفع التناقض بين الدليل القولى والدليل الفنى على أساس اتخاذه جسم المجنى عليه وقت فراره وحين إطلاق العيار النارى عليه وهو ما لا يتلأم به ما جاء بالتقرير من أن اتجاه المذخوف كان بعيداً كبيراً من أسفل إلى أعلا مع ما أوردته الحكم — خطأ — من أقوال الشاهدة ابنة المجنى عليه من أن والدها أصيب بالعيار النارى بعد أن انكفا على الأرض مما مؤداه أن يكون اتجاه المذخوف من أعلا إلى أسفل ، كما لا يتلأم مع الثابت فعلا من أقوال هذه الشاهدة بالتحقيقات من أن العيار أطلق على والدها أثناء عودته وهو ما لا يتأتى معه أن يكون اتجاه المذخوف من أسفل إلى أعلا حسبها جاء بالتقرير . ومن ثم فإن التناقض بين الدليلين يبقى قائماً ولما يرفع ، ويكون الحكم قد رد على الدفاع فى هذا الصدد بما لا يصلح رداً عليه مما يعيبه بالتصور والفساد فى الاستدلال فضلاً عن مخالفة الثابت بالأوراق من أقوال الشاهدة المذكورة .

(لمن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٧ ص ٢٤ من ٧٥٨)

١٤٢٨ - تسبب الحكم - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل
الفنى ليس بلازم - ما يكفى لصحة التسبب .

٥ . ليس بلازم أن يطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جباة الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعمى على الملامة والتوفيق . وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن أطلق على المجنى عليه أعمرة نارية من البندقية الخرطوش المضبوطة من عيار ١٢ الخاصة بالمتهم الرابع ونقل من شهود الواقعة وهم المتهمين من الثانى الى الخامس قولهم أن الطاعن اخذ من المتهم الرابع ببندقية الخرطوش المرخصة له لإطلاق أعمرة منها ابتهاجا بالمرس ، وعندما مر عليهم المجنى عليه سمطها دابته عاجله بإطلاق أعمرة منها عليه فسقط من فوق دابته قتيلاً - كما نقل الحكم من تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه أصيب في ذراعه الأيمن ومتقدم بين الصدر والبطن والظهر بأصابات نارية من مقذوفات أطلقت من أسلحة خرطوش من مثل البندقية المضبوطة وأن الوفاة نشأت عن هذه الأصابات وأن السلاح المضبوط عبارة عن بندقية خرطوش ذات ماسورتين غير مشحنتين عيار ١٢ وأطلقت في وقت يتفق وتاريخ الحادث وكان الطاعن لا يجادل فيما نقله الحكم من تلك الأدلة وما أخذها الصحيح من الأوراق - وكان البين مما تقدم أن ما اخذ به الحكم واطمان اليه من أقوال المتهمين الآخرين في حق الطاعن لا يتعارض مع تقريرى الصفة التشريحية ونحو السلاح المضبوط بل يطابق معها في عموم قولهم - وكان قول الطاعن بالمتور على أعمرة من عيار ١٦ بجوار الجثة بما يدل على تعدد الجناة وتعدد الأسلحة المستعملة في القتل لا يمتع على التناقض طالما أن الحكم لم يورد هذا الأثر في مدوناته لأن المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولم يكن هذا الأثر بذى اعتبار لدى المحكمة طالما أن الطاعن لا يمارى فيما أثبتته الحكم نقلاً عن الشهود بأنه هو وحده الذى أطلق الأعمرة النارية على المجنى عليه من السلاح المضبوط ، وفيما نقله من الدليل الفنى من أن الأصابات المشاهدة بالجثة تحدث من أعمرة تطلق من مثل السلاح المضبوط عيار ١٢ وكان الحكم قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى في هذا الخصوص بما تضحى معه دعوى التعارض بين هذين الدليلين ولا محل لها ..

(ومن يوم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣٧٧/٢/١٤ من ٢٨ من ١٣٤٠)

١٤٢٩ - قتل عمد - اعتراف - التجهيل والتضارب في تحصيله .

٥ . لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد انتهى

من اعدام كل من الطاعن والمتهمين الأول — شقيق الطاعن — والثالث المحكوم عليهما غيابيا ، وذلك بالوصف الذي أحبلت به الدعوى الى المحكمة والذي ورد فيه بالتفصيل أن المتهم — الذى قضى بانتضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته — صوب مسدسه نحو المجنى عليه الأول — وانهال عليه المتهم الثالث تحديدا طلعا بالساطور ، كما صوب المتهم الذى توفى المسدس نحو المجنى عليه الثانى بينما أمسك به الطاعن وشقيقه لشل متاومته وانهال عليه المتهم الثالث ذاته طلعا بالساطور ، الا ان الحكم — فى مسدد تصويره واقعة الدعوى كما ارتسمت فى وجدان محكمة الموضوع — لم يورد ذلك التحديد ، بل خلاص الى القول فى صيغة عامة « وهناك وبناء على الاصرار المسبق المعقود بين المتهمين — الطاعن والمحكوم عليهما غيابيا بالاعدام — تخلصا من المجنى عليه الأول لعدم تصفية النزاع وديا بجيع المتهمون الأربعة الأول وكان رابعهم ذلك الذى توفى أثناء المحاكمة وهو ... » والذى انتقضت الدعوى العمومية بالنسبة له وأحاطوا بالمجنى عليهما واجهزوا عليهما قتلًا بالآلة حادة ثقيلة » . لما كان ذلك الحكم قد عاد يردد هذا التعميم فى الأعمال بصورة مضطربة — حينما انصح عن انهيار المحكوم باعدامهم جميعا على المجنى عليهما — وذلك فى معرض حديثه عن ظرف سبق الاصرار بقوله : « وحيث ان شرط سبق الاصرار قد تحقق فى هذه الجريمة بشكل جلى فمن الواضح من الاستعراض السابق أن المتهمين بيتوا النية على القتل وأعدوا العدة لذلك واخلو المنزل الذى يقيم فيه المتهم الأول — شقيق الطاعن — وانهالوا على المجنى عليهما قتلًا بهدوء وروية ومعرفة لما يسفر عنه فعلهم المجرم » فان هذا التعميم والاضطراب — فى تصوير واقعة الدعوى — انها ينبىء عن اختلال فكرة الحكم من عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، الأمر الذى يتعذر معه بالتالى على محكمة النقض تبين صحة الحكم من فساد : « واذا كان ذلك ، فلا يشفع للحكم قوله — من بعد — « ومن ثم فإن كلا مسئول عن نتيجة الفعل حتى ولو يشارك فى فعل القتل ذاته » . لما كان ذلك ، وكان الحكم فوق ما تقدم ، رغم انه عول فى ادانة الطاعن — فيما عول عليه — على اعترافه هو وشقيقه ، قد ردد هذا الاعتراف بصيغ مجهلة تارة ومتضاربة تارة أخرى اذ حصله بادىء الأمر مجهلا فى قوله :

« وبسؤال المتهم الأول — شقيق الطاعن — انمرغ ما فى جعبته باعترافا بالجريمة وبمركبتهما ، وكذلك فعل شقيقه المتهم الثانى — الطاعن — وان كان كل منهما اخذ يلهث فى اثبات أنه لم يكن يعلم بنية القتل » ثم تحدث عقب سرده روايات الشهود والتحريات وما جاء بتقرير المسئلة التفسيرية — من الاعتراف بصيغة أخرى مجهلة فى قوله : « ولما المتهم الأول — شقيق الطاعن — فقد اعترف بالوقائع السابقة ولكنة انكر انقلقه مع المتهمين

على نية القتل وكل دوره كان جلب المجنى عليه الأول لانمام الصلح مع المتهم الذى توفى . وقرر المتهم الثانى — الطاعن — بما شاعده كسابته ونفى عليه بنية القتل « بينما عاد الحكم — فى سبيل التذليل على ثبوت الجريمة فى حق الطاعن وشققة فردد الاعتراف على نحو مغاير بقوله « وقد اعترفا تفصيلا بمشاركتها فى القتل بالفعل الايجابى منها اذ انزلق المتهم الثانى — الطاعن — الى قوله الحق مقرر فى اتوائه انه والمتهم الاول امسكا بالمجنى عليه الثانى . . . لشل مقاومته حتى يجهز عليه المتهم الثالث وقد فعلا ذلك بعد ذلك بعد ان فرغ من الاول ولولا هذا الامسك لامكن لهذا الاخ ان يقاوم عندما رأى شقيقه يقتل بفتة ثم هما فى هدوء وروية يشتركان فى التخلص من آثار الجريمة سواء باعداد الجوالين ووضع الجثتين بينهما ثم اخفاء معالم الجريمة » ، ومن ثم فان هذا التجهيل والتضارب فى تحصيل الاعتراف المشعر اليه — لما يعجز محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القاتون على حقيقة الواقعة . لما كان ما تقدم ، بان الحكم — والحال هذه — يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يكفى لنقضه بالنسبة للطاعن ، وللمحكوم عليه الاخير الذى دين بجريمة اخفاء جثتى المجنى عليهما ولم يقدم طعنا — لاتصال هذا العيب به — والاحالة ، وذلك بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن .

(طنن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ س ٢٩ ص ١١٢)

١٤٤٠ — قتل عمد — تسببب معيب — تناقض — مثال .

* متى كان الحكم المطعون فيه تدبأ بتحصيل واقعة الدعوى — حسبها استخلصتها محكمة الموضوع — فى قوله : « من حيث ان واقعة الدعوى حسبها استخلصتها المحكمة من مطالعة الاوراق وما تم فيها من تحقيقات ودار بالجلسة تتحصل فى انه بتاريخ واثناء جلوس . . . امام مسكنه بناحية . . . التابعة لمركز البلينا ومعه . . . والمجنى عليهما . . . تصالف مرور المتهم . . . — الطاعن — يحمل سلاحه الحكىوى ، وما ان وقع بصره على خصمه المجنى عليه . . . الذى سبق قيام شغائن بينهما حتى تحركت فى نفسه وفى تلك اللحظة بالذات كواهن العداء و اراد الخلاص منه ، فمطلق نحوه عيارا ناريا من سلاحه المذكور الا انه لم يحكم الرماية على هدنة فاضطاه . واصاب المجنى عليه . . . فى بطنه مما ادى الى وفاته سم لاذ مدبرا » . وبعد ان اورد الحكم الادلة التى صحت لديه على ثبوت الواقعة على هذه الصورة — ومؤداها ان الطاعن اطلق العيار النارى صوب غريمه المجنى عليه الثانى للتخلص منه الا انه لم يحكم الرماية على هدفه فاضطاه واصاب المجنى عليه الاول القتل فى بطنه — عاد ، فى معرض استظهاره لنية القتل لدى الطاعن ، فاعتقت صورة اخرى للواقعة تتعارض مع

الصورة السابقة - حصلها ان الطاعن اختار من جسم القتيل موضعاً خطراً فاطلق العيار من سلاح صوبه الى بطنه - وذلك في قوله : « ومن حيث انه في سبيل استظهار نية القتل لدى المتهم - الطاعن - فان الثابت من ظروف الدعوى وملابسات الحادث ومما تقدم تنصيلاً ومن تقرير الصفة التشريحية ان المتهم اطلق عياراً من سلاح محشو بالمخوف صوبه الى بطن المجنى عليه القتل وهو سلاح قاتل بطبيعته ، واختار مكاناً لتصويب من جسم المجنى عليه موضعاً خطراً فاصاب منه القتل ، مما يستخلص منه المحكة ان المتهم انما اطلق العيار على المجنى عليه القتل بقصد قتله وازهاق روحه » . لما كان ما تقدم فان اعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لواقعة الدعوى لما يدل على اخلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها الاستقرار الذي يحطها في حكم الوقائع الثابتة : الامر الذي يستحيل معه على محكمة النقض ان تتعرف على أى أساس كونه محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، فضلاً عما ينبىء عنه من ان الواقعة لم تكن واضحة لديها بالتقدير الذي يؤمن معه خطأها في تقدير مسؤولية الطاعن ، ومن ثم يكون حكماً متخذاً في أسبابه متناقضاً في بيان الواقعة متناقضاً بمعيه بما يستوجب نقضه والاحالة ، وذلك بغية حجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

طعن رقم ١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣ ، ص ٦٩ من ١٠٥

١٤٤١ - قتل عمد - شهود - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل

الفنى غير لازم - يكفى ان يكونا غير متناقضين - مثال .

✽ من المقرر انه ليس بلامر ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى مع الملازمة والتوفيق ولما كان الحكم المأمون فيه قد دان الطاعن الاول بقتله المجنى عليه عمداً استناداً الى أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية وكان مؤدى أقوال الشهود حسبما حصلها الحكم ان الطاعن الاول أحدث بالمجنى عليه الاول عدة طعنات بمطواة في أسفل يمين العنق وأعلى الخاصره اليسرى ومتصف يمين الظهر وكان الثابت بالحكم ان تقرير الصفة التشريحية افاد بان وفاة المجنى عليه الاول ترجع الى اصاباته سالفة الذكر فقط دون اصابة أسفل الساعد الايسر فانه لا يكون هناك تناقض بين الدليلىن القولى والفنى بل هناك تطابق بينهما ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن الاول بشأن التناقض بين الدليلىن القولى والفنى في هذه الخصوصية غير سديد ، لما ما يثيره الطاعنون من اعتناق الحكم لصورة الواقعة حسبها صورها شهود الاثبات مع ان القوالهم بالتطبيقات تناقض ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية اذ قرروا بان المجنى عليه الاول والطاعن الاول كان كل منهما في مواجهة الآخر وقت الاعتداء بينهما ثبت من تقرير الصفة التشريحية

وجود اصابة بظفر المجنى عليه الاول فانه لما كان جسم الانسان يتحرك ولا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث اصابة بالظفر والضارب له واقف امامه او خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج الى خبرة خاصة فانه لا يكون هناك شبهة تناقض بين ما قرره الشهود وتقرير الصفة التشريحية ولا يكون هناك تناقض مع العقل فيما قرره الشهود من أن المجنى عليه أصيب في ظهره والضارب له واقف امامه ويكون منى الطاعنون في هذا غير سليم .

(لمن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣٧٨/٤/٢٤ ص ٢٩ من ٢٢٨)

١٤٤٢ - الخلاف بين الدليلين القولى والفنى - حفصه - تسبيب .

❦ لما كان الاصل انه ليس بلازم ان تطابق اقوال الشهود مشيرون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى كما افضت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستلزم على الملامة والتوفيق . وكان مؤدى ما حصله الحكم من اقوال والدة المجنى عليها شهادة الاثبات من انه الطف سابق بين الطاعن وزوجته المجنى عليها لزواج الاول باخرى واقالة المجنى عليها دعوى نفقة وصدور حكم لصالحها ورسمها دعوى تطليق منه ، مما افور صدره ، قرر ان ينتقم لنفسه منها فعمد العزم على قتلها وأعد عصا ثقيلة ينتهى طرفها بقطعة من الحديد وترىس لها في طريق مودتها الى بلدتها ونجاها من الخلف وانها على رأسها ضربا بالعصا حتى فاضت روحها ثم فر هاربا لا يتعارض بل يتالم مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية الذى اثبت ان المجنى عليها اصيبت بجرح رضى يبدأ عند الحبة الجدارية اليمنى ويتجه الى الخلف واسفل بطول نحو عشرة سنتيمترات ويوجد بنصف الجانب الايمن منه ثغر طوله نحو سنتيمتر واحد يتجه الى اليمين وأعلى قليلا فضلا عن وجود كسور منخسة مفتتحة بعظام الجبهة تحت ذلك الجرح ، كما اصيب بسجج رضى فى مساحة ٥.٢ سنتيمتر يمتد من مقدم الجبهة وأن الاصابات الموصوفة برأس المجنى عليها هى اصابات رضية حيوية تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض ويجوز حدوثها من مثل الضرب بعصا بها قطعة حديدية والوفاة اصابة تعزى الى كسور الجبهة وتهتك المخ ونزيف على سطحه وأنه من الممكن حصول الحادث حسب التصوير انوار بمذكرة النيابة المستقى من اقوال الشاهدة الاولى وكان قول الحكم - فى مجال الرد على دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى - ان والدة المجنى عليها ردت فى جميع مراحل التحقيق ان المتهم الطاعن - ضرب المجنى عليها عدة ضربات على رأسها بعضا فى نهايتها قطعة من الحديد وجاء التقرير الفنى مؤيدا ذلك القول بثبوت وجود كسور منخسة بعظام الجبهة وسجج رضى بمنصفت مقدم الجبهة مؤكدا أن هذه الاصابات تنشأ من المصادمة بجسم

مطلب راض ويجوز حدوثها من مثل المعصا المضبوطة بمسكن المتهم من شخص بقف خلفها وتقريباً منها وهذا الذي رد به الحكم على دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى كاف وسائغ ولا ينزع الطاعن في أن له أصله في الأوراق ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

إطنم رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٧٨/٢/٥ من ٢٩ ص ١٢٦

الفرع السابع

الفساد في الاستدلال

١٤٤٣ - فساد الاستدلال - مثال .

✽ أن عجز المتهم عن تحليل وجود دماء آدمية لم يمكن معرفة دسيفتها بملابسه لا يؤدي إلى القول بأن هذه الدماء هي من دماء المجنى عليه ضرورة بلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب ، لأن القول بمعجز المتهم عن نفي الدليل المستفاد من ذلك لا يكون له محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التي وجدت على ملابسه هي من دماء القتيل نفسه وأذن فإذا كانت المحكمة قد عولت في تصديق شهادة الشاهد على وجود دماء آدمية بثوب المتهم ولم يثبت في حكمها أن هذا الدم هو من دم القتيل فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه .

إطنم رقم ٨٧٦ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٣٧٨/١١/٨

١٤٤٤ - فساد الاستدلال - مثال .

✽ متى كان الثابت في الحكم الذي أدان المتهم في جنائية شروع في قتل عمد أنه استدلل على تولف نية القتل في حق المتهم بقوله « أن نية القتل توافرت لدى المتهم وهي مستفادة من استعماله مطواة كبيرة طول نصلها ٨ سم وهي مشحونة ومدمية الطرف وطعنه بها المجنى عليه في الجنب والبطن وهي مواضع قاتلة وأحداثه بها أصابات خطيرة » ، وكان الكشف الطبى الموقع على المجنى عليه كما هو ثابت في الحكم يدل على غير ذلك - فإن الحكم يكون قد أخطأ في الاستدلال بما يمييه ويوجب نقضه .

إطنم رقم ١٨٢٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٣٧٨/٢/١٩

١٤٤٥ - مثال لتبسيب معيب في الرد على دفاع جوهرى حول قدرة المجنى عليه على التحدث بتمقل بعد أصابته .

✽ متى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن

الطاعن قد أثار عدم قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته ، وإن التفسير الطبي الشرعى وإن أثبت أن إصابات المذكور لا تمنع من ذلك إلا أنه تمر تلك الفترة على فترة معينة سماها بالفترة البيضاء وأنه لا دليل على أن المجنى عليه قد مر بهذه الفترة ، يؤيد ذلك ما أثبتته الضابط في محضره من أن المجنى عليه سقط في غيبوبة عقب أدلائه بأقواله ، وكان الدفاع على هذه الصورة بعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ولأن الواقع يشهد له ويسانده ، ذلك أن الطبيب الشرعى وإن قرر أن إصابات المجنى عليه لا تمنع من قدرته على التحدث بتعقل خلال الفترة البيضاء وهي الفترة الزمنية التي تعقب زوال غيبوبة الارتجاج المخي وتسبق غيبوبة الضبط المخي ، إلا أنه أثبت تعذر تحديد المدة الزمنية التي تستغرقها الفترة البيضاء وأنه يجوز أن تمتد الى حوالى ست ساعات وأن ذلك يتوقف على مدى مقاومة المجنى عليه للصدمة المصيبة المصاحبة للإصابات كما أثبت للضابط في محضره أنه عقب سؤال المجنى عليه أخذ يهذى ويتحدث بكلام غير مفهوم ، فإن المحكمة إذ لم تظن الى دفاع الطاعن ولم تقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه بل سككت عنه إيرادا له وردا عليه ، يكون حكمها معيبا بما يوجب نقضه .

بلعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٣٧٠ من ٢١ ص ١٦٢

١٤٤٦ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ، لمحكمة الموضوع سلطة تقديره لها الأخذ به أو اطراحه دون بيان العلة — أفصاحها عن الأسباب التي من أجلها أخذت به أو اطرحته — وجوب أن يكون ما أورده واستدل به مؤيدا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، والمحكمة النقض مراقبتها في ذلك — مثال لتسبيب معيب في قتل عمد .

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى ، وأن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير تلك الأدلة لها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة ، إلا أنها متى انصحت عن الأسباب التي من أجلها أخذت بها أو اطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أوردها واستدل به مؤيدا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك . لما كان ذلك ، وكان المظنون ضده وطوال مراحل التحقيق قد أصر على اعترائه بأنه ضرب زوجته المجنى عليها بيده في بطنها عندما رآها تقف مع آخر وقد خاضت سروالها عنها فلما وقعت على الأرض مفشيا عليها قام بخنقها بالمندبل والتي بحثتها في مجرى « الكلبس » وكان الحكم قد اطرح اعتراف المظنون ضده قولا منه بعدم توافق رابطة السببية بين الفعل والنتيجة باعتبار أن تقرير الصفة التشريحية لم يقطع بسبب الوفاة وما إذا كان جنائيا من عدمه ، وإن ما أثبتته

التقرير، من أنه لا يوجد ما يتعارض مع إمكان حصول الوفاة نتيجة اسفكسيا الخفق للاعتبارات التي ذهب إليها أنه هو وليد ظن واستنتاج ، فإن الحكم الماطعون فيه فيها رتبة من نتائج على تقرير الصفة التشريحية يكون منطوقاً على عسف في الاستنتاج وتناثر مع حكم العتل والمنطق ذلك أن تقرير الصفة التشريحية لم ينف قياساً رابطة السببية بين فعل الماطعون ضده والنتيجة إذا أورى في هذا الخصوص بأنه « لا يوجد ما يتعارض مع إمكان حصول الوفاة نتيجة اسفكسيا الخفق بالضغط على العنق بجسم لين كمنديل رأس أو ما أشبهه حسبما قرر المتهم — الماطعون ضده — إذ أن الخفق بهذه الوسيلة قد لا يترك أى أثر يدل عليه أو قد يترك آثار أصابة بسيطة بالعنق تزول بفعل التعفن كما وأن عدم وجود كسر بالعظم اللامى لا ينفي أيضاً إمكان حصول الواقعة على النحو الذى قرره المتهم إذ وأنه من المعروف أنه في حالات كثيرة من الخفق لا يحدث كسر بالعظم اللامى وخاصة في الحالات التي تكون وسيلة الخفق باستعمال جسيم لين » وهذا الذى أورده الحكم نقلاً عن التقرير الطبى الشرعى لا يقوم على ظن أو استنتاج كما ذهب إليه الحكم ، ويكون بذلك قد تعيب بفساد الاستدلال الذى يجب نقضه والاحالة .

(طن ١٢٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣٧٤/١/٢٧ من ٢٥ من ٦١)

١٤٤٧ — مجرد إطلاق عيار نارى من بندقية صوب المجنى عليه لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل — وجوب أن يقصد الجانى من ارتكاب هذا الفعل ازهاق روح المجنى عليه وأن يورد الحكم القاضى بالادانة الأدلة التى استخلص منها ثبوت هذه النية لديه — مثال لتسبب معيب .

يتميز القصد الجنائى في جريمة القتل العمد عن القصد الجنائى العام في سائر جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكاب الفعل ازهاق روح المجنى عليه — ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمراً داخلياً في نفس الجانى فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة المتهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تعنى المحكمة بالتحقق منه استطلاعاً وأن تورد الأدلة التى تكون قد استخلصت منها أن الجانى حين ارتكب الفعل المسمى المسند إليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه إذ كان ذلك — وكان الحكم الماطعون فيه قد استدل على توافر نية القتل لدى الطامع من إطلاقه عياراً نارياً من بندقية وهى سلاح قاتل بطبيعته قاصداً أصابة أى من أفراد عائلة المجنى عليها وهو لا ينفذ سوى مجرد تعمد الطامع ارتكاب الفعل المسمى من استعمال سلاح من شأنه إحداث القتل وإطلاق عيار نارى منه على المجنى عليها وأحداث أصابته ولا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن هذه النية بنفس الطامع ، ومن ثم يكون الحكم معيباً بالتصور متميماً لرغضه .

(طن رقم ١١٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣٧٤/٢/٢٤ من ٢٥ من ١٨٠٠)

الفرع الثامن الخطأ في الإسناد

١٤٤٨ — الخطأ في الإسناد — ماهيته — مثال .

✽ إذا كان الحكم في مقام التوفيق بين ما قال به الشهود من أن المتهم المجنى عليه كاتا — وقت إطلاق النار — في مستوى واحد مما يستتبع أن تكون الإصابة لثغية ، وبين ما قرره الطبيب من أن الإصابة مائلة قليلا إلى اسفل ، قد قال : « إن المتهم مارع الطول وأن المجنى عليها لا بد تصيرة بحكم أنها امرأة مما يؤدي حتما إلى أن تكون الإصابة مائلة إلى اسفل » ، وكان ما قاله الحكم من ذلك ليس له ما يسنده من التحقيقات في واقعة الدعوى ، فهذا الحكم يكون مميا واجبا نقضه ، إذ القول بأن المرأة على الإطلاق اقصر من الرجل غير صحيح .

(لمن رقم ٢١٣٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٩٩/١/١٠)

١٤٤٩ — الخطأ في الإسناد — مثال .

✽ إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بصدد تكذيب أقوال المجنى عليه وشهوده من أنه هو وحده الضارب بها ورد بمعاناة الطبيب الشرعي للغرفة التي كان بها التقييل من وجود آثار لنوعين مختلفين من البنادق ، ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع بقوله أن ما استخرجه الطبيب الشرعي من مقفولات من حائط الغرفة يدل على أنه من بنقية رامنجتون . وكان الثابت من معاناة هذا الطبيب أن آثار المقفوف هي لنوعين من البنادق ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت بما يجعل حكمها مستوجب النقض ، ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين ، إذ أن ما قد تجر إليه إعادة المحاكمة بالنسبة إلى هذا المتهم أو تنتهي إليه يقتضى — تحقيقا لحسن سير العدالة — أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين بسبب الارتباط الوثيق بين الوقائع .

(لمن رقم ٥٧٨ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٩٩/٥/٨)

١٤٥٠ — الخطأ في الإسناد — مثال .

✽ إذا كان الحكم حين تعرض لشهادة شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى قد قال أنها قد تأيدت في جميع تفاصيلها بالتقرير الطبى الشرعى والصنبة التشريحية فقد وجدت بجسم التقييل خمس إصابات وقد جزم الشاهد بأن الأخيرة التي أطلقت عليه هي خمسة مما مفاده اعتقاد المحكمة بأن تقرير

الطبيب الشرعى تد ايد هذا الذى جزم به الشاهد ، وكان الذى يبين من تقرير الطبيب الشرعى أن اصابته اثنتين من الاصابات الخمس القسى وجدت بحسم المجنى عليه قد حدثتا من عيار نارى واحد ، وأن الاصابات الثلاث الاخرى قد حدثت من ثلاثة أعيرة أى أن العيارات النارية التى اصابته المجنى عليه كانت أربعة فقط لا خمسة — فان استناد المحكمة قى حكمها الى مطابقة قول الشاهد لما قرره الطبيب الشرعى فى تقريره عن عدد الأعيرة يكون استنادا الى ما لا اصل له فى الاوراق ويكون الحكم متمين النقض .

(طنن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨)

١٤٥١ — الخطأ فى الاستناد — عدم جنواه — منط ذلك .

✻ متى كان الثابت من الاطلاع على التحقيقات المضمومة أن الشاهد قرر برؤيته للطاعن وهو يضرب المجنى عليه على رأسه من الخلف ، وكان تقرير الصفة التشريحية قد ثبت أنه وجد برأس المجنى عليه جرح بمؤخر الجدارية اليسرى وآخر مماثل له فى الفروة بيمين. مؤخر الرأس مع كسر بعظام الجمجمة ، وأن الوفاة نشأت نتيجة هذه الاصابات وما أحدثته من كسر شرسى جسيم بعظام الجمجمة وتكدم بقشرة المخ ، وما صاحب ذلك من نزيف وارتجاج دماغى ، فانه لا جدوى مما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ فى الاستناد فى شأن ما رواه الحكم من اقوال الشاهد المذكور من حيث عسدد الضربات التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه ، ما دام الثابت أن اصابات الرأس كلها قد ساهمت فى أحداث الوفاة وأن احدا آخر غير الطاعن لم يشترك فى ضرب المجنى عليه على رأسه .

(طنن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤ من ٢١ ص ٢١)

١٤٥٢ — اقامة الحكم قضاءه على ما ليس له اصل فى الاوراق — خطأ .

✻ الاصل أنه يجب على المحكمة الاتبنى حكمها الا على اساس صحيحة من اوراق الدعوى وعناصرها ، وأن يكون دليلها فيها. انتهت اليه قاتبا فى تلك الاوراق ، وإذا اقام الحكم الطعون فيه قضاءه على ما لا اصل له فى التحقيقات فانه يكون باطلا لا بئذائه على اساس فاسد .

(طنن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣ من ٢٢ ص ١٧)

١٤٥٣ — ايراد الحكم فى سياق استدلاله على توافر نية القتل — وقائع

لا معين لها من الاوراق — يمينه بالخطأ فى الاستناد .

✻ لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه « مع عدم الاخلال

بالحكام المنتدبة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بمعوية الاعداد يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة براهها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفترة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ « وكانت الميعوب التي لحقت الحكم المطعون فيه تدرج تحت حكم الحراسة الثانية من المادة ٣٠ التي احوالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ - فانه ينعين قبول عرض النيابة للقضية ونقض الحكم الصادر باعدام الطاعن الاول - ولما كانت تلك المناهى تتصل بالطاعة الثانية فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليها ايضا ولو لم تقدم اسبابا لطمعها طبقا للمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض كما يتعين نقض الحكم كذلك بالنسبة للطاعن الثالث تحقيقا لحسن سير العدالة .

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٤ في - جلسة ١٤/٤/١٩٧٤، ص ٢٥ من ١٤٠٨

الفصل السادس

مسائل متنوعة

١٤٥٤ - استنتاج الواقعة المعاقب عليها من الأدلة الفنية متروك لمحكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض عليها .

✽ استنتاج الواقعة المعاقب عليها من الأدلة المقدمة لمر موضوع تملكه محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت الأدلة المقدمة تفتق عقلا ما رآته المحكمة . فإذا كان الثابت من الوقائع بشهادة الشهود انذين شهدوا نقلا عن رؤية المجنى عليه أن المتهم استدرج المجنى عليه من منزله الى داره ثم دعاه الى العشاء معه وأن المجنى عليه بعد نصف ساعة من تناول الطعام مع المتهم ظهرت عليه أعراض التسمم فبدأ يتقيأ وإذا ظهر من الصفة التشريحية للمجنى عليه أن سبب الوفاة هو التسمم الحاد بالزرنيخ وكان الثابت أيضا أنه عثر على زرنيخ بجيوب جلابب المتهم بكمية أكبر نسبيا مما يوجد بالملابس نتيجة الطوث العارض بآثرية زرنيخية ثم استنتجت المحكمة من ذلك أن المتهم هو الذي دس السم للمجنى عليه كأن استنتاجها مقبولا عقلا ولا محل للاعتراض بقوله لم يشهد أحد بأن المتهم دس المادة السامة للمجنى عليه .

يطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١١/٢٠/١٩٣٢

١٤٥٥ - الاتفاق على ارتكاب جريمة سرقة كاف لمساهمة الشريك عن حادثة القتل التي ارتكبت باعتبارها نتيجة محتملة للأولى .

✽ الاتفاق على ارتكاب جريمة ما كاف وحده بحسب المادة ٤٣ من قانون العقوبات لتحصيل كل من المتعدين نتيجة ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير تلك التي اتفق على ارتكابها حتى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لذلك الاتفاق الذي تم على ارتكاب الجريمة الأخرى . ذلك بأن الشريك مفروض عليه قانونا أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلا ويحكم المجرى العادي للامور أن تنتج عن الجريمة التي اتفق مع شركائه على ارتكابها فإذا اتفق شخص مع آخرين على سرقة منزل شخص معين فإن القانون يفرض بحكم المادة ٤٣ ع على هذا الشخص دعوى ضمه من الشركاء أن يتوقعوا أن يستيقظ المجنى عليه عند دخولهم منزله فيقاوم دفاعا عن بالة فيحاول اللصوص اسكاته خشية الافتضاح فإذا عجزوا عن اسكاته قطنوا على حياته ليأبنوا شره . تلك حلقات متسلسلة تتصل أخراها بأولها اتصال العلة بالمطول فكل من كانت له يد في أولى الحوادث

وهي حادثة السرقة يجعله القانون مسئولا بصفته شريكا من الحادثة الاخيرة وهي حادثة القتل باعتبارها نتيجة محتملة للاولى واذا لم يكن في الاستطاعة مؤاخذه ذلك الشخص على اعتبار انه شريك في القتل بنية مباشرة لعدم قيام الدليل على ذلك فان وجوده في مكان جريمة السرقة كاف وحده لمؤاخذته قانونا بقصده الاحتمالي فيما يتعلق بجريمة القتل على اعتبار انه كان يجب عليه ان يتوقع كل ما حصل ان لم يكن توقعه ممكنا ومسئوليته في القتل بنية احتمالية تتحقق ولو ثبت انه لم يكن يحمل سكيناً او ساطورا او ذبابة أداة أخرى .

(لمن رقم ١٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٣٢٤/١/٨)

١٤٥٦ - عدم التزام المحكمة الأخذ برأى المفتي .

* ان القانون اذ اوجب على المحكمة اخذ رأى المفتي في عقوبة الاعدام قبل توقيعها انما قصد ان يكون القاضي على بينة مما اذا كانت احكام الشريعة تجيز الحكم بالاعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون ان يكون ملزما بالاخذ بمقتضى الفتوى . فليس المقصود ان من الاستفتاء تعرف رأى المفتي في تكيف الفعل المسند الى الجاني ووصفه القانوني .

(لمن رقم ٢٢٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٣٢٩/١/٦)

١٤٥٧ - عدم بيان الحكم رأى المفتي لا يعيبه .

* لا يوجد في القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالاعدام بعد اخذ رأى المفتي ان تبين هذا الرأى في حكمها . وكل ما اوجبه الماده ٤٩ من قانون تشكيل محكم الجنائيات هو ان تلخّص المحكمة رأيه قبل اصدار هذا الحكم .

(لمن رقم ١٩٤٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٣٢٢/١/٢٦)

١٤٥٨ - عدم اشتراط ثبوت موت المجنى عليه بدليل معين للادانة بالقتل .

* لا يلزم في الادانة بالقتل ان يكون موت المجنى عليه قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتثريحها . فان القانون نفسه قد جعل من اسباب انظر في الاحكام الجنائية ان يوجد المدعى قطعه حيا بعد الحكم على المتهم (الماده ٢٣٤ تحقيق) .

(لمن رقم ١٦٠٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٣٢٨/١٢/٢٨)

١٤٥٩ - القرائن من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية .

✽ ان القانون لم يشترط لثبوت جريمة القتل قيام دليل بعينه بسل للمحكمة ان تكون اعتقادها بالادانة من كل ما تطمئن اليه ، فاذا هي اخفت في اثبات القتل بها تكشف لها من الظروف والقرائن فلا تتريب عليها في ذلك ، اذ القرائن من طرق الإثبات في المواد الجنائية وللقاضى ان يعتمد عليها وحدها ما دام الرأى الذى يستخلصه منها مستساغاً .

(لمن رقم ٤٣٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٥١)

١٤٦٠ - قتل عمد مع سبق الإصرار - مسئولية الجاني عن الجريمة ايا كان نصيبه من الأفعال المكونة للجريمة .

✽ الأصل ان الجاني يسأل عن جريمة القتل التى يرتكبها مع غيره - متى توفر سبق الإصرار - وان قل نصيبه من الأفعال المكونة لها : فلا يغير من اساس المسئولية في حكم القانون ان يثبت ان الجاني قد قام بنصيب اوفى من هذه الأفعال .

(لمن رقم ٥٣١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٧٦٦)

١٤٦١ - قتل عمد - مسئولية جنائية - علاقة السببية بين الإصابة والوفاة .

✽ اذا كائن الثابت من التقرير الطبى ان الوفاة نشأت عن الإصابة ، فان أهمل العلاج او حدوث مضاعفات تؤدي الى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهى النتيجة المباشرة التى قصد اليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمداً بنية قتله .

(لمن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٧٨٠)

١٤٦٢ - التوافق على ارتكاب جرائم القتل عمداً - لا يرتب تضامناً بين المتهمين في المسئولية الجنائية - كل متهم مسئول عن نتيجة فعله الذى ارتكبه .

✽ اذا كانت النيابة العامة قد اتهمت الطامنين الثالث والرابع والخامس منهم قتلوا عمداً احد المجنى عليهما في الدعوى ، كما اتهمت الطامنين السادس والسابع والثامن بأنهم قتلوا عمداً المجنى عليه الآخر ، وكان الحكم المطعون فيه قددان هؤلاء الطامنين جميعاً على قتلهم المجنى عليهما، وكان ما أورده الحكم في اسبابه وان دل على التوافق بين المتهمين فهو لا يفيد اتفاتهم على ارتكاب هاتين

الجريمتين ، كما لم يثبت في حق كل من الطاعنين انه سباهم في أحداث الإصابات التي أدت الى وفاة المجنى عليها فانه يكون باصراً مما يعنيه ويستوجب نقضه .
 ذلك أن مجرد التوافق لا يربط في صحيح القانون تضامناً بين المتهمين في المسؤولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .

(طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥ من ١٢ ص ١٨٧٦)

١٤٦٢ - شروط تغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات .

✽ من المقرر أنه يكفى لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقررة عن جنابة القتل وتبزيها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، ولا يشترط وقوعهما في مكان واحد .
 وتقدير هذه الرابطة الزمنية مما تستقل به محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١١ من ١٧ ص ١٣٩٦)

١٤٦٤ - قرائن الحال طريق أصلى في الإثبات في المواد الجنائية - قتل عمد - مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها الأدلة - غير جائزة أمام النقض .

✽ ان تقدير الدليل موكل لمحكمة الموضوع ومتى اقتضت به وأطاعت اليه فلا معتب عليها في ذلك ، ولها في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقرائن الأحوال وهي من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية ، وإذا كان ما تقدم وكانت الأدلة والاعتبارات والقرائن التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها من ثبوت مقارعة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دين بها ، فإن ما يثبته الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً في وأتعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٠ من ٢٠ ص ١١٦٨)

١٤٦٥ - توافر علاقة السببية بين إصابة المجنى عليه - ووفاته الناشئة عن هذه الإصابة .

✽ ما قاله الحكم من أن المتهم طعن المجنى عليه بمطواة في بطنه محدثت به الإصابة التي أودت بحياته ، يوفّر في حق المتهم ارتكابه عملاً عمدياً ارتبط بوفاته المجنى عليه ارتباط السبب بالسبب ، لأنه لولا هذه الطعنة باليدية لما حدثت تلك الإصابة .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤ من ٢١ ص ١٧٢٤)

١٤٦٦ — طعن — مصلحة — مثال لعدم تحققها .

* متى كان الحكم قد طبق في حق الطاعن المادة ٣٢ عقوبات ، وارتفع عليه عقوبة الجريمة الأشد ، وهي المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، فاته لا مصلحة لهذا الطاعن فيها يفتره من بطلان اتصال المحكمة بدموى جريمة احراز السلاح لرمعها بغير الطريق القانوني .
طعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٤ من ٢٢ ص ٢٠

١٤٦٧ — قتل عمد — دفاع موضوعي — مثال .

* ان ما يفتره الطاعن في شأن اصابته وكيفية حصولها وانحياز المحكمة منها دليلا على اقترانه واقعة القتل ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في مسائل واقعية تلك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معتب من محكمة النقض .

طعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٤ من ٢٢ ص ٢٠

١٤٦٨ — تساعد الأدلة في المواد الجنائية .

* من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط أحدها أو استبعدت بعد التعرف على مبلغ الاثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي السدي انتهت اليه المحكمة .

طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢ من ٢٢ ص ١٧

١٤٦٩ — مساطة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء اكانت الوفاة

حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل - المادة ١/٢٢٤ عقوبات لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته الى وفاته بنية قتله - أفراد الطاعن بالمجنى عليه واحداث اصابته التالفة وغير التالفة اللتين تولى على أثرهما عن عمد وارادة وبنية إزهاق الروح يؤثر في حقه جنائية القتل العمد - لا محل لاعتصام الطاعن بالقدر المتيقن من مسئوليته باعتبار ما ارتكبه جنحة ضرب .

* متى ثبت لمحكمة الموضوع أن المتهم ضرب المجنى عليه بسكين قاصدا قتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض الضربات وتسببت عنها فهذا المتهم يكون قاتلا وعقابه ينطبق على المادة ١/٢٢٤ من قانون

انتهويات التي لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على الجنى عليه يؤدي بطبيعته الى وفاته بنية قتله سواء اكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل ام من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة .
 واذا كان الحكم المطعون فيه قد خلاص - في حدود سلطته الموضوعية - للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ان الطاعن هو الذي انفرد بالجنى عليه واحداث اصابته النافذة وغير النافذة واللذين توفي على اثرهما ووغر في حقه تعمد الاصابتين معا وتوفر القصد الجنائي العاصم والخاص على السواء بارتكابه لهما عن عمد واردة وعلم وبنية ازهاق ارواح وبما يوفّر في حقه جناية القتل العمد فلا محل لما يعتصم به الطاعن بوجه النعى من وقوف مسؤوليته عند اخذه بالقدر المتين باعتبار ان ما ارتكبه هو جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٢، س ٢٢ ص ٣٧٩)

١٤٧٠ - الجمع بين جريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار - وجريمة القتل عمدا المرتبط بجنحة - لا يخالف القانون .

* لا يوجد في القانون ما يحول دون الجمع بين جريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار المنصوص عليهما في المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات وجريمة القتل العمد المرتبط بجنحة المنصوص عليهما في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٥ من القانون ، متى توافرت أركانها .

(لمن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٧٢، س ٢٥ ص ٣٧٨)

١٤٧١ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفّره .

* لأن أوجب القانون سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحليله ، الا انه اذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة او كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فان لها أن تعرض عنه ولا تثريب عليها ان هي أغفلت الرد عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلبات المتهمين الخاصة بضم التقارير الطبية الموقعة عليهم وضم دفاتر السجن وسماع شهود نفى وإجراء معاينة وأطراحها للأسباب السالفة التي أوردها فان دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة سيما وأن طلب إجراء المعاينة لم يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصوله بل المتصود منه إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بأجابته .

(لمن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٤/٢/١٩٧٨، س ٢٩ ص ٤٢٨)

١٤٧٢ - قتل عبد - عقوبة - طعن - مصلحة .

✽ إذا كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين - وهي الأتسفال الشاقة المؤبدة - تدخل في حدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أى ظروف مشددة ، فإنه لا يكون لهم مصلحة فيماثاروه من تصور الحكم في استظهار ظرفى سبق الإصرار والقرصد .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣٧٩/١/١٥ من ٢٦ ص ١٥١٢)

١٤٧٣ - قتل مقترن بجناية - تقدير ظرف الاقتران - موضوعى .

✽ لما كان ما يثيره الطاعنون من نعى على الحكم في خصوص عدم ثوابر ظرف الاقتران مردودا بأنه يكفى لتقليظ العقاب مالا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة من جنابة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وإن تكون الجنائتان قد ارتكبا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك ما يستقل به قاضى الموضوع ، نمتى قدر الحكم قيام رابطة المصاحبة الزمنية هذه لا تجوز إثارة الجعل في ذلك أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣٧٨/١٢/٢٠ من ٢٠ ص ١٩٩٤)

قرارات وزارية

قرارات وزارية

١٤٧٤ - القانون الإصلاح - المقصود به : هو القانون الذي ينشأ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم. والقانون الذي ينشأ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزاري الذي يصدر بتغيير مركز المتهم لا يعتبر اعتبارات اقتصادية بحتة .

يلعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١١ ص ٧ من ٢٤٢

١٤٧٥ - قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧ الذي أوجب ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجلبوس عن ٥٥٪ صدوره طبقاً لتفويض المأمور في الجريدة ٢/٢ من التسنون ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ - القول بالمصدر المتفق عليه على المواد الممنوعة دون المنتجات الطبيعية لا يسند له .

اجاز القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ في المادة ٢/٢ منه لوزير الصحة ان يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومطابقاً له . وتنفيذاً لهذا التفويض صدر قرار من وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧ من ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ أوجب في مادته الاولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجلبوس عن ٥٥٪ وعلى ذلك فإن القول بان تفويض المشرع للوزير في تخصيص المواصفات مقصور على المواد الممنوعة دون المنتجات الطبيعية لا يسند له . وهذا القول لا يسند له اذ هو تخصيص للنص بلا مخصص لأنه يقتضي في عومه كل تكوين لآية مادة مصنوعة ككالت أو طبيعية .

يلعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ من ٢٤٢

يلعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ من ٢٤٢

١٤٧٦ - قرار وزير العدل بندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة اميوط بناء على طلب رئيس محكمة استئناف اميوط بندب صحة هذا القرار - المادة ٢٧٢ اجراءات جنائية .

على بان من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنائية اميوط .

وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسيوط ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقا للقانون وبمقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
(بلن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٤ من ٧ ص ١٨٢٢)

١٤٧٧ = قرار وزير التكوين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ - صدوره بمن يملكه - تجديد وزن الرغيف يدخل فيه بطريق اللزوم نسبة الرطوبة ونسبة الجفاف .

* أراد الشارع من نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن يخول وزير التكوين سلطة تحديد وزن الرغيف بعد انفاجه بكل ما يناسب الغرض من هذا التحديد ، ولا ريب أن تحديد أوزن يدخل فيه بطريق اللزوم نسبة الرطوبة ، كما يدخل فيه نسبة الجفاف ، لأن كلتا النسبتين تؤثر حتما في هذا الوزن ، وبالتالي فإن القرار الصادر من وزير التكوين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ قد صدر ممن يملكه .

(بلن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ من ٨ ص ٢٥٥٦)

١٤٧٨ = القرار الوزاري رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف - صدوره بتنفيذا للمادة ٨ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - سريان المبدأين ٥٦ و ٥٨ من هذا المرسوم بقانون على مخالفة احكام القرار المذكور .

* صدور القرار الوزاري ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف إنما كان تنفيذا للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومن ثم فاعتبر ما ورد بالحكمة مخالفة لها وتسرى في حق مرتكبيها المادتان ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

(بلن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ من ٨ ص ١٥٦٢)

١٤٧٩ = النص في القرار الوزاري ٦٤ لسنة ١٩٤٢ على بطلان إجراءات أخذ العينة عند عيجم إعلان صاحب الشان بنتيجة التحليل في الأجل المحدد - عدم تقييد المحكم به - مجاوزته للسلطة المخولة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

* أن ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٤

سنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات اخذ الخبثات التي لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الاجل المحدد فيه ، لا يقيد المحاكم لأن القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي ائمه بهذه القوانين رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له ولذلك فان للمحاكم ان تقدر ادلة الدعوى بحسبها تطعن في اليها دون التمسك لهذا النص .

(لمن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢ س ٨ من ١٥٨١)

١٤٨٠ - اعتبار المفتشين البيطريين من الموظفين المكلفين بضبط وثبات المخالفات لأحكام القوانين رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ طبقاً لقرار وزير الزراعة في ١٩٤٣/٤/٨ .

* ان قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وثبات المخالفات لأحكام القوانين رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بتبغ الفش والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين .

(لمن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ من ١٧٧٧)

١٤٨١ - قرار وزير التموين بضرورة وزن عدد معين من الأرفعة انما ورد على مسبيل التنظيم لا الإلزام .

* ان جريمة انتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيمما كان عدد الأرفعة التي وجدت ناقصة الوزن اذ أن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرفعة انما ورد على مسبيل التنظيم لا الإلزام .

(لمن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٢ س ٨ من ١٩٥٢)

١٤٨٢ - صدور القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل للقرار ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بداخل ارسال البيانات المطلوبة بالقرار ١٣١ لسنة ١٩٥٣ - استنفاد المتهم من ذلك باعتباره قانوناً اصنع ما دام قراره قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

* ان القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لإبادة الفعل المنصوص على تجريمه في المادة

الأولى من هذا القرار المتباعدة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ اذ اطلال اجل ارسال البيانات المطلوبة الى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧. ومن ثم فان المتهم يستفيد من ذلك باعتباره قانونا اصطلح طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات ما دام قرار مد اجل ارسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

(لمن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٩ ص ١٥٤)

(لمن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ من ٩ ص ٣١٨)

١٤٨٣ - شرط الاعفاء من الاخطار المطلوب بالقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ عند نفاذ الصنف وعدم التماقد على الاستيراد ان يكون صاحب الشأن قد اشار الى ذلك في آخر بيان أرسله .

* ان الفقرة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد إعفت من ارسال البيان المنصوص عليه في هذا القرار عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافذا ولم يتم خلالها أى تماقد على استيراد بشرط ان يكون صاحب الشأن قد اشار الى ذلك في آخر بيان أرسله ، ومن ثم فإذا كان المتهم لم يشر الى نفاذ الصنف في آخر بيان أرسله فالجريمة تعتبر قائمة في حقه .

(لمن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ من ٩ ص ٣١٨)

١٤٨٤ - المقصود بتاريخ دفع القيمة في حكم المادة ٢/١ من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ - هو تاريخ الدفع بالعملة الاجنبية المخرج عنها للتصدير الخارجى بغير طريق الاعتماد المفتوح - علة لذلك .

* ان المقصود بتاريخ دفع القيمة في المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ هو تاريخ الدفع بالعملة الاجنبية المخرج عنها للتصدير الخارجى بغير طريق الاعتماد المفتوح ، لانه في هذا التاريخ - كما هو الحال بالنسبة لتاريخ استعمال المستورد للاعتماد - يتقص رصيد الدولة من العملات الاجنبية فيتمتع على المستورد ضمانا لعدم التحايل على تهريب النقد الاجنبى ومن ثم فإذا كان المتهم قد حصل على اعتماد مفتوح من البنك واستعمله في استيراد البضائع فان الاعتماد يحتسب في حقه من تاريخ هذا الاستعمال دون تاريخ قيامه بدفع قيمة الاعتماد للبنك ان لم يكن قد سببده من قبل .

(لمن رقم ١٦٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ من ٩ ص ٣٤٥)

١٤٨٥ - القواعد الواردة بالمادة ٣٧٠ إجراءات جنائية بشأن تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات - طبيعتها - قواعد تنظيمية - لا بطلان على مخالفتها .

* ان ما نصت عليه المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم تهدف الا الى وضع قواعد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان .

(لمن رقم ٦٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ص ١٤١٩)

١٤٨٦ - نفاذ القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي دون توقف على صدور اللائحة والقرارات الوزارية المشار اليها بالمادة ٢٥ منه .

* ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذا ونصوصه ممكن اعمالها بغض النظر عن اللائحة او القرارات الوزارية اننى خولت المادة ٢٥ وزراء الأشغال والداخلية والصحة العمومية والعدل اصدارها ، ولا يصح تعطيل أى نص ما دام أن اعماله لا يتوقف على شرط .

(لمن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ من ٩ ص ١٢٧٨)

١٤٨٧ - اثبات الحكم نقل المتهمين معلومات وبيانات من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكيمة لا محل للاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٧/١٢ الذى بين طائفة من الأسرار الحكيمة المشار اليها بالمادة ٨٥ عقوبات .

* اذا اثبت الحكم على المتهمين انها كانوا يضطلعان بنقل معلومات وبيانات هي بطبيعتها وفي الظروف التى ابلغت فيها من أسرار انفاع الحقيقية لا الحكيمة فان الاستناد الى قرار مجلس الوزراء المنصا في ١٢ يوليه سنة ١٩٥١ الذى بين طائفة من الأسرار الحكيمة المشار اليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل .

.. (لمن رقم ١٥١٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ من ٩ ص ٥٠٥)

١٤٨٨ - الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم باحسراز سلاح بما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ اعتباره صحيحاً ولو لم يسبقه تحقيق - أساساً ذلك - المادة ٧ من القانون ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية وقرار الداخلية ١٩٥٢/٢/٢ وقرار النائب العام في ذات التاريخ .

* الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم باحراز سلاح بما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ يعتبر صحيحاً وصاراً ممن يملكه قانوناً ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقاً قبل إصداره ما دام قد اقتنع بجدية التحريات أتى قام بها ضابط البوليس واقتره على ذلك محكمة الموضوع وذلك لمبدأ الأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجبهما منسجة لآثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقاً لواتمة الدعوى .

(لمن رقم ٧٨١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ س ٩ من ١٨٨)

١٤٨٩ - لا سنفد في القانون للقول ببطان قرار وزير الصحة بتحديد نسبة الدسم في لبن الجاموس الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ تنفيذاً للمادة ٢/٢ من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٥٠

* أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته ، وتنفيذاً لهذا التفويض صدر قرار وزير الصحة في ٧ يولييه سنة ١٩٥٢ وأوجب في ملحقته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن « الجاموس » من ٥٪ ، وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلاً هو قول لا سند له في القانون .

(لمن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ من ١٢٥)

١٢٩٠ - عجلت التريبة الحية - ببيعاً ممن يقوم على تربيتها بسعر يزيد على السعر المعين وامتناعه عن بيعها بهذا السعر - وجوب معاقبته طبقاً للمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم الصادر في ١٩٥١/١٢/٣١ وقرار التموين رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢

* نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتصميم:

الجبري وتحديد الأرباح في المادة الرابعة منه على أنه « يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يمين بقرار منه الحد الأقصى للربح الذي يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجارة الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة إلى أية سلعة تصنع مطيا أو تستورد من الخارج إذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف ». كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من باع سلعة مسعرة أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح، كما منح وزير التكوين مباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك بعد صدور مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التكوين ثم أصدر القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ وأضاف عجول التربية الحية (البقرى الصغيرة) إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح ، ليكون ما يثره الطامن من أن امتناعه من بيع « عجول التربية الحية » بأسفر المعين وبيعه إياها بأسفر يزيد عليه لا يعاقب عليها القانون أو أن إحدى الجريمةين لم تستكمل أركانها القانونية لا محل له .

(لمن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ١٦٧)

١٤٩١ - اعتبار عمال المصانع الحربية من طائفة المستخدمين العموميين في حكم المادة ١١١ عقوبات طبقاً لقنواز وزير الحربية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٣

* نصت المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه « تسرى على موظفي المصانع الحربية ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له الخاص بنظام موظفي الدولة » ، فالتهم باعتباره عاملاً في أحد المصانع الحربية يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها علاقة تنظيمية عامة ، وبالتالي يدخل في طائفة المستخدمين العموميين المشار إليهم في المادة « ١١١ » من قانون العقوبات .

(لمن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٩ من ١٠ ص ٢٨٢)

١٤٩٢ - حق السلطة التنفيذية في إصدار اللوائح الملزمة لتنفيذ القوانين - المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ - استناد القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ لذلك الأذن العام - الأذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ترفيد للأذن العام .

* من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعباءاً تشريعية عن طريق

'صادر اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع فيها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ المسمى - الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتقنين هذا البندا في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستندا في الاصل الى الاذن العام الذي تضمنه الدستور ، ولا يعمد الاذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ان يكون ترديدا للاذن العام المستند من النص الدستوري سلاف الذكر .
(لمن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ من ١٠ ص ٢٧٧)

١٤٩٢ - الاذن العام المستند من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ لا يفيد نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين الى السلطة التنفيذية - بل هو دعوة لهذه السلطة لوضع القرارات اللازمة لتنفيذ القوانين دون ان تزيد عليها شيئا او ان تعدل فيها او تعطل تنفيذها او تعفى من هذا التنفيذ .

* ليس معنى الاذن العام المستند من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ المسمى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين الى السلطة التنفيذية بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التنفيذية اللازمة لتنفيذ القوانين دون ان تزيد عليها شيئا جديدا او ان تعدل فيها او ان تعطل تنفيذها او ان تعفى من هذا التنفيذ ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية .

(لمن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ من ١٠ ص ٢٧٧)

١٤٩٤ - القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فيما تضمنه من شروط خاصة بالزام المستوردين تقديم شهادة الجبرك القياسية الدالة على ورود البضائع التي استوردها الى مصر بالعملة الأجنبية التي أخرج عنها من أجل استردادها في خلال الأجل المحدد - اعتباره متبعا للمادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التي حظرت تحويل النقد من مصر او اليها الا بشروط وأوضاع خاصة .

* ما تضمنه القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستوردين تقديم شهادة الجبرك القياسية الدالة على ورود البضائع التي استوردها الى مصر بالعملة الأجنبية التي أخرج عنها من أجل استردادها وذلك في خلال الأجل المحدد ، يعد متبعا لحكم المادة

الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - التي حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التي تحددها قرار من وزير المالية وعن طريق المضارب المرخص لها منه بذلك - ومفصلاً للأوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل في النقد الأجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقوف الذي رتبته القانون ، وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التي ناط بها وزير المالية - وهي التي تضمنها القرار الوزاري سالف البيان - بحيث إذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد انعكس على سند القانون واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

(لمن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ من ١٠ ص ٢٣٧)

١٤٩٥ - وجوب صدور قرار من وزير العدل إذا كان محل اعتماد محكمة الجنابات خارج المدينة التي يقع بها ذات المحكمة الابتدائية .

* صدور قرار من وزير العدل أنها يكون واجباً إذا كان محل اعتماد محكمة الجنابات في مكان آخر خارج المدينة التي تقع بها ذات المحكمة الابتدائية .

(لمن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ٢٨٠)

١٤٩٦ - قانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية والصناعية .

* يجري نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية والصناعية وغيرها من المحال المقتضية الراحة والمضرة بالصحة والخطرة الممسدة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : « تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المصنوعة أو أية مادة بناء أخرى أو في أرض فضاء أو في العائلات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البري أو النهري أو البحري. ولوزير الشؤون البلدية والتربية بقرار يصدر منه أن يعدل في ذلك الجدول بالإضافة أو الحذف أو النقل من أحد قسميه إلى آخر ... » والمستند من مراجعة القسم الثاني من الجدول المشار إليه أنه نص بالبند ١٢٥ منه : « على مجال عمل الاتفاص والسبيل وتشغيل الخيزان » مستقلة عن كل من ورش التجارة الضخمة الواردة بالبند ٣٨ من الإنصاف

الاول من الجدول وورث النجارة البسيطة التي يعمل بها عادة أكثر من معظم وصيبة المنصوص عليها بالبند ٢ من القسم الثاني منه . ومن ثم فإن تلك المحل انما تدخل في نطاق تطبيق أحكام ذلك القانون الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها حتى لا يترتب على مباشرتها لنشاطها اضرار بالصحة أو اطلاق للراحة أو اخلال بالأمن وذلك بالنسبة الى من يشتغلون فيها أو يترددون عليها أو يقيمون بجوارها . ومن ثم يكون قضاء المحكمة الاستئنافية بالبراءة مخالفا لما تقتضيه المادة الأولى من القانون سالف الذكر والجدول الملحق به وهو خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٥ من ١٦ س ١٣٥٩)

١٤٩٧ - قرار وزير البلدية بخصوص صنع وتداول المواد الغذائية وجوب تقييم العمال الخدد للكشف الطبي .

✽ أوجب قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقيم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر تنفيذا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أصحاب المحل الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات والتي يندرج تحتها مصنع المطعون ضده « مصنع فرز وتجفيف البصل » أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم - وتماثلت المادة ١٧ من هذا القانون كل من يخالف أحكامه أو القرارات المنفذة له بالمقويات المبينة به . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تقديم إحدى العاملات لمكتب الصحة للكشف عليها طبيا تأسيسا على أن هذا الفعل غير معاقب عليه قانونا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا محل للاحتجاج في هذا الشأن بقرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠. اذ أن هذا القرار خاص بالفعل المسند الى العامل ولا شأن له بما أسند الى صاحب المصنع .

(لمن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ من ١٦ س ١٣٩٨)

١٤٩٨ - قرار وزاري - صحف السوابق - صحف الحالة الجنائية .

✽ اذ نصت المادة الرابعة عشرة من القرار الوزاري الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن نظم السوابق المعدلة بقرار وزير العدل

الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٥٥ على أنه : « لا يثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه الأحكام التي رد الإعتبار عنها قضاء والأحكام الصادرة في أية جريمة بالخرافة أو بالجهل سدة لا تزيد على ستة أشهر ... » قد انلذت أن المقيود به صجيب الحالة الجنائية التي تسلم إلى المحكوم عليه بناء على طلبه هو حتى لا تنسحب في وجهه سبل انزلق إذا تكشفت محيطة عما يبين سلوكه ، أما صجيب الحالة الجنائية التي يرسلها فلم السوابق إلى المحاكم بناء على طلب النيابة العامة فانها باتية منى حكم المادة التاسعة من القرار الوزاري الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ والتي لم يتناولها التعديل .. ومهما يكن من أمر القرار الصادر من وزير العدل في شأن قيد السوابق في محققا فانه ليس من شأنه أن يغير أحكام القانون ، وبما أوجبه بشأن اعتبار السوابق قلقة حتى تزول آثارها طبقا لأحكامه ، لأن القانونين إنما يلغيه قانون لاحق في مثل قوته ، ولا يفسخه قرار أدنى منه مرتبة في قوة الإلزام .

(لمن رقم ٢١٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٦ من ١٨ من ١٩٦٢)

١٤٩٩ - قرارات وزارية - خبز - تعيين - جريمة .

* أن صريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ مكرر ١ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المضافة بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ والمصدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ - أنه لا يتسلمح في وزن الخبز الأمر نكي بتكواعه بسبب الجفاف في جميع الأحوال .

(لمن رقم ٢٧١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٢ من ٢٨ من ٢٠٠٨)

١٥٠٠ - قرارات وزارية - تسعيرة - تعيين - حالات الطعن

بالنقص - الخطأ في تطبيق القانون .

* نصت المادة ١٩ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بقرار وزير التميمين رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ على أن « كل تاجر يبيع أية سلعة أو مادة يجب عليه أن يعلق سعر كل سلعة بالأوضاع الآتية : (١) يكون الاعلان بكتابة مسمر أنسلمة او المسادة مع ايضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل لئسك وباللغة العربية ويجوز أن يكون البيان مصحوبا بترجيه له بأحدى اللغات الأجنبية . (٢) يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها أو على أغلفتها أو على بطاقة توضع على المواد أو البضائع .

(٢) يجوز أن يكتب ببطاقة واحدة للسلع المماثلة في صنفها ونوعها ووزنها، حتى ولو تعددت الأمانة التي تعرض فيها هذه السلع داخل المحل . . (٤).
المواد والبضائع التي تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس يكون الإعلان عنها ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس . . ومن ثم فإن ما خُص إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار تطبيق اللائحة ووجود « كالكوج » بالاسعار بديلا لما اشترطه المشرع من اوضاع خاصة للإعلان عن الاسعار او ما يقوم بها، لا يوفر له مساندة التطبيق الصحيح الأحكام القانونية مما يعنيه ويستوجب نقضه .

بلن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩ من ١٨ من ١٢٨٦

١٥٠١ - القرارات الوزارية بكيفية حصول الوزن هو من قبيل الارشاد الموظفين ولا تلزم لها على الحق المقرر للقاضي في استبعاد مقبته من عناصر الاثبات المطروحة دون ان يتعد بدليل معين .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن النص في القرارات الوزارية على اجراءات الوزن وكيفية حصوله هو من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين النوط بهم الرابطة واثبات المخالفة ليتم عليهم على وجه سليم وفطيق ، دون ان تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضي بمقتضى التفتيش في استبعاد مقبته من عناصر الاثبات المطروحة امامه في الدعوى ، دون ان يتعد بدليل معين .

بلن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٩ من ٢٤ من ٣٣٠

١٥٠٢ - القرارات الوزارية المنظمة لوزن الرقيق لا اثر لها على حرية القاضي في الاقتناع .

* من المقرر - في قضاء النقض - أن النص في القرارات الوزارية على اجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله هو من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين النوط بهم الرابطة واثبات المخالفة ليتم عليهم على وجه سليم . وفي حق دون ان تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضي بمقتضى التفتيش في استبعاد مقبته من عناصر الاثبات المطروحة امامه ودون ان يتعد بدليل معين - ولذا رد الحكم عليها لجده الطامن من دفاع في هذا الصدد . ولا يتفق وهذه النظر ، فإن النص عليه بقلة التصور في التفتيش وبخلافه التفتيش ، يكون على غير اساس .

بلن رقم ٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٤ من ٢٤ من ١٧٧٢

١٥٠٣ - قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ بتنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن - المادة ٦ منه حظرها خلط الشاي والبن بقصد الاتجار أو الشروع في ذلك - حظرها كذلك حيازة الشاي أو البن المخلوط بقصد الاتجار أو بيعه أو عرضه للبيع - المادة ٩ من القرار - تحديدها المعقوبة .

✽ نص قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ ، في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن في المادة السادسة منه على أن « يحظر بقصد الاتجار خلط الشاي الأسود بأنواعه بشاي أخضر أو باية مادة أخرى أو الشروع في ذلك ويحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضرًا كان أو مطحونًا باية مادة أخرى أو الشروع في ذلك . كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطًا على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع » . كما نص في المادة التاسعة على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالجسبي مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجوز سسنة وغرامة لا تقل من مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين .
(طنن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٤ ص ٢٤ ص ١٩٠٤)

١٥٠٤ - اغفال الحكم بتحصيل الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري عليها - قصور له الصدارة على مخالفة القانون - يوجب النقض والإحالة .

✽ لما كان مبنى الطعن هو مخالفة القاتون لعدم توتبع الحكم للمعقوبة حسبما حددها قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن ، وكان الحكم قد اغفل تحصيل الواقعة وبيان مدى انطباق ذلك القرار عليها وهو ما يعيبه بالتقصير الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بخالفة القانون فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(طنن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٤ ص ٢٤ ص ١٩٠٤)

قضاء مستعجل

قضاء مستعجل

١٥٠٥ - تقدير صفة الاستعجال للمسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقتية التي تقضى م ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء بتأليفها في كل محكمة هو مما يدخل في سلطة اللجنة المذكورة .

* أن تقدير صفة الاستعجال للمسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقتية التي تقضى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء بتأليفها في كل محكمة ، هو مما يدخل في سلطة اللجنة المذكورة .

بلمن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ ق و ١٢٨ ، سنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٥ و ٢٦/٤/١٩٥٥

١٥٠٦ - سلطة القاضى المستعجل في تقدير مبلغ الجد في المنازعة .

* للقاضى المستعجل ان يتناول مؤقتا في نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجد في المنازعة لا الفصل في الموضوع ذاته بل لينصل فيما يبدو له انه وجه الصواب في الاجراء المطلوب ..

بلمن رقم ٦٦٣ ، لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٥٥

قـمـاـض

الفصل الاول - ولايته

الفصل الثاني - صلاحيته

الفصل الثالث - مالا يعتبر ابداء للرأي

الفصل الرابع - رده

الفصل الخامس - تشكيل المحكمة

الفصل الأول

ولاية القاضي

١٥٠٧ - نقل القاضي لا يزال عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول عنها - إلا إذا أبلغ اليه المرسوم من وزارة العدل بصفة رسمية .

* أن صدور مرسوم بنقل القاضي من محكمة إلى أخرى أو بترقيته في السلك القضائي إلى أعلى من وظيفته بمحكمة أخرى لا يزال عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ اليه المرسوم من وزير العدل بصفة رسمية .

(لمن رقم ٦٨٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٥/١٩)

١٥٠٨ - صدور مرسوم بتعيين وكيل النيابة قاضياً لا يزال عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه .

* أن ما نص عليه في المادة السابعة من قانون استقلال القضاء من أن التعيين في وظائف القضاء يكون بمرسوم - ذلك لا ينفي أن وكيل النيابة العمومية الذي صدر مرسوم بتعيينه قاضياً يبقى على وظيفته الأولى حتى يبلغ له المرسوم ويطلق اليه المرسوم عليها في المادة ١٥ من القانون نفسه ، إذ هو قبل ذلك لا يستطيع أن يشتغل بوظيفة القضاء .

(لمن رقم ١٨٤٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥)

١٥٠٩ - زوال ولاية القاضي بالاستقالة لا يتم إلا بقبولها وأخطاره بذلك .

* أن زوال ولاية القاضي بالاستقالة لا يتم إلا بقبولها وأخطاره بذلك .

(لمن رقم ٣٦٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٤٧/٥/٢٩)

١٥١٠ - صدور مرسوم بتعيين وكيل النيابة قاضياً لا يزال عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه .

* أن عضو النيابة الذي يعين قاضياً لا تزال عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه في القضاء .

(لمن رقم ٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/١٩)

١٥١١ - نوب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المنتخبين للعمل بإدارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنايات - جائز .

✽ نوب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المنتخبين للعمل بإدارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، ذلك أن نوب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش القضائي لا يرفع عن أيهما صفة القاضي أو يخلع عنه ولاية القضاء .

لمن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٣٩٤
 لومن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ ص ٣٩٥

١٥١٢ - حق وزير العدل في نوب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات - المادة ٣٧٢ إجراءات .

✽ المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ تجيز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يتوب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ، كما تجيز له نوب أكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

لمن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٣٩٤
 لومن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ ص ٣٩٥

١٥١٣ - تقديم رئيس محكمة استئناف القاهرة دعوى في مادة كسب غير مشروع إلى دائرة من ثلاثة مستشارين - صحيح - ولو تبين أن هذه الدائرة إحدى محكم الجنايات .

✽ متى تبين أن لجنة فحص الإقرارات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالمرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وبالقابلة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة غير رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية إلى إحدى دوائرها مشككة من ثلاثة مستشارين ، فإنها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن هذه الدوائر هي أصلاً إحدى محكم الجنايات طبقاً لكسب توزيع العمل الذي أقرته الجمعية العمومية لمستشاري محكمة استئناف القاهرة .

لمن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٤٠٠

١٥١٤ — حق وزير العدل في نذب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنائيات أسبوط بناء على طلب رئيس استئناف أسبوط .

* متى بان من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل انه صدر بنذب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنائيات أسبوط ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسبوط ، فإن هذا القرار يكون قد صدر ونقلا للقانون ويمتضى الحق المنجول لوزير العدل بمقتضى المادة ٢٧٢ من قانون الاجرامات الجنائية .

(طن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٧ ص ٨٤٤)

١٥١٥ — جواز اشتراك قاضي المحكمة العسكرية العليا الذي قرر باحالة القضية الى المحكمة المختصة اصلا بنظرها — عملا بالقانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ — في الفصل فيها عند نظرها بالمحكمة العادية .

* ان السلطة التي خولها القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ للمحكمة العسكرية لا تعمو ان تكون مجرد تكليف بالاحالة الى المحكمة المختصة اصلا بنظرها ، وهي في هذه الحالة محكمة الجنائيات دون ابداء الرأي في موضوعها اذ ليس لها ان تقرر غير الاحالة ومجرد التقرير بذلك طبقا للقانون المذكور ودون ان يقوم القاضي بعمل يجعل له رأيا فيها لا يكون من شأنه ان يحرّم عليه الفصل في القضية عند نظرها بالمحكمة العادية .

(طن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٨ ص ١٧٩)

١٥١٦ — منع القاضي من نظر دعوى سبق له ان نظرها وفصل فيها — محله — ان يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها ابتداء .

* منع القاضي من نظر دعوى سبق له ان نظرها وفصل فيها محله ان يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها ابتداء — لماذا نظرها مرة أخرى كان تضاهيا باطلا ينتج له القانون باب الطعن بالطريق العادي او بطريق النقض .

(طن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٦/٤/٢٠ ص ١٠ ص ١٢٥١)

١٥١٧ — نذب رئيس محكمة الاستئناف احمد مستشاري المحكمة بدلا من مستشار اصلى وجد لديه راجع — اجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٢/٧١ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ لا يلزم الاشارة الى هذا النذب في الحكم .

* نذب رئيس محكمة الاستئناف احمد مستشاري المحكمة لنظر

الطلب الذي تقدم به المتهم ببطلان الحكيم بولا من المستشار الاصلى -
الذى وجد لحيه مانع من اجراء مطابق لما نصبت عليه لبادء ٧١ في مقرريها
الثانية من القاتون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - في شان السلطة القضائية -
والواردة في الفصل الثاني منه المعلن « في نقل القضاة وتوزيعهم » - سواء
في محاكم الاستئناف ، او في المحاكم الابتدائية - ولا يلزم الاستشارة الى
هذا التنب في الحكم
بمن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ في - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ من ١٣٨٠

١٥١٨ - التنب للعمل بالتفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي
المنتدب صفته او يخلع منه ولاية القضاء - جلوس مفتش قضائي
لمحكمة الجنائيات لا يرتب عليه بطلان تشكيلها - القاتون - لا يرتب
بطلان تشكيل محكمة الجنائيات الا في حالة تشكيلها من اكثر من واحد من
غير المستشارين - الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ اجراءات .

جرى قضاء النقض بأن التنب للعمل بإدارة التفتيش القضائي
لا يرفع عن القاضي المنتدب صفته او يخلع منه ولاية القضاء ، ولا يرتب
على جلوس المفتش القضائي بمحكمة الجنائيات بطلان تشكيلها ، ولما كان
القانون لا يرتب بطلان تشكيل محكمة الجنائيات الا في الحالة التي تشكل
فيها من اكثر من واحد من غير المستشارين - على ما ورد بالفقرة
الاخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية - وكان يبين من
الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه صدر من هيئة من اثنين من مستشاري
محكمة الاستئناف ومن مفتش قضائي ، لانه يكون قد صدر من هيئة
مشكلة وفق القانون .

بمن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ في - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠ من ٢٢ من ١٦٢٢

الفصل الثاني

صلاحية القاضي

١٥١٩. — عدم بطلان الحكم إذا كان المحامي شقيق القاضي لم يحضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام شقيقه القاضي ، وأن حضوره كان في جلسة سابقة جلس فيها قاضي آخر ، وما دام المحكوم عليه لم يثبت اتصال المحامي بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها .

* ما دام الثابت في محاضر الجلسة أن المحامي لم يحضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام شقيقه القاضي ، وأن حضوره كان في جلسة سابقة جلس فيها قاضي آخر ، وما دام المحكوم عليه لم يثبت اتصال المحامي بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها والحكم فيها ابتدائياً بهذا الحكم لا يكون باطلاً .

(طن رقم ٢٠ لسنة ١٧ في — جلسة ١١٩٧/١/٢١)

١٥٢٠. — عدم جواز تولى القاضي في الدعوى الواحدة سلطة الإحالة وسلطة الحكم في الموضوع .

* لا يجوز للقاضي أن يتولى في الدعوى الواحدة سلطة قاضي الإحالة وسلطة الحكم في الموضوع ، فإن هو فعل فإن حكمه يكون باطلاً .

(طن رقم ٢٤٧ لسنة ١٨ في — جلسة ١١٩٩/١/١٧)

١٥٢١. — رفع الدعوى على المتهم لاهنته رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى المطروحة عليه لا يمنع من سماعها .

* أن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات في مقررتها الثانية إذ نصت على أن « يكون القاضي غير صالح للحكم في الدعوى إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته » إنما تقصد بالخصومة النزاع القائم أمام القضاء ، ويشترط لهذه الخصومة أن تكون قائمة فعلاً وقت نظر القاضي للدعوى المطروحة أمامه . فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لاهنته رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى المطروحة عليه ، فإن قيام دعوى الإهانة المذكورة لا يعتبر حينئذ مانعاً من سماعه للدعوى أو سبباً من أسباب عدم صلاحيته لنظرها ولا يكون ثمة سبيل لمنعه من نظر الدعوى إلا طريق الرد .

(طن رقم ١٨٥ لسنة ٢٠ في — جلسة ١١٩١/٢/٢٦)

١٥٢٢ — عدم جواز نسبة أمور الى القاضى أمام محكمة النقض دون تقديم دليل على قيام سبب من الاسباب التى تجعله غير صالح لنظر الدعوى .

* إذا كان ما جاء بوجه الطعن من أمور ينسبها الطاعن الى قاض من الهيئة التى أصدرت الحكم قد سبق قولاً برسلاً ولم يقدم الطاعن دليلاً على قيام سبب من الاسباب التى تجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى وكان لم يسلك سبيل الرد الذى رسمه القانون — فإن ذلك الذى افتره لا يقبل أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٢/٤/١٤)

١٥٢٣ — استئثار القاضى الحرج في نظر الدعوى لا يعتبر سبباً لعدم صلاحيته .

* ان اسباب عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى قد وردت في المواد ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣١٢ من قانون المرافعات و ١٨ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وليس من بينها حالة استئثار القاضى الحرج من نظر الدعوى .

(لمن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٥/٢/١٤)

١٥٢٤ — كون القاضى قريباً للقاضى التحقيق الذى نذب لاستجواب المتهمين نفذاً لقرار غرفة الاتهام — لا تقوم عدم الصلاحية .

* مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٨٨ سنة ١٩٥٢ ان مجال تطبيقه ان يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة — أو ان يكون بين ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من ذلك النوع — وهذا المنع وارد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه — ومن ثم فلا يقوم بالقاضى عدم الصلاحية لجرد كونه قريباً لقاضى التحقيق الذى نذبه النيابة لتنفيذ ما أمرت غرفة الاتهام بإجرائه من استجواب المتهمين .

(لمن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ من ٧ ص ١١٠)

١٥٢٥ — قضاء — صلاحيتهم للحكم .

* ان مجرد كون رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم المظنون فيه اخصاً للناصب العام لا ينهض سبباً لعدم صلاحيته للاشتراك في نظر الدعوى ، ما دام

ان النائب العلم لم يتم بنفسه بتمثيل النيابة العامة في الدعوى ذاتها ، مما لا يتطرق معه أي احتمال للاخلال بمظهر الحيدة أو الثقة في القضاء أو التناظر برأي أو الاعتقاد له .

(طن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٥ من ١٨ من ١٩٥٥)

١٥٢٦ - عدم صلاحية القاضي لنظر دعوى سبق أن مثل النيابة فيها .

✽ حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التي يمنع فيها على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى وفي الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى - فيتعين على القاضي في تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده والا وقع تضاعف باطلا بحكم القانون ، ولأساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلوص الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن عضو اليسار بالهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان ممثلا للنسبة العامة بجلسة ١٩٧٦/٥/١٧ - قبل تعيينه قاضيا - وطلب تأييد الحكم المستأنف بتلك الجلسة ، مما كان لزومه أن يمتنع من نظرها والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر من هيئة كان أحد أعضائها ممثلا للنسبة العامة في جلسة سابقة أثناء نظرها - يكون قد وقع باطلا بتمينا نقضه والإحالة .

(طن رقم ١٢٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ من ٢٩ من ١٩٠٧)

الفصل الثالث ما لا يعتبر إبداء للرأى

١٥٢٧ - حضور القاضى فى احدى الجلسات التى نظرت فيها الدعوى لا يمنعه من القضاء فى دعوى أخرى متفرعة عنها .

* مجرد حضور القاضى فى احدى الجلسات التى نظرت فيها الدعوى لا يدل قطعاً على أنه أبدى رأياً فيها يمنعه من القضاء فى دعوى أخرى متفرعة عنها فإذا حضر أحد القضاة احدى الجلسات التى نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة سند ادعى بتزويره فذلك لا يمنعه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير ، على أنه اذا كان المتهم لم يعترض أمام المحكمة على اشتراك هذا القاضى فى الفصل فى الدعوى ولم يردده طبقاً للقانون اذا كان لديه وجه لذلك وكان الثابت فوق هذا أن محامى المتهم قرر أنه ليس لديه أى اعتراض على أن ينظرها هذا القاضى فليس له بعد ذلك أن يرفع هذا الأمر الى محكمة النقض مباشرة بدعوى أن هذه المسألة هى من النظام العام إذ أن له قانوناً أن يقبل قضاء القاضى بها كان قد أبدى من رأى فى الدعوى ولا علاقة لهذه الحالة بالنظام العام .

(ملن رقم ٧٨٨ لسنة ٦ فى - جلسة ١٧/٢/١٩٢٦)

١٥٢٨ - اثبات القاضى أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصليح ظاهر فى أحد المستندات المقدمة فيها لا يمنعه من القضاء فى الدعوى الجنائية بتزوير السند .

* أن مجرد اثبات القاضى أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصليح ظاهر فى أحد المستندات المقدمة فيها لا يدل على أنه أبدى رأياً يمنعه من القضاء فى موضوع الدعوى الجنائية بتزوير هذا المستند ، إذ هذه الملاحظة فى ذاتها ليس معناها أن من أثبتها مقتنع بأن التغيير الذى شاهده يكون تزويراً محاقباً عليه ، وأن متبهاً معيناً هو الذى ارتكبه ، بل هو لا يعدو أن يكون أثباتاً لواقعة مادية صرف .

(ملن رقم ١٢٠٥ لسنة ١٢ فى - جلسة ١٢/٥/١٩٢٢)

١٥٢٩ - اثبات القاضى أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصليح ظاهر فى أحد المستندات المقدمة فيها لا يمنعه من القضاء فى الدعوى الجنائية بتزوير السند .

* أن القاضى الذى نظر الدعوى المدنية ولاحظ فيها وجود التصليح

في الاتصال المعلوم فيه بالتزوير إذا نظر القاضى الجنائية عن التزوير وحكم فيها ابتدائيا فهذا لا يصلح سببا للطعن في الحكم ما دام المتهم لم يعمل على رد حبيب القانون .
(رقم رقم ٥٠ لسنة ١٤ في - جلسة ١٩٤٥/١٠/١٩)

١٥٣٠ - استناد القاضى إلى دليل يرجع إلى رأى يقول به العلم أو يجيز به العرف لا يعتبر قضاء من القاضى بعلمه .

✳ إذا ادانت المحكمة المتهم في تهمة عرضة جينا مغشوشا للبيع مع علمه بذلك وقالت فيما قالته في حكمها أن الجبن كلها طال به الزمن نقصت كمية المياه فيه وزادت نسبة البسم ، فهذا القول منها لا يعتبر قضاء من القاضى بعلمه . إذ هذا محله أن يكون علم القاضى منصبا على واقعة معينة لا على دليل يرجع إلى رأى يقول به العلم أو يجزى به العرف .
(لمن رقم ٤٨٥ لسنة ١٤ في - جلسة ١٩٤٤/١٠/١٩)

١٥٣١ - تأجيل القاضى قضية إلى جلسة أخرى لأى سبب من الاسباب لا يدل بذاته أنه كون لنفسه رأيا فيها .

✳ أن مجرد تقرير القاضى في المحاكم الابتدائية لتجليل قضية إلى جلسة أخرى لأى سبب من الاسباب لا يدل بذاته على أنه كون لنفسه رأيا فيها بعد درسها وأن هذا لا يكون من شأنه أن يحرم عليه الفصل في القضية الاستثنائية .

(لمن رقم ١٣٦٨ لسنة ١٥ في - جلسة ١٩٤٥/١٠/١٩)

١٥٣٢ - القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة ضده لا يدل على أن المحكمة كونت رأيا في الدعوى .

✳ القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كونت في الدعوى رأيا نهائيا ضده ، إذ هو إجراء تحفظي يؤمر به في الاحوال التي يجيزها القانون ، لا يتجثم قانونا على الأمر به أن يتحى من تلقاء نفسه عن الفصل في الدعوى .

(لمن رقم ١٤٨٦ لسنة ٥ في - جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠)

١٥٣٣ - قول القاضى فى الجلسة انه لا فائدة من الانتقال لمعاينة مكان الحادث .

✽ ان قول القاضى فى الجلسة انه لا فائدة من الانتقال لمعاينة مكان الحادث ردا على طلب انتقال المحكمة لاجراء هذه المعاينة ، ثم رفض المعاينة بعد ذلك - هذا لا يدل بذاته على ان القاضى قد ابدى رأيا يمنعه من القضاء فى موضوع الدعوى ، اذ انه ليس فيه ما يفيد ان قائله كون رأيا مستترا فى مصلحة المتهم أو ضد مصلحته ، فاذا كان القاضى لم يرهه ما يوجب تنحيه عن الفصل فى الدعوى ، وكان الدفاع من جانبه لم يعتبره سببا يصح معه رده ، فلا يكون للمتهم ان يثير ذلك اسام محكمة النقض .
(ظمن رقم ١٦٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٢٦/١/٢١)

١٥٣٤ - مناقشة القاضى عضو النيابة المتراجع فى طلبه تعديل وصف التهمة .

✽ مجرد مناقشة القاضى عضو النيابة المتراجع فى طلبه تعديل وصف التهمة لا يعتبر ابداء لراى فى الدعوى ، فاذا كان الثابت بمحضر الجلسة ان وكيل النيابة المتراجع لما نوقش فى طلبه تعديل وصف التهمة من ضرب المضى الى الموت الى جنحة ضرب بسيط عدل من هذا الطلب ورجع الى الوصف الاول ، فذلك لا يدل على ان من قام بهذه المناقشة من اعضاء المحكمة قد استقر على راي معين فى الدعوى يمنعه من الاشتراك فى الحكم فيها .
(ظمن رقم ١٧٩ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٢٦/٢/٢٥)

١٥٣٥ - المناقشة التى تدور فى الجلسة حول مسألة من المسائل المعروضة بين الخصوم أو محاييم وبين رئيس المحكمة حتى ولو كان الرئيس فى كل أو بعض ما صدر عنه يتحدث باسم المحكمة كلها .

✽ ان ما قد يدور فى الجلسة اثناء نظر الدعوى من مناقشة حول مسألة من المسائل المعروضة بين الخصوم أو محاييم وبين رئيس المحكمة ، حتى ولو كان الرئيس فى كل أو بعض ما صدر عنه يتحدث باسم المحكمة كلها - ذلك لا يصح عده انه راي المحكمة النهائية فى وجهة نظر معينة ، اذ المفروض ان الرأى النهائي انما يكون فى الحكم الذى لا يكون الا بناء على المداولة بعد الفراغ من سماع الدعوى والمرافعة فيها .

(ظمن رقم ٢٢٩ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٢٦/٢/١٢)

١٥٣٦ — نظر القاضي المعارضة التي رفعت من المتهم في الأمر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها .

* أن مجرد نظر القاضي المعارضة التي رفعت من المتهم في الأمر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها — ذلك ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم عليه بعد ذلك في الدعوى ذاتها ، فإن الفصل في المعارضة لا يلزم له ، بمقتضى القانون ، من القاضي ، والتحقيق في مرحلته الأولى ، الرأي المستقر الذي يتخرج معه إذا ما رأى المدول عنه بعد استكمال الدعوى ، وهي في دور المحاكمة كل عناصرها اثباتا ونفيا .

(طن رقم ٦٨٠ لسنة ١٧ ق — جلسة ١١٩١٧/٢/٢١)

١٥٣٧ — المأم القاضي قبل نظر الدعوى بالجلسة بما تم فيها من واقع التحقيقات الأولية المعروضة على بساط البحث أمامه بالجلسة .

* أن المأم القاضي قبل نظر الدعوى بالجلسة بما تم فيها من واقع التحقيقات الأولية المعروضة على بساط البحث أمامه بالجلسة لا يصح عده تكويننا لرأي معين استقر عليه بصدد ادانة المتهم ، بل أن ما ينتهي إليه من تلك التحقيقات لا يكون بمقتضى وظيفته وطبيعة عمله كتقاض أكثر من فكرة أولية مؤقتة قابلة للتغيير والتبديل على حسب ما يتبينه في الجلسة من التحقيقات التي تتم أمامه .

(طن رقم ١٧٠٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١١٩١٩/١/١٧)

١٥٣٨ — القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة ضده لا يدل على أن المحكمة كونت رأيا في الدعوى .

* إذا كانت المحكمة حين أجلت القضية بناء على طلب المتهم لاملان شاهد قد امرت بالقبض عليه وجبسه فلا يصح أن ينمى عليها أنها بذلك قد كونت رأيا في الدعوى قبل اكتمال تحقيقها ، فإن القبض الذي امرت به لا يعدو أن يكون إجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(طن رقم ١١٨٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١١٩١٧/١٢/١٩)

١٥٣٩ — مالا يعتبر إبداء رأي — مثال .

* متى كان الغائب يحضر الجلسة أن المحكمة ناقشت رئيس قسم (م — ٤٤)

الطلب الشرعى فيها ورد بالتقرير الطبى وبعد ذلك وجه الدفاع سؤالاً لجواب عنه الشاهد بأنه سبق أن أوضح ما يراد الاستفسار عنه في اجابة سابقة ، ثم ثنى الدفاع سؤالاً آخر وجهه للطبيب الشاهد فردت المحكمة بمضمون ما قرره الطبيب الشرعى في صدر مناقشته ثم أبدى الطبيب موافقته على ما تألفته المحكمة ، فان ما فكرته المحكمة ليس فيه معنى ابداء المحكمة لرايها لأنها إنما رغبت بما لاحظته أن تنبه الدفاع الى مضمون ما سبق للشاهد أن أوضحه فيها سلف من مناقشته أمامها .

بطمن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ من ٩ من ٥٠٢

١٥٤٠ - قول المحكمة في محضر الجلسة أن التجربة التى قامت بها أكدت إمكان ضبط المخدر على النحو الوارد بالتحقيق - عدم اعتباره ابداء رأى مانع لها من القضاء في موضوع الدعوى .

✽ ان قول المحكمة في محضر الجلسة أن التجربة التى قامت بها أكدت إمكان ضبط المخدر على الصورة الواردة في التحقيقات لا يدل بذاته على أن المحكمة قد أبدت رأيا يمنعها من القضاء في موضوع الدعوى ، إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن المحكمة كونت رأيا مستقرا في مصلحة المتهم أو ضد مصلحته في خصوص ثبوت واتمة ضبط المخدر معه .

بطمن رقم ١١٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٧ من ٩ من ١٩٢٢

١٥٤١ - الجهة التى تجرى التحقيق في التصرف في الأوراق - اذا رأت الاحالة فيجب أن تكون الى محكمة أخرى لا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .

✽ لا يترتب على استعمال « حق التصدي للدعوى الجنائية » غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المتدوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فإذا رأت النيابة أو المستشار المتدوب احالة الدعوى الى المحكمة فإن الاحالة يجب أن تكون الى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .

بطمن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢ من ١٠ من ٢٥٧

١٥٤٢ - قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد المتهم ليس من شأنه أن يقيد بها بشيء وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة - ولا يعد من أسباب عدم الصلاحية في حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

٥٥ قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد المتهم ليس من شأنه أن يقيد بها بشيء وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة ، ولا يعد من بين أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يحظر فيها على القاضي الذي يقوم به أحد هذه الأسباب أن يجلس للفصل في الدعوى وذلك درءاً لشبهة تأثيره بمصالحه الشخصي أو بصفة خاصة أو برأى سبق له أن أبداه في الدعوى ذاتها صوناً لمكانة القضاء وعلو كلمته في أعين الناس .

تمن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٩٠، من ١٢ ص ٢٢٧

الفصل الرابع

رد القاضى

١٥٤٣ — المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالحكم فى طلب رد القاضى عن نظر دعوى جنائية .

* المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالحكم فى طلب رد قاضى المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المرفوعة اليها . وذلك لان القانون يقضى ببلن المحكمة التى تفصل فى طلب الرد هي المحكمة المرفوعة امامها القضية الاصلية ، فان كانت هذه المحكمة تتكون من جملة دوائر والدائرة المختصة تكون هي المقمة اليها القضية الاصلية . واذا كان المطلوب رده قاضى محكمة جزئية فالفصل فى رده يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التابع هو لها مشكلة بهينة جنح ومخالفات مستأنفة والحكم الذى تصدره لا يكون قابلا للاستئناف لصدوره من محكمة لا يوجد فوقها هيئة تستأنف اليها أحكامها .

(ملن رقم ٧٠٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٣/١٠)

١٥٤٤ — لرد القاضى اجراء رسبه قانون المرافعات فليس يكفى مجرد ابداء المتهم رغبته فى الرد واثبات ذلك بحضور الجلسة .

* ان لرد القاضى عن الحكم فى الدعوى اجراء رسبه قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية بالمادة ٣٢١ منه فليس يكتفى لتحقيق هذا الاجراء مجرد ابداء الطاعن رغبته فى رد احد اعضاء المحكمة واثبات ذلك بحضور الجلسة .

(ملن رقم ١٨٨٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٣/٢٦)

١٥٤٥ — رد القاضى عن الحكم حق شخصى للخصم نفسه وليس لمحاميه ان ينوب عنه فيه الا بتوكيل خاص .

* ان رد القاضى عن الحكم هو بطبيعته حق شخصى للخصم نفسه ، وليس لمحاميه ان ينوب عنه فيه الا بتوكيل خاص .

(ملن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٣/٢٦)

١٥٤٦ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية بطريق النقض استقلا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية .

* أن المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالحكم في طلب رد القاضى عن نظر دعوى جنائية ، لأن القانون يقضى بأن المحكمة التي تفصل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية ، وإذا كانت تشمل جملة دوائر مالدائرة المختصة هي التي قدمت إليها القضية الأصلية ، وأن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية، وذلك على أساس أنها ولو كانت منتهية للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي ترفع الرد عنها . وقد لكد قانون الإجراءات الجنائية ذلك بما نص عليه في المادة ٤٠٥ لفترة أولى من أنه « لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتهديدية الصادرة في مسائل فرعية » ، مما يؤكد أن المقصود بالفصل في موضوع الدعوى الأصلية لا موضوع الدعاوى المترعة عنها . وكذلك بما نص عليه في المادة ٤٢١ لفترة أولى من أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى ، فالمقصود بهذا النص هو عين المقصود بنص المادة ٤٠٥ لفترة أولى من أن الغرض هو منع الطعن بالاستئناف أو النقض في الأحكام التحضيرية والتهديدية ، وكذلك الأحكام الصادرة في دعاوى فرعية الإيجع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت تلك المادة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي يبنى عليها منع السير في الدعوى الأصلية .

(طعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٥٤/١/٩)

١٥٤٧ - عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير برد رئيس الدائرة في قلم الكتاب - طلبه بالجلسة رده - إصدار المحكمة قرارا بتأجيل الدعوى - لا خطأ .

* متى كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بتأجيل الدعوى بعد أن طلب المتهم رد رئيس الدائرة ، فإن هذا الإجراء من المحكمة لا يبيح فيه ما دام المتهم لم يكن قد سلك الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب ولم تكن المحكمة قد أحيطت طلبا بحصول هذا التقرير .

(طعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ش ٧ ص ١١٢٥)

١٥٤٨ - اختصاص محكمة الجنائيات المنظورة أمامها الدعوى الجنائية
بالفصل في طلب الرد .

✳ طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنظرها محكمة جنائيات
فان نظره والنصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنائيات المنظورة أمامها
الدعوى .

يطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ من ٧ من ١١٢٢٥

١٥٤٩ - اختصاص محكمة الجنائيات المنظورة أمامها الدعوى الجنائية
بالفصل في طلب رد القضية .

✳ طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنظرها محكمة جنائيات
فان نظره والنصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنائيات المنظورة أمامها
الدعوى .

يطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ من ٧ من ١١٢٢٥

١٥٥٠ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في طلبات
رد القضية في المواد الجنائية استقلا .

✳ جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد
القضية في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بمصحة
تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلا عن الأحكام
الصادرة في موضوع الدعوى .

يطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ من ١٢٠٢

وطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ «لم يقر»

١٥٥١ - إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد تخضع للقواعد
الواردة في قانون الإجراءات الجنائية وإن كانت إجراءاته في تقديم طلبه ونظره
حتى الفصل فيه تخضع لقانون المرافعات .

✳ المقصود من نص الفقرة الأولى من المادة ٢٥ إجراءات «مما»
نصت عليه من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات هو
الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات

الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فاتها تخضع للتواعد الخاصة بها التي أوردها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ٢٢٠٢)

١٥٥٢ - قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات هو بيان الجهة التي تفصل في طلب رد القاضى الجزئى الجنائى دون مخالفة القاعدة المتصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة .

بيد لم يقصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات أن يخالف القاعدة الأصلية الى وضعها في الفقرة الاولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة بالفصل فيه ، وانما أراد بيان الجهة التي تفصل في هذا الطلب ما دام القاضى الجزئى بمجرد انتماء الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء في طلب هو خصم فيه .

(طعن رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ٢٢٠٢)

١٥٥٣ - قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية - الثارته لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز .

بيد إذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية ، فإن القانون رسم للبتهم طريقا معينا يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٥ من ٨ ص ٨٧٢)

(طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ من ١١ ص ٢٢٧)

١٥٥٤ - منع القاضى من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها - محله - أن يكون ذلك القاضى له ولاية النظر فيها ابتداء .

بيد منع القاضى من نظر دعوى سبق له أن نظرها وتفصل فيها . محله أن يكون ذلك القاضى له ولاية النظر فيها ابتداء - فإذا نظرها مرة أخرى كان تفلاؤه باطلا يفتح له القانون باب الطعن بالطريق العادى أو بطريق النقض .

(طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ من ١٠ ص ٢٢٠١)

١٥٥٥ — تقديم طلب الرد — اثره — وقف الدعوى الاصلية الى ان يحكم فيه نهائيا — بطلان قضاء القاضى قبل ذلك ولو قضى في طلب الرد استئنافيا بالرفض .

* يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الاصلية الى ان يحكم فيه نهائيا طبقا لنص المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات التى احل عليها قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضى قبل ذلك باطلا لتعلقه باصل من اصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالاطمئنان الى توزيع العدالة ، ولا يثنى عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه استئنافيا بالرفض اذ المعبرة في قيام المصلحة في الطعن هي بقيائها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يعتد بتعديلها بعد ذلك .

(لمن رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ في — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ من ١٠ من ١٩٦٢)

١٥٥٦ — قضاء القاضى المطلوب رده قبل الفصل في طلب الرد — قضاء ممن حجب عن الفصل في الدعوى لاجل معين — لا تستفد به محكمة اول درجة سلطتها في موضوع الدعوى الاصلية .

* قضاء القاضى المطلوب رده في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل في الدعوى لاجل معين لا تستفد به محكمة اول درجة سلطتها في موضوع الدعوى الاصلية ، مما يتعين معه اعادتها اليها .

(لمن رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ في — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ من ١٠ من ١٩٦٢)

١٥٥٧ — الطعن في الاحكام بدعوى البطلان الاصلية غير جائز طبقا لما تدل عليه المادة ٣٩٦ مرافعات المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ عند خروج الشارع عن هذا الاصل الا في المادة ٣١٤ مرافعات في باب رد القضاة عن الحكم .

* دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على ان الطعن في الاحكام بدعوى البطلان الاصلية غير جائز — اذ لو كان الامر كذلك لما كان هناك محل لا يراد ذلك النص الذى خرج به عن القواعد التى حددت نصاب الاستئناف — ولم يخرج الشارع عن هذا الاصل — الا بقدر ما خول لمحاكمة النقض من حق اعادة النظر في الدعوى التى استحدثتها هي — في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣١٤ مرافعات

في باب رد القضاة عن الحكم اذ نصت على : « عمل القاضى أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة - أحوال عدم الصلاحية - ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا - وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » وذلك باعتبار أن محكمة النقض - وهي المحكمة العليا - لا سبيل الى تصحيح حكمها - في الحالة المشار اليها في المادة المذكورة الا بالرجوع إليها فيها - أما في غير هذه الحالة التي جاءت على سبيل الاستثناء والحصص - فإن في سلوك طرق الطعن العادية منها وغير العادية ما يكتل إصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء - فإذا توافر سبيل الطعن وضيعة صاحب الشأن فلا يلون الا نفسه .

(لمن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ من ١٣٨٠)

١٥٥٨ - اعتبار المجنى عليه - ولو لم يكن مدعيا بحقوق مدنية - فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى - عديم انفتاح باب الطعن بطريق النقض له - فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره فرعاً عن الخصومة الأصلية - الا بصدر حكم ينهى الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية وبعد أن تكون الدعوى قد استنفذت جميع طرق الطعن العادية .

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية على اعتبار المجنى عليه - ولو لم يكن مدعيا بحقوق مدنية - فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى - توصلنا الى تقرير حقه في هذا الطلب والظن على الحكم فيما يتعلق به وحده ، فهو بهذه المثابة - وفي نطاق طلب الرد - شأنه شأن منائر الخصوم ، لا يفتح له أساسا باب الطعن بطريق النقض فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره فرعاً عن الخصومة الأصلية ، الا بصدر حكم ينهى الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية وبعد أن تكون الدعوى قد استنفذت جميع طرق الطعن العادية . أما ما يسبق ذلك من خرواب الخطأ أو وجوه الظلم فقد ينتهى الحكم في الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه ، فإذا لم يرفع الحكم النهائي الخطأ الذى يتمسك به الخصم فمتدبر يجوز له القانون الطعن فيه من يوم صدوره لإصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته أو ما بنى عليه واتصل به ، ولا استثناء من هذه القاعدة الا فيما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ في فئان حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بالنسبة الى الأحكام التى يبنى عليها منع السر في الدعوى وهو منع مطلق

لا سبيل الى مود الدعوى الاصلية الى المحكمة التي فصلت بينها الا عن طريق الطعن بالنقض في الحكم الصادر منها قبل الفصل في الموضوع ، مما يختلف عن الوقت الموقت الذي يترقب على تقديم طلب الرد والذي من شأنه ان يعيق الدعوى الاصلية عن السير مؤقتا حتى يحكم في طلب الرد نهائيا .

الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٩ من ١٧ ص ٥٧٢

١٥٥٩ - الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية - طبيعتها - أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة - عدم جواز الطعن فيها بالنقض استقلالا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الاصلية .

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة ، فلا يجوز الطعن بطريق النقض استقلالا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الاصلية ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منبهة للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الاصلية التي تفرع الرد منها . وقد تأكد المبدأ الذي قررته هذه المحكمة بما نص عليه في المسألة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه : « لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتبديدية الصادرة في مسائل فرعية » . وكذلك بما نص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من أنه - « لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى » . والمقصود بهذين التصرين هو عدم إجازة الطعن بالاستئناف أو بالنقض في الأحكام التحضيرية والتبديدية وكذلك الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الاصلية ، كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي ينبنى عليها منع السير في الدعوى والتي إجازت المادة ٣١ المذكورة الطعن فيها بطريق النقض على حدة أنها هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الاصلية . ولا محل للقول بأن إجازة استئناف أحكام الرد في قانون المرافعات تستتبع إجازة الطعن فيها بطريق النقض ، إذ أن هذا القول إن كان له محل في الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية التي تخضع لقانون المرافعات فلا محل له في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية والتي تخضع

للسانئون الإجراءات الجنائية ، وذلك : (أولا) لأن الحكم الصادر في دعوى ائرد من الدائرة الجنائية غير قابل للاستئناف ، ولأن من المقرر أن الدعوى الجنائية بطبيعتها تقتضى سرعة الفصل فيها لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام ، وقد تداول الشارع هذا المعنى فى عدة نصوص من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بتحديد مواعيد الطعن وتبسيط إجراءات نظر الدعوى ، ولما نص عليه صراحة — كما سبق القول — من عدم اجازة الطعن فى الأحكام الصادرة فى مسائل فرعية الا مع الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية (ثانيا) لأن من المقرر أيضا فى المواد الجنائية أن لا يرجع الى قانون المرافعات الا عند عدم وجود نص فى قانون الإجراءات الجنائية أو للاعانة على تجليه فموض أحد نصوص هذا القانون وتتهم مراه اذا كانت احكامه هو لا تساعد على تفهيه ، اما ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة فى قانون المرافعات — فالمقصود به — كما تدل عليه صياغة النص — هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، اما إجراءات الطعن فى الحكم الصادر فى طلب الرد فانها تخضع للقواعد الخاصة بها التى أوردها الشارع فى قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الحكم المطعون فيه صادر فى طلب رد قاضى المحكمة الجزئية التى اقيمت امامها الدعوى الجنائية ، ولم يصدر الحكم فى موضوع الدعوى الأصلية بعد ، فإن الطعن يكون غير جائز .

لمن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩ س ١٧ ص ١٥٧٢

الفصل الخامس

تشكيل المحكمة

١٥٦٠ - الطعن في الحكم بمقولة ان احد قضاة الهيئة التي اصدرته كان قبل دخوله القضاء محاميا وكان وكلاء عن المجنى عليه في الدعوى الملمعون في حكمها لا يمكن التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض .

* الطعن في الحكم بمقولة ان احد قضاة الهيئة التي اصدرته كان من قبل دخوله القضاء محاميا ، وكان وكلاء عن المجنى عليه في الدعوى الملمعون في حكمها ، هو طعن قائم على حالة من الحالات الموجبة للرد ، فلا يمكن التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض بل الواجب ادعاؤه في الابداء القانوني وبالطرق المقررة لرد القضية .

طلعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٣٢

١٥٦١ - وكيل النيابة العامة الذي يباشر تحقيقا في قضية ما ويعين بعدئذ قاضيا لا يجوز له ان يجلس للفصل في هذه القضية نفسها .

* جرى قضاء محكمة النقض بطريقة ثابتة على ان وكيل النيابة العامة الذي يباشر تحقيقا في قضية ما ويعين بعدئذ قاضيا لا يجوز له ان يجلس للفصل في هذه القضية نفسها سواء اكان ابدى رايه فيها اجراء من هذا التحقيق ام لم يبد رايها ما . وهذا القضاء مؤسس على ما تقتضيه به اصول العدل الطبيعي التي تلبي ان يكون الانسان خصما وحكما في آن واحد وان بين وظيفة النيابة ووظيفة القضاء تناقرا تاما ولا يمكن الجمع بينهما في دعوى واحدة . وهذا الاصل في عدم امكن الجمع بين الوظائف *incompatibilite* غير الاصل الذي يبنى عليه رد القضية *recusation* فهو اصل من اصول النظام الطبيعي العام المدهومة بالضرورة والتي لا تحتاج في وجوب احترامها الى نص قانوني خاص بخلاف احوال رد القضية فانها ليست من النظام العام بل لقوى الشأن ان يتنازلوا عنها وللقائون ان يستقط الحق فيها اذا لم يستعمله ذوو الشأن بالشروط والاوضاع وفي المواعيد التي يحددها . وذلك الاصل القاضي بعدم انجع بين الوظائف يتأخذ حكمة بها كان عمل رجل النيابة في تحقيق الدعوى ضئيلا بل حتى ولو لم يتم الا ببعض اجراءات التحقيق ولم يبد بشأنه رايها كما تقدم .

طلعن رقم ٦٧٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/١٦/١٩٣٢

١٥٦٢ - اشتراك القاضى فى الحكم المنقوض يمنعه من أن يكون عضواً بالهيئة التى تعيد نظر القضية .

* لا يجوز لأحد القضاة الذين اشتركوا فى الحكم المنقوض أن يكون عضواً بالهيئة التى تعيد نظر القضية .

بطن رقم ١٨٦١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٢٢

١٥٦٣ - حضور أحد القضاة إحدى الجلسات التى نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة سند ادعى بتزويره لا يمنعه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير .

* مجرد حضور القاضى فى إحدى الجلسات التى نظرت فيها الدعوى لا يدل على أنه أبدى رأياً فيها يمنعه من القضاء فى دعوى أخرى متفرعة منها . لماذا حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التى نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة سند ادعى بتزويره ، ذلك لا يمنعه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير . على أنه إذا كان المتهم لم يعترض أمام المحكمة على اشتراك هذا القاضى فى الفصل فى الدعوى ولم يرده طبقاً للقانون إذا كان لديه وجه لذلك وكان الثابت فوق هذا أن محامى المتهم قرر أنه ليس لديه أى اعتراض على أن ينظرها هذا القاضى فليس له بعد ذلك أن يرفع هذا الأمر إلى محكمة النقض مباشرة بدعوى أن هذه المسألة هى من النظام العام إذ إن له قانوناً أن يقبل قضاء القاضى مهما كان قد أبدى من رأى فى الدعوى ولا علاقة لهذه الحالة بالنظام العام .

بطن رقم ٧٨٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٣٦

١٥٦٤ - سبق حكم القاضى فى الدعوى ابتدائياً - حضوره كان أو غياباً - يجب عليه أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الاشتراك فى نظرها استثنائياً .

* على القاضى الذى سبق أن حكم فى الدعوى ابتدائياً - حضوره كان الحكم الذى أصدره أو غياباً - أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الاشتراك فى نظرها استثنائياً ، حتى لا يتصل بها مرة أخرى لانقضاء ولايته فى نظرها . لماذا خالف ذلك كان الحكم الاستثنائى الذى اشترك فيه باطلاً بطلاناً جوهرياً ، وكان من حق قوى الشان أن يطعنوا فيه لدى محكمة النقض

والإبرام . ولا يؤثر في ذلك سكوتهم عن التمسك به أمام المحكمة ، فان القواعد الخاصة بالنظام القضائي في المواد الجنائية كلها متعلقة بالنظام العام .

يطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٢٨/٤/١٨

١٥٦٥ - سبق حكم القاضي في الدعوى ابتدائيا - حضوريا كان أو غيابيا - يوجب عليه أن يمنع من تلقاء نفسه عن الاشتراك في نظرها استئنافيا .

✽ ان النظام الذي مسنه القانون يجعل المحاكمة في مواد الجنح والمخالفات على درجتين يستلزم أن يكون القضاة الذين يفصلون في الاستئناف غير القضاة الذين أصدروا الحكم الابتدائي وهذا اللزوم يقتضي بطلان الحكم الاستئنافي اذا اشترك في إصداره القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي . لأن في فصله استئنافيا في التظلم المرفوع عن حكمه اهدارا لضمائم العدالة التي يفرضها القانون في نظام الدرجتين ، ومخالفة لقاعدة هي من خصائص النظام العام في المواد الجنائية .

يطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٢٨/١١/٧

١٥٦٦ - فصل القاضي في دفع فرعى في الدعوى لا يمنعه من النظر في موضوع الدعوى .

✽ ليس في القانون ما يمنع القاضي من النظر في موضوع الدعوى بعد أن يكون قد حكم في دفع فرعى فيها بل ان المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنائيات اذ خولت المحكمة حق الفصل في المسائل الفرعية التي تعرض لها أثناء نظر الدعوى قد اجازت لها أن تتصل بعد ذلك في الموضوع .

يطعن رقم ١٢١٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٢٢/٥/١١

١٥٦٧ - تدارك الخطأ الذي يقع في الحكم الغيابي الاستئنافي بالاشتراك القاضي الذي حكم ابتدائيا فيه باعادة الإجراءات الاستئنافية في المعارضة .

✽ اذا كان القاضي الذي حكم ابتدائيا باعتبار المعارضة كأنها لم تكن

قد اشترك في إصدار الحكم الذي صدر استثنائياً في غيبة المتهم ولكنه لم يشترك في إصدار الحكم الذي صدر بتأييد ذلك الحكم بناءً على معارضة المتهم فيه ، فانه لا يكون للمتهم أن يدمى أن هذا الحكم غير صحيح . وذلك لأن الخطأ الذي وقع في الحكم الجنائي الاستثنائي باشتراك القاضي الذي حكم ابتدائياً باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد تدورك بإعادة الإجراءات الاستثنائية في المعارضة .

يطعن رقم ١١٧٨ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/٦/٢٨

١٥٦٨ - عدم اثبات جلوس قاض بدلا من آخر لسبب من الأسباب في محضر الجلسة أو في الحكم لا يعد وجها من أوجه البطلان .

* أن عدم اثبات جلوس قاض بدلا من آخر لسبب من الأسباب في محضر الجلسة أو في الحكم لا يمكن عده وجها من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحا .

يطعن رقم ٧٥٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٤/١٥

١٥٦٩ - ندب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتكيلة هيئة محكمة الجنايات يصح من يقوم مقام رئيس المحكمة .

* ندب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتكيلة هيئة الجنايات يصح من يقوم مقام رئيس المحكمة الابتدائية منذ شيابة .

يطعن رقم ٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٦/١٢/١٠

١٥٧٠ - تشكيل محكمة الجنايات من مستشارين وقاض ليس فيه انتقاص للضمانات التي تحراها القوانين في محكمة المتهمين .

* لا محل للقول بأن تشكيل محكمة الجنايات من مستشارين وقاض فيه انتقاص للضمانات التي تحراها القوانين في محكمة المتهمين ما دام القانون نفسه قد أجاز ندب قاض بدلا من مستشار ، والأصح القول بأن الشارع قرط في حق المتهمين إذ أجاز أن يحاكموا أمام محكمة الجنايات مشكلة على هذا النحو وهو ما لا يمكن التسليم به . وحالة السرعة التي أجاز القانون فيها ندب قاض بدلا من مستشار لا يقصد بها الحالة التي يعمد فيها وصول المستشار المنقلب إلى مقر محكمة الجنايات بحسب

بل أيضا كل حالة اخرى يتمتع فيها انتمتاد المحكمة في الوقت المقرر لانتمادها .

(لمن رقم ١٤٠٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦)

١٥٧١ - سبق حكم القاضي في الدعوى ابتدائيا - حضوريا كان او غيابيا - بوجبه عليه ان يتمتع من تلقاء نفسه عن الاشتراك في نظرها استثنافيا .

* القاضي الذي حكم في الدعوى ابتدائيا لا يجوز ان يشترك في الحكم استثنافيا ولو كان الحكم الذي اصدره غيابيا .

(لمن رقم ٢١٧٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٩)

١٥٧٢ - لا يصح ان يحكم في الدعوى القاضي الذي سبق له ان باشر فيها ولو بصفة اخرى اجراء من الاجراءات التحقيقات الابتدائية او الاتهام .

* لا يصح ان يحكم في الدعوى القاضي الذي سبق له ان باشر فيها ولو بصفة اخرى اجراء من اجراءات التحقيقات الابتدائية او الاتهام .
فاذا كان احد اعضاء محكمة الجنايات التي اصدرت الحكم سبق له منذ كان رئيسا للنيابة العمومية - ان اشترك في اجراء من اجراءات التحقيقات الاولى في الدعوى فهذا الحكم يكون معيبا واجبا نقضه .

(لمن رقم ١٦٧٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠)

١٥٧٣ - لا يصح لمن يتولى سلطة الاتهام او التحقيق الابتدائي في الدعوى ان يشترك في الحكم فيها .

* لا يصح في القانون لمن يتولى سلطة الاتهام او التحقيق الابتدائي في الدعوى ان يشترك في الحكم فيها . فلذا كان احد القضاة الذين حكموا في الدعوى سبق له ، منذ كان وكيل النيابة ، ان طلب اجراء تفتيش في حق المتهم بشأن حيازة المخدر محل الدعوى ، كما نذب البوليس لاجراء تحقيق معه فيها ، فان الحكم الذي اشترك في اصداره يكون باطلا واجبا نقضه .

(لمن رقم ١٦١٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١)

١٥٧٤ — جواز نذب أحد قضاة المحكمة لتكملة تشكيل محكمة الجنايات .

* ان القانون قد أجاز نذب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتكملة تشكيل هيئة محكمة الجنايات بشروط ذكرها ، والاصل أن هذه الشروط تعتبر قد روعيت في هذا الاجراء ، مما دام الطامن لا يؤكد في طعنه انها خولت فلا يحق له أن يثير شيئا في هذا الصدد .

(طنن رقم ٢١٥٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٢٩/١/١٠)

١٥٧٥ — سبق حكم القلضى في الدعوى ابتدائيا — حضوريا كان أو غيابيا — يوجب عليه أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الاشتراك في نظرها استئنافيا .

* القاضى الذى ينظر الدعوى ابتدائيا لا يصلح أن يكون عضوا في المحكمة التى تقضى في الاستئناف المرفوع عن الحكم الذى أصدره ، نلاحظ هو اشترك في نظر هذا الاستئناف كان الحكم باطلا .

(طنن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٥٠/١١/٧)

١٥٧٦ — تشكيل محكمة الجنايات من مستشارين وقاض ليس فيه انتقاص للضمانات التى تحراها القانون في محاكمة المتهمين .

* ان قانون نظام القضاء رقم ٧ لسنة ١٩٢٩ اذ نص في الفقرة الاولى من المادة الثالثة على انه « تؤلف كل من محاكم الاستئناف من رئيس ووكلاء بقدر عدد الدوائر وعدد كاف من المستشارين » ، لم يقصد الا تقرير قاعدة تنظيمية في ترتيب محاكم الاستئناف دون أن يرتب على مخالفتها البطلان . يدل على ذلك ان الفقرة الثانية من هذه المادة نفسها تاول : « وتصدر الاحكام من ثلاثة مستشارين » ، وأن المادة الرابعة من القانون ذاته تنص على انه « تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف » . هذا الى ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بمعد قانون نظام القضاء من انه « تشكل محكمة أو أكثر للجنايات في كل محكمة من محاكم الاستئناف وتؤلف كل منها من ثلاثة من المستشارين » .

(طنن رقم ٢١) لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٥١/١٢/٤

(م — ٤٥)

١٥٧٧ - تأجيل القاضى الجزئى الدعوى الى جلسة أخرى دون أن يبدى رأيا أو يصدر حكما لا يمنعه من الاشتراك فى الهيئة الاستئنافية .

* إذا كان أحد قضاة الهيئة التى أصدرت الحكم : قد عرضت عليه الدعوى فى أول جلسة لها بمحكمة أول درجة ومطلب طرما الخصومة أمامه تأجيلها لإعلان الشهود ، ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرعاها من غير ذى صفة إلا أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر حكما وإنما أجل الدعوى الى جلسة أخرى ، فليس فى ذلك خطأ فى الإجراءات يوجب الحكم .
(طعن رقم ١٧٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٢٨)

١٥٧٨ - عدم حضور أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة النطق بالحكم لا يعيبه مادام قد اشترك فى المداولة ووقع على مسودة الحكم .

* متى كان يبين من أوراق الدعوى أن هيئة المحكمة التى سمعت المرافعة فى الدعوى هى بذاتها التى أصدرت الحكم ووقع إعضاؤها على مسودته ، فإنه لا يعيب الحكم أن يكون أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة لم يحضر النطق به .

(طعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥)

١٥٧٩ - وجوب استماع الهيئة التى نطقت بالحكم المرافعة .

* الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التى تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق التفسوى الذى تجر به نفسها فى الجلسة ، ويجب أن تصدر الأحكام من القضاة الذين سمعوا المرافعة ، واذن لم يمتى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة بعد أن سمعت شهود الطاعن الثالث والدفاع من الطاعنين أجلت النطق بالحكم أسبوعا ثم أصدرت عدة قرارات بعد أجل الحكم ، وفى الجلسة الأخيرة قررت المحكمة مشكلة من هيئة أخرى لحلول قاض آخر محل العضو الثالث فتح باب المرافعة (لجلسة اليوم) أى للجلسة نفسها وذلك لتعذر المداولة بسبب غياب أحد أعضاء الدائرة وقررت فى الوقت ذاته النطق بالحكم آخر الجلسة وفى آخر الجلسة أصدرت الحكم المطعون فيه ، وذلك دون أن تسمع هيئة المحكمة بتشكيلها الآخر المرافعة - متى كان ذلك فإن الحكم يكون باطلا متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/١)

١٥٨٠ - اختصاص القاضي الذي اصدر الحكم الغيابي بنظر المعارضة فيه .

* أن القانون قد اوجب ان تنظر الدعوى بالنسبة إلى المعارضة أمام المحكمة التي اصدرت الحكم الغيابي ، وليس ثمة ما يمنع القاضي الذي اصدر الحكم الغيابي من نظر المعارضة فيه .

(لمن رقم ٢٠٥١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١/١٠)

١٥٨١ - عدم جواز اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة .

* أن المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » وأذن فإذا كانت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة أبرمت بحجز القضية للحكم لجلسة أخرى ورخصت للخصوم في تقديم مذكرات في خلال مدة معينة وفي هذه الجلسة استبدل بأحد القضاة قاض آخر وقررت المحكمة مد أجل الحكم لجلسة أخرى وفي هذه الجلسة الأخيرة اصدرت المحكمة الحكم في الدعوى مشكلة من الهيئة السابقة فيكون أحد القضاة قد اشترك في المداولة دون أن يكون من بين الهيئة التي سمعت المرافعة وبالتالي يكون الحكم باطلا .

(لمن رقم ٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٢٨)

١٥٨٢ - وجوب امتناع القاضي من تلقاء نفسه عن الحكم في الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٣١٢ من قانون المرافعات ٢٢٧ ج .

* أن احوال عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادتين ٣١٢ من قانون المرافعات ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي مما يتعلق بالنظام العام وقد اوجب الشارع امتناع القاضي فيها من تلقاء نفسه عن الحكم ولو لم يطلب أحد الخصوم رده .، وأذن فإذا كان المتهم قد أبدى للمحكمة ما يستشعره من حرج لمناسبة ما سجلته من رأى في حكم سابق لها ومع ذلك فصلت في الدعوى مستندة الى ان المتهم لم يستلك الطريق المرسوم تلررد فان ما ذهب اليه من ذلك هو مذهب لا يقره القانون .

(لمن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/٧)

١٥٨٣ - إجراءات المحاكمة - قضاة - بطلان الإجراءات - أسباب تنحى القضاة .

* ما ورد في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات هو مما يتعلق بالنظام العام ، ومن هذه المادة اقتبس الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية حكم المادة ٢٤٧ التي تنص في مقررتها الثانية على أنه يمتنع على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم انطوع فيه صادرا منه - وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة أن أساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .

(لمن رقم ٤٢٧ لسنة ٢١ في - جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ من ١٢ من ١٩٥٥)

١٥٨٤ - الحظر المنصوص عليه في المادة ١٠٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية إنما يكون بالنسبة للقضاة من بعد تعيينهم - عدم سريانه على إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى التي اتخذت ضد أحدهم قبل ذلك .

* تنص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية بأنه في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضي أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنائية أو جنحة إلا بأذن اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ وبناء على طلب النائب العام . ومفاد ذلك أن الحظر المنصوص عليه في تلك المادة إنما يكون بالنسبة إلى القضاة من بعد تعيينهم ، فإذا ما اتخذ إجراء من إجراءات التحقيق أو رفعت الدعوى الجنائية على أحدهم قبل ذلك ، فإن الإجراء أو رفع الدعوى يكون صحيحا ويظل على هذه الصحة حتى يبلغ نهائية .

(لمن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ من ١٧ من ١٩٢٠)

١٥٨٥ - صدور الحكم المطعون فيه من هيئة لم يشترك فيها القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي - قضاؤه بعدم جواز نظر المعارضة لرغمها عن حكم غير قابل لها - عدم ركونه في أسبابه إلى الإجراءات السابقة على صدوره التي اشترك فيها قاضي محكمة أول درجة (بحضوره إحدى جلسات المحاكمة الاستئنافية التي سمع فيها شاهد الأبناث) - لا بطلان .

* متى كان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من محاضر الجلسات -

قد صدر من هيئة لم يشترك فيها القاضي الذي اصدر الحكم الابتدائي ، وقد اقتصر على القضاء بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها ، ولم يركن في اسبابه الى الاجراءات السابقة على صدوره التي اشترك فيها قاضي محكمة اول درجة بحضوره احدى جلسات المحاكمة الاستئنافية التي سمع فيها شهاد الاثبات ، وكان وجه الطعن لا يتجه الى الحكم المطعون فيه ، فان النعي عليه بالبطلان يكون على غير اساس .
(لمن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩ من ١٧ ص ١١٢٧٦)

١٥٨٦ - احوال امتناع القاضي في الحكم - مخالفة ذلك - نقض .

✽ تنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على انه « يتمتع على القاضي ان يشترك في الحكم اذا كان قد قام في الدعوى بعمل من اعمال التحقيق او الاحالة او ان يشترك في الطعن اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه » وجاء في المذكرة الايضاحية تطبقا على هذه المادة « ان اساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رايًا في الدعوى او معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا » واذا كان ذلك وكان اثنان من اعضاء هيئة المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه قد اشتركا في الهيئة التي نظرت الطعن في قرار النيابة العامة بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وفصلت فيه بالفاء الامر وهو عمل من اعمال الاحالة ، وكان القاتلون قد اوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم اذا قام في الدعوى بعمل من اعمال الاحالة والا كان حكمه باطلا ، ومن ثم فانه يمتنع نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(لمن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٦ ص ١٢٢١)

١٥٨٧ - القرابة او المصاهرة التي تمنع القاضي من نظر الدعوى -

تعريفها .

✽ تنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية على انه : « لا يجوز ان يجلس في دائرة واحدة قضاة

بينهم قرابة او مصاهرة لفاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية — كما لا يجوز ان يكون ممثل النيابة او ممثل احد الخصوم او المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة باحد التضاة الذين ينظرون الدعوى « . والقرابة والمصاهرة كسبب من اسباب عدم صلاحية القاضي هي التي تمتد الى الدرجة الرابعة ، اما اذا تجاوزتها فانها لا تمنع القاضي من نظر الدعوى .

(لمن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ ص ٢٢ من ١٣٨٤)

١٥٨٨ — وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى — أساسه .

✳ من المقرر ان اساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى او معلومات شخصية تعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .

(لمن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ ص ٢٠ من ١١٠٧٤)

١٥٨٩ — تعلق الاحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى بالنظام العام .

✳ حددت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الاحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الاحوال ان يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي او بوظيفة النيابة العامة او بعمل من اعمال التحقيق او الاحالة . وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات القديم ومتعلق بالنظام العام .

(لمن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ ص ٢٠ من ١١٠٧٤)

١٥٩٠ — مفهوم التحقيق والاحالة كسبب لامتناع القاضي عن نظر الدعوى .

✳ ان التحقيق والاحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ اجراءات كسبب لامتناع القاضي عن الحكم هو ما يجريه القاضي او يصدره في نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق او حكم .

(لمن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ ص ٢٠ من ١١٠٧٤)

١٥٩١ - نظر القاضى الدعوى فى احدى جلسات محكمة اول درجة واقتصر عمله فيها على سماع شهادة الجنى عليه - دون ان يبدى فيها رأيا او يصدر حكما - صحة اشتراكه بعد ذلك فى الهيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه .

✽ ان ما يتوله الطاعن من ان احد قضاة الهيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه كان قد نظر القضية بمحكمة اول درجة مردود بما تبين من محاضر الجلسات من ان هذا القاضى ، وان عرضت عليه الدعوى فى احدى جلساتها بمحكمة اول درجة الا ان عمله فيها اقتصر على سماع شهادة الجنى عليه ثم أجلها لجلسة اخرى لسماع شهادة محرر المحضر دون ان يبدى فيها رأيا او يصدر حكما ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا محل له .

(لمن رقم ٦٦٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٦ من ٢٢ ص ٧١٢)

١٥٩٢ - التحقيق كسبب لامتناع القاضى عن الحكم - ماهيته .

✽ ان التحقيق فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية كسبب لامتناع القاضى عن الحكم هو ما يجريه القاضى فى نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية بصلته سلطة تحقيق .

(لمن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ من ٢٢ ص ١٩٤)

١٥٩٣ - ثبوت أن القاضى الذى اذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو ذاته الذى فصل فى موضوع الدعوى - يجعل الحكم باطلا .

✽ متى كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى ان قاضى محكمة الاداب اصدر اذنا للنيابة العامة بمراقبة وتسجيل المحادثات المتعلقة بتفتيش الطاعنة الاولى كما اصدر اذنا بتفتيش مسكنين لغير متهمين وذلك لضبط ما يوجد بها من حالات دعارة ونسوة ساقطات سهلت دعارتهم الطاعنة الاولى ، وكان الثابت من مدونات الحكم الاستئنافى المطعون فيه ان القاضى الذى اذن بمراقبة وتسجيل تلك المحادثات وتفتيش مساكن غير المتهمين هو الذى نظر الدعوى ابتدائيا واصدر فيها الحكم المستأنف المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، واذا كانت هذه الدعوى قد جاءت نتيجة ما اذن به هذا القاضى ذاته من مراقبة وتفتيش ، بما كان لزومه ان يمتنع عن نظرها والحكم فيها ، ومن ثم كان قضاؤه فيها قد وقع

باطلا ، ويكون الحكم الاستثنائي المطعون فيه - اذ قضى برفض الدنع ببطلان الحكم المستأنف معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(لمن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ من ٢٢ ص ٩١٤)

١٥٩٤ - صدور الحكم الابتدائي من قاضي مخطور عليه الفصل في الدعوى يجعله باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام .

* متى كانت محكمة أول درجة وأن قضت في موضوع الدعوى الا انه وقد وقع تضالما باطلا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض مخطور عليه الفصل فيها ، فانه لا يعدد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة ثانی درجة تصحيح هذا البطلان - عملا بالفترة الاولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، لما ق ذلك من ثبوت تلك الدرجة على الطاعن مما يتعين معه ان يكون النقض مقرونا بالغاء الحكم الابتدائي المستأنف واحالة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها مجددا من قاض آخر .

(لمن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ من ٢٢ ص ٩١٤)

١٥٩٥ - اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة - اثره - بطلان الحكم - المادة ١٦٧ مرافعات وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم - حصول مانع لاحدهم وجوب توقيعه على مسودته - المادة ١٧٠ مرافعات - وجوب اشتغال الحكم على بيان المحكمة التي اصدرته - واسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته - المادة ١٧٨ مرافعات - غيوض الحكم في هذا الصدد يبطله .

* تنص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه : « لا يجوز ان يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » كما تنص المادة ١٦٩ على انه « تصدر الاحكام باغلبية الآراء . . . » وتنص المادة ١٧٠ على انه « يجب ان يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم ، فاذا حصل لاحدهم مانع وجب ان يوقع مسودة الحكم » ، كما توجب المادة ١٧٨ - ميبأ توجبه - بيان « المحكمة التي اصدرته . . . واسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته » . . . والبيان من استقراء ثلاثة

النصوص الأخيرة وورودها في الفصل « اصدار الاحكام » ان عبارة المحكمة التي اصدرته والقضاة الذين اشتركوا في الحكم ، انما تعنى القضاة الذين فصلوا في الدعوى ، لا القضاة الذين حضروا - بحسب - تلاوة الحكم - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قدر ان عليه غموض يتمثل فيها جاء بمصدر محضر جلسة تلاوته في السادس عشر من يناير سنة ١٩٧٤. من اشترك المستشار ٠٠٠. ٠٠٠. ٠٠٠ في المداولة ، وفيما جاء بختام هذا المحضر نفسه ، وبالحكم من صدره - وليس تلاوته أو النطق به - من الهيئة التي اشترك فيها هذا المستشار ، ومن توقيع المستشار ٠٠٠. ٠٠٠. ٠٠٠ الذي سمع المرافعة ووقع منطوق الحكم بعد المداولة مع الهيئة في ذلك اليوم نفسه ، وهو غموض يبطل الحكم ويستوجب نقضه مع الاحالة بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني .

(طعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٤ في - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ من ٢٥ ص ٢٧٨)

١٥٩٦ - وجوب امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى - مادة ٢٤٧ اجراءات - اساسه .

✽ ان اساس وجوب امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى في الحالات المبينة في المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ في - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ من ٢٣ ص ٩١٤)

١٥٩٧ - الحالات التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى مادة ٢٤٧ اجراءات .

✽ حددت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الاحوال التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض . ومن هذه الاحوال ان يكون قد قام في الدعوى بعمل من اعمال التحقيق . وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المطابقة لنص المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الحالي ومتعلق بالنظام العام فيمتنع على القاضي في تلك الاحوال ان يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب احد الخصوم رده والا وقع تضاده باطلا بحكم القانون . لتعلقه باصل

من اصول المحاكمة مقرر للاطعن الى توزيع العدالة بالنصل بين
اعمال التحقيق والقضاء .

(لمن رقم ٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣٧٢/٦/١٢ من ٢٢ من ١٩٤٠)

١٥٩٨ - عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة -
النطق بالحكم - لا يعيبه - ما دام قد وقع مسودته - علة ذلك .

* لا يعيب الحكم ان أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة
لم يحضر تلاوته مادام الثابت ان هذا القاضي قد وقع بامضائه على مسودة
الحكم مما يفيد اشتراكه في المداولة ، وكان الثابت بورقة الحكم ان
الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وتداولت في اصدار الحكم قد وقعت
منطوقه ، لانه يكون سليما وبمناى من البطالان .

(لمن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣٧٢/١٢/١ من ٢٥ من ١٩٧٧)

١٥٩٩ - وجوب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم في الطعن
مضى كان الحكم المطعون فيه صادرا منه - مخالفة ذلك - انرها - بطلان
الحكم في الطعن - المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية .

* لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في
فقرتها الثانية على انه « يمنع على القاضي ان يشترك في الحكم اذ كان
قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق او الاحالة او ان يشترك في
الحكم في الطعن اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه » وجاء في المذكرة
الايضاحية تطبيقا على هذه المادة « ان اساس وجوب امتناع القاضي
عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رايًا في الدعوى او معلومات
شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع
الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا ، لما كان ذلك
وكان أحد اعضاء الهيئة الاستئنافية التي اصدرت الحكم المطعون فيه
قد سبق له الحكم برفض معارضة الطاعن وتأييد القضاء بادئته - وكان
انتقائون قد اوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم في الطعن اذا
كان الحكم المطعون فيه صادرا منه . فان الحكم فيه يكون باطلا
متعين النقض » .

(لمن رقم ١٤٨٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣٧٦/١/٥ من ٢٧ من ١٩٦٦)

١٦٠٠ — حق الالتجاء الى القضاء من الحقوق العامة — لا مساعلة بالتعويض عنه — طالما لم ينحرف مباشرة عما وضع له ولم يستعمله استعمالا كيديا .

✽ الأصل ان حق الالتجاء الى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وأنه لا يترتب عليه المساعلة بالتعويض الا اذا ثبت ان من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا وابتغاء مضاره سواء اقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه او لم تقترن به تلك النية ، طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطة المحكمة التقديرية ان المطعون ضدهما قد رفعتا دعواهما المباشرة في حدود استعمالهما المشروع لحقهما في التقاضي دون ان ينحرفا في استعمال هذا الحق ، وأنه لم يثبت انهما تصديتا بذلك مضارة خصمهما . وكان هذا الذي أوردته المحكمة كائنا وسائفا في نفي الخطأ التقصيري في جانب المطعون ضدهما ومن شأنه ان يؤدي الى ما انتهى اليه الحكم من رفض دعوى الطاعنة قبلها ، فان ما تثيره في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير اخلّة الدعوى وعناصرها . .

(لمن رقم ١٨٢٨ لسنة ٥٠) ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ ص ٢٧ من ٢٦٧

قطر

قططن

١٦٠١ - زراعة القطن محل محصول شتوى معاقب عليه وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ٤١ ولو كانت الزراعة في ارض مسوح زراعتها قطنا .

* ان المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ قد جاء بها في صدد حظر زراعة قطن في ارض زرعت محصولا شتويا ما نصه : « ويسرى هذا الحظر حتى على المساحات التى تجوز زراعتها قطنا » . فلا محل مسع هذا القول بان زراعة القطن محل محصول شتوى لا عقاب عليها الا اذا كانت الزراعة في ارض غير مسوح بزراعتها قطنا .

(بلن رقم ١٦٧ لسنة ١٩ في - جلسة ١٩٤١/٢/١٤)

١٦٠٢ - العقوبة الواجبة التطبيق في جريمة زرع القطن في ارض كانت مزرعة قولا .

* انه لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ قد ألغيت وحل محلها المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٠٧ التى نصت على ان الغرامة الواردة بها لا تقل عن عشرين جنيها ، وكانت هذه المادة تشمل العقاب على المخالفين المنصوص عليها بالمادتين ١ و ٤ من القانون (وهما زراعة القطن في اكثر من المساحة المسوح بها ثانويا وحظر زراعة القطن في ارض زرعت محصولا شتويا) فان المحكمة تكون بخطئة اذا ما قضت بغرامة تقل عن عشرين جنيها على مخالفة زرع القطن في ارض كانت مزرعة قولا .

(بلن رقم ١٦٥ لسنة ١٠ في - جلسة ١٩٤١/٢/١٤)

١٦٠٣ - نطاق التعديل الذى ادخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤١٥ سنة ١٩٥٣ .

* ان التعديل الذى ادخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ اقتصر على المادتين ٩ ، ١٠ من المرسوم الاول وتناول استبدال الغرامة بمقوبى التقليل والمصادرة الوارحتين بهما . ولم يتعرض للبادء الثانية عشرة التى تنص على العقوبة الاصلية ، ومناد ذلك وجوب الحكم بالغرامة المذكورة بوصفها غرامة تعويضية نظير ترك المحصول لزراعة دون مصادرتها

لجانِب الحكومة مما يقتضى وجوب أن يحكم أيضا بالمعتوبة الأصلية المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون التى لم يتناولها التعديل .
(طمن رقم ١١٣٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢)

١٦٠٤ - المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ٥٢ هو قانون مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من م ٥ ع .

* أن المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية ، اذ نص في الفقرة (١) من المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز لأى شخص أن يزرع القطن في السنوات الثلاث المذكورة في أرض زرع محصولاً شتوياً غير البرسيم « القطب » في السنة الزراعية نفسها فقد اُنفاد بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن احكامه تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ويبطل العمل بها بانتقضاء هذه المدة بغير حاجة الى صدور قانون بالغاءها . وقد صدر بعدئذ القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون المتقدم الذكر ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة المشار اليها آنفاً في السنتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعيتين ، وهذا الوقف لا ينسحب اثره على السنة الزراعية السابقة عليهما ، ويلزم من ذلك وجوب تطبيق احكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التى وقعت في ظلّه .

(طمن رقم ١٥٠١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٧)

١٦٠٥ - التصرف المعاقب عليه وفقاً للقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم انتاج بذرة القطن وقرار وزير الزراعة هو التصرف المتقرن بالتسليم الفعلى لا مجرد التعاقد على البيع .

* أن قرار وزير الزراعة الصادر بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذاً للقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم انتاج بذرة القطن المدة للتقاوى وتداولها والاتجار فيها قد اوجب في مادته الاولى « على من يرغب في الحصول على بذرة التقاوى تقديم طلب بذلك على استمارة خاصة » ونص في المادة الثانية على أنه « لا تصرف التقاوى

المطلوبة بالاستثمارات المذكورة إلا إذا اعتمدها معاون الزراعة وختمت بخاتم مكتب الزراعة المختص بفصد التحقق من صحة البيانات الواردة بهذا « كما نص في المادة الرابعة عشرة على « أن تحفظ الاستمارة التي حصل بموجبها صرف بذرة التقاوى لدى الجهة التي أجرت الصرف « ويستفاد من هذه النصوص أن التصرف لكي يكون بمقتضى عليه طبقاً للقانون آنف الذكر يجب أن يكون مقترناً بالتسليم الفعلي لا بمجرد التعاقد على البيع .
(لمن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ في - جلسة ١٩٥٥/١/٢١)

١٦٠٦ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بذرة القطن - قصد التشريع منه - اتخاذ الاحتياطات لمراقبة بذرة التقاوى لدواعي من المصلحة العامة - التعديل الذي أدخل عليه بمقتضى المرسوم بقانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والقرار الصادر ١٩٤٧/١١/٢٢ - لا يتناول المساس بالأجراءات الضامة التي أوجبت المادة الثانية من القانون المذكور اتخاذها قبل إجراء الطح - فحص البذرة بمعرفة موظفي وزارة الزراعة غير لازم .

* الظاهر من العنوان المصدر به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بذرة القطن أن الشارع قصد اتخاذ الاحتياطات لمراقبة بذرة التقاوى لدواعي من المصلحة العامة حفاظاً للمحصول الرئيسي للبلاد ، والمرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ يثمين مناطق زراعة الاصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٤٧ / ١٩٤٨ الزراعية والقرار الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لم يتناول أيهما بالتعديل ما تناولته المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ مما يدل على أن التعديل وإن تناول بعض أحكام القانون المذكور لم يتناول المساس بالإجراءات التي أوجب القانون في المادة الثانية منه اتخاذها قبل إجراء الطح ، وليس في القانون ما يحتم أن يتم فحص القطن بمعرفة موظفي وزارة الزراعة قبل إجراء الطح ..

(لمن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٥ في - جلسة ١٩٥٦/١/١٦ من ٧ من ١١٢)

١٦٠٧ - التزوير المعاقب عليه بمقوبة اللجنة في استمارة الاكتار رقم ٦ بطلب تقاوى القطن طبقاً للمادة ١٠ من القرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ استثناء لا يتوسع في تطبيقه على أنواع التزوير الأخرى .

بأن ما نصت عليه المادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الاتجار في بذرة التقاوى من اعتبار بعض (م - ٤٦)

صور التزوير جنحة وقد ذكرت على سبيل الحصر لا يمنع من مواخذة الجاني على ما يكون قد وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانون العام ، ولم يقصد بهذا القرار تقرير عقوبة الجنحة إلا استثناء في أحوال خاصة ولا يصح التوسع في تطبيقه أو ابتداد حكمة الى نوع آخر من انواع التزوير غير منصوص عليه فيه ، ومن ثم لن ما يتبع من تزوير باستمارة الإكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن تسرى عليه احكام قانون العقوبات فيما تجاوز نطاق القرارات التي اشير اليها في المادة المذكورة .

(بطن رقم ٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ من ١٧٠٤)

١٦٠٨ - وجوب تطبيق النص عند وضوح عبارته ولو خالف ما هاء يذكره التفسيرية - مثال من نص القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن تداول الاقطان الزهر في مناطق تعميم تقاوى القطن الاسموي .

الناضي مطلب اولاً بالرجوع الى نص القانون ذاته واعمله على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص ، فاذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد في الأعمال التحضيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتغليبها على عبارة النص لخروج ذلك عن مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تداول الاقطان الزهر - الفاتحة من مناطق تعميم تقاوى القطن الاسموي - قد جعلت الجزاء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتي الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ومصادرة الاقطان موضوع المخالفة ، فانه كان من المتمعن على الحكمة ان تطبيق هذا النص على الواقعة المطروحة - بعد ان ثبت لديها من العناصر التي اوردها - والا تجرى عليها حكم المادة السادسة التي تعاقب على مخالفة احكام المادتين ٣ و ٤ اللتين لا تنطبقان على الواقعة ، ولا عبرة بما جاء بالمذكرة الايضاحية من قول يخالف النص الصريح فانه فضلاً عن مخالفة ذلك لقواعد التفسير ، فانه يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية سالف الذكر ان الشارع خرج عن مقترحاتها في شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة احكام المادتين الاولى والثانية من القانون بان جعل مدة الحبس لا تجاوز ثلاثة اشهر بدلا مما جاء في المذكرة من قصره على مدة لا تجاوز شهراً واحداً ، ويبدو ان واقع الأمر هو حدوث خطأ مادي في هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بان ذكرت المادة الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تداركه الشارع

في نص المادة السادسة من القانون ، وليس أدل على وقوع هذا الخطأ من أن المذكرة سبق أن تناولت جزء المادة الثانية وأشارت إليه مع الجزء المقرر للمادة الأولى فلم يكن سائفاً تكرر ذكر المادة الثانية مع المادة الرابعة ، وهو خطأ يجب أن يتزده عنه المشرع .

(لمن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٩ من ١٠ ص ١٢٩)

١٦٠٩ - قطن - جريمة - حكم - تسبيبه - تسبیب غیر معيب .

* متى كانت الخطة التي وضعها القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٢ - في شأن شراء محصول القطن - المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ - بتكليف لجنة القطن المصرية بشراء ما يعرض عليها من أقطان موسم ١٩٥٣/٥٢ بالسعر الذي حدده على أن تقوم اللجنة ببيع ما لديها من أقطان للتصدير والاستهلاك المحلي على أساس الأسعار العالية - أنها تنفي الحفاظ على مصلحة الدولة وتأمين التعامل في محصول القطن ، فإن الخروج عن مقتضى الواجبات التي ألتتها وذلك بشراء الأقطان للاستهلاك المحلي عن غير طريق اللجنة المذكورة المخوط بها وحدها التعامل فيها وبغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للأقطان المائلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها ، تتوارى به الجريمة التي دين الطامن بها ، والتي يكفى لقيامها علم الجاني بالفعل المؤتم قاتونا أو تعوده عن التحقق من سلامة عملية الشراء ، وهو ما دلت الحكم المطعون فيه على اتبامها لحساب الطامن وتهاونه في التحري عن مصدر ذلك الأقطان ، ومن ثم الحكم قد أصاب صحيح القانون حين دان الداعين بتلك الجريمة .

(لمن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢ من ٢٢ ص ٢٨٥)

١٦١٠ - قطن - رسوم - نقض - أحوال الطعن بالنقض - الخطأ في تطبيق القانون .

* المستفاد من نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من عرض رسم خليج على الأقطان التي يتم حلجها والزام أصحاب المحالج وديرها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون ، أن المخاطب بهذا التكليف - من أصحاب المحالج هم الذين لهم شأن في إدارتها مما يخول لهم التدخل فيها بصلة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته - نقلاً

عن شأني الإتيان في الدعوى بـ انتطاع صلة الطاعن الأول - وبأنى
 الملك - بالحلج وتبقى أى اشراف فعلى أو قانونى عليه بعد أن قاموا
 بتلجيره للطاعن الثانى الذى انحصرت فيه الادارة وبذلك يخرج الطاعن الأول
 ومن معه من الملك من نطاق الالتزام القانونى المفروض بمقتضى المادة
 الثانية معلقة البيان " وينتقل هذا العبء الى المستاجر الذى حل محلهم
 بمقتضى عقد الإيجار فى مباشرة الادارة والاستغلال . ولا يقدح فى هذا
 ما استورد اليه الحكم من أن عقد الإيجار لم ينص على الزام المستاجر
 وحده بإداء الرسم " ذلك بأن خلو العقد من هذا البيان لا ينقل ذلك
 التكاليف القانونى الى صاحب المحلج بل أن الزام المالك فى هذه الحالة
 لا يكون الا بنص صريح - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة
 الطاعن على أساس هذا الفهم الخاطيء للقانون يكون مخطئاً
 ويتعين نقضه .

تمن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ فى - جلسة ١٧/٦/١٩٦٢ س ٢٢ ص ٢٢٦

قمان

قمل

١٦١١ - توافق الجريمة المقصود عليها في م ٢٥١ ج ولو لم يكن
الحل قد أريد خصيصاً للعب القمار .

* انه لا يشترط في الجريمة المقصود عليها في المادة ٣٥٢
من قانون العقوبات ان يكون الحل قد أريد خصيصاً للعب القمار ،
أو ان يكون الغرض الاصلي من فعله هو استغلاله في هذه الألعاب ،
بل يكفي ان يكون مفتوحاً للاعبين يدخلون للعب في الأوقات التي يحددونها
فيها بينهم ، ولو كان قصده لغرض آخر كفتح او مطعم او تنقي ، بل ولو
كان ضاهية لا يتجنى أية تائدة ثانية من وراء اللعب .
(طبق رقم ١٧٧ لسنة ١٩٠٤ في ندوة ١١٨٤/٣٧)

١٦١٢ - متى تعتبر النوادي امكن خاصة لا يعاقب على لعب
القمار فيها .

* ان النادي وان كان يمسح الامل امكن خاصة لا يعاقب
على لعب القمار فيها ، كما هي الحال بالنسبة للسكن ، الا انه يشترط
ان يكون دخولها مقصوراً على اعضائها محظوراً على الجمهور والا يقبل فيها
مضطراً الا بشرط معينة تنبثق عن الفسوق المصولة لهذه . انما الامكن
التي تفتح ابوابها لكل من يريد اللعب من الجمهور ، ولو تكون القيد والشروط
الموضوعة فيها صورية غير مجوزة بها ، فانها تعد من الامكن المفتوحة
للاضحية القمار بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات .
واذا استخلصت المحكمة في منطق تسليم ، مما تبينه من التحقيقات من وجود
شخص غير مقيد بالمنع في عدد اعضاء النادي يلعب القمار به وسبق
ترده عليه لهذا الغرض دون ان يكون مضطراً به ، ان هذا الحل قد
منع للاضحية القمار واعاد لمضطراً من شاء من الناس بلا قيد ولا شرط ،
لتاديرها هذا مما تخلص به بلا معقب من محكمة النقض .
(طبق رقم ١٧٢ لسنة ١٩٠٤ في م جلسة ١١٨٤/٣٧)

١٦١٣ - تقول المادة ٣٥٢ عقوبات بالعقاب كل من اشترك في ادارة
الحل وعمل على تبديل اللعب للاعبين فيه ولو لم يكن له دخل في اختيار
والترسية .

* ان قانون العقوبات اذ نص في المادة ٣٥٢ منه على عقاب كل من
فتح محلاً للاضحية القمار ومن تولى اعمال الضريبة فيه انما اراد ان ينال

بالعقاب كل من يشترك في ادارة المحل ويعمل على تسهيل اللعب للرافعين فيه بتقديم ما يلزم له ، ونسوته في ذلك صياغة المحل ومديره ولو لم يكن لهم في متعة وتأسيسه . وهذا لا يمنع من تطبيق قواعد الاشتراك العامة على من يماثلونهم من موظفين وموظفات وخدم .
 (لمن رقم ١٧٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١١٤٤/٢/١)

١٦١٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير ان اللعبة هي من ألعاب القمار .

* متى كانت المحكمة قد اعتبرت ان لعبة « البصرة » تمار على اساس ان مهارة اللاعبين في الربح انما تجيء في المحل الثاني بالنسبة الى ما يصادفهم من الحظ ، وذكرت الاعتبارات التي اعتبرت عليها في ذلك ، فهذا حسبها ليكون حكمها سليماً .

(لمن رقم ٦٧٢ والهيئة ١٨ ق - جلسة ١١٤٨/١٢/٢٠)

١٦١٥ - تحديد موضوع الدليل من الأوراق غير لازم - ما دام له أصل فيها .

* لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضوع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها . واذا فلا تشرب على الحكم ان اطلق القول بان بعض اللاعبين قروا بان المتهم يقتلني . جملاً . نظير لعب القمار في مسكنه دون ان يشير الى اسمائهم ما دام قد اورد مضمون اقوالهم في محولاته وما دام المتهم لا ينزع في نسبة هذه الأقوال اليهم .

(لمن رقم ٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ - ٢٦)

(لمن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ - ١٢٠٦)

(لمن رقم ٦١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٠ ص ٤٠ - ١٣٦)

١٦١٦ - لعبة الطاولة - اعتبارها من ألعاب القمار بعد صدور قرار وزير الداخلية في ١٩٥٥/٢/١٠ - قبل ذلك كانت تدرج تحت حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن احوال الانصياف دون القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن المرافعة على سباق الخيل ورمي الحسام وغيره من انواع الانصياف والاعمال الرياضية .

* لا تدخل لعبة الطاولة في اي من الانصياف والاعمال الرياضية

بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن الموازنة على مسبق الخيل ورعى الجليل وغيرهما من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية وليست أيضا من أنواع القمار المحظور مزاولتها في المحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من هذه الألعاب القمار. ومن بينها الطاولة وأنها لم تكن تعدو وتعد ذلك عملا من أعمال التفتيش مما يترتب تحت أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن أعمال التفتيش .
 بلن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ من ٧ من ٢٧٤

١٩٦٧ - ألعاب القمار وأوردت بالمادة ١٩ من القانون ٢٨ لسنة ١٩٤١ على سبيل التمثيل - وجوب أن يكون الربح فيها موكولا للظن أكثر منه للمهارة - تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب أو على أي شيء يقوم بهال .

* ان المراد بالألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ هو الألعاب التي سميت تلك المادة وأوردتها على سبيل التمثيل للنهي عن مزاولتها في المحال العامة وكذلك الألعاب المشابهة لها وهي التي يكون الربح فيها موكولا للظن أكثر منه للمهارة ، وكما يتحقق الربح في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب أو على أي شيء آخر يقوم بهال .
 بلن رقم ١٦٠١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨ من ١ من ١٨٢

١٩٦٨ - صدور القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائيا في جريمة السماح للغير بلعب القمار في مقهى - وجوب تطبيقه بدلا من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ باعتباره أصح للمتهم فيما يتعلق بمدة عقوبة الغلق .
 * متى كان المتهم قد ارتكب جريمة السماح للغير بلعب القمار في مقهى في ظل القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ الذي ألغى القانون السابق وقصر بطلان المحل مدة لا تتجاوز شهرين

على واقعة الدعوى بذلاً من النطق نهائياً ، فان القضاة الذين لا يكون هو
الواجب التطبيق باعتباره القضاة الملحق بهم
بل من رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٧ بطل ٩ منه ١٢٨٥

١٦١٩ - قمار - نكس - حكم - احوال الطعن بالنقض - الخطا
في تطبيق القانون - سلطة محكمة النقض

* لا يشترط في العقاب على الجريمة المنصوص عليها في
المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المحلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥
ان يكون المحل قد امد خصيصاً للالعاب القمار او ان يكون انقضى الاصل
من فتحه هو استغلاله في هذه الالعاب بل يكفي ان يكون مفتوحاً - للاعبين
بمخلونه في الاوقات المقررة بينهم يزاولون فيه اللعب القمار حتى لو كان مخصصاً
لفرض آخر ، ولذا كان الحكم المطعون فيه قد اخطأ عليه بوردته في منطق
مستلغ ان المكان فتح ملكه للالعاب القمار واعده لميجدك لغيره لمن يشاء
من الناس بغير قيد ولو شرط في ان يمارها لكونه الصلح يمكن ان يفسح
القانون لتطبيق المادة سالفة الذكر .

بل من رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٧ بطل ٩ من ١٢٨٥

١٦٢٠ - قمار - حكم - تسييه - تسييه - قمار - قمار

* المراد باللعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١
لسنة ١٩٥٦ انها هي الالعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ،
وقد حدد القانون بعض انواع اللعب القمار في بيان على مسيل المال
وتلك التي تتعرض منها او تكون مشبهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في
الحال العامة والانتية - وهي التي يكون الريع فيها موكولا للحظ اكثر
مؤه للبهارة منه ولبناء كائن الريع وكما يتجلى في مسؤولية المعارف على مبلغ
من النقود ، ويتجلى ايضا في المقامرة على لعبة او لعبة او لعبة
تسييه تسييه ، الادلة لصور لاجل التسييه او على لعبة او لعبة
آخر يقوم بهال ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نسوع اللعب
الذي ثبت حصوله في القمار وذلك جاء مجعلاً في هذه الفصول مما يعجز
هذه المحكمة عن مراعاة سلطة تطبيق القضاة على واقعة الدعوى
كما حار ايضاً بالاحكام وهو ما يقتضيه بالنظر في التوضيح
لكن من رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٦ بطل ٩ من ١٢٨٥

١٦٢١ - قمار - محال عامة - نقض - احوال الطعن بالنقض - مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه - مثال .

يجب متى كان الحكم قد اثبت ان اللعبة التي كان يزاولها بعض رواد المقهى هي لعبة الكونكان ، وهي من ألعاب القمار المحظورة لمبها في المحال العامة طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الربح كما يتحقق في صورة القامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المعامرة على طعام أو شراب فإنه مستحق الاداء لمصاحب المقهى أو على أي شيء آخر يقوم بهال ، وكانت المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر تنص على ان يكون مستشفى المحل ومديره والمشرى على الأعمال فيه مسئولين معا عن أية مخالفة لاحكامه ، وهي مسئولية القامه الشارح والمفر من بهال كلم مؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن ايهم موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم ان يعتذر بعدم علمه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المظنون قد هنا من جريمة الاستيلاء بفساد القمار بالمقهي فاسيسا على ان لعب الورق لقاء دفع الخاتون من اللاعبين من الشراب لا يعتبر من قبيل القامرة ، وعلى انه لا يمكن افتراض علم صاحب المقهى بالجريمة - غير صحيح في القانون مما يعنيه ويستوجب نقضه .

بلن رقم ٩٦١ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ من ٢٢ الى ٢١

١٦٢٢ - تحت المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - لعب القمار في المحلات العامة - وورد نصها عاما - التطبيق على الكافة - مسئولية مسئول محل الضام ومديره والمشرى على أعمال فيه - مسئولية لاعب القمار .

تحت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في بحثان المحال العامة عن لعب القمار في المخالقات العامة بلونها لا لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو يزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بمعييتها قرار من وزير الداخلية في وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدلة والنقود وغيرها من الإثبات التي اتمت في ارتكاب الجريمة . وقد جاء بهذا النص عاما لم يخص الشرع به طائفة بالخطية وهي الأجنبية ، ومن ثم فإنه ينطبق على الكافة بسنوا الكقول من اللاعبين على من هذه الحال . ثم من يرادولها يزاولون بمبها لعب القمار ، فالجنى المتبادر نهمة من ببراءة

النفس بغيره مع غيره التي انضبط عليها وهي دفع مفسدة القمار التي قصد الشارع القضاء عليها بجمعها معاً مؤثراً في ذاتها وتناول مقارنوها بالمعاقب — وهذا النظر لا يتعارض مع القول بمسألة استتفان المخلف العتاق وعديده والمشرع على أعمال فيه تلك المسؤولية التي أوجبها المشرع بنقض المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وأقامها على قصد جنائي مقترض قانوناً، خلافاً لمسئولية لاعب القمار التي تتطلب لتوافرها قيام التهم بعمل إيجابى هو فعل اللعب في ذاته.

لمن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٢ من ١٥ إلى ١٢

١٩٦٢ — لعبة « الكومي » من ألعاب القمار المؤتمنة — قرار الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥

لعبة الكومي من ألعاب القمار المؤتمنة طبقاً لقرار وزير الداخلية رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تنفيذاً للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦.

لمن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٢ من ١٥ إلى ١٢

١٩٦٤ — القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ لم يكن يعاقب من يراهن على سباق الخيل ورعى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب الأخرى مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى منه — استحداث القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ جريمة الزاهن بإضافة فقرة ثانية إلى المادة الثانية من القانون الأول — مؤدى نص المادة الأولى من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالمعقوبة المفعلة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الزهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر .

لمن يرد بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ نص على معاقبة من يراهن على سباق الخيل ورعى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من ذلك القانون — علماً صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بتعديل المادة الأولى من القانون سالف الذكر في شأن الركان الجزية ومقدار العقوبة المقررة لها عدل كذلك المادة الثانية منه بإضافة فقرة ثانية استحدثت بها جريمة الزاهن نفسه . وسبق المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧

يفيد أن المشرع قصد بالعتوبة المغلظة الواردة بها مخالفة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر . ولما كان الثابت مما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الجريمة المسندة إلى الطاعنين الثاني والثالث تتمثل في ضبطها بتراهنهم لدى الطاعن الأول الأمر الذي تحكمه الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . فلن الحكم إذ قضى بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة سنة وبنفراة قدرها ثلاثمائة جنيه قولا بأن جريمتها تحكمها المادة الأولى من ذلك القانون يكون قد جازب التطبيق الصحيح للقانون مما يعمين معه نقضه بالنسبة لهما وتصحيحه بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة خمس عشر يوما . أما بالنسبة للطاعن الأول فلن الحكم إذ دانه بالعتوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة الأولى باعتباره ملتقيا لرهان من الطاعنين الثاني والثالث يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(لمن رقم ٢٠١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ١١٠)

١٦٢٥ - شروط تطبيق المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة - فتح المحل
لألعاب القمار ، واعداده لدخول من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط .

يجب يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحا لألعاب القمار .
معدا لدخول فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط .

(لمن رقم ٢١١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ س ١٧ ص ٢١٥)

١٦٢٦ - رهان - سباق خيل - رمى الحمام - ألعاب رياضية .

١٠ يبين من استقراء نصوص المواد ١ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن المشرع حظر أصلا عرض أو إعطاء أو تلقي الرهان على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من الألعاب الرياضية بكافة صورها سواء أكان ذلك بالذات أم بالوساطة ولم يستثن من الحظر المذكور سوى جمعيات السباق الموجودة وقت صدور القانون وغيرها من الجمعيات والأفراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب وأعمال رياضية ناجاز

لهذه الجهات وحدها اجراء الرهان المتبادل وغيره من انواع الرهان
يقتضى إذن خاص .

(ظن رقم ١٢٤ لسنة ٢٧ - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٧ من ١٨ من ١٩٧٢)

١٦٢٧ - عقوبة - رهان .

يؤيى يعاقب بالعقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة الثانية في
مقرتها الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون
١٣٥ لسنة ١٩٤٧ من رهن على نوع من الالعاب المذكورة في الفقرة
الاولى منها اذا كان ذلك مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة
الاولى من ذات القانون .

(ظن رقم ١٢٤ لسنة ٢٧ - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٧ من ١٨ من ١٩٧٢)

١٦٢٨ - جريمة انتاج ورق اللعب بدون ترخيص - ارتكابها .

* ان المباح في تجريم انتاج اوراق اللعب ، رهن بتام عملية الانتاج ،
بحيث يقع الفعل المجرم بانتقضاء الاجل القانوني من تمام تلك العملية دون
اخطار مصلحة الجمارك ودفع رسم الانتاج اليها ، وقد خلت نصوص
المرسوم الصادر في ١٠/١٠/١٩٣٤ بوضع احكام تكميلية للمرسوم الصادر
في ٢٣/٢/١٩٣٣ بفرض رسم انتاج او استهلاك على اوراق اللعب ، من
العقاب على الشروع في هذه الجريمة او تأميم حيازة الادوات المعدة لصنع اوراق
اللعب ، واذ كان ما تقدم ، وكان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد
للمسئوبه بالحكم المطعون فيه ، ان دفاع الطاعن قام على مشروعية ما اتاه
من عمل لم يدخل بعد نطاق التجريم ، وهو دفاع لم يعن الحكم بتخصيصه
وخلت مودثاته مما يدل على تمام عملية الانتاج وانتقضاء الاجل الذي ضربه
القانون موعداً لخصمؤول الاخطار عن هذا الانتاج ودفع رسم الانتاج
عنه ، بل جاءت على العكس فيما هوته من استعراض مضمون محضر الضبط
يما ينفي عن ان المضبوطات كلفت بازالت غير مصنعة ولم يتم انتاجها بعد ،
اذ ان اوراق اللعب كانت آنذاك شرائط لم تقطع وحتى ما قلع منها جاء
الحكم خلوا من وصفها بما ينفي عنها مواصفات ورق لعب الاطفال
التي حددتها الفقرة الثالثة من المادة الاولى من القرار الوزاري سلك
البينان ينحصر عنها تطبيق احكام المرسوم آنف الذكر ، فان الحكم
يكون معيباً بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القوانين

على الوجه الصحيح والتقرير برأى في شأن ما اثاره الطاعن من دعوى الخطأ في القسانون ، ومن لم يضمن نقض الحكم المطعون فيه .
(لمن رقم ١٥٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ ص ٢٠ من ١١٢٥٢)

١٩٦٩ - المراد باللعاب القمار - عدم تبيان الضمك نوع اللعب الذي ثبت حصوله في مسكن الطاعن - عيب .

* المراد باللعاب القمار انما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . وقد عرّف القسانون بعض انواع اللعب انقمار في بيان على سبيل المثال وذلك التي تتفرع منها او تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها ، وهي التي يكون الريح فيها موكولا للحظ اكثر منه للمهارة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد جاء كما يبين من مراجعته مجهلا في هذا الخصوص فلم يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله في مسكن الطاعن مما يعجز بحكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القسانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم الأمر الذي يميحه بما يستوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ١١٨٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢ ص ٢٢ من ١١٥)

١٩٦٣ - الاشتراك بطريق المساعدة في جريمة ممارسة القمار بهل عام - تخفيفه بتقديم أوراق اللعب للاعبين - استطراد الحكم الى حكم المادة ٣٨ من القسانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الخاصة بمساعطة مستغل المحل ومديرة والمشرّف على أعمال فيه - تزيد لم يكن الحكم في حاجة اليه ولا اثر له في النتيجة التي انتهى اليها .

* اذا كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعن بالاشتراك بطريق المساعدة مع بعض الأشخاص في ارتكاب الجريمة المسندة اليهم وهي ممارسة القمار بهل عام . وكان البين من الحكم المطعون فيه ان هؤلاء الأشخاص كانوا يزاولون لعبة الكونكان باللعين مقابل ثمن المشروبات وهي اللعبة المحظور مزاولتها في المحال العامة بمقتضى قرار وزير الداخلية ٣٧ سنة ١٩٥٧ وان الطاعن قام بتقديم أوراق اللعب اليهم ووقعت الجريمة نتيجة لهذه المساعدة وكان الحكم قد استطرد الى حكم المادة ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ التي نصت على مساعطة مستغل المحل

ومخبره والمصرف على إعمال فيه ، فإن هذا الاستطراد منه لا يعدو أن يكون تزايداً فيها لم يكن في حاجة إليه ولا أثر له في النتيجة التي انتهت إليها .
يلعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦٠ من ٢٢ من ١٣٧٧

١٦٣١ - عدد القانون بعض أنواع لعب القمار على سبيل المثال وذلك التي تنفرع منها أو تكون مشابهة لها - وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة - يجب لسلامة الحكم الصادر بالإدانة أن يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله - فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص فعليه فوق ذلك أن يبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر والإلا كان قاصرا -
مغال لتسبب معيب .

* جرى نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أن : « لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاوله أي لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعطيلها قرار من وزير الداخلية » .
كما نص قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ في مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والائدية وأعتبر هذا القرار أيضا من ألعاب القمار تلك التي تنفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون مشابهة لها . ومن المقرر أن المراد بالألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر أنها هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . وقد عتدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار على سبيل المثال وتلك التي تنفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي من مزاولتها في المحال العامة والائدية وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بقتضي هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر والإلا كان حكمها قاصرا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن « لعبة الزهر هي التي تلغها المتهمون وهي من الألعاب المشابهة للعبة الشيش بيث التي وردت بقرار وزير الداخلية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ » دون بيان كيفية وأوجه التشبه بينها وبين لعبة الشيش بيث التي تشملها نص القرار الوزاري المذكور وأن للحظ فيها النصيب الأكبر ، وبذلك جاء مجهلا في هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم وهو ما يعيبه بالتقصير ويستوجب نقضه والإحالة .

يلعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤ من ٢٤ من ١٣٧٧

١٦٣٢ — تناقض منطق الحكم مع أسبابه — مثال في جريمة السماح بلعب قمار في محل عام .

✳ إذا كان البين من الاطلاع على الاوراق ان الحكم الابتدائي دان المظعون ضده بجريمة السماح بلعب القمار في محله العام وقضى بعتابه بالحبس شهرا مع الشغل وغرامة عشرة جنيهات وبمصادرة الأدوات وغلقت المحل لمدة شهر بيد أن الحكم الاستئنافي المظعون فيه اقام قضاءه على قوله : « ان المحكمة لا تطعن الى قيام اى دليل قبل المتهم الاول — المظعون ضده — على ارتكابه ما نسب اليه كما يعتبر في مرتبة الغير حسن النية بالنسبة للمنفولات الملوكة له » ومن ثم يتعين الغاء ما قضى به قبله . « غير انه قضى بعدئذ في منطق « بالغاء عقوبة الحبس والطلق وبمصادرة الأدوات وذلك بالنسبة للمتهم الاول — المظعون ضده » . وسكت عن عقوبة الغرامة التي أوقعها الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان مناد ما أوردته مدونات الحكم المظعون فيه ضده برىء من التهمة ، في حين أن مجرى منطق الحكم مقصورا على الغاء عقوبات الحبس والطلق والمصادرة دون الغاء عقوبة الغرامة التي قضى بها الحكم المستأنف مؤداه ثبوت التهمة ، وبذا جاء منطق الحكم مناقضا لأسبابه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١١ س ٢٤ ص ١٥١)

١٦٣٣ — جريمة تلقى المراهانات خفية — متى تتم .

✳ لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المظعون فيه فقد بين واقعة الدعوى بما مناده أن الطامن تلقى المراهانات من المتهم الثاني وأثبتها في النوتة الخاصة وأن الأخير أمر بقبضه باللعب لدى الطامن طبقا للمراهانات المدونة بالورقة المضبوطة . وهو ما لا يجادل الطامن في صحة معينة من الاوراق فان ما وقع من الطامن يعد جريمة تامة لا شروعا فيها . ولا يقدح في هذا أن يكون مبلغ المراهانات قد ضبط في حوزة المتهم الثاني ذلك أن جريمة تلقى المراهانات خفية تتم بمجرد تلقيها من الآخرين ولا يتوقف تمامها على تسليم المبلغ المراهان به الى من يطلقها .

(لمن رقم ١٨٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢ س ٢٦ ص ١٢٤)

١٦٣٤ — قمار — جريمة — ما يكفى لقيامها .

✳ من المقرر طبقا للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ (م — ٤٧) :

انه لا يجوز في الحال العامة لعب القمار او مزاوله اية لعبة من الالعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور ، وكان مستغل المحل ومديره مسئولين عما يقع بالمحل خلافا لذلك عملا بالمادة ٣٨ من القانون ذاته . وكان الربح الذي يستهدفه لاعب القمار قد يتحقق باستحقاق ثمن طعام او شراب لصاحب المحل او بحصوله على شيء آخر يقوم بمال . وكان تمام جريمة لعب القمار لا يتوقف على قبض ثمن الطلبات فعلا ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون ما ذهب اليه الطاعنون من ان نعلمهم يعد شروعا في جنحة في معاقب عليه غير سديد .

(لمن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢١ من ٢٦ ص ١٨٢٩)

١٦٣٥ - تحقق جريمة اعداد منزل لالعاب القمار - رهن بفنعه لالعاب القمار ودخول الناس فيه بلا قيد - الدفع بان المنزل لم يكن مفتوحا للجمهور بلا تمييز - دفاع جوهرى - يستوجب رد الا كان الحكم قاصرا .

* لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة امام المحكمة الاستئنافية ان المدافع عن الطاعن دفع بعدم توافر جريمة اعداد منزل لالعاب القمار تاسيسا على ان المنزل لم يكن مفتوحا للجمهور بغير تمييز وان جميع من ضبطوا فيه هم من اقاربه واصدقائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انسه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات - المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ - ان يكون المحل مفتوحا لالعاب القمار معدا ليدخل فيه من يشاء بغير قيد او شرط ، فان هذا الدفاع الذي تبسك به الطاعن هو دفاع جوهرى يبنى عليه - ان صح - تغير وجه الراى في الدعوى ، واذا كان الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون ان يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه فانه يكون معينا بالتصور في التسيب بها يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٨٠٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ من ٢٧ ص ١١٢)

١٦٣٦ - اعداد محل لالعاب القمار - ليدخله الناس بغير تمييز - مناط العقاب وفق المادة ٣٥٢ عقوبات - ابداء المتهم دفاعا من شأنه - او صح - ان يمس ركنا من اركان الجريمة المذكورة - وجوب بخله وتمحيصه - والا كان الحكم قاصرا .

* لما كان البين في محضر جلسة المحاكمة امام محكمة اول درجة

أن الدفاع عن المتهم قرر أن المتهمين تربطهم ببعض صلة القرابة كما تربط بعضهم الآخر صلة صداقة ، وقدم حافظة مستندات تأييدا لدفاعه — كما أن الذين من مخونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد ردد هذا الدفاع وأشار إلى أن المتهمين قدموا حافظة مستندات طويت على خطاب من المتهم الثاني (الطاعن) إلى المتهم الرابع يتضمن اشواقه لبعض المتهمين ، وكذلك على صورة رسالة للمتهم الثاني أثناء إقامته بباريس إلى والدته ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن والمتهم الأول ومعامليتهما طبقا لأحكام المادة ٣٥٢ عقوبات استنادا إلى « ضبطهم وباتى المتهمين في السكن يلعبون القمار ، وفي اعترافهم جميعا في محضر الشرطة ، وأنه لا تربطهم ببعض صلة صداقة أو سابق معرفة باستثناء المتهم الأخير » ، ولما كان ذلك . وكان من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحا للألعاب القمار معدا ليخضع فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط — وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن تحييص المستندات والخطابات المقدمة ولم يتحدث عنها ، مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ، ولو أنه حتى يبحثها ونحييص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، لسان الحكم يكون مشوبا بالقصور بها يبطله ويوجب نقضه ، والأحوال بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سابقا أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ ص ٢٧ من ١٣١٤)

١٦٣٧ — قمار — إدارة محل — أركان الجريمة — ما يكفي لتوافرها .

* لا يقدح في تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ ادعاء الطاعن أنه لم يكن قد أعد المكان خصيصا للألعاب القمار وإنما كان قد أعدده مسكنا خاصا له ولعائلته ، ذلك لأنه لا يشترط في العقاب على تلك الجريمة أن يكون المحل قد أعد خصيصا للألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب بل يكفي أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى ولو كان مخصصا لغرض آخر .

(طعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧ ص ٢٨ من ١٩٣٠)

١٦٣٨ - قمار - غلق المسكن وقت تنفيذ إذن التفتيش - لا ينفي عنه صفة تردد الناس بدون تمييز لعب القمار .

* ان ما يقرره الطاعن من أن الضابط وجد باب سكته مغلقا عند حضوره للتفتيش - على نرفض صحته - ليس من شأنه أن يرفع عن ذلك المسكن صفة تردد الناس عليه بغير تمييز لعب القمار فيه وهو ما أثبتته الحكم بالأدلة السالفة التي اطمانت اليها المحكمة .

(لمن رقم ٦٥٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٧ س ٢٨ من ١٩٢٠)

قوة القاهرة

قوة القاهرة

١٦٢٩ - اعتبار العدوان الثلاثى على بور سعيد من حالات القوة القاهرة - امتداد ميعاد التقرير بالظعن وتقديم الاسباب الى حين زوالها .

✽ ان الظروف التى مرت بها بور سعيد اثناء العدوان الثلاثى من شأنها ان تعد من حالات القوة القاهرة التى يترتب عليها امتداد ميعاد التقرير بالظعن وتقديم الاسباب الى حين زوالها الذى لم يتم الا فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

(ظعن رقم ١٥٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢١ من ٩ من ٨٨)

١٦٤٠ - شرط توافر الحادث القهرى - الا يكون للجانى يد فى حصول الضرر او فى قدرته منعه - صورة لا تتوافر فيها هذه الحالة .

✽ يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى الا يكون للجانى يد فى حصول الضرر او فى قدرته منعه - فاذا اطبانت المحكمة الى توافر انخطا فى حق المتهم واعدت صور هذا الخطا الذى تكفى كل صورة منها لعددها خطا قائما بذاته اتاه المتهم وترتب عليه مسئولية فاعله - ولو لم يقع منه خطا آخر - فان فى ذلك ما ينتهى معه القول بحصول الواقعة من حادث قهرى .

(ظعن رقم ٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ من ١٠ من ٢٥١)

١٦٤١ - اثر قيام القوة القاهرة وتوافر شرائطها فى القانون على مسؤولية المتهم - حد ذلك .

✽ متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون ، كانت النتيجة محمولة عليها وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطا ، وامتنعت المسئولية عن الخطا الا اذا كون مطوؤه بذاته جريمة .

(ظعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٠ من ٢٠ من ١٩٢)

مَحْـوْلٌ

الفصل الاول - المرسوم بقانون الصادر في ١٩٣٤/٩/٩

الفصل الثاني - المرسوم بقانون الصادر في ١٩٥٧/٧/٧

الفصل الثالث - القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل
رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول.

الفصل الأول

المرسوم بقانون الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٢٤

١٦٤٢ — متى يجب توفر قصد التظهير لوجوب اخطار مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج .

✽ ان الفقرة الأولى من المادة ٤ من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول حينما تحدثت عن العمليات انشأ لوجبت على كل من يرغب بقصد التظهير في اجراء اى منها ان يخطر بقله مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج انما أرادت عمليات منع الجيوب أو المواد الحقيقية أو النشوية وعمليات تخمير المواد السكرية فقط . أما ما عدا ذلك من العمليات المذكورة فيها وهي العمليات الكيماوية الأخرى التي ينتج عنها الكحول مباشرة أو غير مباشرة والعمليات الخاصة بصنع أو إعادة تظهير العرق أو الأرواح أو السوائل الكحولية من أى نوع ، سواء أكان ذلك على البارد أو بالتظهير أو بخفيف العرق والأرواح أم بآلية طريقة أخرى ، فلا يتطلب القانون فيه لوجوب الاخطار ان يتوافر قصد التظهير . وذلك لأن هذه العمليات ، بحسب ما عرفتها المادة نفسها ، واجب فيها الاخطار ولو في غير حالات التظهير ، بما يقتضى القول بان قصد التظهير الوارد في مصدر المادة لا يمكن أن يكون منسجبا على هذه العمليات وانما يتصعب فقط على ما عداها . واذا لم يتخير البلع أو منع الجيوب لا يجب فيه الاخطار الا اذا كان مقترنا بقصد التظهير . ولا تصح المواخذة على عدم الاخطار في هذه الحالات بعله ان من يبائر عملية التخمير أو النقع يعتبر ايضا انه في ذات الوقت أجرى عملية كيماوية لإنتاج الكحول . وذلك لأن القانون باختصاصه عمليات التخمير والنقع بحكم خاص انما تصد بذلك اخراجها من الحكم العام الذي يسرى على مسائر العمليات الكيماوية بدليل وصفه هذه العمليات بالعمليات الكيماوية « الأخرى » وانما تصح المواخذة اذا كان من لجري التخمير أو النقع من غير أن يكون من قصده التظهير قد وقع منه ما يمكن عده في الوقت نفسه تلبا منه بصنع سوائل كحولية ، لأن الاخطار في هذه الحالة لا يكون واجبا لا عن مجرد التخمير أو النقع بل عن عمل آخر هو القيام بصنع السوائل الكحولية ، الأمر الذي لا يصح القول به بناء على مجرد التخمير أو النقع ، بل لابد فيه من ثبوت تهوي من يريد القيام لمباشرة أعمال مادية معينة يصح معها في حق ان يوصف بأنه من المشتغلين بصنع السوائل الكحولية من مواد لخرى كالعسل بوسائل مختلفة على ترشيح السوائل الناتج من التخمير أو النقع ليفرز السائل من المواد الأخرى حتى يحصل من ذلك على السائل الكحولي .

١٦٤٣ — حظر نقل المواد الكحولية من مكان الى آخر بدون ترخيص قاصر على منتجات البضاعة المحلية

* ان المستفاد من المادة الأولى من الرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بشأن رسم الانتاج انه خاص بمقط بحاصلات الأرض المصرية ومنتج البضاعة المحلية وهي التي تقرر رسم انتاجها بمقتضى الرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ . ومما يؤكد ذلك ان مرسوم آخر صدر في تاريخ هذا المرسوم الأخير بتحصيل رسم انتاج على المنتجات المستوردة من الخارج نص فيه على ان هذا الرسم يحصل مع رسوم الجبرك ويكون خاضعا للشروط التي تحصل فيها هذه الرسوم وللجزاء الخاصة بها . ومن ثم يكون ما جاء بالمادة العاشرة منه بشأن نقل المواد الكحولية من مكان الى آخر قاصرا على منتجات الصناعة المحلية دون المستوردة . فاذا ما اثبت المنهم ان ما نقله هو من المنتجات الواردة من الخارج فلا تصح معاقبته بمقتضى هذا المرسوم عن نقلها بدون ترخيص كما لا يصح الزامه ايضا بان يدفع عنها اى رسم . واذا اثبتت المحكمة المنهم لنقله من غير ترخيص خاص كونيكا مهربا ، وكانت الواقعة التي اثبتتها في الحكم هو ان الكونيك من نازكة كبا الاصل ، وانه لم يحصل تطهيره داخل القطر المصرى ، فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون ويتمين نقض حكمها وتبرئة المنهم .

يلمن رقم ٥٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٤١

١٦٤٤ — متى يحكم بالرسوم والتعويضات ؟

* ان المستفاد من مجموع نصوص الرسوم بقانون المصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الانتاج على الكحول ان الرسوم والتعويضات الوارد نكرها فيه لا يصح الحكم بها اذا كان الفصل انذى وقع لا يكون الا مخالفة لحكم المادة الثامنة منه التي تحظر صناعة اى جهاز يمكن استعماله لتطير او تكرير او تحويل الكحول او حيازته قبل ان يقدم اخطار بذلك لادارة رسم الانتاج . اذ ان الأعمال التي تكون هذه المخالفة لا تدل بذاتها على ان كحولا قطر حتى يكون من الممكن ان تقدر عليه رسوم ، ثم تقدر التعويضات وهي لا تحتسب الا بنسبة الرسوم . واذا كان كانت الدعوى لم ترفع على المنهم الا من حيازته أجهزة تطير بلا اخطار على خلاف القانون ، ولا علاقة لها بكحول قطر ، فلا يكون ثمة محل للحكم على المنهم برسم او بتعويض .

يلمن رقم ٢٢٤٣ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٤١

١٦٤٥ - التعويضات المنصوص عليها في المرسوم لها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها في جميع الأحوال .

* ان التعويضات المنصوص عليها في المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ليست تضمينات مدنية فحسب بل هي ايضا جزاءات تأديبية رأى الشارع ان يكمل بها الغرامة المنصوص عنها في الجرائم الخاصة بهذا القانون والقوانين الأخرى التي على شاكلته ، فلها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . ولا حاجة الى اثبات ان ضررا معيناً وقع عليها ، واذن فلا يصح النعى على المحكمة بانها قضت بالتعويضات دون ان تدخل مصلحة الانتاج في الدعوى .
(ملن رقم ٦٦٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٣٤/٢/١)

١٦٤٦ - نطاق المصادرة المنصوص عليها في م ١٣ .

* ان المادة ١٣ من المرسوم بقانون الخاص برسم الانتاج على الكحول الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ تقضى بمصادرة المنتجات المشار اليها بالمادة ١١ منه ، كما تقضى بمصادرة كل ما يضبط في حيازة مخالفها من مواد اولية او من منتجات او ادوات .. الخ . واذن فلا تترتب على المحكمة اذا ما هي قضت تطبيقاً للمادة المذكورة بمصادرة زناجيل البلع الموجودة بمنزل المتهم باعتبارها مواد اولية للكحول .
(ملن رقم ٦٦٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٣٤/٢/١)

١٦٤٧ - متى يجب توفر قصد التتطير لوجوب اخطار مصلحة الجمارك او ادارة رسم الانتاج .

* ان المادة ٤ من المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بخصوص رسم الانتاج على الكحول لا تشترط للعقاب على القيام بصنع السوائل الكحولية بغير اخطار سابق ان يكون المتهم قد قصد الى التتطير ، بدليل انها تقول في نصها « وفي القيام بصنع او اعادة تطهير ارواح او سوائل كحولية من أى نوع سواء كان ذلك على البارد او بالتطهير » واذن فبقي ثبت ان المتهم قد قام بصنع سوائل كحولية دون ان يخطر مصلحة الجمارك لهذا يكفى لعقابه .
(ملن رقم ١٣٤٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٣٤/٦/٧)

١٦٤٨ - الحظر الذي نصت عليه المادة ٣ خاص بالكحول المحول دون العائى .

* ان المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ برسم الانتاج على الكحول صريحة في ان الحظر الذي نصت عليه خاص بالكحول المحول *Dénaturé* . ماذا كان المستفاد من الحكم ان الكحول محل الدعوى لم يكن كحولا محولا بل كحولا عاديا خلف باضائة بعض المواد اليه ليستعمله المتهم فيها يقتضى ذلك ، لهذه الواقعة لا مقابل عليها .
(لمن رقم ١٥١٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١١٩٤/١٢/١٨)

١٦٤٩ - تخفيف لون الكحول المحول بالترشيح معاقب عليه بالشرط الاول من م ٢/٢ دون شرطها الثانى .

* انه يبين من نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ ان الشرط الاول منها يحظر بصفة عامة مطلقة نزع المواد المحولة من الكحول المحول ، والشرط الثانى انها يتعلق بحظر التأثير على الكحول في الرائحة والطعم دون اللون عن طريق اضافة مواد اليه ، ماذا كان الفعل المسند الى المتهم هو انه خفف لون الكحول المحول بالترشيح فهذا يقع تحت طائلة الشرط الاول لذلك الفقرة دون شرطها الثانى - واذن ماذا كان الحكم قد اسس قضاءه ببراءة المتهم على ان الفقرة الثانية بشرطها من المرسوم لم تنص على اللون وانه لو كان المشرع عند وضعه المرسوم المذكور قصد حظر التأثير على اللون لاضافة الى النص كما فعل في مرسوم ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ عندما لاحظ هذا النقص وان مرسوم سنة ١٩٣٤ انما يحظر التطهير والمتهان انما رشحا الكحول باردا بواسطة الفحم فضلا عن ان تحليلها كيميائيا لم يحصل لمصرعة ما اذا كان الكحول قد حول لتغيير لونه - فانا، يكون قد اخطا لاعتماده على ذلك النظر دون اجراء التحليل الذى اشار الى لزومه تحقيقا لوجه الدعوى .

(لمن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١٥٠/٥/١٣)

١٦٥٠ - الحظر الذي نصت عليه المادة ٣ خاص بالكحول المحول دون العائى .

* ان المادة الثالثة من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ قد نصت في الشرط الاول من فقرتها الثانية على حظر نزع كل او بعض المواد

المحولة من الكحول المحول . فإذا كان الثابت فنيا ان عملية ترشيح الكحول المحول خلال الفحم النباتي أو الفحم الحيواني — وهى الطريقة التى اتبعها المتهم فى الكحول المستعمل بمصنعه — تفقده جزءا من مواد التحويل ، فان هذا المتهم يكون قد استعمل وسائل كيميائية فى نزع المواد المحولة من كمية الكحول المستعملة كان من نتيجتها انتاج كحول لم يندفع عنه رسم انتاج ، ويكون عليه ان يؤدي عن ذلك ما تستحقه مصلحة الانتاج من رسوم وتعويض .

(بطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/١٠/١٢)

الفصل الثاني

المرسوم بقانون الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧

١٦٥١ - الرخصة التي توجب م ٨ استصدارها من وزير المسالية هي غير الرخصة التي تصدر من وزير الداخلية وفقا للامر السالى الصادر في ١٩٠٤/٨/٢٨

* ان المادة ٨ من المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩١٧ انخاص برسم الانتاج والاستهلاك على الكحول انما تحدثت عن رخصة استحدثها هذا القانون واوجب استصدارها من وزير المسالية علاوة على الرخصة التي تصدر من وزارة الداخلية وفقا للامر العالى الصادر في ٢٨ من اغسطس سنة ١٩٠٤ ، وذلك بالنسبة الى الحال التي يرخص لها في تنظيم الكحول بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧
يلحق رقم ٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١٥٠/٢/٢٨

١٦٥٢ - التعويضات المنصوص عليها في المرسوم لها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها في جميع الاحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .

* التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ ليست تضييمات مدنية تحسب بل هي ايضا جزاءات تأديبية رأى الشارع ان يكفل بها الغرامة المنصوص عليها في الجرائم الخاصة بهذا القانون فلها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها في كسل الاحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .

يلحق رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١٥٠/٦/١٤

١٦٥٣ - عدم استظهار الحكم بالادانة في جريمة نقل مواد كحولية انها مستوردة من الخارج او انها من البضاعة المحلية - قصور .

* ان المرسوم الصادر في يوليو سنة ١٩٤٧ هو - اسوة بالمرسوم السابق عليه الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الذي حصل هو محله - خلاص برسم الانتاج على حاصلات الارض الحرة ومنتجات الصناعة المحلية وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠

بشأن رسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية الذى لى وحل محله القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٢ وقد صدرت تنفيذاً لها المراسيم الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ و ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ و ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ . وأذن فيما جىء بالمادة ١٣ من المرسوم الصادر فى ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ بخصوص نقل المواد الكحولية من مكان الى آخر مقصور على منتجات الصناعة المحلية دون المواد المستوردة من الخارج .

وعلى ذلك اذا كانت المحكمة لم تستظهر فى حكمها ان كانت الخبور محل التهمة المعروضة عليها مستوردة من الخارج — كما ادعى الطاعن بذلك امامها — او انها من الصناعة المحلية ، واكتفت بقولها ان نص المادة ١٣ من المرسوم عام يشمل النوعين فهذا منها ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون ويكون حكمها قاصراً فى البيان متعيناً نقضه .

(لمن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٥١/٥/٢٩)

١٦٥٤ — حظر نقل الكحول من مكان الى آخر بدون ترخيص يشتمل الكحول الصرف والسوائل الكحولية الاخرى .

* ان الحظر الوارد على نقل الكحول من بلد الى آخر المنصوص عليه فى المادة ١٣ من المرسوم الصادر فى ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ كما يشمل الكحول الصرف يشمل ايضا السوائل الكحولية الاخرى ، وذلك متى كانت كمية الكحول الصرف فيها يزيد مقدارها على خمسة لترات . وأذن لمضى كانت الكمية التى نقلها المتهم من القاهرة الى السويس هى ستة صفيحة بكل منها ١٨ لتر من الكحول المحول نسبة الكحول الصالى فيها ٩٠ ٪ ، فانه يكون من المتمعن عليه ان يحصل من الجهة المختصة على اذن بنقلها .

(لمن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٥٣/٢/٤)

١٦٥٥ — حظر نقل الكحول من مكان الى آخر بدون ترخيص قاصر على منتجات الصناعة دون المواد المستوردة من الخارج .

* ان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان المرسوم الصادر فى ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ الذى حل محل المرسوم الملغى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ هو — أسوة بالرسوم السابق عليه — خاص برسم الانتاج على حاصلات الاراضى المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بشأن رسم الانتاج على حاصلات الاراضى المصرية او منتجات الصناعة المحلية الذى لى وحل محله القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٢ .

لسنة ١٩٣٢ وقد صدرت تنفيذا لها المراسيم الصادرة بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ و ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ و ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ وعلى ذلك يكون ماورد بالمادة ١٣ من هذا المرسوم الاخير الصادر في سنة ١٩٤٧ بشأن نقل المواد الكحولية من مكان الى آخر مقصوراً على منتجات الصناعة دون المواد المستوردة من الخارج . واذا لم يكن كان الثابت بالحكم ان المواد الكحولية التي نقلها المتهمون من الاسكندرية الى القاهرة هي ستة صناديق من « البراندى » المستورد من الخارج ، فان الحكم اذ قضى ببراءة المتهمين يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للقانون .

(لمن رقم ١٤٧٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥)

١٦٥٦ - حصول المتهم على تصريح من احدى الجهات التابعة لوزارة الصحة لاجراء عملية من العمليات التى نص عليها في ٦ لا يعفيه من اخطار مصلحة الانتاج .

نص المادة السادسة من المرسوم الصادر في ٧ من يولية سنة ١٩٤٧ على انه « يجب على كل من يرغب في اجراء عملية من العمليات الآتية ان يبلغ عنها اقرب مكتب للانتاج قبل الشروع فيها بستة ايام على الاقل والا يبدأ في العملية قبل الحصول على ترخيص في ذلك » كما نص في الفقرة ب منها على عملية صنع او اعادة تقطير او تخفيف او تعبئة سوائل كحولية من اى نوع وبالية طريقة ولو كانت هذه السوائل خالصة رسم الانتاج .

وقد اراد الشارع بذلك ان يمكن رجال مصلحة الانتاج من مراقبة صنع وتعبئة هذه السوائل والزام القائمين بهذه العملية اخطار تلك المصلحة والحصول منها على ترخيص بها حتى ولو كانت هذه السوائل خالصة لانتاج ، ومفاد ذلك ان الشارع قد انشا بنص المادة السادسة حكماً قائماً بذاته لا يعطله كون المتهم قد حصل على تصريح من احدى الجهات التابعة لوزارة الصحة .

(لمن رقم ١٤٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٧/١)

١٦٥٧ - استحقاق الرسوم في جميع الحالات على منتجات الكحول ولو لم تضبط - تقدير التعويضات بلسبة الرسوم .

نص المواد ٣ ، ١٦ ، ١٧ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الانتاج والاستهلاك من الكحول بدل بجلاء على ان تقدير الرسوم وتحصيلها يكون مسبقاً في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط . ثم يعد ذلك لتقدير التعويضات وهي لا تحسب الا بنسبة الرسوم .

(لمن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ من ٨ الى ١١)

١٦٥٨ - تفتيش المساكن والمحال لضبط العمليات المنصوص عليها في المادتين ٦ و ٧ من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ برسم الانتاج والاستهلاك على الكحول - بطلانه - اذا تم دون امر كتابي من مدير اقرب مكتب انتاج .

نص المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ برسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول - المنطبق على واقعة الدعوى - على انه : « يكون لموظفي ادارة رسم الانتاج التابعة لسلطة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية بقرار منه فئة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا المرسوم ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم وللسائر رجال الضبطية القضائية في اي وقت وبدون اجراءات سابقة معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها ، كما يجوز لهم وللسائر رجال الضبطية القضائية في حالة الاستيلاء معاينة اي محل آخر ذو مسكن وتفتيشه لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة ، ولا يجوز القيام بالمعاينة او التفتيش الا بأمر كتابي من مدير اقرب مكتب لتحصيل رسم الانتاج ومعاونة مندوب واحد « من الاقل من موظفي المحافظة او المديرية او المركز على حسب الاحوال » - فاذا كان الثابت من الاوراق ان من حرر محضر التفتيش ، وكذلك محضر التحقيق هو معاون مكتب الانتاج ، ولم يرد بأحد هذين الحضرين ما يشير الى انه مدير هذا المكتب ، فان ما انتهى اليه الحكم من القضاء ببطلان التفتيش يكون في محله .

لمن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/١٢ من ١٠ ص ٥٢٥

١٦٥٩ - اغفال الحكم الرد على منازعة المتهم في اساس التعويض بالنسبة للكميات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى ودون التصديق عن مؤدى المادتين ٣ ، ٢/١٧ من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ واثرهما فيما قضى به - قصور .

نص المادة ٣ ، ٢/١٧ من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ برسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول ، فان الحكم اذ اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه دون ان يرد على هذا الدفاع ولم يتحدث عن مؤدى المادتين المذكورتين واثرهما فيما قضى به يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

لمن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨ من ١١ ص ٦٢٥

الفصل الثالث

القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل
رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول

١٦٦- السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدة - مثال .

لما كان المدعى عليه الاول قد اعترف بحيازته السائل الاول (روم زونوس) الذى بلغت نسبته الكحولية ٣٨,٩٪ وكانت عند خروجها من المصنع ٤٠,٦٪ ، وكان الثابت من مناقشة اهل الخبرة (فى الدعويين المتقدم صورتين من حكميهما) ان السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدة من ناحية نوع البرميل ومادته وحالته والتغيرات الجوية من حيث الرطوبة والحرارة والتهوئة ومقدار ما كان فيه من المشروب عند بدء التخزين وكذلك درجة الكحولية ، ومن ثم ترى المحكمة ان المدعى عليه الاول قد لا يكون له يد فيما ظهر من فرق بسيط فى الدرجة الكحولية وبالتالي تكون التهمة الاولى المنسوبة اليه (حيازة كحول دون سداد رسم الانتاج) محل شك كبير .

(بطن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ فى - جلسة ١٩٧٣/٤/٨ ص ٢٤ من ٢٨٢)

١٦٦١ - القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا - الفى
صناعتها ولم ينص فى بيان العقوبة على اداء رسم او تعويض عنها - ذكرته
الايضاحية فى هذا الشأن - الادعاء مدنياً المترتب على التعامل فى مشروب
الطافيا يكون على شىء اساس .

لغى القانون رقم ٣٤٦ سنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيسا
صناعة هذا المشروب واخرجه عن دائرة التعامل ، ولم ينص فى بيان
العقوبة التى استوجبها مخالفة احكامه - خلافاً للقانون رقم ٣٦٣ لسنة
١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول - على اداء
الرسم الذى يكون مستحقاً او التعويض الذى يستحق عند تعذر معرفة مقدار
الرسم بل اوردت مذكرته الايضاحية فى هذا الشأن ما نمه « وقد رأت
مصلحة الانتاج ان الغاء هذه الصناعة يؤثر فى حصولها من الناحية المالية
فراحت اللجنة - التى شكلها مجلس الوزراء - هذه الاعتبارات المالية لا يصح ان
تقف عثرة فى سبيل خدمة الصالح العام ، اذ ان انتشار هذا النوع من
المشروبات الكحولية بين الطبقات الفقيرة التى تضم العمال ومن اليهم وهم
الابدى المعاملة ، من شأنه ان يؤدى بفرادها الى التدهور الخلفى وضياح

اجزائهم فيما لا يجدى وفكك اسرهم وتشريد ابنائهم وانزلاتهم الى مهابو
الاساد خصوصا وان ما تجنيه مصلحة الانتاج من هذا النوع قليل اذا ما قورن
بجموع الرسوم التي تدخل خزينتها ، كما ان وزارة المالية والاقتصاد لم
تشاطر مصلحة الانتاج رايها ، وطلبت السير في استصدار القانون « . لما
كان ذلك ، فقد باتت الدعوى الخفية في شغلها (الثاني) المقرب على التعامل
في مشروب الطافيا هي الاخرى على غير اساس .»

(من رقم ٨٥١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨ من ٢٢ من ١٢٨٢)

١٦٦٢ - كحول - حيازته - تجريمه - شروط ذلك .

تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون رقم
٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول على
انه : يحظر ان ينزع من الكحول المحول كل المواد المحولة او بعضها او ان تصاف
الى هذا الكحول مواد من شأنها ان تخفف من تأثير ذلك التحول في الرائحة
او الطعم او اللون « . كما تنص الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على انه :
« وكذلك يحظر بيع الكحول المحول للوقود او عرضه بقصد البيع او حيازته
اذا كانت درجة الكحولية تنقص عن ٩٠ ٪ من الحجم « . . وبين بجلاء من
مقارنة النصين ان مجال اعمال الفقرة الثانية يغير كلية مجال اعمال الفقرة
الثالثة اذ بينما تجرم اولاهما نزع المواد المحولة التي تجعل من الحصول
الابيض كحولا ذا لون احمر وطعم ورائحة غير سائفين بحيث لا يصلح الا
لاستعمالة كوقود او اضافة ما من شأنه التخفيف من اثر ذلك اللون او الطعم
او الرائحة ، وهي الاعمال التي تضمنها وصف التهمة الثانية الموجهة الى
المطعمون ضد الاول والتي نفى الحكم المطعون فيه مغالطته ايهاا ، فان
ثانيتها تجرم حيازة الكحول الذي يتبين ان درجته تقل عن نسبة معينة
وهو فعل متميز يكون جريمة اخرى لها اركانها المستقلة لم يرد لها ذكر في وصف
التهمة ولم تكن مطروحة على المحكمة وبالتالي فان الحكم يكون قد مساند
صحيح القانون اذ لم يعرض لها او يخوض في مدى توافر او عدم توافر
اركانها بالنسبة للمطعمون ضد الاول ويكون الثمن عليه في هذه الخصوصية
غير سديد .»

(من رقم ٨٠٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١ من ٢٢ من ١٨٠٨)

١٦٦٣ - كحول - رسم الانتاج او الاستهلاك عليه - مابوري الضبط
القضائي - الاشتباه - التفتيش - شرطه .

تنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم

تحصيل رسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول على ان « يكون لموظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له — وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه تفتيش أى محل او مصنع او محل او مسكن او غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار اليه في الفقرة السابقة الا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الاقل من موظفي المحافظة او المديرية او المراكز او نقطة البوليس حسب الاحوال — وللموظفين المذكورين في جميع الحالات اخذ العينات اللازمة لاجراء التحليل والمقارنات والمراجعات » . واذا كان يبين من مطالعة المبررات التي امرت المحكمة بضمها تحقيرا لوجه الطعن ان رئيس مكتب الانتاج المختص قد اورد في محضر الضبط ما يبرر قيام حالة الاشتباه لديه وانه هو الذي باشر بنفسه تفتيش مسكن المطعم ضدها ومن ثم فان الاجراءات التي اتخذها تكون صحيحة استنادا الى المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها ويكون ما ذكره الحكم عن بطلان تلك الاجراءات وعدم جواز التعميل على الدليل المستند منها غير سديد مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحتية .

(لمن رقم ٧٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢ س ٢٤ ص ١٢٢٠)

١٦٦٤ — كحول — جريمة — عقوبة — مصادرة — تعويض .

إذ بين من استقرأ نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم رسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول ، ان المصلحة المالية لوزارة الخزانة تنحصر في تحصيل الرسم ، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة في اقتضاء التعويض مما ضاع عليها منه ، او كان عرضة للضياع نتيجة مخالفة القانون ، وكذا فيما عسى ان يقضى به من مصادرة للاشياء موضوع الجريمة التي يفترض ان تكون بطبيعتها غير خارجة من دائرة التعامل . ولما كان هذا القانون لم ينص على الحكم بتعويض ما يبدل عن المصادرة في حالة عدم ضبط الاشياء موضوع الجريمة فلا يكون لمصلحة الجمارك ان تطالب بتعويض تؤسس على انه بديل عن المصادرة التي لم يقض بها الحكم بالنظر الى عدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة .

(لمن رقم ١٢٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٢١)

١٦٦٥ - استقلال نص المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم
تحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول - عن نص المادة ٢٠ من
ذات القانون - والمادة الاولى من القانون ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن
العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج - قصيد المشرع
من المادة ٢١ المتشابه اليهها - تمويض الخزانة عملا ضاع
عليها من الرسوم او كان عرضة للتضياع - وجوب بيان الحكم اعماله لها -
وما اذا كان الرسم قد امكن تقديره - أم تعذر ذلك - والا كان قاصرا .

نصت المادة الاولى من القانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن
العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج على أن « كل مخالفة
للتوانين أو المراسيم الخاصة بالانتاج أو اللوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب
بأياها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى
هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع الجزاءات الأخرى المنصوص
عليها . ثم صدر القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسوم
الانتاج أو الاستهلاك على الكحول وأوجب في المادة ٢٠ منه الحكم فضلا
من العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ - أداء الرسم
الذي يكون مستحقا في جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات مع المصادرة
وغلق العمل أو المصنع أو المحل على التتصيل المبين في المادة المذكورة .
ثم نصت المادة ٢١ من هذا القانون على أنه « مع عدم الإخلال بالعقوبات
المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بإبداء تعويض
لخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر
معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه
وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض » وهو نص خاص
يستقل من العقوبات الواردة بالمادة الاولى من الرسوم بقانون رقم ٣٢٨
لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ سألني الذكر ،
تخص به الشارع على ما هو ظاهر من عبارته تعويض الخزانة العامة
عما ضاع عليها من الرسوم أو ما كان عرضة للتضياع عليها بسبب مخالفة
القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون
فيه قد قضى بالزام الطاعن مع المتهمين الآخرين بأن يؤدي الى وريث الخزانة
بصفته الرئيس الأعلى للجبارك مبلغ ٨١٠ ج و ٢٤٩ م ، دون أن يستظهر
في مدوناته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار
الرسم المستحق عليها ، ولم ينصح أن كان المبلغ المحكوم به هو قدر الرسم
المستحق على الكحول والذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦
الزام المخالف بإدائه ، أو أن المحكمة أهملت الرخصة المنصوص عليها في المادة
٢١ من هذا القانون ، وفي الحالة الأخيرة لم يبين أن كان الرسم المستحق

قد يمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له ، كما أن الحكم لم يبين دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي اقتضى منها الحكم عليهم جميعا بالمبلغ المحكوم به ، الأمر الذي يجعل محكمة النقض عن مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فإن ذلك كله مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٧ من ٢٧ من ١٩٩١)

١٦٦٦ - كحول - رسم انتاج - تسبیب الحكم - قصور .

* لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول قد نصت على أنه « يحصل رسم الانتاج أو الاستهلاك على أساس الكحول الصرف الموجود في المنتجات المذكورة في المادة السابقة سواء فصل منها الكحول أم لم يفصل ، وفي كل الأحوال يؤخذ بمقاس الكحول بالحجم في المائة وهو درجة ١٥ سنجرام وفيما يخزن بالكحول النقي المنتج مطبياً بدرجة ٩٥ ظاهرة الذي يصرف بالوزن يحصل رسم الانتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ١٢٤٣ لترات سائلاً بصرف النظر عن درجة الحرارة » . وأوجب المادة ٢٠ من هذا القانون الحكم - فضلاً عن العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٢ - بإداء الرسم الذين يكون مستحقاً في جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات . كما نصت المادة ٢١ منه على أنه : « مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بإداء تعويض للخرانة العلة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة . وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بما لا يزيد على ألف جنيه . وفي حالة العود خلال سنة يضاف الحد الأقصى للتعويض » . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعن بأن يؤدي رسماً مقداره ٢٨٩٦ ج و ٨٥٥ م وتعويضاً قدره ١١٦٩٠ ج و ٥٦٥ م مكتبياً في بيان مناصر تضاده بذلك بما تضمنه تقرير التحليل من بيان من الكميات المضبوطة من مخمر المولاس ومخمر عرق البلح ونسبة الدرجة الكحولية من العينات الخمس التي أخذت ولأخذ بمقدار الرسم - والتعويض اللذين طلبتهما الجهارك دون بيان للأساس الذي أقيمت عليه هذه المطالبة وكيفية احتساب هذا الرسم وما إذا كان قد تم احتسابه على قدر السائل المخمر أم على أساس سعة الأواني التي كانت بها هذه الخمور إذ أن حجم السائل المضر في بعض هذه الأواني كان يقل في مقداره عن قدر مستعماً على ما هو ثابت من مذكرته تدعى بهم شئون الانتاج المؤرخة ١٩٧٠/٨/٢٤ المرفقة بالفردات هذا فضلاً عن أن يثبت الإكحول الصافي الواردة بتقرير

التحليل احتسبت على خمس عينات أخذت من بعض الأنية ولا يبين من الأوراق ما إذا كان قد تم احتساب نسبة الكحول في كل أثناء على حدة من عدمه إذ قد تختلف هذه النسبة من أثناء إلى آخر الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم مما يعميه بالقصور في التشبيب بما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٧٧/٦/٥ من ٢٨ ص ٦٧٠)

١٦٦٧ - كحول - رسوم انتاج - عقوبة .

* لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول تقضى بتحصيل رسم الانتاج والاستهلاك على أساس الكحول الصرف الموجود في المنتجات المحتوية على الكحول ويؤخذ مقام الكحول بالحجم في الملة وهو درجة ١٥ سنجراد وفيها يختص بالكحول النقي محليا بدرجة ٩٥ ظاهرية الذي يصرف بالإن يحصل رسم الانتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ١٢٤٣ لتر سائل بصرف النظر عن درجة الحرارة ، وكانت المادة الثالثة منه تنص على أن يؤدي رسم الانتاج المقرر على الكحول خلال أربعة وعشرين ساعة التالية لانتهاء عملية التخمر أو التطير وكلفت المادة ٢٠ منه نص ساعا التالى لانتهاء عملية التخمر أو التطير وكلفت المادة ٢٠ منه نص يجوز الحكم على المخالف بإداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه ، وإذا كان من المتعذر - على ضوء ما سلف بيانه - ومن بعد اعدام المضبوطات - معرفة مقدار الرسم المستحق بطريقة دقيقة ومنضبطة ، فإنه يتمم أعمال حكم الفقرة الأخيرة من نص المادة ٢٠ سالف الذكر . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف ليها قضى به من عقوبتي الحبس والغلق وبتعديل التعويض المقضى به الى مبلغ ألف جنيه وبإلغاء الحكم فيها قضى به من رسم .

(ملن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٧٨/١/٢٩ من ٢٨ ص ٦٧٠)

١٦٦٨ - عرض المتهم كحولا غير مطابق للمواصفات - انطوائه في ذاته على حيازته له دون أداء رسوم الانتاج عنه - محاكمته عن التهمة الأولى نهائيا - أثره - عدم جواز محاكمته عن التهمة الثانية .

* لما كان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ - بتنظيم تحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول - قد نص في البند (أ) من المادة ١٨ منه على أنه « تعتبر مادة بهرية ومنضبطة (أ) الكحول والسوائل الكحولية المنتجة

في معمل أو مصنع غير مرخص طبقا للمادة السابعة وكذلك المواد الأولية التي توجد فيها مما يمكن استعماله في صناعة الكحول « وكان مفاد نص هذه المادة أن مجرد كون الكحول منتجا في معمل أو مصنع غير مرخص طبقا للقانون يعتبر مادة مهربة ويضبط ويشكل مخالفة لاحكام القانون آت الذكـر معاقبا عليها بمقتضى احكام الرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يسوغ القول بان فعل عرض كحول — غير مطابق للمواصفات — 'البيع' ، ينطوى في ذاته — في خصوصية الدعوى المطروحة على حيازته منتجا في معمل أو مصنع غير مرخص به وبالتالي مهربا من اداء رسوم الانتاج ، ومن ثم فانه يمثل فعلا واحدا تقوم به جريمتان — لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت على انه « اذا كـرن الفصل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ويعنى ذلك أن تلزم المحكمة في هذه الحالة بأن تنقض في الفعل منى أساس وصفه الاشد وتصرف النظر عن سائر أوصافه ، مما يقتضاه أن تبحث المحكمة الفعل الذى ارتكبه الجانى بكافة أوصافه القانونية التى يحتلها ، وهى مخصصة بالنظر في ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وعليها أن تحكم بالعقوبة المقررة للوصف الاشد منها ، وهى منى أصدرت حكمها في الدعوى فلا تملك إعادة نظرها الا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، كما أنه لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة ، وذلك على ما سجلته المادتان ٥٤ و ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، لأنه لا يجوز طرح الدعوى من جديد امام القضاء عن ذات الفعل ونسب ذات المتهم المحكوم عليه .. لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة التى طلبت سلطة الانعام محاكمة الطاعن منها في الجلسة رقم ٢٩٥٠ لسنة ١٩٧١ جرجا — موضوع الطعن المائل — سبق أن طرحت على المحكمة — التى حولها القانون سلطة الفصل فيها — في الجلسة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجا وأصدرت فيها حكما نهائيا ضد الطاعن ، فان المحكمة اذ عادت الى نظر الدعوى — بوصف آخر للفعل وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت رلايتها باصدار الحكم الاول ، يكون حكمها المطعون فيه قد اخطأ في القانون خطأ يؤئن لهذه المحكمة — عملا بنص المادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض — أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز الدعوى لسابقة الفصل فيها نهائيا في الجلسة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجا .

کتاب

كسب

١٦٦٩ - تقديم طلب الحصول على الرخصة أو الحصول عليها بعد وقوع الجريمة لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع - وجوب الحكم بالمصادرة - المادة الأولى من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٧ .

* لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع بهتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلبا للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة إليه ، أو أن يكون حصوله على هذه الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام ما دام الثابت أنه في يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصا له بالاتجار ، فيكون الحكم المطمون فيه إذ للنسب عقوبة المصادرة لما ضبط - للأسباب التي أوردتها - قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه ويتمتع بتصحيح هذا الخطأ بإضافة عقوبة المصادرة إلى عقوبة الغرامة المفرض بها .

(ملن رقم ١٠٨٩، لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨١٤)

١٦٧٠ - لا يعاقب القانون على مجرد الحيازة المادية (للكسب) أو مواد العلف المصنوع، إنما يعاقب على أن الحيازة كانت بقصد الاتجار أو البيع .

* أن القانون لا يعاقب على مجرد الحيازة المادية للكسب أو مواد العلف المصنوع ، وإنما يتمتع للدانة أن يثبت أن الحيازة كانت بقصد الاتجار أو البيع ، أو طرح هذه المواد للبيع فعلا ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة أول درجة بأن الكسب المضبوط خاص لغذاء مواشيه ، وكان هذا الدفاع من شأنه لو ثبت ، انتهاء الركن المعنوي لجريمة الاتجار في الكسب بدون ترخيص ، وكان الحكم المطمون فيه لم يلتفت إلى هذا الدفاع الجوهري ، فلم يتمتع بتحقيقه أو الرد عليه ، رغم أنه متعلق بركن أساسي من أركان الجريمة ، فإن الحكم يكون معيبا بالتصور .

(ملن رقم ٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٨ ص ٢٢ ص ٢٢٠)

كسب غير مشروع

كسب غير مشروع

١٦٧١ — تقديم دعوى كسب غير مشروع الى احدى دوائر محكمة الاستئناف بأمر من رئيس المحكمة — ولاية هذه الدائرة بنظر الدعوى ولو كانت من دوائر الجنايات — مثال .

* متى تبين أن لجنة فحص الاقترارات والشكاوى قررت تيد الاوراق مادة كسب غير مشروع بالرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وباقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية الى احدى دوائرها مشكلة من ثلاثة مستشارين ، فانها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن هذه الدائرة هي أصلا احدى محاكم الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل الذي أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف القاهرة .

(لمن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ من ١٨٠٠)

١٦٧٢ — المحكمة المختصة بحلها بنظر دعوى الكسب غير المشروع هي محكمة الاستئناف الكائن بدائرتها محل عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى — مكان انعقاد جلسات هذه المحكمة — لا يؤثر — ما دامت قد انعقدت في المدينة التي بها مقرها — مثال .

* متى كان المتهم في دعوى الكسب غير المشروع يعمل بمصلحة الاملاك بمدينة القاهرة فان محكمة استئناف القاهرة تكون وحدها هي المختصة بنظر الدعوى ، وما دامت قد انعقدت لمعلا في مقر المحكمة وهو مدينة القاهرة فانه لا يؤثر على سلامة هذا الاجراء أن تكون قد عقدت جلساتها في بناء محكمة انتاهرة الابتدائية بدلا من دار القضاء العالي .

(لمن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ من ١٢٠٠)

١٦٧٣ — تقديم دعوى كسب غير مشروع الى احدى دوائر محكمة الاستئناف — ثبوت أن هذه الدائرة هي من دوائر الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل — هذا لا يمنع من ولايتها بنظر الدعوى .

* متى تبين أن لجنة فحص الاقترارات والشكاوى قررت تيد الاوراق مادة كسب غير مشروع بالرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقوانين رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وباقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية الى احدى دوائرها مشكلة من ثلاثة مستشارين ، فانها تكون (م — ٢٩)

مباحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك ان هذه الدائرة هي أصلاً إحدى محاكم الجنائيات طبقاً لكشف توزيع العمل الذى أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف القاهرة .

(بلن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ من ٢٠٠)

١٦٧٤ - الكسب - متى يمكن وصفه بأنه حرام ؟ اذا كانت الوظيفة قد طوعت أم الحصول عليه بها يخرج عن مقتضى الامانة والنزاهة .

✽ من المقرر ان الكسب لا يمكن ان يوصف بأنه حرام ما لم تكن الوظيفة قد طوعت أم الحصول عليه بها يخرج عن مقتضى الامانة والنزاهة . بمعنى انه لا يكون حراماً كل ما يرد الى الموظف أو من في حكمه عن طريق وظيفته دون ان يكون قد اتى من جانبها ما يتحقق به هذا الكسب الحرام . ولما كانت اتوال الشهود فضلاً عن افتراق مزاياها عن بعض ما حصله الحكم نقلاً عنها مخالفاً بذلك ما هو ثابت بالاوراق - لا تكشف في مجموعها عن ان المتهم - ويعمل مهندساً للتنظيم - قد اتى عملاً من جانبها يحمل اصحاب ابايى الذين لجأوا اليه على معادلته وهو ما حول عليه الحكم في استخلاص انه انصرف بوظيفته انحرافاً يؤدي الى التائيم فقد نسد بذلك استدلاله وأصبح قاصراً عما يحمل قضاءه بها يعيبه ويستوجب نقضه .

(بلن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ من ١٦ من ١٣١)

١٦٧٥ - الكسب غير المشروع - ماهيته - كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصراً من عناصرها باستقلال ما تسبغه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من امكانيات تطوع له الاجترار على محارم القانون بما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الامانة والنزاهة .

✽ يبين من نصوص القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع والقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ - ان المقصود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصراً من عناصرها باستقلال ما تسبغه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من امكانيات تطوع له الاجترار على محارم القانون بما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الامانة والنزاهة . وهذا هو المعنى الذى عناه الشارع وبينه سواء فيها أورده من نصه أو فيها انصح عنه من استبداده لقانون الكسب غير المشروع من نظيره القانون الفرنسى الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٤٥ أو فى الاعمال التحضيرية استهواناً للنقصاء على الشبهة الى المال وقلة الامانة والابقاء على سلامة أداة الحكم وسميته

وذلك بإحكام الرقابة على الموظفين ومن في حكمهم من نوى الصفة النيابية العامة . . .

(لمن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ من ١٦ من ١٩٥٢)

١٦٧٦ - على قاضى الموضوع لاخذ المتهم بجريمة الكسب غير المشروع ان يثبت في حكمه توافر اركان - هما الزيادة غير المبررة في مال الموظف - وتكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الاستغلال حتى يصح اعتباره عجزه عن اثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على ان هذه الزيادة نهىل كسبا غير مشروع .

✽ يتعين على قاضى الموضوع لاخذ المتهم بجريمة الكسب غير المشروع ان يثبت في حكمه توافر اركان - هما الزيادة غير المبررة في مال الموظف وكسوع نوع وظيفته بالذات يتيح له فرصة ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار عجزه عن اثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على ان هذه الزيادة نهىل كسبا غير مشروع ولا يسار الى حكم القرينة المنصوص عليها في الفقرة الثانية حتى يثبت ذلك في شأن الموظف او من في حكمه لان الفقرة الثانية تالية للفترة الاولى من نص المادة الخامسة من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٢ - منعطفة عليها في الحكم لا مرتبطة بها في المعنى . والقول بغير ذلك يؤدي الى اعتبار القرينة العامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية دليلا . مطلقا : يندفع اذا اقتطع حكمها غير مرتبط بحكم الفترة الاولى لحض كون المتهم الذى نسب اليه الكسب موظفا او من في حكمه - وهو بعيد عن ان يتعلق به مراد الشارع الذى اراد ايجاد مجرد قرينة عامة في حق المتهم حتى لا تكلف سلطة الاتهام مؤونة تقديم الدليل على مصدر الزيادة في ثروته الامر الذى قد يعجزها اثباته خصوصا وان لقانون الكسب غير المشروع اثرا رجعيا ينعطف الى اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين لم يكن يتوقع احد من الموظفين او من في حكمهم ان سيجيء وقت يسأل فيه عن مصادر ايراده .

(لمن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦٧/١٢/٢٧ من ١٦ من ١٩٥٢)

١٦٧٧ - صور الكسب غير المشروع طبقا للقانون .

✽ الكسب غير المشروع اخذا من نص قانونه لا يعطو صورتين . الاولى : وهى التى يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه ايا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لامال او نفوذ او ظروف وظيفته او مركزه وحصوله كذلك بالفعل حتى مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال . وهذه الصورة تواجهها الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ في صريح مدلولها . والثانية : وهى التى لا يثبت فيها الاستغلال الفعلى على الموظف

ومن في حكمة ولكن يثبت أن لديه في ماله زيادة مجز من اثبات مصدرها. وهذا هو موضوع الفقرة الثانية من المادة وفي هذه الحالة يتعين أن يكون نوع وظيفة المتهم مما يتيح له فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير.

(لمن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ من ١٦ ص ١٥٧)

١٦٧٨ - المراد بمصدر الإيراد بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع
عموم المورد المالي دون بيان تفاصيل أسبابه .

✳ المراد بمصدر الإيراد بالنسبة لقانون الكسب غير المشروع هو عموم المورد المالي دون تفاصيل أسبابه ودقائق أساسه لأنه ليس في مقدور أحد والقانون ذو أثر رجعي - أن يقدم الدليل المعتبر - عند النزاع - على ملكيته لكل ماله بالعموم والتحديد.

(لمن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ من ١٦ ص ١٥٧)

١٦٧٩ - مجز الموظف من اثبات ما يملكه - قرينة على أن الزيادة في ماله إنما حصلت من استغلاله لوظيفته .

✳ أقام القانون - حيازة المال - قرينة على تحقق الملك حتى يرفع من حيازته المنة إذا طُلب بتقديم سند ملكيته لكل ما في يده .

(لمن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ من ١٦ ص ١٥٧)

١٦٨٠ - مجرد حيازة المال - قرينة على تحقق الملك في القانون .

✳ يصح اتخاذ مجز الموظف من اثبات ما يملكه قرينة مقبولة على أن الزيادة في ماله إنما حصلت من استغلاله لوظيفته هي بذاته من نوع الوظائف التي تتيح هذا الاستغلال.

(لمن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ من ١٦ ص ١٥٧)

١٦٨١ - متى تنتفي القرينة التي افترضها الشارع في قانون الكسب غير المشروع ؟ عند ثبوت مصدر سليم للزيادة في ثروة الموظف وكان هذا المصدر من شأنه إنتاج الزيادة في ماله .

✳ متى ثبت مصدر سليم للزيادة في ثروة المتهم وكان هذا المصدر من شأنه إنتاج الزيادة في ماله فقد انتفت القرينة التي افترضها الشارع ولم يجز من بعد اعتباره عاجزاً عن اثبات مصدره.

(لمن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٦٥/١٢/٢٧ من ١٦ ص ١٥٧)

١٦٨٢ - رجوع الزيادة في ثروة الموظف إلى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروعا أو غير مشروع - أسنادها بمقتضى القرينة الملمة إلى الوظيفة - غير جاز.

❖ متى كانت الزيادة في ثروة الموظف المزمع الرجوع إلى مصدر لا شأن له بالوظيفة مشروعا كان أو غير مشروع فلا يصح أسنادها بمقتضى القرينة الملمة إلى الوظيفة.

لمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢٧/١٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ١٩٥٧

١٦٨٣ - أدانة الطامن بجريمة كسب غير مشروع على اعتبار أن مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده وزيادة ثروته طبقا لقرينة الخبير دليلا على أن ما كسبه غير مشروع - خطأ في القانون وفساد في الاستدلال وقصور في التفسير.

❖ إذا كان الحكم حين دان الطامن بجريمة الكسب غير المشروع اعتبر مجرد قيام الوظيفة به وتقديم شكوى ضده - لم ينصح عن مضمونها - وزيادة ثروته طبقا لما قدره الخبير دليلا على أن ما كسبه غير مشروع - فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق أساس استدلاله وتصور تسميته بما يميحه بما يوجب نقضه.

لمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢٧/١٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ١٩٥٧

١٦٨٤ - تعريف المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ لتكسب غير المشروع لا يعدو صورتين - الأولى - المتخصص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥ التي بثبت فيها على الموظف أو من في حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نقول أو ظروف وظيفته وحصوله كذلك بأفضل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال - الثانية - المتخصص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥ بثبت فيها أن لدى الموظف زيادة في ماله عجز عن إثبات مصدرها - ينص في هذه الحالة أن يكون نوع الوظيفة يتيح فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير - على قاضي الموضوع لأعمال هذه القرينة أن يثبت في حكمه توافر الأمرين بالزيادة غير المبررة في مال الموظف ويكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن الزيادة تمثل كسبا غير مشروع.

❖ نص المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ في المادة إنجليزية

للحيلة بالموسم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ على تعريف الكسب غير المشروع بأنه « يعزى كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أى شخص من المذكورين بالمادة الأولى بسبب أعمال أو نفوذ أو وظيفة أو مركزه أو بسببه استغلال شيء من ذلك ، وكل زيادة يعجز مقدم القرار عن اثبات بقدره بعلين كسبا غير مشروع » . ويتبين من هذين النصين أن المقيسود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه من غير أن يكون له أية مصلحة من عناصرها باستغلال ما تسببه عليه وظيفته أو بخوله مركزه من امتيازات تطوع له الإجراء على مجازم القانون بما يحس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة . والكسب غير المشروع أخذا من نص قانونه لا يعدو صيرتين . الأولى : المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة المشار إليها وهي التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه إما كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال ، والثانية : التي تواجهها الفقرة الثانية من المادة الخامسة وهي التي لا يثبت فيها الاستغلال الفعلي على الموظف ومن في حكمه ولكن يثبت أن تلبس في ماله زيادة معزى عن ثباته بصدرها . وفي هذه الحالة يتعين أن يكون نوع وظيفة الموظف مما يتيح له إرضى الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير ويتعين على قابض الموضوع لأعمال هذه القرينة أن يثبت في حكمه فوائد هذين الأمرين وهذا الزيادة غير المبررة في مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الاستغلال حتى يصبح اعتبار مجزئه من اثبات بصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع .

(ملن رقم ٧٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٢ ص ١٨٧)

١٦٨٥ - أدانة الحكم الطاعن بجريمة كسب غير مشروع مبينا أن مجرد معزوه عن اثبات مصدر الزيادة في ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع بدون أن يبين أن الحصول على الكسب كان بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له فرص الاستغلال - خطأ في تفسير القانون .

إذا كان الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعن بجريمة الكسب غير المشروع لم يبين أن الطاعن حصل على الكسب بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له فرص الاستغلال وأنها مجرد معزوه عن اثبات مصدر الزيادة في ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق تصوره في التسبب مما يميزه ويوجب نقضه والإحالة .

(ملن رقم ٧٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٢ ص ١٨٧)

١٦٨٦ - المحكمة المختصة بنظر دعاوى الكسب غير المشروع .

* لما كان يبين من مجموع نصوص القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٧ والذي كان معمولاً به قبل الغائه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ الصادر بتاريخ ٣٠ من إبريل سنة ١٩٦٨ أن محكمة الاستئناف هي المختصة بالحكم بالرد وأن الإجراءات التي تتبع هي تلك المقررة لمحاكم الجنائيات في مواد الجنائيات في رفع الدعوى ونظرها والحكم فيها فيما لا يتعارض مع الإجراءات المنصوص عليها في ذلك القانون ، وأنه يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة وفقاً له بمراجعة القواعد والإجراءات المقررة لذلك في قانون الإجراءات الجنائية ، وأن القانون لقاط بالنهاية العامة التحقيق في جرائم الاثراء غير المشروع وإقامة الدعوى على المدعى عليه أمام محكمة الاستئناف التي يقع في دائرة اختصاصها محل عمله فإن منادى بذلك أن محكمة الجنائيات - وهي أصلاً إحدى دوائر محكمة الاستئناف طبقاً للكشوف توزيع العمل بالمحكمة هي التي ينبغي لها الاختصاص بنظر دعاوى الكسب غير المشروع . يؤكد هذا النظر أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ المعمول به حالياً فقد نصت المادة ١٢ منه على أن « يعاقب من يخضع لأحكام هذا القانون ويحصل لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع بالسجن وبغرامة مساوية لقيمة الكسب غير المشروع فضلاً عن الحكم برد هذا الكسب ولا يمنع انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة من الحكم برد الكسب غير المشروع ويكون ذلك من المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجنائية وبالإجراءات المبينة أمامها ... » ومؤداها انعقاد الاختصاص بنظر تلك الدعاوى لمحكمة الجنائيات حيث رأى المشرع - تحقيقاً للردع والزجر أن يرتفع بمقوبة جريمة الاثراء غير المشروع إلى مقوبة الجنائية ويمتد لها الاختصاص بنظر دعوى الرد حتى ولو انقضت الدعوى الجنائية بالوفاة بتقدير أن الأمر يستدعي التفرص في كل حالة لمناصر قيام الجريمة - لما كان ذلك - وكلفت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ قد نصت على إلغاء الرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ على أن يستمر العمل به بالنسبة إلى من كانوا يخضعون له وتركوا الخدمة قبل العمل بالقانون الجديد ، فإن دعاوى الكسب غير المشروع - حتى ولو ظل يحكمها المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ - يتعين إحالتها وفقاً للقواعد العامة المقررة في قانون الإجراءات الجنائية إلى الدوائر الجنائية المختصة من حيث المكان بالوقائع موضوع الدعوى ذلك أنه من المقرر أن قوانين الإجراءات تسري من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت حتى ونو كلفت بجرائم وقعت قبل نفاذها .

21-25

كفالة

١٦٨٧ - طلب صرف الكفالة .

* ان طلب صرف الكفالة ، امن يعود الى الجهة الادارية المسؤولة
عن خزانة المحكمة المودع بها الكفالة ، ومن ثم فلا يقبل الرجوع فيه الى
المحكمة .

(لمن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٨ من ٢٦ من ٤٩٠)

اسماء

لوائح

١٦٨٨ — وجوب تطبيق النص الوارد في القانون دون الآخر الوارد بلائحته التنفيذية عند تعارضهما — مثال .

✽ من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلغى النص الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوي المستحق عليه لغاية تاريخ الاجتماع العادي .

(لمن رقم ١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١٥٧/٧/١ من ٨ ص ٢٠٩)

١٦٨٩ — تنازل المرشح لنقابة الصحافة في مستهل اجتماع الجمعية العمومية لا يترتب عليه بطلان الانتخاب رغم مخالفته للمادة ١٣ من اللائحة الداخلية .

✽ تنازل بعض المرشحين في مستهل اجتماع الجمعية العمومية هو حق لمن تنازل ولا يمس باقي المرشحين في شيء من حقوقهم كمرشحين ، ولا يؤثر في صحة الانتخاب الذي تم بين العدد الباقي من المرشحين بعد هذا التنازل ، على أن ما ورد بالمادة ١٣ من اللائحة الداخلية من تحديد أجل التنازل قبل مضي خمسة أيام لعرض أسماء المرشحين ، هو مجرد إجراء تنظيمي لا يستتبع مخالفته البطلان .

(لمن رقم ١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١٥٧/٧/١ من ٨ ص ٢٠٩)

١٦٩٠ — سداد المظن العجز أو النص في لائحة النقل المشترك بأنذاره ومنحه مهلة — لا أثر لهما في مسؤوليته في جنابة الاختلاس .

✽ لا يؤثر في مسؤولية المظن في جنابة الاختلاس مبادرته بسداد العجز ، كما لا يفيد الاستناد إلى ما ورد بلائحة النقل المشترك — وهي لائحة إدارية تنظيمية — من أنذار المظن ومنحه مهلة — لا يفيد الاستناد إلى ذلك لأنه ليس من شأن ما جاء به تلك اللائحة أن يؤثر في مسؤولية المظن الجنائية من الجريمة التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه .

(لمن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١٥٨/٥/٥ من ٩ ص ٢٥٠)

١٦٦١ — حق السلطة التنفيذية في إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها — المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملقى .

من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية من طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملقى — الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله — بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستندا في الأصل إلى الأذن العام الذي تضمنه الدستور ، ولا يعمد الأذن الوارد بالقانون رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديداً للأذن العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر .

يلتمس رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣٥٩/٢/٢٠ ، ص ١٠ ، ص ٣٧٧

١٦٩٢ — الدخول أو الخلوة — عدم النص باللائحة المانوتين على وجوب إثبات البيان الخاص بها .

* لم توجب لائحة المانوتين — التي صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠ منه — بالفصل الثالث منها بشأن بيان واجبات المانوتين الخاصة بإشهادات الطلاق ، ولا في الفصل الأول بشأن الواجبات العامة للمانوتين — إثبات شيء يقتضي بحالة الزوجة من حيث الدخول أو الخلوة .

يلتمس رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣٥٩/٤/٢٨ ، ص ١٠ ، ص ١٥١٢

١٦٩٣ — اللوائح التشريعية المنفذة للقوانين — شرطها .

* من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المعمول بها أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .

يلتمس رقم ١١٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٣٦٧/١٠/٩ ، ص ١٨ ، ص ١٩٦

١٦٩٤ — لا حرج أن ينص القانون على الفعل الإجرامى بصورة مجملة ثم يحدد العقوبة تاركاً لللائحة أو قرار البيان التفصيلي لذلك الفعل .

* الأصل كى يحقق النص التشريعى الملة من وضعه أن يكون كاملاً مبيناً الفعل الإجرامى والعقوبة الواجبة التطبيق ، إلا أنه لا حرج أن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد العقوبة تاركاً لللائحة أو قرار البيان التفصيلي لذلك الفعل .

يلتمس رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٣٦٨/١/٢٩ ، ص ١٩ ، ص ١١٦

سابقة أعمال الدائر العربية للموسوعات

(حسين الفكهاني - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

اولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية

• الجزء الاول والثاني والثالث *

٢ - المدونة العمالية في قوانين اصابات العمل والتأمينات

الاجتماعية •

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري •

٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل •

٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية •

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية •

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) •

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية •

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والضمة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف

صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والضمة •

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الامن الصناعى للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها (المراجع الامريكية والاوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٤) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - الفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية العلمية ... الخ . بالنسبة لكافة اوجه نشاطات الدولة والافراد .
(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى مصر وباقى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا إيجديا .

٩ - الوسيط فى شرح القانون المدنى الاردنى : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) ويتضمن شرحا وافيا للنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الاسلامية السمحاء وأحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضاً أجبدياً لأحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحوافز وتاصيله من الناحية الطبيعية البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلداً - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيباً موضوعياً وأجبدياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - الشرح والتعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : (أربعة أجزاء) .

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً وزمنياً (٣٢ جزء جمع الفهارس) .

(الاصدار الجنائي ١٥ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدني ١٧ جزء + الفهرس)

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة للاصدارين تتضمن احكام محكمة النقض منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

(أ) أربعة أجزاء للاصدار المدني .

(ب) ثلاثة أجزاء للاصدار الجنائي .

١٦ - الموسوعة الاهلية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ . حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعي أبجدي) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة تتضمن احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

١٧ - التعليق على قانون العقود والالتزامات المغربي :

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون معلقاً عليها بآراء الشراح في المغرب وفي مصر مع احكام المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية . (ستة أجزاء) .

١٨ - التعليق على القانون الجنائي المغربي :

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون معلقاً عليها بآراء الشراح في المغرب وفي مصر مع احكام المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية . (ثلاثة أجزاء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهان - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

